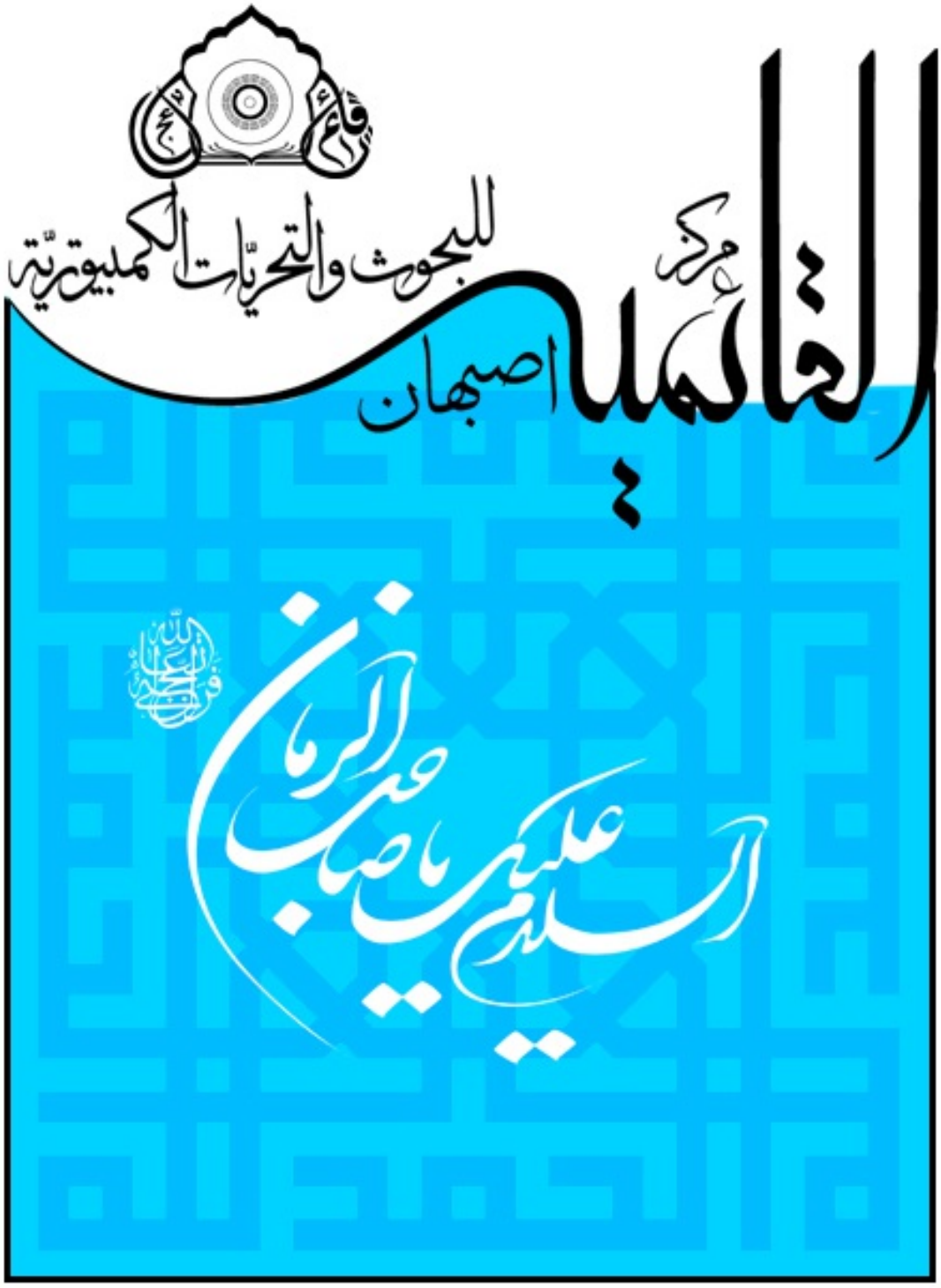

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

فقه الصادق

تأليف

فقيه العصر آية الله العظمى المجتهد المجاهد

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

٩

بسم الله الرحمن الرحيم

فقه الصادق علیه السلام

كاتب:

محمد صادق روحانی

نشرت فی الطباعة:

دارالكتاب

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۹ ----- ۱۵
اشارة ----- ۱۵
المقدمه ----- ۱۵
کتاب الحج ----- ۱۶
اشارة ----- ۱۶
وجوب الحج من ضروریات الدین ----- ۱۶
الباب الأول: فی أقسامه ----- ۱۷
اشارة ----- ۱۸
الفصل الأول: أقسام الحج الواجب ----- ۱۸
الفصل الثانی: فی کیفیة وجوب حجة الإسلام و شرائطه- و أحکامها ----- ۱۸
اشارة ----- ۱۸
[المطلب] الأول [عدم وجوب حجة الاسلام إلّا مرّة واحدة] ----- ۱۸
[المطلب الثانی] شرائط وجوب حجة الاسلام ----- ۲۲
اشارة ----- ۲۲
أحدها: البلوغ ----- ۲۲
و الشرط الثانی: کمال العقل ----- ۲۳
و الشرط الثالث: الحریة ----- ۲۳
و الشرط الرابع و الخامس: أن یکون له الزاد و الراحلة ----- ۲۴
اشارة ----- ۲۴
[مسألة ۱:] لا یختص اشتراط الراحلة بصورة الحاجة الیها ----- ۲۴
[مسألة ۲:] اعتبار الراحلة فی حق القریب ----- ۲۸
[مسالة ۳:] لا یعتبر وجود عین الراحلة و الزاد ----- ۲۹

اشارة ----- ۲۹
لو لم یوجد الزاد و الراحلة الا باکثر من ثمن المثل ----- ۳۰
[مسألة ۴:] هل یلاحظ الشرف بالنسبة الی الراحلة؟ ----- ۳۱
[مسألة ۵:] یعتبر الاستطاعة من مکانه لا من بلده ----- ۳۳
[مسألة ۶:] یعتبر وجود نفقة العود ----- ۳۳
[مسألة ۷:] فاقد الزاد اذا کان کسوبا ----- ۳۴
[مسألة ۸:] مستثنیات الحج ----- ۳۵
[مسألة ۹:] یجب بیع دار المملوکة لو کان بیده دار موقوفة ----- ۳۷
[مسألة ۱۰:] تبدیل المستثنیات للصرف فی الحج ----- ۳۸
[مسألة ۱۱:] حکم شراء المستثنیات و ترک الحج ----- ۳۹
[مسألة ۱۲:] لو کان له ما یحج به و نازعته نفسه الی النکاح ----- ۴۰
[مسألة ۱۳:] لو کان له دین بمقدار مئونة الحج ----- ۴۱
[مسألة ۱۴:] لو کان عنده ما یکفیه للحج و کان علیه دین ----- ۴۴
[مسألة ۱۵:] التصرف فی المال قبل خروج الرفقة ----- ۴۹
[مسألة ۱۶:] کفایة الملکیة المتزلزلة فی الاستطاعة ----- ۵۳
[مسألة ۱۷:] اعتبار مئونة العیال فی الاستطاعة ----- ۵۴
[مسألة ۱۸:] اشتراط الرجوع الی الکفایة ----- ۵۵
اشارة ----- ۵۵
لو تلف بعد الحج ما به الکفایة ----- ۶۰
[مسالة ۱۹:] أخذ الوالد من مال الولد للحج ----- ۶۱
[مسألة ۲۰:] الاستطاعة البذلیة ----- ۶۳
اشارة ----- ۶۳
التفاصیل المذکورة و ضعفها ----- ۶۴
إذا لم یکن الباذل موثوقاً به ----- ۶۵

لو كان له بعض النفقة فبذل له البقية ----- ۶۷
اشتراط مئونة العيال فى الاستطاعة البذلية ----- ۶۷
لا يمنع الدين فى الاستطاعة البذلية ----- ۶۸
لا يشترط الرجوع الى الكفاية فيها ----- ۶۹
إذا وهبه ما يكفيه للحج ----- ۷۰
إذا أعطاه الخمس و شرط عليه الحج ----- ۷۲
إجزاء الحج البذلى عن حجة الإسلام ----- ۷۳
اذا رجع الباذل عن بذله ----- ۷۴
البذل لواحد مردّد ----- ۷۷
[مسألة ۲۱:] لو آجر نفسه للخدمة وجب عليه الحجّ ----- ۷۸
و الشرط السادس: إمكان المسير ----- ۸۱
اشارة ----- ۸۱
[المسألة] الاولى: [الاستطاعة البدنية] ----- ۸۱
المسألة الثانية: [إمكان الركوب] ----- ۸۲
[المسألة الثالثة] الاستطاعة السربية ----- ۸۲
[المسألة الرابعة] الاستطاعة الزمانية ----- ۸۴
المطلب الثالث: فى جملة من أحكام حجة الإِسلام غير ما تقدم ----- ۸۴
اشارة ----- ۸۵
[المسألة] الاولى: [لو اعتقد انه غير مستطيع فبان الخلاف] ----- ۸۵
[المسألة الثانية:] حج الصبى لا يجزى عن حجّة الإِسلام ----- ۸۶
اشارة ----- ۸۶
[فروع] ----- ۸۹
لا يعتبر تجديد النية بعد البلوغ ----- ۸۹
اعتبار الاستطاعة حين الكمال ----- ۹۰

لا فرق بین حج التمتع و الحجین الآخرین ---- ۹۱
[المسألة الثالثة:] استحباب الحج للصبی المميز ---- ۹۱
اشارة ---- ۹۲
اعتبار إذن الولی فی حجّ الصبی ---- ۹۳
[المسألة الرابعة:] يستحب للولی ان يحرم بالصبی غير المميز ---- ۹۴
اشارة ---- ۹۴
استحباب الاحرام بالصبية و المجنون ---- ۹۵
كيفية الحجّ بالصبی ---- ۹۶
المراد من الولی ---- ۹۷
مصارف الحجّ علی الولی ---- ۹۸
[المسألة الخامسة:] الحج الندبی لا يجزی عن الواجب ---- ۱۰۱
اشارة ---- ۱۰۱
الحج عن الغير لا يجزی عن حجّة الإسلام ---- ۱۰۲
لو حجّ مع العسر و الحرج ---- ۱۰۴
المسألة السادسة: فی النيابة عن الحی فی الحجّ ---- ۱۰۶
اشارة ---- ۱۰۶
[الجهة] الاولی [الاستنابة علی الحی مع استقرار الحجّ عليه] ---- ۱۰۷
[الجهة الثانية:] الاستنابة علی الحی مع عدم استقرار الحجّ عليه ---- ۱۰۹
[الجهة الثالثة:] لا يختص وجوب الاستنابة بصورة الياس ---- ۱۱۰
[الجهة الرابعة:] إجزاء حجّ النائب عن المنوب عنه ---- ۱۱۲
اشارة ---- ۱۱۲
لو زال العذر فی أثناء عمل النائب ---- ۱۱۲
[الجهة الخامسة:] الاستنابة للحجّ النذری ---- ۱۱۳
[المسألة السابعة:] وجوب الحجّ فوری ---- ۱۱۴

اشارة ----- ۱۱۴
یجب إتیان المقدمات المتوقف علیها الحج ----- ۱۱۷
[المسألة الثامنة:] لو مات من استقرّ علیه الحج فی الطریق ----- ۱۱۹
اشارة ----- ۱۱۹
لو مات قبل استقرار الحجّ علیه ----- ۱۲۲
[المسألة التاسعة:] تزاحم النذر و الاستطاعة ----- ۱۲۳
[المسألة العاشرة:] الکافر مکلف بالحج ----- ۱۲۶
اشارة ----- ۱۲۶
یسقط الحج عن الکافر إذا أسلم ----- ۱۲۸
حکم المرتد ----- ۱۳۰
إذا حجّ المخالف ثمّ استبصر ----- ۱۳۲
الولایة شرط لصحة الأعمال ----- ۱۳۴
[المسألة الحادیة عشر:] لو استقرّ علیه الحجّ ثمّ زالت الاستطاعة ----- ۱۳۶
اشارة ----- ۱۳۶
۱- ما به یتحقّق الاستقرار ----- ۱۳۹
۲- لو زال بعض الشرائط فی أثناء حجه ----- ۱۴۱
۳- لو مات المستطیع فی عام استطاعته ----- ۱۴۲
۴- حجّة الإسلام تقضی من أصل الترکة ----- ۱۴۳
۵- تزاحم الحج مع الحقوق المالیة ----- ۱۴۵
۶- لو کان علیه الحج و لم تف الترکة به ----- ۱۴۷
۷- الواجب الحجّ البلدی أو المیقاتی ----- ۱۴۸
اشارة ----- ۱۴۸
الواجب فی صورة الوصیة الحجّ البلدی أو المیقاتی ----- ۱۵۰
۸- المراد من البلد فی الحجّ البلدی ----- ۱۵۳

۹- إذا اختلف تکلیف المیت و الوصی ----- ۱۵۴
اشارة ----- ۱۵۴
[الأول] انتقال المال الی الورثة و عدمه ----- ۱۵۴
[الثانی: وقوع الخلاف بین شخصین] ----- ۱۵۶
۱۰- الاستیجار لا یکفی فی براءة ذمة المنوب عنه ----- ۱۵۶
[المسألة الثانیة عشر:] نیابة من استقرّ علیه الحجّ ----- ۱۵۷
اشارة ----- ۱۵۷
إذا کان الحجّ عن الغیر صحیحاً فالظاهر صحّة الإجارة علیه ----- ۱۶۲
[المسألة الثالثة عشر] استطاعة المرأة لا تتوقف علی وجود المحرم ----- ۱۶۴
اشارة ----- ۱۶۴
اختلاف الزوج و الزوجة فی الأمنیة و عدمها ----- ۱۶۶
[المسألة الرابعة عشر:] لا یعتبر إذن الزوج فی الحج ----- ۱۶۶
الفصل الثالث: فی الحجّ الواجب بالعارض ----- ۱۶۸
اشارة ----- ۱۶۸
[المطلب] الأول: فی الواجب بالنذر و أخویه ----- ۱۶۹
اشارة ----- ۱۶۹
[مسألة ۱ عدم الخلاف فی انعقاد نذر الحجّ و عهده و یمینه] ----- ۱۶۹
[مسألة ۲ الأمور المشروطة فی انعقادها] ----- ۱۶۹
اشارة ----- ۱۶۹
[الأول: کمال العقل] ----- ۱۶۹
[الثانی: الإسلام] ----- ۱۷۱
اشارة ----- ۱۷۱
[انعقاد النذر و أخویه من الکافر] ----- ۱۷۱
لو أسلم الکافر بعد النذر ----- ۱۷۳

[الثالث: الحرية] ---- ۱۷۴
نذر الزوجة الحج بدون إذن الزوج ---- ۱۷۴
لو نذرت الحج ثمّ تزوجت ---- ۱۷۵
[مسألة ۳:] لو نذر الحج من مكان معين ---- ۱۷۶
[مسألة ۴:] لا تجب المبادرة الى الحج المنذور ---- ۱۷۷
اشارة ---- ۱۷۷
وجوب قضاء الحج المنذور ---- ۱۷۸
هل الواجب القضاء من أصل التركة أو الثلث؟ ---- ۱۸۰
[مسألة ۵:] لو نذر الحجّ معلّقاً على أمر ---- ۱۸۳
[مسألة ۶:] لو نذر الاحجاج معلّقاً على أمر ---- ۱۸۴
[مسألة ۷:] نذر حجّ الإسلام ---- ۱۸۵
اشارة ---- ۱۸۵
[المورد] الأول: لو نذر حجّ الإسلام ---- ۱۸۵
المورد الثانى: ما لو نذر حجّاً غير حجّ الإسلام ---- ۱۸۷
[المورد الثالث:] لو نذر مطلقاً بعد الاستطاعة ---- ۱۸۸
[مسألة ۸:] إذا كان عليه حجّ الإسلام و الحجّ النذرى ---- ۱۹۰
[مسألة ۹:] إذا نذر أنّ يحجّ أو يحجّ ---- ۱۹۱
[مسألة ۱۰:] نذر الحجّ ماشياً ---- ۱۹۴
اشارة ---- ۱۹۴
لو نذر الحجّ حافياً ---- ۱۹۸
لو نذر الحج ماشياً أو حافياً مع كونه حرجياً عليه ---- ۱۹۹
تعيين مبدأ المشى و منتهاه ---- ۲۰۰
لا يجوز لمن نذر المشى أن يركب البحر ---- ۲۰۱
لو نذر المشى فى الحجّ فحجّ راكباً ---- ۲۰۳

لو نذر المشی فی الحجّ ثمّ عجز ----- ۲۰۵
المطلب الثانی: فی النیابة ----- ۲۰۷
اشارة ----- ۲۰۸
[شرائط النائب] ----- ۲۰۸
اشارة ----- ۲۰۸
الأول الإِسلام ----- ۲۰۸
اشارة ----- ۲۰۸
نیابة المخالف ----- ۲۰۸
[الثانی: کمال العقل] ----- ۲۱۰
اشارة ----- ۲۱۰
[المورد الأول: فی نیابة الصبی] ----- ۲۱۰
[المورد الثانی:] نیابة المجنون ----- ۲۱۲
الثالث: العدالة ----- ۲۱۲
الرابع: أن یکون فقیهاً حال الحجّ ----- ۲۱۴
الخامس: أنّ لا یکون علیه حجّ واجب ----- ۲۱۵
[البحث فی موردین] ----- ۲۱۵
اشارة ----- ۲۱۵
[المورد] الأول: فی اعتبار المماثلة و عدمه ----- ۲۱۶
المورد الثانی: فی استنابة الصرورة ----- ۲۱۷
شرائط المنوب عنه ----- ۲۱۸
اشارة ----- ۲۱۸
الأول: موته أو عجزه ----- ۲۱۹
الثانی: الإِسلام ----- ۲۱۹
الثالث: الایمان ----- ۲۲۰

الرابع [البلوغ] ----- ۲۲۱
فی حقیقة النیابة و شروطها ----- ۲۲۲
شرائط النیابة ----- ۲۲۴
[مسائل] ----- ۲۲۶
[الأولی] التبرع عن المیت فی الحجّ ----- ۲۲۶
اشارة ----- ۲۲۶
التبرع عن الحی فی الحجّ ----- ۲۲۷
[الثانیة:] نیابة واحد عن المتعدّد ----- ۲۲۸
[الثالثة:] لو مات النائب قبل تمام الحجّ ----- ۲۳۰
[الرابعة:] إذا مات الأجیر قبل تمام الحجّ ----- ۲۳۴
[الخامسة:] یجب تعیین نوع الحجّ فی الإجارة ----- ۲۳۹
اشارة ----- ۲۳۹
عدول النائب من الحجّ المستأجر علیه الی غیره ----- ۲۴۰
[السادسة:] إذا عدل النائب عمّا عیّن له من الطریق ----- ۲۴۲
[السابعة:] تعدد الإجارة للحجّ فی سنة واحدة ----- ۲۴۴
اشارة ----- ۲۴۴
حکم الاجارتین مع إطلاقهما أو إطلاق إحداهما ----- ۲۴۶
و لو اقترنت الاجارتان أو اشتبه السابقة منهما ----- ۲۴۷
تصحیح الإجارة الثانیة بإجازة المستأجر الأول ----- ۲۴۸
[الثامنة:] لو صد الأجیر أو احصر ----- ۲۴۹
[التاسعة:] لو أفسد الأجیر حجّه ----- ۲۵۰
[العاشرة:] الأجیر یملک الاجرة بالعقد ----- ۲۵۳
[الحادیة عشر:] استیجار الأجیر غیره علی الحج ----- ۲۵۵
[الثانیة عشر:] الاستیجار للحجّ مع ضیق الوقت عنه ----- ۲۵۵

الفصل الرابع: فی الوصیة بالحج ----- ۲۵۶
اشارة ----- ۲۵۶
الاولی: [وجوب الوصیة به] ----- ۲۵۷
[الثانیة:] الحجّ الموصی به یخرج من الأصل أو الثلث ----- ۲۵۸
اشارة ----- ۲۵۸
حکم ما إذا لم یعلم أحد الأمرین ----- ۲۵۸
[الثالثة:] إذا لم یعیّن الموصی اجرة اقتصر علی الأقلّ ----- ۲۶۰
[الرابعة:] إذا لم یعیّن عدد الحجّ ----- ۲۶۱
[الخامسة:] إذا عیّن مقداراً لا یکفی للحجّ ----- ۲۶۳
[السادسة:] إذا عیّن للحجّ اجرة لا تکفی ----- ۲۶۵
[السابعة:] إذا صالحه داره علی أنّ یحجّ عنه ----- ۲۶۷
[الثامنة:] من کان عنده ودیعة و مات صاحبها و لم یحجّ ----- ۲۶۸
[التاسعة:] حکم حجّ من أعطاه رجل مالًا لاستئجار الحجّ ----- ۲۷۲
الفصل الخامس: فی الحجّ المندوب ----- ۲۷۴
اشارة ----- ۲۷۴
الاولی: یستحب لفاقد شرائط الاستطاعة أو بعضها أن یحج مهما أمکن ----- ۲۷۴
الثانیة: یستحب نیة العود الی الحجّ ----- ۲۷۵
الثالثة: یستحب التبرّع بالحجّ عن الأقارب ----- ۲۷۶
الرابعة: یستحب النیابة عن الغیر فی الطواف ----- ۲۷۶
الخامسة: یستحب لمن لیس له زاد و راحلة أن یستقرض و یحج ----- ۲۷۸
السادسة: یستحب کثرة الإنفاق فی الحج ----- ۲۷۹
السابعة: یستحب لمن لا مال له یحج به ان یأتی به و لو بإجارة نفسه ----- ۲۷۹
تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ----- ۲۷۹

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۹

اشارة

سرشناسه : روحانی، سیدمحمدصادق، ۱۳۰۳ –

عنوان و نام پدیدآور : فقه الصادق/ تالیف محمدصادق الحسینی الروحانی.

مشخصات نشر : قم: دار الکتاب، ۱۴ق = ۱۳ –

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : ۲۰۰۰ ریال (ج.۲، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۳، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۶، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۷، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۸، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۹، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۰، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۱، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (۱۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۹، چاپ سوم)

یادداشت : عربی.

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد شانزدهم، ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱.

یادداشت : این کتاب شرحی بر تبصره المتعلمین فی احکام الدین علامه حلی است.

یادداشت : ج.۱ – ۱۰ و ۱۵ (چاپ سوم: ۱۴۱۲ق = ۱۳۷۰).

یادداشت : ج.۱۱، ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱).

یادداشت : ج.۱۹ (چاپ سوم: ۱۴۱۴ق. = ۱۳۷۲).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : تبصره‌المتعلمین فی احکام‌الدین.

موضوع : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین. شرح

رده بندی کنگره : BP۱۸۲/۳/ع۸ت۲۰۲۱۴ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م۷۳-۲۴

المقدمه

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

الحمد للّه الذی أوجب الحجّ تشییداً للدین و جعله من القواعد التی علیها بناء الإسلام، و الصلاة علی محمد المبعوث علی کافة الأنام و علی آله هداة الخلق و أعلام الحق.

و بعد فهذا هو الجزء التاسع من کتابنا فقه الصادق، و قد وفّقنا لطبعه، و المرجوّ من اللّه تعالی التوفیق لنشر بقیة الأجزاء فإنّه ولی التوفیق.

کتاب الحج

اشارة

. بِسمِ اللّهِ الرحمنِ الرحیمِ.

و به ثقتی.

کتاب الحج بفتح الحاء المهملة، و قد تکسر.

و هو لغة: القصد، أو القصد المتکرر الی من یراد تعظیمه.

و شرعاً: عبارة عن القصد الی بیت اللّه لأداء مناسک مخصوصة عنده متعلّقة بزمان مخصوص، کما فی المبسوط و عن جماعة، أو هو اسم لمجموع المناسک المؤدّاة فی المشاعر المخصوصة، کما فی الشرائع.

و أورد المحقق علی التفسیر الاول بأنّه یخرج عنه الوقوف بعرفة و المشعر لأنّهما لیسا عند البیت الحرام مع کونهما رکنین من الحج إجماعاً.

و أورد الشهید الأول علی التفسیر الثانی بأنّ لازمه النقل و لازم التفسیر الأول التخصیص، و التخصیص أولی من النقل.

و أورد ثانی الشهیدین علیه بأنّ الآتی بالبعض التارک للبعض الذی لا مدخل له فی البطلان یصدق علیه الحاج فلا یکون الحج اسماً للمجموع، و أیضاً إنّه یصدق علی العمرة.

و حقّ القول فی المقام أن یقال: - بعد ما لا ریب فی أنّ للحج معنی شرعیاً یستعمل فیه فی لسان الشارع الأقدس و تابعیه، و ذلک إمّا بالوضع التعیینی بالاستعمال فیه بداعی وضعه له-، أو التعیّنی الحاصل من کثرة الاستعمال- أنّه کسائر ألفاظ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰

]...[

العبادات موضوع لعدّة أجزاء المعبَّر عنها بالأرکان فصاعداً بحیث یکون الزائد عن الاجزاء المقومة علی فرض تحقّقه داخلًا فی المسمی، و عدمه غیر مضرّ بصدقه، و لا محذور فی دخول شیء فی مرکّب اعتباری عند وجوده و خروجه عنه عند عدمه إذا اخذ المقوّم له لا بشرط، کما فی لفظ الدار، فإنه موضوع للساحة المحاطة بالحیطان مع غرفة، فإن کان هناک غیر ذلک من غرفة اخری أو بئر أو ما شاکل یکون من أجزاء الدار، و إلّا فلا، و لا یرد علی هذا شیء؛ إذ لم تثبت أولویة التخصیص من النقل، و علی فرض ثبوتها لا تصلح منشئاً لتعیین الموضوع له، بل المثبت له هو التبادر، و هو یعیّن ما ذکرناه.

و صدق الحاج علی الآتی بالبعض التارک لآخر، و علی الآتی بالمجموع لا ینافی ما ذکرناه، بل یعیّنه، و صدقه علی العمرة ینفی بالتقیید بزمان خاص.

وجوب الحج من ضروریات الدین

لا کلام و لا خلاف بین علماء الامة الإسلامیة فی أنّ وجوب الحج من ضروریات الدین، و یدخل من أنکره فی سبیل الکافرین.

و زاد فی الجواهر، و قال: بل لعلّ تأکّد وجوبه کذلک فضلًا عن أصل الوجوب کما هو واضح، و لذا سمّی اللّه تعالی ترکه کفراً فی الکتاب العزیز انتهی.

و فیه: أن الکفر فی الآیة إنّما هو فی مقابل الشکر، کما عن جماعة من المفسرین، فالمراد به ترک المأمور به، فإنّ امتثال أمر اللّه شکر

لنعمته، و ترک المأمور به کفران لها، مع أنّه لیس فی الآیة الکریمة «۱» ما یشهد بإطلاق الکفر علی ترکه، و لعلّ المراد منها جحود فرض الحج و عدم رؤیته واجباً کما عن ابن عباس و الحسن.

---

(۱) سورة آل عمران آیة ۹۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۱

]...[

و یعضده خبر علی بن جعفر الآتی، قال، قلت: فمن لم یحج منّا فقد کفر، قال علیه السلام: لاو لکن من قال: لیس هذا هکذا فقد کفر «۱» فغایة ما تدلّ علیه کون وجوب الحج من ضروریات الدین.

و کیف کان فهو من أرکان الدین، قال: إمامنا الباقر (ع) علی ما فی صحیح زرارة: بنی الإسلام علی خمسة: علی الصلاة و الزکاة و الحج و الصوم و الولایة «۲» و نحوه ما فی سائر النصوص المرویة عنهم علیهم السلام.

بل هو من أعظم أرکان الإسلام و أفضلها؛ لما فیه من إتعاب البدن و صرف المال و التجرّد عن الشهوات و التغرّب عن الوطن و رفض العادات و غیر ذلک، و قد قال الإمام أبو الحسن (علیه السلام) علی ما فی خبر محمد بن مسلم: من قدم حاجّاً حتی إذا دخل مکة دخل متواضعاً فإذا دخل المسجد الحرام قصر خطاه من مخافة اللّه فطاف بالبیت طوافاً و صلّی رکعتین کتب اللّه له سبعین ألف حسنة و حطّ عنه سبعین ألف سیئة و رفع له سبعین ألف درجة و شفعه فی سبعین ألف حاجة و حسب له عتق سبعین ألف رقبة قیمة کلّ رقبة عشرة آلاف درهم «۳».

و قال الامام الصادق (علیه السلام) کما فی خبر معاویة نقلًا عن آبائه علیهم السلام: إنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم لقیه أعرابی، فقال له: یا رسول اللّه إنّی خرجت ارید الحجّ ففاتنی و أنا رجل مملیل فمُرنی أن أصنع فی مالی ما أبلغ به مثل أجر الحاج؛ فالتفت الیه رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فقال: انظر الی أبی قبیس فلو أنّ أبا قبیس لک ذهبة حمراء أنفقته فی سبیل اللّه ما بلغت به ما یبلغ الحاج، ثمّ قال: إنّ الحاج

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب وجوب مقدمة العبادات حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۲

و فیه أبواب: الباب الأول فی أقسامه و هی حجة الإسلام، و ما یجب بالنذر و شبهه، و بالاستیجار و الإفساد فحجّة الإسلام واجبة بأصل

إذا أخذ فی جهازه لم یرفع شیئاً و لم یضعه إلّا کتب اللّه له عشر حسنات و محی عنه عشر سیئات و رفع له عشر درجات فإذا رکب بعیره لم یرفع خفّاً و لم یضعه إلّا کتب اللّه له مثل ذلک، فإذا طاف بالبیت خرج من ذنوبه، فإذا سعی بین الصفا و المروة خرج من ذنوبه. الحدیث «۱».

و نحوهما غیرهما من الأخبار الکثیرة المرویة عن المعصومین علیهم السلام «۲».

و کیف کان ف فیه أبواب:

الباب الأول: فی أقسامه

اشارة

. و تنقیح القول فی هذا الباب فی طی فصول:

الفصل الأول: أقسام الحج الواجب

أربعة:

الأول: ما وجب بأصل الشرع من دون أن ینطبق علیه عنوان آخر و هی حجة الاسلام و یطلق علیها هذا العنوان من جهة أنّها أحد أرکان الإسلام کما تقدّم.

و الثانی: ما یجب بالنذر و شبهه من العهد و الیمین.

و الثالث: ما یجب بالاستیجار.

و الرابع: ما یصیر واجباً ب الإفساد أی إفساد الحج فی العام السابق.

لا یجب حجة الاسلام إلّا مرّة واحدة

الفصل الثانی: فی کیفیة وجوب حجة الإسلام و شرائطه- و أحکامها

اشارة

ف الکلام فی مطالب:

[المطلب] الأول [عدم وجوب حجة الاسلام إلّا مرّة واحدة]

: حجة الإسلام واجبة علی کلّ من اجتمعت فیه الشرائط الآتیة بأصل

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۲) راجع الوسائل باب ۱ من أبواب مقدمة العبادات و جملة من أبواب وجوب الحج و شرائطه من کتاب الحج.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۳

الشرع مرّة واحدة.

الشرع مرّة واحدة بلا خلاف فی ذلک.

و فی الجواهر: إجماعاً بقسمیه من المسلمین فضلًا عن المؤمنین انتهی.

و عن الصدوق فی العلل وجوبها علی أهل الجدة فی کلّ عام.

و یظهر من المصنف- ره- فی المنتهی الارتیاب فی ثبوت ذلک، و قد استدلّ لعدم وجوبها أکثر من مرّة فی الجواهر و غیرها بوجوه:

أحدها: الأصل بتقریب: أنّ وجوب الحج مرة واحدة معلوم، و الزائد علیها وجوبه مشکوک فیه فیرتفع بالأصل.

و فیه: أن الأصل إنّما یرجع إلیه مع عدم الدلیل، و حیث إنّ فی المقام روایات تدلّ علی وجوبه فی کلّ عام- کما ستمر علیک- فلا سبیل الی الاستدلال به.

الثانی: إطلاق الأمر فی الکتاب و السنة بتقریب: أنّ الظاهر من تعلّق الأمر بالطبیعة کون المطلوب صرف وجودها المنطبق علی أول الوجودات، فبه یحصل الغرض و المطلوب و یسقط الأمر لا محالة.

و فیه: أنه متین لو لا الأخبار الخاصة.

الثالث: الإجماع قدیماً و حدیثاً، و لذا ردّ المصنف- ره- فی المنتهی ما نسب الی الصدوق بمخالفته للإجماع.

و فیه: أن الإجماع الحجة هو ما کان تعبدیاً غیر معلوم المدرک، فإنّه یکون حینئذ کاشفاً عن رأی المعصوم علیه السّلام، و أما الاجماع الذی یکون مدرک المُجمعین معلوماً و بأیدینا فلا یکون کاشفاً عنه فلا یکون حجة، و المقام من هذا القبیل کما هو واضح.

الرابع: الأخبار الخاصة کصحیح هشام المروی عن المحاسن و الخصال عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: ما کلّف اللّه العباد إلّا ما یطیقون، إنّما کلّفهم فی الیوم و اللیلة

]...[

خمس صلوات- الی أن قال- و کلّفهم حجّة واحدة و هم یطیقون أکثر من ذلک «۱».

و خبر محمد بن سنان أنّ أبا الحسن علی بن موسی الرضا علیه السّلام کتب الیه فیما کتب من جواب مسائله قال: علّة فرض الحج مرّة واحدة، لأن اللّه تعالی وضع الفرائض علی أدنی القوم قوة فمن تلک الفرائض الحج المفروض واحداً ثمّ رغب أهل القوة علی قدر طاقتهم «۲».

و خبر الفضل بن شاذان عنه علیه السّلام: إنّما امروا بحجة واحدة لا أکثر من ذلک لأنّ اللّه تعالی وضع الفرائض علی أدنی القوة: کما قال: فَمَا اسْتَیْسَرَ مِنَ الْهَدْیِ* الی أن قال: فکان من تلک الفرائض الحج المفروض واحداً الحدیث «۳».

و نحو ذلک جملة من النصوص کخبر دعائم الإسلام «۴» و ما عن غوالی اللآلی «۵»، و النبوی المروی عن العوالی «۶».

و هذه النصوص و إن کانت معتبرة، و دلالتها علی المطلوب ظاهرة. إلّا أنه یعارضها طائفة اخری من النصوص کصحیح أبی جریر القمی عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: الحج فرض علی أهل الجدة فی کل عام «۷».

و خبر حذیفة بن منصور عنه علیه السّلام قال: ان اللّه عزّ و جلّ فرض الحج و العمرة علی أهل الجدة فی کلّ عام «۸».

و خبر علی بن جعفر عن أخیه الإمام علیه السّلام قال: إنّ اللّه تعالی فرض

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۴) المستدرک باب ۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۵) المستدرک باب ۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

(۶) المستدرک باب ۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

(۷) الوسائل باب ۲ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

(۸) الوسائل باب ۲ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

]...[

الحج على أهل الجدة فى كلّ عام و ذلك قوله تعالى: وَ لِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا «۱» و نحوها غيرها.

و قد قيل فى الجمع بين الطائفتين وجوه:

الأول: أن يكون الظرف فى الطائفة الثانية أى قوله: فى كل عام متعلّقاً بأهل الجدة، فيكون المعنى: أنه يجب الحج على أهل جدة السنة فى كل عام فلا يجب إلّا مرّة واحدة، فإن من وجب عليه الحج فى السنة الماضية فهو أهل جدة تلك السنة لا أهل جدة هذه السنة فلا يجب عليه مرة اخرى.

و بعبارة اخرى: كلّ من تمكّن من الحج يكون أهل جدة سنة واحدة لا سنوات متعددة.

و لكن ذلك خلاف الظاهر؛ فإنّ الظاهر تعلّقه بفرض كما لا يخفى، فالمصير اليه يحتاج الى قرينة.

الثانى: أن يكون المراد: من فرض الحج فى كلّ عام أنّ وجوب الحج ليس وجوباً موقّتاً، بل هو وجوب ثابت الى الأبد، و أنّه واجب الى يوم القيامة.

و يمكن تأييده بما فى المنتهى: و روى أنّه قيل: يا رسول اللّه أ حجّنا لعامنا هذا أم للأبد؟ فقال عليه السّلام: بل للأبد.

فيكون مفاد هذه النصوص مفاد ما دلّ على أنّ حلال محمد حلال الى يوم القيامة، و حرامه حرام الى يوم القيامة.

و لكنه أيضاً خلاف الظاهر؛ إذ الظاهر من النصوص كون كلّ عام ملحوظاً مستقلًا و موضوعاً برأسه لا أنّ المجموع ظرف لاستمرار حكم واحد كما لا يخفى.

الثالث: ما عن جمع من الأساطين من إرادة الوجوب على البدل بمعنى أنّ من وجب عليه الحج فلم يفعل فى السنة الأولى وجب عليه فى الثانية، و هكذا فى كلّ عام،

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۱.

]...[

فيكون وجوبه فى كل عام بدلياً و مترتّباً على تركه فى العام السابق.

و فيه أنّه تصرّف فى ظاهر النصوص، و تقييد لإطلاقها من دون أن يشهد به شاهد.

الرابع: ما ذهب اليه فى الوسائل و مال اليه سيد العروة و هو حمل الأخبار الدالّة على الوجوب فى كل عام على الوجوب الكفائى بمعنى أنّه يجب الحج كفاية على كلّ أحد فى كلّ عام اذا كان متمكّناً بحيث لا تبقى مكة خالية من الحاج، و استشهد لذلك بطوائف من النصوص:

منها: ما دلّ على عدم جواز تعطيل الكعبة عن الحج كصحيح حماد عن أبى عبد اللّه عليه السّلام قال: كان على صلوات اللّه عليه يقول لولده: يا بنى انظروا بيت ربّكم فلا يخلو منكم فلا تناظروا «۱» و نحوه غيره.

و منها: ما دل على أنّ الناس لو تركوا الحج لوجب على الإمام (عليه السلام)- كما فى بعضها- و على الوالى- كما فى آخر- أن يجبر الناس على الحج و المقام فى مكة كصحيح عبد اللّه بن سنان عن أبى عبد اللّه عليه السّلام قال: لو عطّل الناس الحجّ لوجب على الامام عليه السّلام أن يجبرهم على الحج إن شاءوا و إن أبوا، فإنّ هذا البيت إنّما وضع للحج «۲».

و صحيح معاوية بن عمار عنه عليه السّلام قال: لو أنّ الناس تركوا الحج لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك و على المقام عنده، و لو تركوا زيارة النبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك و على المقام عنده، فإن لم يكن لهم

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷

]...[

مال أنفق علیهم من بیت مال المسلمین «۱». و نحوهما غیر هما.

و منها: ما دلّ علی أنّ الناس لو ترکوا الحج نزل علیهم العذاب کخبر أبی بصیر قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السّلام یقول: أما إنّ الناس لو ترکوا حج هذا البیت لنزل بهم العذاب و ما نوظروا «۲». و نحوه غیره.

و تقریب الاستدلال: بها أنّها تدلّ علی وجوب الحج کفایة علی المسلمین، و أنه یسقط بحج البعض، و مع ترک الجمیع یجبر بعضهم الإمام أو الوالی و إلّا نزل بهم العذاب.

و فیه أوّلًا أنّ هذه النصوص التی استشهد بها لا تختص بأهل الجدة: و الأخبار التی استدلّ بها لوجوبه فی کل عام تختص بهم، و أیضاً هذه تختص بصورة حصول التعطیل و تلک لا تختص بها.

و ثانیاً: أنّ نصوص عدم جواز تعطیل الکعبة لا تدلّ علی وجوب الحج فی کل عام کفایة، لأنّه کما یحصل عدم التعطیل بالحج یحصل بالعمرة، و نصوص الإجبار و نزول العذاب یمکن أن یورد علیها بأنّه حیث لا یتفق عادة عدم وجود مستطیع ضرورة فی کلّ عام، فیمکن أن یکون المراد بها کون وجوب الإجبار و نزول العذاب لأجل ترکهم حجة الاسلام الواجبة عیناً فی تمام العمر مرة واحدة، و حیث لا إطلاق لها من هذه الجهة فلا یصح الاستدلال بها.

الخامس: حمل الطائفة الثانیة علی الاستحباب. اختاره الشیخ- ره- و المحقق فی المعتبر، و سید المدارک و صاحب الجواهر و غیرهم.

و تقریب ذلک: أنّ نصوص الوجوب مرة واحدة نصّ فی عدم وجوب الأکثر، و نصوص الوجوب فی کلّ عام ظاهرة فی ذلک؛ فانّ الفرض فی اللغة بمعنی الثبوت،

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۸

علی الذکور و الإناث و الخناثی بشروط ستة البلوغ.

و هو کما یلائم مع الوجوب یلائم مع الاستحباب، فبنصوصیة الطائفة الاولی تحمل الثانیة علی الاستحباب.

و هذا مضافاً الی کونه جمعاً عرفیاً، یشهد به جملة من النصوص الصریحة فی استحباب الحج و العمرة بقدر القدرة کصحیح ابن عمیر عن أبی محمد الفراء قال: سمعت جعفر بن محمد علیه السّلام یقول: قال رسول اللّه (ص): تابعوا بین الحج و العمرة فانهما ینفیان الفقر و الذنوب کما ینفی الکیر خبث الحدید «۱». و نحوه غیره.

و قد عقد لذلک فی الوسائل باباً، و ذکر فیه أربعاً و ثلثین حدیثاً، ثمّ قال و تقدم ما یدل علی ذلک و یأتی ما یدلّ علیه.

و إن أبیت عن کون ذلک جمعاً عرفیاً فلا بد من طرح نصوص الوجوب، لأنّ جملة من المرجّحات مع نصوص النفی کما هو واضح، فالأظهر عدم وجوبه أکثر من مرة.

[المطلب الثانی] شرائط وجوب حجة الاسلام

اشارة

المطلب الثانی: إنّما تجب حجة الاسلام علی الذکور و الاناث و الخناثی بشروط ستة

أحدها: البلوغ

و اعتباره فی وجوبها ممّا لا کلام فیه و لا خلاف، بل علیه العلماء کافة کما عن المعتبر و فی التذکرة و عن غیرهما.

و استدلّ له بوجوه:

الأول: الإِجماع، ففی الجواهر: إجماعاً بقسمیه:

و فی المستند إجماعاً محقّقاً، و محکیاً مستفیضاً.

و فی الریاض: علیه إجماع علماء الإِسلام کما فی عبائر جماعة.

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

]...[

و فیه: أنّ مدرک المُجمعین حیث یکون معلوماً، فهذا الإِجماع لیس تعبدیاً کاشفاً عن رأی المعصوم.

الثانی حدیث رفع القلم. ففی محکی الخصال عن ابن الظبیان عن أمیر المؤمنین علی (ع) فی سقوط الرجم عن الصبی أما علمت أنّ القلم یرفع عن ثلاثة: عن الصبی حتی یحتلم، و عن المجنون حتی یفیق، و عن النائم حتی یستیقظ «۱».

و فی موثّق عمار عن الإِمام الصادق (علیه السلام) عن الغلام متی یجب علیه الصلاة؟ قال (علیه السلام): اذا أتی علیه ثلاث عشرة سنة، فإن احتلم قبل ذلک فقد وجبت علیه الصلاة و جری علیه القلم «۲».

و خبر أبی البختری عن جعفر عن أبیه عن علی (ع) أنّه کان یقول: فی المجنون و المعتوه الذی لا یفیق و الصبی الذی لم یبلغ عمدهما خطأ تحمله العاقلة و قد رفع عنهما القلم «۳».

و أورد علیه بعض المعاصرین تبعاً للشیخ الأعظم الأنصاری- ره- بأنّ الظاهر منه قلم المؤاخذة لا قلم جعل التکلیف.

و فیه أولًا انه لا شاهد لهذا الحمل، بل الظاهر منه قلم جعل التکلیف بل موثّق عمّار کالصریح فی ذلک حیث إنّه سؤالًا و جواباً فی مقام بیان زمان وجوب الصلاة.

و ثانیاً: أنّ مورد بعض هذه النصوص القصاص و ثبوت الدیة و هما لیسا من قبیل المؤاخذة علی مخالفة التکلیف، بل من قبیل الحکم الوضعی.

و ثالثاً: أنّ المراد لو کان رفع فعلیة المؤاخذة مع ثبوت الاستحقاق فیکون مقتضاه العفو کان ذلک ممّا یقطع بخلافه، و إن کان المراد رفع الاستحقاق فهو لا یصحّ

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۳۴ من أبواب القصاص فی النفس حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۰

و العقل و الحریة

إلا مع رفع الحکم الذی هو منشأ هذا الحکم العقلی، فالحقّ تمامیة الاستدلال بهذه النصوص المعمول بها التی لو فرض ضعف أسنادها یکون منجبراً بالعمل و الاستناد بلا کلام.

الثالث: الروایات الواردة فی المقام کموثّق إسحاق بن عمار عن أبی الحسن علیه السّلام عن ابن عشر سنین یحج قال: علیه حجّة الاسلام إذا احتلم، و کذلک الجاریة علیها الحج إذا طمثت «۱». و مثله خبر شهاب عن ابی عبد اللّه علیه السّلام «۲». و خبر مسمع بن عبد الملک عن ابی عبد اللّه علیه السّلام فی حدیث قال: لو أنّ غلاماً حجّ عشر حجج ثمّ احتلم کانت علیه فریضة الاسلام «۳». و دلالتها علی المطلوب واضحة.

و الشرط الثانی: کمال العقل

لا خلاف فی اعتباره، و قد تکرّر فی کلماتهم دعوی إجماع علماء الاسلام علیه.

و یشهد به النصوص العامة المتقدمة- أی نصوص رفع القلم- و قد مرّ تقریب الاستدلال بها.

و الشرط الثالث: الحریة

فلا یجب علی المملوک- و إن أذن له مولاه و کان مستطیعاً من حیث المال بناءً علی القول بملکه، أو بذل له مولاه الزاد و الراحلة- إجماعاً بقسمیه علیه منّا و من غیرنا کما فی الجواهر.

و یشهد به ما فی موثّق الفضل بن یونس عن أبی الحسن موسی علیه السّلام:

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱-.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۱

و الزاد و الراحلة

لیس علی المملوک حج و لا عمرة حتی یعتق «۱». و نحوه غیره.

و حیث إنّه لا موضوع لذلک فی هذه الأزمنة، فالصفح عن التعرّض له نقضاً و إبراماً و الفروع المتفرعة علیه أولی.

اشتراط الزاد و الراحلة

و الشرط الرابع و الخامس: أن يكون له الزاد و الراحلة

اشارة

بلا خلاف فی اعتبارهما فی الجملة.

و فی المنتهی اتفق علماؤنا علی أن الزاد و الراحلة شرطان فی الوجوب.

و فی الریاض بعد دعوی إجماع علماء الاسلام علی اعتبار الاستطاعة: و المراد بالاستطاعة عندنا الزاد و الراحلة إن لم یکن من أهل مکة و لا بها بالإجماع کما فی الناصریات و الخلاف و الغنیة و المنتهی و التذکرة و السرائر. و نحوهما کلمات غیرهم من الأساطین.

و یشهد به تفسیر الاستطاعة- التی هی شرط لوجوب حجة الاسلام بالاجماع و الکتاب و السنة.

قال: اللّه تبارک و تعالی: وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا «۲».

و قال أبو جعفر علیه السّلام فی صحیح محمد بن مسلم، بعد ما سأله عن قوله تعالی وَ لِلّهِ ... الی آخره: یکون له ما یحجّ به «۳». و نحوه غیره، و ستمرّ علیک جملة

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۲) آل عمران آیة ۹۷.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

]...[

منها.

و قال فی الجواهر: بإجماع المسلمین، و النص فی الکتاب المبین، و المتواتر من سنة سید المرسلین، بل لعلّ ذلک من ضروریات الدین کأصل وجوب الحج. انتهی- بالزاد و الراحلة فی جملة من النصوص کصحیح هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی قوله عزّ و جلّ: وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا ما یعنی بذلک؟ قال علیه السّلام من کان صحیحاً فی بدنه مخلّی له سربه له زاد و راحلة «۱».

و صحیح محمد بن یحیی الخثعمی قال: سأل حفص الکناسی أبا عبد اللّه علیه السّلام- و أنا عنده- عن قول اللّه عزّ و جلّ: وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا ما یعنی بذلک؟ قال علیه السّلام: من کان صحیحاً فی بدنه مخلّی فی سربه له زاد و راحلة فهو ممّن یستطیع الحج- أو قال- ممّن کان له مال. فقال له حفص الکناسی: فإذا کان صحیحاً فی بدنه مخلّی فی سربه و له زاد و راحلة فلم یحجّ فهو ممّن یستطیع الحج؟ قال: علیه السّلام نعم «۲». و نحوهما غیرهما من الأخبار الکثیرة.

ثمّ إنّ تنقیح القول فی هذا المقام یقتضی التکلّم فی مسائل:

[مسألة ۱:] لا یختص اشتراط الراحلة بصورة الحاجة الیها

مسألة ۱: هل یختص اشتراط وجود الراحلة بصورة الحاجة الیها لعدم القدرة علی المشی أو کونه مشقّة علیه و ما شابه، أم یشترط مطلقاً و لو مع عدم الحاجة ظاهر الأصحاب هو الثانی.

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۳

]...[

و فی المدارک: لا نعلم قائلًا بالأول، بل عن الخلاف و الناصریات و الغنیة و غیرهما دعوی الإجماع علیه.

و فی المستند: ظاهر المنتهی الأول حیث اشترط الراحلة للمحتاج الیها، و هو ظاهر الذخیرة و المدارک و صریح المفاتیح و شرحه، و نسبه فی الأخیر الی الشهیدین، بل التذکرة، بل یمکن استفادته من کلام جماعة قیّدوها بالاحتیاج و الافتقار. انتهی.

أقول: إنّ سید المدارک بعد ما نقل عن المصنف فی المنتهی قوله: و إنّما یشترط الزاد و الراحلة فی حقّ المحتاج إلیهما لبعد مسافته. قال و نحوه قال فی التذکرة، و صرّح بأنّ القریب الی مکة لا یعتبر فی حقّه وجود الراحلة إذا لم یکن محتاجاً الیها. ثمّ استجوده، و لکن أشکل علیه بیان ضابط القرب.

ثمّ قال: و الرجوع الی اعتبار المشقة و عدمها جیّد إلّا أنّ اللازم منه عدم اعتبار الراحلة فی حق البعید أیضاً إذا تمکّن من المشی من غیر مشقة شدیدة، و لا نعلم به قائلًا. انتهی.

و بهذا یظهر وجه النسبة الی التذکرة و المنتهی و المدارک، و الظاهر أنّ وجه نسبة ذلک الی الشهیدین و جماعة آخرین هو ذلک.

و بالجملة الظاهر أنّ مورد کلام هؤلاء هو القریب و مورد البحث هو البعید، نعم صرّح بعض متأخری المتأخّرین بالاختصاص.

و أما النصوص فهی علی طائفتین:

الاولی: ما یدلّ علی اشترط الراحلة فی صدق الاستطاعة الشرعیة مطلقاً کصحیحی هشام و ابن الخثعمی المتقدمین آنفاً.

و خبر السکونی عن الإمام الصادق (علیه السلام): سأله رجل من أهل القدر عن قول اللّه تعالی وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ الی آخره، أ لیس قد جعل اللّه لهم الاستطاعة؟ فقال:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۴

]...[

ویحک إنّما یعنی بالاستطاعة: الزاد و الراحلة لیس استطاعة البدن «۱».

و خبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا علیه السّلام فی کتابه الی المأمون: و حجّ البیت فریضة علی من استطاع الیه سبیلًا و السبیل: الزاد و الراحلة مع الصحة «۲».

و خبر عبد الرحمن بن سیابة عن الإمام الصادق علیه السلام فی الآیة الشریفة قال: من کان صحیحاً فی بدنه مخلّی سربه له زاد و راحلة فهو مستطیع للحج «۳».

الثانیة: ما یدلّ علی عدم اشتراطها لمن لا یحتاج الیها کصحیح معاویة بن عمار عن الإمام الصادق علیه السّلام عن رجل علیه دَین أ علیه أن یحجّ؟ قال علیه السّلام نعم إنّ حجة الاسلام واجبة علی من أطاق المشی من المسلمین، و لقد کان أکثر من حجّ مع النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلم مشاة، و لقد مرّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم بکراع الغمیم فشکوا الیه الجهد و العناء، فقال: شدّوا أزرکم و استبطئوا. ففعلوا ذلک فذهب عنهم «۴».

و صحیح محمد بن مسلم، قلت لأبی جعفر علیه السّلام فإن عرض علیه الحجّ فاستحیی، قال: هو ممّن یستطیع الحجّ و لم یستحیا و لو

علی حمار أجدع أبتر. قال: فإن کان یستطیع أن یمشی بعضاً و یرکب بعضاً فلیفعل «۵».

و صحیح الحلبی عن الإمام الصادق علیه السّلام قال: من عرضت علیه نفقة الحج فاستحیا من ذلک أ هو ممّن یستطیع الیه سبیلًا قال علیه السّلام نعم ما شانه

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۱ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۱۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۵

]...[

یستحیی و لو یحج علی حمار أجدع أبتر، فإن کان یطیق أن یمشی بعضاً و یرکب بعضاً فلیحج «۱».

و خبر أبی بصیر عن الإمام الصادق (ع)، قال قلت له: من عرض علیه الحج فأستحیی أن یقبله أ هو ممّن یستطیع الحج؟ قال (علیه السلام): مره فلا یستحیی و لو علی حمار أبتر و إن کان یستطیع أن یمشی بعضاً و یرکب بعضاً فلیفعل «۲».

و خبره الآخر، قلت لأبی عبد اللّه قول اللّه عزّ و جل: وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا فقال (ع): یخرج و یمشی إن لم یکن عنده. قلت: لا یقدر علی المشی. قال (ع): یمشی و یرکب. قلت: لا یقدر علی ذلک أعنی المشی، قال (ع): یخدم القوم و یمشی معهم «۳» و نحوها غیرها.

و أکثر هذه الأخبار و إن وردت فی الاستطاعة البذلیة إلّا إنّ الظاهر منها أنّها تفسیر الاستطاعة التی علّق علیها وجوب الحج فی الکتاب و السنة، و علیه فلا عبرة بخصوص المورد.

و قد ذکر الأصحاب فی مقام الجمع بین الطائفتین وجوهاً.

منها: ما عن الشیخ- ره- و هو حمل الطائفة الثانیة علی الحج المندوب، و الاولی علی الحج الواجب.

و اورد علیه تارة بأنّ بعض النصوص من الطائفة الثانیة کصحیح معاویة مشتمل علی کلمة (علیه) و هی ظاهرة فی الوجوب، و اخری بأنّ کثیراً منها واردة فی تفسیر الآیة الشریفة الواردة فی الحج الواجب.

و أجاب فی الجواهر عن الثانی: بأنّ المراد من الآیة القدر المشترک بین الوجوب

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۶

]...[

و الندب.

و تقریبه: أنّ کلمة عَلَى النّاسِ فی الآیة الکریمة إنّما تکون لمطلق المحبوبیة، و الاستطاعة أیضاً أعم من الاستطاعة للحج الواجب و للمندوب، و الطائفة الاولی تفسّر الاستطاعة للحج الواجب، و الثانیة تفسّر الاستطاعة للحج المندوب.

و علیه ففی الاستطاعة للواجب یعتبر الراحلة و لا تعتبر فی الاستطاعة للحج المندوب.

و به یظهر الجواب عن الإشکال الأول، و لکن یرد علیه أولًا أن حمل الآیة علی القدر المشترک لا یلائم مع قوله تعالی فیها وَ مَنْ کَفَرَ فَإِنَّ اللّهَ غَنِیٌّ عَنِ الْعالَمِینَ.

و ثانیاً: أنّ هذا الجمع تبرّعی لا شاهد له، سیّما بعد کون النسبة بین الطائفتین عموماً مطلقاً، فإنّ الاولی تدلّ علی اعتبار الراحلة مطلقاً، و الثانیة تدلّ علی عدم اعتبارها فی خصوص صورة إطاقة المشی، فمقتضی القاعدة هو تقیید إطلاق الاولی بالثانیة.

و منها: ما فی المستند و هو حمل الأخبار الاولی علی من یکون الرکوب بالنسبة الیه أسهل، و الثانیة علی من لأفرق عنده بین المشی و الرکوب، أو یکون المشی عنده أسهل؛ لانصراف الأخبار الاولی عن هذه الصورة.

و بعبارة اخری: أنّ الإطلاق منصرف الی صورة احتیاج البعید الی الراحلة و لو لدفع مطلق المشقة أو حفظ شرف النفس و نحوهما.

و فیه أنّ منشأ الانصراف هو الغلبة، و حیث إنّ الانصراف الناشئ عن کثرة فرد و قلّة آخر لا یصلح منشئاً لتقیید الإطلاق کما حقّق فی محلّه فلا یتمّ هذا الوجه.

و منها: أنّ الطائفتین متعارضتان لا یمکن الجمع بینهما نظراً الی ما فی خبر السکونی المتقدم: إنّما یعنی بالاستطاعة الزاد و الراحلة لیس استطاعة البدن: فإنّه (ع) فی هذا الخبر نفی کفایة استطاعة المشی فیقع التعارض بینه و بین الطائفة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۷

]...[

الثانیة المصرّحة بکفایتها، و لیست النسبة عموماً مطلقاً.

و فیه: أنّ الظاهر و لاـ أقلّ من المحتمل أنّ المراد من استطاعة البدن صحّته، فیکون مفاد الخبر أنّ صحّة البدن بحیث یتمکّن من الرکوب و السفر من دون أن یلزم منه مشقة لا تکفی فی وجوب الحج و لا نظر له الی نفی کفایة إطاقة المشی فلاحظه.

و منها: ما عن کشف اللثام و هو حمل الطائفة الثانیة علی من استقرّ علیه حجّة الإسلام سابقاً. و فیه: أنّ صحیح معاویة الوارد فیمن حجّ مع النبی (ص) یأبی عن هذا الحمل فإنّه لم یکن الحج ثابتاً علی من حجّ معه (ص) قبل تلک السنة کما لا یخفی، مع أنّه لا شاهد لهذا الحمل.

و منها: ما فی العروة و غیرها و هو أنّ المشهور أعرضوا عن الطائفة الثانیة مع کونها بمرأی و مسمع منهم، فیتعیّن طرحها فإنّ إعراضهم عنها مع صحة السند و کثرة العدد و إمکان الجمع العرفی بینها و بین الطائفة الاولی یکشف عن خلل فی جهة الحکم أو الدلالة، و یوجب سقوط المعرض عنه عن الحجیة.

و فیه: أنّ الإعراض مسقط للخبر عن الحجیة، إلّا أنّه لا بدّ من أن یظهر کون عدم العمل به إعراضاً، و فی المقام حیث یحتمل أن یکون الوجه فی عدم عملهم بالطائفة الثانیة بعض الاحتمالات التی مرّت، فلا یکون إعراضاً فلا یصلح ذلک منشئاً لطرح الخبر، فتأمل.

و منها: أنّ النصوص متعارضة، لأنّ الطائفة الثانیة تدلّ علی الوجوب حتی مع المشقة الشدیدة و المهانة، لاحظ قوله (ع) فی صحیح معاویة: و لقد کان أکثر من حجّ- الی أن قال- فشکوا الیه الجهد و العناء. و قوله (ع) فی صحیح ابن مسلم: و لو علی حمار أجدع أبتر. فإنّ المهانة اللازمة من ذلک ظاهرة، و نحوه ما فی صحیح الحلبی.

و قوله (ع) فی خبر أبی بصیر: یخرج و یمشی إن لم یکن عنده- الی أن قال- یخدم القوم و یمشی معهم. و هذا ظاهر فی الوجوب مع المشقة اللازمة من فقد ما یحتاج

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸

]...[

الیه و المهانة اللازمة من الخدمة، و علی ذلک فمن الجمع بین الطائفتین و حمل الاولی علی غیر مورد الثانیة یلزم حمل الأخبار الاولی علی صورة العجز حتی مع المشقة و الوقوع فی المهانة، و حیث إنّه یلزم من ذلک حمل المطلق علی الفرد النادر، فلا- محالة یقع التعارض بین الطائفتین، فلا بدّ من الرجوع الی المرجّحات.

و الترجیح مع النصوص الاولی، و ذلک لوجوه:

الأول: کون مفادها مشهوراً بین الأصحاب کما تقدّم.

و ما فی المستند من الایراد علی ذلک، أوّلًا: بأنّ کلمات الأصحاب منصرفة الی الغالب من الاحتیاج الی الراحلة- و ثانیا: أنّ الترجیح بهذه الامور ممّا لم یثبت اعتباره. یرد علیه ما تقدّم من أنّ جمعاً من الأصحاب صرّحوا باعتبارها حتی مع عدم الحاجة، و هو الظاهر من کلمات الآخرین، لا أقلّ من الإطلاق و عدم تسلیم الانصراف، و الشهرة الفتوائیة ممّا دل النص علی کونها من المرجّحات، بل هی أول المرجّحات بناءً علی أنّ الشهرة المجعولة مرجّحة هی الشهرة الفتوائیة لا الروائیة.

الثانی: أنها موافقة للکتاب الدالّ علی نفی العسر و الحرج، و الثانیة مخالفة له.

فإن قیل: إنّ الثانیة أیضاً موافقة لإطلاق الکتاب أی إطلاق آیة وجوب الحج.

قلنا أوّلًا: أنّه لا مجال للأخذ به بعد کونه محکوماً لدلیل نفی العسر و الحرج.

و ثانیاً: أنّه قید دلیل وجوب الحج بالاستطاعة، و صدقها أو الکلام.

الثالث: مخالفتها للعامة حیث إنّ کثیراً منهم ذهبوا الی عدم اعتبار الراحلة مع عدم الحاجة، بل عن المالک عدم اعتبارها مطلقاً و لو مع المشقة، فتأمل.

و لعلّه الی ذلک الشیخ- ره- فی حمل الأخبار الثانیة علی التقیة، فالمتحصّل أنّه یعتبر الراحلة حتی مع عدم الحاجة الیها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۹

]...[

[مسألة ۲:] اعتبار الراحلة فی حق القریب

مسألة ۲: هل یشترط وجود الراحلة فی حقّ القریب أیضاً کما هو المنسوب الی إطلاق الأکثر فی محکی کشف اللثام، أم لا یشترط بالنسبة إلیه کما عن جماعة، بل فی الجواهر: بل لا أجد فیه خلافاً، بل فی المدارک نسبته الی الأصحاب مشعراً بدعوی الاجماع علیه؟ وجهان، و تنقیح القول بالبحث فی مقامات:

(۱) فی دلیل هذا الاستثناء و أنّه هل هناک ما یدلّ علیه أم لا؟

(۲) فی بیان المراد من القریب و أنّه هل یختص بأهل مکة أم لا؟

(۳) فی أنه لو شکّ فی اعتبارها فی حقّ شخص هل یرجع الی دلیل الوجوب أم الی البراءة؟.

أما المقام الأول، فقد یقال بأنّه لا فرق بین القریب و البعید بعد إطلاق الأدلة، فإنّ دلیل التفصیل إنّما یدلّ علی التفصیل بین من أطاق المشی و غیره، فإن أخذنا به کان المعیار هو ذلک من غیر فرق بین القریب و البعید و إلّا کان اللازم البناء علی اعتباره فی حقّ القریب أیضاً.

و إن قیل: إنّ الجمع بین النصوص المتعارضة المتقدمة یقتضی حمل ما دلّ علی اعتبار الراحلة علی البعید و حمل ما دلّ علی عدم اعتبارها علی القریب.

قلنا: إنّه جمع تبرّعی لا شاهد له، و لکن لا یبعد القول بعدم اعتبارها للقریب؛ للانصراف.

و تقریبه: أنّ نصوص اعتبارها منصرفة الی المسافة التی تعدّ الراحلة لها عادة فلا تشمل غیرها.

و به یظهر أنّ منشأ هذا الانصراف لیس هو الغلبة؛ کی یقال: إنّ الانصراف الناشئ عنها لا یصلح تقییداً لِإطلاق الأدلّة، بل منشؤه شیء آخر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۰

]...[

و فی الجواهر: لکن فی کشف اللثام یقوی عندی اعتبارها أیضاً للمکّی للمضی الی عرفات، و أدنی الحلّ و العود.

و لکن یرد علیه: أنّ دلیل اعتبار الراحلة إنّما دلّ علی اعتبارها فی الاستطاعة فی السفر الی بیت اللّه الحرام، فإنّ الآیة مختصة بذلک، و النصوص تفسّر الآیة، و لا دلیل علی اعتبارها فی السفر الی عرفات، و کذا فی الخروج الی أدنی الحلّ لِلإحرام للحج أو العمرة، فاللازم فی ذلک هو الرجوع الی القواعد التی تقتضی الاعتبار مع الحاجة، و عدمه مع عدمها کبقیة الامور التی ستمرّ علیک.

و أما المقام الثانی، فعن جماعة: أنّ المراد به أهل مکة.

و عن آخرین: إضافة و ما قاربها.

و عن العامة اشتراط مسافة القصر.

أقول: بعد ما عرفت من دلیل الاستثناء تعرف أنّ المیزان أن یعدله الراحلة و عدمه، و الظاهر کون الفرسخ أیضاً ممّا یعدله الراحلة فضلًا عمّا یزید علیه، فتدبّر.

و أما المقام الثالث، فقد یقال إنّ المرجع هو البراءة؛ لأنّ الاستطاعة فی الآیة الشریفة مع قطع النظر عن النصوص المفسّرة لها ظاهرة فی العقلیة منها، و لکن بالنظر الیها یعلم أنّ المراد بها الاستطاعة الشرعیة، و مع عدم بیان الشارع إیّاها تکون مجملة، و علیه فلو شک فی اعتبار الراحلة فی حقّ شخص لا محالة یشک فی صدق الاستطاعة بدون الراحلة، و الشک فی الشرط یستتبع الشک فی المشروط و هو وجوب الحج، و حیث إنّه شک فی الموضوع لا مجال للتمسّک بالِإطلاق فیتعیّن الرجوع الی أصالة البراءة.

أقول: إنّ ذلک لو تمّ فإنّما هو علی فرض عدم الِإطلاق للنصوص المفسّرة؛ کی تکون مجملة، و لکن مع فرض ثبوت الِإطلاق لها کان هو المرجع و لا تصل النوبة الی الأصل العملی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۱

]...[

[مسألة ۳:] لا یعتبر وجود عین الراحلة و الزاد

اشارة

مسألة ۳: قال فی التذکرة: لا یشترط وجود عین الزاد و الراحلة، بل المعتبر التمکن منهما تملّکاً أو استیجاراً. انتهی.

و قال فی المستند: لو لم یکن له عین الزاد و الراحلة و أمکن شراؤهما أو استیجار ما یصح استیجاره منهما وجب إجماعاً. انتهی، و نحوهما کلمات غیرهما.

و استدلّ فی المستند لو جوب الشراء أو الاستیجار بتوقّف الواجب علیه. و لکن الکلام الآن فی وجوب الحج، و إلّا فعلی فرضه لا إشکال فی وجوب الشراء أو الاستیجار.

و قد یقال: إنّ مقتضی الجمود علی ما تحت قوله علیه السّلام: له زاد و راحلة. هو اعتبار وجودهما عیناً لکن الظاهر أنّ المراد به أن یکون له ما یحجّ به سواء کان واجداً لهما عیناً، أو کان واجداً لثمنهما أو لأعیان لو باعها ثمنها لهما، کما صرّح بذلک أی ب (ما یحج به) فی صحیح ابن مسلم المتقدم.

لو لم یوجد الزاد و الراحلة الا باکثر من ثمن المثل

فرع: اذا لم یوجد الزاد أو الراحلة إلّا بالزائد عن الثمن و الاجرة، فهل یجب علیه تحصیلهما و الحجّ، کما هو المشهور شهرة عظیمة سیّما بین المتأخّرین، کما فی الجواهر، أم لا یجب کما عن الشیخ- ره- فی المبسوط؟.

و فی التذکرة: فإن کانت یجحف بما له لم یلزمه- أی لم یلزم شراؤه- و إن تمکّن علی إشکال.

و عن التحریر: و لو وجده بأکثر من ثمن المثل أو بأکثر من اجرة المثل، فإن

]...[

تضرّر به لم یجب الشراء إجماعاً، و إن لم یتضرر فالأقرب وجوب الشراء. انتهی.

و استدلّ للأول: بإطلاق أدلّة الوجوب بعد صدق الاستطاعة.

و استدل للثانی: بأدلّة نفی الضرر.

و للثالث: بدلیل نفی العسر و الحرج.

و تحقیق القول فی المقام: أنّه تارة یکون ذلک غیر مضرّ بحاله، و اخری یکون مضراً، فالکلام فی موردین:

المورد الأول: ما إذا لم یکن مضرّاً بحاله، فإن کان الشراء أو الاستیجار بالقیمة و لم یکن بأکثر من ثمن المثل و إن کان بأکثر من ثمنه المعتاد، کما لو کانت الراحلة فی محل یعتبرون لها العقلاء هذا المقدار من المالیة لقلّتها و کثرة الحاجة الیها، أو غیر ذلک، فحیث إنّه یصدق علیه المستطیع بمقتضی إطلاق الآیة الشریفة و النصوص.

و لا مجال لتطبیق (لا ضرر) لا بلحاظ الشراء أو الإجارة، و لا بلحاظ الحجّ.

أما الأول؛ فلأنّه لا ضرر فی شراء الشیء أو استیجاره بقیمته.

و أما الثانی؛ فلأنّه- مضافاً الی ما قیل من أنّ وجوب الحج مطلقاً حکم ضرری لاقتضائه إتلاف المال فیکون دلیله مخصّصاً لقاعدة لا ضرر. و إن کان فیه تأمل و نظر- أنّ صرف الراحلة أو الزاد فی سبیل الحج کصرف المال فی المقاصد العقلائیة لا یعدّ ضرراً عرفاً و ان اشتراه بثمن خطیر، و قد بیّن المعصوم علیه السّلام ذلک بصورة العلّة المنصوصة صفوان الوارد فی شراء ماء الوضوء بمائة درهم أو بألف درهم و هو واجد لها، بعد حکمه علیه السّلام بوجوب الشراء: بأنه یشتری بإزائه مالًا کثیرا «۱»

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب التیمم حدیث ۱ کتاب الطهارة.

]...[

و علیه فیجب الحجّ فی هذه الصورة و إن کان الشراء بأکثر من ثمن المثل، فمقتضی القاعدة هو عدم وجوب الحجّ؛ لعموم حدیث لا ضرر لکون الشراء أو الاستیجار بأکثر من ثمن المثل ضرراً مالیاً اتّفاقاً؛ إلّا أنّ مقتضی عموم العلّة المنصوصة المشار الیها هو الوجوب.

المورد الثانی: ما إذا کان مضرّاً بحاله علی وجه یکون حرجاً علیه، فالظاهر سقوط وجوب الحج لا لأدلّة نفی الضرر، بل لقاعدة نفی العسر و الحرج.

و لو کان مضرّاً بحاله فی المال فهل یسقط الوجوب أم لا؟ وجهان، بل قولان، یشهد للأول: عموم ما دلّ علی نفی العسر و الحرج.

و استدلّ للثانی بعدم العلم بالبقاء الی وقته، و بإمکان حصول مال له علی تقدیر البقاء.

و لکن یرد علیهما: أنّ استصحاب البقاء و عدم حصول مال آخر یقتضی کون المورد مشمولًا لعموم ما دلّ علی رفع الحرج.

فتحصل أنّ ما أفاده المصنف- ره- فی التذکرة و التحریر هو الأقوی.

و منه یظهر حکم ما لو لم یکن له عین الزاد و الراحلة و کان له أموال اخر و لم یمکن بیعها بثمن المثل، فإنّه یجری فیه ما ذکرناه من التفصیل، کما لا یخفی.

[مسألة ۴:] هل یلاحظ الشرف بالنسبة الی الراحلة؟

مسألة ۴: لا- إشکال فی أنّ المراد بالزاد هنا المأکول و المشروب و سائر ما یحتاج الیه المسافر من الأوعیة التی یتوقف علیها حمل المحتاج إلیه و جمیع ضروریات ذلک السفر بحسب حاله قوّةً و ضعفاً، و زمانه حرّاً و برداً، و شأنه شرفاً و ضعة.

و فی التذکرة: کما یعتبر قدرته علی المطعوم و المشروب و التمکن من حمله من

]...[

بلده کذا تعتبر قدرته علی الآلات و الأوعیة التی یحتاج الیها کالغرائر و نحوها و أوعیة الماء من القرَب و غیرها، و جمیع ما یحتاج إلیه کالسفرة و شبهها؛ لأنّه ممّا لا یستغنی عنه فأشبَه علف البهائم. و نحوه کلام غیره.

و الوجه فیه: دخوله تحت قوله علیه السّلام فی صحیح ابن مسلم: ما یحجّ به. و ما دلّ علی نفی العسر و الحرج، فتدبّر کما لا إشکال فی أنّه یشترط فی الراحلة أن تکون مناسبة لحاله قوةً و ضعفاً، کما صرّح به غیر واحد، لعموم دلیل نفی العسر و الحرج، فلو تعسّر علیه الرکوب علی الراحلة الخاصة لضعفه یعتبر فی استطاعته و وجوب الحج علیه أن یکون واجداً لما لا یکون الرکوب علیه عسراً إمّا عیناً أو قیمةً.

إنّما الکلام و الاشکال فی أنّه هل یعتبر أن تکون الراحلة مناسبة لحاله ضعةً و شرفاً أم لا؟ صریح التذکرة ذلک.

قال: فیعتبر فی حق الرفیع زیادة علی ما یحتاج الیه ممّا یناسبه.

و هو الظاهر من الشرائع و القواعد.

و فی الشرائع: و المراد بالراحلة راحلة مثله. و کذا عن القواعد.

و عن کشف اللثام و الدروس التصریح بعم ملاحظة الشرف.

و عن المدارک جعله الأصح.

و استدلّ للثانی فی محکی کشف اللثام بعموم الآیة و الأخبار، و خصوص قول الصادق علیه السّلام فی صحیح أبی بصیر: من عرض علیه الحج فأستحیی و لو علی حمار أجدع مقطوع الذنب فأبی فهو ممّن یستطیع الحج «۱».

و نحوه أخبار اخر، و بأنّهم علیهم السّلام رکبوا الحمیر و الزوامل.

و أیّده بعض المعاصرین بأنّه صرّح فی الأخبار بأنّه ما شأنه یستحیی و لو علی

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۵

]...[

حمار أجدع أبتر. و تلک الأخبار و إن وردت فی مورد البذل لکن الظاهر منها أنّها واردة فی مقام بیان مفهوم الاستطاعة المعتبرة فی وجوب الحج، و لا یختلف الحال باختلاف مناشئ حصولها، و حیث إنّه لا یمکن حمل تلک الأخبار علی صورة عدم کون رکوبه علی حمار أجدع عسریاً علیه لصراحتها فی خلاف ذلک، فلا وجه للتمسک لرعایة الشرف بأدلّة نفی العسر و الحرج؛ لأنّها مخصّصة بهذه الأخبار.

أقول: أمّا عموم الآیة و الأخبار، فهو یخصّص بأدلّة نفی العسر و الحرج.

و أمّا الأخبار الخاصة فقد مرّ أنّها معارضة بغیرها ممّا یجب تقدیمه علیها.

و أمّا حجّهم علیهم السّلام- فمضافاً الی ما قیل من أنّه لا یظن إمکان الالتزام بأنّهم علیهم السّلام کانوا یوقعون أنفسهم فی المهانة التی حرجیة، بل الظاهر أنّه کان فی زمان لا نقص فیه رکوب ذلک- أنّه لم یعلم وقوع ذلک منهم فی حجّ الإسلام بحیث لم یکونوا مستطیعین إلّا بذلک، و علی هذا فأدلّة نفی العسر و الحرج تکون حاکمة علی الإطلاقات و توجب مراعاة حال الشخص بالنسبة الی الراحلة ضعةً و شرفاً، نعم اذا لم یکن بحدّ الحرج وجب معه الحج، و وجهه ظاهر.

و هل تقتضی هذه الحکومة نفی الوجوب خاصة، فلو أقدم المکلّف علی ما فیه العسر و الحرج کان مقتضی الجمع بین دلیل نفی الحرج و الإطلاقات الدالّة علی الوجوب هو الصحة و الإجزاء عن حجّ الإسلام، أم تقتضی نفی المشروعیة فلو أقدم علیه لم یجزئ عن حجّ الإسلام؟ وجهان.

قد استدلّ للأول تارة بأنّه- بناءً علی أنّ الاختلاف بین الوجوب و الاستحباب إنّما یکون بالاختلاف فی الترخیص فی ترکه و عدمه- أدلّة نفی العسر و الحرج لا ترفع الطلب، و إنّما تقتضی الترخیص فیرتفع الوجوب، فالطلب یکون باقیاً بحاله بلا نقص فیه أصلًا.

و اخری بأنّ ما دلّ علی وجوب الحج عند الاستطاعة إنّما یدلّ علی أنّ الحج و لو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۶

]...[

کان حرجیاً واجب، و واجد للملاک، و دلیل نفی الحرج إنّما یوجب تقیید ذلک الدلیل من جهة دلالته علی وجوب الحج، و أمّا دلالته علی واجدیة الحج و لو کان حرجیاً للملاک فهی باقیة بحالها، و لا دلیل علی تقیید إطلاقه من هذه الجهة فإنّه إذا کان للکلام دلالات و ظهورات متعددة و سقط بعضها عن الحجیة فلا موجب لسقوط الآخر، و علیه فیصحّ الإتیان بداعی الملاک.

و لکن یرد علی الوجه الأول: أنّ أدلّة نفی العسر و الحرج نافیة للتکلیف لا مثبتة، فلا یثبت بها الترخیص، و هی إنّما ترفع الأحکام الشرعیة لا العقلیة، فلا تصلح أن تکون رافعةً لحکم العقل بوجوب إتیان ما أمر به المولی، فلا محالة تکون رافعةً للطلب المتعلّق بالفعل الذی هو المنشأ لحکم العقل بلزوم الإتیان بما تعلّق به.

و یرد علی الوجه الثانی: أنّ التمسک بالإطلاق فرع کون الکلام مسوقاً للبیان، و کونه مسوقاً لبیان حکم لا یکفی فی التمسّک بالاطلاق فی حکم آخر، و دلیل وجوب الحج إنّما یکون فی مقام بیان وجوب الحج لا کونه واجداً للملاک، و إنّما یستکشف ذلک

من الحکم، فاذا فرضنا تقیید الحکم و عدم ثبوته للحج الحرجی فلا کاشف عن وجود الملاک و لا إطلاق حتی یتمسّک به، فالأظهر أنّها تقتضی نفی المشروعیة، نعم مقتضی الأدلّة الاخر کونه مستحباً و لکن لا یجزئ عن الحج الواجب.

[مسألة ۵:] یعتبر الاستطاعة من مکانه لا من بلده

مسألة ۵: قال فی المستند: لا یعتبر فی الاستطاعات المذکورة حصولها من بلد المکلّف، فلو حصلت له فی موضع آخر مطلقا حتی المیقات و استطاع الحج، و العود الی بلده وجب علیه الحج و إن لم یکن له الاستطاعة من بلده وفاقاً للذخیرة و المدارک و بعض آخر من المتأخرین، بل الأکثر. انتهی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۷

]...[

و عن الشهید الثانی: اعتبار الاستطاعة من بلده إلّا أن تکون إقامته فی البلد الثانی علی وجه الدوام أو مع انتقال الفرض.

و استدلّ للأول بصحیح معاویة بن عمار، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: الرجل یمرّ مجتازا یرید الیمن أو غیرها من البلدان و طریقه بمکة فیدرک الناس و هم یخرجون الی الحج فیخرج معهم الی المشاهد یجزیه ذلک عن حجة الاسلام؟ قال علیه السّلام: نعم «۱».

و فیه: أنّ الظاهر من السؤال أنّ المسئول عنه صحة الحج و إجزاؤه عن حجة الاسلام مع عدم قصده من البلد، لا إجزاؤه عنه مع عدم استطاعة من البلد، کما لا یخفی.

و لکن الظاهر عدم الإشکال فی الحکم لعدم دخل المکان فی الحکم و لا فی موضوعه، فانّ الموضوع و من وجّه الیه الخطاب هو المستطیع، فلو حصل هذا العنوان فی أیّ مکان و لو قبیل المیقات صار الحکم فعلیاً، و علیه فمقتضی العمومات الدالّة علی وجوب الحج علی المستطیع وجوبه علیه- و إن کان مشیه الی ذلک البلد و المکان متسکّعاً أو لحاجة اخری و کان له هناک ما یمکن أن یحجّ به وجب علیه.

إنّما الإشکال فیما أفاده فی العروة بقوله: بل لو أحرم متسکّعاً فاستطاع و کان أمامه میقات آخر أمکن أن یقال بالوجوب علیه. انتهی.

وجه الإشکال أنّه بناءً علی کون الإحرام جزءاً من أعمال الحج لا من شرائطه، و مقتضی الأدلّة أنّ الحج إنّما یصیر حجة الإسلام إذا تحقّقت الاستطاعة من أول الأعمال الی آخرها، یکون صیرورة حجّ هذا الشخص حجّة الاسلام متوقّفة علی بطلان إحرامه أو إبطاله أو العدول به، و کلّها خلاف القاعدة، و لا فرق فی ذلک بین أن

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۸

]...[

یکون أمامه میقات آخر أم لا؛ إذ لیس له تجدید الإحرام فی المیقات الثانی ما لم یبطل إحرامه.

[مسألة ۶:] یعتبر وجود نفقة العود

مسألة ۶: قال فی الشرائع: و المراد بالزاد قدر الکفایة من القوت و المشروب ذهابا و عودا. انتهی.

و فی التذکرة: و المراد منه أن یملک ما یبلغه الی الحج- الی أن قال- و عوده الی وطنه سواء کان له أهل و عشیرة یأوی الیهم أو لم

یکن.

و فی المستند: أکثر الأصحاب اعتبروه، بل عن الشهید الثانی الإجماع علیه.

و استدلّ له بعموم ما دلّ علی نفی الضرر و الحرج، فإنّ فی التکلیف بالإقامة فی غیر الوطن مشقّة شدیدة و حرجاً عظیماً حتی من لیس له أهل و عشیرة یأوی إلیهم إذ النفوس تطلب الأوطان.

و اورد علیه فی محکی المدارک و فی المستند- بأنّ ذلک یتمّ فی صورة تحقّق المشقة لذلک، أمّا مع انتقائه کما اذا کان وحیداً لا تعلّق له بوطن و لا یرید العود الیه، أو أراد العود و لکن ترک العود لا یوجب حرجاً علیه؛ لتساوی البلاد عنده أو غیر ذلک فلا یتمّ، و حیث إنّ زاد العود غیر داخل فی استطاعة الحج، فمقتضی عموم الکتاب و السنة عدم اعتبار زاد العود.

أقول: إنّ منشأ اعتبار زاد العود لو کان ما ذکرتم ما أفاداه.

و لکن ذکر بعض المعاصرین وجهاً آخرا لطیفاً، و هو: أنّ نفس الأخبار الواردة- الدالّة علی لزوم اعتبار الزاد و الراحلة فی تحقّق الاستطاعة- تدلّ علی لزوم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۹

]...[

اعتبار نفقة العود، لأنّه لم یقیّد الزاد و الراحلة فی تلک الأخبار بخصوص الذهاب.

أ لا تری أنّه لو قال المولی لعبده: اذهب الی السفر و علیَّ ثمن الزاد و الراحلة. لا یشک العرف فی أنّ المولی أراد بذلک ثمنهما ذهاباً و إیاباً، و علیه فلو أراد الإیاب الی وطنه یعتبر فی وجوب الحج أن یکون واجداً لنفقة العود أیضاً و إن لم یکن ترکه الرجوع الی وطنه حرجیاً علیه، نعم لو أراد المقام بمکة لا یعتبر ذلک فی حقّه.

و لو أراد المقام فی بلد آخر، فإن کان نفقة الرجوع الیه أقلّ من نفقة الرجوع الی بلده أو مساویة لها کفی کونه واجداً لها، و إن کانت أزید فإن کان ترکه الرجوع الیه حرجیاً علیه یعتبر کونه واجداً لها، و إلّا فیکفی کونه واجداً لنفقة الرجوع الی بلده.

[مسألة ۷:] فاقد الزاد اذا کان کسوبا

مسألة ۷: قال فی التذکرة: لو لم یجد الزاد و وجد الراحلة و کان کسوباً یکتسب ما یکفیه و قد عزل نفقة أهله مدة ذهابه و عوده، فإن کان السفر طویلًا لم یلزمه الحج- الی أن قال- و إن کان السفر قصیراً فإن کان تکسبه فی کلّ یوم بقدر کفایة ذلک الیوم من غیر فضل لم یلزمه الحج- الی أن قال- و إن کان کسبه فی کل یوم یکفیه لأیّامه لم یلزمه الحج أیضاً. انتهی.

و فی المستند: و لو لم یجد الزاد و لکن کان کسوباً یتمکن من الاکتساب فی الطریق لکلِّ یوم بقدر ما یکفیه و ظنّ إمکانه بجریان العادة علیه من غیر مشقة وجب الحج. انتهی.

و المصنف- ره- و إن استدلّ لما اختاره بلزوم المشقة، و بإمکان انقطاعه من الکسب؛ إلّا أنّ الظاهر- کما نبّه علیه بعض أعاظم العصر- أنّه کان جریاً علی مذاق

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۰

]...[

المخالفین، فإیراد المستند علیه: أنّه منازعة لفظیة، فإنّ محلّ الکلام ما لو لم یکن مشقة و ظنّ إمکانه. فی غیر محلّه، و الحقّ أن منشأ الوجهین صدق الاستطاعة و عدمه.

و استدلّ فی المستند- فی ضمن فرع آخر تعرّض له بعد صفحات- لصدق الاستطاعة بأنّ المراد بها الاستطاعة العرفیة، فإنّ الألفاظ الواقعة فی لسان الشارع تحمل علی معانیها العرفیة ما لم یصرف عنه صارف، و الصارف المتوهّم وجوده فی المقام هو النصوص المفسّرة للاستطاعة بأن یکون له أو عنده زاد و راحلة، و هذه لا تصلح أن تکون صارفة؛ لأنّه- بعد ما لیس المراد وجود عین الزاد و راحلة؛ إذ یکفی وجود ثمنهما أو ما یصلح أن یکون إزاءً لهما أو لثمنهما إجماعاً، بل هو من ضروریات الدین- یتعیّن حملها علی المعنی المجازی، و هو کما یمکن أن یکون عیناً موجودة أو منفعة مملوکة فلا تصدق الاستطاعة فی المقام، یمکن أن یعمّ ما یقتدر و یتمکّن من تحصیله من غیر مشقة فتصدق.

و بعبارة اخری: مجازه کما یمکن أن یکون الأعم من وجود العین و الثمن یمکن أن یکون القدرة علی تحصیلها التی هی حقیقة الاستطاعة، فلا نعلم إرادة معنی آخر غیر الحقیقی للفظ الاستطاعة فیجب الرجوع الیه و هی تصدق فی المقام کما مر.

أقول: قد مرّ أنّ المراد بالاستطاعة لیس هو معناها الحقیقی لتفسیرها بوجود الزاد و الراحلة، و لذلک بنینا علی عدم وجوب الحج علی من یطیق المشی إن لم یکن له زاد و راحلة.

ثمّ أن أکثر النصوص المفسّرة متضمنة لو جود الزاد و الراحلة، و مقتضی الجمود علی ظاهر اللفظ و إن کان اعتبار وجودهما عیناً و لکن بقرینة مناسبة الحکم و الموضوع، و قوله علیه السّلام فی بعض النصوص: ما یحج به. التزمنا بأنّ المراد بهما أعمّ من وجودهما عیناً و ثمناً، و البناء علی إرادة الأعمّ من ذلک لا قرینة علیه لظهور

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۱

]...[

ما یحجّ به فی وجود ما یملک بالفعل، فتدبّر، فإنّه دقیق، فالأظهر عدم وجوب الحج علی فاقد الزاد و إن کان کسوباً.

[مسألة ۸:] مستثنیات الحج

مسألة ۸: قد عرفت أنّه لا یعتبر وجود عین الزاد و الراحلة و لا وجود أثمانها من النقود، بل یجب علیه بیع ما عنده من الأموال لشرائها، لکن المشهور بین الأصحاب أنه یستثنی من ذلک ما یحتاج الیه فی ضروریات معاشه، فلا یباع خادمه المحتاج الیه، و لا ثیاب تجمّله اللائقة بحاله، فضلًا عن ثیاب مهنته، و لا دار سکناه اللائقة بحاله، و لا کتاب العلم لأهله و ما شاکل.

و عن المعتبر و المنتهی و التذکرة و غیرها دعوی الإجماع علی أکثر ما ذکر، بل فی المستند: و علی أکثرها حکایة الإجماع مستفیضة.

و قد استدلّ لذلک بوجوه:

أحدها: ما فی المستند، و هو أنّ صحیح المحاربی المتقدم: من مات و لم یحج حجة الاسلام ما یمنعه من ذلک حاجة یجحف به... فلیمت یهودیاً أو نصرانیاً.

و صحیح ابن عمار: من مات و لم یحج حجة الإسلام و لم یترک إلّا بقدر نفقة الحج فورثته أحقّ بما ترک إن شاءوا حجّوا عنه و إن شاءوا أکلوا «۱».

یدلّان علیه؛ فإنّهما دالّان علی عدم کفایة نفقة الحج فی الاستطاعة و استقرار الحج فی الذمة، بل لا بدّ من الزائد علیها، و لعدم تعیّن الزائد یدخل الإجمال فی العمومات و الإطلاقات، فلا یحکم بالوجوب إلّا فی موضع الیقین و هو بعد استثناء نفقة العیال

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب وجوب الحج و شرائطه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲

]...[

و الامور المذکورة طرّاً.

ثمّ قال: و منه یظهر جواز مراعاة المناسبة لحاله بحسب عادة زمانه و مکانه فی العزّ و الشرف.

و فیه: أنّه قد حقّق فی محلّه من الاصول من أنّ إجمال المخصّص المنفصل لا یسری الی العام، بل العام حجّة فی غیر المورد المتیقن.

ثانیها: ما دلّ من الأخبار علی اعتبار الیسر أو السعة فی المال کخبر عبد الرحیم القصیر عن الإمام الصادق علیه السّلام قال: ساله حفص الأعور عن آیة الحج، قال علیه السّلام: ذلک القوة فی المال و الیسار «۱». و نحوه غیره ممّا سیمرّ علیک فی مسألة اعتبار الرجوع الی الکفایة.

و فیه: أنّ الخبر المشتمل علی السعة فی المال قد فسّر فیه ذلک بأن یکون معه ما یحجّ ببعضه، و یبقی بعض یقوت به نفسه و عیاله.

و أما خبر الیسار فأوّلًا: أنّه ضعیف السند فتأمل.

و ثانیا: أنّه یمکن أن یکون المراد به نفقة العیال حال السفر و قد رمز الإمام علیه السّلام عنه بذلک، و یمکن أن یکون المراد به الزاد و الراحلة؛ ثالثها: قاعدة نفی العسر و الحرج، بتقریب: أنّ التکلیف بصرفها فی الحج مستلزم للعسر و الحرج.

و أورد علیه بعض من عاصرناه بأنّه لو توقّف حجّه علی بیع بعض المستثنیات لم یکن نفس الحج حرجیاً علیه؛ لإمکان أن یبیع بعضها و یحجّ بثمنه مع کمال الراحة، نعم ذلک مستلزم لأمر حرجی و هو فقده ما یحتاج الیه فی معیشته، فالحرج لیس ثابتاً فی أصل حجه، بل یکون ثابتاً فی لازمه، و علیه فیشکل التمسّک بقاعدة نفی الحرج

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب الحج و شرائطه حدیث ۳.

]...[

و إثبات عدم وجوب الحج بها؛ فإنّ القاعدة إنّما تنفی الحکم الحرجی و المفروض أنّ وجوب الحج لیس حکماً حرجیاً علیه، و إنّما الحرج فی لازمه.

و أجاب هو عنه بأنّ قاعدة نفی الحرج و إن لم تکن جاریة بالنسبة الی وجوب الحج و لکن تجری بالنسبة الی التکلیف بصرف ما احتاج إلیه من المستثنیات، و جریانها بالنسبة الیه دلیل علی أنّ المراد بما فی الأخبار من اشتراط کونه واجداً للزاد و راحلة فی وجوب الحجّ هو وجدانه لهما زائداً علی ثمن المستثنیات؛ لأنّ شمول الزاد و الراحلة لثمنها منافٍ لجریان القاعدة بالنسبة الی تلک المستثنیات.

ثمّ إنّه قال: و إن شئت قلت: إنّ صرف ما یکون محتاجاً الیه من المستثنیات یکون مقدمة للحج، و المفروض أنّه حرجی، و القاعدة إنّما تجری فیما یکون رفعه بید الشارع، و وجوب المقدمة و إن لم یکن بنفسه قابلًا لأن یرفعه الشارع لکن یکون رفعه بید الشارع برفع منشئه و هو وجوب ذی المقدّمة. انتهی ملخّصاً.

أقول: إنّ الإیراد المذکور و إن کان محلّ النظر و قابلًا للدفع، إلّا أنّ جوابه غیر کافٍ.

امّا الأول؛ فلأنّ النفی فی قاعدة الحرج، و الضرر إن کان من قبیل نفی الحکم بلسان نفی الموضوع، کما فی قوله: لا ربا بین الوالد و الولد. و لا رهبانیة فی الإسلام. و ما شاکل، و کان مفاد قاعدة الحرج نفی الأحکام إذا کانت موضوعاتها حرجیة کما اختاره المحقّق الخراسانی- ره- فی قاعدة لا ضرر، تمّ الإیراد و لم یمکن الجواب عنه.

و أما إذا کان المنفی کلّ حکم ینشأ منه الحرج سواء کان الحرج ناشئاً من نفس الحکم أم من متعلّقه کما اختاره الشیخ الأعظم- ره-

أو بنینا علی أنّ المنفی أعمّ منهما کما اخترناه، فالإیراد واضح الدفع؛ فانّ الحجّ و إن لم یکن حرجیاً إلّا أنّه مستلزم لأمر حرجی و الحکم بوجوبه ینشأ منه الحرج فیکون منفیاً بالقاعدة، و حیث إنّا قد أثبتنا المبنی فی رسالتنا الخاصة بقاعدة لا ضرر فجریانها فی المقام لا إشکال فیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴

]...[

و أما الثانی؛ فلأنّه لو سلّم أنّ القاعدة إنّما تنفی الحکم الذی یکون متعلّقه حرجیاً، فجوابه غیر کافٍ فإنّ وجوب المقدمة بما أنّه عقلی غیر قابل للرفع، و هذا یلزم منه عدم شمول القاعدة له، لا شمولها و رفعها منشأه.

و بعبارة اخری: إنّ القاعدة علی هذا المسلک تختص بما إذا کان متعلّق الحکم الشرعی حرجیاً، و فی المقام ما تعلّق به الحکم الشرعی- و هو وجوب ذی المقدمة- لیس حرجیاً، و ما یکون حرجیاً لم یتعلّق به الحکم الشرعی فلا مورد للقاعدة.

و لو لم یکن له زاد و راحلة زائداً علی المستثنیات و لکن مع ذلک صرف بعضاً منها فی زاد السفر و راحلته و تحمّل ما توجه الیه من العسر و الحرج، فهل یکون حجّة مجزیاً عن حجة الإسلام أولا؟ لا إشکال فی الإجزاء لو قلنا بأنّ حجّ غیر المستطیع مجز عن حجّة الإسلام- إلّا فی الصبی و العبد.

إنّما الإشکال فیما لو قلنا بعدم إجزائه، فقد یقال- کما عن العَلَمَین الذین عاصرناهما- بالإجزاء، و ذکرا لذلک وجهین ذکرناهما مع جوابهما فی ذیل المسألة الرابعة فراجع، و به یظهر أنّ الأظهر عدم الإجزاء.

و لو شکّ فی مورد فی صدق عنوان العسر و الحرج، فهل یجب الحج أم لا؟ و الحقّ أنّ الشک فی صدقه إنّما یکون من جهة الشک فی سعة مفهومهما و ضیقه فالشبهة مفهومیة، و علیه فحیث أثبتنا فی محلّه أنّ إجمال المخصّص و کون مفهومه مردّداً بین الأقل و الأکثر لا یسری الی العام، بل المرجع فی صورة الشک هو العام، فیرجع فی المقام فی صورة الشک الی عموم أدلّة وجوب الحج من الآیة و الأخبار، لا إلی البراءة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۵

]...[

[مسألة ۹:] یجب بیع دار المملوکة لو کان بیده دار موقوفة

مسألة ۹: لو کان بیده دار موقوفة تکفیه لسکناه و کان عنده دار مملوکة، فعن جماعة منهم: سید العروة- ره- یجب بیع المملوکة اذا کانت وافیةً لمصارف الحج أو متمّمة لها.

و عن الدروس: لا یجب بیعها لو کان یمکنه الاعتیاض عنها بالأوقاف العامة، و منشأ الاختلاف الاختلاف فی صدق الاستطاعة.

و الحقّ أن یقال: إنّه تارة لیس بیده دار موقوفة تکفیه لسکناه و لکن یمکن تحصیلها، و اخری تکون بیده، و فی الفرض الثانی تارة یکون الاعتیاض منافیاً لشأنه أو یکون فیه حرج، و اخری لا یکون منافیاً لشأنه و لیس فیه حرج، و الظاهر وجوب الحج فی الصورة الأخیرة دون الأولتین.

أمّا عدم وجوبه فی الاولی؛ فلعدم صدق الاستطاعة، فإنّه حینئذٍ متمکّن من أن یحصل الاستطاعة لا أنّه مستطیع بالفعل، و الموضوع هو المستطیع فعلًا.

أما عدم وجوبه فی الثانیة؛ فلقاعدة نفی العسر و الحرج.

و أمّا وجوبه فی الأخیرة؛ فلصدق الاستطاعة، و ظاهر أنّ نظر الشهید- ره- و صاحب الجواهر الی الصورتین الأوّلتین و محلّ کلام سید العروة الصورة الأخیرة، فلا نزاع.

و لا یخفی ما فی التعبیر بوجوب بیع الدار المملوکة من المسامحة؛ فإنّه لا یجب قطعاً، بل له أن یحجّ متسکّعاً و لا یبیع داره، و حجّه، حینئذٍ مجزٍ عن حجّة الإسلام بلا کلام هو هی، و الظاهر أنّ مرادهم من وجوب البیع صدق عنوان المستطیع علیه فیجب علیه الحج.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۶

]...[

[مسألة ۱۰:] تبدیل المستثنیات للصرف فی الحج

مسألة ۱۰: إذا لم تکن المستثنیات زائدة عن اللائق بحاله بحسب عینها لکن کانت زائدة بحسب القیمة و أمکن تبدیلها بما یکون أقلّ قیمة مع کونه لائقاً بحاله، فان کان التبدیل مستلزماً للحرج أو الضرر لا کلام فی عدم الوجوب.

و أمّا اذا لم مستلزماً لشیء منهما، ففی التذکرة: الأقرب وجوب البیع و شراء الأدون ممّا تقوم به کفایته. انتهی.

و فی الجواهر: الأقوی وجوب البیع لو غلت و أمکن بیعها و شراء ما یلیق به من ذلک بأقلّ من ثمنها، کما صرح به فی التذکرة و الدروس و المسالک و غیرها.

و عن المحقق الکرکی عدم الوجوب و احتمله کاشف اللثام.

دلیل الأول: صدق الاستطاعة و کونه واجداً لما یحجّ به.

و استدلّ للثانی بوجوه:

أحدها: أنّ مقتضی الأصل عدم وجوب الاعتیاض لفرض الشک فیه، و المرجع أصالة البراءة.

ثانیها: أنّ الاعتیاض قد یوجب الحرج العظیم فمقتضی قاعدة نفی الحرج و العسر عدم وجوبه.

ثالثها: أنّ أعیان المستثنیات المفروضة لا تزید علی الحاجة فمقتضی دلیل الاستثناء عدم وجوب الاعتیاض لفرض الاستثناء.

و فی الکلّ مناقشة.

أما الأول؛ فلأنّ الأصل لا یرجع إلیه مع الدلیل و هو فی المقام اطلاق الآیة و الاخبار الدالة علی وجوب الحج علی المستطیع المقتضیة لوجوب الاعتیاض.

و أما الثانی؛ فلأنّ محلّ الکلام صورة عدم الحرج، مع أنّه لا وجه للبناء علی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۷

]...[

عدم الوجوب بقول مطلق لوجود الحرج فی بعض الموارد.

و أمّا الثالث؛ فلأنّ استثناء المذکورات لو کان لدلیل لفظی کان هذا الوجه تامّاً، و لکن بما أنّ دلیله هو دلیل نفی الحرجِ فلا یتمّ کما لا یخفی وجهه.

فتحصل أنّ الأظهر وجوب التبدیل بمعنی وجوب الحج فی الفرض.

و مقتضی ما ذکرناه عدم الفرق بین أن یکون الزیادة قلیلة لا یعتنی بها، أم معتداً بها إذا کانت الزیادة القلیلة متمّمة لنفقة الحج علی ما هو مفروض المسألة فما فی العروة من إمکان دعوی عدم الوجوب اذا کانت الزیادة قلیلة ضعیف.

و أضعف منه: استدلال بعض المعاصرین له بانصراف الدلیل، فإنّه مع عدم الدلیل اللفظی کیف یدّعی الانصراف!؟

[مسألة ۱۱:] حکم شراء المستثنیات و ترک الحج

مسألة ۱۱: اذا لم یکن عنده من المستثنیات لکن کان عنده ما یمکن شراؤها به من النقود، ففی الجواهر: استثنی له أثمانها؛ کما فی الدروس و المسالک و غیرهما، و استجوده فی المدارک إذا عدت الضرورة الیه. انتهی.

و نسب الی بعضٍ وجوب الحج فی الفرض، و عدم جواز شراء المستثنیات بما عنده.

و فی العروة فصّل بین ما إذا کان واجداً للأعیان، و بین ما اذا کان واجداً لأثمانها، و حکم فی الأول بکونها مستثناة بمجرّد الحاجة الیها، و فی الثانی اعتبر الوصول الی حدّ الحرج.

أقول: الظاهر أنّه لا نزاع بین الأعلام فی الحکم، و یظهر ذلک ببیان أمرین.

أحدهما: أنّ دلیل الاستثناء فی المسألتین قاعدة نفی الحرج و العسر، و علیه

]...[

فالمیزان هو لزوم الحرج و عدمه فیهما.

ثانیهما: أنّ بیع الانسان ما عنده من ضروریات معاشه سیما اذا جرت عادته باستعماله یکون حرجیاً لا محالة لصعوبة ترک العادة و الاستعمال فلو کان عنده أعیانها و یستعملها و هو محتاج الیها یکون بیعها لا محالة حرجیاً، و هذا بخلاف ترک الشراء لما لیس عنده؛ فإنّه مع الحاجة إلیه قد یکون الترک حرجیاً، و قد لا یکون کذلک.

و من هذین الأمرین یظهر وجه تفصیل سید العروة، کما یظهر أنّ نظر القائلین بعدم الاستثناء الی صورة عدم لزوم الحرج، و نظر المفتین بالاستثناء الی صورة لزومه.

و ذکر السید فی العروة فیما لو کان عنده أعیان المستثنیات بأنه إن باعها بقصد التبدیل لم یجب صرف ثمنها فی الحج، و لو باعها لا بقصد التبدیل وجب بعد البیع صرف ثمنها فی الحج إلّا مع الضرورة الیها علی حدّ الحرج فی عدمها.

و أورد علیه جمع ممّن تأخّر عنه بأنّه لا فارق بین البیع بقصد التبدیل و عدمه؛ إذ مع الضرورة الیها لا یجب صرف ثمنها فی الحج مطلقاً، و مع عدم الضرورة یجب صرفه کذلک.

و قد انتصر للسید بعضهم بأنّه یمکن أن یقال: إذا باع لا بقصد التبدیل فقد أقدم علی الحرج، و مع الاقدام علی الحرج لا مجال لتطبیق دلیل نفی الحرج.

أقول: یرد علی ما انتصر به له أوّلًا: أنّ الاقدام إنّما یکون علی البیع و بقاء الثمن عنده لا علی الحج الحرجی.

و ثانیاً: أنّ الاقدام لا یمنع عن شمول القاعدة کما حقّقناه فی رسالة قاعدة لا ضرر، و لذا لو أقدم علی تحمّل الضرر، أو الحرج و حجّ لا یجزئ حجّه عن حجة الإسلام کما تقدّم.

]...[

و لکن یمکن أن یکون نظر السید فی هذا الفرق الی ما ذکرناه من الأمر الثانی، فإنّ من یقدم علی بیع ما یحتاج الیه و بنائه علی عدم التبدیل یوطن نفسه علی ترک عادته و بعد ذلک قد یکون ترک شراء بدله حرجیاً علیه، و قد لا یکون کذلک، و لذا استثنی السید-

ره- من حکمه بوجوب الحج فی هذا الفرض ما لو کانت الضرورة الیها علی حدّ الحرج فی عدمها، و أمّا من یبیعها بقصد التبدیل فهو غیر تارک لما علیه عادته، فوجوب الحج دائماً یکون حرجیاً علیه، و لذا أفتی بعدم وجوبه، فتدبّر فإنّه دقیق، و علی هذا فلا یرد علیه شیء ممّا أورده المعاصرون علیه.

[مسألة ۱۲:] لو کان له ما یحج به و نازعته نفسه الی النکاح

مسألة ۱۲: لو کان له ما یحجّ به و تاق الی النکاح، ففی المنتهی و التذکرة و الشرائع، و عن القواعد و المبسوط و الخلاف و السرائر: لم یجز صرفه فی النکاح و کان علیه الحجّ.

و فی بعضها: التصریح بوجوبه و إن خاف العنت.

و فی المنتهی، و عن الدروس و التحریر: لو خاف من ترک النکاح المشقة العظیمة فالوجه تقدیم النکاح.

و عن المدارک أنّه لو أوجب ترک النکاح حدوث مرض أو الوقوع فی الزنا و نحوه یقدم النکاح.

فالکلام فی فروض: - الأول: اذا لم یکن ترک النکاح موجباً للمشقة و لا حدوث مرض و لا الوقوع فی الزنا لا کلام فی وجب الحج، حینئذٍ لأنّ النکاح مستحب و الحج فرض،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۵۰

]...[

و الفرض مقدّم.

الثانی: ما لو أوجب ترکه المشقة البالغة حدّ الحرج، فقد مرّ تصریح جمع من الأساطین بتقدیم الحج.

و أورد علیهم غیر واحد من أهل العصر بأنّه بعد فرض وجود قاعدة نفی العسر و الحرج لا وجه للتوقّف فی تقدیم النکاح، فإنّ مقتضاها سقوط وجوب الحج.

و لکن الظاهر أنّ منشأ بنائهم علی عدم جریان القاعدة فی المقام أنّ نظر هؤلاء الأساطین فی مفاد القاعدة أنّها تکون من قبیل نفی الحکم بلسان نفی الموضوع کما أفاده المحقّق الخراسانی- ره- فتختص بما إذا کان المتعلّق- و هو فی المقام الحج- حرجیاً، و حیث إنّه فی المقام لا یکون الحج حرجیاً، بل هو مستلزم لأمر حرجی، فلا مورد للقاعدة، فالمحکم إطلاق أدلّة وجوب الحج، و علیه فالمتعیّن فی الإیراد علیهم منع المبنی کما أشرنا الیه فی بعض المسائل المتقدمة، و قلنا: إنّ المنفی بها کلّ موضوع حرجی، و کلّ حکم استلزم الحرج، و حیث إنّ فی المقام وجوب الحج مستلزم للحرج فیکون منفیاً بها، فالأظهر تقدیم النکاح فی هذا الفرض.

و لو لم یحرز أنّه یکون ترک التزویج حرجیاً علیه و شک فی ذلک فهل یسقط وجوب الحج؟ الظاهر ذلک؛ فإنّه بعد تخصیص عمومات الحج بدلیل نفی العسر و الحرج یکون التمسّک بالعمومات فی مورد الشک فی الحرج من قبیل التمسّک بالعام فی الشبهة المصداقیة و هو لا یجوز، فیتعیّن الرجوع الی أصالة البراءة، نعم إذا کان منشأ الشک عدم إحراز مفهوم الحرج صحّ التمسّک بدلیل وجوب الحج، کما لا یخفی.

الفرض الثالث: ما أوجب ترک النکاح حدوث مرض، فقد استدلّ بعض الأعاظم لتقدیم النکاح فی هذا الفرض بأنّ الاضرار بالنفس حرام، فدلیل حرمته

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۵۱

]...[

کسائر أدلّة الواجبات و المحرمات رافع لموضوع الاستطاعة، فیرتفع الموضوع.

أقول: سیأتی التعرض لهذه المسألة أی رافعیة أدلّة الواجبات و المحرّمات لموضوع الاستطاعة، لکن الکلام فی المقام فی الصغری؛ فإنّ الاضرار بالنفس سیّما هذا المقدار من الضرر لا دلیل علی حرمته، و لکن یمکن أن یستدلّ لسقوط وجوب الحج بدلیل لا ضرر؛ فإنّ الحج حینئذٍ مستلزم للضرر، فمقتضی، ذلک الدلیل رفع وجوبه.

الفرض الرابع: ما لو علم أنّه لو ترک النکاح لوقع فی الزنا اختیاراً، فقد استدلّ بعض الأعاظم لتقدیم النکاح بأنّ أدلّة المحرّمات رافعة لموضوع الاستطاعة فیرتفع الوجوب.

و فیه: أنّ رافعیتها له إنّما تکون فیما لو وقعت المزاحمة بین دلیل وجوب الحج و دلیل الحرمة، کما لو توقّف الحج علی مقدّمة محرّمة، و أمّا مع عدم المزاحمة و إمکان متابعة الدلیلین و المکلّف إنّما یقع فی الحرام بسوء اختیاره، فلا یکون دلیل الحرمة رافعاً لموضوع الاستطاعة، و المقام من هذا القبیل، و علیه فإن لم یکن ترک النکاح و عدم الزنا حرجیاً و لا موجباً لحدوث مرض یجب الحج و إن علم بأنّه یقع فی الزنا باختیاره لو ترک النکاح.

و لو کانت له زوجة دائمة و نفقتها تمنع عن الاستطاعة و لم یکن له حاجة فیها لا یجب أن یطلّقها و صرف مقدار نفقتها فی تتمیم مصرف الحج، لأنّ ذلک تحصیل للاستطاعة و هو غیر واجب.

[مسألة ۱۳:] لو کان له دین بمقدار مئونة الحج

مسألة ۱۳: لو لم یکن عنده ما یحجّ به و لکن کان له دَین علی شخص بمقدار

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۵۲

]...[

مئونته أو ما تتمّ به مئونته، ففی المنتهی: إن کان علی حال موسر باذل بقدر الاستطاعة وجب الحج، و لو کان معسراً أو مانعاً أو کان الدین مؤجّلًا سقط الوجوب. انتهی، و نحوه فی التذکرة و غیرها.

و تحقیق الکلام: أنّه تارة یکون الدَّین حالًا، و اخری یکون مؤجّلًا، و علی الأول تارة یکون المدیون موسراً و اخری یکون معسراً، و علی الأول تارة یمکن اقتضاؤه بنفسه أو وکیله او بواسطة حاکم الشرع، و اخری یمکن ذلک بواسطة حاکم الجور، و ثالثة لا یمکن بوجه، و إن کان الدَّین مؤجّلًا فتارة یکون المدیون باذلًا قبل الأجل مع عدم المطالبة، و اخری یکون باذلًا إیّاه لو طالبه، و ثالثة لا یکون باذلًا، و فی الصورة الأخیرة تارة یمکن الاستدانة، و اخری لا تمکن.

فإن کان الدَّین حالًا و لم یمکن الاقتضاء و لو بالواسطة لا إشکال فی عدم وجوب الحج؛ لأنّ الاستطاعة غیر حاصلة، إذ وجود المال مع عدم قدرته علی التصرف فیه لا یوجب صدق الاستطاعة و هو واضح.

فإن قیل: إنّ الاستطاعة فسّرت بالزاد و الراحلة، و بیّنا أنّ المراد بهما أعمّ من وجود عینهما و ثمنهما، و علیه فحیث إنّه بمقدار الزاد و الراحلة یکون مالکاً للمال فتصدق الاستطاعة الشرعیة.

قلنا: أولًا: أنّ الظاهر من النصوص المفسّرة التوسعة فی الاستطاعة لا التضییق.

و ثانیاً: أنّه فی جملة من النصوص صرّح علیه السّلام بما یکون ظاهراً فی اعتبار القدرة الفعلیة أیضاً، لاحظ: صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه علیه السّلام إذا قدر الرجل علی ما یحجّ به ثمّ دفع ذلک و لیس له شغل یعذره به فقد ترک شریعة من شرائع الإِسلام «۱»

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۵۳

]...[

و صحیح معاویة بن عمار عنه علیه السّلام: قال اللّه تعالی: وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا قال علیه السّلام هذه لمن کان عنده مال و صحة- الی أن قال- إذا هو یجد ما یحج به «۱».

و خبر علی بن أبی حمزة الذی رواه الصدوق بإسناده عنه عن الإمام الصادق علیه السّلام أنّه قال: من قدر علی ما یحج به و جعل یدفع ذلک و لیس له شغل یعذره اللّه فیه حتی جاء الموت فقد ضیّع شریعة من شرائع الإسلام «۲» و نحوها غیرها.

فالمتحصّل منها أنّه یعتبر فی الاستطاعة زائداً عن وجود الزاد و الراحلة أو ثمنهما القدرة الفعلیة علی التصرف فی المال.

و إن کان الدّین حالًا و کان المدیون باذلًا وجب الحج بلا کلام؛ لصدق الاستطاعة بما لها من القیود المعتبرة فیها.

و ان کان الدَّین حالًا و کان المدیون مماطلًا و توقّف استنقاذ الدَّین علی الاستعانة بالحاکم الشرعی أو غیره، فعن بعض الأساطین فی حاشیته علی العروة: عدم وجوب الحجّ.

و علّله بعض المعاصرین بأنّه مع المماطلة لا قدرة فعلیة، و الفرض اعتبارها، نعم القدرة علی الاستعانة به قدرة علی تحصیل الاستطاعة فلا یجب معه الحجّ.

و فیه: أنّ القدرة علی السبب قدرة علی المسبّب حقیقة لا أنّه قادر علی تحصیل القدرة، أ لا تری أنّه لو کان له مال موجود مودع فی صندوق فی بلد آخر، مع أنّه لا یقدر علی التصرف فیه إلّا بالسفر الی ذلک البلد و فتح الصندوق و أخذ ما فیه، و مع ذلک لا یتوقّف أحد فی صدق القدرة و التمکن، و کذلک فی المقام، و علیه فلا یبقی الشک فی

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۵۴

]...[

وجوب الحج فی هذا الفرض.

و أن کان الدَّین حالًا و کان المدیون مماطلًا و توقّف استنقاذ الدَّین علی الاستعانة بالحاکم الجائر، فقد اختار صاحب الجواهر عدم وجوب الحج حینئذٍ للنهی عن الرکون الیه و الاستعانة به.

ثمّ قال: و إن حملناه علی الکراهة مع التوقّف علیه ترجیحاً لما دلّ علی الجواز بالمعنی الشامل للوجوب من دلیل المقدمة و غیره و مثله لا یتحقّق معه الاستطاعة بعد فرض أنّ الجواز المزبور کان بعد ملاحظة المعارضة بین ما دلّ علی المنع و ما دلّ علی خلافه من المقدمة و غیرها. انتهی.

أقول: بناءً علی حرمة الاستعانة بالحاکم الجائر- کما لعلّه الأظهر، و قد أشبعنا الکلام فیه فی مبحث الاجتهاد و التقلید، و قد طُبع- لا إشکال فی سقوط وجوب الحج؛ لأنّ دلیل الحرمة رافع للاستطاعة.

و أمّا بناءً علی الجواز فلم یظهر لی وجه سقوط وجوب الحج؛ فإنّه مع عدم الحرمة لا مزاحم له فکیف یسقط مع ثبوت موضوعه و فعلیته و عدم المزاحم.

و إن کان الدَّین مؤجّلًا و کان المدیون باذلًا قبل المطالبة، فقد استدلّ لوجوب الحج فی هذه الصورة بأنّه بثبوته فی الذمة و بذل

المدیون له بمنزلة المأخوذ و صدق الاستطاعة و وجدان الزاد و الراحلة عرفاً بذلک.

و قد استشکل فی الجواهر فی ذلک و قال: یمکن منع ذلک کله. انتهی.

و الظاهر: أنّ نظر صاحب الجواهر- ره- فی المنع الی أنّ المدیون إنّما یتبرع بالبذل؛ لأنّ له التأجیل علی الفرض، فلا یجب علی الدائن قبوله، نظیر الهبة التی لا یجب علی المتّهب قبولها.

و لکن یرد علیه: أنّ الدائن فی المقام مالک لما فی ذمة المدیون، و ببذل المدیون إیّاه یحصل له القدرة الفعلیة علیه فیصدق علیه المستطیع فیجب الحج، و لا یقاس ذلک

]...[

بالهبة التی یکون الملک فیها متوقّفاً علی القبول، فلا یجب القبول؛ لعدم وجوب تحصیل الاستطاعة، فالأظهر وجوب الحج فی هذا الفرض.

و إن کان الدَّین مؤجّلًا و کان بذل المدیون إیّاه متوقّفاً علی المطالبة، ففی العروة حکم بوجوب الحجّ مستدلًا بصدق الاستطاعة.

و لکن قد تقدّم أنّه یعتبر فی صدق الاستطاعة أمران: أن یکون له ما یحجّ به، و القدرة الفعلیة علیه، و فی المقام القید الأول موجود، و أمّا الثانی فلا، لان السلطنة له شرعاً غیر متحقّقة؛ لأنّ للمدیون- أن یؤخّر الأداء حتی مع المطالبة، و هذا بخلاف صورة کون الدَّین حالًا فإنّه هناک القید الثانی أیضاً موجود؛ لأنّ له السلطنة شرعاً علی أخذ ما له من المدیون و لو جبراً، و علیه فیتوقّف صدق الاستطاعة علی البذل، و معلوم أنّ تحصیل الاستطاعة غیر واجب.

و قد نسب الی صاحب الجواهر- ره- الحکم بعدم الوجوب فی هذه الصورة، مع أنّ محلّ کلامه- قده- الصورة السابقة و هو لم یتعرّض لهذه الصورة فی الجواهر، فراجعها.

و بما ذکرناه یظهر حکم ما لو کان الدَّین مؤجّلًا و المدیون غیر باذل حتی مع المطالبة فإنّه یسقط وجوب الحج بلا کلام.

و إن کان الدَّین مؤجّلًا و المدیون لا یبذله و إن طالبه، و لکن یمکن الاستدانة للحج و أداؤه من ماله بعد الأجل، و یکون واثقاً بحصول الدَّین بعد ذلک، فهل یجب الحج کما فی المستند و الجواهر و العروة، و عن الدروس و المدارک و غیرهما، أم لا کما فی المنتهی؟ وجهان.

و استدلّ للأول بصدق الاستطاعة، و بقول الإمام الصادق علیه السّلام فی خبر جفینة: مالک لا تحجّ استقرض و حجّ «۱»

---

(۱) الوسائل باب ۵۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۳.

]...[

و أورد علی الأول بأنّ المراد الاستطاعة من ماله و إلّا لوجب الاستدانة لو لم یکن له مال أیضاً، بل طلب البذل إذا علم أنّه یبذل له لو طلب و هو خلاف الإجماع، و منّة القبول و ذُلّ الطلب حاصلان فی الاستدانة أیضاً.

و أجاب صاحب المستند- ره- عنه بمنع التقید بالاستطاعة من ماله أولًا، و حصولها بالتمکن من تحصیل المال ثانیاً، و خرج الاستدانة من غیر مال و السؤال بالأخبار و الإجماع.

أقول: قد مرّ أنّ نصوص الزاد و الراحلة دالّة علی اعتبار أن یکون له- أی ملکاً له- الزاد و الراحلة، و التمکّن من تحصیل المال لا

یوجب حصوله بالفعل.

فالحقّ أن یقال: إنّه و إن لم یعتبر فی الاستطاعة ملکیة شخص الزاد و الراحلة، بل یکفی أن یکون مالکاً للمال بمقدار قیمتهما، و لکن یعتبر أن یکون له القدرة الفعلیة و السلطنة الشرعیة علی التصرف فی المملوک، و هذا الشخص لو استدان و تملّک المال بالاستدانة و إن کان یصیر مستطیعاً فإنّه مالک لمقدار من المال یکفی للحج و له السلطنة علیه، و ما علیه من دین یقابله ماله، و لکن قبل الاستدانة لا یکون مسلّطاً علی ما یملکه فلا یصدق علیه المستطیع، نعم یکون قادراً علی تحصیل الاستطاعة و هو غیر واجب، و أمّا الخبر فهو فی الحج المندوب، فالأظهر عدم وجوب الحج فی هذه الصورة.

و نظیر ذلک: ما لو کان له مال حاضر لا راغب فی شرائه، أو مال غائب لا یمکن صرفه فی الحج فعلًا و لو بتبدیله بواسطة وکیله فإنّه یسقط عنه وجوب الحج؛ لأن ماله من المال لا یمکن له التصرف فیه و لو ببدله فلا یکون عنده و لا قادراً علی ما یحجّ به، و الاستدانة تحصیل للاستطاعة فلا تکون واجبةً، فما عن الدروس من الجزم بوجوب الحج ضعیف.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۵۷

]...[

[مسألة ۱۴:] لو کان عنده ما یکفیه للحج و کان علیه دین

مسألة ۱۴: إذا کان عنده ما یکفیه للحج و کان علیه دین بقدره فهل یجب علیه الحج أم لا؟ القدماء من الأصحاب لم یتعرّضوا لهذه المسألة فلا یعلم فتاویهم، و أما المتأخرون فلهم فیها فتاوی مختلفة.

فعن جماعة منهم: المحقّق فی الشرائع، و المصنف فی المنتهی و بعض کتبه الاخر، و الشهید فی الدروس: عدم وجوب الحج، إلّا أن یفضل عن دینه ما یقوم بالحجّ.

و عن المدارک، و المحقق الأردبیلی و غیرهما و فی المستند: الوجوب إلا مع الحلول و المطالبة.

و عن کشف اللثام، و فی الجواهر: عدم الوجوب إلا مع التأجیل وسعة الأجل للحج و العود.

و فی العروة: البناء علی عدم الوجوب إلا مع التأجیل و الوثوق بالتمکن من أداء الدَّین إذا صرف ما عنده فی الحج.

و الظاهر من هؤلاء الأساطین بأجمعهم سقوط وجوب الحج لو کان الدَّین حالًا مطالباً به، لکن فی المستند بنی علی التخییر بین الحج و وفاء الدین، و تبعه بعض المعاصرین.

و الحق: أن الدَّین قد یکون حالًا، و قد یکون مؤجلًا، و علی الأول قد یکون مطالباً به، و قد یکون غیر مطالب به، و علی الثانی قد لا یسع الأجل لتمام المناسک و العود، و قد یسع ذلک، و علی الثانی قد یثق بالتمکن من أداء الدَّین إذا صرف ما عنده فی الحج، و قد لا یثق بذلک.

فإن کان الدَّین حالًا، و لم یکن الدائن راضیاً بالتأخیر ففیه وجوه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۵۸

]...[

و احتمالات.

۱- تقدیم الدَّین. ذهب الیه جُلّ من تعرّض للمسألة، و استدلّ له بوجوه:

الأول: أنّ خبری أبی الربیع، و عبد الرحیم القصیر- المتقدّمین و الآتیین فی مسألة اعتبار الرجوع الی الکفایة- یدلّان علی اعتبار السعة

و الیسار و هما غیر حاصلین مع الدِّین إذا لم یزد ما یحتاج الیه فی الحجّ علی ما یقابل الدَّین.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۹، ص: ۵۸

و فیه: ما تقدم من أنّ خبر عبد الرحیم ضعیف السند، و خبر أبی الربیع فسّر فیه السعة بأن یکون معه ما یحجّ ببعضه و یبقی بعض یقوت به نفسه و عیاله.

الثانی: أنّ الدائن کما یکون مطالباً للمال قبل الحج یکون مطالباً به بعده، فیجب أن یعطیه فإنّه متمکن من الأداء و إذا أدّی دینه لا یبقی له الرجوع الی الکفایة الذی هو من قیود الاستطاعة.

و فیه: أنّ ذلک و إن کان تامّاً فی بعض الصور إلّا أنّه لا یتم فی جمیعها، مثلًا: لو کان واثقاً بالتمکن من الأداء بعد الحجّ مع وجود ما به الکفایة، فلا یتمّ کما هو واضح.

الثالث: صحیح معاویة بن عمار المتقدم عن الإمام الصادق (ع) عن رجل علیه دین أ علیه أن یحجّ؟ قال: نعم إنّ حجة الإسلام واجبة علی من أطاق المشی من المسلمین «۱».

و تقریب الاستدلال به: أنّه یدلّ بالمنطوق علی وجوب الحج علی من أطاق المشی و لو کانت ذمته مشغولة بدَین، و مفهومه: أنّ من لم یطق المشی لم یذهب الی الحج، بل علیه أن یؤدّی دینه تعییناً.

و فیه: ما تقدّم فی مسألة اعتبار الزاد و الراحلة من معارضة هذا الصحیح و ما ماثله

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۵۹

]...[

مع طائفة اخری من النصوص، و تقدم تلک الطائفة، و تطرح هذه أو تحمل علی بعض المحامل، فراجع.

الرابع: أنّ حقّ الناس أهمّ من حق اللّه تعالی، فیقدّم الدَّین علی الحج من باب الأهمیة.

و فیه: أنّ هذا- أی تقدیم حقّ الناس- و إن کان مشهوراً إلّا أنّه لا دلیل علیه.

و غایة ما قیل فی وجهه: ما ورد من أنّ الذنوب ثلاثة: ذنب یغفر، و ذنب لا یغفر، و ذنب لا یترک، فالذی یغفر ظلم الانسان نفسه، و الذی لا یغفر ظلم الانسان ربّه، و الذی لا یترک ظلم الانسان غیره «۱».

و لکن یرد علیه: أنّه إنّما یدلّ علی أنّ ظلم الانسان غیره لا یغفر إلّا بمراجعة ذلک الغیر لکونه حقّاً له، و لا نظر له الی الأهمّیة، بل فی بعض المسائل أفتی الفقهاء بعدم التقدیم، کما لو فرض کونهما علیه بعد الموت فإنّهم أفتوا بتوزیع الترکة علی الحجّ و الدَّین بعد الوفاة، و هذا کاشف عن بناء الأصحاب علی عدم أهمّیة الدَّین من الحجّ.

الخامس- و هو الصحیح- و هو: أنّه من مرجّحات باب التزاحم کون أحدهما مشروطاً بالقدرة شرعاً، و الآخر غیر مقیّد بها شرعاً، و یکون وجوبه مطلقاً، فإنّه یقدّم الثانی من جهة أنّ التکلیف المطلق بنفسه لا بامتثاله یکون معجزاً شرعاً فیرتفع موضوع الآخر، و تمام الکلام فی محلّه.

و فی المقام حیث إنّ وجوب أداء الدَّین مطلق، و وجوب الحج مشروط بالاستطاعة الشرعیة فالتکلیف بأداء الدین مستلزم لرفع الاستطاعة فیقدَّم أداء الدَّین لکون وجوبه وارداً علی وجوب الحج.

(۱) الوسائل باب ۷۸ من أبواب جهاد النفس و ما یناسبه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۶۰

]...[

و یمکن أن یقال تأییداً لهذا الوجه. أنه قد مرّ اعتبار القدرة الفعلیة علی التصرف فی المال زائداً علی اعتبار وجوده، و التکلیف بصرفه فی أداء الدین معجز مولوی عنه و موجب لسلب القدرة، و مع انتفاء قید الوجوب یکون مرتفعاً لا محالة.

۲- تقدیم الحجّ، و قد استدلّ له بوجوه:

الأول: أنّ جملة من النصوص تدلّ علی تقدیم الحجّ علی الدَّین کصحیح معاویة المتقدم: عن رجل علیه دَین أ علیه أن یحجّ؟ قال علیه السّلام: نعم إنّ حجة الإِسلام واجبة علی من أطاق المشی من المسلمین. «۱».

و خبر عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: الحجّ واجب علی الرجل و إن کان علیه دین «۲».

و صحیح الکنانی عنه علیه السّلام قال: قلت له: أ رأیت الرجل التاجر ذا المال حین یسوف الحج کلّ عام و لیس یشغله منه إلّا التجارة أو الدَّین؛ فقال علیه السّلام: لا عذر له یسوف الحج إن مات و قد ترک الحج فقد ترک شریعة من شرائع الإِسلام «۳».

و خبر معاویة بن وهب عن غیر واحد، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: یکون علیَّ الدَّین فتقع فی یدی الدراهم فإن وزّعتها بینهم لم یبق شیء فأحجّ بها أو اوزّعها بین الغرماء؟ فقال علیه السّلام: تحجّ بها و ادع اللّه أن یقضی عنک دینک «۴» و نحوه خبر العطار «۵».

أقول: أمّا صحیح معاویة فقد مرّ فی مسألة اعتبار الزاد و الراحلة معارضته بغیره

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۵۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱۰.

(۵) الوسائل باب ۵۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۶۱

]...[

من النصوص المقدّمة علیه، و یکون مطروحاً.

و أمّا خبر عبد الرحمن فهو ضعیف السند؛ لأنّ فی طریقه القاسم بن محمد.

و أمّا صحیح الکنانی، فالمفروض فی السؤال فیه کون الرجل ذا المال و یکون ترکه الحج تسویفاً، و علیه فهو أجنبی عن المقام، و إنّما یدلّ علی أنّ التعلّل و التهاون فی الحج- بالاعتذار تارة بالتجارة و اخری بالدَّین- لا یجوز.

و أمّا صحیح معاویة، و نحوه صحیح عطار فلم یذکر فیه أنّ الحجّ وجوبی أو استحبابی، و أنّ الدَّین کان حالًا أو مؤجّلًا، و لا غیر ذلک من الخصوصیات فلا یصح الإستدلال به.

الثانی: ما دلّ علی أنّ دَین اللّه أحقّ أن یقضی، کالخبر المتضمّن أن امرأة خثعمیة سألت النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم إنّ أبی

أدرکه فریضة الحجّ شیخاً زمناً لا یستطیع أن یحجّ إن حججت أ ینفعه ذلک؟ فقال (ص). أ رأیت لو کان علی أبیک دَین فقضیته کان ینفعه ذلک؟ قالت: نعم. قال: فدَین اللّه أحقّ بالقضاء. کذا فی محکی الذکری «۱».

و نقل الحدیث فی التذکرة، و فی ذیله: فدَین اللّه أحقّ أن یقضی «۲».

و لکن الخبر مروی فی المستدرک بأدنی اختلاف فی متنه سؤالًا و جواباً، و فی ذیله: فدَین اللّه أحقّ «۳». و مثل هذه القضیة مروی عن العامة.

و مورد القضیة فی روایاتهم: امرأةَ نذرت أن تحج و ماتت و سألته صلّی اللّه علیه و آله و سلّم وارثتها عن حجّها عنها، و فی أحد النقلین: فهو أحقّ بالقضاء «۴». و فی

---

(۱) الذکری فی الحکم الخامس من أحکام الأموات.

(۲) التذکرة فی مسألة عدم وجوب الحج علی الفقیر و الزمن.

(۳) المستدرک باب ۱۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه.

(۴) الذکری فی الحکم الخامس من أحکام الأموات.

]...[

الآخر: فاللّه أحقّ بالوفاء «۱».

أقول: أولًا: أنّ هذه النصوص ضعیفة الاسناد.

و ثانیاً: أنّ السؤال فی المتضمّن قضیة الخثعمیة إنّما هو عن انتفاع أبیها بالنیابة عنه فمفاده أجنبی عن المقام، فإنّه یدلّ علی أنّه إذا انتفع بأداء دَینه فانتفاعه بالحجّ عنه أولی.

و أمّا المروی عن طرق الجمهور فلا یدلّ علی أنّ حقّ اللّه أهمّ فیقدّم عند التزاحم، بل یدلّ علی أنّ من یهتمّ بحقّ الناس ینبغی أن یهتمّ بحقّ اللّه تعالی، و إلّا یکون ذلک کاشفاً عن أنّ اللّه تعالی صغیر فی عینه و لا یعتنی به بمقدار اعتنائه بالناس، و اللّه العالم.

الثالث: أهمّیة الحجّ من الدَّین کما یظهر ذلک من ملاحظة النصوص الواردة فی ترکه و تسویفه و الأهمیّة من مرجّحات أحد المتزاحمین.

و فیه أولًا أنّ أهمّیته من الدَّین غیر ظاهرة فإنّه ورد التشدیدات فی ترک أداء الدَّین أیضاً.

و ثانیاً: أنّ ذلک لو تمّ فإنّما هو فی غیر ما إذا کان أحد المتزاحمین مشروطاً بالقدرة شرعاً، و إلّا فیکون الآخر بوجوده رافعاً لموضوع ذلک فلا یبقی حتی یرجّح بالأهمیّة.

۳- تقدیم ما هو الأسبق فی الوجوب فلو صار مستطیعاً ثمّ أتلف مال الغیر مثلًا یقدَّم الحجّ، و لو صار مدیوناً ثمّ صار واجداً لما یکفیه للحج یقدَّم الدَّین؛ لأنّ الأسبقیة من مرجّحات باب التزاحم.

و فیه أولًا: لا نسلّم کونها من المرجّحات، و الأصحاب أیضاً غیر بانین علی

---

(۱) المنتقی- حدیث ۲۳۲۰ نقلًا عن البخاری.

]...[

ذلک کما یظهر لمن راجع الفروع الفقهیة.

و ثانیاً: أنّ ذلک لو تمّ ففی غیر المقام و أمثاله ممّا یکون أحد المتزاحمین مشروطاً بالقدرة الشرعیة.

۴- التخییر، و وجهه: عدم ثبوت ترجیح أحدهما علی الآخر؛ و قد عرفت ثبوت ترجیح الدَّین.

نعم یتمّ ذلک فیما لو استقر علیه الحجّ سابقاً فإنّ الحجّ بعد ذلک لا یکون مشروطاً بالقدرة الشرعیة، و لکن إذا لم یتمکّن من الجمع بینهما بأداء الدین و الحجّ متسکّعاً و إلّا فیجب ذلک.

فالمتحصّل: أنّه إذا کان الدَّین حالًا و المدیون لا یرضی بالتأخیر یقدَّم الدَّین، و یلحق بذلک ما لو کان الدَّین مؤجّلًا و لا یسع الأجل لتمام المناسک و العود.

و ان کان الدَّین حالًا و المدیون غیر مطالب، بل کان راضیاً بالتأخیر، ففی المستند: أنّه حیث لا یکون مأموراً بالوفاء فیبقی خطاب الحجّ خالیاً عن المعارض فیجب الحجّ.

و فی الجواهر بعد الحکم بعدم وجوب الحج فی الحال قال: و إن لم یطالب به صاحبه الذی قد خوطب المدیون بوفائه قبل الخطاب بالحجّ. انتهی.

أقول: قد تقدّم أنّ السبق لیس من المرجّحات، و علیه فإن کان المدیون واثقاً بتمکّنه من أداء الدَّین بعد الحجّ أو فی کلّ وقت طالبه الدائن من دون أن یخلّ بالعود الی الکفایة، یجب علیه الحجّ؛ لصدق الاستطاعة بالمعنی الذی ذکر لها فی النصوص، و لا مانع عنه، و إلّا فلا یجب علیه؛ لعدم صدق الاستطاعة.

فما فی المنتهی من البناء علی عدم الوجوب مطلقاً مستدلًا بعدم تحقّق الاستطاعة مع الحول. ضعیف.

و إن کان الدَّین مؤجّلًا، فان لم یسع الأجل تمام المناسک و العود فقد مرّ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۶۴

]...[

حکمه، و إن وسعها فإن کان واثقاً بالتمکن من أداء الدَّین فی ظرفه من دون أن یخلّ بسائر قیود وجوب الحجّ کالرجوع الی الکفایة وجب الحج؛ لصدق الاستطاعة، و الوجوه المذکورة لعدم وجوبه تقدّمت عمدتها و ما یرد علیها.

و ممّا استدلّ به له ما فی المنتهی، قال: و توجّه الضرر مع التأجیل.

و فی محکی المدارک فی ردّ هذا الوجه: و لمانع أن یمنع توجّه الضرر فی بعض الموارد کما إذا کان الدَّین مؤجّلًا أو حالًا لکنه غیر مطالب به و کان للمدیون وجه للوفاء بعد الحج. انتهی.

و یرد علیه: - مضافاً الی ذلک- أنّه إن ارید توجّهه الی المدیون. فأیّ ضرر متوجّه الیه فی هذا المورد لا یکون متوجّها الیه لو کان له هذا المال و لم یکن مدیوناً؛ فإنّه هناک یجب علیه الحجّ مع أنّه ینفد ماله فکذلک فی المقام، غایة الأمر: إن حصل له مال بعد ذلک یؤدّی دینه منه و إلّا فلا تسلّط علیه لوجوب النظرة.

و إن ارید توجّهه الی الدائن. فأیّ ضرر متوجّه الیه بعد فرض کون المدیون واثقاً بالتمکّن من أداء دینه فی ظرفه؟ و إلّا لما کان یجوز صرفه فی حوائجه مع أنّه جائز بلا کلام.

و أمّا ما فی المستند من الایراد علیه تارة بأنّ هذا الضرر ممّا أقدم علیه و الضرر النّاشئ من عمل المکلّف لا یمنع الأحکام التکلیفیة، و اخری بأنّ الضرر یجب الحجّ به مع وجود الدلیل الشرعی کما فی المقام، و ثالثة بمنع کون ما بإزائه الثواب و الدرجات الرفیعة ضرراً. فغریب؛ إذ یرد علی الأول: أنّ الاقدام علی الضرر لا یمنع من إجراء حکمه و هو دفع ما فی مورده من الأحکام کما حقّق فی محلّه.

و یرد علی الثانی: أنّه لم یرد دلیل شرعی فی المقام یدلّ علی وجوب الحجّ حتی مع الضرر، بل دلیل نفی الضرر حاکم علی أدلّة وجوب الحجّ.

و یرد علی الثالث: أنّ لازمه عدم رفع الضرر شیئاً من الأحکام التکلیفیة کما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۶۵

]...[

لو کان الوضوء ضرریاً لِعَینِ ما ذکر من أنّ ما بإزائه الثواب لا یکون ضرراً.

و ممّا استدلّ به علی عدم الوجوب: الأخبار الدالّة علی عدم الاستقراض للحجّ مع عدم مال یفی بالقرض کروایتی الواسطی و موثّقة عبد الملک «۱».

و فیه أولًا: أنّ موردها غیر ما نحن فیه فإنّ موردها الاستقراض للحج، و محلّ الکلام ما لو کان القرض لشیء آخر.

و ثانیاً: أنّها معارضة بأخبار اخر کصحیحی ابن أبی عمیر «۲»، و غیرهما، و قد استدلّ ببعض وجوه اخر بیّن الفساد.

و إن لم یکن واثقاً بالتمکّن من أدائه فی ظرفه لا یجب الحجّ؛ لعدم صدق الاستطاعة، و تقدّم ما یمکن أن یستدلّ به للوجوب و ما یرد علیه.

فرع: إذا کان علیه خمس أو زکاة و کان عنده ما یکفیه للحج لولاهما، فإن فرض تعلّقه بعین المال کما إذا کانت العین المتعلّقة للخمس موجودةً و قلنا بتعلّقه بالعین لا بالذمة. لا إشکال فی عدم وجوب الحجّ؛ إذ التعلّق بالعین و إن کان بنحو الحقّیة لا الملکیة مانع عن التصرف فیها علی خلاف مقتضی الحقّ.

و إن فرض تعلّقه بالذمة کما اذا کانت العین المتعلّقة له قد تلفت، فیصیر ذلک دیناً فیجری فیه ما ذکرناه فی الدَّین.

[مسألة ۱۵:] التصرف فی المال قبل خروج الرفقة

مسألة ۱۵: اذا حصل عنده مقدار ما یکفیه للحجّ یجوز له إتلاف الاستطاعة قبل أن یتمکّن من المسیر و قبل خروج الرفقة و قبل أشهر الحج بلا خلاف، کما أنّ

---

(۱) الوسائل باب ۵۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۷- ۹- ۵.

(۲) الوسائل باب ۵۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱- ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۶۶

]...[

الظاهر التسالم علی عدم جواز إتلاف الاستطاعة قبل مجیء وقت العمل و بعد التمکّن من المسیر و خروج الرفقة فی أشهر الحج.

إنّما الکلام فی باقی الصُّور، فعن الدروس: لا ینفع الفرار بهبة المال أو إتلافه أو بیعه مؤجّلًا إذا کان عند سیر الوفد. انتهی.

و فی المنتهی: لو کان له مال فباعه قبل وقت الحج مؤجّلًا الی بعد فواته سقط الحج- الی أن قال- و کذا لو کان له مال فوهبه قبل الوقت أو أنفقه. انتهی.

و فی محکی المدارک بعد نقل ذلک عن المنتهی، و ینبغی أن یراد بالوقت وقت خروج الوفد الذی یجب الخروج معه. انتهی.

أقول: و إن کان یؤیّده ما أفاده المصنف فی التذکرة قال: لو کان له مال فباعه نسیئة عند قرب وقت الخروج الی أجل متأخر عنه سقط

الفور فی تلک السنة عنه؛ لأنّ المال إنّما یعتبر وقت خروج الناس. انتهی.

و فی الجواهر: و لا یخفی أنّ تحریم صرف المال فی النکاح إنّما یتحقّق مع توجّه الخطاب بالحجّ، و توقّفه علی المال، فلو صرف فیه قبل سیر الوفد الذی یجب الخروج معه أو أمکنه الحج بدونه انتفی التحریم قطعاً. انتهی.

و قد صرّح جملة من الأصحاب بأنّه لو کان عنده ما یحجّ به فنازعته نفسه الی النکاح لم یجز صرفه فی النکاح کما تقدم نقل کلماتهم، و تلک صریحة فی أنّه لا یصح الفرار بتفویت الاستطاعة بعد توجّه الخطاب بالحجّ إلّا أنّ المصرَّح به فی کلمات الأکثر أنّ المیزان هو حضور وقت السفر و خروج الرفقة.

و فی العروة جعل المدار علی التمکّن من المسیر، و أضاف بعض الأساطین الی التمکّن أن یکون قبل أشهر الحج.

ثمّ إنّ جماعة منهم صرّحوا بأنّه مع عدم جواز التصرف المخرج لو تصرّف یکون ذلک باطلًا، و علی ذلک فتنقیح القول بالتکلّم فی موارد:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۶۷

]...[

الأول: فی الدلیل علی عدم الجواز.

الثانی: فی تعیین ما علیه المدار.

الثالث: فی أنّه هل یبطل ذلک التصرّف أم یکون حراماً فقط؟.

الرابع: فی أنّه لو فعل ذلک فهل یکشف عن عدم وجوب الحجّ علیه لفقد الاستطاعة بقاءً و هی شرط فیه حدوثاً و بقاءً أم لا؟.

أما المورد الأول، فقبل بیان ما هو الحقّ فیه لا بدّ و أن یعلم أنّ محلّ الکلام ما إذا کان التصرف المتلف للاستطاعة موجباً لعدم التمکّن من الحجّ و لو متسکّعاً أو بالخدمة، و إلّا فلا ریب فی جوازه و إن بقی وجوب الحج؛ إذ من یجب علیه الحجّ لا یجب علیه أن یحجّ بعین ماله من المال.

ثمّ بعد ذلک قد یتوهّم أنّه لا وجه لعدم الجواز فإنّ الاستطاعة شرط لوجوب الحجّ، و بدیهی أنّ الوجوب المشروط کما لا یقتضی إیجاد شرطه لا یقتضی حفظه و إبقاءه، أ لا تری أنّه یجب الصوم علی الحاضر، و لا یجب تحصیل ذلک و لا حفظه بعد حصوله، و کذا یجب القصر علی المسافر و لا یجب تحصیل القید و لا یحرم إعدامه إن کان حاصلًا، و بالجملة عدم اقتضاء الدلیل المتکفّل لبیان الکبری لزوم حفظ الصغری، و الموضوع من الواضحات.

و قد استدلّ لعدم الجواز بوجوه:

أحدها: الإجماع.

و فیه: ما عرفت مراراً من أنّ الإجماعات التی تکون مدارکها معلومة أو محتملة.

لا تکون تعبّدیة کاشفةً عن رأی المعصوم علیه السّلام، فلیست بحجّة.

الثانی: أنّه لو جاز إتلاف المال لزم لغویة تشریع الحجّ؛ لجواز إخراج کلّ مستطیع نفسه عن تحت عنوان المستطیع.

و فیه: أنه لا داعی لکلّ أحد من المستطیعین سیّما من له ثروة وسعة فی المال

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۶۸

]...[

إتلاف ماله فراراً عن وجوب الحجّ، کیف و قد نری أنّ جمعاً من المتدیّنین، یسعون فی جمع المال لزیارة بیت اللّه الحرام.

الثالث: أنّ العقل مستقلّ بحرمة المقدّمة المفوّتة، فلو عجز نفسه فی الوقت عن الصلاة أو عن الطهارة فإنّه و إن سقط التکلیف للعجز لکنه یکون عاصیاً بتفویته الملاک الملزم.

و بعبارة اخری: بنظر العقل کما یحرم مخالفة المولی و یصحّ العقاب علیها کذلک یحرم تفویت الملاک الملزم فی نفسه، فلو کان المولی عطشاناً أو علم العبد بأنّه سیعطش و کان معه الماء فأراقه مع العلم بأنّه لا یوجد ماء آخر، لا إشکال فی تقبیح العقلاء هذا العبد، و لو عاقبه المولی یرون عقابه صحیحاً و فی محلّه، و علیه ففی المقام من استطاع و صار الحجّ فی حقه ذا ملاک ملزم لو أتلف المال و عجز نفسه عن الحجّ یکون ذلک تفویتاً للملاک الملزم فی نفسه فیکون حراماً.

و فیه: أنّ هذا البیان یتمّ فی ما اذا کان الشرط و القید دخیلًا فی المکلّف به مع عدم دخله فی الملاک کالقدرة العقلیة غیر الدخیلة فی الملاک الدخیلة فی الخطاب لقبح تکلیف العاجز؛ فإنّه یلزم من التعجیز- أی تعجیز المکلّف نفسه- تفویت الملاک الملزم و یکون ذلک بسوء اختیاره.

و أما القیود الدخیلة فی الملاک التی هی من قیود الموضوع قهراً فإعدامها و إذهابها و تفویتها لیس بحرام؛ لأنّه لا یلزم منه تفویت الملاک کما مرّ.

و المقام من هذا القبیل؛ فإنّ الاستطاعة المفسّرة بالزاد و الراحلة موضوعة لوجوب الحج، و لذا لا یجب تحصیلها، و علیه فهذا البیان لا یجری فیها.

و ما ذکره بعض المعاصرین من أنّ الاستطاعة حدوثاً من قیود الموضوع و لکن بقاءً لیست کذلک، بل الاستطاعة آناً ما موجبة لتحقّق الوجوب، و استظهر ذلک من قوله تعالی: - (من استطاع الیه سبیلا) و قال: الفرق بین هذا التعبیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۶۹

]...[

و التعبیر بأنّه یجب الحجّ علی المستطیع ظاهر؛ فإنّ التعبیر الأول ظاهر فی أنّ الاستطاعة آناً مّا موجبة لتحقّق الوجوب، و ظاهر الثانی إناطة الحکم بالوصف حدوثاً و بقاءً، فإتلاف الاستطاعة و تعجیز نفسه تفویت للملاک و مخالفة للتکلیف فیکون حراماً.

یرد علیه: أنّ الظاهر من کلّ قید مأخوذ فی التکلیف بنحو شرط الوجوب کونه قیداً له حدوثاً و بقاءً، و لذا اشتهر فی ألسنة المتأخّرین رجوع القضایا الحقیقة المتکفّلة للأحکام الشرعیة الی قضایا شرطیة مقدّمها وجود الموضوع و التالی ترتّب الحکم، و رجوع القضیة الشرطیة الی القضیة الحقیقیة المتکفّلة لإثبات الحکم علی فرض وجود الموضوع.

و بما ذکرناه یظهر أنّه لا یمکن تصحیح ذلک بالواجب المعلّق بأن یقال: إنّ الحقّ صحته، و علیه فبمجرّد تمامیة الاستطاعة و تحقّقها یحکم بوجوب الحج علیه فیحکم بوجوب حفظ ماله لتحقّق موضوعه مقدّمة للعمل إذا توقّف الحجّ علیه،

فإنّه لا یزید الواجب المعلّق علی الواجب المنجّز، و فی المنجّز بعد فعلیة الحکم إعدام الموضوع لا محذور فیه؛ فإنّه لیس مخالفة للتکلیف و لا تفویتاً للملاک، و لذا لا یحرم السفر علی الحاضر بعد فعلیة وجوب التمام؛ و لا السفر بعد فعلیة الأمر بالصوم، و فی المقام بما أنّ المفروض أنّ الاستطاعة من قیود الموضوع و شرائط الوجوب فالالتزام بالواجب المعلّق أیضاً لا یفید.

و الحقّ فی المقام ما أفاده بعض أعاظم العصر، و هو: أنّ الظاهر من أدلّة اعتبار الاستطاعة فی وجوب الحجّ أنّ الاستطاعة التی لو لم یتلفها عمداً لکانت تبقی بلا احتیاج الی صرفها فی مئونة نفسه و عیاله تکون قیداً و معتبرةً فی وجوب الحج، و هذه الاستطاعة قید حدوثاً و بقاءً، و علیه فحیث إنّ الاستطاعة بهذا المعنی لا تتلف بإتلاف المال فإتلافه لیس إعداماً للموضوع، بل بعد إتلافه یکون الموضوع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۷۰

]...[

باقیاً، فیصحّ التمسک بحکم العقل المتقدّم من حرمة المقدمة المفوّتة، أو الالتزام بالواجب المعلّق لإثبات عدم جوازه، و هذا و إن کان متیناً ثبوتاً إلّا أنّه لم یذکر ما یثبت إرادة هذا المعنی فی مقام الإثبات.

و یمکن أن یستدلّ له بتسالم الأصحاب علی عدم جواز إتلاف المال، و بتسالمهم علی تقدیم الحجّ علی النکاح إن لم یکن فی ترک النکاح مشقة و لا خوف الوقوع فی الحرام، و غیر ذلک من الفروع التی لا یتمّ ما ذکره الأصحاب فیها إلّا بذلک، و اللّه العالم.

و أما المورد الثانی و هو: أنّه بعد فرض عدم جواز إتلاف المال هل یحکم بذلک من أول السنة، أو یکون المعیار خروج الرفقة کما هو الظاهر من الأصحاب، أو التمکّن من المسیر کما أفاده سید العروة، و علی کلّ من التقدیرین الأخیرین هل المعیار خروج الرفقة، أو التمکّن من المسیر فی خصوص أشهر الحج، أو المعیار ذلک و إن لم یکن فیها، و علی التقدیر الأول منهما هل المعیار خروج القافلة الاولی او الأخیرة؟ وجوه و أقوال.

و حقّ القول فی المقام: أنه لو بنینا علی صحة الواجب المعلّق کان المتعیّن هو اختیار ما ذهب إلیه فی العروة، و ذلک لأنّ ظاهر الادلّة أنّ الموضوع لفعلیة الوجوب هو الاستطاعة و التمکّن من المسیر من غیر فرق بین أشهر الحج و غیرها، فلو کان له زاد و راحلة و کان متمکّناً من المسیر و تحقّقت سائر الشرائط یصیر وجوب الحج فعلیاً، فلا یجوز تعجیز نفسه.

و أمّا إن قلنا بامتناعه فعلی القول بوجوب المقدمة التی یلزم من ترکها فوت الواجب فکذلک، و هو واضح، و علی القول بعدم وجوبها فمقتضی القاعدة جعل المدار خصوص خروج القافلة الأخیرة اقتصاراً فیما خالف القاعدة علی المقدار المتیقّن و هو ما إذا تضیّق الوقت بسیر القافلة الأخیرة، فإنّ حرمة الإتلاف و عدم جوازه بعد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۷۱

]...[

ما ضاق الوقت من الواضحات فلا بدّ من مخالفة القاعدة فیه، و بما ذکرناه یظهر ما فی کلمات القوم فی المقام.

و أما المورد الثالث، فعلی القول بعدم جواز التصرف المتلف للمال المخرج إیّاه عن ملکه هل یبطل ذلک التصرف، فلو وهب ماله مثلًا لا یصیر ملکاً للمتّهب، أم یصح؟ وجهان، مقتضی القاعدة هو الثانی لأنّ الذی دلّ علیه الدلیل هو وجوب إبقاء المال وجوباً مقدّمیاً، و قد حقّق فی محلّه أنّ وجوب المقدّمة عقلی لا شرعی، مع إنّه لو سلّم کونه شرعیاً، الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضدّه فلا یکون الإتلاف حراماً، أضف الی ذلک أنّ النهی عن المعاملة إن لم یکن إرشادیاً و لا نهیاً عن الآثار- کالتصرف فی الثمن- لا یستلزم فسادها، کان النهی متعلّقاً بالاعتبار النفسانی أو ما یکون مظهراً إیّاه من قول أو فعل، أو بعنوان خارجی منطبق علیه کما حقّق فی الاصول و بیّناه فی أول الجزء الأول من کتابنا منهاج الفقاهة، و علیه ففی المقام بما أنّ حرمة التصرف لو ثبتت لیست من قبیل أحد الأولین فلا تستلزم فساده.

و أما المورد الرابع و هو أنّه لو فعل ذلک و أخرج المال عن ملکه فهل یکشف عن عدم وجوب الحجّ علیه أم لا؟.

أقول: بناءً علی ما اخترناه فی وجه حرمة التصرف المتلف یکون وجوب الحج باقیاً فإنّ القید هو الاستطاعة التی لو لم یتلفها عمداً لکانت باقیة فهی بعد الإتلاف باقیة فیجب الحج، و کذلک بناءً علی الوجه الثانی بل الأول أیضاً.

و قد استدلّ علی بقاء وجوبه بوجهین آخرین:

أحدهما: أنّ النصوص الدالّة علی تقدیم الحجّ علی الدَّین المتقدّمة فی المسألة المتقدمة تدلّ علیه، بتقریب: أنّه لو کان ینتفی وجوب الحج بإتلاف المال عمداً لم یکن وجه لتقدیم الحجّ؛ لإمکان أن یؤدّی دینه بماله و یوجب ذلک انتفاء وجوب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۷۲

]...[

الحجّ، فتلك الأخبار كاشفة عن عدم سقوطه.

و فيه أولًا: ما عرفت ما فی تلك الأخبار، و أنّه لا يقدّم الحجّ على الدَّين.

و ثانياً: أنّه يمكن أن يكون وجه تقديمه عدم جواز التصرف المتلف للاستطاعة الموجب لسقوط وجوب الحج لا بقاء وجوب الحجّ.

ثانيهما: جملة من النصوص المصرّحة بذلك كصحيح الحلبی عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: إذا قدر الرجل على ما يحجّ به ثمّ دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعة من شرائع الإسلام «۱». لأنّ قوله: ثمّ دفع ذلك. ظاهر فی إرادة دفع ما حصل له من المال.

و خبر على بن أبی حمزة عنه علیه السّلام: من قدر على ما يحجّ به و جعل يدفع ذلك و ليس له شغل يعذره اللّه فيه حتى جاء الموت فقد ضيّع شريعة من شرائع الإسلام «۲».

و فيه: أنّ الظاهر من دفع ذلك، سيّما بقرينة: و ليس له شغل يعذره: فی الصحيح، و كلمة (جعل) فی الخبر عدم العمل و ترك الحجّ، فيكونان أجنبيّين عن المقام.

[مسألة ۱۶:] كفاية الملكية المتزلزلة فی الاستطاعة

مسألة ۱۶: هل تكفی الملكية المتزلزلة للزاد و الراحلة و غيرهما، كما إذا صالحه شخص ما يكفيه للحجّ بشرط الخيار له الى مدّة معيّنة، أم لا، أم يفصّل بين ما يبقى تزلزله بعد التصرف كما فی المثال فلا يكفی، و بين ما يصير لازماً بتصرف المالك كما

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۷۳

]...[

فی الهبة من غير ذی رحم فيكفی؟ وجوه بل أقوال، فالكلام فی مقامين:

الأول: فيما يبقى على تزلزله. مقتضى إطلاق الأدلّة هو الكفاية، فإنّ الاستطاعة فسرّت بالزاد و الراحلة، و هما موجودان فی الفرض، و احتمال الزوال بأن يفسخ من له ذلك كاحتمال التلف فی مورد الملكية اللازمة. يندفع بالأصل أی استصحاب البقاء بناءً على جريانه فی الأمر الاستقبالی.

و بذلك يظهر أنّ ما استدلّ به سيد العروة لعدم الكفاية بأنّه لا تصدق الاستطاعة؛ لأنّ الملكية فی معرض الزوال. غير تام.

و إن شئت قلت: إنّ الاستطاعة الواقعية ثبوتاً تدور مدار بقاء الملكية كما هو كذلك فی مورد الملك اللازم، فكما أنّ هناك لو تلف الملك يستكشف عدم الاستطاعة من الأول كذلك فی المقام لو فسخ ينكشف عدم الاستطاعة، و لو لم يفسخ يظهر وجودها واقعاً، و أما فی مقام الإثبات ففی كلا المقامين المثبت لها ظاهراً ببقاء الملك و عدم الرافع من التلف أو الفسخ هو الاصل.

المقام الثانی: فيما يزول تزلزله بالتصرف، فعلى القول بوجوب الحجّ فی المقام الأول فالحكم فی هذا المقام ظاهر، و أمّا على القول الآخر فقد يقال: إنّه يمكن القول بوجوب الحجّ فی هذا المقام بأن يقال: إنّ له التصرف فی الموهوب له فتلزم الهبة، كما فی العروة.

لکن یرد علیه: أنّ التزلزل إن کان مانعاً عن صدق الاستطاعة فرفع ذلک بالتصرف الموجب الملزوم تحصیل للاستطاعة و هو لا یکون واجباً قطعاً.

و الحقّ ما عرفت من عدم مانعیة التزلزل من صدق الاستطاعة؛ فإنّ وجود الزاد و الراحلة محرز بالوجدان، و بقاؤهما یحرز بالأصل و بضم الوجدان الی الأصل یحرز الموضوع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۷۴

]...[

[مسألة ۱۷:] اعتبار مئونة العیال فی الاستطاعة

مسألة ۱۷: المشهور بین الأصحاب أنه یعتبر فی الاستطاعة- مضافاً الی مئونة الذهاب و الإیاب- وجود ما یمون به عیاله حتی یرجع، و مع عدمه لا یکون مستطیعاً، بل فی الجواهر: بلا خلاف أجده، بل ربّما ظهر من بعضهم الإجماع علیه. انتهی.

و فی المنتهی: و لا نعرف فی ذلک خلافاً.

و فی الحدائق: الحکم اتّفاقی لا خلاف فیه.

و فی المستند: بالإجماع المحقّق و المحکی. انتهی.

و البحث فی موردین: الأول: فی الدلیل علی اعتبار ذلک. الثانی: فی أنّه هل یختص بواجبی النفقة أم لا؟.

أما المورد الأول، فقد استدلّ له بوجوه:

أحدها: الإجماع، و قد مرّ ما فی هذه الإجماعات.

الثانی: ما فی المنتهی قال: لأنّ نفقتهم واجبة علیه و هی حقّ الآدمی فیکون مقدَّماً علی الحجّ؛ لأنّ حقّ الآدمی سابق. انتهی.

أقول: إن کان نظره الشریف الی أنّ النفقة حقّ الناس و الحجّ حقّ اللّه، و عند التزاحم یقدّم الأول، فقد تقدّم فی المسألة ۱۴ أنّ ذلک و إن اشتهر إلّا أنّه لا أصل له.

و إن کان مراده أنّ وجوب النفقة سابق علی وجوب الحجّ فیکون مقدّماً، کما استند الی ذلک فی الجواهر. فیرد علیه أنّ سبق الوجود لا یکون من مرجّحات باب التزاحم کما حقّق فی محلّه.

الثالث: أنّ حفظ نفس العیال متوقف علی الإنفاق، و لا ریب فی أنّه مقدّم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۷۵

]...[

علی الحج.

و فیه: أنّ هذا أخصّ من المدّعی فإنّ المدّعی و المقصود إثبات اعتبار نفقة العیال فی صدق الاستطاعة و تحقّقها مطلقاً سواء لزم من ترک الإنفاق تلف نفوسهم أم لا.

الرابع: أدلّة نفی العسر و الحرج؛ فإنّ إبقاء العیال بلا مئونة فی زمان غیبته و السفر الی الحجّ عسر و حرجی لکلّ أحد بلا کلام.

لا یقال: إنّ الحجّ لیس حرجیاً و عسراً، بل الملازم له کذلک، و أدلّة نفی العسر و الحرج تختص بما إذا کان متعلّق التکلیف عسراً و حرجیاً.

فإنّه یقال: قد مرّ فی بعض المسائل المتقدمة أنّ المنفی بها لیس خصوص موضوعات الأحکام لتکون من قبیل نفی الحکم بلسان نفی

الموضوع، بل المنفی أعمّ من ذلک، و من کلّ حکم أوجب الحرج، و فی المقام الحجّ و إن لم یکن حرجیاً إلّا أنّ وجوبه موجب للوقوع فیه فیکون منفیاً.

الخامس: جملة من الأخبار، منها: خبر أبی الربیع الشامی- الذی رواه المشایخ الثلاثة الآتی بتمامه فی مسألة الرجوع الی الکفایة الآتیة- فی تفسیر الآیة الشریفة آیة الحج، فقال: السعة فی المال إذا کان یحجّ ببعض و یبقی بعضاً لقوت عیاله «۱».

و منها: مرسلة الطبرسی الآتیة، قال فی تفسیر الآیة: المروی عن أئمّتنا علیهم السّلام أنّه الزاد و الراحلة و نفقة من تلزمه نفقته «۲».

و منها: خبر الأعمش عن جعفر بن محمد علیهما السلام فی حدیث شرائع

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۵.

]...[

الدین، قال: و حجّ البیت واجب علی من استطاع الیه سبیلًا و هو الزاد و الراحلة مع صحة البدن و أن یکون للانسان ما یخلفه علی عیاله. الخبر «۱».

و منها: غیر ذلک مما سیمرّ علیک فی المسألة الآتیة، فالحکم کما أفادوه خالٍ عن الإشکال.

و أمّا المورد الثانی فمقتضی إطلاق بعض الأخبار عدم الاختصاص بواجبی النفقة شرعاً، بل و لا بواجبی النفقة عرفاً، فإنّ قوله: و یبقی بعضاً لقوت عیاله. مطلق شامل لکلّ من یعدّ من العیال و لو کان أجنبیاً تکفّل الإنفاق علیه.

فإن قیل: إنّه یقید إطلاق ذلک بما فی المرسل فی المجمع.

قلنا: - مضافاً الی ضعف سنده- أنّه لا یحمل المطلق علی المقید فی المتوافقین؛ إذ لا تنافی بینهما کما أنّ مقتضی أدلّة نفی العسر و الحرج ذلک کما لا یخفی.

فما فی المنتهی المشترط فی الفاضل أن یکون نفقة عیاله الذین یجب علیه نفقتهم، أمّا من یستحب له فلا؛ لأنّ الحجّ فرض فلا یسقط بالنقل. انتهی، غیر تامّ علی ما اخترناه وجهاً لهذا الحکم، و أمّا علی ما استدلّ هو- قده- فتام، راجع الوجه الثانی.

و الظاهر أنّ ما عن الدروس و المدارک أیضاً من دعوی الاختصاص بواجبی النفقة إنّما یکون لذلک.

[مسألة ۱۸:] اشتراط الرجوع الی الکفایة

اشارة

مسألة ۱۸: اختلف علماؤنا فی الرجوع الی کفایة، فعن المفید و ابن البراج

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

]...[

و أبی الصلاح و الشیخ و ابنی زهرة و حمزة و سعید و ظاهر الصدوق: أنّه شرط فی وجوب الحج.

و فی المستند: الحقّ: اشتراط الرجوع الی ضیعة أو بضاعة أو عقار أو نحوها ممّا یکون فیه الکفایة عادة بحیث لا یحوجه صرف المال فی الحج الی السؤال بعد العود وفاقاً للشیخین و الحلّی و القاضی و ابنی زهرة و حمزة و سعید، و هو ظاهر الصدوق ایضاً.

و فی المسالک: إنّه مذهب أکثر المتقدمین.

و فی الروضة: إنّه المشهور فیهم.

و فی المختلف ذلک نقله السید عن الأکثر.

و عن الخلاف و الغنیة إجماع الإمامیة علیه. انتهی.

و عن غیر واحد أنّه لا یشترط ففی المنتهی: و قال السید المرتضی: إنّه لیس شرطاً. و به قال ابن إدریس و ابن أبی عقیل و أکثر الجمهور، و هو الأقوی. انتهی.

و فی التذکرة: و قال أکثر علمائنا: لا یشترط الرجوع الی کفایة. و هو قول الشافعی و هو المعتمد.

و عن المعتبر الرجوع الی الکفایة لیس شرطاً، و به قال أکثر الأصحاب.

و فی الجواهر: و قیل و القائل المرتضی و ابن إدریس و ابنا أبی عقیل و الجنید و المتأخّرون: لا یشترط، بل نسبه غیر واحد الی الأکثر، بل الشهرة، و مع هذا الاختلاف و ذهاب جمع من الأساطین الی عدم الاشتراط لا وجه لدعوی الإجماع علیه.

و کیف کان فقد استدلّ لعدم الاشتراط بصدق الاستطاعة بدونه فمقتضی إطلاق الأدلّة عدم اعتباره.

و قد استدلّ لاشتراطه بوجوه:

أحدها: الإجماع؛ و قد مرّ ما فیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۷۸

]...[

ثانیها: الأصل و هو أصالة البراءة عن وجوب الحج مع عدم وجوده.

و فیه: أنّه لا یرجع الیه مع إطلاق الأدلة.

ثالثها: لزوم الحرج و المشقة لو حجّ بما عنده مع عدم وجوده فمقتضی أدلّة نفی العسر و الحرج سقوط وجوب الحج، فکما أنّ مقتضاها استثناء المستثنیات- کما مرّ- و اعتبار مئونة العیال کذلک مقتضاها اعتبار الرجوع الی الکفایة.

و ما فی التذکرة من أنّ المشقة ممنوعة، لأنّ اللّه هو الرزّاق. مغالطة؛ فإنّ رازقیته تعالی لا تنافی الوقوع فی الحرج و المشقة لو صرف ما عنده.

رابعها: جملة من النصوص:

منها: خبر أبی الربیع الشامی الذی رواه المشایخ الثلاثة مسنداً، سئل أبو عبد اللّه علیه السّلام عن قول اللّه عزّ و جلّ وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا فقال علیه السّلام: ما یقول الناس؟ قال، فقلت له: الزاد و الراحلة. فقال ابو عبد اللّه علیه السّلام: قد سئل ابو جعفر علیه السّلام عن هذا فقال: هلک الناس إذاً لئن کان من کان له زاد و راحلة قدر ما یقوت به عیاله و یستغنی به عن الناس ینطلق الیهم فیسلبهم إیّاه لقد هلکوا إذاً فقیل له: فما السبیل؟ قال، فقال علیه السّلام: السعة فی المال اذا کان یحجّ ببعض، و یبقی بعضاً لقوت عیاله. الحدیث «۱».

و رواه المفید- ره- فی محکی المقنعة و زاد فیها فی روایته عنه بعد قوله: و یستغنی به عن الناس: یجب علیه أن یحجّ بذلک ثمّ یرجع فیسأل الناس بکفه، لقد هلک الناس إذاً؛ ثمّ ذکر تمام الحدیث و قال فیه: یقوت به نفسه و عیاله.

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۷۹

]...[

و اورد علیه بإیرادات:

الأول: أنّه ظاهر فی مئونة العیال حال السفر.

أقول: إنّ النسخة الثانیة ظاهرة لو لم تکن صریحة فی اعتبار مئونة العیال و الرجوع الی الکفایة، فإنّ قوله فیها: ثمّ یرجع فیسأل الناس بکفّه. یدلّ علی ذلک، و کذا قوله: و یبقی البعض یقوت به نفسه و عیاله. ظاهر فی وقت الرجوع، و إلّا فکیف یقوت نفسه بذلک البعض الباقی مع أنّه خرج الی الحج.

و أما النسخة الاولی ففیها احتمالان:

أحدهما: ان یکون المراد إبقاء مقدار من المال لقوت عیاله حتی بعد رجوعه من الحج، فالمقصود هو ما یقوت به نفسه و عیاله، و علی هذا الاحتمال یدلّ علی اعتبار الرجوع الی الکفایة.

ثانیهما: أن یکون المراد إبقاء قوت عیاله فی مدة غیبته و علیه، فیدلّ علی اعتبار مئونة العیال، و لهذا قیل: إنّ الخبر بناءً علی ما رواه المشایخ الثلاثة مجمل.

و دعوی: أنّ قوله علیه السّلام: السعة فی المال. یعیّن الاحتمال الأول. فیها: أنّه فسّرت السعة فی الخبر نفسه بقوله: إذا کان یحجّ الی آخره.

و لکن یمکن أن یرجّح الاحتمال الأول، بل یقال: إنّه الظاهر من الخبر بقرینة قول أبی جعفر علیه السّلام: من کان له زاد و راحلة قدر ما یقوت به عیاله و یستغنی به عن الناس. الخ، فإنّه یشهد بأنّ مورد الکلام ما لو کان له ما یستغنی به عن الناس و هو عبارة اخری عن وجود ما به الکفایة بقول مطلق لا- خصوص أیّام السفر، و یکون بحیث لو حجّ ببعض ما عنده یسلب ذلک عنهم، و یلزم منه عدم الرجوع الی الکفایة، فقال، علیه السّلام فی هذا المورد: لا یجب الحجّ، و إنّما یجب إذا کان له ما یبقی لقوت عیاله. و هو الرجوع الی الکفایة، فتأمّل حتی لا تبادر بالإشکال.

مع أنّه لو سلّم إجمال هذه النسخة فالنسخة الثانیة المبیّنة یعتمد علیها بلا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۸۰

]...[

معارض، بل لو فرضنا ظهورها فی اعتبار مئونة العیال یمکن القول بتقدیم النسخة الثانیة کانت هی روایة اخری أم کانتا معا روایة واحدة.

أمّا علی الأول؛ فلأنّ ما رواه المشایخ الثلاثة حینئذٍ مطلق، و لا یدلّ علی عدم اعتبار الرجوع الی الکفایة، و ما رواه المفید مقیّد و دالّ علی اعتباره فیحمل المطلق علی المقید.

و أمّا علی الثانی؛ فلما حقّق فی محلّه من الأصول من أنّه اذا نقل الخبر بنحوین و کان فی أحدهما زیادة یبنی علی صدور الزیادة و یرجّح احتمال النقیصة علی احتمال الزیادة، و حیث إنّ خبر المفید مشتمل علی زیادة بها صار ظاهراً فی اعتبار الرجوع الی الکفایة یکون هو المعتمد.

الإیراد الثانی- و هو ما عن المدارک و الذخیرة- و هو: أنّ أقصی ما یستفاد منه اعتبار بقاء شیء بعد الحجّ و الرجوع، و هو لا یدلّ

علی کونه بقدر الکفایة علی الوجه المتنازع فیه، فیحتمل أن یکون المراد به قوت السنة له و لعیاله إذ ذلک کافٍ فی عدم السؤال؛ إذ به یحصل الغنی الشرعی.

و أجاب عنه فی المستند بقوله: و یدلّ علی المطلوب أیضاً ما مرّ من الإجمال فی العمومات و المطلقات الموجب للرجوع. انتهی.

و الظاهر أنّ مراده أنّه إذا کان هذا الدلیل مجملًا فیسری إجماله الی العمومات و المطلقات فلا بدّ فیها من الأخذ بالمتیقّن و هو وجوب الحجّ مع الرجوع الی الکفایة، و فی غیر ذلک یرجع الی أصالة البراءة.

و یرد علیه ما حقّقناه فی محلّه من أنّ المخصّص المنفصل لا یسری إجماله الی العام، بل العام حجة فی غیر مورد حجیة المخصّص، و هو المورد المتیقّن دخوله تحت المخصّص، فالأولی أن یقال: - مضافاً الی ما ذکروه من أنّه بعد اعتبار بقاء شیء بعد الحجّ و الرجوع یثبت المطلوب بالإجماع المرکّب- أنّ ظاهر قوله: یبقی بعضاً یقوت

]...[

به نفسه و عیاله. إرادة ما یستمرّ تحصیل القوت منه.

الإیراد الثالث: أنّ سند هذا الحدیث ضعیف بوجود أبی الربیع الشامی.

و فیه: - مضافاً الی ما عن المولی الوحید- ره- من أنّه من الحسان عند خالی- یعنی المجلسی الثانی- و مضافاً الی اعتماد الأصحاب علیه فی المقام لاستدلالهم به، و إلی نقله المشایخ الثلاثة- أنّ فی سنده ابن محبوب و هو من أصحاب الإجماع.

الرابع: ما ذکره بعض المعاصرین فی خبر المفید، بقوله: مع أنّ منصرف الحدیث صورة العجز علی نحو یؤدّی الی الهلاک.

و فیه: أنّ قوله علیه السلام: لقد هلک الناس إذاً. اریید به أنّه إذا کان الحجّ واجباً علی مثل هذا الشخص کان أکثر الناس ممّن یجب علیه الحجّ فقد هلکوا بترکهم إیّاه، فلا ربط له بما أفاده، فلا إشکال فی الخبر سنداً و دلالةً.

و من الأخبار التی استدلّ بها لذلک: خبر الأعمش عن جعفر بن محمد علیهما السّلام فی تفسیر السبیل: هو الزاد و الراحلة مع صحّة البدن و أن یکون للإنسان ما یخلفه علی عیاله و ما یرجع الیه بعد حجّه «۱».

و الإیراد علیه بإجمال ما یرجع إلیه بعد حجّه من حیث المدّة و أنّها سنة أو أقلّ أو أکثر و من حیث الکم، و أنه قلیل أو کثیر. تقدم الجواب عنه.

و منها: ما عن مجمع البیان فی تفسیر الآیة الکریمة المروی عن أئمتنا (ع) أنّه الزاد و الراحلة و نفقة من تلزم نفقته و الرجوع الی کفایة إمّا من مال أو ضیاع أو حرفة. الحدیث «۲».

و لکن یرد علیه: أنّ ظاهره بیان مضمون الاخبار بحسب فهم الناقل، غیر

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۵.

]...[

الحجّة علینا، مع أنّه و سابقه ضعیفان من حیث السند.

و قد استدلّ لاعتباره بطوائف اخر من النصوص:

منها: ما تضمّن اعتبار اليسار كخبر عبد الرحيم القصير المتقدم عن الإمام الصادق عليه السّلام قال: سأله حفص الأعور و أنا أسمع- عن قول اللّه تعالى: وَ لِلّهِ عَلَى النّاسِ الى آخره، قال عليه السّلام: ذلك القوة فى المال و اليسار. الحديث «۱».

و قريب منه خبر عبد الرحمن بن الحجاج الذى رواه العياشى فى تفسيره، و روى عنه حفص الأعور «۲».

و فيه أولًا: أنها ضعيفة السند.

و ثانياً: أنّ عنوان اليسار فى المال و القوة فيه غير معلوم المراد، و يمكن أن يكون المراد به خصوص الزاد و الراحلة، أو هما مع مئونة العيال.

و منها: ما دلّ على أنّ الحاجة المجحفة مانعة عن وجوب الحج كصحيح المحاربى عن الإمام الصادق عليه السّلام: من مات و لم يحجّ حجّة الإسلام و لم يمنعه من ذلك حاجة تجحف به أو مرض لا يطيق فيه الحجّ أو سلطان يمنعه فليمت يهودياً أو نصرانياً «۳».

و تقريب الاستدلال به: أنّه يدل على أن الحاجة التى تجحف به مانعة عن وجوب الحجّ، و معلوم أنّه مع عدم وجود ما به الكفاية زائداً على نفقة الحج كان إجحافاً به.

و فيه: أنّ الإجحاف أيضاً من العناوين المجملة و له مراتب، فلعلّ المراد من عدم

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۱۳.

(۳) الوسائل باب ۷ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۸۳

]...[

الإجحاف كونه واجداً للزاد و الراحلة، أو ذلك بضميمة مئونة عياله.

و منها: ما دلّ على أن من مات و خلّف مالًا قدر نفقة الحج و لم يترك زائداً عليه شيئاً لا يجب الحج على ورثته، فيعلم من ذلك اعتبار شىء آخر فى الوجوب غير نفقة الإياب و الذهاب، و ليس هو إلّا الرجوع الى الكفاية، لاحِظ صحيح هارون بن حمزة الغنوى فى رجل مات و لم يحجّ حجة الإسلام و لم يترك إلّا قدر نفقة الحج و له ورثة، قال عليه السّلام: هم أحقّ بميراثه إن شاءوا أكلوا و إن شاءوا حجّوا عنه «۱». و مثله صحيح معاوية بن عمّار «۲».

و فيه: أن غاية ما يدلّان عليه اعتبار شىء زائداً على قدر نفقة الحج، و أمّا اعتبار وجدانه لمقدار الرجوع الى الكفاية فلا يدلّان عليه، و يمكن أن يكون وجدانه لقدر مئونة العيال الى زمان العود كافياً، فالمتحصّل أنّ دليل هذا القيد هو خبر أبى الربيع و أدلّة نفى العسر و الحرج.

و ينبغى التنبيه على امور:

الأول: أنّه بعد ما ثبت اعتبار الرجوع الى الكفاية هل المراد به ما يكفى لقوت سنة نفسه و عياله، أم يعتبر كفايته لقوت نفسه و عياله ما دام العمر؟ المشهور بين الأصحاب هو الثانى، بل لم أجد فيه خلافاً، و قد تقدم أنّ من ما اورد على خبر أبى الربيع أنه لا يدلّ على اعتبار وجود ما يكفى له ما دام العمر، و اجيب عنه بالإجماع المركب، و قد مرّ هناك أنّ ظاهر قوله عليه السّلام فى الخبر: و يبقى بعضاً يقوت به نفسه و عياله. إرادة ما يستمرّ به تحصيل القوت، و عليه فالأظهر ما هو المشهور، بل على

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۸۴

]...[

الوجه الآخر و هو دلیل نفی العسر و الحرج أیضاً کذلک؛ لعدم الوجه للاختصاص بالسنة.

لو تلف بعد الحج ما به الکفایة

الثانی: أنّه لو تلف ضیاعه، أو انتفی قدرته علی التکسب فهل یکشف ذلک عن عدم وجوب الحج علیه أم لا؟ وجهان.

فعن المدارک فوات الاستطاعة بعد الفراغ من أفعال الحج لم یؤثر فی السقوط و إلّا لوجب إعادة الحجّ مع تلف المال فی الرجوع أو حصول المرض الذی یشقّ السفر معه و هو معلوم البطلان. انتهی و نحوه ما عن الذخیرة.

و فی الجواهر- بعد نقل ذلک عنه- قلت: قد یمنع معلومیة بطلانه بناءً علی اعتبار الاستطاعة ذهاباً و إیاباً فی الوجوب. انتهی.

و قد ذکر بعض الأعاظم فی وجه عدم الإجزاء و أنّ ما فعله لم یکن حجة الاسلام: بأنّه إذا کان ما یحتاج إلیه فی الإیاب- و فی حکمه ما به الکفایة- دخیلًا فی حصول الاستطاعة یکون فقده موجباً لانتفائها من أوّل الأمر، فالإجزاء لا بدّ و أن یکون من قبیل إجزاء غیر الواجب عن الواجب، و هو یتوقّف علی دلیل یوجب الخروج عن القواعد سیّما و أنّ المکلَّف إنّما نوی حجة الإسلام، فإذا لم یصحّ لم یصحّ غیره لأنّه لم ینوه.

أقول: الأظهر عدم کشفه عن عدم وجوب الحج علیه، و أنّ ما فعله مجزٍ عن حجّة الإسلام، و ذلک لأنّ مدرک اعتبار وجوده إن کان دلیل نفی العسر و الحرج، فحیث إنه وارد فی مقام الامتنان فیکون مختصّاً بما کان فی رفعه منه، و رفع وجوب الحجّ فی المقام خلاف الامتنان، فلا یشمله هذه القاعدة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۸۵

]...[

و إن کان مدرکه الأخبار، فالشرط الذی یدل علیه الأخبار هو إبقاء ما به الکفایة و المفروض فی المقام ذلک، و أما بقاؤه فلیس شرطاً.

و یؤیّد ما ذکرناه خلوّ النصوص عن التعرض لتلف ما به الکفایة مع کثرة الطواری الحادثة فی کل سنة من مرض و تلف مال و نحو ذلک علی جماعة من الحجاج.

و ربما یستدلّ للإجزاء فی المقام بما ورد من أنّه من مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزأه عن حجّة الإسلام کصحیح ضریس عن إمامنا الباقر علیه السلام فی رجل تخرج حاجّاً حجّة الإسلام فی الطریق، فقال علیه السّلام: إن مات فی الحرم فقد اجزأت عن حجّة الإسلام. الحدیث «۱»، و نحوه غیره.

و تقریب الاستدلال بها: أنّها تدلّ علی الإجزاء مع زوال الاستطاعة البدنیة و المالیة معاً، و الأول واضح و أمّا الثانی؛ فلانتقال أمواله الی الورثة، فإذا فرض الإجزاء مع انتفائهما معاً، فالإجزاء مع انتفاء أحدهما أولی.

و فیه: أنّ انتفاء الاستطاعة المالیة فی مورد الأخبار إنّما هو من جهة عدم احتیاج الحاج الی مئونة العود و ما به الکفایة، و من المعلوم اشتراطها إنّما هو لمن یحتاج إلیها و هو الحی، و علیه فالتعدّی عن مورد الأخبار- و هو انتفاء الاستطاعة البدنیة- الی ما هو محلّ الکلام قیاس مع الفارق، مع أنّ التعدّی عن مورد الأخبار الی المقام مع عدم معلومیة مناط الحکم و احتمال الاختصاص بالأموات لا

یکون خارجاً عن القیاس.

الثالث: أنّ من یمضی أمره بالوجوه اللائقة به کطلبة العلم إذا حصل لهم مقدار مئونة الذهاب و الإیاب و مئونة عیالهم الی حال الرجوع، و الفقیر الذی شغله أخذ الوجوه و لا یقدر علی التکسّب إن لم یکن له ما به الکفایة هل یجب علیهم الحج،

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

]...[

أم لا، أم فرق بین الفرضین؟.

أقول: إنّ مدرک اعتبار هذا الشرط إن کان دلیل نفی العسر و الحرج لا یعتبر وجود ما به الکفایة فی وجوب الحجّ علی الطائفتین و من ماثلهم؛ لعدم لزوم العسر و الحرج من وجوب الحجّ علیهم، کما هو واضح.

و إن کان هو النص فمقتضی إطلاقه هو لزوم وجود ما به الکفایة بالنسبة إلیهم أیضاً، و لا یبعد الفرق بین من ینطبق علیه الوجوه اللائقة و یعطی، و بین الفقیر بأن یقال: ظاهر النصّ أن هذا الشرط إنّما یعتبر لئلّا یسأل الناس بکفّه، فالفرق بین الطائفتین ظاهر، و اللّه العالم.

[مسألة ۱۹:] أخذ الوالد من مال الولد للحج

مسألة ۱۹: اختلف الأصحاب فیما لو لم یکن الرجل مستطیعاً و کان له ولد ذو مال، فعن الشیخ فی النهایة و المبسوط و الخلاف و القاضی فی المهذب، و ظاهر المفید أنّه یجب علیه أن یأخذ من مال ولده و یحجّ و یجب علی الولد البذل، بل عن ظاهر الخلاف عدم الخلاف فیه.

و الأشهر بل المشهور کما فی الجواهر أنه لا یجوز له أن یأخذ من ابنه و لا یجب علی الابن أن یبذل له.

مقتضی القاعدة الأوّلیة- أی قاعدة السلطنة- و التوقیع الشریف: فلا یحلّ لأحد أن یتصرف فی مال غیره بغیر إذنه «۱». عدم الجواز، و لکن فی المقام طائفتین اخریین من الأخبار هما منشأ هذا الاختلاف.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب الأنفال و ما یختص بالإمام (ع) من کتاب الخمس حدیث ۶.

]...[

إحداهما تدلّ علی المنع کحسن الحسین بن أبی العلاء قال، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: ما یحلّ للرجل من مال ولده؟ قال: قوته بغیر سرف إذا اضطرّ الیه؛ قال، قلت له: فقول رسول اللّه (ص) للرجل الذی أتاه فقدّم أباه فقال: أنت و مالک لأبیک؟ فقال علیه السّلام: إنّما جاء بأبیه الی النبی صلی اللّه علیه و آله و سلّم فقال: یا رسول اللّه هذا أبی و قد ظلمنی میراثی من امی فأخبره الأب أنّه قد أنفقه علیه و علی نفسه، و قال: أنت و مالک لأبیک و لم یکن عند الرجل شیء، أو کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم یحبس الأب للابن «۱».

و خبر أبی حمزة الثمالی عن أبی جعفر علیه السّلام: أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم قال لرجل: أنت و مالک لأبیک. ثمّ قال

أبو جعفر علیه السّلام: ما احب أن یأخذ من مال ابنه إلّا ما احتاج إلیه ممّا لا بدّ منه، إنّ اللّه لا یحبّ الفساد «۲».

و خبر علی بن جعفر عن أبی إبراهیم علیه السّلام قال: سألته عن الرجل یأکل من مال ولده، قال علیه السّلام: لا إلّا أن یضطرّ إلیه فیأکل منه بالمعروف و لا یصلح للولد أن یأخذ من مال والده شیئاً إلا بإذن والده «۳». و نحوها غیرها.

الطائفة الثانیة: تدلّ علی الجواز، و هی أیضاً طائفتان:

إحداهما: تدلّ علی جواز تصرف الأب فی مال الابن مطلقاً کصحیح محمد بن مسلم عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال: سألته عن الرجل یحتاج الی مال ابنه، قال علیه السّلام یأکل منه ما شاء من غیر سرف، و قال فی کتاب علی علیه السّلام: أن الولد لا یأخذ من مال والده شیئاً إلا بإذنه، و الوالد یأخذ من مال ابنه ما شاء، و له أن یقع علی جاریة ابنه إذا لم یکن الابن وقع علیها، و ذکر أنّ رسول اللّه صلی اللّه علیه

---

(۱) الوسائل باب ۷۸ من أبواب ما یکتسب به من کتاب التجارة حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۷۸ من أبواب ما یکتسب به حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۷۸ من أبواب ما یکتسب به حدیث ۶.

]...[

و آله و سلّم قال لرجل: أنت و مالک لأبیک «۱» و نحوه غیره.

ثانیتهما: ما یدلّ علی الجواز فی خصوص الحجّ بل الوجوب، و هو صحیح سعید ابن یسار، سئل الصادق علیه السّلام: الرجل یحجّ من مال ابنه و هو صغیر، قال علیه السّلام: نعم یحجّ منه حجّة الإسلام، قلت: و ینفق منه. قال علیه السّلام: نعم. ثمّ قال: مال الولد لوالده. إنّ رجلًا اختصم هو و والده الی رسول اللّه (ص) فقضی إنّ المال و الولد للوالد «۲».

قوله: نعم یحجّ منه حجّة الإسلام جملة خبریة و هی أدلّ علی الوجوب من الأمر، و الورود فی مقام توهّم الحظر و إن کان فی غیر المقام یوجب حمل ما هو ظاهر فی نفسه فی الوجوب علی الجواز، و لکن فی خصوص المقام- بقرینة حجّة الإسلام- یبقی علی ظاهره من الوجوب کما لا یخفی.

و أما الجمع بین النصوص فالکلام فیه فی موضعین:

الأول: فی الجمع بین ما دلّ علی المنع و ما دلّ علی جواز التصرف مطلقاً. الثانی: فی الجمع بین دلیل المنع و خصوص صحیح سعید.

أمّا الموضع الأول فالکلام فیه محرَّر مستوفی فی کتاب البیع من هذا الشرح فی مبحث الولایة.

و أمّا الموضع الثانی، فقد یقال: إنّ الصحیح لا یعارضه الأخبار الدالّة علی عدم جواز تصرف الوالد فی مال الولد، فإن تلک الأخبار مطلقة قابلة للتقیید بهذا الصحیح، و لا وجه فی مقام الجمع لحمله علی محامل بعیدة. ثمّ قال: و العمدة إعراض الأصحاب عنه و هو موهون به.

---

(۱) الوسائل باب ۷۸ من أبواب ما یکتسب به من کتاب التجارة حدیث ۱.

(۲) نفس المصدر- حدیث ۴، باب ۳۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه من کتاب الحج من الوسائل.

]...[

أقول: أمّا ما أفاده من عدم المعارضة فیرد علیه: أنّ ظاهر الصحیح أنّ جواز الحجّ بمال الابن و الإنفاق منه إنّما هو لأجل ما ورد فی الخصومة بین الوالد و ولده من قول النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: إنّ المال و الولد لوالده. و علیه فیعارضه حسن حسین بن أبی العلاء المتقدّم الوارد فیها، فلا بدّ من الرجوع الی المرجّحات و الشهرة الفتوائیة التی هی أول المرجّحات توجب تقدیم دلیل المنع، و مع الإغماض عنها فدلیل المنع موافق لعموم المنع عن التصرف فی مال الغیر بغیر إذنه، فیقدّم لذلک، و علیه ففراراً عن طرح الصحیح التزم الأصحاب بالحمل علی محامل بعیدة، کالحمل علی الاقتراض من ماله مع استطاعته من مال نفسه، أو علی ما إذا کان فقیراً و کانت نفقته علی ولده و لم یکن نفقة السفر الی الحجّ أزید من نفقته فی الحضر؛ فلا یکون الحمل علی هذه المحامل فی مقام الجمع کی یرد علیهم ما ذکر، کیف و هم أهل اللسان و أعرف بهذه القواعد من غیرهم، و لا یحتمل فی حقّهم عدم التوجه الی أنّ الجمع بین المطلق و المقید إنّما یکون بحمل المطلق علی المقیّد لا بالحمل علی أمثال هذه المحامل، و بما ذکرناه ظهر ما فی دعوی إعراض الأصحاب عن الصحیح.

فتحصّل أنه لا یجوز أخذ الوالد من مال الولد للحج، و لا یجب علی الولد البذل.

[مسألة ۲۰:] الاستطاعة البذلیة

اشارة

مسألة ۲۰: المشهور بین الأصحاب أنّه لو لم یکن له زاد و راحلة و لا مئونة عیاله فبذل له باذل الزاد و الراحلة و مئونة عیاله مدة غیبته وجب علیه الحج.

و فی التذکرة: وجب علیه الحج عند علمائنا.

و فی المنتهی: ذهب الیه علماؤنا.

و فی المستند: إجماعاً محقّقاً و محکیاً عن صریح الخلاف و الغنیة.

و فی الجواهر: إجماعاً محکیاً فی الخلاف و الغنیة، و ظاهر التذکرة و المنتهی و غیرهما إن لم یکن محصَّلًا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۹۰

]...[

أقول: أصل الحکم فی الجملة لا إشکال فیه، و یشهد به: صحیح محمد بن مسلم المروی فی کتاب التوحید، سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن قول اللّه عز و جل: وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا قال: یکون له ما یحجّ به؛ قلت: فمن عرض علیه الحج فاستحیی. قال علیه السّلام: هو ممّن یستطیع الحج «۱».

و أمّا ما فی المستند و الجواهر من دعوی دلالة النصوص المستفیضة علی ذلک، بل فی الجواهر: أو المتواترة. فغیر تام؛ فإنّ جملة من تلک النصوص بل عمدتها- کصحیح الحلبی أو حسنه عن الصادق علیه السّلام قال: قلت له: فإن عرض علیه ما یحجّ به فاستحیی من ذلک أ هو ممّن یستطیع الیه سبیلا؟ قال: نعم ما شأنه یستحیا و لو یحجّ علی حمار أجدع أبتر، فإن کان یستطیع أن یمشی بعضاً و یرکب بعضاً فلیحج «۲».

و صحیح هشام بن سالم عن ابی بصیر، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السّلام یقول: من عرض علیه الحج و لو علی حمار أجدع مقطوع الذنب فأبی فهو مستطیع للحج «۳».

و نحوهما أخبار اسامة بن زید، و أبی بصیر، و معاویة بن عمار «۴». و غیرهم، و قد تقدّمت فی مسألة اعتبار الراحلة لغیر المحتاج الیها،

و مسألة ملاحظة الشرف فیها- قد مرّ أنّه من جهة معارضتها مع غیرها من النصوص المقدّمة علیها لا یعمل بها، و بعضها کصحیح معاویة بن عمار، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: رجل لم یکن له

---

(۱) ذکر صدره فی الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱، و ذیله فی الباب ۱۰ منها حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱۰- ۹- ۳.

]...[

مال فحج به رجل من إخوانه هل یجزیه. ذلک عن حجة الإسلام أم هی ناقصة؟ قال علیه السّلام: بل هی حجة تامة «۱». أجنبی عن المقام؛ فإنّه یدلّ علی الإجزاء عن حجّة الاسلام، و هو أعمّ من الوجوب.

و یحتمل انطباق مفاده علی ما یدلّ علیه جملة من النصوص من أنّ من حجَّ نیابة عن غیره یجزیه عن حجة الإسلام. و ستأتی، و بعضها ضعیف السند، فلا یصح الاستدلال بشیء منها.

و مثله فی الإشکال، الاستدلال بالآیة الشریفة بدعوی: صدق الاستطاعة بالبذل؛ فإنّه قد فسّرت الاستطاعة بما إذا ملک الزاد و الراحلة و کان له مئونة عیاله فی مدة غیبته، و الرجوع الی الکفایة، کما تقدّم.

و أضعف منهما: الاستدلال بالإجماع، لعدم کونه تعبدیاً کاشفاً عن رأی المعصوم علیه السّلام، فالعمدة إذاً فی الحکم المذکور صحیح محمد بن مسلم.

و تمام الکلام فی هذه المسألة إنّما هو بالبحث فی امور:

۱- أنّ مقتضی إطلاق النص عدم الفرق فی عرض الحج بین التملیک و الإباحة، و لابین أن یبذل عین الزاد و الراحلة أو ثمنهما، و لابین أن یکون البذل واجباً علیه بنذر أو یمین أو نحوهما، أم لا، و لابین کون الباذل موثوقاً به أم لا؛ لصدق ما اخذ موضوعاً له- و هو عرض الحج- علی الجمیع، و فی المقام أقوال اخر.

التفاصیل المذکورة و ضعفها

أحدها: ما عن ابن ادریس، و هو الاختصاص بصورة التملیک.

و أورد علیه المصنّف- ره- فی محکی المختلف بأنّ کلمات الأصحاب خالیة عنه، و کذا الروایات.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

]...[

أقول: بل هو مخالف لصریح النص؛ فإنّه علی ما أفاده لا یجب الحج بمجرد البذل؛ لأنّه لا یجب القبول الموجب لحصول الملک لکونه اکتساباً، و مع عدم القبول لا ملکیة فلا یجب الحج، و هو خلاف صریح النص.

اللّهم إلّا أنّ يقال: إنّ مراد الحلّى- قده- ليس اعتبار فعليـة التمليك، بل مراده كون الباذل فى مقام التمليك، و هـذا المعنى لا يتوقّف على القبول، فبالبذل يجب الحج لتحقّق شرطه، فإذا وجب الحجّ وجب القبول؛ لكونه حينئذٍ من قبيل شرط الواجب لا الوجوب، و لهذا يختلف البـذل مع الهبـة فيجب القبول مع الثانيـة دون الأول، و عليه فلا يرد عليه ما ذكرناه و لاما أورده المصـنف- ره- فى المختلف- بقوله بعد ما نقلناه عنه آنفاً، بل لو وهب المال لم يجب عليه القبول، فالصحيح فى الإيراد عليه أن يقال: إنّه خلاف إطلاق النص.

ثانيها: ما عن المسالك و هو الاختصاص بما إذا بذل عين الزاد و الراحلة، فلو بذل ثمنهما لم يجب.

و استدلّ له بأنّ ذلك يتوقّف على القبول و هو شرط للواجب المشروط فلا يجب تحصيله.

و فيه أولًا: النقض ببذل عين الزاد و الراحلة؛ فإنّه يجرى فيه هذا التعليل.

و ثانياً: أنّ المشار اليه بقوله: ذلك. إن كان وجوب الحج، أو إباحة التصـرف فالتوقّف ممنوع؛ فإنّه يجوز التصـرف و إن سـكت، و إن كان هو الملكية و اللزوم فكونهما شرطاً ممنوع.

و ثالثاً: أنّ قوله: فلا يجب تحصيله. إن اريد به أنّه لا يجب على القاعدة. فيرد عليه: أنّه لا بدّ من الخروج عن القاعدة بالنص؛ و إن اريد به أنّه لا يجب إجماعاً فهو كما ترى.

ثمّ إنّ بعض الأعاظم نسب ذلك الى التذكرة أيضاً، و الظاهر أنّه اشتباه، فإنّ

]...[

المصنّف فيها فرّق بين بذل الزاد و الراحلة، و بين ما اذا بذل له مال يتمكن به من الحج، و سيأتى الكلام فى الفرع الثانى.

ثالثها: ما عن جامع المقاصد و فى التذكرة، و هو الاختصاص بما إذا وجب البذل.

فعن جامع المقاصـد: أمّا البـذل لمجموعها أو بعضـها و بيـده الباقى ففى وجوب الحـج بمجرّده قولان أصـحّهما: أنّه ان كان على وجه لازم كالنذر وجب و إلّا لم يجب.

و فى التـذكرة: هـل يجب على البـاذل الشـىء المبـذول أم لا؟ فـان قلنـا بـالوجوب أمكن وجوب الحـج- الى أن قال- و إن قلنا بعـدم الوجوب ففى إيجاب الحج إشكال، أقربه العدم.

و استدلّ له فى التذكرة، بقوله: لما فيه من تعليق الواجب بغير الواجب.

و فيه: مع أنه اجتهاد فى مقابل النص، أنّ غاية ذلك عدم استقرار الوجوب و لا بأس به.

رابعها: ما فى الحدائق- نسبته الى جمع من الأصحاب، و فى المستند نسبته الى الدروس- و هو: الاختصاص بأحد الأمرين من التمليك أو الوجوب.

و لكن فى الحـدائق: اشترط فى الـدروس التمليك أو الوثوق به، و نقل عن جمع من الأصـحاب اشتراط التمليك أو الوجوب بنـذر أو شبهه. انتهى، و قد ذكر فى وجه ذلك ما تقدّم، و قد مرّ ما فيه.

إذا لم يكن الباذل موثوقاً به

خامسـها: ما ذكره جماعـة كسـيد المدارك و صاحبى الذخيرة و المفاتيح، و الفاضل النراقى، و نفى عنه البُعد صاحب الحدائق، و مال اليه فى الجواهر، و هو: الاختصاص بما إذا كان

]...[

الباذل موثوقاً به.

وجه عدم الاختصاص: ما تقدّم من إطلاق النص.

و استدلّ للاختصاص بوجوه:

الأول: ما فی المستند و هو انصراف النص الی صورة الوثوق فلا یشمل ما لو لم یثق به.

و إلیه أشار فی الجواهر قال: للشک فی شمول أدلّة الوجوب له إن لم تکن ظاهرة فی خلافه.

و فی الحدائق: و الظاهر أنّ الإطلاق فی الأخبار بالنسبة إلی هذا القید الذی ذکره إنّما وقع بناءً علی ما هو المعروف المعهود یومئذٍ من وفاء الناس بذلک، فلا یقاس علی مثل زماننا هذا.

و فیه: أنّ تمام الموضوع للوجوب فی النص هو عرض الحج، و هذا موضوع واقعی لا- دخل للوثوق بالوفاء و عدمه فیه، فلا- وجه لدعوی الانصراف و شبهه.

و دعوی: أنّ عدم التقیید إنّما یکون بلحاظ ذلک الزمان. غریبة؛ لعدم کون القضیة شخصیة بل قضیة حقیقیة متضمّنة لجعل الحکم الی الأبد.

الثانی: ما عن المدارک، قال: لما فی التکلیف بالحج بمجرد البذل مع عدم الوثوق بالباذل من التعرّض للخطر علی النفس المستلزم للحرج العظیم و المشقة الزائدة، فکان منفیاً.

أقول: إذا کان السفر الی الحج مع عدم الوثوق مستلزماً للخوف علی النفس کان السفر حراماً فلا یکون مستطیعاً واقعاً؛ لحرمة السفر، و إلّا فالسفر لا- یکون حراماً، و علیه فإن کان الباذل یفی بما بذل واقعاً و لا یرجع یکون مستطیعاً واقعاً، و إلّا فهو غیر مستطیع؛ لأنّ الموضوع هو البذل حدوثاً و بقاءً، و أمّا فی الظاهر و إن کان یحتمل أن یرجع عمّا بذله إلّا أنه کاحتمال تلف المال فی الاستطاعة المالیة، فکما أنّ هناک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۹۵

]...[

لا یعتنی بهذه الاحتمالات استناداً الی استصحاب بقاء المال و عدم التلف و غیره من الاصول المحرزة للبقاء کذلک فی الاستطاعة البذلیة لا یعتنی باحتمال الرجوع لتلک الاصول.

و بالجملة، عدم الوثوق بالباذل و احتمال رجوعه عمّا بذله کعدم الوثوق ببقاء المال، فکما أنّه لا یمنع عن وجوب الحج کذلک عدم الوثوق فی المقام.

و بما ذکرناه یندفع الوجه الثالث الذی ذکره بعض الأعاظم، و حاصله: أنّ موضوع وجوب الحج هو البذل الفعلی حدوثاً و بقاءً لا حدوثاً فقط، و لذا لو رجع الباذل عن بذله فی الأثناء لا إشکال فی عدم الوجوب، و علیه فمع عدم الوثوق بالباذل و الشک فی البقاء یشک فی صدق الموضوع، فلا یصحّ التمسّک بالإطلاق؛ لکونه من قبیل التمسک بالعام فی الشبهة المصداقیة.

وجه الاندفاع: أنّ موضوع الوجوب الواقعی هو البذل الباقی بلا- دخل لعلم المکلّف و جهله فیه، و فی الظاهر یرجع الی الا-صول المحرزة للبقاء کما فی الاستطاعة المالیة.

الوجه الرابع: ما فی المستند، و هو عدم صدق الاستطاعة بدونه عرفاً و لا لغةً، فیتعارض ما ینفی الوجوب بدونها کمفهوم الآیة و غیره مع الإطلاق بالعموم من وجه، و یرجع الی الأصل.

و فیه: - مضافاً الی صدق الاستطاعة بضمیمة الأصل المحرز- أنّ الإطلاق لوروده فی مقام تفسیر الاستطاعة- لاحظ النص- یکون

حاکماً علی ما ینفی الوجوب بدونها، فیقدّم علیه و إن کانت النسبة عموماً من وجه.

فتحصّل ممّا ذکرناه أنّه لا وجه للاختصاص بصورة الوثوق أیضاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۹۶

]...[

لو کان له بعض النفقة فبذل له البقیة

۲- المشهور بین الأصحاب أنّه لو کان له بعض النفقة فبذل له البقیة وجب الحج.

و استدلّ له بوجوه:

الأول: ما فی التذکرة، قال: لأنّه ببذل الجمیع مع عدم تمکنه من شیء أصلًا یجب علیه، فمع تمکنه من البعض یکون الوجوب أولی، و تبعه فی هذا الاستدلال صاحب المدارک و الجواهر.

و فیه: أن الأولویة تامة إذا کان متمکناً من البعض و لکن الباذل بذل له تمام النفقة، و أمّا مع بذله البعض المتمّم فهی غیر ظاهرة.

الثانی: أنّ ثبوت الحکم فی الاستطاعة المالیة و البذلیة کاشف عن کون الموضوع هو الجامع بینهما بلا دخل لشیء من الخصوصیتین فیه، و الجامع موجود فی مورد التبعیض.

و فیه: أنّ الظاهر من الدلیل دخالة کلّ ما اخذ قیداً فی الحکم و إلغاء الخصوصیتین، مع تضمن الدلیل لهما یحتاج الی قرینة و دلیل خاص مفقود فی المقام.

الثالث: أنّ ظاهر النص کونه مبیّناً للاستطاعة حقیقة، و أنّ المبذول له یصیر بالبذل مستطیعاً، و به یصرف ما ظاهره اعتبار الملک فی الاستطاعة، و یحمل علی ارادة اعتبار القدرة المالیة أعمّ من أن تکون بالملک أو البذل أو بهما.

و فیه: أنّ الجمع بین الدلیلین یقتضی البناء علی أنّ للاستطاعة فردین: ملکیاً و بذلیاً، کما علیه بناء الأصحاب، و لذا لم یفتوا بوجوب قبول الهبة، و لو کان الموضوع هو القدرة المالیة کانت تلک متحقّقة بمجرّد الهبة، فیجب القبول لکونه حینئذٍ من قبیل شرط الواجب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۹۷

]...[

الرابع: إطلاق دلیل البذل؛ فإنّه یصدق ببذل التتمة کما یصدق ببذل الجمیع.

و فیه أنّ الموضوع المأخوذ فی الدلیل عرض الحج و هو ظاهر فی بذل الجمیع.

فإذاً لا دلیل علی ذلک، و لکن الظاهر من کلّ من تعرّض للمسألة التسالم علی ذلک، راجع القواعد و التذکرة و المسالک و جامع المقاصد و المستند و غیرها.

و ممّا ذکرناه ظهر حکم ما لو بذل له نفقة الذهاب فقط و لم یکن عنده نفقة العود؛ فإنّه لا ینبغی التوقّف فی عدم وجوب الحج؛ لظهور عرض الحج فی بذل ما یحتاج الیه فی الذهاب و الایاب.

اشتراط مئونة العیال فی الاستطاعة البذلیة

۳- ظاهر کلمات الأصحاب اعتبار بذل مئونة العیال فی الاستطاعة البذلیة مدّة غیبته، بل یظهر من عبارة الجواهر الإجماع علی الاعتبار، قال فیها: بل إن لم یقم الإجماع علی اعتبار بذل مئونة العیال فی الوجوب أمکن منعه فی المعسر عنها. انتهی.

و تحقیق الکلام: أنّ من یبذل له مئونة السفر تارة یکون له ما یمون به عیاله، و اخری لا یکون له ذلک، و علی الثانی قد یتمکّن من الإنفاق علی العیال مع ترک الحج، و قد لا یتمکن من ذلک، و علی الثانی إمّا أن یجب علیه نفقة من فی عیلولته و إمّا لا تجب علیه، و علی الثانی قد یکون ترک الإنفاق حرجیاً علیه- أی علی المعیل- و قد لا یکون کذلک.

فإن کان له ما یموّن به عیاله لا یعتبر بذل مئونة العیال فی وجوب حج، لأنّ مقتضی إطلاق النص عدم اعتباره، و لا دلیل آخر علی اعتباره، و ما دلّ علی اعتبار المئونة إنّما یدلّ علی اعتبار وجودها المتحقّق فی الفرض، مع أنّه مختص بالاستطاعة المالیة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۹۸

]...[

و إن لم یکن له ذلک و لم یتمکن من نفقتهم علی فرض ترک الحج فکذلک لما تقدم من إطلاق النص و عدم ما یدلّ علی اعتبارها فی الاستطاعة البذلیة إلّا أن یقوم إجماع علی اعتبارها.

و إن لم یکن له ما یموّن به عیاله و لکن علی فرض ترک الحج یتمکن من الإنفاق علیهم بالتکسّب و نحوه، فإن کان العیال واجبی النفقة فوجوب الإنفاق کسائر الأعذار الشرعیة رافع للاستطاعة؛ فإنّه معجز مولوی.

و إن شئت قلت: إنّه عند تزاحم الواجبین إن کان أحدهما مشروطاً بالقدرة الشرعیة دون الآخر یقدّم ما هو مشروط بها، ففی المقام بما أنّ وجوب الإنفاق غیر مشروط بها بخلاف الحجّ، و الفرض وقوع التزاحم بینهما فیقدّم دلیل وجوب الإنفاق.

و إلی هذا المعنی یشیر صحیح الحلبی المتقدم: إذا قدر الرجل علی ما یحجّ به ثمّ دفع ذلک و لیس له شغل یعذره اللّه تعالی فیه فقد ترک فریضة من فرائض الإسلام. فإنّه ظاهر فی أنّ العذر مطلقاً رافع للفرض.

و إن لم یکن العیال واجبی النفقة، و کان ترک نفقتهم حرجیاً علی المعیل سقط وجوب الحج بدون بذل مئونة العیال؛ لأنّ أدلّة نفی العسر و الحرج رافعة له.

و دعوی: أنّ الحجّ لا یکون حرجیاً فکیف یرتفع وجوبه بدلیل نفی الحرج. یدفعها ما تقدم منّا فی هذا الکتاب مکرّراً من أنّ دلیل نفی العسر و الحرج ینفی کلّ حکم کان متعلّقه حرجیاً أو کان مستلزماً بذلک.

و إن لم یکن العیال واجبی النفقة و لم یکن ترک نفقتهم حرجیاً علی المعیل و إن کان حرجیاً علی العیال لا دلیل علی اعتبارها فی وجوبه کما تقدّم، إلّا أن یقوم إجماع علی اعتبارها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۹۹

]...[

لا یمنع الدین فی الاستطاعة البذلیة

۴- هل الدّین یمنع عن وجوب الحج فی الاستطاعة البذلیة أم لا، أم یفرّق بین ما إذا کان الدّین حالًا و کان الدّیان مطالبین فلا یکون مانعاً عنه، و بین ما اذا لم یکن حالًا أو لم یکن الدّیان مطالبین فلا یکون مانعاً؟ وجوه و أقوال، مقتضی إطلاق کلمات الأصحاب عدم کونه مانعاً عنه مطلقاً.

ففی الجواهر: و لا یمنع الدَّین الوجوب بالبذل و إن منعه فی غیره. انتهی.

و فی المستند: و لا یمنع الدَّین و إن کان معجّلًا من وجوب الحجّ علی تقدیر البذل و الهبة. انتهی، و نحو ذلک کلمات غیرهما، لاحظ: المسالک و کشف اللثام و المدارک و غیرها.

و قد استدلّ لعدم المنع فی المدارک بإطلاق النص.

و أورد علیه بأنّ النص إنّما یتعرّض للمساواة بین البذل و الملک، و لا یصلح للتعرّض للشروط الاخر التی منها: تخلیة السرب عقلیةً کانت أو شرعیةً، بل کلٌّ منها باقٍ بحاله، فإذا قلنا بعدم الوجوب لعدم تخلیة السرب الشرعیة لوجوب الحضر إذا کان الدین حالًا و الدائن مطالباً و هو یتمکّن من الأداء لو ترک الحجّ، لم یکن ذلک منافیاً لإطلاق النص، و علیه فالأظهر عدم الوجوب فی هذا الفرض.

أقول: إنّه إذا کان السفر حراماً صحّ دعوی عدم تخلیة السرب و لکنه فی المقام یتوقّف علی أمرین لم یثبت شیء منهما.

أحدهما: وجوب مقدمة الواجب شرعاً؛ کی یجب الحضر مقدّمةً لأداء الدین الواجب.

ثانیهما: کون الأمر بالشیء مقتضیاً للنهی عن ضدّه؛ کی یحرم السفر المضادّ للحضر؛ و حیث إنّ المبنیین ممنوعان فلا یصحّ هذا الإیراد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰۰

]...[

و الحقّ أن یقال: إنّ عمدة الوجه لتقدیم الدّین علی الحجّ فی الاستطاعة المالیة إنّما هی تزاحم الواجبین و کون وجوب أداء الدَّین مطلقاً و وجوب الحج مقیداً بالقدرة و الاستطاعة، فیکون الأول بنفسه معجزاً مولویاً و رافعاً لموضوع الثانی، و هذا الوجه جارٍ فی المقام أیضاً فیما اذا کان الدَّین حالًا و الدائن مطالباً و هو یتمکّن من الأداء لو ترک الحج و لو تدریجاً، و لا یتمکن مع الحج منه فإنّه یقع التزاحم بین وجوب أداء الدین و وجوب الحج، فیقدّم الأول لما ذکر، و أمّا فی غیر ذلک کما إذا کان الدَّین مؤجّلًا، أو الدائن راضیاً بالتأخیر و إن کان علی فرض ترک الحجّ غیر متمکن من الأداء أو إن کان متمکناً منه لو حجّ أیضاً فلا یکون الدّین مانعاً عن وجوب الحج فی الاستطاعة البذلیة و الإجماع علی مانعیته غیر ثابت، و علی فرض ثبوته لیس تعبدیاً.

لا یشترط الرجوع الی الکفایة فیها

۵- لا خلاف ظاهراً فی عدم اعتبار الرجوع الی الکفایة فی الاستطاعة البذلیة.

و أورد بعض الأعاظم علی من التزم باعتبار مئونة العیال و عدم اعتبار الرجوع الی الکفایة فیها بأنّ حکمهما واحد، فکما أنّه لم یرد دلیل تعبدی بالنسبة الی الرجوع الی الکفایة لم یرد دلیل تعبدی بالنسبة الی اعتبار مئونة العیال فیها.

و الظاهر أنّ الفرق بینهما إنّما هو من ناحیة وجوب الإنفاق الذی هو کسائر الأعذار الشرعیة مانع عن وجوب الحج، راجع ما ذکرناه و هو غیر متحقّق فی المقام.

و کیف کان، فإن کان دلیل اعتبار الرجوع الی الکفایة فی الاستطاعة المالیة هو خبر أبی الربیع فقد یتوهّم أنّ مقتضی إطلاقه اعتباره فی الاستطاعة البذلیة أیضاً بدعوی: أنّ دلیل الاستطاعة البذلیة متعرض للتساوی بین الملک و البذل، و لا نظر له الی سائر الشرائط کالبلوغ و الصحة و ما شاکل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰۱

]...[

و لکن یرد علیه: ان خبر أبی الربیع ظاهر فیما لو أنفق فی الحج من کفایته، لاحظ: قوله علیه السّلام فیه: لئن کان من له زاد و راحلة قدر ما یقوت به عیاله و یستغنی به عن الناس یجب علیه أن یحجّ بذلک ثمّ یرجع فیسأل الناس بکفه. الحدیث، فلا یشمل الاستطاعة البذلیة، فالمحکم فیها إطلاق النص.

و قد أجاب عن ذلک فی المستند بوجه آخر، قال: و مع ذلک یعارضها إطلاق وجوب الحج بالبذل و هی أقوی و أکثر فیرجع الی عمومات وجوب الحجّ و الاستطاعة العرفیة. انتهی.

و یرد علیه- قده- امور:

الأول: أنّه علی فرض شمول ذلک الدلیل للمقام یکون حاکماً علی إطلاق دلیل وجوب الحج کحکومته علی إطلاق دلیل الحج بالاستطاعة المالیة.

و ان شئت قلت: إنّ نسبته حینئذٍ مع کلّ واحد منهما عموم من وجه، و معهما معاً عموم مطلق، فحینئذٍ إمّا أن یقدّم هو علی الدلیلین، أو یقدّمان علیه، أو یقدّم هو علی أحدهما و یقدم الآخر علیه، و فی الأخیر ترجیح بلا مرجّح، و فی الثانی طرح للدلیل رأساً، فیتعین الأول فیقیّد الإطلاق به، فتأمل.

الثانی: إنّه بعد ما فسّرت الاستطاعة فی النصوص و علم أنّه لم یرد منها القدرة العقلیة، لا سبیل الی الرجوع إلیها، و إن ارید الرجوع إلیها بما لَها من التفسیر فهو یتوقّف علی صدق الاستطاعة المالیة المفروض عدمه فی المقام.

الثالث: أنّه إن کان مبناه فی تعارض العامین من وجه، الرجوع الی أدلّة الترجیح و التخییر کما هو المختار عندنا، فما معنی قوله: فیرجع الی عمومات وجوب الحجّ؟ لأنّه إن کان لأحدهما مرجّح فهو یقدّم و إلّا یحکم بالتخییر.

و إن کان مبناه التساقط، فما معنی قوله: و هی أقوی و أکثر؟ إذ لا دخل للأکثریة و الأقوائیة فی هذا المقام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰۲

]...[

هذا کله اذا کان مدرک اعتبار الرجوع الی الکفایة فی الاستطاعة المالیة هو خبر أبی الربیع و أمّا إن کان مدرکه دلیل نفی العسر و الحرج بالتقریب المتقدم، فهو فی المقام و إن کان یقتضی اعتباره أیضاً إلّا أنّه إنّما یختص بما لو فرضنا أنّه لو حجّ وقع فی الحرج و مع ترک الحج یظفر بمال تجارة أو غیره، و إلّا فلو فرض أنّه لا یتفاوت عدم وجدانه للکفایة بعد الحج بین قبوله البذل و عدمه کما هو الغالب فلا مورد لتطبیقه.

فالمتحصّل: أنّه لا یشترط الرجوع الی الکفایة فی الاستطاعة البذلیة الموجبة لوجوب الحج إلّا فی فرض التفاوت بأن یکون علی فرض عدم الحج ظافراً بمال یکفیه و لا یظفر به علی تقدیر الحج و الظاهر أنّ إطلاق کلمات الأصحاب حیث أفتوا بعدم اعتباره فیها منزَّل علی الغالب، و اللّه العالم.

إذا وهبه ما یکفیه للحج

۶- لو وهبه ما یکفیه للحج فهل یجب علیه القبول أم لا؟ فیه صور:

الاولی: أن یهبه لأن یحجّ به.

الثانیة: أن یهبه و یخیّره بین أن یحجّ به أو یزور الحسین علیه السّلام مثلًا.

الثالثة: أن یهبه و یطلق. أی لم یقیّده بأن یحجّ به و لو بنحو التخییر.

أما الصورة الاولی، فعن ظاهر کلام جماعة من الأصحاب عدم وجوب القبول.

و فی الحدائق: بل الظاهر أنّه المشهور بین المتأخّرین.

و فی الحدائق و المستند و العروة، و عن مجمع البرهان و الذخیرة و المدارک و غیرها: وجوب القبول.

و قد استدلّ للأول المصنف فی التذکرة و الشهید الثانی- ره- فی المسالک،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰۳

]...[

و تبعهما صاحب الجواهر و غیره؛ بأنّ قبول الهبة نوع من الاکتساب غیر الواجب للحجّ؛ لأنّ وجوبه مشروط بالاستطاعة فلا یجب تحصیل شرطه.

و فیه: أنّ المأخوذ فی دلیل الاستطاعة البذلیة هو عرض الحجّ، و هذا العنوان کما یصدق علی ما لو أباح الزاد و الراحلة کذلک یصدق علی ما لو وهبهما أو وهب ثمنهما، فإذاً تثبت الاستطاعة بمجرد الهبة فیصیر الحجّ واجباً من دون توقّف علی القبول، فیکون القبول من قبیل شرط الواجب لتوقّف امتثاله علیه فیکون واجباً.

و ان شئت قلت: إنّ تحقّق الملکیة و إن کان متوقفاً علی القبول إلّا أنّ إباحة التصرف لا تتوقّف علیه؛ فإنّه یجوز التصرّف و إن سکت قولًا و فعلًا، و الاستطاعة البذلیة لا تتوقّف علی الملکیة، بل علی إباحة التصرف، فإذا وجب الحجّ وجب القبول مقدّمةً للحج.

أضف الی ذلک أنّ دلیل الاستطاعة البذلیة یدلّ علی وجوب الحج بمجرد عرض الحجّ علی المبذول له کان العرض بعنوان الإِباحة أو الهبة، فإذا وجب الحج، و إن لم یقبل وجب القبول مقدّمةً له، و به یخرج عن القواعد المقتضیة لعدم وجوب القبول.

و بعبارة اخری: أنّ الاستطاعة المالیة فسّرت بملک الزاد و الراحلة أو ثمنهما، و الاستطاعة البذلیة فسّرت بما یکون معنی لغویاً للاستطاعة و هو التمکّن من أنّ یحجّ، فمع الهبة یتمکّن من الحجّ فیجب القبول مقدّمةً له.

و بما ذکرناه ظهر ما فی التعلیل لعدم الوجوب بأنّ قبولها مشتمل علی المنّة.

و أما الصورة الثانیة، فالظاهر أنّ حکمها حکم الصورة الاولی، و ذلک لصدق عنوان العرض علی کلّ من طرفی التخییر نظیر صدق الواجب علی کلّ من عدلی التخییر، و علیه فلو بذل له المال و خیّره بین الحج و زیارة سید الشهداء علیه السّلام یصدق علی کلّ منهما أنّه عرض علیه، و بذل مئونته، فمع صدق عنوان عرض الحجّ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰۴

]...[

و بذل مئونته یجب الحج فیجب القبول؛ لما مرّ.

و أما الصورة الثالثة، ففی المستند: فقیل: إنّ المشهور عدم وجوب القبول. انتهی.

و فی الشرائع: لو وهبه مالًا لم یجب قبوله. انتهی و نحوه ما فی المنتهی.

و فی التذکرة: لو بذل له مال یتمکن به من الحجّ و یکفیه فی مئونته و مئونة عیاله لم یجب علیه القبول. انتهی، و نحوها کلمات غیرهم.

و الظاهر تمامیة ما أفادوه؛ فإنّ موضوع وجوب الحج البذلی عنوان عرض الحج، و من الواضح أنّ هذا العنوان لا یصدق فی هذه الصورة فلا یصیر الحجّ واجباً فلا یجب القبول، و لو قبل فإن صار به مستطیعاً بالاستطاعة المالیة وجب علیه الحجّ لذلک و إلّا فلا.

و بما ذکرناه یظهر ما فی المستند، حیث قال: فقیل: المشهور عدم وجوب القبول لکونه اکتساباً، و جوابه قد مرّ- و مراده ما ذکره من صدق الاستطاعة العرفیة فیجب الاکتساب المتوقّف علیه الحج- مع أنّه لا فرق فی ذلک بین الاطلاق و التقیید. انتهی؛ فإنّه فی صورة التقیید بنینا علی وجوب القبول من جهة صدق عنوان عرض الحج المأخوذ موضوعاً للحج البذلی، و هذا لا یصدق فی صورة الإِطلاق فلا یجب الاکتساب، و هذا هو الفارق بین الصورتین.

کما أنه ظهر ما فی التذکرة، قال: لو وهب المال فإن قبل وجب الحج و إلّا فلا- انتهی؛ فإنّه إذا قبل إنّما یجب الحج إذا صدق

الاستطاعة المالیة بما لها من القیود حتی الرجوع الی الکفایة لا مطلقاً.

و بذلک کلّه ظهر حکم ما لو وقف شخص لمن یحجّ، أو أوصی أو نذر کذلک، فبذل المتولّی أو الوصی أو الناذر له وجب علیه الحج؛ لإطلاق النص، إذ لا فرق فی صدق عنوان العرض بین کون المال ملکاً للعارض أو تحت سلطنته.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰۵

]...[

إذا أعطاه الخمس و شرط علیه الحج

۷- لو أعطاه ما یکفیه للحج خُمساً أو زکاةً و شرط علیه أنّ یحجّ به، فهل یجب علیه الحج أم لا؟ و تحقیق القول فی المقام یقتضی التکلّم فی جهات:

الاولی: هل یجوز إعطاء الخمس أو الزکاة من غیر سهم سبیل اللّه للفقیر بمقدار الاستطاعة المالیة دفعة واحدة أم لا؟ و قد تقدم الکلام فی ذلک فی کتابی الزکاة و الخمس، و عرفت ما هو الحقّ عندنا، فراجع.

الثانیة: هل للمالک ولایة و سلطنة علی تعیین المصرف أم لا؟.

أقول: بعد ما لا کلام و لا إشکال فی أنّ له الولایة علی إعطائه بکلّ مستحق شاء، أنّه کما له أنّ یعطی المستحقّ من غیر أنّ یقیّده بشیء کذلک له أنّ یعطیه مقیداً بکونه یحجّ به، فهذا القید لیس شیئا زائداً علی أنّ تعیین المستحق بید المالک حتی یقال: إنّه ما الدلیل علی هذا، بل هو عبارة عن تقیید المدفوع إلیه و إعطاء المال إیّاه علی تقدیر دون آخر.

و دعوی: أنّ الشخص الخارجی لا یقبل الإطلاق و التقیید فیها: أنّ الفعل الخارجی علی قسمین:

الأول: ما لا یعتبر فی تحقّقه القصد کالضرب.

الثانی: ما یعتبر فیه ذلک کالبیع،.

و القسم الأول لا یقبل التقیید و التعلیق، و الثانی قابل له، و المقام من قبیل الثانی؛ فإنّ الإعطاء بعنوان الهبة أو إباحة التصرف من الأفعال القصدیة.

و یمکن أنّ یقال: إنّ المعطی إذا دفع المال و شرط أنّ یحجّ به یکون المدفوع الیه مطلقاً، و هذا القید إنّما یکون من قبیل شرط العمل علیه.

و ما ذکره بعض الأعاظم من أنّ صحّة هذا الشرط موقوفة علی ثبوت ولایة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰۶

]...[

المالک علی مثل ذلک، و دلیله غیر ظاهر، و عمومات صحة الشروط لا تصلح لإثبات السلطنة علیه عند الشک فیها. یدفعه: أنّ الشرط إنّما یکون فعلًا خارجیاً مباحاً، و لا یعتبر فی صحة الشرط سوی عدم کونه حراماً، فالمتحصَّل أنّه یمکن تصویر هذا التقیید بأحد نحوین.

الجهة الثالثة: إذا أعطاه المال بعنوان الخُمس أو الزکاة، فإن صار مستطیعاً بالاستطاعة المالیة فلا کلام فی وجوب الحجّ علیه بناءً علی جواز الإعطاء بقدر الاستطاعة، و إن اعطاه لا بهذا المقدار فإن لم یقیّد بأن یحجّ به لا یجب علیه الحجّ، و إن قیّده بذلک و کان بمقدار مئونة الحج البذلی فهل یجب علیه ذلک أم لا؟.

قد یقال- کما عن بعض الأعاظم- إنه لا یجب علیه ذلک، و لا ربط لهذه المسألة بمسألة البذل؛ لأنّه فی البذل إنّما یعطیه المال بعنوان السیر الی الحجّ بإباحة أو تملیک، و أما فیما نحن فیه فلیس ما یعطیه بهبة و لا إباحة لعدم کون المعطی مالکا له، بل إنما یعطی الفقیر حقه، لأنه شریک معه فیما تعلق به الخمس أو الزکاة.

و لکن یرد علیه: أنّ هذا الفرق لیس بفارق فیما هو المناط، فإنّ موضوع وجوب الحج لیس هو البذل، بل عرض الحجّ، و هذا العنوان کما یصدق فی البذل من ماله یصدق فی إعطاء الخُمس أو الزکاة ایضاً.

هذا علی تقدیر صحة التقیید بأن یحجّ به، و أمّا علی تقدیر عدم صحة ذلک، فقد یقال- کما عن بعض المعاصرین- بأنّه یمکن أن یدّعی الوجوب بلحاظ صدق العرض فتشمله نصوص البذل فیجب علیه الحج للاستطاعة البذلیة لا لصحة الشرط.

و لکن یدفعه: أنّ الموضوع هو عرض الحج ممّن له ذلک فلو فرض عدم صحة عرضه و کونه کالعدم من حیث الأثر لعدم ولایته علیه فلا یشمله النصوص، بل یکون حینئذٍ نظیر ما لو عرض الحجّ بإعطاء مال الغیر، فکما أنّ النصوص لا تشمله کذلک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰۷

]...[

فی المقام.

فالمتحصَّل: ان ما أفاده فی العروة من أنّه علی تقدیر صحة الشرط یجب علیه هو الصحیح، و قد عرفت صحّته.

هذا کلّه فی غیر سهم سبیل اللّه من الزکاة، و أمّا فیه فلا إشکال فی صحة الشرط و یکون المصرف هو الحجّ لا غیر، و یجب الحج البذلی بلا کلام.

إجزاء الحج البذلی عن حجة الإسلام

۸- المشهور بین الأصحاب علی ما فی الحدائق، و فی المستند حکایته عن المدارک و الذخیرة و المفاتیح و شرحه: أنّ الحج البذلی مُجزٍ عن حجة الإسلام فلا تجب علیه إذا استطاع بعد ذلک، بل عن بعض أنّ علیه فتوی علمائنا الظاهر فی الإجماع.

و عن الشیخ فی الاستبصار وجوب الإعادة.

یشهد للأول: أنّ دلیل الحج البذلی یدلّ علی أنّه من مصادیق الحجّ الواجب بالآیة الشریفة، فإذا انضمّ الی ذلک ما دلّ من النصوص علی أنّه لا یجب الحجّ فی العمر إلّا مرة واحدة المتقدمة فی أول هذا الکتاب یستنتج إجزاء الحج البذلی عن حجة الإسلام.

و استدلّ له أیضاً بصحیح معاویة بن عمار، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: رجل لم یکن له مال فحجّ به رجل من إخوانه أ یجزیه ذلک عن حجة الإسلام أم هی ناقصة؟ قال علیه السّلام: بل هی حجة تامة «۱». و لکن لا بد و أن ینضم الیه ما دلّ علی أنّه لا یجب حجة الإسلام فی العمر إلّا مرة واحدة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰۸

]...[

و استدلّ للقول الآخر بموثّق الفضل بن عبد الملک عن أبی عبد الله علیه السّلام: قال: سألته عن رجل لم یکن له مال فحجّ به اناس من أصحابه أ قضی حجة الإسلام؟ قال علیه السلام: نعم. قال: فإن أیسر بعد ذلک فعلیه أن یحجّ. قلت: هل یکون حجّته تلک تامة أو

ناقصة إذا لم یکن حجّ من ماله؟ قال علیه السّلام: نعم قضی عنه حجة الاسلام و تکون تامة و لیست بناقصة، و إن أیسر فلیحجّ «۱».

و خبر أبی بصیر عنه علیه السّلام: لو أنّ رجلًا معسراً أحجّه رجل کانت له حجّته، فإن أیسر بعد ذلک کان علیه أن یحج «۲».

و قد جمع الأصحاب بینهما و بین ما تقدّم تارة بحملهما علی الاستحباب، و اخری بالحمل علی من حجّ عن غیره، و ثالثة بالحمل علی الوجوب الکفائی.

و لکن الظاهر عدم تمامیة شیء منها؛ فإنّهما متضمّنان لکون الحج البذلی مجزیاً عن حجّة الإسلام، و مع ذلک یجب الإعادة فلا یکونان معارضین لشیء سوی ما دلّ علی عدم وجوب حجّة الإسلام فی العمر إلّا مرة واحدة، و النسبة بینهما و بینه عموم مطلق، فالجمع بین الأدلّة یقتضی البناء علی وجوب الإعادة، إلّا أنه من جهة إعراض الأصحاب عن الخبرین- حتی أنّ الشیخ نفسه رجع عمّا أفتی به فی الاستبصار فی سائر کتبه- لا یعتمد علیهما.

و احتمال أنّ الأصحاب لم یعرضوا عن الخبرین، بل لم یفتوا بظاهرهما جمعاً بینهما و بین غیرهما من الأدلّة کما عن بعض الأعاظم سوء ظن بهم؛ فإنّ ما ذکرناه من مقتضی الجمع أمر واضح لا یحتمل عدم تفطّن الأصحاب له، فالأظهر أنّه یجزی عن حجّة الإسلام.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۰۹

]...[

اذا رجع الباذل عن بذله

۹- الظاهر أنّه لا کلام بینهم فی جواز رجوع الباذل عن بذله قبل الدخول فی الإحرام، و فی جواز رجوعه عنه بعده وجهان، بل قولان.

و تنقیح القول بالبحث فی جهات.

الاولی: فی أنّه هل یجوز رجوع الباذل عن بذله أم لا؟.

الثانیة: فی أنّه هل یکون المبذول له ضامناً للمال المبذول أم لا؟.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۹، ص: ۱۰۹

الثالثة: فی أنّه هل یجب علیه نفقة العود الی محلّه إذا رجع عن بذله، بل و نفقته الی تمام الحجّ و العود أم لا؟.

أمّا الجهة الاولی، فإن کان البذل بعنوان الهبة لا یجوز الرجوع إن کانت لذی رحم بعد الإقباض، و لغیره بعد التصرّف، فإنّ الهبة تلزم بذلک.

و أمّا إن کان بعنوان الإباحة، أو کان بعنوان الهبة لکن لم تلزم بالقبض أو التصرف، أمّا قبل الإحرام فالظاهر عدم الخلاف فی جواز الرجوع کما هو الشأن فی سائر موارد الاباحة و الهبة. و دعوی: أن بذل المال للحج من قبیل الشرط الابتدائی، و حیث ان مقتضی عموم ما دل علی وجوب الوفاء بالشرط وجوب الوفاء بالشرط الابتدائی؛ لانه شرط حقیقة فلا یجوز الرجوع کما عن بعض أعاظم المعاصرین. فیها أوّلًا أنّ البذل بعنوان الإباحة أو الهبة إنّما یکون إنشاءً لا وعداً و شرطاً.

و ثانیاً: أنّ الشرط الابتدائی لیس شرطاً حقیقة فإنّه یعتبر فی صدقه کون الالتزام فی ضمن التزام.

و ان شئت قلت: إنّ الشرط هو الالتزام التابع کما یظهر لمن راجع موارد استعماله، و لذا قال فی محکی القاموس: الشرط: إلزام الشیء أو التزامه فی البیع و نحوه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۱۰

]...[

و ثالثاً: أنّه لو سلّم صدق الشرط علیه لا خلاف فی عدم وجوب الوفاء به.

و أما بعد الإحرام فقد یقال بعدم جواز الرجوع، و استدلّ له بوجوه.

۱- ما تقدّم من صدق الشرط علی البذل فیجب الوفاء به.

و جوابه ما تقدم.

۲- أنّ البذل للحج إذا بقی الی ما بعد الإحرام حیث إنّ الشروع فیه یستلزم الإتمام فیکون إذناً فی الإتمام؛ إذ الإذن فی الشیء إذن فی لوازمه.

و فیه: أنه لیس الکلام فی إذن المالک، بل إنّما هو فی رجوعه عن اذنه، و أنّه هل یؤثر أم لا؟ و أما إذن المالک فی التصرف فی ماله الی آخر أعمال الحج و العود الی وطنه إثباتاً فهو مسلّم لا کلام فیه، و غیره مربوط بما هو محلّ الکلام.

۳- أنّ وجوب الإتمام علیه موجب لحرمة رجوع الباذل عن بذله.

و فیه: أنّ المبذول له إن تمکّن من إتمام الحجّ بنفسه مع قطع النظر عن بذل الباذل وجب علیه ذلک، و إلّا فلا یجب علیه، و أمّا أخذه مئونة حجّة و نفقة عوده الی وطنه فهی مسألة اخری سیأتی الکلام فیها.

و بذلک یظهر ما فی الوجه الرابع، و هو أنّ مقتضی حدیث لا ضرر عدم جواز الرجوع، و لا یعارضه قاعدة لا ضرر الجاریة فی حق الباذل؛ لأنّه مقدم علیه بالإذن.

۵- أنّ الأصحاب افتوا بعدم جواز الرجوع فی نظائر المقام، لاحظ جملة منها.

أحدها: أنّه إذا أذن المالک فی رهن ملکه لیس له الرجوع بعد الرهن.

ثانیها: أنّه لو أذن فی دفن میت فی ملکه لیس له الرجوع بعد الدفن.

ثالثها: أنّه إذا أذن المولی فی حج العبد لیس له الرجوع عن إذنه لو دخل فی الإحرام.

رابعها: ما لو أذن لأحد أن یصلّی فی ملکه لیس له الرجوع عن إذنه بعد دخوله فی الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۱۱

]...[

أقول: إنّ المقام لیس نظیراً لهذه الموارد، مضافاً الی عدم تمامیة فی جمیعها.

و ذلک؛ لأنّ عدم جواز رجوع المالک عن إذنه فی الرهن إنّما یکون من جهة أنّ الرهن بحدوثه یوجب ثبوت حقٍّ للمرتهن مانعٍ عن تأثیر رجوع المالک، و لا یقاس بالمقام الذی یتوقّف بقاء جواز التصرف علی بقاء الاذن، و یدور مداره حدوثاً و بقاءً.

و أما رجوع من أذن فی دفن میت فی ملکه فإنما لا یجوز بعد الدفن من جهة استلزام جوازه هتک حرمة المیت الذی یهتم الشارع الأقدس بعدمه.

و أما عدم جواز رجوع المولی عن الإذن فی الحجّ بعد إحرام العبد فإنّما هو مبنی علی عدم کون منفعة الحجّ من المنافع المملوکة.

و الوجه فیه حینئذٍ: ما ورد عنهم علیهم الإسلام: لإطاعة للمخلوق فی معصیة الخالق. و بعین هذا الوجه یقال بعدم جواز رجوع الزوج

عن الإذن للزوجة فی الحجّ بعد إحرامها، و عدم جواز رجوع الأب عن الإذن للابن فی الحجّ بعد إحرامه، و عدم جواز رجوع المولی عن الإذن للعبد فی الاعتکاف بعد دخول الیوم الثالث، و بدیهی عدم جریان هذا الوجه فی المقام.

و إمّا رجوع المالک عن الإذن فی الصلاة فی ملکه بعد الدخول فیها فهو جائز کما أفتی به جمع؛ فإنّ الصلاة و إن حرم قطعها و وجب إتمامها إلّا أنّ رجوع المالک مع علم المصلّی یوجب ارتفاع قیدها و هو إباحة المکان، و المشروط ینتفی بانتفاء شرطه فتبطل الصلاة بنفسها، و معلوم أنّ حرمة القطع مختصة بالصلاة الصحیحة.

مع أنّه لو سلّم البناء علی عدم جواز الرجوع فلا یقاس المقام به؛ فإنّ إتمام الحجّ فی المقام لا ینافی حرمة التصرف فی المال المبذول؛ لإمکان أن یحجّ بالاستقراض أو متسکّعاً أو بإجارة نفسه و ما شاکل، فوجوب إتمام الحجّ لا یوجب سلب قدرته عن ترک التصرف فی مال الغیر، و هذا بخلاف مسألة الصلاة؛ فإنّه إذا وجب إتمامها لا بدّ من التصرّف فی ملک الغیر، فتحصّل: أنّ الأظهر جواز الرجوع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۱۲

]...[

و أمّا الجهة الثانیة، فإن قلنا بجواز رجوع المالک عن إذنه فلا محالة یحرم التصرف فیه بعد الرجوع، و علیه فالضمان واضح.

و أمّا إن قلنا بعدم جواز رجوعه فإن استند الی ما یدلّ علی بقاء الإذن و أنّه لا یؤثّر الرجوع فیه- کما هو مقتضی أکثر الوجوه المتقدمة- فالأظهر عدم الضمان، فإنّه مع بقاء الإذن فی الإتلاف بلا عوض لا معنی لضمانه.

و ان استند الی ما یدلّ علی عدم جوازه تکلیفاً، فإن قلنا بأن النهی فی المعاملات و ما شاکل یدلّ علی الفساد فکذلک، لأنّه یلزم منه عدم تأثیر الرجوع و بقاء الإذن.

و إن قلنا: إنّه لا یدلّ علی الفساد فیؤثّر الرجوع فیرتفع الإذن فالتصرّف المتلف غیر مأذون فیه من ناحیة المالک فیکون ضامناً.

و وجوب إتمام الحجّ قد مر عدم توقّفه علی التصرف فی المال المبذول؛ لإمکان أن یحجّ متسکّعاً و ما شاکل فلا یوجب عدم الضمان، و علی فرض توقّفه علیه أیضاً لا یوجب عدم الضمان؛ لانّ وجوب الإتمام و التصرّف فی المال أعمّ من عدم احترام المال؛ لاحظ: البذل عند المخمصة فإنّه مضمون علی المتصرف فیه بالأکل.

و أما الجهة الثالثة، فإن قلنا بعدم جواز الرجوع و بقاء الإذن فلا کلام، و إن قلنا بجوازه کما عرفت فهل له أن یأخذ مصارف حجّه و عوده الی وطنه من الباذل أم لا؟.

قد یقال بالأول، و استدلّ له بوجوه:

الأول: الإجماع.

و قد مرّ مراراً أنّه لا یعتمد علیه مع وجود المدرک أو ما یحتمل مدرکیته.

الثانی: قاعدة لا ضرر؛ فإنّ عدم أخذه منه ضرر علیه، و لا یعارضه ضرر المالک لإقدامه علیه.

و فیه: أنّ لا ضرر إنّما ینفی الحکم و لا یکون مثبتاً له فإثبات الضمان و جواز أخذ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۱۳

]...[

المصارف من الباذل و اشتغال ذمته به لا یمکن.

الثالث: قاعدة الغرور المستفادة من النبوی المرسل المشهور: المغرور یرجع الی من غرّه، و النصوص الخاصة الواردة فی النکاح کخبر رفاعة- فی امرأة برصاء زوّجها ولیها؛ المتضمّن أنّ المهر علی الذی زوّجها و أنّما صار علیه المهر لأنه دلّسها «۱».

و خبر إسماعیل بن جابر فیمن زوّج غیر ابنة له مکان بنته؛ المتضمّن لقوله (ع): و علی الذی زوّجه قیمة ثمن الولد یعطیه موالی الولیدة کما غرّ الرجل و خدعه «۲». و نحوهما غیرهما؛ لأنّها و إن وردت فی النکاح إلّا أنّه من جهة ما فیها من عموم العلّة یتعدی عن النکاح الی غیره.

و فیه: أنّ الظاهر عدم صدق الغرور علی ذلک بعد فرض جواز الرجوع، نعم لو قال لا أرجع فیما بذلت. و اعتقد المبذول له أنّه لا یرجع فیه یصدق الغرور.

الرابع: أنّ من أسباب الضمان الأمر فلو أمر أحد غیره بعمل یکون ضامناً له، و فی المقام أمر الباذل المبذول له بالحجّ فیکون ضامناً لما یخسره المبذول له من نفقة العود الی محلّه.

و فیه: أنّ البذل و تجویز صرف المال فی الحجّ مع جواز الرجوع و عدم التزام الباذل بعدم الرجوع لا یکون من قبیل الأمر المعاملی الموجب للضمان.

البذل لواحد مردّد

۱۰- لا إشکال و لا خلاف فی أنّه إذا بذل المال لأن یحجّ أکثر من واحد، بل لجماعة کثیرة کما لو قال: بذلت الزاد و الراحلة لکلّ من فی البلد لأن یحجّ الجمیع. وجب

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب العیوب و التدلیس من کتاب النکاح حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب العیوب و التدلیس من کتاب النکاح حدیث ۱.

]...[

الحجّ علی الجمیع؛ لأنّه یصدق عرض الحج علی کلّ واحد و إن کان فی إنشاء البذل لهم أنشأ الجمیع بلفظ واحد و لم یخاطب شخصاً معیّناً، بل لو قال: بذلت الزاد و الراحلة لکلّ من یرید الحجّ صدق عنوان العرض علی کلّ واحد و یجب علیهم الحج.

و بما ذکرناه یظهر ما فی الجواهر، قال: بل إن لم ینعقد الإجماع علی وجوبه للمبذول لهم الحجّ علی جهة الإطلاق من دون خصوصیة کأن یقال: بذلت الزاد و الراحلة لکلّ من یرید الحجّ مثلًا أمکن القول بعدمه للأصل و غیره. انتهی؛ فإنّه مع صدق الموضوع و إطلاق الدلیل لأوجه للرجوع الی الأصل و غیره.

و لو بذل لأحد اثنین أو ثلاثة، فالظاهر الوجوب علیهم کفایةً، فلو ترک الجمیع استقرّ علیهم الحج فیجب علی الکلّ، و ذلک؛ لانّ من یبذل لأحد اثنین مثلًا لا یکون المبذول له أحدهما المعیّن، و إلّا لزم الترجیح بلا مرجّح، و لا المخیّر؛ لعدم کونه فرداً ثالثاً، و لا عنوان أحدهما؛ لأنّ ذلک المفهوم غیر قابل للبذل، فلا محالة یکون بذلًا لکلّ منهما مشروطاً بعدم سبق الآخر الی قبوله، و علیه فیجب علی کلّ منهما السبق إلیه؛ لصدق عرض الحجّ علی کلّ منهما، و إن تسابقا الی أخذ المال من الباذل و غلب أحدهما یجب علیه الحج و سقط عن الآخر؛ لفقد الشرط، و إذا ترکا استقرّ الحجّ علی کلّ واحد منهما.

و نظیر ذلک: ما إذا وجد المتیمّمون ماءً لا یفی إلّا لوضوء واحد منهم، فإنّه یجب علی کلّ واحد منهم المبادرة الی أخذه و الوضوء به، فلو ترک الجمیع بطل تیمّمهم؛ لصدق وجدان الماء علی کلّ فرد، و لو تسابقوا و غلب واحد منهم بطل تیمّمه خاصة و بقی تیمّم غیره؛ لانکشاف عدم وجدانهم الماء.

و ما ذکره بعض أعاظم المعاصرین من أنّ الاستطاعة نوعان: ملکیة و بذلیة، و کلتاهما فی المقام غیر حاصلة؛ لانتفاء الملک، و لعدم

شمول نصوص البذل له. یدفعه: ما تقدم من شمولها لکلّ واحد منهم، فراجع ما ذکرناه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۱۵

]...[

کما أنّ ما أفاده فی الجواهر بقوله: و بالجملة المدار فی المسألة أنّ وجوب الحجّ علی المبذول له لصدق الاستطاعة المتحقّق فی ذلک و أمثاله، أو أنّه لمکان الادلّة المخصوصة لعدم الاکتفاء بهذه الاستطاعة المشتملة علی المنّة التی سقط لها، و نحوها أکثر التکالیف، و لعلّ الأخیر لا یخلو من قوة. انتهی. یدفعه: أنّ المنّة الحاصلة فی الاستطاعة البذلیة لا تسقط التکلیف ما لم تبلغ الحرج، و إلّا لما شرع الحجّ البذلی، و عدم شمول العمومات لها لیس لأجل المنّة، بل لأجل اعتبار الملک فی صدق الاستطاعة للنصوص المفسّرة إیّاها.

و ممّا ذکرناه ظهر أنّه لا فرق بین کون الباذل واحداً أو متعدّداً؛ لإطلاق دلیل العرض.

[مسألة ۲۱:] لو آجر نفسه للخدمة وجب علیه الحجّ

مسألة ۲۱: لو استأجره أحد أی طلب منه إجارة نفسه للخدمة أو التعلیم فیه أو نحوهما بما یصیر به مستطیعاً، فان قبل و تحقّق الإجارة وجب علیه الحج، و یجزی عن حجّة الإسلام.

و اورد علیه: بأنّ الوصول الی تلک الأماکن قد وجب بالإجارة فلا یتداخل الواجبان، و ما الفرق بینه و بین ناذر الحجّ فی سنة معیّنة إذا استطاع فی تلک السنة لحجّة الإسلام حیث حکموا بعدم تداخل الحجّتین.

و أجاب عنه صاحب الجواهر- ره- بقوله: و یدفع: بأنّ الحجّ الذی هو عبارة عن مجموع الأفعال المخصوصة لم یتعلّق به الإجارة، و إنّما تتعلّق بالسفر خاصة و هو غیر داخل فی أفعال الحج. انتهی، و نحوه ما فی المستند و عن غیره.

و لکن سیأتی فی محلّه إنشاء اللّه تعالی أنّ السفر من المیقات الی الحرم من أفعال

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۱۶

]...[

الحج، و أنّ ما ذکره صاحب الجواهر- ره- من النصوص و ادّعی دلالتها علی کون وجوب السفر حتی من المیقات غیریاً لا- یتمّ، فانتظر.

فالحقّ أنّ یقال: إنه تارة یتعلق الإجارة بالسفر نفسه، و اخری تتعلق باعمال أخر کالتعلیم و الخدمة، فإن تعلقت بغیره لا إشکال؛ إذ لا محذور فی کون السفر واجباً غیریاً بالإجارة و واجباً نفسیاً بالاستطاعة فیتداخلان.

و أمّا إذا کان السفر بنفسه مستأجراً علیه، فحکمه حکم الطواف المستأجر علیه بأن استؤجر لحمل غیره فی الطواف، و الأقوال فیه أربعة:

أحدها: جواز الاحتساب عن نفسه. و یظهر ذلک من الشرائع.

ثانیها: ما عن المسالک من أنّه یحتسب لکلّ من الحامل و المحمول فی صورة کون الحامل متبرعاً، أو حاملًا بجعالة، أو کان مستأجراً للحمل فی طوافه لنفسه، أمّا لو استؤجر للحمل مطلقاً لم یحتسب للحامل.

ثالثها: ما عن جماعة منهم الاسکافی و هو: أنّه لا یجور الاحتساب عن نفسه لو استؤجر للإطافة بغیره أو لحمله فی الطواف و لو کان الحمل فی طواف نفسه، و به یفترق عمّا فی المسالک.

رابعها: ما عن المختلف و هو: أنّه یجوز الاحتساب عن نفسه لو استؤجر للحمل فی الطواف، و لا یجوز ذلک لو استؤجر للطواف.

و الحقّ فی تلک المسألة هو الأول؛ إذ ما یستحقّ المستأجر إنّما هو الحمل فقط، فلا ینافی مع طواف نفسه.

و دعوی: أنّه إذا آجره علی الحمل فی الطواف تکون حرکته حول البیت مملوکة للمستأجر فکیف یسوغ له أن یحتسبها من طواف نفسه. فیها: أنّ المملوک هو حرکة المحمول لا الحامل و إن کانتا متلازمتین.

أضعف إلیه أنّ محذور التعبد بما وقع مورد الإِجارة إنّما هو منافاة أخذ الاجرة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۱۷

]...[

للعبادیة، و حیث إنّه قد أثبتنا فی محلّه، فی کتابنا: منهاج الفقاهة. فی الجلد الأول، عدم المنافاة بینهما، و أنّ ذلک جائز، کما أنّه أثبتنا عدم منافاة الوجوب للإِجارة، فلا مانع من وقوع ما یؤتی به لاستحقاق الغیر بالإِجارة علی وجه العبادة لنفسه.

و ما أفاده بعض المحقّقین من أنّ أکل المال بإزاء هذا الفرد الواجب أکل له بالباطل، یرد علیه: أنّ المدّعی لیس عدم استحقاق الاجرة، بل عدم وقوعه عبادة عن نفسه.

و علی ذلک فلو کان السفر بنفسه مستأجراً علیه لا مانع أیضاً من التقرب به فیجب الحج علیه و یجزی عن حجّة الإِسلام.

نعم لو کان نائباً عن الغیر فی السفر کما فی النائب عن الغیر فی الحج لم یصح أن یحتسب به عن نفسه؛ إذ الفعل الواحد لا یعقل وقوعه عن شخصین و امتثالًا لأمرین متوجّهین الی النائب المقتضی کلّ منهما للإِتیان بفرد غیر ما یقتضیه الآخر، فهو نظیر ما لو کان علیه قضاء صلاة ظهر و کان فی وقت ظهر الیوم، فکما أنّه لا یجوز أن یأتی بصلاة واحدة امتثالًا لأمرین: القضائی و الأدائی فکذلک فی المقام بلا تفاوت.

و أمّا مسألة النذر فسیأتی البحث فیها مفصّلًا إن شاء اللّه تعالی.

و ممّا ذکرناه ظهر أنّه کما لا مانع من وجوب الحج علی من آجر نفسه للخدمة أو التعلیم أو المشی نفسه کذلک لا مانع من إیجار من یکون مستطیعاً قبل الإِجارة لذلک، و تصحّ الإِجارة و لا تضرّ بحجّه.

نعم لو آجر نفسه لحج بلدی لا یجوز له أنّ یؤجر نفسه لنفس المشی؛ لأنّ عمله هذا مملوک للمستأجر الأول، فلا یجوز له أن یملکه لغیره، هذا کله فیما لو قبل الإِجارة.

و هل یجب علیه إجابة المستأجر و قبول الإِجارة أم لا؟ ففی المستند: المصرّح به فی کلام الأکثر: الثانی؛ لأنّه مقدمة الواجب المشروط، و تحصیلها غیر واجب، و الحقّ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۱۸

]...[

الأول إذا کان ما استؤجر له ممّا لا یشق علیه و یتمشی منه. انتهی.

و استدلّ للأول فی المستند تارة بأنّ الاستطاعة عبارة عن القدرة علی المال الحاصلة فی المقام، و اخری بأن من یتمکّن من ما استؤجر له و لیس علیه مشقة و مهانة و ذلّة یکون ذلک منفعة بدنیة مملوکة له حاصلة له قابلًا لإِیقاع الحجّ به فیکون مستطیعاً، کما لک منفعة ضیعة یفی بمئونة الحج، غایته أنّه یبادلها بالزاد و الراحلة.

أقول: یرد علی الوجه الأول: ما تقدّم من أنّ الاستطاعة المالیة عبارة عن ملک الزاد و الراحلة أو ثمنهما، و لیست عبارة عن القدرة و التمکن من المال.

و أما الوجه الثانی، فقد أفاد بعض أعاظم المعاصرین أنّه لو کان عمل الأجیر قبل الإِتیان به مالًا لزم الحکم بوجوب الحج علی من

یکون قادراً علی عمل إن کان هناک مستأجر، و کان مال الإجارة بمقدار الاستطاعة، و یکون الإیجار حینئذٍ من المقدّمات الوجودیة للحج، و لیس ذلک تحصیلًا للاستطاعة. و هو- دام ظله- التزم فی آخر هذه المسألة بعدم کونه مالًا قبل الإجارة، و لذلک بنی علی عدم وجوب القبول.

و لکن الظاهر أنّه اشتبه الأمر فی المقام من ناحیة الخلط بین المالیة و الملکیة.

توضیح ذلک: أنّ لنا أمرین: أحدهما: المالیة، و الآخر: الملکیة.

أمّا المالیة، فهی تعتبر للشیء من جهة کونه ممّا یرغب إلیه و یمیل إلیه النوع لکونه ذا منفعة عائدة الی الإنسان، أو أنّ نظام الاجتماع یتوقّف علیه، کما فی مالیة النقود.

و أمّا الملکیة التی حقیقتها السلطنة و الإحاطة، فمراتبها أربع:

الاولی: الملکیة الحقیقیة و هی عبارة عن السلطنة التامة بنحو یکون زمام أمر المملوک بید المالک حدوثاً و بقاءً، و هی مخصوصة باللّه تعالی.

الثانیة: الملکیة الذاتیة، و هی الحاصلة بین الشخص و نفسه و عمله و ذمته، و المراد بالذاتی ما لا یتوقّف تحقّقه علی امر خارجی تکوینی أو اعتباری، و الشاهد علی ثبوت

]...[

ذلک: السیرة القطعیة العقلائیة بضمیمة إمضاء الشارع الأقدس إیاها.

الثالثة: الملکیة المقولیة و هی عبارة عن الهیئة الحاصلة من التعمّم و التقمّص و ما شاکل.

الرابعة: الملکیة الاعتباریة و هی التی یعتبرها العقلاء أو الشارع لشخص خاص من جهة المصلحة الداعیة الی ذلک.

ثمّ إنّ ما یکون مالًا تارة یعتبرونه ملکاً لشخص، و اخری لا یعتبر ذلک کما فی المباحات الأصلیة.

فعلی هذا لا ریب فی أنّ عمل الحرّ قبل وقوع المعاوضة علیه؛ و ان کان مملوکاً بالملکیة الذاتیة و لذلک یجوز إیقاع المعاوضة علیه؛ إلّا أنّه لیس مملوکاً بالملکیة الاعتباریة؛ لأنّ الملکیة لا بدّ و أن تکون عن سبب و هو مفقود، و لکنه مال، و لا فرق بینه و بین عمل العبد، و لابین قبل وقوع المعاوضة علیه و بین بعده.

و دعوی: أنه لو کان مالًا لکان حابسه ضامناً، مع أنّه لم یُفت أحد بالضمان إن لم یکن أجیراً. تندفع: بأنّ الضمان لا بدّ له من سبب و هو أمّا الإتلاف أو الید، أو الاستیفاء، و شیء منها لا یکون فی المقام.

أمّا الأول؛ فلأنّه لیس مال العامل و ملکه حتی یشمله من أتلف مال الغیر فهو له ضامن.

و أمّا الثانی؛ فلأنّ الحرّ لا یدخل تحت استیلاء غیره؛ فإنّ الاستیلاء الموضوع لقاعدة الید لیس عبارة عن الاستیلاء الخارجی.

و أمّا الثالث فواضح.

فإن قیل: إنّ المالیة صفة وجودیة و لا بدّ لها من محلّ، و العمل المعدوم لا یکون محلًا لها.

قلنا: إنّها من الامور الاعتباریة، و الامور الاعتباریة تقوم بمحلّ یکون

و إمکان المسیر

موجوداً تقدیراً، و المقام کذلک؛ فإنّ عمل الحرّ یقدّر وجوده بتبع وجود العامل و قدرته علیه.

فالمتحصل ممّا ذکرناه أنّ عمل الحرّ مال و لیس بملک، و علی هذا فحیث إنّ الاستطاعة المالیة متوقّفة علی الملک کما تقدّم فقبل قبول الإجارة لا تکون الاستطاعة متحققة فالقبول من قبیل شرط الوجوب لا الواجب، و معلوم أن تحصیل الاستطاعة لا یکون واجباً کما هو الشأن فی جمیع شرائط الوجوب.

و بما ذکرناه ظهر موارد المناقشة ممّا فی المستند، و ما ذکره بعض الأعاظم.

الاستطاعة البدنیة

و الشرط السادس: إمکان المسیر

اشارة

بلا خلاف أجد فیه.

و فی المنتهی: قد اتّفق علماؤنا علی اشتراط ذلک. انتهی.

و قد فسّر ذلک فی التذکرة و المنتهی و الشرائع و غیرها بالصحة، و إمکان الرکوب، و تخلیة السرب، و اتّساع الزمان. فها هنا مسائل.

[المسألة] الاولی: [الاستطاعة البدنیة]

یعتبر فی وجوب الحج الصحة، و هی المعبّر عنها بالاستطاعة البدنیة، فلا یجب علی المریض و إن وجد الزاد و الراحلة بلا خلاف.

و فی المنتهی: ذهب الیه علماؤنا أجمع و لا نعلم فیه خلافاً من الجمهور. انتهی.

و فی المستند: فغیر الصحیح لا یجب علیه الحجّ بالإجماع. انتهی.

و یشهد به- مضافاً إلی عدم صدق الاستطاعة، و إلی لزوم العسر و الحرج- جملة من النصوص، کصحیح الخثعمی، قال: سأل حفص الکناسی أبا عبد اللّه علیه السّلام- و أنا عنده- عن قول اللّه عزّ و جلّ: وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا ما یعنی بذلک؟ قال علیه السّلام: من کان صحیحاً فی بدنه مخلّی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۲۱

]...[

سربه له زاد و راحلة فهو ممّن یستطیع الحجّ. أو قال: ممّن کان له مال. فقال له حفص الکناسی: فإذا کان صحیحاً فی بدنه مخلّی سربه له زاد و راحلة فلم یحجّ فهو ممّن یستطیع الحج؟ قال علیه السّلام: نعم «۱».

و صحیح هشام عنه علیه السّلام فی قوله عزّ و جلّ وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ الی آخره، ما یعنی بذلک؟ قال علیه السّلام: من کان صحیحاً فی بدنه مخلّی سربه له زاد و راحلة «۲». و نحوهما غیرهما من الأخبار الکثیرة.

و لا یعارضها خبر السکونی عن الإمام الصادق علیه السّلام، قال: سأله رجل من أهل القدر فقال: یا ابن رسول اللّه أخبرنی عن قول اللّه عزّ و جلّ: وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا أ لیس قد جعل اللّه لهم الاستطاعة؟ فقال: ویحک إنّما یعنی بالاستطاعة الزاد و الراحلة، لیس استطاعة البدن «۳». فإنّ الظاهر أنّه دفع لما توهّمه السائل من کفایة القدرة البدنیة، و یدلّ علی أنّه یعتبر فی الاستطاعة الزاد و الراحلة ایضاً، و إن أبیت عن ظهوره فی ذلک فالجمع بینه و بین ما تقدّم یقتضی ذلک و إلّا فیطرح.

ثمّ إنّ المرض المانع عن وجوب الحجّ هو الذی یمنع عن الرکوب، أو یکون حرجیاً علیه، أو ضرریاً، أو یمنع عن الإتیان بالأفعال، و إلّا فمجرّد المرض لا یمنع الوجوب، و ذلک- مضافاً الی أنه لا خلاف فیه و یشهد به مناسبة الحکم و الموضوع- یدلّ علیه خبر ذریح

المحاربی عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: من مات و لم یحجّ حجّة الإسلام و لم یمنعه من ذلک حاجة تجحف به أو مرض لا یطیق فیه الحجّ أو سلطان یمنعه

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۲۲

]...[

فلیمت یهودیاً أو نصرانیاً «۱». و نحوه غیره.

المسألة الثانیة: [إمکان الرکوب]

یعتبر فی وجوب الحجّ إمکان الرکوب، فلو کان صحیحاً و لکن لا یقدر علی الرکوب لکبر أو زیادة ضعف أو نحو ذلک لم یجب علیه الحجّ بلا خلاف أجده فیه، بل الظاهر أنّه إجماعی.

و یشهد به أدلّة نفی العسر و الحرج، و ما دلّ علی مانعیة المرض عن وجوب الحجّ بعد إلغاء الخصوصیة، و مفهوم خبر ذریح المتقدم و ما ماثله؛ فإنّ مفهومه: أنّ من منعه من الحجّ حاجة تجحف به أو مرض لا یطیق فیه الحج لا بأس بترکه و لا عقاب علیه.

[المسألة الثالثة] الاستطاعة السربیة

المسألة الثالثة: یشترط فی وجوب الحج الاستطاعة السربیة بلا خلاف.

و فی المنتهی: و علیه فتوی علماؤنا. انتهی.

و فی التذکرة: عند علماؤنا.

و فی المستند: و اشتراطها مجمع علیه محققاً و محکیاً، و الآیة تدلّ علیه، و کثیر من الأخبار المتقدمة ترشد الیه، نفی العسر و الحرج یؤکّده، و انتفاء الضرر و الضرار یبیّنه. انتهی، فأصل الحکم ممّا لا ریب فیه، و تنقیح القول بالبحث فی فروع:

۱- لو کان الطریق غیر مأمون بأن یخاف علی نفسه أو عرضه أو ماله، فهل یسقط وجوب الحج مطلقاً أو فی بعض الصور واقعاً أو ظاهراً.

أقول: إنّ الخوف علی النفس إن کان باحتمال التلف لا محالة یکون السفر محرّماً بالحرمة الواقعیة و إن کان فی الواقع لا تتلف لو سافر، فلا محالة یکون وجوب

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۲۳

]...[

الحج ساقطاً واقعاً.

و أمّا إن کان لا بنحو یحرم ارتکابه کان هناک أصل عقلائی نافٍ لتخلیة السرب أم لم یکن حیث إنّه یشک فی تخلیة السرب فلا محالة یشک فی الاستطاعة و فی وجوب الحج، فمقتضی الأصل العقلائی- لو کان و إلّا فأصالة البراءة- عدم وجوب الحج، غایة الأمر یکون ذلک حکماً ظاهریاً لا- واقعیاً، فلو انکشف الخلاف انکشف کونه مستطیعاً واقعاً، و أنّه کان الحجّ واجباً علیه فیجب علیه فی العام اللاحق و لو متسکّعاً.

اللّهم إلّا أن یقال: إنه إذا کان الحج فی العام اللاحق حرجیاً یرتفع وجوبه بدلیل نفی العسر و الحرج، و لیس من قبیل من وجب علیه الحج و تنجّز وجوبه و أخّره عمداً الذی دلّ الدلیل علی عدم کون العسر و الحرج مانعاً عن وجوبه، فتأمّله، فإنّ المسألة تحتاج الی تأمّل زائد.

أو یقال: إنّ الحجّ مع الخوف علی العرض أو المال أو النفس حرجی فیرتفع وجوبه بدلیل نفی العسر و الحرج.

۲- یکفی فی وجوب الحجّ سلامة بعض الطرق، فلو کان هناک طریقان تخلّی أحدهما دون الآخر وجب السلوک من الأول و إن کان بعیداً.

و هل یشترط فی الأبعد أن یعدّ عرفاً طریقاً من بلده الی مکّة، فلو خرج الطریق لانحرافه عن کونه سبیلًا الیه عرفاً کما لو منع المدنی من المسیر من المدینة الی مکة إلّا أنّه یمکن المسیر الی الشام و منه الی العراق و منه الی خراسان و منه الی الهند و منه الی البحر و منه الی مکة لا یجب علیه الحج، أم لا یشترط ذلک؟ وجهان، أقواهما: الأول؛ لعدم صدق تخلیة السرب عرفاً أضف الیه دلیل نفی العسر و الحرج.

۳- لو کان فی الطریق عدوّ لا یندفع إلّا بمال، فهل یسقط الحجّ عنه کما عن الشیخ و جماعة، أم لا یسقط کما عن المصنّف فی بعض کتبه، و المحقّق و المدارک و الذخیرة و جمع آخرین، أم یسقط مع الإجحاف أو الضرر و لا یسقط بدونهما کما فی المنتهی، أم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۲۴

]...[

یسقط مع الإجحاف و لا یسقط بدونه کما فی التذکرة، و عن الدروس؟ وجوه.

قد استدلّ للأول بکون إعطاء المال إیّاه إعانة علی الظلم فلا یجوز، و بالقیاس علی من اخذ المال منه قهراً الذی لا کلام و لا خلاف فی سقوط الحج معه، و بانتفاء تخلیة السرب، و بأنّه من تحصیل شرط الوجوب فلا یکون واجباً و لکن یرد علی الأول: أنّ المحرّم عناوین أربعة: الإعانة للظالم فی ظلمه بأن یعدّ من المنسوبین الیه بأن یقال: هذا کاتب الظالم مثلًا. و صیرورة الإنسان من أعوانه، و تعظیم شوکته، و محبته، و إمّا غیر تلکم فلا دلیل علی حرمته.

و إعطاء المال إیّاه لأداء الواجب و مصانعة الظالم لتحصیل الحقّ إنّما هو من باب تحمّل الظلم لا إعانة الظالم عرفاً، فتدبر.

و یرد علی الثانی أوّلًا: بالفرق بین المسألتین؛ فإنّه إذا کان العدوّ فی الطریق یأخذ المال قهراً یصدق عدم تخلیة السرب، و إمّا إذا کان لا یأخذ المال إلّا أنّه لا یندفع إلّا بالمال فالسرب مخلّی.

و ثانیاً: أنّ الحکم فی المقیس علیه غیر مسلّم، فعن کشف اللثام فی تلک المسألة: لا أعرف للسقوط وجهاً و إن خاف علی کلّ ما یملکه إذا لم یشترط الرجوع الی الکفایة- الی أن قال- بل و علی اشتراط الرجوع الی کفایة، و عدم الزیادة علی ثمن المثل، و اجرة المثل أیضاً نقول: إذا تحقّقت الاستطاعة المالیة و آمن فی المسیر علی النفس و العرض أمکن أن لا یسقط خوفه علی جمیع ما یملکه فضلًا عن بعضه؛ لدخوله بالاستطاعة فی العمومات، و خوف التلف غیر التلف. انتهی.

و یرد علی الثالث: ما عن غیر واحد من منع اشتراط التخلیة مطلقاً، بل المشترط تخلیته بحیث یتمکّن من المسیر بدون مشقة و شدة.

و بما ذکرناه یظهر ما فی الرابع.

قد استدلّ للثانی بحصول الاستطاعة و القدرة فیتناوله الآیة و الأخبار.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۲۵

]...[

و یرد علیه أولًا إن تخلیة السرب المأخوذة فی النصوص قیداً للاستطاعة عبارة عن کونه بحیث یتمکن من المسیر منه بلا مشقة شدیدة أو ضرر یعتدّ به زائداً عمّا هو لازم قطع المسافة، و علیه فإذا کان إعطاء المال إجحافاً أو ضرراً لا یصدق تخلیة السرب فلا یجب الحج.

أضف الی ذلک أنّه فی مورد لزوم المشقة الشدیدة و الضرر مقتضی أدلّة نفی العسر، و نفی الضرر سقوط وجوب الحج.

و ما أفاده بعض الأعاظم من أنّ أدلّة وجوب الحج مخصّصة لأدلّة نفی الضرر لاقتضائها وجوب صرف المال، نظیر أدلّة وجوب الإنفاق علی الرحم فلا مجال لإعمال أدلّة نفی الضرر معها. یرد علیه: أنّ تخصیص أدلّة نفی الضرر بدلیل الحج إنّما یکون فی خصوص المال المصروف فی سبیل الحج، و المقام لیس من هذا القبیل، بل هو شیء زائد.

فتحصّل: أنّ الأظهر هو السقوط مع الإجحاف أو الضرر کما أفاده المصنف- ره-.

و لا فرق فی الضرر الموجب لعدم تخلیة السرب بین أن یؤخذ المال المتضرّر به قهراً أو نهباً أو صلحاً أو هدیةً بأن یتصالح العدو و یرتفع عن الطریق بسبب أخذ المال، أو سلطاناً او رئاسةً بأن یقهر أخذ مال لمن یحجّ أو یعبر عن تحت ولایته.

و لکن الظاهر خروج ما یأخذه الحکومة بعنوان ورقة العبور و ما شاکل؛ فإنّ ذلک یعدّ من المصارف العادیة للسفر.

۴- کما یشترط خلوّ السرب عن العدوّ یشترط خلّوه عن الموانع الاخر، فلو کان فی بعض المنازل أو فی مکة نفسها وباء أو شبه وباء المسمّی بالتور، و ما شاکل و خاف علی نفسه لا یجب.

۵- و لو تحمّل الضرر و حجّ فإن کان الضرر قبل الإحرام من المیقات صحّ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۲۶

]...[

حجّه و أجزأ عن حجّة الإسلام، لحصول الاستطاعة بعد تحمّل الضرر، و إن کان تحمل الضرر بعده لم یجزئ عن حجّة الإسلام، و قد تقدّم وجهه فی بعض المسائل المتقدمة.

[المسألة الرابعة] الاستطاعة الزمانیة

الرابعة: یشترط فی وجوب الحجّ الاستطاعة الزمانیة، فلو کان الوقت ضیقاً لا یمکنه الوصول الی الحج، أو أمکن و لکن بمشقّة شدیدة لم یجب، کما هو المشهور شهرة عظیمة، بل لا خلاف فیه.

و فی التذکرة و المستند، و عن کشف اللثام دعوی الإجماع علیه.

و فی المستند: للإجماع و فقد الاستطاعة و لزوم الحرج و العذر و کونه أمراً یعذره اللّه فیه کما صرّح به فی بعض الأخبار. انتهی، و لا بأس به.

لو اعتقد انه غیر مستطیع فبان الخلاف

المطلب الثالث: فی جملة من أحکام حجة الإسلام غیر ما تقدم

اشارة

فی ضمن المطلب الثانی، و تفصیل القول فیها فی ضمن مسائل:

[المسألة] الاولی: [لو اعتقد انه غیر مستطیع فبان الخلاف]

إذا اعتقد أنّه غیر مستطیع لفقد قید من القیود، و کان مستطیعاً، فإن اعتقد کونه غیر بالغ مع تحقّق سائر الشرائط، فتارة یأتی بالحج، و اخری یترکه، فإن أتی به بداعی الأمر الندبی، ففی العروة: إن قصد الأمر المتعلّق به فعلًا و تخیّل أنّه الأمر الندبی أجزأ عن حجّة الإسلام؛ لأنه حینئذٍ من باب الاشتباه فی التطبیق، و إن قصد الأمر الندبی علی وجه التقیید لم یجزئ عنها و إن کان حجّه صحیحاً.

و لکنّ الحقّ أنّه لو کان الحج الإسلامی غیر الحجّ الندبی و کانا صنفین نظیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۲۷

]...[

صلاة الظهر و العصر لا یجزی فی الصورتین، و إلّا فیجزی کذلک، و ذلک لأنّ المیزان فی صحة العبادة الإتیان بذات المأمور به بجمیع قیوده متقرباً الی اللّه تعالی، و لا یعتبر فیها شیء آخر، و لو نقصت عن ذلک لم تصح، و علیه فلو صلّی فی أول الوقت بتخیّل أنّه صلّی الظهر لم تصحّ علی القاعدة و إن کان قصد الأمر بالعصر علی نحو الداعی؛ لأنّ حقیقة صلاة العصر تغایر حقیقة صلاة الظهر، کما یکشف عن ذلک اختلاف أحکامهما، فإذا لم یقصد حقیقة إحداهما و قصد الاخری لا تقع عنها؛ لعدم تحقّقها.

فعلی هذا إن کان الحجّ الإسلامی مغایراً للحجّ الندبی، لو أتی بالحج الندبی فلم یقصد الحج الإسلامی و إن کان قاصداً لامتثال الأمر الفعلی و تخیّل أنّه الأمر الندبی، و إن لم یکن مغایراً معه صحّ و إن کان قصده الأمر الندبی علی وجه التقیید، و سیأتی الکلام فی المبنی.

و دعوی: أنّه إذا قیّد حجّه بالندبی و قصد الإتیان به کذلک فإذا لم یکن ندبیاً فحجّه هذا لا یکون مقصوداً. تندفع: بأنّه إذا لم یکن هذا العنوان دخیلًا فی المأمور به، بل کان من العناوین المنطبقة علیه من جهة کون الآتی به غیر بالغ مثلًا، فمن قصد هذا العنوان و تعلّقت إرادته بإیجاده فقد انبعثت عنها إرادة اخری الی مُعَنونه فذات الحج مقصود بتبع قصد الحج الندبی.

أضف الی ذلک أنّ هذا الوجه لا یختص بصورة التقیید، بل یعمّ ما إذا کان ذلک علی نحو الداعی؛ إذ مع اعتقاد أنّ حجّه ندبی لا محالة یقصد ذلک، فالحجّ الإسلامی غیر مقصود و إن کان لو اعتقد عدم کونه کذلک لقصد غیره.

و إن ترک الحج مع وجود شرائط الحج، فالظاهر استقرار وجوب الحج علیه و إن فقد بعد ذلک بعض الشرائط، کما إذا تلف ماله فإنّ البلوغ بحسب ما یستفاد من الأدلّة شرط واقعی لوجوب الحج من دون دخل للعلم و الجهل فیه، فهو ممّن یجب علیه الحج و ترکه، فیجب الإتیان به، و الظاهر أنّه لا خلاف فیه أیضاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۲۸

]...[

قال صاحب الجواهر: لا خلاف و لا إشکال نصّاً و فتوی فی أنّه یستقر الحج فی الذمة إذا استکملت الشرائط و أهمل حتی فات فیحج فی زمان حیاته و إن ذهبت الشرائط التی لا ینتفی معها اصل القدرة، و یقضی عنه بعد وفاته. انتهی، و نحوه کلام غیره.

و إن اعتقد أنّه غیر مستطیع من حیث المال، و کان فی الواقع مستطیعاً، فإن حجّ فالکلام فیه کما فی سابقه، و إن ترک الحج ثمّ تذکّر بعد أن تلف المال فالظاهر استقرار وجوب الحج علیه؛ لأنّ الجهل و الغفلة لا یمنعان عن الاستطاعة؛ لعدم دخل العلم فیها، فمقتضی إطلاق دلیل وجوب الحجّ علی من هو مستطیع واقعاً وجوبه علیه.

و عن المحقّق القمی- ره- الحکم بعدم الاستطاعة و عدم استقرار وجوب الحج علیه.

و الظاهر أنّه استند الی النصوص المتقدمة الدالّة علی أنّ من ترک الحج و لم یکن له شغل یعذره اللّه تعالی فقد ترک فریضةً من فرائض الإسلام. بدعوی: أنّها تدلّ علی مانعیة العذر- و منه الجهل بالموضوع- عن الاستطاعة و وجوب الحج.

و فیه: أنّ الظاهر منها إرادة العذر الواقعی و لا تشمل قصور المکلّف من جهة جهله و اشتباهه فتأمل؛ فإنّ مقتضی إطلاقه أنّ المانع عن الإتیان بالحج إن کان عذراً یعذره اللّه تعالی، و من البدیهی أنّ الجهل بالموضوع کذلک لا یستقر الحجّ علیه، فما أفاده المحقّق القمی- ره- متین.

و إن اعتقد المانع من العدوّ أو الضرر أو الحرج فإن حجّ و تبیّن عدمه فالکلام فیه ما تقدّم.

و إن ترک الحج فبان الخلاف فهل یستقر علیه الحجّ أم لا؟ وجهان.

اختار سید العروة الثانی، و استدلّ له بأن المناط فی الضرر الخوف و هو حاصل.

و فیه: أنّ تخلیة السرب التی اخذت شرطاً للاستطاعة، و کذلک الضرر المأخوذ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۲۹

فلو حج الصبی لم یجزه

مانعاً إنّما هی بوجودها الواقعی شرط، و هذا بوجوده الواقعی مانع إلّا فی خصوص خوف تلف النفس، و علیه فحیث إنّ الشرط محقّق فی الفرض و المانع مفقود فالبناء علی الأول متعیّن.

اللهم إلّا أن یقال: إنّ الحجّ مع اعتقاد وجود المانع من العدوّ و الضرر بنفسه حرج عظیم، فمقتضی أدلّة نفی الحرج رفع وجوبه. و قد تقدّم الکلام فی ذلک فی الفرع الأول من الفروع المتفرعة علی اعتبار الاستطاعة السربیة فراجع.

و إن اعتقد عدم الضرر أو عدم الحرج فحجّ فبان خلافه، فالظاهر کفایته لأنّ اعتبار عدم الضرر أو الحرج فی الاستطاعة إن کان بمثل صحیح الحلبی المتضمّن لمنافاة العذر للاستطاعة فهو مختص بمن ترک الحجّ، لا یشمل من حجّ.

و إن کان بالأدلّة العامة الدالّة علی نفی الضرر و الحرج، فحیث إنّها واردة فی مقام الامتنان و لا امتنان فی رفع الوجوب فی الفرض فلا تدلّ علی عدمه.

[المسألة الثانیة:] حج الصبی لا یجزی عن حجّة الإسلام

اشارة

المسألة الثانیة: قد مرّ أنّه یشترط فی وجوب الحج البلوغ فلو حج الصبی لم یجزئه عن حجّة الإسلام، بل تجب علیه بعد البلوغ و الاستطاعة بلا خلاف.

و فی الجواهر: إجماعاً بقسمیه.

و فی التذکرة: دعوی إجماع علماء الإسلام علیه.

و یشهد به خبر مسمع عن الإمام الصادق علیه السّلام: لو أنّ غلاماً حجّ عشر حجج ثمّ احتلم کانت علیه فریضة الإسلام «۱».

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۳۰

الا إذا أدرک احد الموقفین بالغا

و خبر إسحاق بن عمار عن أبی الحسن (ع) عن ابن عشر سنین یحجّ قال علیه السّلام: علیه حجّة الإسلام إذا احتلم و کذا الجاریة علیها الحجّ إذا طمثت «۱». و مثله خبر شهاب «۲».

و أما خبر أبان عن الحکم قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السّلام یقول: الصبی إذا حجّ به فقد قضی حجّة الإسلام حتی یکبر «۳». فبقرینة (حتی یکبر) یکون ظاهره إرادة الحج المشروع فی حقّه أو ثواب حجّة الإسلام.

إنّما الکلام فیما أفاده المصنف- ره- وفاقاً للمشهور بقوله: إلّا إذا أدرک أحد الموقفین بل فی التذکرة: إن بلغ الصبی أو اعتق العبد قبل الوقوف بالمشعر فوقف به أو بعرفة بالغاً أو معتقاً و فعل باقی الأرکان أجزأ عن حجّة الإسلام، و کذا لو بلغ أو اعتق و هو واقف عند علماؤنا. أجمع. انتهی.

و عن الخلاف أیضاً دعوی الإجماع علیه.

و فی المنتهی و الحدائق و الشرائع، و عن المعتبر و المدارک التردد فی الحکم.

و فی العروة: فالقول بالإجزاء مشکل و الأحوط الإعادة إن کان مستطیعاً بل لا یخلو عن قوة. انتهی.

و فی المستند نسب المنع الی جمع من متأخّری المتأخّرین، و جعله الأظهر.

و قد استدلّ للإجزاء بوجوه:

الأول: الإجماع.

و قد مرّ مراراً أنّ الإجماع الحجّة هو التعبدی الکاشف عن رأی المعصوم علیه السّلام، و مع معلومیة مدرک المُجمعین لا یعتمد علیه.

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۳۱

]...[

الثانی: ما ذکره بعض الأعاظم من المعاصرین بقوله: إنّ عمومات التشریع الأوّلیة تقتضی الصحة و لیس ما یستوجب الخروج عنها إلّا ما تقدّم من النصوص الدالّة علی اعتبار البلوغ فی مشروعیة حجة الإسلام، لکنها مختصة بصورة ما إذا وقع تمام الحج قبل البلوغ، و لا تشمل صورة ما إذا بلغ فی الأثناء، فتبقی الصورة المذکورة داخلة فی الإطلاق المقتضی للصحة. انتهی.

و فیه أولًا أنّ حدیث رفع القلم- کما مرّ- یدلّ علی أنّ الصبی خارج عن تحت تلک الأدلّة رأساً، و إنّما نقول باستحباب الحج له؛ للنصوص الخاصّة.

و ثانیاً: أنّ مقتضی إطلاق دلیل القید أی النصوص الخاصة الدالّة علی اعتبار البلوغ تقیید تلک العمومات و اختصاصها بالبالغین.

و ثالثاً: ما تفطّن هو له، قال: نعم لازم ذلک المشروعیة أیضاً لو بلغ بعد الوقوف، و لم یلتزم به أحد، و أجاب عنه بأنّ الإجماع هو

الموجب للخروج عن مقتضى الأدلّة؛ فتدبّر.

الثالث: ما عن بعض المحقّقين و هو: أنّ الحجّ الذى امر به الصبى استحباباً هو الذى امر به البالغ وجوباً بلا تفاوت؛ لواجديّة كلّ منهما للملاك، غاية الأمر أنّ الاختلاف فى لون الأمر المتعلّق بهما، و عليه فمقتضى القاعدة هو الإجزاء حتى فيما لو بلغ بعد العمل، نعم بمقتضى الأخبار لا بدّ من الالتزام بعدم الإجزاء اذا بلغ بعد العمل.

و فيه: أنّ إحراز وحدة الملاك لا سبيل لنا اليه سيّما بعد ما ورد من عدم إجزاء حجّه لو بلغ بعد العمل.

و من المحتمل دخل البلوغ فى ملاك حجّة الإسلام، و حج الصبى يكون فيه ملاك آخر أضعف من ذلك الملاك أو مغايراً معه.

الرابع: أنّ مقتضى الإطلاقات الأولية الشاملة للصبى أيضاً: أنّ المطلوب من

]...[

الجميع شىء واحد، و بمقتضى حديث رفع القلم يرفع الإلزام عن الصبى و يبقى اصل الطلب، و النصوص المتضمنة لاستحبابه على الصبى لا تكون بصدد جعل حكم آخر، بل مبيّنة لما يستفاد من الأدلّة العامة، و عليه فالإجزاء يكون على القاعدة.

و فيه: أنّ حديث رفع القلم إنّما يرفع الحكم لا خصوص الإلزام الذى هو بحكم العقل، كما حقّق فى محلّه و أشرنا اليه فى هذا الشرح مراراً و بعد ارتفاع أصل الحكم و الطلب لا سبيل لهذه الدعوى.

الخامس: النصوص الدالّة على إجزاء حجّ العبد عن حجّة الإسلام إذا اعتق قبل المشعر، بدعوى: عدم خصوصية للعبد فى ذلك، بل المناط الشروع حال عدم الوجوب لعدم الكمال ثمّ حصوله قبل المشعر، ففى صحيح شهاب عن أبى عبد اللّه عليه السّلام فى رجل أعتق عشية عرفة عبداً له، قال عليه السلام: يجزى عن العبد حجّة الإسلام. الحديث «۱».

و صحيح معاوية بن عمار، قال: قلت لابى عبد اللّه عليه السّلام: مملوك اعتق يوم عرفة. قال عليه السّلام: إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج «۲». و نحوهما غيرهما.

و فيه: أنّ استكشاف كون المناط ما ذكر بعد ما لا دلالة للنصوص، بل و لا إشعار فيها به لا بدّ و أن يكون من جهة القطع بالمناط، و حيث إنّه لقصورنا عن درك مناطات الأحكام لا يحصل لنا القطع بالمناط، فلا سبيل الى دعوى إلغاء خصوصية العبد.

و فى العروة: مع أنّ لازمه الالتزام به فيمن حجّ متسكّعاً ثمّ حصل له الاستطاعة قبل المشعر و لا يقولون به. انتهى.

السادس: ما ورد من الأخبار من أنّ من لم يحرم من مكة أحرم من حيث أمكنه،

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۲.

و كذا العبد.

كصحيح جميل بن دراج عن سورة بن كليب قال: قلت لأبى جعفر عليه السّلام: خرجت معنا امرأة من أهلنا فجهلت الإحرام فلم تحرم حتى دخلنا مكة و نسينا أن نأمرها بذلك قال عليه السّلام: فمروها فلتحرم من مكانها من مكة أو من المسجد «۱». و نحوه غيره بتقريب: أنّه يستفاد منها أنّ الوقت صالح لإنشاء الإحرام فيلزم أن يكون صالحاً للانقلاب أو القلب بالأولى.

و فيه: أنّ ذلك قياس مع الفارق كما اعترف به صاحب الجواهر- ره-.

السابع: الأخبار الدالّة على أنّ من أدرك المشعر فقد أدرك الحج كخبر جميل: من أدرك المشعر يوم النحر من قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج «۲». و نحوه غيره، بتقريب: أنّ المستفاد منها عموم الحكم لكلّ من أدركه من غير فرق بين الإدراك بالكمال و غيره، فإذا بلغ الصبى قبل المشعر فقد أدرك الحج بالغاً فحجّه حجّة الإسلام.

و فيه: أولًا: أنّ موردها من لم يدرك غير الوقوف بالمشعر، و ليس فيها لفظ عام يشمل كلّ من أدرك المشعر جامعاً للشرائط حتى يقال: إنّ خصوص المورد فيها لا يخصّص الوارد.

و ثانياً: أنّها تدلّ على أنّ من أدرك المشعر فقد أدرك الحج، و لا تدلّ على أنّ ما أدركه هل هو الحج الواجب أو المندوب، بل مقتضى إطلاقها أنّه إن كان واجباً فقد أدرك الواجب، و إن كان مستحباً فأدرك المستحب، و إذا بلغ الصبى قبل المشعر و لم يكن بالغاً من أول الأعمال، فبأى دليل يثبت وجوب الحجّ عليه حتى يقال: إنّه أدرك حجّاً واجباً بإدراك المشعر، فالمتحصّل: أنّه لا دليل على الإجزاء،

نعم ما أفاده و كذا العبد يتمّ لدلالة النصوص عليه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب المواقيت حديث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ۸.

]...[

[فروع]

لا يعتبر تجديد النية بعد البلوغ

و على تقدير القول بالإجزاء فها هنا فروع لا بد من التعرض لها.

۱- هل يشترط فى الإجزاء تجديد النية للإحرام بحجّة الإسلام بعد البلوغ فهو من باب القلب، أولا، بل هو انقلاب شرعى، و على الثانى هل يعتبر تجديد نية الوجوب أم لا؟ وجوه و أقوال.

فعن الخلاف وجوب تجديد نية الإحرام.

و عن المعتبر و المنتهى و الروضة وجوب تجديد نية الوجوب.

و عن الدروس وجوب تجديد النية.

و فى الجواهر و العروة و غيرهما عدم لزوم تجديد شىء منهما.

و منشأ الاختلاف إنّما هو أمران:

أحدهما: أنّ حجّة الإسلام هل هى مثل صلاة الظهر من العناوين القصدية الدخيلة فى ماهية المأمور به أم لا، و على الثانى لا مورد للبحث فى لزوم تجديد نية حجّ الإسلام أو تجديد نية الإحرام كما لا يخفى.

و الحقّ هو الثانى كما يقتضيه الإطلاق المقامى فى النصوص الواردة فى العبد المدرك للمشعر معتقاً فإنّها تدلّ على الإجزاء، و لو كان حجّة الإسلام عنواناً قصدياً كان اللازم هو التنبيه على لزوم تجديد النية، و يقتضيه أيضاً أصالة البراءة؛ لأنّه يشك فى لزوم قصدها و الأصل يقتضى العدم.

و استدلّ للأول بما فى تلك النصوص: إذا أدرك احد الموقفين فقد أدرك الحج. فإنّه إذا لم يكن حجّة الإسلام غير ما بيده من

الحجّ لما أختص الإدراک بالموقف، بل کان الإدراک للحجّ من الأول.

و فیه: أنّه یصحّح هذا التعبیر صیرورته واجباً من ذلک الحین، فقوله: أدرک الحجّ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۳۵

]...[

أی: أدرک الحج الواجب.

و هل یجب تجدید نیة الوجوب أم لا؟ وجهان، الأظهر هو الثانی، لأنّ الوجوب و الاستحباب أمران انتزاعیان ینتزعان من الترخیص فی ترک المأمور به و عدمه، و إلّا فالطلب فیهما واحد لا اثنینیة فیه فلا وجه لوجوب تجدید نیته.

الأمر الثانی: علی القول بأنّ حجّة الإسلام من العناوین القصدیة هل الحج الذی تحقّق البلوغ فیه قبل أحد الوقوفین هو الحجّ الإسلام من حین وقوعه، أو یکون حجّ الإسلام من حین البلوغ، أو یکون غیره حتی بعد البلوغ لکنه یجزی عن حجّ الإسلام، فهو مستحب یجزی عن الواجب، أو واجب یجزی عن واجب آخر.

فعلی الأول لا یجب تجدید نیة حجّ الإسلام و لا نیة الإحرام، غایة الأمر علی القول باعتبار قصد الوجوب یجدّد نیته؛ لأنّه حال وقوعه لم یکن واجباً و فی الأثناء صار واجباً.

و علی الثانی لا بدّ و أنّ یجدّد نیة الموضوع لتبدّله.

و علی الثالث لا یجدّد نیة الموضوع و لا نیة الوجوب.

و علی الرابع یجدّد نیة الوجوب و حیث إنّ استفادة الأجزاء کانت من استکشاف المناط و ما شاکل فلا سبیل الی إحراز أحد الوجوه، فیتعیّن الرجوع الی. الأصل و هو یقتضی عدم اعتبار تجدید النیة مطلقاً.

اعتبار الاستطاعة حین الکمال

۲- إذا بلغ الصبی أو اعتق العبد قبل الوقوف أو فی وقته و قلنا بالإجزاء فهل یشترط کونه مستطیعاً من المیقات کما عن الدروس و الروضة، أو یکفی استطاعته من حین الکمال کما عن کشف اللثام و فی المستند، أولا یشترط ذلک أصلًا کما عن المدارک، و فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۳۶

]...[

الجواهر و العروة؛ بل نسب ذلک الی الأکثر؛ لعدم تعرّضهم اعتبار الاستطاعة.

یشهد للأول: إطلاق ما دلّ علی اعتبار الاستطاعة فی وجوب الحج من الآیة و الأخبار.

و دعوی: انصرافها عن المقام غیر ظاهرة، و علی فرضه فهو بدوی یزول بعد التأمّل.

و استدلّ للثانی- بعد تسلیم إطلاق الأدلة- بأن الاستطاعة إنّما تکون شرطاً حال الوجوب لا قبله؛ إذ لا دلیل علی اعتبارها قبله فی غیر المقام فضلًا عن المقام.

و فیه: أنّ الدلیل إنّما یدلّ علی اعتبار الاستطاعة من أول الأعمال الی آخرها فی الوجوب.

و بعبارة اخری: إنّ الدلیل علی اعتبارها فی المقام هو الدلیل علی اعتبارها فی غیر المقام، و بدیهی أنّه یدلّ علی اعتبارها من أو الأعمال الی آخرها، و عدم اعتبارها قبل الوجوب فی غیر المقام لیس لأجل اعتبارها من حین الوجوب، بل من جهة عدم سبق شیء من الأعمال علی الوجوب،

و استدلّ للثالث بإطلاق نصوص الباب حيث إنّها تدلّ على إجزاء حجّ من كمل قبل أحد الموقفين، من غير تفصيل بين المستطيع و غيره، و حينئذٍ فإن قلنا بانصراف نصوص اعتبار الاستطاعة عن المقام فالحكم واضح، و إن قلنا بشمولها للمقام أيضاً يقع التعارض بينهما، و النسبة عموم من وجه، و الترجيح لما هنا من وجوه. كذا فى الجواهر.

و يرد عليه أمران:

الأول: أنّ إطلاق نصوص المقام مسوق لبيان أنّ الكمال و إن كان معتبراً من أول الأعمال إلّا أنّه يكتفى بالكمال الحاصل قبل الموقف أو فى وقته، و ليس فى مقام البيان من ناحية سائر الشرائط؛ كى يقال: إنّ مقتضى إطلاقها عدم اعتبار سائر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۳۷

]...[

الشرائط.

الثانى: أنّه لو سلّم دلالتها بالإِطلاق على عدم اعتبارها، دعوى: انصراف ما دلّ على اعتبار الاستطاعة فى حجّة الإِسلام عن المقام. قد عرفت ما فيها.

و أما على فرض التعارض فعلى ما هو الحقّ من الرجوع الى المرجّحات فى تعارض العامين من وجه- كما يظهر من صاحب الجواهر و الفاضل النراقى أنّ مختارهما أيضا ذلك- فالترجيح مع نصوص الاستطاعة، للأشهرية، حتى أنّ عن بعض الأجلّة الإِجماع على اشتراط الاستطاعة و موافقة الكتاب، فتحصل أنّ الأظهر اعتبارها من حين الإِحرام.

و لا يخفى أنّه لا سبيل الى توهم اعتبار الاستطاعة من البلد؛ لأنّ طى الطريق من البلد الى الميقات ليس مما يعتبر فى الحج، بل هو مقدّمة وجودية له فيكفى تحقّقها من أول الإِحرام، فما عن ظاهر الشهيدين- على ما فى الحدائق- من اشتراط حصول الاستطاعة فى البلد ضعيف.

لا فرق بين حج التمتع و الحجين الآخرين

۳- هل الحكم مختص بحجّ الإِفراد و القران، أو يجزى فى حجّ التمتّع أيضاً؟ وجهان.

فعن المسالك و كشف اللثام الأول.

و فى الجواهر و عن الخلاف و التذكرة و فى العروة الثانى، بل عن الدروس نسبته الى ظاهر الفتوى.

مقتضى إطلاق النص فى العبد هو الثانى.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۳۸

]...[

و استدلّ للأول بأنّ العمرة فعل آخر مفصول منه وقعت بتمامها فى حال النقص كعمره أوقعها فى عام آخر فلا جهة للاكتفاء بها فيكون كمن عدل الى الإِفراد اضطراراً، فاذا أتمّ المناسك أتى بعمرة مفردة فى عامه ذلك.

و فيه: أنّ إطلاق النص يدلّ على الاجتزاء بما أتى به من العمرة بعد فرض أنّ الحجّ و العمرة عمل واحد، بل على فرض التعدد أيضاً يمكن التمسّك بإطلاقه المقامى؛ فإنّه مع كونه فى مقام البيان لم يتعرّض لإِعادة العمرة، و اللّه العالم.

[المسألة الثالثة:] استحباب الحج للصبى المميز

اشارة

المسألة الثالثة: یستحب للصبی المیّز أن یحجّ و إن لم یکن مجزئاً عن حجّة الإسلام بلا خلاف کما هو ظاهر التذکرة و المنتهی، و عن بعضهم دعوی الإجماع علیه.

و استدلّ له بوجوه:

الأول: الإجماع و قد مر مراراً ما فیه.

الثانی: ما فی المستند: و هو أنّ الأخبار المتضمّنة للترغیب فی الحجّ و أفعاله الدالّة علی استحبابه عام للصبی أیضاً، و لا تخصّص بحدیث رفع القلم عن الصبی، فإنّه مختص بالتکالیف الإلزامیة، لتعدیة الرفع بکلمة المجاوزة فإنّها تستدعی کون المرفوع ذا مشقة و کلفة فلا یشمل الحدیث التکالیف الاستحبابیة، فما دل علی استحبابه باقٍ بحاله.

و أیّده بعضهم بأنّ ذلک ممّا یناسب مادة الرفع؛ فإنّ مناسب مادّته رفع ما فی حمله کلفة و مشقة، و لیس ذلک إلّا فی الأحکام اللزومیة.

و یرد علی ما أفاده فی المستند: أنّ کلمة عن التی تعدّی بها الرفع لیست من قبیل کلمة (علی) ظاهرة فی ذلک؛ فإنّها قد تستعمل و یراد بها البدل نحو قوله: و ما تجزی نفس عن نفس شیئاً و قد تستعمل و یراد بها معنی الباء نحو: وَ ما یَنْطِقُ

]...[

عَنِ الْهَوی و قد یراد بها غیر ذلک، راجع موارد استعمالها.

و یرد علی التأیید: أنّه یصح إسناد الرفع الی کلّ ما یصح إسناد الوضع الیه؛ لأنّهما متقابلان، فلا وجه للاختصاص ببعض الأحکام.

الثالث: أنّ مقتضی الإطلاقات الدالّة علی ثبوت الأحکام ثبوتها لغیر البالغ أیضاً، و حدیث رفع القلم عن الصبی إنّما یدلّ علی رفع المؤاخذة خاصة، فیبقی قلم جعل الأحکام بحاله- أو أنّه إنّما یرفع الإلزام فاصل الطلب بحاله، أو أنّه إنّما یرفع الحکم، و أمّا الملاک فهو یکون باقیاً.

و لکن یرد علی الأولین: أنّ الظاهر من الحدیث رفع قلم جعل الأحکام، و لا أقلّ من الإطلاق.

و یرد علی الأخیر: أنّ أدلّة الأحکام لیست فی مقام بیان الملاک؛ کی یقال: إنّ مقتضی إطلاق المادة وجوده فی أفعال الصبی.

الرابع: الأخبار الخاصة، و هی طائفتان:

الاولی: ما دلّ علی ذلک بالمنطوق کصحیح زرارة عن أحدهما علیهما السّلام: إذا حجّ الرجل بابنه و هو صغیر فإنّه یأمره أن یلبّی و یفرض الحجّ، فإن لم یحسن أنّ یلبی لبّوا عنه. الحدیث «۱».

قوله: یفرض الحج. ای یوجبه علی نفسه بعقد الإحرام و التلبیة أو الاشعار أو التقلید.

و خبر أبان عن الحکم عن الإمام الصادق علیه السّلام: الصبی إذا حجّ به فقد قضی حجّة الإسلام حتی یکبر، و العبد إذا حجّ به فقد قضی حجة الإسلام حتی یعتق «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب أقسام الحجّ حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

]...[

و تقریب الاستدلال بهما: أنّ قوله- فی الصحیح: فإنّه یأمره أنّ یلبّی. یختص بالصبی الممیز، کما أنّ قوله فیه: فان لم یحسن أن یلبّی لبّوا عنه ظاهر فی غیر الممیّز، و قوله فیه: إذا حجّ الرجل بابنه لا ینافی ذلک بقرینة ما فی الخبر، و العبد إذا حجّ به. فیستکشف من ذلک أنّ المراد به أعمّ من الأمر بمباشرته أو جعله مباشراً، کما أنّه مقتضی إطلاق الثانی لو لم یکن قوله فیه: و العبد إذا حجّ به: قرینة علی إرادة الأمر بالحجّ من (حجّ به) فیختص حینئذٍ بالممیّز.

الطائفة الثانیة: النصوص الدالّة علی أنّ الصبی لو حجّ لم یجز عن حجّة الإسلام. المتقدم بعضها؛ فإنّها من جهة عدم نفیه علیه السّلام حجّة، و إنّما نفی إجزائه عن حجّة الإسلام تدلّ بالالتزام علی أنّ حجّه مطلوب و مرغّب فیه.

و یؤید ذلک: ما استدلّ به بعضهم له، و هو أنّ بعض الأخبار یدلّ علی أنّ الصبی إذا بلغ اثنی عشر سنة کتب له الحسنات، و إذا بلغ الحلم کتب علیه السیئات. کخبر طلحة بن زید «۱»؛ فإن مقتضی إطلاقه أنّه یکتب له الحسنات مطلقاً فیدلّ علی استحباب حجّه و مطلوبیته عند الشارع؛ إذ الفعل غیر المطلوب لا یکون منشأً لکتابة الحسنات،

اعتبار إذن الولی فی حجّ الصبی

و هل یتوقّف حجّه المستحب علی إذن الولی، کما عن المعتبر و المنتهی و التذکرة و التحریر و الدروس و المسالک و المدارک و الجواهر و غیرها، بل الظاهر أنّه المشهور بین الأصحاب، بل ظاهر المنتهی و التذکرة نفی الخلاف فیه، أم لا کما ذهب الیه صاحبا

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱.

]...[

المستند و العروة و غیرهما؟ وجهان.

قد استدلّ للأول باستتباعه المال فی بعض الأحوال للکفارة و الهدی، و معلوم أنّ التصرفات المالیة للصبی تتوقّف علی إذن الولی.

و بأنّ الحجّ عبادة متلقّاة من الشرع مخالف للأصل فیجب الاقتصار علی القدر المتیقن و هو الصبی المأذون، فالشک إنّما هو فیمن توجّه الیه الخطاب لا فی دخل شیء فی المتعلّق؛ کی یقال: إنّ الأصل عدم اعتباره.

و یرد علی الأول: أنّ الحجّ لیس تصرّفاً مالیاً أوّلًا و بالذات، و استتباعه المال فی بعض الأحوال یمکن أن یقال فیه: إنّ حکم الصبی فیه حکم العاجز، فینتقل الی البدل لو أمکن و إلّا فیسقط.

و یرد علی الثانی: ما قیل من أنّ العمومات کافیة فی صحته و شرعیته مطلقاً.

و لکن الأظهر اعتباره من جهة أنّ ما دلّ علی مشروعیته و استحبابه لا إطلاق له؛ لأنّه عرفت أنّ المدرک له هو ما دلّ علی استحباب الحجّ له بالخصوص، و هو طائفتان:

الاولی: ما کان دالّا علیه بالمنطوق و هی عبارة عن صحیح زرارة و خبر أبان، و اختصاصهما بصورة إذن الولی ظاهر.

لاحظ قوله علیه السّلام فی الصحیح: إذا حجّ الرجل بابنه و هو صغیر فإنّه یأمره أن یلبّی؛ و قوله علیه السّلام فی خبر أبان: إذا حجّ به. فموردهما إذن الولی و أمره و لیس لهما إطلاق یشمل غیر المورد حتی یقال: إنّ المورد لا یخصّص، بل هما متضمّنان لبیان الحکم لذلک المورد، ففی غیر ذلک لا دلیل علی المشروعیة، و الأصل عدمها.

الثانیة: ما دلّ علیه بالالتزام، و حیث إنّها فی مقام بیان حکم آخر و هو الإجزاء عن حجّة الإسلام و عدمه فلا إطلاق لها من هذه الجهة؛ کی یتمسّک به، فإذاً لا دلیل علی استحبابه له فی غیر مورد إذن الولی و أمره، و الأصل یقتضی عدمه، کما افید فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۴۲

و یصح الاحرام بالصبی غیر الممیز

الاستدلال، فتحصّل أنّ الأظهر اعتبار إذنه.

[المسألة الرابعة:] یستحب للولی ان یحرم بالصبی غیر الممیز

اشارة

المسألة الرابعة: و المشهور بین الأصحاب: أنّه یصح الاحرام بالصبی غیر الممیز.

و فی الجواهر: بلا خلاف أجده فی أصل مشروعیة ذلک للولی، بل یمکن تحصیل الإجماع علیه. انتهی.

و یشهد به: جملة من النصوص کصحیح معاویة بن عمار عن الإمام الصادق علیه السّلام: انظروا من کان معکم من الصبیان فقدّموه الی الجحفة أو الی بطن مرّ و یصنع بهم ما یصنع بالمحرم و یطاف بهم و یرمی عنهم، و من لم یجد الهدی منهم فلیصم عنه ولیه «۱».

و صحیح عبد الرحمن بن الحجاج عنه علیه السّلام فی حدیث، قال: قلت له: إنّ معنا صبیاً مولوداً فکیف نصنع به؟ فقال علیه السّلام: مُر امّه تلقی حمیدة فتسألها کیف تصنع بصبیانها فأتاها فسألتها کیف تصنع، فقالت: اذا کان یوم التروية فأحرموا عنه و جرّدوه و غسلوه کما یجرّد المحرم، وقفوا به المواقف، فإذا کان یوم النحر فارموا عنه و احلقوا رأسه ثمّ تزوروا به البیت، و مری الجاریة أن تطوف به البیت و بین الصفا و المروة «۲».

و صحیح زرارة، و خبر أبان المتقدّمین فی المسألة السابقة، و نحوها غیرها.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب أقسام الحجّ حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب أقسام الحجّ حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۴۳

]...[

و مقتضی إطلاق هذه النصوص شمول الحکم للصبی المولود من یومه.

و لکن فی خبر محمد بن الفضیل قال: سألت أبا جعفر الثانی علیه السّلام عن الصبی متی یحرم به؟ قال علیه السّلام: إذا أثغر «۱».

و فی مجمع البحرین عن القاموس أثغر الغلام: ألقی ثغره. یعنی ثنایاه. و علی هذا یحمل قوله علیه السّلام: یحرم بالصبی إذا أثغر. انتهی.

و حیث إنّه فی مقام التحدید فلا محالة یکون له المفهوم، و مفهومه عدم ثبوت المشروعیة قبل ذلک، و معلوم أنّ إلقاء الثغر إنّما یکون بعد خمس سنوات أو ست، و هو و إن کان أخصّ من جملة من النصوص إلّا أنّه یعارضه صحیح الحجّاج المتقدّم؛ فإنّه ورد فی الصبی المولود، و هو من ولد قریباً، و لا یصدق ذلک علی من یکون سنّه خمساً أو ستاً فیتعارضان، و الترجیح مع الصحیح، فالأظهر استحباب إحجاج الصبی مطلقاً.

استحباب الاحرام بالصبیة و المجنون

بقی فی المقام فروع:

۱- الحق الصبیة بالصبی، و اختاره صاحب العروة.

و فی المستند الاستشکال فی الإلحاق.

و استدلّ للأول بوجوه:

الأول: قاعدة الاشتراک المستفادة من التفحص فی الأحکام الشرعیة المتعلّقة بهما حیث یکونان متوافقین غالباً و التی علیها بناء الأصحاب فی سائر الأحکام.

و فیه: أنّ المتیقّن منها الأحکام المتوجّهة الی الذکور، و أمّا الأحکام المتوجهة

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب أقسام الحجّ حدیث ۸.

]...[

الی الأولیاء علیهم فهی غیر ثابتة.

الثانی: موثّقا إسحاق و شهاب المتقدّمان، عن ابن عشر سنین یحجّ، قال علیه السّلام: علیه حجّة الإسلام اذا احتلم، و کذلک الجاریة علیها الحجّ إذا طمثت.

و فیه: أنّ التشبیه إنّما هو فی وجوب الحج بعد البلوغ، لا فی الحج الواقع قبله حتی یتمسّک فیه بالتقریر؛ فإنّ التشبیه فی کلام الإمام بعد جوابه عن وجوب الحجّ علی الصبی بعد البلوغ لا فی کلام السائل، و الحج قبل البلوغ فی کلام السائل دون الإمام علیه السّلام.

الثالث: موثّق یعقوب، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: إنّ معی صبیة صغاراً و أنا أخاف علیهم البرد فمن أین یحرمون؟ قال علیه السّلام: ائت بهم العرج فلیحرموا منها «۱». بتقریب: أنّ الصبیة جمع للذکر و الانثی فإطلاق السؤال و الجواب یقتضی ثبوت الحکم للصبیة.

و أورد علیه فی المستند بأن الثابت منه هو حجّ الصبیة لا الحج بها.

و فیه: أنّ قوله: ائت بهم. لو لم یکن ظاهراً فی الحج بهم و کونهم تحت تصرفه لا أقلّ من الإطلاق.

و أورد علیه بعض الأعاظم بأنّ کلمة یحرمون لو کانت مجهولة صح الاستدلال به و إلّا فلیس مربوطاً بما نحن فیه.

و فیه: أنّ الظاهر کونها مجهولة، فإن الصبیة جمع الصبی، و فی القاموس: أنّه من لم یفطم. و یؤکّده التقیید فی السؤال بکونهم صغاراً.

و لکن یرد علی الاستدلال: أنّ الصبیة جمع الصبی کما عن الصحاح، و جمع الصبیة الصبایا کما فی مجمع البحرین، و یؤیّده إرجاع الضمیر المذکر إلیهم، فتأمّل.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب أقسام الحجّ حدیث ۷.

و بالمجنون و من العبد باذن المولی

الرابع: مرسل دعائم الاسلام عن علی علیه السّلام: أنّه قال فی الصبی الذی یحجّ به و لم یبلغ قال علیه السّلام: لا یجزی ذلک عن حجّة الإسلام و علیه الحج إذا بلغ، و کذا المرأة إذا حج بها و هی طفلة «۱».

و فیه: أنّه لإرساله و عدم ثبوت وثاقة نعمان بن محمد بن منصور صاحبه لا یعتمد علیه، فإذاً لا دلیل علی إلحاقها به.

و قد طفحت کلمات الأصحاب بصحة الإحرام بالمجنون کغیر البالغ، ففی المنتهی: حکم المجنون حکم الصبی غیر المیّز؛ إذ لا یکون أخفض حالًا منه فیحرم عنه. انتهی.

و أورد علیه فی الحدائق بأنّه لا یخرج عن القیاس، مع أنّه قیاس مع الفارق.

و فی المستند: لمّا کان المقام مقام المسامحة یکفی فی حکمه فتوی کثیر من الأصحاب. انتهی.

و فیه: أنّ ثبوت الاستحباب بأخبار من بلغ لا یکفی فیه فتوی الأصحاب، بل لا بدّ فیه من ورود خبر به مفقود فی المقام.

و لکن لمّا کان الأصحاب أفتوا بذلک، بل ظاهر الجواهر نفی الخلاف فیه، و هم أعرف بالأدلّة الشرعیة، و أنّ القیاس ممنوع فی الشرع، فلا محالة یستکشف عثورهم علی نص لم یصل الینا، فتأمّل.

و فی المتن و من العبد باذن المولی أی یصح حجّه، و لا خلاف فیه نصاً و فتوی، و لکن قد مرّ أنّ بناءنا علی عدم التعرض لأحکام العبید و الإماء.

---

(۱) المستدرک باب ۱۱ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

]...[

کیفیة الحجّ بالصبی

۲- فی کیفیة الحج به، و المراد بالإحرام به جعله محرماً بفعله لا أنّه ینوب عنه فی الإحرام.

و فی الجواهر استناده الی الأصحاب: و هو کذلک، و لذا صرح غیر واحد بأنّه لا فرق بین کون الولی محلًا أو مُحرماً و أکثر النصوص تدلّ علیه.

لاحظ: قوله علیه السّلام فی صحیح معاویة المتقدم: و یصنع بهم ما یصنع بالمحرم. و قوله فی خبر ابن الفضیل: متی یحرم به. و قوله علیه السّلام فی خبر أیوب: کان أبی یجرّدهم من فخ.

و أمّا ما فی صحیح ابن الحجاج: فأحرموا عنه فجرّدوه. فالمراد به ما فی غیره بقرینة قوله: فجرّدوه. فیلبسه ثوبی الإحرام و ینوی الولی الإحرام بالطفل فیقول: اللّهم إنّی أحرمت هذا الصبی الی آخر النیة؛ لاستحباب التلفّظ بالنیة، و یلقّنه التلبیة إن أحسن أن یلبّی و إلّا فیلبی عنه؛ لصحیح زرارة: و یجنّبه عن کلّ ما یجب علی المحرم الاجتناب عنه. و یأمره بکلّ فعل من أفعال الحج یتمکّن منه، و ینوب عنه فی کلّ ما لا یتمکن.

و أما الطهارة، ففی التذکرة، و عن الدروس و کشف اللثام: أنّه لا بدّ و أن یکون الولی متطهّراً.

و استدلّ له بأنّ الطواف بمعونة الولی صح و الطواف لا یصحّ إلّا بطهارة.

و فیه: أنّه طواف الصبی، و لذا فی الخبر: ثمّ مروا الخادم أن یطوف به بالبیت. و الدلیل دلّ علی لزوم الطهارة فیمن یکون الطواف طوافه.

و الحقّ أنّ الوضوء کغیره من الافعال إن أمکن إیقاعه فی الطفل- کما هو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۴۷

]...[

الغالب- یتعین فیه ذلک و إلّا یجتزأ بفعل الولی عنه و إن لم یمکن إیقاعه فی الطفل ینوب عنه الولی، و مع ذلک فما فی الجواهر من أنّ الأحوط طهارتهما معاً حسن و إن کان یقوی فی النظر الاکتفاء بطهارة الصبی إلّا إذا لم یتمکّن.

المراد من الولی

۳- المشهور بین الأصحاب: أنّ المراد بالولی هو الولی الشرعی، و هو من له الولایة فی المال کالأب و الجدّ، بل بلا خلاف بینهم فیه، فالکلام فی موردین:

الأول: هل جواز الإحرام بالصبی مختص بالولی الشرعی کما هو المشهور، أم یجوز لکلّ من یتولّی أمر الصبی و یتکفّله و إن لم یکن ولیاً شرعیاً، کما نفی عنه البُعد فی العروة، و اختاره فی المستند لو لا الإجماع علی خلافه.

الثانی: فی المراد بالولی الشرعی و أنّه هل یختص بالأب و الجدّ، أم یعمّ الحاکم الشرعی و الوصی.

أما المقام الأول، فقد استدلّ لعدم الاختصاص بالولی الشرعی و شمول الحکم للولی العرفی أی کلّ من یتکفّل الصبی: بقوله علیه السّلام فی صحیح معاویة: انظروا من کان معکم من الصبیان فقدّموه الی الجحفة أو إلی بطن مر. الحدیث، فإنّه یشمل غیر الولی الشرعی، کما أنّه لا اختصاص فی الأمر بقوله-: قدّموا فجرّدوه و لبّوا عنه. و غیر ذلک.

أقول: قد مرّ منّا مراراً أنّ التمسّک بالإطلاق فرع کون الدلیل فی مقام البیان من الجهة التی ارید التمسک به فیها، و فی المقام الدلیل وارد فی مقام بیان محلّ الإحرام و کیفیته فلا یصح التمسّک به من ناحیة کون المحجّ شخصاً معیّناً أو أنّه لا اختصاص به.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۴۸

]...[

و بالجملة، النصوص الدالّة علی مشروعیته بین ما یکون فی مقام بیان أحکام اخر، و بین ما یختص بمورد تصدّی الولی کصحیح زرارة: إذا حجّ الرجل بابنه. بل و صحیح ابن الحجاج: إنّ معنا صبیاً مولوداً و علیه فلا دلیل علی مشروعیته فی غیر مورد تصدّی الولی، و الأصل یقتضی عدمها.

و أما المورد الثانی، فملخّص القول فیه: أنّه بعد ما لا کلام بینهم فی ثبوت الولایة للأب و الجدّ، وقع الکلام فی ثبوتها للحاکم الشرعی و الوصی.

أمّا الحاکم فالأظهر عدم ثبوت ولایة الإحجاج له؛ لما سیأتی فی مبحث الولایة من کتاب التجارة فی الجزء الثالث عشر من هذا الشرح من اختصاص ولایة الحاکم بما یکون من قبیل الامور الحسبیة أو من مناصب القضاة، و عدم کون الإحجاج من أحد هذین القسمین واضح.

و أما الوصی فإن عیّن الموصی ذلک، و إلّا فحیث إنّه لیس له ولایة إلّا علی حفظ نفس الصبی و ماله فلیس له الإحجاج به، و تمام الکلام فی ذلک فی کتاب الوصیة.

و عن جماعة من الأصحاب- کالمصنّف فی المنتهی، و المحقّق فی محکی المعتبر، و الشهید و صاحب الجواهر و غیرهم، بل عن المدارک نسبته الی الأکثر- ثبوت ولایة الإحرام للُامّ أیضاً.

و ظاهر الشرائع و القواعد و السرائر و غیرها عدم ثبوتها لها.

و استدلّ للأول بمصحّح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال: سمعته یقول: مرّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم برویثة و هو حاج فقامت الیه امرأة و معها صبی لها فقالت: یا رسول اللّه أ یحجّ عن مثل هذا؟ قال: نعم و لک أجره «۱»

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۴۹

]...[

بتقریب: أنّ ثبوت الأجر لُامّه التی تحجّه فرع ثبوت مشروعیة الإحجاج لها.

و فیه أوّلًا: أنّه یحتمل عدم ارتباطه بالإحجاج لها، و لعلّه من قبیل ما دلّ علی أنّ الولد کل ما أتی به من الأعمال الشرعیة یکتب لأبویه الثواب و الأجر.

و ثانیاً: أنّه لو سلّم وروده فی الإحجاج لها لکن لا إطلاق له من جهة أنّ الإحجاج حسن حتی مع عدم إذن ولیّه الشرعی؛ لأنّه فی مقام بیان نفی قصور الصبی لا نفیه من الجهة الاخری، و علیه فمقتضی الأصل عدم ثبوت مشروعیة الإحجاج للُام أیضاً إلّا إذا أذن لها الولی الشرعی.

مصارف الحجّ علی الولی

۴- أنّ للحج مصارفاً کالنفقة الزائدة علی نفقة الحضر و الهدی و الکفارة، فهل هی علی الولی أم من مال الصبی؟ و تفصیل القول بالبحث فی موارد.

الأول: فی النفقة، ففی الجواهر: أنّ نفقته الزائدة مثل آلة السفر و اجرة مرکبه و ما شاکل تلزم الولی فی ماله دون الطفل بلا خلاف أجده فیه.

و استدل له فیها بأنّه هو السبب، و النفع عائد الیه؛ ضرورة عدم الثواب لغیر الممیّز بذلک و عدم الانتفاع به فی حال الکبر. و بأنه أولی من فداء الصید الذی نصّ علیه فی خبر زرارة.

و أورد علی الأول: بأنه قد یشکل اقتضاء مثل هذه السببیة للضمان.

أقول: کیف یشکل ذلک بعد کون الولی هو المتصدی للإتلاف و الصرف و النفع عائد الیه، فلا ینبغی التوقّف فی سببته له، بل الظاهر أنّها علیه حتی مع عود الثواب الی الصبی؛ فإن تصرفات الولی فی مال الطفل إنّما یکون جوازها و عدم الضمان بسببها فیما إذا کان هناک مصلحة دنیویة للصبی متفرعة علیها، و لا أقل من عدم المفسدة،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۵۰

]...[

و من المعلوم أنّه لا مصلحة دنیویة فی صرف ماله فی سبیل الحج، بل فیه المفسدة؛ فإنّه یتلف ماله من دون أن یعود الیه شیء، و إذن الشارع فی الإحجاج به أعم من الإذن فی صرف ماله.

نعم إذا کان حفظه موقوفاً علی السفر به، أو السفر یکون مصلحةً له یجوز أخذها من مال الصبی؛ لما دلّ علی جواز تصرف الولی فی مال الطفل لو کان التصرّف ممّا فیه مصلحة الصبی.

و فی الجواهر: و لعلّ إطلاق الأصحاب منزّل علی غیر ذلک.

هـذا فی الاحجـاج بالصبی غیر الممیّز، و أمّا المميّز الـذی یحـجّ بنفسه فلا شـیء علی الولی، بل نفقته السـفریة أیضاً من ماله، و یشـهد لجواز ذلک: ما دلّ علی استحباب أن یحجّ.

و أما الهدی، ففی الجواهر: کأنه لا خلاف بینهم فی وجوبه علی الولی. انتهی.

و استدلّ له بوجوه:

الأول: أنّ الولی هو السبب فی حجّه. و توضیحه: أنّ الاحجاج بالصبی لیس فیه غبطة و مصلحة دنیویة حتی لو فرضنا کون أصل سفره غبطـة له لامکان أن لا یحـجّ به، و یـدخله مکـة من غیر أن یحـجّ، فالاحجاج إذا لزم منه الهـدی یکون من هذه الجهة تصـرفا مالیا غیر مأذون فیه، فلا محالة یکون علی الولی، فلا وجه لاستشکال بعض الأعاظم فی سببیته للضمان.

الثانی: صحیح زرارة المتقدم: یذبح عن الصغار و یصوم الکبار.

و أورد علیه بعض الأعـاظم بـأنّ الأمر بالذبـح عنهم إنّما کان بعـد قول السائل: لیس لهم ما یـذبحون. فلا یـدلّ علی الحکم فی صورة تمکن الطفل منه، بل لعله ظاهر فی الذبح من مال الصبی مع التمکن منه، بل لا یبعد ظهوره فی ذلک من جهة التقریر.

و فیه: أنّ قول السائل: لیس لهم ما یذبحون. ارید به لیس للکبار ما یذبحون

]...[

عنهم و عن الصـغار. لاحظ: صـدر الخبر، و علیه فیسـتکشف منه أنّه کان المغروس فی ذهن السائل کون الهدی فی مال الکبار و أنّهم مکلّفون به، و سـئل عن حکم مـا لا یتمکن من الذبـح من قبل نفسه و من قبل الصـغیر، فجوابه (ع) من جهـة التقریر ظاهر فی کونه من مال الولی».

الثالث: مصحّح إسحاق بن عمار: سألت أبا عبد اللّه (ع) عن غلمان لنا دخلوا معنا مکة بعمرة و خرجوا معنا الی عرفات بغیر إحرام، قال (ع): قل لهم یغتسـلون ثمّ یُحرمون، و اذبحوا عنهم کما تذبحون عن أنفسکم «۱»؛ فإنّ إطلاقه یقتضـی الذبح من مال الولی، بل بما أنّ مورده حـجّ الصبی المميّز نفسه و الولی آمر به، و أیضاً أنّ المباشـر للذبح لا یجب أن یکون الولی قطعاً، فقوله: اذبحوا عنهم. ظاهر فی کون ما یذبح من مال الولی».

و لا ینافی ذلک ما فی صحیح معاویة المتقدم: و من لا یجد الهدی منهم فلیصم عنه ولیه؛ لأنّه قابل لأن یحمل علی عدم وجدان الولی للهدی عنهم، فیتعیّن ذلک فی مقام الجمع بینه و بین ما تقدم.

ثمّ إنّه یمکن أن یؤیّـد ما ذکرناه بإطلاق الخطاب بإحجاجه؛ فإنّه کما فی سائر الموارد- کما فی بذل الحج- لا یبعد دعوی ظهوره فی کون الهدی من ماله.

و أمّا کفارة الصید، فالمشهور أنّها تجب فی مال الولی.

و یشهد به صحیح زرارة المتقدم: و إن قتل صیداً فعلی أبیه.

فمـا فی التـذکرة من أنّهـا فی مـال الصبی؛ لأنّه مـال وجب بجنـایته فوجب أن یجب فی مـاله. کـأنّه اجتهـاد فی مقابـل النص کمـا فی الجواهر.

و أمّا الکفارات الاخر المختصة بالعمد، فهل هی أیضاً علی الولی کما عن

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب أقسام الحج حدیث ۲.

]...[

الکافی و النهایة و القواعد، أو فی مال الصبی، أولا تجب أصلًا کما فی المنتهی و عن التحریر و المختلف و غیرها؟ وجوه.

أما القول الأخیر فقد استدلّ له بوجوه:

أحدها: انصراف أدلّة الکفارات عن الصبی.

و فی العروة: و الانصراف ممنوع و إلّا فیلزم الالتزام به فی الصید أیضاً.

و لکن یمکن أن یقال: إنّ الکفارة من قبیل المجازاة علی الذنب فتختص بغیر الصبی، و یکون ذلک منشئاً للانصراف، و لا یقاس بالصید التی تثبت الفدیة فیه مع عدم العمد.

ثانیها: النصوص المتضمنة أنّ عمد الصبی و خطئه واحد «۱». فإنها تدلّ علی أنّ الأفعال الصادرة عن غیر البالغین عمداً فی حکم الأفعال الخطائیة، ففی المقام کما أن موجبات الکفارة إذا صدرت خطأً لا تثبت الکفارة کذلک إذا صدرت عن الصبی.

و أورد علیه سید المدارک و صاحب العروة و غیرهما من المحقّقین بأنّ ذلک مختص بباب الدیات لمقابلة الخطأ بالعمد؛ لشیوع التعبیر بهما عن الجنایة العمدیة و الخطائیة تبعاً للقرآن المجید، و لقوله علیه السّلام: تحمله العاقلة. فإنّ ذلک إنّما یکون فی الجنایات، و لما علیه ضرورة العلماء و العوام من صحة أعماله القصدیة من صلاة و صیام و سفر و إقامة عشرة أیام و غیر ذلک، و لو کان قصده بمنزلة العدم لما صحّ شیء من ذلک.

أقول: لا إشکال فی أنّ هذه النصوص لا تدلّ علی أنّ قصد الصبی کلا قصد، لأنّه- مضافاً الی استلزامه تخصیص الأکثر- خلاف الظاهر، کما أنّه لا إشکال فی عدم شمولها لباب المعاملات؛ و ذلک لأنّ تنزیل شیء منزلة آخر لا بدّ و أن یکون فیما للمنزَّل

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب العاقلة من کتاب الدیات.

]...[

علیه أثر شرعی، و من المعلوم أنّه فی باب المعاملات لا أثر للمعاملات الخطیئة، مع أنّ العمد و الخطأ إنّما یتصوّران فی الامور التی لها واقع محفوظ، و ذلک الأمر قد یترتّب علی سببه قهراً و آخر عن قصد و أما الامور المتوقّف تحقّقها علی القصد کالعقود و الإیقاعات حیث إنّها لا تتحقّق بدون القصد فلا یتصوّر فیها الخطأ کما هو واضح، و لکن لا وجه للاختصاص بخصوص باب الجنایات، بل مقتضی إطلاقها الشمول لکلّ باب کان، لکلّ من العمد و الخطأ حکم یخصّه و أثر مختص به و تدل به علی أنّ الحکم متّحد فی خصوص الصبی و من مصادیقها باب الجنایات، و منها المقام.

و شیوع التعبیر عنهما فی خصوص باب الجنایات لا یوجب التخصیص، کما أنّ ما فی بعضها من قوله (ع): تحمله العاقلة. المختص بباب الجنایات لا یوجب تقیید إطلاق ما لیس فیه ذلک؛ لعدم حمل المطلق علی المقیّد فی المثبتین، و الأخذ بالمتیقّن مع وجود الإطلاق لا وجه له، فالأظهر تمامیة دلالة ذلک.

الثالث: خبر علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر علیهما السّلام، عن الصبیان هل علیهم إحرام، و هل یتّقون ما یتّقی الرجال؟ قال علیه السّلام: یحرمون و ینهون عن الشیء یصنعونه بما لا یصلح للمحرم أن یصنعه، و لیس علیهم فیه شیء «۱».

و لو قرئ یحرمون. مبنیاً للفاعل یدلّ علی المطلوب بتمامه، و لو قرئ مبنیاً للمفعول یختص بالإحجاج، و لا یشمل ما لو حجّ الصبی بنفسه فیکون أخصّ من المدّعی إلّا أنّه یتمّ بعدم القول بالفصل، فالمتحصّل: أنّ الصبی إذا ارتکب شیئاً من محظورات الإحرام لا

کفارة علیه غیر الصید.

و لو سلّم ثبوتها فهل هی علی الولی أو الصبی؟ مقتضی إطلاق أدلّتها هو الثانی.

و استدلّ لأول بأنّ الولی هو السبب فی ترتّب الکفارة فیکون ضامناً، و بقوله

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب المواقیت حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۵۴

و لو تسکع الفقیر لم یجزئه بعد الاستطاعة

علیه السلام: عمد الصبیان خطأ تحمل علی العاقلة «۱». فإنّه یدلّ علی أنّ الکفارة علی العاقلة.

و لکن یرد علی الأول: أنّ السبب للکفارة هو فعل الصبی و ارتکابه المحظورات، و الولی لیس سبباً فی ذلک و إن کان سبباً لإحرامه، نعم یجب علی الولی منعه من ارتکابها.

و یرد علی الثانی: أنّه مختص بباب یکون خطؤه علی العاقلة و هو باب الدیات، و لا یشمل المقام الذی لا شیء فی خطئه.

[المسألة الخامسة:] الحج الندبی لا یجزی عن الواجب

اشارة

المسألة الخامسة: و لو تسکع الفقیر أی: حجّ غیر المستطیع تسکّعاً کان حجّه ندباً و لم یجزئه عن الحج الواجب، بل یجب علیه الإعادة بعد الاستطاعة بلا خلاف کما قیل، بل بظاهر الإجماع کما عن الخلاف و المنتهی و غیرهما. کذا فی المستند.

و فی الجواهر: بلا خلاف أجده فی شیء من ذلک، بل یمکن تحصیل الإجماع علیه.

و فی المنتهی: فلو حجّ ماشیاً حینئذ لم یجزئه عن حجّة الإسلام عندنا، و وجب علیه الإعادة مع استکمال الشرائط، ذهب الیه علماؤنا. انتهی.

و مال جمع ممّن قارب عصرنا الی الإجزاء.

و لیعلم أنّ محلّ الکلام ما لو لم یصر مستطیعاً من حین الإحرام و الّا فلا إشکال فی الإجزاء.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب العاقلة من کتاب الدیات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۵۵

]...[

و کیف کان فیشهد للأول إطلاق ما دلّ علی وجوب الحج علی المستطیع فإنّه یقتضی وجوب الحج بعد الاستطاعة و إن کان قد حجّ قبلها.

و استدلّ للثانی: بأنّ الظاهر أنّ حجّة الإسلام هو الحجّ الأول، و إذا أتی به کفی و لو کان ندباً، و هذا نظیر ما اذا صلّی الصبی صلاة الظهر ندباً- بناءً علی کون عباداته شرعیة- فبلغ فی أثناء الوقت، فإنّه لا یجب علیه الإعادة.

و الوجه فیه: أنّ الظاهر أنّ ما امر به الصبیان هو الصلاة المعهودة التی أوجبها اللّه تعالی علی البالغین، لا- شیء مغایر لها، فالصبی

مکلف بالطبیعة الواحدة بلغ أم لم یبلغ، غایة الامر ما لم یبلغ یکون مرخّصاً فی ترکها، و إذا بلغ لا یکون مرخّصاً فی الترک فإذا اتی الصبی بتلک الطبیعة صحیحة سقط عنه التکلیف، و إن بلغ بعد ذلک فلا شیء علیه، و بهذا البیان یحکم بإجزاء الحجّ الندبی عن الواجب.

لا یقال: إنّ لازم ذلک إجزاء حجّ الصبی عن حجّة الإسلام مع أنّه لا قائل به.

فإنّه یقال: إنّ مقتضی القاعدة و إن کان ذلک إلّا أنّه دلّ الدلیل الخاص علی لزوم الإعادة.

فان قیل: إذا کانت حقیقة الحجّ الندبی متحدة مع حقیقة حجّة الإسلام فکیف یختلف آثارهما؛ إذ حجّة الإسلام یستحق العقاب علی ترکها، و لو ترکها تستقر علی المکلّف، و ترکها بلا عذر ترک لشریعة من شرائع الاسلام، و لو منعه مانع منها تجب الاستنابة، و لو ترکها الی أن مات تخرج من أصل الترکة، و هذه الآثار لا تترتّب علی الحجّ الندبی فیستکشف اختلاف حقیقتهما.

قلنا: إنّ هذه الآثار جاءت من قِبَل الوجوب، و أمّا ذات الواجب فلا فرق بینه و بین ذات المستحب.

أقول: الظاهر کون حقیقة الحجّ واحدة لا اختلاف فیها و لا تعدّد، و لکن هذه الحقیقة الواحدة متعلّقة للأمر فی کلّ عام، و الأمر المتعلّق بها فی کلّ عام غیر الأمر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۵۶

]...[

المتعلّق بها فی العام اللاحق، غایة الأمر أنّ الأمر بها فی عام الاستطاعة وجوبی، و فی عام غیر الاستطاعة ندبی، فهی نظیر صلاة الظهر التی هی حقیقة واحدة، و مع ذلک فی کلّ یوم متعلّقة لأمر غیر الأمر المتعلّق بها فی الیوم اللاحق، و علیه فکما أنّ الإتیان بالحجّ فی العام السابق لا یجزی عن الأمر الندبی المتعلّق به فی العام اللاحق إذا لم یصر مستطیعاً کذلک لا یکون مجزیاً عنه إذا کان وجوبیاً، کما أنّ صلاة الظهر المأتی بها فی الیوم السابق لا تجزی عن الأمر المتعلّق بها فی الیوم اللاحق، فعدم الإجزاء، لتعدّد الأمر لا لتعدّد ماهیة الحجّ.

و بما ذکرناه ظهر ما فی القیاس بصلاة الظهر التی أتی بها قبل البلوغ، فإنّه قیاس مع الفارق.

و نظیر المقام هو صلاة ظهر الیوم السابق المأتی بها قبل البلوغ بالنسبة الی الأمر بها بعد البلوغ فی الیوم اللاحق، و بدیهی عدم الإجزاء فی المقیس علیه، و کذلک فی المقام.

الحج عن الغیر لا یجزی عن حجّة الإسلام

و فی المقام فروع مناسبة لهذه المسألة.

۱- لا خلاف بین الأصحاب فی أنّ من کان غیر مستطیع للحج ثمّ استؤجر للحجّ عن غیره، فحجّه عن الغیر لا یجزی عن حجّة الإسلام الواجبة بعد الاستطاعة.

و یشهد به- مضافاً الی ذلک، و إلی ما تقدّم من أنّ ذلک مقتضی القاعدة؛ فإنّ الحج عن الغیر متعلّق لأمر غیر ما هو متعلق بحجّة الإسلام، فالإجزاء خلاف القاعدة- خبر آدم بن علی عن أبی الحسن علیه السّلام قال: من حجّ عن إنسان و لم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۵۷

]...[

یکن له مال یحجّ به أجزأت عنه حتی یرزقه اللّه تعالی ما یحجّ به و یجب علیه الحج «۱». إلّا أنّ فی المقام روایات توهّم دلالتها علی

الإِجزاءِ کصحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد الله علیه السّلام عن رجل حجّ عن غیره أ یجزیه ذلک عن حجّة الإِسلام؟ قال علیه السّلام: نعم «۲».

و صحیح جمیل بن دراج عنه علیه السّلام فی رجل لیس له مال حجّ عن رجل أو أحجّه رجل ثمّ أصاب مالًا هل علیه الحج؟ قال علیه السّلام یجزی عنهما «۳».

و صحیح معاویة عنه علیه السّلام: حجّ الصرورة یجزی عنه و عمن حجّ عنه «۴».

و نحوها خبر عمرو بن الیاس «۵»، و إن عارضه فی مورده صحیح علی بن مهزیار.

و لکن غیر صحیح جمیل قابل للحمل علی ما صرّح به فی خبر آدم و هو الإِجزاء الی الیسار، فالجمع بین الطائفتین یقتضی ذلک.

و أمّا صحیح جمیل، فعن المنتقی الطعن فی متنه قال: و ربما تطرق الیه الشک بقصور متنه حیث تضمن السؤال أمرین، و الجواب إنّما ینتظم مع أحدهما؛ فإنّ قوله: یجزی عنهما. یناسب مسألة الحجّ عن الغیر، و أمّا حکم من أحجّه غیره. فیبقی مسکوتاً عنه مع أنّ إصابة المال إنّما ذکرت معه و ذلک مظنة الریب أو عدم الضبط فی حکایة الجواب، فیشکل الالتفات الیه فی حکم مخالف لما علیه الأصحاب. انتهی.

و لکن یمکن أن یقال: إنّ السؤال إنّما هو عن حکم فردین: أحدهما: من حجّ

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۱ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۲۱ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۲۱ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۳.

]...[

عن غیره، و الاخر: من أحجّه غیره، فقوله: یجزی عنهما. أی من حجّ عن غیره فأصاب مالًا و من أحجّه غیره فأصاب مالًا، فإنّ حجّ کلٍّ منهما مجزٍ عنهما.

و فی الوسائل: أقول: یحتمل کون الإِجزاء حقیقة بالنسبة الی من حجّ عنه، و مجازاً بالنسبة الی النائب، و یحتمل عود الضمیر فی قوله: عنهما. الی الرجلین المنوب عنهما دون النائب، و یحتمل الحمل علی الإنکار. انتهی.

و الکلّ خلاف الظاهر.

و أفاد بعض الأعاظم أنّ الجمع بین صحیح جمیل الذی هو ظاهر فی الإِجزاء، و غیره یقتضی الأخذ بظاهره، و حمل غیره علی الاستحباب.

و فیه: أنّ ضابط الجمع العرفی کون أحد الخبرین بنظر العرف قرینة علی الآخر، و یعرف ذلک بجمعهما فی کلام واحد، و فی المقام إذا جمعنا قوله علیه السّلام فی صحیح جمیل فیمن حجّ عن غیره و من حجّه غیره فأصابا مالًا یجزی عنهما جمیعاً، و قوله علیه السّلام فی خبر آدم: أجزأت عنه حتی یرزقه اللّه تعالی ما یحجّ به و یجب علیه الحج. الدالّ بالمفهوم علی عدم الإِجزاء، و بالمنطوق علی وجوب الحج لا ریب فی أنّ أهل العرف یرونهما متهافتین، و لا یرون أحدهما قرینةً علی الآخر، فالحقّ أنّهما متعارضان لا یمکن الجمع بینهما، و الترجیح مع خبر آدم لأنّه المشهور بین الأصحاب و لموافقة الکتاب.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۹، ص: ۱۵۸

لو حجّ مع العسر و الحرج

۲- لو حجّ فاقد شرط من الشروط التی مدرکها قاعدة لا حرج أو قاعدة نفی الضرر، کصحّة البدن، وسعة الوقت و العود الی الکفاءة علی قول، و ما شاکل، أو حجّ مع لزوم العسر و الحرج، أو مع الضرر، فقد یقال- کما عن الدروس و فی العروة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۵۹

]...[

و تبعهما بعض الأعاظم- بالإجزاء، و لکن المشهور عدم الإجزاء.

و قد استدلّ للإجزاء بوجوه:

الأول: ما عن الشهید- ره- قال- بعد ذکر الشرائط و إنهائها الی ثمانیة- و لو حجّ فاقد هذه الشرائط لم یجزئه، و عندی لو تکلّف المریض و المغصوب و الممنوع بالعدوّ و تضیّق الوقت أجزأه ذلک؛ لأنّ ذلک من باب تحصیل الشرط، فإنّه لا یجب، و لو حصّله وجب و أجزأ، نعم لو أدّی ذلک الی إضرار بالنفس یحرم إنزاله، و لو قارن بعض المناسک احتمل عدم الإجزاء. انتهی.

و فیه: أنّ الذی یحصل بالتکلّف المقدمة و هو المشی الی مکة و منی و عرفات، لا الشرط الذی هو عدم الحرج أو الضرر.

و بعبارة اخری: الذی یحصل بالتکلّف الحجّ أو السیر إلیه، لا الصحة أو الأمن من الطریق مثلًا اللذان هما الشرط.

نعم لو کان الضرر أو الحرج الی ما قبل المیقات و لم یکونا حین الشروع فی العمل تمّ ما ذکره، لکنّه خارج عن فرض المسألة، و لا قائل بعدم الإجزاء فیه.

الثانی: ما فی العروة، قال: لأنّ الضرر و الحرج إذا لم یصلا الی حدّ الحرمة إنّما یرفعان الوجوب و الإلزام لا أصل الطلب، فإذا تحمّلهما و أتی بالمأمور به کفی. انتهی.

و فیه: أنّه إن ارید أنّ الوجوب و الاستحباب فردان من الطلب، و یکون الوجوب هو طلب الفعل مع المنع من الترک، أو أنّ الوجوب هو الطلب الشدید، و الضرر و الحرج یرفعان القید الثانی أو الشدّة، فیکون الأول أو أصل الطلب باقیاً. فیرد علیه: ما ذکرناه تبعاً للأساطین: أنّ الاختلاف بینهما لیس إلّا فی حکم العقل بلزوم المتابعة و عدمه من جهة ترخیص الأمر فی ترکه و عدمه، و إلّا فالطلب شیء واحد لا ترکّب فیه.

و إن ارید أنّ قاعدة نفی العسر و الحرج و کذا قاعدة نفی الضرر إنّما ترفع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۶۰

]...[

المؤاخذة خاصة، و الطلب یکون باقیاً. فیرد علیه- مضافاً الی عدم معقولیة رفع الحکم العقلی مع بقاء منشئه- أنّ مقتضی إطلاق دلیلهما رفع الطلب رأساً.

الثالث: ما أفاده بعض الأعاظم من المعاصرین و هو أنّه بناءً علی أنّ الاختلاف بین الوجوب و الاستحباب إنّما هو من ناحیة الترخیص فی مخالفته فی الطلب الاستحبابی، و عدمه فی التکلیف الوجوبی، ادلة نفی الحرج و الضرر راجعة الی الترخیص فی مخالفة الطلب،

فالطلب قبل أدلّة نفی الحرج و الضرر لا ترخیص فی مخالفته، و بعدها مرخّص فی مخالفته، فالطلب فی الحالین لا تبدّل فیه لا فی ذاته و لا فی صفته، و إنّما التبدّل فی انضمام الترخیص الیه بعد أن کان خالیاً عنه، فإذا کان باقیاً بحاله کان کافیاً فی مشروعیة المطلوب و جواز التعبد به.

و فیه: أنّ تلک الأدلّة نافیة للتکلیف لا مثبتة فلا یثبت بها الترخیص فی الترک، و بدونه لا معنی لرفع حکم العقل بوجوب إتیان ما أمر به المولی، مع أنّه لا وجه لتخصیص الرفع بخصوص هذا الحکم بعد أنّ مقتضی إطلاقها رفع کلّ حکم قابل للجعل.

الرابع: ما ذکره بعض آخر من أعاظم المعاصرین، و هو: أنّ کلّ قید من قیود الموضوع و إن کان دخیلًا فی الملاک بلا کلام إلّا أنّ القید المستفاد من قاعدة نفی العسر و الحرج لا ـ ملاک له إلّا الامتنان، و لا ربط له بأصل الملاک، فلو حجّ مع لزوم الحرج یحکم بإجزائه عن حجّة الإسلام لاستیفائه جمیع ملاک الحجّ الواجب، و ملاک الامتنان یصلح منشئاً لرفع الحکم، لکنّه لا یصلح لمزاحمة ملاک الواجب، و هو واضح.

ثمّ أورد علی نفسه بأنّه کیف یستکشف وجود ملاک الواجب بعد رفع الحکم؛ إذ العلم بوجوده مع عدم الکاشف علم بالغیب الذی لا یعلمه إلّا هو!!.

و أجاب عنه بأنّه یستکشف وجوده من نفس امتنانیة القاعدة؛ إذ لو لم یکن ملاک الوجوب ثابتاً فلا امتنان فی رفعه لارتفاعه بانتفاء الملاک لا للقاعدة فتسلیم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۶۱

]...[

امتنانیتها مساوق لتسلیم ثبوت الملاک علی حاله.

أقول: أولًا قد ذکرنا فی الجزء الرابع من هذا الشرح فی مبحث النیة أنّ الدواعی القربیة الموجبة لعبادیة العبادة منحصرة فی الامر و المحبوبیة، و أمّا باقی الدواعی التی توهّم کونها منها کرجاء الثواب و رفع العقاب و ما شاکل فلیست منها، و من تلک الدواعی داعی الملاک و المصلحة الکامنة فی الفعل؛ إذ استیفاء المصلحة الکامنة فی العبادة لا یمکن إلّا بإتیانه امتثالًا لأمره تعالی، فلو أتی بالعبادة من دون قصد الأمر و لو کان من قصده حصول المصلحة لا ـ تستوفی تلک لترتّبها علی الفعل المأتی به امتثالًا لأمره تعالی، و علیه فالإتیان بداعی الملاک لا یکفی فی العبادیة، و إن قصد الأمر الندبی یأتی ما تقدم من الإشکال فی إجزاء الحج الندبی عن الواجب.

أضف الی ذلک أنّ الملاک الذی لا ـ یصلح أن یزاحم الامتنان و غیر قابل لأن یکون منشئاً للأمر عند مزاحمته معه لا یکفی فی العبادیة و القرب الی اللّه تعالی، مع أنّ عدم مزاحمة ملاک الامتنان علی الامّة لملأک الحجّ الواجب غیر واضح، فیقع الکسر و الانکسار بین الملاکین، بل من مزاحمته معه فی المنشئیة لجعل الحکم و غلبته علیه یستکشف وجودها و تحقّقها.

الخامس: أنّ عدم الضرر و الحرج المأخوذ شرطاً فی الاستطاعة یراد به عدم الحرج و الضرر اللتین من قبل الشارع لا مطلقاً، فإذا تکلّف المکلّف الحرج و الضرر لا بداعی أمر الشارع، بل بداعٍ آخر فعدم الحرج و الضرر الآتیین من قبل الشارع حاصل، لأنّ المفروض أنّ الضرر و الحرج الحاصلین کانا بإقدام منه و بداعٍ نفسانی لا بداع الأمر الشرعی فتکون الاستطاعة حینئذٍ حاصلة بتمام شروطها، فیکون الحجّ حجّ الإسلام.

و فیه: أنّ مقتضی إطلاق الأدلّة رافعیة الحرج و الضرر للحکم مطلقاً، و لا یعقل وجه لهذا التقیید.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۶۲

]...[

الوجه السادس: ما ذکره بعض الأعاظم من المعاصرین أیضاً و هو یعم جمیع الشروط سوی الاستطاعة المالیة و البلوغ و الحریة، و هو أنّه یجب علی من یکون مستطیعاً من حیث المال و فاقداً لشرط آخر غیره کصحة البدن و ما شاکل، أن یستنیب من یحجّ عنه. و هذا دلیل علی ثبوت حجّة الإسلام علیه؛ إذ لو لم یکن الحجّ واجباً علیه لما امر بالاستنابة بأن یأتی النائب ما وجب علی المنوب عنه، فوجوبه علیه مسلَّم غایة الأمر سقط عنه قید المباشرة لأجل المانع، و معلوم أنّ سقوط قید المباشرة ترخیصی لا عزیمی؛ لأنّه من الواضح أنّه لو تحمّل المرض أو الحرج و حجّ مباشرةً لم یرتکب حراماً، فینطبق حجّة الإسلام علیه قهراً.

ثمّ قال: إنّ ذلک واضح علی فرض وجوب الاستنابة و لکنه کذلک حتی بناءً علی استحبابها؛ لأنّ ظاهر الأخبار هو إتیان النائب بما علی المنوب عنه من جهة الاستطاعة المالیة وجوباً لا إتیانه بالحجّ المستحب عنه لکون الاستحباب صفة للاستنابة لا الحجّ الذی یأتی به نیابة عنه.

و فیه أولًا: أنّ بقاء وجوب الحجّ و توجّهه الی المنوب عنه مع الترخیص فی ترکه ممّا لا أتعقّله؛ فإنّه إن ارید أنّه مخیّر بین أنّ یأتی بالحج بنفسه أو یستنیب فهذا ممّا لم یدلّ علیه الدلیل.

و إن ارید أنّه وجّه إلیه الوجوب و لکنّه یسقط بالاستنابة. فیرد علیه: أنّ لازمه عدم جواز ترکه علیه ابتداءً، و هذا ممّا یخالفه الأدلّة.

و إن ارید أنّ الخطاب موجّه الی المنوب عنه أعمّ من بدنه الحقیقی و التنزیلی و هو النائب. فیرد علیه: أنّ الخطاب الموجّه الی شخص لا یعقل کونه محرِّکاً لشخص آخر.

و الحقّ: أنّه إن وجب الاستنابة یکون ذلک تکلیفاً آخر غیر التکلیف بحجّة الاسلام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۶۳

]...[

و ثانیاً: أنّه لو تمّ ذلک بناءً علی وجوب الاستنابة لا یتمّ بناءً علی استحبابها إذ کیف یکون هناک تکلیف وجوبی رخص فی مخالفته حتی ببدنه التنزیلی.

ثمّ إنّ الکلام فی حقیقة النیابة و کیفیة توجّه الأمر الی النائب و امتثاله سیأتی فی محلّه إن شاء اللّه تعالی.

وجوب الاستنابة علی المعذور

المسألة السادسة: فی النیابة عن الحی فی الحجّ

اشارة

. لا إشکال فی أنّ مقتضی القواعد الأوّلیة عدم مشروعیة النیابة؛ فإنّ إطلاق الدلیل المتضمّن للأمر بفعل یقتضی المباشرة، أضف الیه خروج فعل الغیر عن تحت قدرة المکلّف، فلا یعقل أن یؤمر به، فجعله طرف التخییر غیر معقول، و جعل الاستنابة عدلًا معقول إلّا أنّه خلاف الظاهر و الإطلاق، و یحتاج الی قرینة تثبته، و سقوط الأمر بالاستنابة أو بفعل النائب خلاف الأصل یحتاج الی دلیل، فالاستنابة و النیابة خلاف الأصل.

و لکن خرج عن ذلک النیابة عن المیت فقد دلّت النصوص علی جواز النیابة عنه فی کلّ عمل خیر حسن فلا إشکال فیها.

کما أنّه لا إشکال فی صحّة النیابة عن الحی المتمکن أیضاً فی الحج المندوب؛ لجملة من النصوص کخبر محمد بن عیسی الیقطینی، قال: بعث إلیّ أبو الحسن الرضا علی السلام رزم ثیاب و غلماناً و حجّة لی و حجّة لأخی موسی بن عبید، و حجّة لیونس به عبد الرحمن و أمرنا أن نحجّ عنه فکانت بیننا مائة دینار أثلاثاً فیما بیننا، الحدیث «۱».

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب النیابة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۶۴

]...[

و خبر جابر عن أبی جعفر علیه السّلام، قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: من وصل قریباً بحجّة أو عمرة کتب اللّه له حجّتین و عمرتین. الحدیث «۱».

و خبر إسحاق بن عمار عن أبی إبراهیم علیه السّلام عن الرجل یحجّ فیجعل حجّته و عمرته أو بعض طوافه لبعض أهله و هو عنه غائب ببلد آخر، قال: فقلت: فینقص ذلک من أجره؟ قال علیه السّلام: لاهی له و لصاحبه، و له سوی ذلک بما وصل. الحدیث «۲»، الی غیر ذلک من النصوص الکثیرة الدالّة علی ذلک.

کما لا إشکال فی عدم صحة النیابة فی الحجّ الواجب عن الحی المتمکن من الإتیان به مباشرة بدون العسر و الحرج و الضرر.

إنّما الکلام فی النیابة عنه مع عدم التمکن من المباشرة لمرض أو حصر أو هرم أو إذا کان حرجاً علیه، و مورد الکلام و البحث جهات:

[الجهة] الاولی [الاستنابة علی الحی مع استقرار الحجّ علیه]

: من استقر علیه الحج بأن اجتمعت له شرائط الوجوب و مضت مدة یمکنه فیها استیفاء جمیع أفعال الحج و أهمل حتی تعذّر علیه الحج أو تعسّر، هل یجب علیه الاستنابة أم لا؟ وجهان، المشهور شهرة عظیمة هو الأول.

و فی الحدائق: وجبت الاستنابة قولًا واحداً. و قد صرّح بذلک جملة منهم.

و فی المستند: بل فی المسالک و الروضة و المفاتیح و شرح الشرائع للشیخ علی و غیرها الإجماع علیه. انتهی و لکنه- قده- فی آخر کلامه بعد استظهار التردّد عن الشرائع و الذخیرة و النافع، و نقل عدم تعرض جماعة منهم المصنف- ره- للحکم بالوجوب، و خلوّ کثیر من کلمات الموجبین للاستنابة و النافین له عن هذا التفصیل، قال: و علی هذا فلیس فی المسألة مظنة إجماع و لا علم بالشهرة. ثمّ اختار هو عدم الوجوب.

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النیابة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النیابة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۶۵

]...[

و کیف کان فقد استدلّ لوجوب الاستنابة فی هذه الصورة بجملة من الأخبار کصحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السّلام أنّ علیاً علیه السّلام رأی شیخاً کبیراً لم یحجّ قط و لم یطق الحجّ من کبره فأمره أن یجهّز رجلًا فیحجّ عنه «۱».

و صحیح عبد اللّه بن سنان عنه علیه السلام أنّ أمیر المؤمنین أمر شیخاً کبیراً لم یحجّ قط و لم یطق الحج لکبره أن یجهّز رجلًا یحج عنه «۲».

و صحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر علیه السّلام قال: کان علی علیه السّلام یقول: لو أنّ رجلًا أراد الحج فعرض له مرض، أو

خالطه سقم فلم یستطع الخروج فلیجهّز رجلًا من ماله ثمّ لیبعثه مکانه «۳».

و خبر عبد اللّه بن میمون القداح عن أبی جعفر علیه السّلام عن أبیه أنّ علیاً علیه السّلام قال لرجل کبیر لم یحج قط: إن شئت أنّ تجهّز رجلًا ثمّ ابعثه یحجّ عنک «۴».

و خبر سلمة أبی حفص عن أبی عبد اللّه علیه السلام: أنّ رجلًا أتی علیاً علیه السّلام و لم یحج قط، فقال: إنّی کثیر المال و فرطت فی الحجّ حتی کبرت سنی. فقال: فتستطیع الحج؟ فقال: لا. فقال: له علی علیه السّلام: إن شئت فجهّز رجلًا ثمّ ابعثه یحجّ عنک «۵».

و مصحّح الحلبی عن الإمام الصادق علیه السّلام فی حدیث قال: و إن کان موسراً و حال بینه و بین الحج مرض أو حصر أو أمر یعذره اللّه تعالی فیه فإنّ علیه أن یحجّ عنه من ماله صرورة لا مال له «۶».

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۲۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۲۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۸.

(۵) الوسائل باب ۲۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۳.

(۶) الوسائل باب ۲۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۶۶

]...[

و خبر علی بن أبی حمزة، سألته عن رجل مسلم حال بینه و بین الحج مرض أو أمره یعذره اللّه تعالی فیه، فقال علیه السلام: علیه أن یحجّ من ماله صرورة لا مال له «۱».

و خبر الفضل بن العباس، قال أتت امرأة من خثعم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فقالت: إنّ أبی أدرکته فریضة الحجّ و هو شیخ کبیر لا یستطیع أن یلبث علی دابته فقال لها رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: فحجّی عن أبیک «۲».

و اورد علی الاستدلال بها علی الوجوب بوجوه:

الأول: أنّ الاخبار الثلاثة الاولی غیر ظاهرة فی المستطیع، فیدور الأمر بین حملها علی المستطیع و إبقاء الأمر فیها علی ما هو ظاهره و هو الوجوب، و بین حمل الأمر فیها علی مجرد بیان المشروعیة، و لیس الأول أولی من الثانی، و الرابع و الخامس ظاهران فی عدم الوجوب، و السادس و السابع لا یمکن الأخذ بظاهرهما من وجوب استنابة الصرورة، و التفکیک بین القید و المقیّد فی الوجوب بعید، و الثامن غیر ظاهر فی الوجوب.

و فیه: أنّ الروایات الثلاث الاولی ظاهرة فی الوجوب مطلقاً، و إنّما لا نلتزم به فی غیر الفرض؛ لدلیل خاص و هو یقیّد إطلاقها، فلا وجه لحملها علی بیان مجرد المشروعیة، مع أنّ ذکر ما فیها من القیود قرینة علی عدم الشمول للحج الندبی؛ فإنّ الاستنابة فیه لا تختص بمجمع القیود.

الرابع و الخامس لیسا ظاهرین فی عدم الوجوب لإجمال متعلّق المشیئة، فلعلّه براءة الذمة و الخلاص من العذاب.

أضف إلیه ما فی الحدائق من أنّه لا یخفی علی من أحاط خبراً بالاخبار أنّه

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۶۷

]...[

کثیراً ما یؤتی بهذه الکلمة فی مقام الوجوب.

مع أنّهما ضعیفان سنداً، أمّا الأول منهما؛ فلأنّ فی سنده سهل بن زیاد و هو ضعیف أو مجهول.

و أما الثانی؛ فلأنّ سلمة أبی حفص مهمل فتأمّل؛ فإنّ سهلًا یعتمد علی روایته علی الأظهر، و الراوی عن سلمة أبان بن عثمان و هو من أصحاب الإجماع، فلا إشکال فی الخبرین من حیث السند.

و السادس و السابع یؤخذ بظاهرهما و یحکم بوجوب استنابة الصرورة إلّا إذا قام الدلیل علی عدم تعیین ذلک، و یرفع الید عن وجوبهما بمقدار ما دلّ الدلیل علیه.

و التفکیک بین القید و المقید بعد قیام الدلیل علیه لا محذور فیه، و کم له نظیر فی الفقه.

و عدم ظهور الثامن فی الوجوب لم یظهر لی وجهه، بل ظاهر الأمر فیه هو الوجوب.

الإیراد الثانی: أنّ أکثر نصوص الباب و إن کانت ظاهرة فی الوجوب إلّا أنّ ما تقدّم من حدیثی سلمة و القداح ظاهران فی عدم الوجوب، بل صریحان فیه؛ لتعلیق الاستنابة فیهما علی المشیئة، فبواسطتهما یرفع الید عن ظهور تلک النصوص و تحمل علی الاستحباب.

و فیه أولًا: ما تقدّم من ضعف سندهما.

و ثانیاً: من إجمالهما و عدم ظهورهما فی عدم الوجوب.

و ثالثاً: إنّ الروایات الخمس الاولی- بناءً علی وحدة الواقعة فیها کما هو الظاهر أو المحتمل- لو سلّم ظهور الخبرین الأخیرین منهما فی عدم الوجوب و الفرض ظهور الثلاث الاولی فی الوجوب یقع التعارض بینها لفرض الاختلاف فی النقل، فیرجع الی مرجّحات ذلک الباب و هی تقتضی تقدیم الثلاث الاولی لأصحیّتها

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۶۸

و لو کان المتمکن مریضا لم یجب الاستنابة

سنداً و أکثریتها عدداً، فتأمل؛ فإنّ هذا قابل للمناقشة.

الثالث: أنّ صحیح محمد المتقدم ظاهر فی عدم الوجوب، و ذلک لأنّه علّق التجهیز- أی الاستنابة- فیه علی إرادة الحج، فمفهومه عدم وجوبه مع عدم إرادة الحج، و بضمیمة الإجماع المرکّب یحکم بعدم وجوبه فی صورة إرادة الحج أیضاً.

و لأنّه أمر بالتجهیز من ماله غیر الواجب قطعاً لکفایة بعثه و لو تبرعاً، و لشمول إطلاقه لمن لا یجب علیه الحج، و بقرینة هذا الصحیح یحمل سائر النصوص علی الاستحباب.

و فیه: أنّ شیئاً من القرائن المذکورة لا یصلح لأن یکون سبباً لحمل الأمر علی غیر الوجوب.

أما الاولی؛ فلأنّ الإجماع المرکّب یجری من الطرفین، و الظاهر أنّ التعلیق علی إرادة الحج من جهة أنّ من لا یرید الحج لا حاجة له الی الاستنابة و لا یکون بصددها.

و أما الأخیرتان؛ فلما مرّ، فتحصّل أنّ الأظهر هو وجوب الاستنابة فی هذه الصورة.

[الجهة الثانیة:] الاستنابة علی الحی مع عدم استقرار الحجّ علیه

الجهة الثانية: إذا كان المكلّف موسراً من حيث المال و لم يتمكن من المباشرة مع عدم استقراره عليه، فهل يجب عليه الاستنابة كما عن الشيخ فی النهاية و التهذيب و المبسوط و الخلاف مدعياً فی الأخير الإجماع عليه، و القديمين و الحلبی و القاضی و المصنّف فی التحرير و كثير من المتأخّرين، بل الأكثر، و لعلّه ظاهر الشرائع و المنتهی، أم لا تجب كما فی المتن؟ قال: و لو كان المتمكن مريضاً لم يجب الاستنابة.

و عن المختلف و ابن سعيد و ظاهر المفيد و القواعد و كشف اللثام وجهان.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۶۹

]...[

يشهد للأوّل: إطلاق ما تقدم من النصوص.

و قد استدلّ للثانی بوجوه:

أحدها: أنّ النصوص المتقدمة منصرفة الی صورة الاستقرار. و هو كما ترى.

ثانيها: أنّ تلك النصوص طائفتان: طائفة ظاهرة فی الوجوب، و هی أكثرها، و طائفة كخبرى القداح و سلمة ظاهرة فی عدم الوجوب، فتحمل الاولی علی صورة الاستقرار، و الثانية علی صورة عدم الاستقرار.

و فيه أوّلًا: ما تقدم من عدم ظهورهما فی عدم الوجوب، و ضعف سندهما.

و ثانياً: أنّه جمع تبرعی لا شاهد له، بل خبر سلمة مختص بمن فرط فی الحج الظاهر فی الاستقرار.

ثالثها: ما ذكره بعض الأعاظم من المعاصرين و هو: أنّ الجمع بين تلك النصوص و بين ما دلّ علی اعتبار صحة البدن و إمكان المسير فی الاستطاعة يقتضی البناء علی ذلك؛ إذا لجمع بينها كما يكون بتقييد إطلاق الحكم بغير الاستنابة بأن تحمل الشرطية علی الشرطية للوجوب بنحو المباشرة يكون أيضاً بتقييد موضوع هذه النصوص بمن كان مستطيعاً، و لا ريب فی كون التقييد الثانی أسهل، بل الأول بعيد جدّاً فی نفسه و بملاحظة قرينة السياق؛ فإنّ الصّحة ذكرت فی النصوص فی سياق الزاد و الراحلة الذين هما شرط فی الاستطاعة حتی بالإضافة الی وجوب الاستنابة فتكون صحّة البدن كذلك. انتهی.

و فيه: أنّ الجمع فرع المعارضة، و لا تعارض بين الطائفتين؛ فإنّ ما دلّ علی اعتبار صحة البدن و إمكان المسير إنّما يدلّ علی دخلهما فی الاستطاعة الموجبة لوجوب الحجّ علی المكلف نفسه، و هذه النصوص تدلّ علی أنّ الموسر من حيث المال و إن لم يكن واجداً لهذه القيود يجب عليه الاستنابة، فمفاد الطائفتين: أنّ من استطاع من حيث المال أن استطاع من سائر الجهات يجب عليه الحج بالمباشرة، و إلّا فيجب عليه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷۰

]...[

الاستنابة، و لعمری أنّ هذا واضح لا سترة عليه.

و أمّا أصل البراءة فلا يرجع إليه مع الإطلاق، فالمتحصّل أنّ الأظهر هو الوجوب كما ذهب إليه جمع من الأساطين.

[الجهة الثالثة:] لا يختص وجوب الاستنابة بصورة الياس

الجهة الثالثة: بناءً علی وجوب الاستنابة علی من استطاع مالًا و لم يستقر عليه الحجّ لعذر هل يختص ذلك بالمأيوس من زوال العذر-

کما عن جماعة، و فی المنتهی: فی من یرجی برؤه؛ فإنّ الاستنابة هنا لیست واجبةً بالإجماع. انتهی، و فی الجواهر بعد نقل ذلک عن المنتهی: و ربما یشهد له التتبع- أم یعمّ ما یرجی زواله کما فی الحدائق، و عن الدروس؟ وجهان.

قد استدلّ للثانی بإطلاق الأخبار، بل ربما یقال: إنّ حملها علی صورة ما إذا کان المرض غیر مرجوّ الزوال حمل علی الفرد النادر؛ إذ المرض یکون غالباً مرجوّ الزوال.

و اورد علیه تارة بانصراف الأخبار الی صورة الیأس و اخری بأنّه لا مجال للعمل بها بعد إعراض الأصحاب عنها، و ثالثة بأنّه یقیّد إطلاقها بالإجماع، و رابعة بأنّ جملة منها واردة فی استنابة الشیخ الکبیر، و معلوم أنّ الشیخوخة لا یرجی زوالها فیقید بها إطلاق ماله إطلاق.

و لکن یمکن دفع الأول: بمنع الانصراف، و علی فرضه بدوی یزول بأدنی التفات.

و دفع الثانی: بأنّ عدم عمل الأصحاب بإطلاقها لیس لأجل الإعراض عنها، بل لعلّه من جهة الجمع بین الأدلّة فلا یکون عدم عملهم إعراضاً موهناً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷۱

]...[

و دفع الثالث: بعدم کونه إجماعاً تعبدیاً کاشفاً عن رأی المعصوم علیه السّلام.

و دفع الرابع: بأنّه لا یحمل المطلق علی المقید، و أمّا إطلاق الأخبار فیرد علی التمسک به: أنّ المأخوذ فی موضوعها هو العذر، و لکن الظاهر منها- کما هو الشأن فی جمیع أدلّة التکالیف الاضطراریة- أنّ الموضوع هو العذر الذی یکون مانعاً عن الإتیان بالوظیفة، و حیث إنّ الوظیفة لیست هی الإتیان بالحج فی خصوص سنة من السنین، بل هو الحج مرة واحدة الی آخر عمره فلا محالة یکون الموضوع هو العذر المستمر بلا دخل للرجاء و الیأس فیه.

و بعبارة اخری: بعد کون المأخوذ فی الموضوع هو وجود العذر، یدور الأمر بین کون العذر فی سنة موضوعاً أو العذر ما دام العمر؟ و مقتضی الإطلاق و ظاهر الأدلة هو الثانی، مع أنّ الأول مستلزم لجواز الاستنابة إذا کان مریضاً فی سنة و إن علم بارتفاعه الی السنة الآتیة، و لم یفت بذلک أحد، فیعلم أنّ الموضوع هو العذر المستمر، و علیه فتارة یعلم بارتفاعه، و اخری یعلم ببقائه، و ثالثة لا یحرز شیء منهما، ففی الفرض الأول لا یجب الاستنابة، و فی الثانی تجب.

و أمّا فی الثالث فبناءً علی ما هو الحقّ من جواز البدار فی جمیع موارد الأبدال الاضطراریة- نظراً الی استصحاب بقاء العذر؛ لجریانه فی الامور الاستقبالیة کما حقّق فی محله- یجوز البدار و الاستنابة، غایة الأمر یکون الجواز ظاهریاً، فلو برأ و انکشف عدم استمرار العذر یجب علیه أن یحجّ بنفسه، و لا یکفی حج النائب حینئذٍ عن حجّة الإسلام، فتحصّل: أنّ الأظهر عموم الحکم لصورة رجاء زوال العذر، نعم لا یعم الحکم ما لو علم أو اطمأنّ بالزوال أو کان له طریق عقلائی إلیه کما هو واضح.

و فی المقام تفصیل آخر و هو التفصیل بین المرض العارض فیجب فیه الاستنابة، و الخلقی فلا تجب.

قال فی الجواهر بعد إنکار وجوب الاستنابة: و أمّا علی الوجوب فیه فالمتّجه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷۲

]...[

الاقتصار علی المنساق من النصوص المزبورة المخالفة للأصل، بل صحیح محمد بن مسلم منها کالصریح فی ذلک- الی أنّ قال- و دعوی ظهور صحیح الحلبی و خبر ابن أبی حمزة فی العموم، و کذا صحیح ابن سنان ممنوعة، کدعوی أنّ القول بعدم الوجوب فیه

إحداث قول ثالث. انتهى.

و نظره فى ذلك التعريض على صاحب الحدائق- ره- حيث قال: السادسة: ظاهر صحيحة الحلبى المتقدمة، و مثلها رواية على بن أبى حمزة تناول المانع الموجب للاستنابة لما لو كان خلقياً أو عارضيّاً انتهى.

أقول: أكثر أخبار الباب و إن كانت فى المرض العارض إلّا أنّ إنكار إطلاق صحيح الحلبى و خبر على بن حمزة مكابرة.

و دعوى الانصراف ممنوعة.

و أضعف منهما: دعوى لزوم الاقتصار على المتيقّن؛ إذ مع وجود الإطلاق لا يلزم ذلك.

و أضعف من الكلّ دعوى حمل إطلاقهما على المقيّد بقرينة سائر النصوص؛ إذ لا يحمل المطلق على المقيد فى المثبتين، فإذاً الأظهر هو التعميم.

[الجهة الرابعة:] إجزاء حجّ النائب عن المنوب عنه

اشارة

الجهة الرابعة: لو ارتفع العذر بعد ما حجّ النائب، فهل يجب عليه الإتيان به كما هو المشهور، بل فى المستند من غير خلاف صريح منهم أجده، بل قيل: كاد أن يكون إجماعاً. انتهى.

و ظاهر التذكرة و المنتهى الإجماع عليه.

و فى العروة: و لكن الأقوى عدم الوجوب. و تبعه جمع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷۳

]...[

و قال فى الجواهر: إنّه على القول بوجوب الاستنابة الأظهر هو الإجزاء.

و كيف كان فقد استدل للأول فى التذكرة نقلًا عن الشيخ بأنّ ما فعله كان واجباً فى ماله و هذا يلزمه فى نفسه.

و أوضحه صاحب المدارك- ره- بأنّ إطلاق الأمر بالحج المتناول لجميع المكلّفين ممّن لم يحجّ يشمله؛ فإنّه لم يحجّ حقيقة.

و لكن يرد عليه: أنّ ظاهر نصوص الاستنابة- حملناها على الوجوب أو الاستحباب- أنّ ما يأتى به النائب هو الحجّ الذى وجب على المنوب عنه، فإذا أتى به يكون الإجزاء قهرياً لفرض الإتيان بما امر به، و إلى هذا يرجع ما نقله فى التذكرة، قال: و لأنّه أدّى حجّة الإسلام بأمر الشارع فلم يلزمه حجّ ثانٍ كما لو حجّ بنفسه، فلا يرد عليه ما أفاده المصنف- ره- من أنّه نمنع أداء حجّة الإسلام، بل بدلها المشروط بعدم القدرة على المباشرة، إلّا أن يرجع الى ما سنذكره، إلّا أنّ التحقيق: عدم الإجزاء.

و ذلك؛ لما عرفت من أنّ المأخوذ فى موضوع الاستنابة و جواز إتيان النائب حجّ المنوب عنه هو العذر المستمر بوجوده الواقعى، فلو زال العذر و انكشف عدم الاستمرار يظهر عدم ثبوت الأمر واقعاً، بل كان هناك أمر ظاهرى و موافقته لا تقتضى الإجزاء و لا يبعد إرجاع ما ذكره المصنف- ره- فى التذكرة الى ذلك، و لعلّ نظر الأصحاب أيضاً الى ذلك، فالأظهر وجوب الإتيان به.

لو زال العذر فى أثناء عمل النائب

و لو زال العذر قبل إتمام العمل، فتارة يكون قبل التلبّس بالإحرام، و اخرى يكون بعده، فإن كان قبل التلبّس فالمنسوب الى الأصحاب انفساخ الإجارة و عدم إجزائه عن حجّه لو أتى به.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷۴

]...[

و سید العروة ذهب الی عدم انفساخ الإجارة، و مال الی القول بالإجزاء.

و استدلّ لعدم انفساخ الإجارة بأنّ الإجارة من العقود اللازمة، و البناء علی انفساخها یتوقّف علی وجود دلیل مفقود، و یتفرع علی ذلک صحة عمل النائب و إجزاؤه عن المنوب عنه.

و عن المحقق النائینی- ره- الإیراد علیه بأنّ انفساخ الإجارة إنّما هو لانتفاء موضوعها و هو عذر المنوب عنه؛ لأنّ وجوده شرط فی صحتها، و المفروض زواله فیحکم ببطلانها نظیر ما إذا آجر شخصاً لقلع ضرسه المولم و قبل قلعه ارتفع عنه الألم فتنفسخ الإجارة فیه؛ لانتفاء موضوعها و هو قلع الضرس المولم.

أقول: محلّ البحث ما لو زال العذر فی سعة الوقت، و إلّا فإن زال فی ضیقه فیتبدّل عذره الی عذر آخر، و هذا لا یوجب الانفساخ، ففی سعة الوقت بما أن الاستنابة موضوعها العذر و قد ارتفع فلا تکون مشروعة، و مع عدم مشروعیتها تنفسخ الإجارة.

و دعوی: أنّه کانت الاستنابة بأمر الشارع فکیف تنفسخ کما فی العروة!؟ فیها: أنّه کان تخیّل أمر لا أمر واقعی، و فی الفرض بما أنّ الحج الذی امر به المنوب عنه هو حجّ الإسلام دون حجّ آخر ندبی.

فلا یرد علی المحقّق النائینی- ره- ما أفاده بعض المحقّقین من تلامذته بأنّه بناءً علی ما هو الحقّ من عدم کون حجّ الإسلام نوعان إذا کان النائب أجیراً للإتیان بالأعمال المخصوصة فی الأزمنة الخاصة، و لیس موضوع الإجارة إلّا تلک الأعمال، و بعد ارتفاع عذره لا مانع من الإتیان به عن المنوب عنه، فعلی هذا لا مجال للقول بانفساخ الإجارة غایة الأمر أنّ المنوب عنه اعتقد وجوب الحج علیه علی هذا الوجه، و بعد ارتفاع عذره تبیّن أنّ عمل الأجیر کان حجّاً ندبیاً له، و أنّ الاستنابة کانت مستحبة، فهو یکون من باب الاشتباه فی التطبیق، و نظیر المقام بما إذا استأجر أحداً لزیارة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷۵

]...[

الحسین علیه السّلام بتخیّل وجوبها علیه بنذر أو شبهه، و تبیّن بعد الإجارة بطلان النذر.

وجه عدم وروده: أنّ الإجارة إنّما وقعت علی ما فی ذمة المنوب عنه، و بدیهی أنّ ما فی ذمته فی عام الاستطاعة هو حجّة الإسلام لا غیر، و الاستنابة فیها لا تشرع لفرض عدم العذر واقعاً، فما وقعت الإجارة علیه عمل غیر مشروع، و ما هو مشروع لم یقع علیه الإجارة، فالحقّ ما أفاده المحقّق النائینی- ره- من انفساخ الإجارة، غایة الأمر لا بدّ من إعطاء أجرة المثل للنائب؛ لأنّ عمله محترم وقع بأمره و استنابته.

و إن کان زوال العذر بعد التلبّس بالإحرام فقد احتمل صاحب المدارک الإتمام و التحلّل بعمرة مفردة؛ و لکن بناءً علی المختار من أنّ الموضوع هو العذر المستمر بعد ارتفاعه و ظهور عدم استمراره و بطلان عمل النائب، لا سبیل الی شیء منهما؛ لأنّهما من آثار الإحرام الصحیح، و إحرام النائب فی الفرض باطل، فتدبر.

[الجهة الخامسة:] الاستنابة للحجّ النذری

الجهة الخامسة: هل یختص الاستنابة بحجّة الإسلام کما فی الجواهر تبعاً للمدارک أم تعمّ الحج النذری و الإفسادی إن قلنا: إنّه عقوبة کما هو المنسوب الی المشهور، بل فی المستند: و الظاهر عدم الخلاف فیه أیضاً کما یظهر منهم فی مسألة الاستنابة عن الحجّین فی عام واحد. انتهی؟ وجهان.

و منشأ الاختلاف الخلاف فی وجود الإطلاق و لو لبعض نصوص الاستنابة و عدمه، و القائلون بالشمول یدّعون أنّ صحیح محمد المتقدم: لو أنّ رجلًا أراد الحج فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم یستطع الخروج فلیجهّز رجلًا من ماله ثمّ لیبعثه مکانه. یشمل الحج النذری و الإفسادی، و کذا صحیح الحلبی و خبر علی بن حمزة المتقدمان.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷۶

و یجب مع الشرائط علی الفور.

و من ادّعی الاختصاص نظره الی أنّ مورد النصوص هو حجّ الإسلام، و التعدّی یحتاج الی دلیل مفقود، و الأصل یقتضی عدم جواز الاستنابة.

و لکن الإنصاف أنّ منع الإطلاق فی غیر محلّه؛ إذ لیس فیها ما یتوهّم کونه منشئاً للاختصاص بانصراف و شبهه، إلّا قوله: فلیجهّز رجلًا من ماله. بدعوی: إشعاره بالاختصاص بحجّة الإسلام لفرض الاستطاعة المالیة و هی کما تری، فالأظهر عدم الاختصاص.

[المسألة السابعة:] وجوب الحجّ فوری

اشارة

المسألة السابعة: و المشهور بین الأصحاب أنّه یجب الحجّ مع الشرائط علی الفور بل بلا خلاف فیه.

و فی التذکرة: و وجوب الحج و العمرة علی الفور، لا یحلّ للمکلّف بهما تأخیره عند علمائنا. انتهی.

و فی الجواهر: اتفاقاً محکیاً عن الناصریات و الخلاف و شرح الجمل للقاضی. انتهی.

و استدلّ لکونه علی الفور، و أنّه لو أخّره عن عام الاستطاعة عصی و إن حجّ بعد ذلک، و إن ترکه فیه ففی العام الثانی، و هکذا بوجوه.

الأول: الإجماع.

و قد ذکرنا مراراً أنّ الإجماع مع معلومیة مَدرک المُجمعین لیس بحجة.

الثانی: سیرة المتدینین المتصلة بزمان المعصومین علیهم السّلام المستکشفة من إجماع العلماء علی ذلک فی کلّ عصر منها: عصر الحضور، و هی کاشفة عن رأی المعصوم علیه السّلام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷۷

]...[

و فیه: - مضافاً الی أنّ الإجماع الذی هو مَدرک المُجمعین بأیدینا لا یکون کاشفاً عن سیرة المتدیّنین حتی فی عصر الحضور- أنّه لو سلّم کاشفیته عنها بما أنّ الفعل مجمل یمکن أن یکون من جهة الاستباق الی الخیر و المسارعة الی المغفرة أو لغیر ذلک من الدواعی، فلا تدلّ علی الفوریة.

الثالث: دلالة الأمر علی الفور إمّا بنفسه أو لأدلّة اخر مذکورة فی محله من الاصول.

و الجواب عنه: ما ذکرناه هناک، و بیّنا عدم دلالة الأمر علی الفور و لا علی التراخی، و إنّما هو یدلّ علی مطلوبیة صرف وجود الطبیعة فی الظرف المقرّر له، فالحجّ الذی زمان إیقاعه الی آخر العمر الأمر به لا یدلّ علی أزید من ذلک، و أمّا لزوم الإتیان به فی عام الاستطاعة فلا الأمر یدلّ علیه و لا الأدلّة الخارجیة العامة الاخر.

الرابع: أنّ ذلک من مرتکزات المتشرعة، و لذا تراهم یذمّون من أخّر حجّه عن عام الاستطاعة.

و فیه- أولا: أنّه یمکن ان یکون منشأ ذلک لو سلّم الانس بالفتاوی حدیثاً و قدیماً.

و ثانیاً: أنّ ارتکازیة ذلک غیر مسلّمة.

و ثالثاً: اتّصالها بزمان الحضور لتکون کاشفةً عن رأیه (ع) غیر ثابت.

الخامس: نصوص الاستنابة الدالّة علی وجوبها إذا لم یتمکن من الحج لعذر من کبر أو مرض و ما شاکل، و لو لم یکن وجوب الحج فوریاً فی أول عام الاستطاعة فلِمَ وجب الاستنابة.

و فیه: أنّه لو کانت الاستنابة واجبة حتی مع العلم بزوال العذر کان الاستدلال متیناً؛ إذ لا معنی للأمر بالاستنابة مع جواز التأخیر، و لکن قد عرفت أنّه یجب الاستنابة فی صورة استمرار العذر، فراجع.

السادس: ما دلّ من النصوص علی عدم جواز أن ینوب من اشتغلت ذمته

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷۸

]...[

بالحج عن غیره، و لو لا فوریة الحجّ لما کان وجه لعدم الجواز.

و فیه: أنّه یمکن أن یکون منشؤه شیئاً آخر لا نعرفه، أ لا تری أنّ جمعاً من الفقهاء أفتوا بعدم جواز التطوع فی وقت الفریضة حتی فی سعة الوقت، و التطوع لمن علیه الفریضة و لو بناءً علی المواسعة فی القضاءِ، و المقام أیضاً لعلّه کذلک، مع أنّه سیأتی الکلام فی نیابة المستطیع عن غیره.

السابع: ما دلّ علی أنّ تارک الحج کافر بتقریب: أنّ تأخیر الحج عن العام الأول من الاستطاعة مستلزم للترک؛ لعدم علمه ببقائه الی العام القابل، بل مع العلم بالبقاء یصدق أنّه تارک فعلًا فیشمله الأخبار.

و فیه: أنّ تلک النصوص تدلّ علی أنّ من ترک الحج رأسا- أی: لم یأت به أصلًا- فقد کفر، و أمّا الترک فی العام الأول فلا تدلّ علیه، نظیر ما ورد من أنّ تارک الصلاة کافر؛ فإنّ المراد به ترک الصلاة فی مجموع الوقت المضروب لها لا ترکها فی زمان خاص أو مکان مخصوص.

الثامن: ما دلّ من النصوص علی عدم جواز التسویف بلا عذر کصحیح معاویة ابن عمّار عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی قول اللّه عز و جل: وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا قال علیه السّلام: هذه لمن کان عنده مال و صحّة و إن کان سوفه للتجارة فلا یسعه ذلک، و إن مات علی ذلک فقد ترک شریعة من شرائع الإسلام إذا هو یجد ما یحجّ به. الحدیث «۱».

و صحیح الکنانی عنه علیه السّلام قال: قلت له: أ رأیت الرجل التاجر ذا المال حین یسوف الحج فی کلّ عام و لیس یشغله إلّا التجارة أو الدَّین؟ فقال: لا عذر له یسوف الحج. الحدیث «۲». و نحوهما غیرهما.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۷۹

]...[

و تقریب الاستدلال بها: أنّ التسویف غیر ترک الحج رأساً، بل هو عبارة عن تأخیره.

و فی مجمع البحرین: التسویف فی الأمر المطل و تأخیره و القول بأنّی سوف أعمل. فتدلّ هذه النصوص أنّه لا یجوز تأخیر الحجّ و القول بأنّی سوف أحجّ فی العام القابل، و دلالة هذه النصوص علی الفوریة ظاهرة.

التاسع: ما دلّ من النصوص علی عدم جواز التأخیر بلفظ آخر کصحیح الحلبی عن الإمام الصادق علیه السّلام: إذا قدر الرجل علی ما یحجّ به ثمّ دفع ذلک و لیس له شغل یعذره به فقد ترک شریعة من شرائع الاسلام «۱». و نحوه غیره، و دلالة هذه أیضاً ظاهرة.

العاشر: ما دلّ من النصوص علی عدم جواز الاستخفاف بالحجّ کخبر الفضل ابن شاذان عن أبی الحسن الرضا علیه السّلام فی کتابه الی المأمون: الإیمان هو أداء الأمانة و اجتناب جمیع الکبائر مثل قتل النفس- الی أن قال- و الاستخفاف بالحج «۲». و دلالة هذا أیضاً واضحة؛ فإنّ الاستخفاف غیر الترک رأساً، و من مصادیق الاستخفاف: التأخیر عن عام الاستطاعة بلا عذر، فیدلّ الحدیث علی عدم جوازه.

و قد استدلّ لعدم فوریته بأنّ آیة الحج نزلت و لم یحجّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم إلّا فی حجّة الوداع.

و اجیب عنه: بأنّه أخّر لعدم الاستطاعة، لأنّه کان قد هادن أهل مکة أن لا یأتی الیهم، فلمّا نزلت آیة الحج سار الی أن وصل الحدیبیة فصدّوه فحلق و أحلّ.

و لکن یرد علی الجواب: أنّه یتمّ قبل عام الفتح و لا یتمّ بعده، فإنّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فتح مکة فی سنة ثمان من الهجرة فی شهر رمضان و رسول اللّه صلّی اللّه

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من أبواب جهاد النفس و ما یناسبه حدیث ۳۳.

]...[

علیه و آله و سلّم لم یحجّ فیها و لا فی السنة التی بعدها، و قد حجّ أمیر المؤمنین علیه السّلام فی السنة التاسعة مع جمع من المسلمین، و أدّی عنه آیات أول سورة التوبة.

و یمکن ردّ الاستدلال: بأنّ تأخیره صلّی اللّه علیه و آله و سلّم لعلّه کان لأجل دوران النسیء.

فتحصل: أنّ ما ذهب الیه الأصحاب من فوریة وجوب الحج هو الصحیح، و یشهد به جملة من النصوص.

و فی جملة من الکلمات بعد إثبات فوریة الوجوب ذکر أنّ تأخیره کبیرة.

و عن المسالک نفی الخلاف فیه، و عن المدارک الإجماع علیه، و یشهد به جملة من النصوص إلّا أنّه قد حقّقنا فی مبحث العدالة أنّ ما نسب الی المشهور من تقسیم المعاصی الی الکبائر و الصغائر.

و عن مفتاح الکرامة نسبته الی قاطبة المتأخّرین غیر تام، بل الحقّ کما عن جماعة من الأساطین منهم: المفید و الشیخ فی العدّة، و القاضی و التقی و الطبرسی و الحلّی إنکار ذلک، و أنّ کلّ معصیة کبیرة، و الاختلاف بالکبر و الصغر إنّما هو بالإضافة الی معصیة اخری، و نسب الشیخ ذلک الی الأصحاب، و کذلک الطبرسی فی المجمع.

و عن الحلّی- بعد ذکر کلام الشیخ فی المبسوط الظاهر فی انقسام الذنوب الی الکبائر و الصغائر-: هذا القول لم یذهب إلیه إلّا فی هذا الکتاب و لا ذهب الیه أحد من أصحابنا؛ لأنّه لا صغائر عندنا فی المعاصی إلّا بالإضافة الی غیرها. راجع الجزء الخامس من هذا الشرح مبحث العدالة.

]...[

یجب إتیان المقدمات المتوقف علیها الحج

ثمّ انه قد اتفق الأصحاب علی أنّه لو توقّف إدراک الحجّ- بعد حصول الاستطاعة- علی مقدّمات من السفر و تهیئة أسبابه وجبت المبادرة الی إتیانها علی وجه یدرک الحج فی تلک السنة، و هذا من حیث الفتوی لا إشکال فیه.

و لکن قد یشکل ذلک بأنّ وجوب المقدمة إنّما یکون مترشّحاً من وجوب ذی المقدمة فلا یعقل تقدّمه علیه، و حیث إنّ ظرف وجوب الحجّ إنّما هو الأیام المخصوصة فکیف یحکم بوجوب المقدمة قبل مجیء ذلک الزمان!؟.

و الجواب عن ذلک إنّما یکون بأحد وجهین:

الأول: البناء علی کون وجوب الحج وجوباً تعلیقیاً، و إنّما یجب من حین الاستطاعة أو من أول أشهر الحج مثلًا، و قد بسطنا القول فی معقولیة الواجب المعلّق فی الاصول، و ذکرنا ما قیل فی وجه عدم معقولیته و النقد علیه.

الثانی: حکم العقل، توضیح ذلک یتوقّف علی بیان مقدّمتین:

الاولی: - أنّ من القواعد المسلّمة أنّ الامتناع بالاختیار لا ینافی الاختیار، و هذه القاعدة لها موردان.

الأول: أنّ الفعل الاختیاری امتناعه لأجل عدم تعلّق الاختیار و الإرادة به لا ینافی الاختیار.

و المخالف فی هذا المورد: الأشاعرة القائلون بالجبر، بدعوی: أنّ کلّ فعل من الأفعال بما أنّه ممکن الوجود یحتاج فی وجوده الی العلّة و هی إمّا موجودة أو معدومة، فعلی الأول یجب وجوده، و علی الثانی یمتنع، فلا یکون فعل من الأفعال اختیاریاً.

و الجواب عن ذلک: أنّ الفعل الاختیاری یستحیل وجوده بلا اختیار و إرادة،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۸۲

]...[

فإذا أعمل الفاعل قدرته فی الفعل ففعل یکون صدور هذا الفعل عن الاختیار، و وجوب الفعل بعد الاختیار غیر منافٍ للاختیار، بل من لوازمه، و إذا أعمل قدرته فی الترک فترک یمتنع وجود الفعل، و هذا الامتناع إنّما هو امتناع بالاختیار، و هو لا ینافی الاختیار بل یؤکده، و الامتناع بالاختیار لا ینافی الاختیار فی هذا المورد عقاباً و خطاباً.

المورد الثانی: أنّ الفعل الاختیاری بالواسطة امتناعه لأجل عدم اختیار الواسطة لا ینافی الاختیار، کمن ألقی نفسه من شاهق؛ فإنّ السقوط قبل الإلقاء مقدور بواسطة القدرة علی الإلقاء و عدمه، فامتناعه لأجل اختیار الإلقاء لا ینافی الاختیار، لأنّ هذا الامتناع مُنتهٍ الی الاختیار، و هذا إنّما هو فی خصوص العقاب؛ اذ العقلاء لا یذمّون المولی إذا عاقب مثل هذا الشخص، و یرون هذا العقاب صحیحاً، و إمّا فی الخطاب فالامتناع ینافیه و إن کان بالاختیار.

و المخالف فی هذا المورد أبو هاشم، فإنّه قائل بأنّ الامتناع بالاختیار لا ینافی الاختیار خطاباً أیضاً، و لم یخالف فی عدم منافاته للاختیار عقاباً أحد من العقلاء.

المقدمة الثانیة: أنّ القدرة تارة لا یکون لها دخل فی ملاک الحکم أصلًا، بل الفعل یتّصف بالمصلحة کان المکلف قادراً أم غیر قادر، و فی هذا المورد القدرة شرط عقلی للتکلیف.

و اخری: تکون القدرة شرطاً و دخیلة فی الملاک و اتّصاف الفعل بالمصلحة، و فی هذا المورد القدرة شرط شرعی کما فی باب الوضوء حیث إنّ القدرة علی الماء شرط شرعی کما هو المستفاد من الآیة الشریفة.

و علی الثانی قد یکون القدرة المطلقة و لو قبل حصول الشرط دخیلة فی الملاک، و قد یکون القدرة الخاصة کذلک.

و علی الثانی قد یکون الخصوصیة المعتبرة فیها هی حصولها فی زمان الواجب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۸۳

]...[

فقط، و قد تکون هی حصولها بعد تحقّق شرط الوجوب و لو کان ذلک قبل زمان الواجب، فهذه شقوق أربعة.

إذا عرفت هاتین المقدّمتین فاعلم أنّه فی الشق الأول- و هو ما إذا لم تکن القدرة دخیلة فی الملاک و الغرض أصلًا- أقوال:

الأول: ما نسب الی المحقّق العراقی- ره- و هو أنّه لا یجب تحصیل تلک المقدمة التی یفوت الواجب فی ظرفه بترکها، و لا یحکم العقل باستحقاقه العقاب لا علی ترک المقدمة و لا علی ترک ذی المقدمة، بدعوی: أنّه لو قصّر المکلّف قبل زمان الواجب فی تحصیل المقدّمات التی لو فعلها قبل تحقّق وقت الخطاب لتمکّن من امتثاله، و تساهل فی تحصیلها حتی حضر وقت التکلیف و هو عاجز عن امتثاله لا یستحقّ العقاب علی ترک شیء منهما.

أمّا عدم استحقاقه علی ترک المقدمة، فلعدم تعلّق التکلیف بها لا عقلًا؛ لعدم وجود ملاکه فیها، و لا شرعا؛ لعدم الدلیل علیه.

و أمّا عدم استحقاقه علی ترک ذی المقدمة؛ فلأنّ التکلیف غیر متوجّه الی العبد فلا یکون العبد مقصّراً فی امتثال التکلیف.

و فیه: أنّ العقل کما یستقلّ بأنّ تفویت الحکم و عدم التعرض لامتثاله مع وجوده موجب لاستحقاق العقاب کذلک یستقلّ بأنّ تفویت الغرض الملزم الذی هو قوام الحکم و ملاکه موجب لاستحقاق العقاب و إن کان هناک مانع عن جعل الحکم.

أ لا ترى أنّه لو علم العبد بأنّ المولی عطشان، و من شدة العطش لا یقدر علی طلب الماء و هو قادر علی الإتیان به لا ریب فی استحقاقه العقاب علی ترکه.

و علی هذا، فلو ترک العبد المقدمة و بواسطة ذلک امتنع علیه الإتیان بذی المقدمة فی ظرفه یستحقّ العقاب علی فوت ملاک ذی المقدمة فی ظرفه؛ لما تقدّم من أنّ الامتناع بالاختیار لا ینافی الاختیار عقاباً، فاستحقاق العقاب إنّما یکون علی ذلک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۸۴

]...[

لا علی ترک المقدمة و لا علی مخالفة التکلیف.

القول الثانی: ما اختاره المحقق النائینی- ره- و هو وجوب المقدمة التی یفوت الواجب فی ظرفه بترکها قبل تحقّق وقت الخطاب، بدعوی: أنّه یستکشف الوجوب شرعاً من حکم العقل باستحقاق العقاب علی تفویت الغرض الملزم بترکها حفظاً للغرض فیکون متمّماً للجعل الأول.

و أوضح ذلک بالقیاس علی الإرادة التکوینیة فإنّه کما لا شک فی أنّ من یعلم بابتلائه فی السفر بالعطش لو ترک تحصیل الماء قبل السفر تتعلّق إرادته التکوینیة بإیجاد القدرة قبل بلوغه الی وقت العطش فکذلک فی الارادة التشریعیة للملازمة بینهما.

أقول: أمّا ما ذکره من استکشاف الوجوب الشرعی من هذا الحکم العقلی من باب الملازمة. فیرد علیه: أنّ الحکم العقلی الواقع فی سلسلة علل الاحکام أی ما کان درکاً للمصلحة أو المفسدة التی هی ملاک الحکم- یستکشف منه الحکم الشرعی من باب الملازمة.

و أمّا الحکم العقلی الواقع فی سلسلة معلومات الأحکام أو ما یکون نظیره- و الجامع ما لا یکون درکاً للمصلحة أو المفسدة- فلا یستکشف منه الحکم الشرعی، و المقام من قبیل الثانی؛ إذ هذا الحکم من العقل لا یکون درکاً لمصلحة، بل إنّما هو درک لصحة العقاب علی ترک ما فیه الغرض الملزم فی ظرفه و هو فی نفسه یصلح لمحرّکیة العبد فلا یصلح أن یکون کاشفاً عن جعل حکم

شرعی مولوی متمّم للجعل الأول.

فتحصّل: أنّ الأقوی هو القول الثالث و هو استحقاق العقاب بترک المقدمة المفوّت ترکها و عدم وجوبها الشرعی.

و أما الشقّ الثانی و هو ما إذا کانت القدرة المطلقة دخیلة فی الملاک فحاله حال الشق الأول طابق النعل بالنعل کما لا یخفی وجهه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۸۵

]...[

و أما الشقّ الثالث- کالاستطاعة التی علّق علیها وجوب الحج- فإنّ الظاهر أنّ الاستطاعة فی أشهر الحجّ توجب صیرورة الحج ذا ملاک ملزم و إن کان ظرف أفعاله متأخّراً، و الاستطاعة قبلها لا أثر لها، فمن یری معقولیة الواجب المعلق یلتزم بوجوب الحج من أول تحقّق الاستطاعة فی أشهر الحج، و علیه فوجوب سائر المقدمات التی یتوقّف علیها الحج واضح علی القول بوجوب المقدّمة، و من یری عدم معقولیته یلتزم بأنّ وجوبه مشروط، و علی ذلک فالمقدمة التی یترتّب علی ترکها فوت الواجب و عدم القدرة علی الحج فی ظرفه بعد حصول شرط الملاک- و هو الاستطاعة فی الأشهر- حکمها حکم المقدّمة فی الشقّین الأولین، و المقدمة التی یترتّب علی ترکها ذلک قبل حصوله لا محذور فی ترکها؛ إذ العقل إنّما یحکم بقبح تفویت الغرض الملزم و لا یحکم بقبح ما یوجب عدم تحقّق الملاک.

أ لا تری أنّ الصوم ذو ملاک ملزم بالنسبة الی الحاضر، و لا یحکم العقل بقبح المسافرة الموجبة لعدم کون الصوم بالنسبة الی هذا الشخص ذا ملاک، و بالجملة لا قبح فی الفعل المانع عن صیرورة فعل آخر ذا ملاک ملزم بخلاف ما یوجب تفویت الملاک الملزم.

و بما ذکرناه یظهر حکم الشقّ الرابع، و هو ما إذا کانت القدرة فی زمان الواجب دخیلة فی الملاک؛ فإنّه لا یحکم العقل بالقبح لو ترک المقدمة الموجب ترکها لفوت الواجب فی ظرفه أصلًا؛ فإنّ ذلک یوجب عدم صیرورة الفعل ذا ملاک ملزم.

فتحصّل من مجموع ما ذکرناه: عدم وجوب المقدمات المفوت ترکها قبل الوجوب مطلقاً، و إنّما یوجب ترکها العقاب فیما إذا لم تکن القدرة دخیلةً فی الملاک أو کانت القدرة المطلقة دخیلة فیه، أم کانت القدرة بعد حصول شرط خاص دخیلة، و ترک المقدمة بعده لا قبله، و لا یوجب العقاب فی غیر هذه الموارد، و علی هذا ففی المقام بما أنّه یترتّب علی ترک تهیئة أسباب السفر، و عدم الخروج مع الرفقة فوت الواجب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۸۶

]...[

فی ظرفه یحکم العقل باستحقاق العقاب علی ترک الحج بترکها، و لعلّ مراد الأصحاب من وجوب ذلک هو هذا المعنی أی استحقاق العقاب علی ترک الحج بترک تلک المقدمات.

و فی المقام فرع و هو: أنّه لو تعددت الرفقة و تمکّن من المسیر مع کلّ واحدة منهم، فهل یجوز التأخیر عن الرفقة الاولی بمجرد الاحتمال من التمکّن من المسیر مع رفقة اخری کما اختاره سید المدارک تبعاً للمصنف، ام یعتبر الوثوق بالمسیر مع غیرهما کما عن الشهید- ره-، أم هناک تفصیل فی المسألة؟ سیأتی التعرّض له فی ضمن بعض المسائل الآتیة إن شاء اللّه تعالی.

[المسألة الثامنة:] لو مات من استقرّ علیه الحج فی الطریق

اشارة

المسألة الثامنة: لو مات من استقرّ علیه الحجّ فی الطریق، فتارة یموت بعد الإحرام و دخول الحرم و اخری یموت قبل ذلک.

فإن مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزأ عن حجّة الإسلام.

و فی المستند: بلا خلاف یعرف، و فی المدارک: أنّه مذهب الأصحاب، و فی المفاتیح و شرحه، و عن المسالک و المنتهی و التنقیح و غیرها الإجماع علیه. انتهی.

و یشهد به جملة من النصوص کصحیح ضریس عن الإمام الباقر (ع)، رجل خرج حاجّاً حجّة الإسلام فمات فی الطریق، فقال (ع): إن مات فی الحرم فقد أجزأت عنه حجّة الإسلام، و إن مات دون الحرم فلیقض عنه ولیه «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

]...[

و صحیح برید العجلی قال: سألت أبا جعفر (ع) عن رجل خرج حاجّاً و معه جمل له و نفقة و زاد فمات فی الطریق، قال (ع): إن کان صرورة ثمّ مات فی الحرم فقد أجزأ عنه حجّة الإسلام، و إن کان مات و هو صرورة قبل أن یحرم جعل جمله و زاده و نفقته و ما معه فی حجّة الإسلام «۱».

و مرسل المقنعة، قال الإمام الصادق (ع): من خرج حاجّاً فمات فی الطریق فإنّه إن مات فی الحرم فقد سقطت عنه الحجّة، فإن مات قبل دخول الحرم لم یسقط عنه الحجّ و لیقض عنه ولیه «۲».

و لا یخفی أنّ المرسل علی قسمین:

الأول: ما یروی المرسل الخبر بلفظ (روی) و (نقل).

الثانی: ما ینسب الخبر الی المعصوم (ع) بطریق البتّ و الجزم، مثل: قال الإمام (ع). و الأول لیس بحجة، لعدم معلومیة حال الواسطة، و الثانی حجّة إذا کان المرسل ثقة، فإنّ نسبته بطریق البتّ الی المعصوم کاشفة عن اطمئنانه بصدوره، و کون الواسطة ثقة، و إلّا فیکون نقله هذا کذباً، و المفروض کونه ثقة، و هذه المرسلة بما أنها من قبیل الثانی فتکون حجة.

و قد یستظهر من صحیح زرارة عن أبی جعفر (ع): إذا احصر الرجل بعث بهدیه- الی أن قال- قلت: فإن مات و هو محرم قبل أن ینتهی الی مکة؟ قال (ع): یحجّ عنه إن کان حجّة الإسلام و یعتمر، إنّما هو شیء علیه «۳». أنه یعتبر فی الإجزاء دخول مکة و لا یجزی دخول الحرم، فیعارض مع النصوص المتقدّمة.

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۳.

]...[

و أجاب عنه بعض الأعاظم بأنّه لیس فیه ظهور فی اعتبار الدخول فی مکة، و إنّما فیه الحکم بعدم الإجزاء إذا مات قبل دخولها.

و هو غریب؛ فإنّ ما أفاده عبارة اخری عن اعتبار الدخول فیها فی الإجزاء.

و قد یقال: إنّه یحمل الصحیح علی إرادة الدخول فی قریب مکة لا الدخول فیها حقیقةً، و هذا تعبیر شائع.

و هو أیضاً غریب؛ فإنّه حمل علی غیر الظاهر من دون أن یدلّ علیه دلیل.

و التحقیق وقوع التعارض بین منطوق الصحیح الدالّ علی عدم الإجزاء ما لم یدخل مکة، و بین منطوق النصوص المتقدمة الدال علی الإجزاء إن دخل الحرم و إن لم یدخل مکة، و مورد التعارض: ما لو دخل الحرم و لم یدخل مکة، و النسبة بینهما عموم من وجه؛ فإنّ لهما مورد اجتماع و هو ما عرفت، و موردی افتراق و هما: ما لو دخل مکة، و ما لو لم یدخل فی الحرم.

و بهذا یظهر أنّ الجمعین الذین ذکرهما الفقهاء فی المقام- و هما: حمل إطلاق النصوص المتقدمة الشامل لصورتی دخول مکة و عدمه علی الصحیح المقیّد للإجزاء بدخول مکة، و حمل إطلاق الصحیح الشامل لصورتی الدخول فی الحرم و عدمه علی النصوص المتقدمة المختصة بدخول الحرم- لا یتم شیء منهما؛ لأنّ النسبة عموم من وجه، فکلّ منهما جمع تبرعی لا شاهد له، و حیث إنّ المختار فی تعارض العامین من وجه هو الرجوع الی أخبار الترجیح فیرجع الیها، و مقتضاها تقدیم النصوص المتقدمة للأشهریة، فالأظهر عدم اعتبار دخول مکة.

قال فی الحدائق: و إطلاق الأخبار و کلام الأصحاب یقتضی عدم الفرق فی ذلک بین أن یقع التلبّس بإحرام الحج أو العمرة، و لابین أن یموت فی الحلّ أو الحرم مُحرماً أو محلًّا، کم لو مات بین الإحرامین. انتهی، و نحوه عن المدارک و الدروس.

و أورد علیهم صاحب الجواهر- ره- بأنّ الحکم مخالف للُاصول التی یجب

]...[

الاقتصار فی الخروج عنها علی المتیقّن، و هو الموت فی الحرم، اللّهم إلّا أن یکون إجماعاً.

و فیه: أنّه مع وجود الإطلاق لا یقتصر علی المتیقّن، فالحقّ أن یورد علیهم بما فی العروة من ظهور الأخبار فی الموت فی الحرم، لاحِظ: ما فی النصوص: إن مات فی الحرم فقد أجزأت عنه. و سیأتی توضیح ذلک.

و مورد النصوص الحج و عمرة التمتع بما أنّها کالجزء للحج تلحق به، فلو مات فی أثناء عمرة التمتع أجزأه عن حجّه أیضاً، و لکنه لا یلحق به عمرة القران و الإفراد لکونها عملًا مستقلًا.

و الظاهر عدم الفرق بین حج التمتع و القران و الإفراد؛ لإطلاق النصوص.

و هل یختص الحکم بحجة الاسلام، أم یعمّ الحجّ النذری و الإفساد، أم یعمّ الثانی دون الأول؟ وجوه، لا إشکال فی أنّ النصوص وردت فی حجّة الإسلام، و التعدّی یحتاج الی دلیل مفقود، و علیه فلا یعمّ الحکم الحجّ النذری.

و أمّا الإفساد فإن کان الثانی حجّة الإسلام یعمّه، و إن کان هو الحج العقوبی لا یعمّه.

هذا کله لو مات بعد الإحرام و دخول الحرم، و إن مات قبل الإحرام و الدخول فی الحرم لا إشکال و لا کلام نصّاً و فتوی فی عدم الإجزاء.

إنّما الکلام فیما لو مات بعد الإحرام و قبل الدخول فی الحرم، فعن المشهور وجب القضاء عنه.

و عن الشیخ فی الخلاف و الحلّی الإجزاء.

و عن کشف اللثام نسبة الخلاف الی الحلّی فقط.

یشهد للمشهور: مفهوم صحیح ضریس، و مرسل المقنعة، و صدر صحیح العجلی.

]...[

و استدلّ للقول الثانی بمفهوم ذیل صحیح العجلی قال: و إن کان مات و هو صرورة قبل أن یحرم جعل جمله و زاده و نفقته فی حجّة الإسلام. فإنّ مفهومه الإجزاء لو مات بعد الإحرام و إن لم یدخل الحرم.

و فیه: أنّه یحتمل أن یکون المراد من قوله: قبل أن یحرم. قبل أن یدخل الحرم، و هذا و إن کان خلاف الظاهر إلّا أنّ صدر الخبر یصلح قرینة علی ذلک لا أقلّ من أن یوجب إجماله، فیؤخذ بإطلاق مفهوم سائر النصوص، مع أنّه یقع التعارض بین مفهوم الصدر و مفهوم الذیل، و حیث إنّ کلًا منهما یصلح أن یکون قرینةً علی التصرف فی الآخر فلا ینعقد الإطلاق لشیء منهما، فإنّ من مقدّمات الحکمة عدم القرینة، فکلّ منهما یصیر مجملًا من هذه الجهة، و لا یکون حجّةً فی المجمع، فیرجع الی سائر النصوص، فالأظهر ما هو المشهور بین الأصحاب.

لو مات قبل استقرار الحجّ علیه

و هل یجری الحکم المذکور لو مات مع عدم استقرار الحجّ علیه فیجزیه عن حجّة الإسلام إذا مات بعد الإحرام و دخول الحرم، و یجب القضاء عنه إذا مات قبل ذلک، کما عن ظاهر القواعد و المبسوط و النهایة، أم لا؟ کما عن المشهور.

و علی الثانی فهل یستحب القضاء عنه إذا مات قبل الإحرام و دخول الحرم و لیس کذلک لو مات بعدهما، کما فی الجواهر و العروة، أم لا یستحب ایضاً؟ وجوه.

مقتضی القاعدة عدم وجوب قضاء حجّة الإسلام عنه و لا استحبابه؛ لأنه بالموت فی الطریق یستکشف عدم الاستطاعة الزمانیة فلم یکن حجّة الإسلام واجبة علیه و لا مشروعة فی حقّه، و لکنّ إطلاق النصوص المتقدمة یشمل الفرض، و مقتضاه وجوب القضاء أیضاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۹۱

]...[

و صاحبا الجواهر و العروة أبقیا إطلاق النصوص علی حاله، و حملا الأمر بالقضاء فیها علی القدر المشترک بین الوجوب و الاستحباب؛ نظراً الی أنّ ثبوت وجوب القضاء فرع ثبوت وجوب الأداء، و من لم یستقرّ علیه الحجّ لا یکون مکلّفاً بالأداء فکیف یجب علیه القضاء، فلا یمکن حمل الأمر علی الوجوب، و إن حمل علی الندب یبقی وجوب القضاء فی صورة الاستقرار بلا دلیل، فیتعیّن الحمل علی القدر المشترک.

و یرد علیهما- مضافاً الی أنّ الوجوب و الندب لیسا داخلین فی الموضوع له و لا المستعمل فیه، بل هما أمران انتزاعیان ینتزعان من الترخیص فی ترک المأمور به و عدمه، فلا یکونان شیئین بینهما قدر مشترک- أنّ القضاء فرع ثبوت الحج فی ذمة المقضی عنه لا فرع تکلیفه فعلًا بالأداء أ لا ترى أنّ جمعاً کثیراً من الأصحاب أفتوا بوجوب استنابة الموسر من حیث المال غیر المتمکن من المباشرة بنفسه، مع أنّ التکلیف هناک لم یتوجّه الی المنوب عنه، و لیس ذلک إلّا من جهة استقرار الحج فی ذمته فیجب علیه الاستنابة.

و علیه ففی المقام نقول: إنّ من ذهب الی الحج فی العام الأول من الاستطاعة و مات فی الطریق قبل أن یحرم و یدخل فی الحرم یستقر الحج فی ذمته فیجب القضاء من ترکته.

و یشهد به- مضافاً الی ظهور الأمر فی الوجوب- التصریح فی النصوص بأنّ ما یؤتی به عن المیت هو حجّة الإسلام.

و قد یقال: إنّ النصوص لا إطلاق لها یشمل من یذهب الی الحج فی عام الاستطاعة بدعوی: أنّها واردة فی مقام تشریع الإجزاء عن حجّ الإسلام بعد الفراغ عن ثبوته علی المکلّف باجتماع شرائطه فلا تشمل من لم یستقر الحج علیه.

و بعبارة اخری: أنّ النصوص فی مقام بیان جعل البدل فلا تدلّ علی إلغاء

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۹۲

]...[

شرط وجوبه.

و فیه: أنّه لیس فی النصوص ما یشهد بذلک؛ فإنّ السائل یسأل عمّن خرج الی الحج فمات، و أجاب علیه السّلام بأنّه إن مات بعد دخول الحرم لا شیء علیه و إلّا فیقضی عنه ولیه. و إطلاق هذا کما یشمل مورد ثبوته علی المکلّف باجتماع شرائطه یشمل المقام، فالتقیید بلا قرینة.

فتحصّل: أنّ الأقوی وجوب القضاء إن مات قبل الإِحرام و الدخول فی الحرم.

[المسألة التاسعة:] تزاحم النذر و الاستطاعة

المسألة التاسعة: لو نذر أن یزور الحسین علیه السّلام فی کلّ عرفة و کان مستطیعاً أو صار مستطیعاً فهل یقدّم الحج مطلقاً، أو النذر کذلک، أم یفصَّل بین کون النذر قبل الاستطاعة فالثانی و بین کونه بعدها فالأول؟ وجوه و أقوال، و المسألة معنونة تحت عنوان نذر حج غیر حجّة الإِسلام فی کلمات الفقهاء.

و المشهور بینهم هو القول الثالث.

و سید العروة فی هذه المسألة وافق المشهور فی تقدیم النذر لو کان قبل الاستطاعة، و أمّا لو کان بعدها فقد ذهب الی أنّه تقع المزاحمة بینهما فیقدّم الأهمّ منهما لو کان و إلّا فالتخییر.

و کیف کان فالبحث فی موردین:

الأول: فیما لو نذر قبل حصول الاستطاعة.

الثانی: فیما لو نذر بعد حصولها.

أمّا المورد الأول فقد عرفت أنّ المشهور بینهم تقدیم النذر، و أنّه یکون رافعاً للاستطاعة، بل الظاهر منهم التسالم علی ذلک، و خالفهم جمع منهم المحقق النائینی-

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۹۳

]...[

ره- فذهبوا الی تقدیم الحجّ و انحلال النذر.

و قد استدلّ الأولون بأنّ النذر حین انعقاده لم یکن مانع عنه فینعقد فیجب الإِتیان بالمنذور، و هو یصلح مانعاً عن تحقّق الاستطاعة؛ لأنّ المانع الشرعی کالمانع العقلی فلا یجب الحج.

و أورد علیهم المحقّق النائینی- ره- بأن النذر کما یکون مشروطاً برجحان المنذور مع قطع النظر عن النذر یکون مشروطاً به بقاءً کذلک، و فی المقام لو غضّ النظر عن النذر لا یکون المنذور راجحاً بقاءً لأدائه الی ترک الحج، و إنّما یکون راجحاً من جهة النذر الرافع للاستطاعة، و الرجحان الآتی من قبل النذر لا یکفی فی صحة النذر، فالاستطاعة توجب انحلال النذر.

و اورد علی المحقق النائینی ایرادان:

أحدهما: أنّه لا ریب فی اعتبار رجحان متعلق النذر إلّا أنّ المعتبر هو رجحانه بنفسه بمعنی کون فعله أرجح من الترک فی صورة نذر

الفعل، و إمّا كونه أرجح من فعل آخر فلا يكون معتبراً، و إلّا لزم عدم صحة نذر غير أفضل الأعمال، و فى المقام الزيارة بنفسها راجحة و إن كان الحج أرجح منها.

ثانيهما: أنّه كما يعتبر فى النذر كون المنذور راجحاً مع غضّ النظر عن النذر كذلك يعتبر أن تكون الاستطاعة المعتبرة فى وجوب الحجّ حاصلة مع غضّ النظر عن وجوب الحج، و فى المقام إذا غضّ النظر عن وجوب الحجّ ترتفع الاستطاعة بالنذر، و على هذا فالأخذ بكلّ من الحكمين رافع لموضوع الآخر، و حيث إنّهما ليسا من قبيل المتزاحمين، بل من قبيل المتواردين الذين يكون كلّ منهما رافعاً لملاك الآخر فلا مورد للترجيح بالأهمّية، بل يتعيّن الرجوع الى منشأ آخر للترجيح، و لا ينبغى التأمّل فى أنّ الجمع العرفى يقتضى الأخذ بالسابق تنزيلًا للعلل الشرعية منزلة العلل العقلية، فكما أنّ العلل العقلية يكون السابقة منها رافعة للاحقة كذلك العلل الشرعية.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۹۴

]...[

أقول: من شرائط انعقاد النذر كون متعلّقه راجحاً بنفسه، و عدم كونه فى نفسه محلّلًا للحرام و إلّا لم ينعقد، و عليه ففى الفرض و إن كان المتعلّق راجحاً بنفسه لكنه من جهة كونه محلّلًا للحرام لاستلزامه ترك الحج الواجب فى نفسه مع قطع النظر عن النذر لا يكون منعقداً، فيقدّم وجوب الحج.

و بالجملة أنّ وجوب الحجّ لا مانع منه على الفرض سوى وجوب الوفاء بالنذر، و حيث إنّه مشروط بعدم كون متعلّقة محلّلًا للحرام، فلا يكون منعقداً فى المقام؛ لاستلزامه ترك الحجّ، فلا يكون مانعاً عن فعلية وجوب الحج.

و أمّا ما قيل من أنّ وجوب الوفاء بالنذر يصلح رافعاً لملاك الحج و مانعاً عن وجوبه؛ لأنّ ملاك النذر تامّ لا مانع منه سوى وجوب الحجّ فيشمل دليله الفرض، و به تنتفى الاستطاعة، و بتبعه يرتفع الوجوب. فيردّه أنّ مانعية وجوب الوفاء بالنذر عن وجوب الحج دورية؛ فإنّ فعلية وجوب الوفاء متوقّفة على عدم التكليف بالحجّ، و إلّا يلزم منه تحليل الحرام، فلو كان عدم التكليف بالحج من ناحية فعلية وجوب الوفاء لزم الدور.

فالمتحصّل ممّا ذكرناه: أنّه يقدّم وجوب الحج فى هذا المورد.

و يعضده ما ذكره بعض الأساطين بقوله: إنّ وجوب الوفاء بالنذر لو كان مانعاً عن تحقّق الاستطاعة و سقوط وجوب الحجّ عن المكلّف للزم إمكان التخلّص عن وجوب الحج بكلّ نذر يضادّ متعلّقه للإتيان بمناسك الحج فى ظرفها مع أنّ ذلك ممّا يقطع ببطلانه. انتهى.

و ربّما يورد على القوم كما عن بعض المعاصرين بأنّ وجوب الوفاء بالنذر لا يوجب عدم حصول الاستطاعة؛ لأنّها عبارة عن ملك الزاد و الراحلة مع سائر الشرائط، و ليس منها ترك الضدّ فالنذر لا يوجب رفع الاستطاعة، فكلٌّ من التكليفين يصير فعلياً بعد تحقّق موضوعه فيقع التزاحم بين الحكمين لا الملاكين، فلو كان أحدهما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۹۵

]...[

أهمّ يقدّم و إلّا فيحكم بالتخيير.

و فيه أولًا: أنّ جملة من النصوص تدلّ على أنّ من قيود الاستطاعة عدم مزاحمة تكليف آخر معه.

لاحِظ: صحيح الحلبى عن أبى عبد اللّه عليه السّلام: إذا قدر الرجل على ما يحجّ به ثمّ دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك

شریعة من شرائع الإسلام «۱». فأنّ المستفاد منه أنّ کلّ عذر رافع للفرض، و بدیهی أنّ الوفاء بالنذر عذر شرعی فیکون رافعاً له.

و ثانیاً: أنّ النصوص المفسّرة للاستطاعة فی مقام بیان اعتبار قیود فیها، و لا نظر لها الی عدم اعتبار نفس الاستطاعة بما لَها من المفهوم، و علیه فالتکلیف الآخر بنفسه یوجب سلب القدرة و الاستطاعة فیکون رافعاً لموضوعه، و قد مرّ تفصیل الکلام فی ذلک.

و بناءً علی وقوع التزاحم بینهما قد یقال بأهمّیة النذر نظراً الی ثبوت الکفارة فی مخالفته.

و لکنه یندفع بأن ثبوت الکفّارة لعلّه لمصلحة اخری لا لأهمّیة ملاکه و مصلحته، بل الظاهر أنّه کذلک.

و قد یقال: إنّ فی المقام یمکن ان یقال باهمیة زیارة ابی عبد اللّه علیه السّلام: لما دل من الاخبار علی أنّ اللّه تعالی ینظر الی زوّار الحسین علیه السّلام فی یوم عرفة قبل أن ینظر الی الحجّاج، و أنّ زیارته أفضل من الحج «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۹ من کتاب المزار.

]...[

و فیه: ان باب الثواب المترتب علی الفعل غیر باب الملاک و المصلحة فقد یکون ما ملاکه أهمّ أقلّ ثواباً ممّا ملاکه لیس بهذه المرتبة، بل قد یکون ثواب المستحب أزید من ثواب الواجب کما فی ثواب ابتداء السلام بالنسبة الی ثواب الجواب؛ فإنّ الأول أکثر مع أنّ الثانی واجب.

و لکن یمکن استکشاف أهمّیة الحجّ من النصوص الواردة فی ترکه من أنّه یموت تارکه یهودیاً أو نصرانیاً أو یموت و هو کافر «۱». و لا أقلّ من کونها منشئاً لاحتمال الأهمّیة فیقدّم الحجّ لذلک، و أمّا سبق النذر فقد حقّق فی محلّه أنّ السبق وحده لیس من مرجّحات باب التزاحم.

و أمّا المورد الثانی فبناءً علی المختار من تقدیم الحج فی المورد الأول یکون تقدیمه فی هذا المورد واضحاً.

و أمّا بناءً علی القول الآخر فإن قلنا بأنّ المقام من باب تزاحم الحکمین و قدّم النذر لسبق وجوده لا بدّ من تقدیم الحج فی هذا الفرض لسبق سببه، و کذا لو لم نسلّم کون سبق السبب من مرجّحات ذلک الباب یقدّم الحج لأهمیّته و لا أقل من احتمال الأهمیة.

نعم فی بعض مصادیق کلّی المسألة ربّما یقدّم النذر کما فی إنقاذ الغریق لأهمیّة المنذور حینئذ.

و إن قلنا بأنّ المقام من قبیل تزاحم الملاکین و قلنا بأنّ سبق السبب من مرجّحات ذلک الباب فإنّه یقدّم الحج لسبق سببه، فتدبّر فی أطراف ما ذکرناه حتی لا تبادر بالإشکال.

و لو قدّمنا النذر و بقیت الاستطاعة الی السنة الآتیة وجب الحج، و إلّا فإن کان

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب وجوب الحج و شرائطه.

]...[

المقام من باب تزاحم الملاکین فلا یجب؛ فإنّ الحج فی العام الأول لم یستقر فی ذمته و لم یؤثّر ملاکه فی جعل الوجوب، و فی العام الثانی لا یکون مستطیعاً.

و إن کان من قبیل تزاحم الحکمین و قدّمنا النذر لأهمیّته أو لسبق وجوده فقد یقال: إنّه یستقرّ الحجّ فی ذمته حینئذٍ فیجب الإتیان به فی العام اللاحق و لو انتفت الاستطاعة، و قد ذکر ذلک بعض الأعاظم من المعاصرین و جعله إیراداً علی من یری أنّ المقام من قبیل تزاحم الحکمین.

و فیه: أنّه إن ارید باستقرار الحج فی ذمته أنّ الحجّ متعلّق للوجوب غایة الأمر یقدّم النذر للأهمیة أو للسبق. فیرد علیه: أنّه فی موارد التزاحم المهم أو اللاحق لا أمر به، لا أنه مأمور به فیسقط أمره؛ إذ البرهان علی امتناع وجود الأمرین و بقائهما هو البرهان علی امتناع حدوث الأمرین فلا أمر به أصلًا.

و إن ارید تعلّق الأمر به بنحو الترتّب. فیرد علیه: ما حقّق فی محلّه من عدم جریانه فی التکالیف المشروطة بالقدرة شرعاً کالحج و الوضوء و ما شاکل؛ إذ نفس الخطاب بالأهمّ أو السابق یکون معدماً لموضوع وجوب الحج أو الوضوء و هو القدرة و الوجدان، فلا یعقل ثبوت الحکم.

و إن ارید أنّه یستقر الحج لاستقرار ملاکه. فیرد علیه أولًا: أنّه لا کاشف عن وجود الملاک بعد سقوط التکلیف، و عدم کون الدلیل فی مقام بیان ما فیه الملاک، بل ظاهر الأدلّة عدمه.

و ثانیاً: أنّ الدلیل دلّ علی أنّ من توجّه الیه التکلیف بالحجّ و أهمل یجب علیه أن یحجّ فی السنوات اللاحقة و لو متسکّعاً، و لم یدلّ علی أنّ من کان ملاک الحج فی حقّه تامّاً و الشارع رخّص فی ترک الحج، بل أمر بإتیان ضدّه یجب أن یحجّ متسکّعاً، فالأظهر أنّه مع انتفاء الاستطاعة فی العام اللاحق لا یجب علیه الحج.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۹۸

]...[

[المسألة العاشرة:] الکافر مکلف بالحج

اشارة

العاشرة: الکافر المستطیع یجب علیه الحجّ بلا خلاف.

و فی التذکرة: الکافر یجب علیه الحج و غیره من فروع العبادات عند علمائنا أجمع. انتهی.

و فی الجواهر: بل الإجماع بقسمیه علیه. انتهی.

و یشهد به إطلاق أدلّة وجوب الحج من الآیة الکریمة و النصوص؛ إذ لا دلیل علی التقیید بالمسلم و عدم تمکنه ما دام کافراً من الإتیان بالمأمور به علی وجهه لا یمنع من التکلیف بعد کونه قادراً علی أنّ یسلم و یحجّ فیکون الإسلام بالإضافة إلیه من قبیل الطهارة للصلاة.

و اختصاص بعض خطابات القرآن المجید بالمؤمنین کآیة الابتلاء بالصید فی الحج، و آیة قتل الصید فیه، و آیة الصوم و غیرها لا یوجب تخصیص سائر أدلّة تلک الأبواب المطلقة فضلًا عن غیرها من آیات الأحکام؛ لکونهما من قبیل المثبتین الذین لا تنافی بینهما. مع أنّ جملة من الآیات دالّة علی تکلیفهم بالخصوص بالفروع مثل قوله تعالی: وَ وَیْلٌ لِلْمُشْرِکِینَ الَّذِینَ لا یُؤْتُونَ الزَّکاةَ «۱» و قوله تعالی: قالُوا لَمْ نَکُ مِنَ الْمُصَلِّینَ «۲» و قوله عزّ و جلّ: فَلا صَدَّقَ وَ لا صَلّی «۳» فلا إشکال فی کونه مکلّفاً بالحج، و لکن لا یصح منه ما دام کافراً بلا خلاف، و عن المدارک دعوی الإجماع علیه

---

(۱) سورة حم السجدة- آیة ۷.

(۲) سورة المدثر- آیة ۴۴.

(۳) سورة القیامة- آیة ۳۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۱۹۹

]...[

و کذا عن غیرها.

و استدلّ له بوجوه:

الأول: الإجماع و قد مرّ ما فیه مراراً.

الثانی: عدم تمشّی قصد القربة منه و من المعلوم اعتباره فی الحجّ لکونه من العبادات.

و قیل فی وجه عدم تمشّی قصد القربة منه أنّه إن أتی به علی وفق مذهبه فغیر صحیح، و إن أتی به علی وفق مذهبنا فهو معتقد بطلانه فکیف یمکنه أن یقصد القربة.

و لکن یرد علیه: أنّه یمکن فرض خطئه أو اشتباهه و یأتی بالحج علی وفق مذهبنا، أو یحتمل کونه صحیحاً أیضاً.

الثالث: أنه لیس أهلًا للتقرب الی اللّه تعالی.

و فیه: أنّ الکلام لیس فی حصول القرب، و إنّما هو فی قصد الکافر القربة و الأمر، أ لا تری أنّ غیر المؤمن أیضاً لیس أهلًا للتقرب، و لا یوجب عمله کرامة له عند اللّه و لا تقرّباً الیه، و مع ذلک یصح عمله و یقصد الأمر.

الرابع: قوله تعالی: وَ مٰا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقٰاتُهُمْ إِلّٰا أَنَّهُمْ کَفَرُوا بِاللّٰهِ وَ بِرَسُولِهِ «۱».

و فیه: أنّ قبول العبادات غیر صحتها، و ربّ شیء یکون دخیلًا فی القبول- کحضور القلب- و لا دخل له فی الصحة، و القبول عبارة عن ترتّب الثواب علی العمل و حصول القُرب الیه تعالی، و لکن الصحة لا یعتبر فیها ذلک، بل هی عبارة عن مطابقة المأتی به للمأمور به.

و بما ذکرناه یظهر عدم صحة الاستدلال له بالنصوص الدالّة علی اعتبار

---

(۱) سورة البراءة- آیة ۵۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۰۰

]...[

الإیمان فی قبول العبادات.

و الحقّ أن یستدلّ له- مضافاً الی الإجماع و تسالم الأصحاب علیه- بأنّ جملة من أعمال الحج لا یتمکن الکافر من إتیانها فی حال الکفر کالطواف؛ فإنّه لا یجوز للکافر أن یدخل المسجد الحرام، و لا یتمکن من الإتیان بشرطه و هو الطهارة؛ لنجاسة بدنه و الطهارة شرط فی الوضوء و الغسل، و لا یتمکن من صلاة الطواف؛ لعدم الطهارة و لعدم شهادته بالرسالة، و حیث إنّه مقصّر فی جمیع ذلک فلا یمکن تصحیح حجّه بوجه.

و یؤیّد المقصود ما دلّ من النصوص علی اعتبار الإسلام فی النائب الذی یحجّ عن غیره کخبر مصادف عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی المرأة تحجّ عن الرجل الصرورة فقال: إن کانت قد حجت و کانت مسلمة فقیهة. الحدیث «۱».

و خبر الآخر قال: سألته أ تحجّ المرأة عن الرجل؟ قال علیه السّلام: نعم اذا کانت فقیهة مسلمة. الحدیث «۲». فإنّهما یدلّان علی اعتبار الإسلام فی النائب.

و الظاهر أنّ وجهه اعتبار الإسلام فی صحة الحج، و لا یضرّ فی الاشتراط شرط کونها قد حجّت مع أنّه غیر شرط لأنّه قرینة علی أنّ المراد المرأة المستطیعة، فالأظهر: اعتبار الإسلام فی صحة الحج فلا یصحّ من الکافر ما دام کافراً.

یسقط الحج عن الکافر إذا أسلم

و لو مات لا یصح القضاء عنه، لعدم کونه أهلًا للإبراء من ذلک، و الکرامة، و عموم الأدلّة له ممنوع، فیبقی أصالة عدم مشروعیة القضاء عنه سالماً. کذا فی

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب النیابة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب النیابة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۰۱

]...[

الجواهر.

و إن أسلم فإن بقی استطاعته أو استطاع ثانیاً وجب علیه الحجّ لبقاء الموضوع و السبب بعد الإسلام، فحدیث الجب لا یصلح لرفعه.

و إن زالت استطاعته فاسلم لم یجب علیه، کما عن التذکرة و القواعد و کشف اللثام.

و فی الجواهر: و لم یجب و إن فرض مضیّ أعوام علیه مستطیعاً فی الکفر.

و عن المدارک و المستند و الذخیرة الوجوب.

و یشهد للأول: حدیث الجبّ: و الإسلام یجب ما قبله، و قد تقدّم الکلام فی سنده و دلالته و شموله للتکالیف و مقدار شموله، و أنّه هل یشمل الأحکام الوضعیة، أم لا، أم هناک تفصیل؟ و تصویر الأمر بالقضاء مع شمول الحدیث له و غیر ذلک من المباحث المتعلقة به فی مبحث القضاء من کتاب الصلاة، و فی کتاب الزکاة فراجع، و مقتضاه سقوط وجوب الحجّ عنه لو أسلم و هو غیر مستطیع.

إنّما الکلام فی المقام فی امور.

الأول: أنّه قد یستشکل فی شمول حدیث الجبّ للحجّ- المستقر علیه فی حال کفره- بما حاصله: أنّه لا ریب فی عدم شمول الحدیث للتکالیف التی تکون موضوعاتها باقیة کما لو أسلم فی أثناء الوقت؛ فإنّه یجب علیه الصلاة، أو أسلم و الآیة متحققة؛ فإنّه یجب علیه صلاة الآیات، أو أسلم و الاستطاعة باقیة؛ فإنّه یجب علیه الحج، و ما شاکل ذلک من الموارد.

و علیه فحیث إنّ من استطاع و توجه الیه التکلیف بالحج و لم یأت به یجب علیه الحج بمقتضی الدلیل و لو متسکّعاً، فالحکم الثابت بالدلیل الثانی لم یؤخذ فی موضوعه الاستطاعة و هی غیر دخیلة فی بقاء وجوب الحج، بل یجب الحج بحدوث الاستطاعة، کما أنّه یجب الصلاة بغروب الشمس، و بقاؤه لا یکون منوطاً بها، و حینئذ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۰۲

]...[

فإن اسلم یکون الموضوع بتمامه و کماله متحققاً فیلزم عدم رفع الحدیث وجوب الحجّ.

و إن شئت قلت: إنّ بقاء الاستطاعة فی السنوات اللاحقة کالعدم لا یکون دخیلًا فی بقاء الوجوب، و علیه فما الفرق بین بقائها و عدمه حیث یحکم فی الأول بأنّ الحدیث لا یشمله و فی الثانی یشمله.

و لکنه فرق بین التکالیف التی تکون موضوعاتها باقیة، و بین الحج؛ فإنّه فی تلک الموارد لا یکون شیء آخر دخیلًا فی فعلیة الحکم، مثلًا: الصلاة فی الوقت لا یکون غروب الشمس دخیلًا فیما بل الدخیل هو الوقت من الغروب الی انتصاف اللیل أو طلوع الفجر، و علیه فإذا کان الموضوع باقیاً یکون مقتضی الأدلّة وجوبها علیه، و حدیث الجبّ لا یشمل ما بعد الإسلام.

و أما الحجّ فوجوبه و إن کان باقیاً بعد زوال الاستطاعة و لا یعتبر فیه الاستطاعة بقاءً إلّا أنّه لا ریب فی أنّ السبب لوجوبه هو الاستطاعة المتحقّقة فی العام السابق و هی دخیلة فی الموضوع بلا کلام، و حدیث الجبّ بلحاظها یشمل الحج.

و هو نظیر قضاء الصلاة التی یکون سبب وجوبها ترک الصلاة فی الوقت، و نظیر صلاة الآیات التی حدثت الآیة فی حال الکفر کالزلزلة، و ما شاکل، فالفرق بینه و بین الواجبات الموسّعة فی أوقاتها ظاهر.

و إنّما لا یشمل الحدیث صورة بقاء الاستطاعة؛ فإنّ الحدیث و إن کان صالحاً لشموله لها باعتبار حدوث الاستطاعة، و الاستطاعة حدوثاً وجودها کالعدم، إلّا أنّه بعد الإسلام نفس الاستطاعة الباقیة تصیر سبباً لوجوب الحج، و الحدیث لا یشملها، فتدبّر.

الأمر الثانی: أنّ فی قضاء الصلاة إشکالًا علی تقدیر شمول الحدیث له، و هو أنّ التکلیف بالقضاء یکون لغواً؛ إذ لو لم یسلم لم یصح منه، و لو أسلم یسقط، فهذا التکلیف غیر قابل للداعویة و البعث، و لا یعقل الانبعاث منه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۰۳

]...[

و سید العروة أسری هذا الإشکال الی المقام و أورد علیه: بأنّ فی المقام وجوب الحج بعد زوال الاستطاعة لیس وجوباً قضائیاً، بل هو بعینه الوجوب المتوجّه إلیه حال الاستطاعة، لا ربط لذلک الإشکال بالمقام.

و فیه أولًا: أنّ وجوب الحج بعد زوال الاستطاعة إنّما یکون بدلیل آخر غیر ما دلّ علی وجوبه علی المستطیع، فهذا الإشکال إنّما هو بالنسبة الی التکلیف الثابت بذلک الدلیل.

و ثانیاً: أنّ التکلیف کما یعتبر فی حدوثه إمکان داعویته کذلک یعتبر فی بقائه ذلک، و هذا الإشکال إنّما هو فی بقائه بعد زوال الاستطاعة.

و أمّا الجواب عنه فقد مرّ فی الجزء الخامس من هذا الشرح فی مبحث قضاء الصلاة، فراجع.

فتحصّل: أنّ الأظهر سقوط وجوب الحج لو أسلم بعد زوال الاستطاعة.

الثالث: أنّه لو حجّ فی حال الکفر فاسداً و أسلم و الاستطاعة باقیة فهل یمکن رفع الفساد بالحدیث و یحکم بصحة الحجّ و عدم وجوب إعادته بعد الإسلام، أم لا؟ الظاهر هو الثانی؛ لانّ الحدیث شأنه النفی لا الإثبات فإثبات الصحّة به لا یمکن، و الفساد لیس حکماً مجعولًا؛ کی ینتفی به، بل هو عبارة عن عدم مطابقة المأتی به للمأمور به.

الرابع: أنّه قد اشکل الأمر علی بعض المعاصرین علی ما نسب إلیه مقرّره بأنّ اللازم ممّا ذکر أنّه لو عقد علی امرأة فی حال کفره ثمّ أسلم، هو الحکم ببطلان عقده؛ لأنّه سابق علی الإسلام فیجب بالقاعدة لکن لا مطلقاً، بل فیما إذا کان بطلانه نافعا له لأنها امتنانیة، و الالتزام به مشکل، کما أنّ الالتزام بعدم بطلانه أیضاً مشکل؛ لأنّ المذکور فی الحدیث بطلان الطلاق الصادر قبل الإسلام، و لا خصوصیة للمورد فأیّ فرق بین بطلان الطلاق و بطلان النکاح؟

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۰۴

]...[

و فیه: أنّه قد وردت الروایات الکثیرة فی الأبواب المتفرقة من کتاب النکاح الدالّة علی صحة نکاح الکافر بالمنطوق و المطابقة و بالمفهوم و الالتزام.

و أمّا ما ذکر من أنّه یرفع ما فی رفعه منة لکونها قاعدة امتنانیة؛ فلا وجه له، و لذا یرفع الطلاق و أنّ لم یکن فی رفعه منة.

حکم المرتد

فروع:

۱- لو أحرم الکافر ثمّ أسلم لم یکفه و وجبت الإعادة من المیقات؛ لفساد ما أتی به من الإحرام فکأنّه لم یحرم، و لو لم یتمکن من العود الی المیقات أحرم من موضعه. کذا فی کلمات الأساطین.

و لکن یشکل بأنّه لا دلیل علی الاکتفاء بالإحرام من موضعه؛ فإنّ الدلیل إنّما دلّ علی الاکتفاء به فی الناسی و الجاهل، و التعدی منهما یحتاج الی دلیل.

و ما أفاده سید المدارک بأنّ المسلم فی المقام أعذر منهما و أنسب بالتخفیف. فیه: أنّ العالم العامد فی البقاء علی الکفر من أین علم کونه أنسب بالتخفیف من المسلم العادل الناسی أو الجاهل.

نعم لو قلنا بذلک فی العامد إذا لم یتمکّن من العود نقول به فی المقام، و سیأتی الکلام فی الأصل.

۲- المرتد یجب علیه الحجّ لما مرَّ من کون الکفّار مکلَّفین بالفروع، و لا یقضی عنه إذا مات علی ارتداده؛ لما تقدّم فی الکافر الأصلی.

و إن أسلم فإن بقی استطاعته وجب علیه أنّ یحجّ؛ لما ذکرناه فی الکافر، و یصح منه لو أتی به؛ لما ذکرناه فی الجزء الأول من هذا الشرح فی مبحث مطهّریة الإسلام

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۰۵

]...[

من أنّه یقبل توبة المرتد الفطری، و یصح إسلامه و إن وجب قتله و انتقل أمواله منه الی ورثته و بانت زوجته.

و إن زالت استطاعته ثمّ أسلم یجب علیه الحجّ و لو متسکّعا؛ لعموم الأدلّة، و عدم شمول حدیث الجبّ له؛ لاختصاصه بالکافر الأصلی کما تقدم فی کتاب الزکاة.

۳- لو حجّ المسلم فی حال إسلامه ثمّ ارتدّ ثمّ أسلم فهل یجب علیه إعادة الحجّ کما عن الشیخ فی المبسوط، أم لا تجب؟ وجهان.

و استدلّ الشیخ لما اختاره بأنّ إسلامه الأول لم یکن إسلاماً عندنا؛ لأنّه لو کان کذلک لما جاز أن یکفر.

و فی الجواهر علّل ما أفاده الشیخ من عدم کون إسلامه إسلاماً بقوله تعالی: وَ مٰا کٰانَ اللّٰهُ لِیُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدٰاهُمْ «۱».

و یرد علیه أولًا: ما أفاده سید المدارک- ره- قال: یدفعه صریحاً قوله تعالی: إِنَّ الَّذِینَ آمَنُوا ثُمَّ کَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ کَفَرُوا «۲» حیث أثبت الکفر بعد الإیمان.

و ثانیاً: ما ذکره غیر واحد من أنّه مخالف للوجدان و لظواهر الکتاب و السنة.

و ثالثاً: أنّ الآیة مذیّلة بقوله تعالی: حَتّٰی یُبَیِّنَ لَهُمْ مٰا یَتَّقُونَ و هو دالّ علی خلاف ذلک.

و ربما یستدلّ للشیخ بقوله تعالی: وَ مَنْ یَکْفُرْ بِالْإِیمٰانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ «۳».

و من أعماله الحجّ، فهو کالعدم فلا بدّ و أنّ یحجّ ثانیاً.

(۱) سورة التوبة- آیة ۱۱۵.

(۲) سورة النساء- آیة ۱۳۷.

(۳) سورة المائدة- آیة ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۰۶

]...[

و فیه أولًا: أنّ الآیة الشریفة الاخری تفسّر هذه الآیة، و هی قوله تعالی: وَ مَنْ یَرْتَدِدْ مِنْکُمْ عَنْ دِینِهِ فَیَمُتْ وَ هُوَ کافِرٌ فَأُولئِکَ حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ «۱». و یدلّ علی أنّ الإحباط مختص بمن مات علی کفره.

و ثانیاً: أنّ الآیة لعلّها مختصة بالعمل حال الکفر.

و ثالثاً: أنّ الحبط بمعنی عدم الأجر و الثواب لا البطلان.

و الحقّ عدم وجوب الإعادة، لتحقّق الامتثال، و لا یجب الحج فی العمر إلّا مرّة واحدة.

أضف الی ذلک أنّ خبر زرارة عن أبی جعفر علیه السّلام فی من کان مؤمناً فحجّ ثمّ أصابته فتنة ثمّ تاب یحسب له کلّ عمل صالح عمله فی إیمانه و لا یبطل منه شیء «۲». یدلّ علی ذلک.

۴- لو أحرم مسلماً ثمّ ارتدّ و لم یتمّ حجّه ثمّ تاب فأتمّه بعد التوبة، فهل یصحّ حجّه کما صرّح به غیر واحد من الأساطین أم لا؟ وجهان.

یشهد للأول: أنّه قد اتی بالمأمور به بجمیع قیوده و حدوده فی حال الإسلام فالإجزاء عقلی، و لم یدلّ دلیل علی مانعیة الارتداد فی الأثناء أو قاطعیته.

و استدلّ للثانی بأنّ المرتد لا تقبل توبته فما یأتی بعد توبته واقع فی حال الکفر، و بأنّ إسلامه الأول لم یکن إسلاماً فما أتی به قبل الارتداد کالعدم، و بأنّ الإحرام عبادة و مع الارتداد فی الأثناء یبطل منه الجزء المقارن للارتداد نظیر الارتداد فی أثناء الصوم؛ فإنّه یوجب بطلان الصوم بلا کلام.

و فی الکلّ مناقشة.

(۱) سورة البقرة- آیة ۲۱۸.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۰۷

]...[

أمّا الأول؛ فلما مرّ من أنّ الأظهر قبول إسلامه و توبته.

و أمّا الثانی؛ فلما تقدم فی الفرع الأول، و عرفت ما یرد علی هذا الوجه.

و أمّا الثالث؛ فلأنّ الإحرام لم یؤخذ فی مفهومه الزمان بحیث یعتبر فیه وقوعه فی زمان متصل محدود کالصوم فإنّه یعتبر فیه الإمساک من طلوع الفجر الی غروب الشمس مع الشرائط، و لم یعتبر فیه الهیئة الاتّصالیة کما فی الصلاة، بل هو من قبیل الأفعال، و یعتبر فیه أن یکون محرماً من المیقات الی ما یصیر محلًا فالارتداد فی الأثناء لا یخرج ما أتی به منه عن قابلیة أن یلحق به ما بعده، و لم یدلّ دلیل

علی کونه مُحلًّا،

إذا حجّ المخالف ثمّ استبصر

. ۵- إذا حجّ المخالف ثمّ استبصر، فالمشهور بین الأصحاب أنّه لا تجب علیه الإعادة.

و عن ابنی الجنید و البراج وجوب الإعادة.

ثمّ القائلون بالإجزاء و عدم وجوب الإعادة منهم من ذهب الی الإجزاء فی خصوص ما إذا أتی بالحجّ علی وفق مذهبه، و منهم من ذهب الی الإجزاء إذا أتی بالحجّ علی وفق مذهبنا، و منهم من اختار الإجزاء إذا کان حجّه موافقاً لمذهبنا أو لمذهبه، و احتمل بعضهم الإجزاء حتی مع الإتیان بما إذا کان مخالفاً لمذهبه و لمذهبنا، فالکلام یقع فی موردین: الأول فی الإجزاء و عدمه فی الجملة الثانی فی ما هو شرط له.

أمّا الأول فمحصّل القول فیه أنّ فی الباب طوائف من النصوص:

الاولی: ما یدل علی الإجزاء بالنسبة الی جمیع عباداته و قد نصّ علی الحجّ بالخصوص فی جملة منها کصحیح برید العجلی عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی حدیث

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۰۸

]...[

قال: کلّ عمل عمله و هو فی حال نصبه و ضلالته ثمّ مَنّ اللّه تعالی علیه و عرَّفه الولایة فإنّه یؤجر علیه إلّا الزکاة؛ لأنّه وضعها فی غیر مواضعها لأنها لأهل الولایة، و أمّا الصلاة و الحجّ و الصیام فلیس علیه قضاء «۱».

و مصحّح الفضلاء عن السیدین الصادقین علیهما السّلام أنّهما قالا فی الرجل یکون فی بعض هذه الأهواء الحروریة و المرجئة و العثمانیة و القدریة ثمّ یتوب و یعرف هذا الأمر و یحسن رأیه أ یعید کلّ صلاة صلّاها أو صوم أو زکاة أو حج، أو لیس علیه إعادة شیء من ذلک؟ قال علیه السّلام: لیس علیه إعادة شیء من ذلک غیر الزکاة و لا بد أن یؤدّیها. الحدیث «۲».

و خبر محمد بن حکیم قال: کنت عند أبی عبد اللّه علیه السّلام إذ دخل علیه کوفیان کانا زیدیین فقالا: إنّا کنّا نقول بقول و أنّ اللّه مَنّ علینا بولایتک فهل یقبل شیء من أعمالنا؟ فقال علیه السّلام: أمّا الصلاة و الصوم و الحجّ و الصدقة فإنّ الله یتبعکما ذلک و یلحق بکما، و أمّا الزکاة فلا. الحدیث «۳».

الثانیة: ما یدلّ علی استحباب الإعادة کصحیح العجلی عن الإمام الصادق علیه السّلام عن رجل حجّ و هو لا یعرف هذا الأمر ثمّ مَنّ اللّه تعالی علیه بمعرفته و الدینونة به أ علیه حجّة الإسلام أو قد قضی فریضته؟ فقال علیه السّلام: قد قضی فریضته و لو حجّ لکان أحبّ إلیَّ- الی أن قال- و سألته عن رجل و هو فی بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناصب متدیّن ثمّ مَنَّ اللّه علیه فعرف هذا الأمر یقضی حجّة الإسلام؟ فقال علیه السلام: یقضی أحبّ الی «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب المستحقین للزکاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب المستحقین للزکاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۳۱ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۲۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

]...[

و حسن عمر بن اذینة قال: کتبت الی أبی عبد اللّه علیه السّلام اسأله عن رجل حجّ و لا یدری و لا یعرف هذا الأمر ثمّ مَنّ اللّه تعالی علیه بمعرفته و الدینونة به أ علیه حجّة الإسلام؟ قال علیه السّلام: قد قضی فریضة اللّه و الحجّ أحبّ الی «۱».

الثالثة ما یدلّ علی وجوب الإعادة و عدم الإجزاء کخبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: و کذلک الناصب إذا عرف فعلیه الحجّ و إن کان قد حجّ «۲».

و خبر علی بن مهزیار قال: کتب إبراهیم الی أبی جعفر علیه السّلام أنی حججت و أنا مخالف و کنت صرورة فدخلت متمتّعاً بالعمرة الی الحجّ؛ قال: فکتب إلیه أعد حجّک «۳».

و مقتضی الجمع بین النصوص هو البناء علی الإجزاء و استحباب الإعادة؛ إذ مضافاً الی أنّ الطائفة الاولی صریحة فی عدم الوجوب و الثالثة ظاهرة فیه، و الجمع یقتضی حمل الثالثة علی الاستحباب- یشهد به الطائفة الثانیة.

فإن قیل: إنّ خبر أبی بصیر مختص بالناصب فمقتضی حمل المطلق علی المقیّد البناء علی لزوم الإعادة علی خصوص الناصب.

قلنا: إنّ بعض نصوص الإجزاء کصحیح العجلی صریح فی عدم الوجوب علی الناصب.

فان قیل: إنّ صحیح العجلی مطلق من ناحیة اخری و هی عدم الاختصاص بالحجّ؛ فإنّه وارد فی جمیع الأعمال فمقتضی حمل المطلق علی المقیّد البناء علی وجوب إعادة الحجّ علی الناصب دون غیره من العبادات کالصیام و الصلاة و ما شاکل.

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائط حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۶.

]...[

قلنا: إنّ ذلک الصحیح و إن کان فی مطلق الأعمال لکن الإمام علیه السّلام فی ذیله یصرّح بالحجّ، و إنّه لا یجب إعادته، و إذا صرّح بفرد فی العام یکون العام نصّاً فیه لا یمکن إخراجه عن تحته.

أضف الی ذلک کلّه ما قیل من ضعف سند الطائفة الثالثة، فلا إشکال فی عدم لزوم الإعادة.

و أمّا ما قیل من حمل الثالثة علی ما لو أخلّ برکن، و الأولتین علی ما لو لم یخلّ به. فهو حمل تبرعی لا شاهد له.

ثمّ إنّ النزاع فی أنّ عدم وجوب الإعادة هل هو من باب تفضّل اللّه تعالی علیه بعفوه عمّا سلف من الإتیان بالعبادات باطلًا من جهة أنّه فی تلک الحال کان فاقداً لما هو أعظم من بطلان عبادته، فإذا عفی عمّا هو أعظم منه یعفی عمّا دونه کما عن المدارک و الحدائق، أم أنّه من باب الشرط المتأخّر بمعنی أنّ العمل فی تلک الحال یقع صحیحاً بشرط أن یستبصر؟ کما اختاره جمع من المحقّقین، و لعلّه الأظهر من الأخبار، و إشکال عدم معقولیة الشرط المتأخّر؛ أجبنا عنه فی محلّه حیث إنّه لا یترتّب علیه ثمرة، فالإغماض عنه أولی.

و أمّا المورد الثانی، فهل یشترط أن یکون صحیحاً فی مذهبه کما لعلّه المشهور، أو صحیحاً فی مذهبنا، أم یکون صحیحا فی أحد المذهبین، أم یعمّ و لو کان فاسداً فی کلا المذهبین؟ وجوه و بعضها أقوال.

لا إشکال فی أنّ النصوص واردة فی مقام بیان أنّ فساد العقیدة إذا صار صاحبها مستبصراً لا یضرّ بصحة العمل و لیست فی مقام بیان نفی اعتبار سائر الشرائط أیضاً؛ کی یستفاد منها الصحة و إن کان العمل فاقداً لسائر الشرائط، و علیه فلو کان العمل باطلًا عندنا، و

عندهم لا یکون مشمولًا لهذه الأخبار، بل هو حینئذٍ نظیر من لم یأت بالعمل أصلًا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۱۱

]...[

و یؤکّد ذلک التعلیل فیها للزوم إعادة الزکاة بأنّه وضعها فی غیر محلّها؛ فإنّ وجه التعلیل حینئذٍ أنّ الزکاة من حقوق الناس فلا تجزی بخلاف غیرها؛ فإنها من حقوق الله تعالی فاجتزأ به تعالی.

و مقتضی ذلک و إن کان اختصاص الاخبار بما إذا أتی بالعمل علی وفق مذهب الحقّ مع تمشّی قصد القربة منه، و لکن بما أنّ لازمه حمل النصوص علی الفرد النادر جدّاً و هو بعید غایته، فیلتزم بأنه لو أتی به علی وفق مذهبه أیضاً یحکم بالصحّة.

و ان شئت قلت: بما أنّ الغالب الإتیان به علی وفق مذهبه، فمقتضی الإطلاق المقامی أنّه لو أتی به علی وفق مذهبه یحکم بالصحة.

فالمتحصّل أنّه لو أتی به علی وفق أحد المذهبین و إن کان باطلًا فی المذهب الآخر یحکم بالصحة من غیر فرق بین الإخلال بالرکن و عدمه.

و إمّا ما فی الشرائع و عن المعتبر و القواعد و المنتهی و الدروس و غیرها من وجوب الإعادة إذا أخلّ بالرکن. فالظاهر أنّ المراد به ما لو أخلّ بالرکن عندنا فینطبق علی ما اخترناه، فإنّ کلّ ما هو رکن عندنا فهو رکن عندهم و لا عکس، و علیه لو أخلّ بما هو رکن عندنا فالعمل باطل فی المذهبین، بخلاف ما لو أخلّ بما هو رکن عندهم کالحلق فإنّ العمل یمکن أن یکون صحیحاً عندنا فیشمله الأخبار.

و قد یقال: إنّ مقتضی مفهوم العلّة لوجوب إعادة الزکاة بأنّه وضعها فی غیر مواضعها هو عدم وجوب الإعادة فی غیر الزکاة من حقوق اللّه تعالی و إن کان فاسداً فی المذهبین، و لکن کون العلّة هو ما أشرنا الیه غیر ثابت و لعلّ منشأه شیء آخر، فالصحیح ما ذکرناه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۱۲

]...[

الولایة شرط لصحة الأعمال

تتمیم: هل الولایة شرط لصحة الأعمال کما أصرّ علیه فی الحدائق، و اختاره سید المدارک، و نسب الی غیرهما، أم لا؟ کما لعلّه المشهور بین الأصحاب.

و ملخّص القول فی ذلک أنّه لا إشکال فی أنّ عمل المخالف باطل إذا کان فاقداً لجزء أو شرط معتبر فی ذلک العمل، کما لعلّه الغالب حتی الجزء أو الشرط غیر الرکنی فی الصلاة؛ فإنّ شمول أخبار لا تعاد الصلاة للصلاة الفاقدة لجملة من الأجزاءِ و الشرائط یختص بغیر المقصّر، فمحلّ الکلام ما لو أتی المخالف بالعمل علی وفق مذهب الحقّ، فلو صلّی علی میت مثلًا یکتفی به أم لا.

و قد استدلّ لعدم الاشتراط بالأصل؛ فإنّه یشک فی ذلک، و الأصل عدمه.

و استدلّ للاشتراط بجملة من النصوص جمعها صاحب الحدائق- ره- منها: ما لسانه أنّه لا ینفعه العمل بدون الولایة کصحیح ابی حمزة الثمالی قال: قال لنا. علی بن الحسین علیه السّلام: أیّ البقاع أفضل؟ فقلنا: اللّه و رسوله و ابن رسوله أعلم. فقال: أفضل البقاع لنا ما بین الرکن و المقام، و لو أنّ رجلًا عمر ما عمر نوح فی قومه ألف سنة إلّا خمسین عاماً یصوم النهار و یقوم اللیل فی ذلک المکان ثمّ لقی اللّه بغیر ولایتنا لم ینفعه ذلک شیئاً «۱». و نحوه خبر عبد الحمید الآتی.

و لکن یرد: علیه أنّ عدم الانتفاع بعمله غیر الصحة، إلّا إذا قلنا بأنّ الثواب و الجزاء علی وجه الاستحقاق لا التفضّل و هو خلاف

التحقیق.

و منها: ما یتضمّن أنّه لا ثواب لعمله کصحیح زرارة عن أبی جعفر علیه السّلام فی حدیث قال: ذروة الأمر و سنامه و مفتاحه و باب الأشیاء و رضی الرحمن الطاعة

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱۲.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۹، ص: ۲۱۳

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۱۳

]...[

للإمام بعد معرفته، أما لو أنّ رجلًا قام لیله و صام نهاره و تصدّق بجمیع ماله و حجّ جمیع دهره و لم یعرف ولایة ولی اللّه فیوالیه و یکون جمیع أعماله بدلالته إلیه ما کان له علی اللّه حقّ فی ثواب و لا کان من أهل الایمان «۱».

و خبر المعلّی بن خنیس قال: قال أبو عبد الله علیه السّلام: لو أنّ عبداً عبد اللّه مائة عام ما بین الرکن و المقام یصوم النهار و یقوم اللیل حتی یسقط حاجباه علی عینیه و یلتقی تراقیه هرماً جاهلًا بحقّنا لم یکن له ثواب «۲».

و فیه ما تقدم فی سابقه من أنّ الثواب لو کان بالاستحقاق کان هذه الطائفة دالة علی الاشتراط کما هو واضح، و لکن الحقّ کونه بالتفضّل.

و منها: ما دلّ علی أنّه لا یقبل اللّه تعالی عمل المخالف کخبر میسر عن أبی جعفر علیه السّلام فی حدیث قال: إنّ أفضل البقاع ما بین الرکن و المقام و باب الکعبة و ذاک حطیم إسماعیل، و و اللّه لو أنّ عبداً صفّ قدمیه فی ذلک المکان و قام اللیل مصلّیاً حتی یجیئه النهار و صام النهار حتی یجیئه اللیل و لم یعرف حقّنا و حرمتنا أهل البیت لم یقبل اللّه منه شیئا أبدا «۳».

و خبر عبد الحمید بن أبی العلا عن أبی عبد اللّه (ع) فی حدیث قال: و اللّه لو أنّ إبلیس سجد للّه بعد المعصیة و التکبّر عمر الدنیا ما نفعه ذلک و لا قبله اللّه ما لم یسجد لآدم ... و کذلک هذه الامة العاصیة المفتونة بعد نبیها صلّی اللّه علیه و آله و سلّم و بعد ترکهم الإمام الذی نصبه نبیّهم لهم فلن یقبل اللّه لهم عملًا. الحدیث «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱۳.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱۴.

(۴) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۱۴

]...[

و صحیح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر علیه السّلام: کلّ من دان الله عزّ و جلّ بعبادة یجهد فیها نفسه و لا إمام له من اللّه فسعیه غیر مقبول. الحدیث «۱».

و خبر فضیل عنه علیه السّلام: أما و اللّه ما للّه عزّ ذکره حاج غیرکم و لا یتقبل إلّا منکم «۲». و نحوه خبر معاذ «۳». و خبر محمد بن سلیمان «۴».

و الجواب عن الاستدلال بهذه النصوص: أنّ القبول غیر الصحة و هو عبارة عن ترتّب الثواب علی العمل و حصول القرب إلیه تعالی، و الصحة عبارة عن مطابقة المأتی به للمأمور به، و ربّ شیء یکون دخیلًا فی القبول و لا یکون دخیلًا فی الصحة کحضور القلب.

و منها: ما تضمن أنّ اللّه تعالی یعاقب المخالف کخبر سلیمان الدیلمی عن أبیه عن مسیر عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی حدیث: یا میسر ما بین الرکن و المقام روضة من ریاض الجنة و ما بین القبر و المنبر روضة من ریاض الجنة، و و اللّه لو أنّ عبداً عمره اللّه ما بین الرکن و المقام و ما بین القبر و المنبر یعبده ألف عام ثمّ ذبح علی فراشه مظلوماً کما یذبح الکبش الأملح ثمّ لقی اللّه تعالی بغیر ولایتنا لکان حقیقاً علی اللّه عزّ و جلّ أن یکبّه علی منخریه فی نار جهنم «۵». و نحوه خبر محمد بن حسان السلمی «۶».

و عدم دلالة هذه الطائفة علی الاشتراط واضح؛ إذ لا شک فی أنّ من لقی اللّه بغیر ولایة أمیر المؤمنین علیه السّلام و أولاده المعصومین مقرّه النار، و لکن هذه

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۹.

(۴) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث.

(۵) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱۶.

(۶) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۱۵

و لو أهمل مع الاستقرار.

النصوص لا تدلّ علی أنّ العقاب علی ترک العبادات؛ کی تدلّ بالالتزام علی بطلانها، بل ظاهرها أنّ العقاب علی نفس عدم الولایة.

و منها: ما یدلّ علی أنّ العمل بلا ولایة کلا عمل کخبر مفضل بن عمر عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی کتاب: و أنّ من صلّی و زکّی و حجّ و اعتمر و فعل ذلک کلّه بغیر معرفة من افترض اللّه علیه طاعته فلم یفعل شیئاً من ذلک ... الی أنّ قال: لیس له صلاة و إن رکع و إن سجد، و لا له زکاة و لا حجّ، إنّما ذلک کلّه یکون بمعرفة رجل من اللّه علی خلقه بطاعته و أمر بالأخذ عنه «۱».

و خبر إسماعیل بن نجیح عنه علیه السّلام فی حدیث قال: الناس سواد و أنتم الحاج «۲».

و دلالة هذه الطائفة علی الاشتراط واضحة؛ فإنّ نفی الصلاة و الزکاة و الحجّ عمّا أتی به المخالف، و التعبیر بأنّه لم یفعل شیئاً صریح فی ذلک إنّما الکلام فی سندها، و لعلّ نظر صاحب الوسائل و الحدائق و کثیر من المحدّثین فی اشتراطهم الولایة الی خصوص هذه الطائفة، و إنّما ذکروا غیرها تأییداً للمطلب، و اللّه تعالی أعلم.

[المسألة الحادیة عشر:] لو استقرّ علیه الحجّ ثمّ زالت الاستطاعة

اشارة

الحادیة عشر: و لو أهمل مع الاستقرار فتارة یکون حیّاً و لکن یزول عنه الاستطاعة، و اخری یموت فإن زال عنه الاستطاعة فتارة لا

یتمکن من أن یحجّ و لو متسکّعاً، و اخری یتمکّن من ذلک، فإن لم یتمکن من الحج لا إشکال فی سقوطه، غایة

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱۸.

(۲) الوسائل ۲۹ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۱۶

]...[

الأمر یشتغل ذمته به، فلو مات و له مال یخرج نفقة حجه من ماله، و إلّا فإن تبرّع عنه متبرّع برئت ذمته، و إن تمکّن من الحج من دون أن یلزم منه العسر و الحرج وجب بلا إشکال لتوجّهه الیه و تمکّنه من إسقاطه.

إنّما الکلام فیما لو تمکّن منه مع استلزامه العسر و الحرج؛ فإنّه قد یقال بسقوط التکلیف عنه کالصورة الاولی نظراً الی أدلّة العسر و الحرج بدعوی: حکومة أدلّتها علی أدلّة جمیع الأحکام منها: ما دلّ علی وجوب الحج علی من استقرّ علیه و إن زالت الاستطاعة، و تقییدها بما إذا لم یستلزم ذلک کما لو تمکّن من أن یحجّ بإیجار نفسه أو الخدمة و ما شاکل.

و قد استدلّ لعدم کونها صالحة لذلک و أنّ الوجوب یکون باقیاً بوجوه:

الأول: الإجماع؛ فإنّ الظاهر تسالم الأصحاب علی وجوب الإتیان به و لو استلزم العسر و الحرج لمن استقرّ علیه.

و فیه: أنه لو سلّم وجوده کونه تعبدیاً غیر ظاهر.

الثانی: أنّه أوقع نفسه بسوء اختیاره فی هذا المحذور، و لا ریب فی أنّه کما یحکم العقل بأنّ الامتناع بالاختیار لا ینافی الاختیار عقاباً، و أنّه إذا صار المکلّف به غیر اختیاری بسوء اختیار المکلّف للمولی أن یعاقب علی مخالفة التکلیف، و إنّما لا یحکم ببقاء الحکم؛ لقبح التکلیف بما لا یطاق، کذلک یحکم بأنّه لو لم یصل الی حدّ عدم القدرة یجب امتثاله و الإتیان به و إن استلزم العسر و الحرج.

و فیه: أنّ هذا الحکم من العقل صحیح لو لا أدلّة نفی العسر و الحرج حاکمة علی جمیع أدلّة الاحکام الموجبة لارتفاع الوجوب.

الثالث: ما دلّ من النصوص علی وجوب الحجّ و لو علی حمار أجدع أبتر و لیس أن یستحیی فی الاستطاعة البذلیة. و فی حکمها الاستطاعة المالیة.

و فیه: أنّها واردة فی الحجّ عام الاستطاعة و غیر مربوطة بما هو محلّ الکلام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۱۷

]...[

الرابع: خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (ع) المتقدم فی الآیة الکریمة، قال علیه السّلام: یخرج و یمشی إن لم یکن عنده. قلت: لا یقدر علی المشی. قال علیه السّلام: یمشی و یرکب. قلت: لا یقدر علی ذلک. أعنی المشی، قال علیه السّلام: یخدم القوم و یخرج معهم. بدعوی: أنّ الجمع بین هذا النص و النصوص الدالّة علی اعتبار الزاد و الراحلة و غیرهما ممّا یعتبر فی الاستطاعة المالیة یقتضی اختصاصه بصورة استقرار الحجّ علیه.

و فیه: أنّه جمع تبرعی لا شاهد له، بل الشاهد علی خلافه و هو وروده تفسیراً للآیة الشریفة، و ظاهر الخبر وجوب الحجّ علی المکلّف و لو لم یکن عنده الراحلة، و حمله علی صورة الاستقرار یحتاج الی قرینة، بل عرفت وجود القرینة علی خلافه، و علیه فالخبر مطروح کما تقدم.

أضف الی ذلک ضعف سنده؛ لاشتراک قاسم بن محمد بین من هو ضعیف أو مجهول، و من هو مهمل و الثقة و هو فی السند.

الخامس: النصوص المتضمنة لذم تارک الحجّ، و لها مضامین.

جملة من تلک النصوص متضـمنة لأنه یموت یهودیاً أو نصرانیاً کصحیح معاویة عن الإمام الصادق علیه السّلام فی الآیة الکریمة: هذه لمن کان عنده مال و صحّة فإن سوفه للتجارة فلا یسعه ذلک- الی أن قال- و من ترک فقد کفر. قال: و لم لا یکفر و قد ترک شریعة من شرائع الاسلام. الحدیث «۱».

و خبر حماد بن عمرو و أنس عن أبیه عنه علیه السّلام فی وصیة النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم قال: یا علی کفر باللّه العظیم من هذه الامة عشرة و عدَّ منهم من وجد سعة فمات و لم یحجّ، ثمّ قال: یا علی تارک الحجّ و هو مستطیع کافر- الی أنّ قال- یا علی

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

]...[

من سوف الحجّ حتی یموت بعثه اللّه یوم القیامة یهودیاً أو نصرانیاً «۱». و نحوهما صحیح ذریح المحاربی «۲».

و جملة منها متضـمّنة لأنّه یحشر یوم القیامة أعمی کصحیح معاویة بن عمار قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السّلام عن رجل له مال و لم یحج قط، قال: هو ممّن قال اللّه تعالی (و نحشره یوم القیامة أعمی) قال: قلت سبحان اللّه أعمی! قال أعماه اللّه عن طریق الحقّ «۳». و نحوه أخبار محمد بن فضیل، و أبی بصیر، و کلیب «۴».

و جملة من تلک النصوص تتضـمّن أنّه من ترک الحج فقد ترک شریعة من شرائع الإسلام کصحیح حماد عن الحلبی عن امامنا الصادق علیه السّلام: إذا قدر الرجل علی ما یحجّ به ثمّ دفع ذلک و لیس له شغل یعذره به ترک شریعة من شرائع الإسلام «۵». و نحوه غیره من الأخبار الکثیرة.

و فیه: أنّه لا کلام فی أنّ التارک له مذنب یعاقب علیه إذا لم یتب، إنّما الکلام فی أنّه هل یجب بعد زوال الاستطاعة مع استلزامه العسر و الحرج أم لا؟ و مقتضی قاعدة نفی العسر و الحرج سقوط التکلیف به، و هذا لا ینافی استحقاقه العقاب، نتیجة ذلک أنّه لو تاب یغفر له و لا شیء علیه.

و لکن یمکن أنّ یستدلّ له بأنّه لا ریب فتوی و نصّاً فی أنّ الحجّ یبقی فی ذمة من استطاع و زالت استطاعته، و لذا لو مات فإن کان له مال یخرج نفقة الحج من

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب وجوب الحجّ شرائطه حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۸- ۵- ۱۲.

(۵) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۳.

حتی مات قضی من صلب ماله من أقرب الأماکن و لو لم یخلف غیر الأجرة

صلب ماله کما سیمرّ علیک، و لو کانت أدلّة نفی العسر و الحرج شاملة له لزم سقوطه عن ذمته رأساً، فمن ذلک یستکشف عدم

شمولها له کما علیه بناء الأصحاب و تسالمهم علیه، فالأظهر أنّه یجب علیه أن یحج و إن استلزم العسر و الحرج.

و إن أهمل من استقرّ علیه الحج حتی مات قضی من صلب ماله من أقرب الأماکن و لو لم یخلف غیر الأجرة بلا خلاف فی شیء من ذلک، و تفصیل الکلام بالتکلّم فی مباحث:

۱- ما به یتحقّق الاستقرار

الأول: فیما یتحقّق به الاستقرار، و قد اختلفت کلمات الأصحاب فی ذلک، و المستفاد منها أقوال: أحدها: مُضیّ زمان یمکن الإتیان بجمیع أفعاله فیه مع الشرائط و هو الی الیوم الثانی عشر من ذی الحجة، و هو الذی اختاره المصنف- ره- فی التذکرة.

قال فیها: تذنیب استقرار الحجّ فی الذمة یحصل بالإهمال بعد حصول الشرائط بأسرها، و مُضیّ زمان جمیع أفعال الحجّ. انتهی، بل هو المنسوب الی المشهور.

ثانیها: مُضیّ زمان یمکن إتیان الأرکان فیه جامعة للشرائط فیکفی بقاؤها الی مُضیّ جزء من یوم النحر یمکن فیه الطوافان و السعی.

و فی المستند نسب الی التذکرة.

و عن کشف اللثام أنّه غیر موجود فیما عندنا، و لکن قد یستفاد ذلک ممّا ذکره فیها من أنّ من تلف ماله قبل عود الحاج و قبل مُضیّ إمکان عودهم لم یستقر الحج فی ذمته.

ثالثها: کفایة بقائها الی زمان یمکن فیه الإحرام و دخول الحرم، و قد احتمله المصنف- ره- فی التذکرة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۲۰

]...[

و فی المستند نسبه بعضهم الی التذکرة، و استحسنه بعض المتأخرین إن کان زوال الاستطاعة بالموت.

رابعها: توجّه الخطاب بالحج و لو ظاهراً. اختاره فی المستند، و عن صریح المفاتیح و شرحه، و ظاهر المدارک.

خامسها: اعتبار بقاء الشرائط الی زمان یمکن فیه العود. و عن المدارک حکایته عن التذکرة.

سادسها: اعتبار بقاء الشرائط الی آخر ذی الحجة. اختاره سید العروة فی المسألة الرابعة و الستّین من هذا الباب.

و یتّضح ما هو الحقّ ببیان امور:

۱- أنّ لفظ الاستقرار لیس فی النصوص کی نبحث عن مفهومه سعةً و ضیقاً، کما أنّه لم یرد نص خاص فی المقام إلّا فی خصوص الموت قبل أن یحرم، و قد مرّ الکلام فیه، و لا یتعدّی عنه الی غیره.

فما فی المستند من الاستدلال بتلک النصوص فی غیر محلّه، بل المیزان هو ثبوت التکلیف بالحج، فمع فقد شرط من شرائط الوجوب لا یکون الحجّ مستقرّاً فلا قضاء علیه.

۲- أنّ الشرائط مختلفة، بعضها شرط إیاباً و ذهاباً کالاستطاعة المالیة و السربیة و البدنیة، و بعضها شرط الی آخر الأعمال کالعقل، و بعضها یکون حدوثه شرطاً و لا یعتبر بقاؤه حتی بعد الأعمال کالرجوع الی الکفایة، و قد مرّ أنّه لو تلف ما به الکفایة لا یکشف ذلک عن عدم وجوب الحج من الأول.

۳- أنّ إطلاقات وجوب القضاء لیست فی مقام بیان أنّه یجب القضاء حتی مع ظهور عدم وجوب الأداء علیه؛ کی یتمسّک بها، و یکتفی بتوجه الخطاب ظاهراً و إن انکشف عدم وجوبه واقعاً، کما فی المستند.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۲۱

]...[

و بما ذکرناه یظهر أنّه یعتبر فی الاستقرار بقاء الاستطاعة المالیة و السربیة و البدنیة الی زمان العود الی وطنه إن أراد الرجوع، و إن أراد المقام بمکة فإلی آخر الأعمال، و أمّا بالنسبة الی العقل فیکفی بقاؤه الی آخر الأعمال؛ لأنّ فقد بعضها یکشف عن عدم الوجوب واقعاً و أنّ التکلیف بالخروج مع الرفقة کان ظاهریاً.

هذا فی غیر الموت، و إمّا فیه فإن شرع فی الحج فقد مرّ حکمه و إلّا فإن مات بعد مُضیّ زمان یتمکن من الإتیان بأعمال الحجّ یجب القضاء، و لا یعتبر بقاء الشرائط الی زمان العود الی وطنه؛ لعدم الحاجة حینئذٍ الیها.

و إن مات قبل ذلک کما لو مات بعد مُضیّ زمان یمکن فیه أن یحرم و یدخل الحرم فالظاهر عدم استقرار الحجّ علیه؛ لأنّ النصوص مختصة بمن شرع فی الحج و مات فی الطریق، و لا تشمل من لم یشرع فیه، و التعدّی یحتاج الی دلیل، و لذا لو علم بأنّه یموت قبل تمام الأعمال لا یجب علیه الحج.

کما أنه ظهر ممّا ذکرناه ضعف سائر الأقوال.

أمّا الأول؛ فلأنّه کما یعتبر فی الحج بقاء الاستطاعة الی آخر الأعمال یعتبر بقاؤها الی العود الی وطنه، و قد مرّ ذلک، و أمّا الرجوع الی الکفایة فقد مرّ أنّ تلف ما به الکفایة بعد العود لا یضرّ بالوجوب و لا ینافیه، نعم یتمّ ذلک فی الحیاة و العقل.

و أما الثانی؛ فلأنّ الظاهر أنّه لا مدرک له سوی أنّ باقی الأجزاء و الشرائط لو ترکت لعذر أو لا لعذر لا یجب تدارکها، و لا ینافی صحّة الحجّ.

و لکن یرد علیه: أنّ ذلک أعمّ من عدم اعتبار وجود شرائط الاستطاعة فیها، بل مقتضی ظواهر الأدلّة اعتبارها فیها علی حدّ اعتبارها فی الأرکان فمع فقدها یستکشف عدم الوجوب.

و أمّا الثالث؛ فلأنّ مدرکه إلحاق المقام بما لو مات بعد الإحرام و دخول الحرم، و قد عرفت عدم الإلحاق و أنّه لا وجه للتعدّی و إلّا لزم وجوب الحجّ علی من علم بانتفاء

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۲۲

]...[

الشرائط بعد دخول الحرم من الأول، و لم یلتزم بذلک أحد.

و أمّا الرابع؛ فلأنّ مدرکه إطلاق أدلّة القضاء و نصوص الموت قبل الإحرام و قد عرفت ما فیه.

و أمّا الخامس؛ فلأنّه و إن کان تامّاً بالنسبة الی جملة من الشرائط إلّا أنّه لا یتم بالنسبة الی جمیعها، و أیضاً لا یتمّ بالنسبة الی من یرید المقام بمکة، فراجع ما ذکرناه.

و أمّا السادس؛ فلم یظهر لی مدرکه حتی أجعله مورد البحث.

و لو علم من الأول بقاء الشرائط الی آخر ما یعتبر فلا إشکال فی وجوب خروجه، کما مرّ وجهه، و لو علم بعدم بقائها الیه لا إشکال فی عدم وجوب الخروج، و لو شک فی ذلک فبناءً علی المختار من جریان الاستصحاب فی الأمر الاستقبالی یجری و یحکم بوجوب الخروج ظاهراً.

و لو لم یخرج الی الحج و زالت استطاعته قبل مُضیّ زمان حکمنا فیه باستقرار الحجّ، فإن کان زوالها مستنداً الی عدم خروجه الی الحجّ فلا إشکال فی استقرار الحجّ علیه.

و إن علم بعدم دخل الذهاب الی الحجّ و عدمه فی الزوال لا کلام فی عدم الاستقرار؛ لأنّه یکشف التلف حینئذٍ عن عدم استقرار الحجّ فی ذمته، و لو شک فی ذلک لا محالة یشک فی الاستقرار و عدمه، و بالتبع یشک فی وجوب القضاء و عدمه فیرجع الی أصالة

البراءة المقتضیة لعدم الوجوب.

۲- لو زال بعض الشرائط فی أثناء حجه

الثانی: لو زال بعض الشرائط غیر الحیاة فی الأثناء فأتمّ الحجّ علی تلک الحال فهل یکفی عن حجّة الإِسلام؟ فیه وجوه و أقوال، ثالثها: ما فی العروة من التفصیل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۲۳

]...[

بین الاستطاعة البدنیة و السربیة و المالیة و نحوها فیکفی عنها، و بین مثل العقل فلا یکفی.

رابعها: ما اختاره بعض الأعاظم و هو التفصیل بین الاستطاعة المالیة، فلو زالت فی أثناء العمل لم یجزئ عن حجّة الإِسلام، و بین غیرها من الشرائط فیجزی عنها و إن زالت فی الأثناء.

و ملخّص القول فی ذلک: أنّه لا ینبغی التوقّف فی أنّ الاستطاعة التی هی موضوعة لوجوب الحج لا یراد بها الحدوث فقط، بل هی کسائر الموضوعات یدور الحکم مدارها حدوثاً و بقاءً، نعم لو استقرّ الحجّ و أهمل یجب الحج و إن زالت، و لکنه فرع آخر غیر مربوط بالمقام.

و ما ذکره بعض الأعاظم من أنّ شرائط الاستطاعة علی قسمین:

الأول: ما دلّ دلیل بالخصوص علی اعتباره.

الثانی: ما دخل تحت عنوان العذر و هو ما یصح الاعتذار به عند العقلاء فی ترک الحج.

فالقسم الأول، إذا حجّ مع فقده و لو فی الأثناء لم یکن حجّه حجّة الإِسلام؛ لفقد شرطها و هو الاستطاعة.

و القسم الثانی، إذا حجّ مع فقده أجزأه و کان حجّ الإِسلام؛ لأنّ دلیل اعتباره یختصّ بما لو ترک الحج معتذراً به، فلا یشمل ما لو حجّ مقدماً علیه.

و عدّ من القسم الأول الاستطاعة المالیة، و بقیة الشرائط غیر الاستطاعة السربیة و البدنیة من القسم الثانی.

و أمّا هما فحیث إنّ المراد من صحّة البدن ما یقابل الإِحصار، و من تخلیة السرب ما یقابل الصدّ فلا یمکن فرض الحجّ مع انتفائهما قابل للمناقشة من وجوه: أحدها: أنّ بعض ما لم یدلّ دلیل علی اعتباره بالخصوص یدلّ علی اعتباره

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۲۴

]...[

قاعدة نفی العسر و الحرج لو لا کلّها، و علیه فمقتضی إطلاقها أیضاً اعتبارها فی جمیع الأفعال و إلی آخر الأعمال.

ثانیها: أنّ المراد من صحة البدن و تخلیة السرب أعمّ ممّا أفاده، راجع ما ذکرناه، و علیه فحکم انتفائهما فی الأثناء حکم انتفاء الاستطاعة المالیة.

ثالثها: أنّ اختصاص اعتبار ما دخل تحت العذر بما لو ترک الحج غیر ظاهر الوجه، فإنّ النصوص المستفاد منها ذلک و إن کان موردها صورة ترک الحج، و لکن یستفاد من مفهومها اعتبار عدم العذر مطلقاً کما لا یخفی.

رابعها: أنّ نفقة العود الی الوطن لمن یرید الرجوع الیه قد مرّ فی محلّه دلالة النصوص علیها، فلا وجه لإِخراج العود الی الوطن، و علی ما ذکرناه فالأظهر عدم إجزاء الحجّ الذی زال بعض الشرائط فی أثنائه عن حجّ الإِسلام من غیر فرق بینها.

و دعوی: استفادة الإجزاء لو زال بعد دخول الحرم من نصوص الإجزاء لو مات بعد دخوله بتقریب: أنّ زوال بعض الشرائط مع إتیان الحجّ بتمامه أولی بالإجزاء من الموت الموجب لعدم إتمام العمل. فیها: أنّ ذلک لا یخرج عن القیاس بعد عدم العلم بالمناط، و لعلّه للموت خصوصیة.

۳- لو مات المستطیع فی عام استطاعته

الثالث: لو مات المستطیع فإن کان ذلک بعد استقرار الحجّ یجب القضاء عنه بلا خلاف، و لا کلام نصّاً و فتوی، و فی المستند: بالإجماع المحقّق و المحکی فی الخلاف و المنتهی و التذکرة. انتهی.

و یشهد به جملة کثیرة من النصوص کصحیح معاویة بن عمار عن الإمام الصادق (ع) عن الرجل یموت و لم یحجّ حجّة الإسلام و یترک مالًا، قال علیه السّلام:

]...[

علیه أن یحجّ من ماله رجلًا صرورة لا مال له «۱».

و صحیح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر علیه السّلام عن رجل مات و لم یحجّ حجّة الإسلام یحجّ عنه؟ قال علیه السّلام: نعم «۲».

و صحیح رفاعة عن سیّدنا الصادق علیه السّلام عن رجل یموت و لم یحجّ حجّة الإسلام و لم یوص بها أ یقضی عنه؟ قال علیه السّلام: نعم «۳». و نحوها غیرها من النصوص الکثیرة.

و تضمّنها الجملة الخبریة لا یضرّ؛ فإنّها أصرح فی الوجوب من الامر.

و لو مات قبل أن یستقر الحج علیه، کما لو مات قبل أن یمضی زمان یمکن فیه إتیان جمیع الأعمال فالظاهر أنّه لا خلاف فی عدم وجوب القضاء عنه.

و ربّما یقال بأنّه یجب القضاء عنه، و ذلک لأنه لم یدلّ دلیل تعبّدی علی اعتبار الحیاة فی الاستطاعة و إنّما کانت دخالتها لأجل دخلها فی القدرة العقلیة التی لیست من شرائط الاستطاعة شرعاً، بل هی شرط لحسن الخطاب عقلًا، فیجب القضاء عنه لتمامیة الموضوع، کما هو المفروض.

و لأنّ الظاهر کفایة فوت الملاک التام فی وجوب القضاء، و المفروض عدم دخل القدرة فی الملاکات، و دخلها فی حسن الخطاب.

و لإطلاق النصوص المتقدمة آنفاً؛ فإنّها بإطلاقها تدلّ علی أنّه یجب القضاء عن کلّ من مات و ترک من المال ما یحجّ به و لو لم یکن مستطیعاً فی حال حیاته لفقد شرط آخر، لکن قیّد إطلاقها بما دلّ من النصوص علی أنّ وجود مقدار نفقة الحج من ترکة

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۶.

]...[

المیت لا یکفی فی وجوب القضاء عنه کصحیح معاویة بن عمار عن امامنا الصادق علیه السّلام فی حدیث: و من مات و لم یحجّ حجّة

الإسلام و لم يترك إلّا قدر نفقة الحمولة و له ورثة فهم أحقّ بما ترك «۱».

و خبر هارون بن حمزة الغنوى عنه عليه السّلام فى رجل مات و لم يحجّ حجّة الإسلام و لم يترك إلّا قدر نفقة الحج و له ورثة، قال عليه السّلام: هم أحقّ بميراثه. الحديث «۲». و نحوهما غيرهما، فيبقى إطلاقها بالنسبة الى من مات فى عام استطاعته بحاله.

و لأنّ مقتضى إطلاق ما دلّ على أنّ من مات فى طريق الحج إن كان الموت قبل دخول الحرم و قبل أن يحرم يجب القضاء عنه- عدم الفرق بين كون الحج فى عام الاستطاعة و كونه بعد استقراره، و يتم فيمن لم يذهب الى الحج بعدم الفصل.

و فى الكلّ نظر.

أمّا الأول: فلأنّ الحياة معتبرة فى الاستطاعة، لأن النصوص المفسّرة توسّع دائرة الاستطاعة و لا تضيّقها، مع أنّ الاستطاعة السربية بمعنى تخلية السرب له و تمكّنه من المسير، و الاستطاعة البدنية تستلزمان الحياة.

و أمّا الثانى؛ فلأنّ عدم دخل الحياة فى ملاك الحج لا يحرز إلّا بعلم الغيب أو بإخبار العالم به.

و أمّا الثالث؛ فلأنّها ليست فى مقام بيان من يجب القضاء عنه و من لا يجب، بل فى مقام بيان أنّ من يجب القضاء عنه يخرج حجه من ماله، و أنّه لا يتوقّف الوجوب على الإيصاء و لو لم يوص به أيضاً يخرج من ماله.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۲۷

]...[

مع أنّه لو سلّم ثبوت الإطلاق لها من هذه الجهة أيضاً يقيّد إطلاقها بصحيح الحلبى عن امامنا الصادق عليه السّلام قال: سألنى رجل عن امرأة توفّيت و لم تحجّ فأوصت أن ينظر قدر ما يحجّ به فإن كان أمثل أن يوضع فى فقراء ولد فاطمة عليها السّلام وضع فيهم، و إن كان الحج أمثل حجّ عنها، فقلت له: إن كان عليها حجّة مفروضة فان ينفق ما أوصت به فى الحج أحب الىّ من أن يقسّم فى غير ذلك «۱».

و معلوم أنّ المراد من الأحبّية الأحبّية التعينية نظير الأولوية فى آية الإرث؛ فإنّه عليه السّلام علّق تعيّن صرفه فى الحجّ على كون الحجّ مفروضاً، فمفهومه أنّه مع عدم استقرار الحجّ عليها لا يتعيّن صرف مالها فى الحج، فيقيّد به إطلاق تلك النصوص لو كان لها إطلاق.

و أما الرابع؛ فلأنّ عدم القول الفصل غير ثابت، بل الثابت خلافه، فالأظهر عدم وجوب القضاء، و لكن الاحتياط بالقضاء عنه لا ينبغى تركه.

۴- حجّة الإسلام تقضى من أصل التركة

الرابع: تقضى حجّة الإسلام من أصل التركة إذا لم يوص بها بلا خلاف، و فى التذكرة: عند علمائنا أجمع؛ و فى المستند: و الظاهر أنّه إجماعى، و فى الجواهر: بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه.

و يشهد به حسن الحلبى عن مولانا الصادق عليه السّلام يقضى عن الرجل حجّة الإسلام من جميع ماله «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۶۵ من كتاب الوصايا حديث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۲۸

]...[

و موثّق سماعة عن الإمام الصادق علیه السّلام عن الرجل یموت و لم یحجّ حجّة الإسلام و لم یوص بها و هو موسر، فقال علیه السّلام: یحجّ عنه من صلب ماله لا یجوز غیر ذلک «۱».

و صحیح العجلی عنه (ع) عن رجل استودعنی مالًا و هلک و لیس لولده شیء و لم یحجّ حجّة الإسلام، قال علیه السّلام: حجّ عنه و ما فضل فأعطهم «۲». و نحوها غیرها.

و أما صحیح معاویة، و خبر الغنوی المتقدّمان فی المبحث الثالث، و فی الأول: من مات و لم یحجّ حجّة الإسلام و لم یترک إلّا قدر نفقة الحمولة و له ورثة فهم أحقّ بما ترک. و فی الثانی بدل (نفقة الحمولة): (نفقة الحجّ) فلا یصلحان لمعارضة تلک؛ فإنّهما فی غیر من استقرّ علیه الحجّ، لأنّ مجرّد نفقة الحمولة أو الحج لا یوجب الاستطاعة للتوقّف علی نفقة العیال و العود الی الکفایة.

و کذا تقضی حجّة الإسلام من صلب ماله إذا أوصی بها من غیر تعیین کونها من الأصل أو الثُّلث، کما یشهد به مصحّح معاویة بن عمار عن الإمام الصادق علیه السّلام عن رجل مات فأوصی أن یحجّ عنه، قال علیه السّلام: إن کان صرورة فمن جمیع المال، و إن کان تطوّعاً فمن ثُلثه «۳». و نحوه صحیح الحلبی عنه علیه السّلام «۴».

و أنّ أوصی بإخراجها من الثُّلث وجب إخراجها منه عملًا بالوصیة.

و دعوی: أنّ مقتضی إطلاق المصحّح و الصحیح إخراجها من الأصل، و إن أوصی بها من الثُّلث فیصرف الثُّلث فی سائر مصالحه إن أوصی به أیضاً. یدفعها: أنّ

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من أبواب النیابة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۲۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۲۹

]...[

الظاهر من الخبرین کون السؤال عن أنّ الحج هل هو کسائر المصالح إن أوصی به یخرج من الثُّلث؟ فأجاب (ع) بأنّ الوصیة بالحجّ لا یلحقها حکم الوصیة، بل هو بحسب الوظیفة الأولیة الشرعیة یخرج من الأصل و إن أوصی به، و لا تعرّض فیهما لصورة ما إذا عیّن الموصی إخراج الحجّ من الثُّلث أو الأصل، فالمرجع فی ذلک هو أدلّة الوصیة، و علی هذا فإن لم یزاحمه شیء فلا کلام.

و إن زاحمه وصیة اخری کما لو أوصی بإخراج حجّه من الثُّلث و أوصی بالصدقة عنه و لم یکن الثُّلث وافیاً بهما فتارة تکون تلک الوصیة من الوصایا المستحبّة، و اخری تکون من الوصایا الواجبة.

فإن کانت من الوصایا المستحبة یقدّم الحجّ علیها لا لما قیل من أنّ المستحب لا یصلح أن یزاحم الواجب، و أنّه کلّما وقع التزاحم بینهما یقدم الواجب فالحجّ الواجب یقدّم علی غیره؛ فإنّه یدفعه: أنّ الوجوب و الاستحباب متوجّهان الی المیت، و لا تزاحم بینهما، و إنّما التزاحم فی وجوب العمل بالوصیة، و فی کلا الموردین یکون وجوب الوصیة ثابتاً فی نفسه، و نسبته الیهما علی حدّ سواء، فلا وجه لترجیح الواجب بعد اشتراکهما فی المناط، بل لجملة من النصوص کصحیح معاویة بن عمار عن الإمام الصادق (ع) عن امرأة

أوصت بمال فی الصدقة و الحجّ و العتق، فقال (ع): ابدأ بالحجّ فإنّه مفروض، فإن بقی شیء فاجعله فی العتق طائفة و فی الصدقة طائفة «۱».

و خبره الآخر قال: إنّ امرأة هلکت و أوصت بثُلثها یتصدّق به عنها و یحجّ عنها و یعتق عنها فلم یسع المال ذلک- الی أن قال- فسالت أبا عبد اللّه (ع) عن ذلک، فقال: ابدأ بالحجّ فإن الحج فریضة، فما بقی فضعه فی النوافل «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۳۰

]...[

و إن کانت من الوصایا الواجبة، فقد یقال بأنّه حیث لا نصّ خاص فیه فیرجع الی أدلّة الوصیة، و مقتضاها تقدیم السابقة إذا کانت مترتّبة، و رجوع النقص علی الجمیع علی النسبة إذا کانت غیر مترتّبة، و لکن یمکن أنّ یقال بتقدیم الحجّ فی هذه الصورة أیضاً؛ لعموم التعلیل.

توضیح ذلک: أنّ التعلیل فی بادئ النظر یحتمل فیه أمران:

الأول: أن یکون المراد: أنّ الحجّ کان واجباً علی المیت و غیره مستحب، فعند المزاحمة یقدّم الواجب، و علیه فلا ربط له بهذه الصورة.

الثانی: أن یکون المراد أنّ الحجّ یجب إخراجه مع قطع النظر عن الوصیة و إن لم یسعه الثُّلث، بخلاف غیره الذی لا یجب إخراجه اذا لم یسعه الثُّلث، فیقدّم الأول لکونه رافعاً للثانی.

و بعبارة اخری: النسبة بینهما نسبة الواجب المطلق و المشروط، و علیه فمقتضی عموم العلّة تقدیم الحج فی المقام، و الظاهر هو الثانی؛ إذ الظاهر من التعلیل کونه تعلیلًا بأمر ارتکازی عرفی، و لازم الأول حمله علی التعبد الصرف؛ لما عرفت من أنّ الواجب علی المیت و المستحب علیه نسبتهما الی وجوب العمل بالوصیة علی حدّ سواء، مع أنّ ظهور الوصف فی الفعلیة یقتضی ذلک، کما هو واضح، فالأظهر تقدیم الحجّ علی سائر الوصایا مطلقاً.

۵- تزاحم الحج مع الحقوق المالیة

الخامس: لو کان علیه دَین أو خُمس أو زکاة و لم یحجّ حجّة الإسلام و أوصی بها أو لم یوص بها، و قصرت الترکة، فإن کان المال المتعلّق به الخُمس أو الزکاة موجوداً قدّم ذلک؛ لما تقدّم من تعلّقهما بالعین، فقبل أن یموت کان المال متعلّقاً لحقّ الغیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۳۱

]...[

و هکذا یبقی بعده، و الدّین و الحجّ و إن تعلّقا به إلّا أنّه بعد الموت، فقبل تعلّقهما یکون المال غیر طلق، و تعلّق حقّ الغیر به قبلًا مانع عن تعلّقهما به و هو واضح، و إن کانا فی الذمة فحکمهما حکم سائر الدیون و حکم الحجّ أیضاً حکمها؛ لما دلّ من النصوص علی أنّ الحجّ بمنزلة الدَّین، فالجمیع متساویة من هذه الجهة لا ترجیح لأحدها علی غیره؛ کی یقدّم فلا بد من الالتزام بالتوزیع علی الجمیع بالنسبة کما فی غرماء المفلَّس.

و فی المقام قولان آخران: أحدهما: تقدیم دین الناس، ثانیهما: تقدیم الحج.

أما الأول فقد استدلّ له بأهمیة حقّ الناس من حقّ اللّه تعالی، و قد مرّ فی بعض المباحث المتقدمة ما فی هذه الکبری الکلیة.

و أما الثانی فقد استدلّ له بمصحّح معاویة بن عمار، قلت له: رجل یموت و علیه خمسمائة درهم من الزکاة و علیه حجّة الإسلام و ترک ثلاثمائة درهم فأوصی بحجّة الإسلام و أن یقضی عنه دین الزکاة، قال علیه السّلام: یحجّ عنه من أقرب ما یکون و یخرج البقیة فی الزکاة «۱».

و خبره الآخر عن الإمام الصادق علیه السّلام فی رجل مات و ترک ثلاثمائة درهم و علیه من الزکاة سبعمائة درهم و أوصی أن یحجّ عنه، قال: یحجّ عنه من أقرب المواضع و یجعل ما بقی فی الزکاة «۲».

و أورد علی الاستدلال بهما صاحب الجواهر- ره- بقوله: إنّه یمکن کون ما ذکره فیهما مقتضی التوزیع أیضاً. انتهی.

و اجیب عنه بأنّه لا یجب الحجّ البلدی، بل المیقاتی یکون مجزیاً، و علیه فتکون حصّة الحجّ علی التوزیع غیر کافیة فیه، فالحکم بأن یحجّ عنه من أقرب ما یکون ینافی

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب المستحقین للزکاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۲ من أبواب أحکام الوصایا حدیث ۱.

]...[

التوزیع.

أقول: کون الحجّ الواجب هو المیقاتی لیس من الواضحات، فلیکن هذان الخبران ممّا یدلّ علی وجوب البلدی، و مجرّد هذا الاحتمال المؤکّد بقوله: من أقرب ما یکون؛ یکفی فی بطلان الاستدلال، مع أنّه یمکن أن یکون المراد (من أقرب ما یکون) مکة، و علیه فیتمّ حتی بناءً علی وجوب المیقاتی، فالحقّ أنّ هذا بضمیمة إعراض الأصحاب و اختصاصهما بالزکاة یکفی فی بطلان هذا القول أیضاً فالأظهر هو التوزیع.

و علیه فإن وفت حصّة الحجّ بأحد النسکین: الحجّ و العمرة، ففی مثل حجّ القران و الإفراد حیث إنّ کلًا منهما عمل مستقل واجب غیر مرتبط بالآخر وجب صرفها فی أحدهما، فإن لم یحتمل أهمیّة الحجّ تخیّر بینهما، و أن احتمل تلک- نظراً الی ما ورد فیه من الأخبار المتضمّنة للتشدیدات التی لم ترد فی العمرة، و إلی ما دلّ من النصوص علی أنّه یخرج من الأصل و إن کانت العمرة أیضاً کذلک علی ما ستعرف إلّا أنّه لیس لدلیل خاص- یتعیّن تقدیم الحجّ؛ لأنّ من مرجّحات باب التزاحم احتمال الأهمیة.

و أمّا فی حجّ التمتع، فقد یحتمل تقدیم الحجّ؛ لما مرّ.

و ربّما یحتمل تقدیم العمرة؛ لأنّها متقدّمة زماناً بناءً علی کون التقدم الزمانی من المرجّحات و إن لا نسلّمه.

و ربّما یحتمل التخییر.

و لکن الأظهر هو السقوط و عدم لزوم صرفها فی شیء منهما؛ لأنّهما فی حج التمتع عمل واحد لم یثبت مشروعیة أحدهما بدون الآخر.

و قاعدة المیسور- مضافاً الی ضعف سند ما استدلّ به لها- تختص بالمیسور من الأفراد، و لا تشمل المیسور من الأجزاء، کما حقّقناه فی الجزء الثانی من حاشیتنا علی

]...[

الکفایة.

۶- لو کان علیه الحج و لم تف الترکة به

السادس: إذا کان علی المیت الحج و لم تکن ترکته وافیةً به حتی من مکة و لم یکن دَین، فتارة لا یعیّن مالًا له و لا یوصی به، و اخری یعیّن ذلک.

و إن لم یعیّن فإن وفت الترکة بأحد النسکین ففی مثل حجّ القران و الإفراد یتعین صرفه فی أحدهما إمّا تخییراً أو خصوص الحج علی الخلاف فی الفرع السابق، و فی مثل حجّ التمتّع لا یجب صرفها فی شیء منهما، بل لا یجوز کما عرفت، و علیه فالظاهر کونها للورثة؛ إذ المانع عن المیراث هو وجوب الحجّ، فمع فرض عدم الوجوب لعدم کفایة المال لا مانع من المیراث.

نعم لو احتمل کفایتها للحجّ بعد ذلک أو وجود متبرّع بدفع التتمة لمصرف الحج وجب إبقاؤها؛ للزوم الاحتیاط عند الشک فی القدرة.

و أمّا إن عیّن مالًا له و أوصی به فمقتضی القاعدة و إن کان ما ذکر، إلّا أنّه دلّ دلیل خاص علی لزوم صرفه فی التصدّق عنه، و هو خبر علی بن مزید (فرقد خ ل، مرثد خ ل، یزید خ ل) عن امامنا الصادق علیه السّلام عن رجل مات و أوصی بترکته أنّ أحجّ بها فنظرت فی ذلک فلم یکفه للحجّ فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا: تصدّق بها. فقال علیه السّلام: ما صنعت بها؟ فقلت: تصدّقت بها. فقال علیه السّلام: ضمنت إلّا أن لا یکون یبلغ ما یحجّ به من مکة، فإن کان لا یبلغ ما یحجّ به من مکة فلیس علیک ضمان «۱». فإنّه یدلّ بالإطلاق علی أنّ الوصی إذا صرف المال الموصی به للحجّ

---

(۱) الوسائل باب ۳۷ من أبواب أحکام الوصایا حدیث ۲.

]...[

فی الصدقة عنه مع عدم وفائه بالحج من دون أن یراجع الورثة فی ذلک لم یفعل حراماً، و لا یکون ضامناً، و لو لا تعیّنه لذلک کان المال للورثة و لم یکن یجوز للوصی ذلک، فمن الحکم بالجواز یستکشف عدم الانتقال الی الورثة.

و دعوی: أنّه ضعیف السند من جهة أنّ الراوی مهمل مجهول الحال. فیها: أنّ الخبر مروی بسند صحیح عن ابن أبی عمیر الذی هو من أصحاب الإجماع فلا ینظر الی من قبله من الرجال، فلو کان الذی یروی عنه ابن أبی عمیر معلوم الضعف یکون الخبر معتبراً لو صحّ سنده الیه فضلًا عمّا اذا کان مجهولًا کما فی المقام، فالأظهر أنّه یتعیّن فی هذه الصورة صرفه فی التصدّق عنه، و لو علم بعدم الخصوصیة لصورة التعیین یتعدّی عنها الی الصورة الاولی، و إلا فیقتصر علیها.

و الظاهر اختصاص الخبر بالحج الواجب، و إلّا فلو کان مستحباً لما کانت الوصیة بإخراجه من جمیع الترکة نافذاً، فحیث إنّ ذلک مفروغ عنه سؤالًا و جواباً فیستکشف کونه واجباً.

و فی المقام فرع آخر یناسب ذلک و هو: أنّه لو أوصی المیت بالحجّ عنه و تبرّع متبرّع عن المیت، فتارة یکون الحج واجباً، و اخری یکون مستحباً أوصی به من الثُّلث، فإن کان واجباً، فإن عین مقداراً له لا یبعد القول بلزوم صرفه فی التصدّق عنه؛ لخبر علی المتقدم؛ فإنّ مورده و إن کان هو الوصیة بتمام الترکة لکنه لا یبعد التعدی الی المقام، و إن لم یعیّن ذلک، فإن احرز عدم الخصوصیة للتعیین

یتعدّی عن مورد الخبر و یحکم بلزوم التصدّق، و ان لم یحرز ذلک رجعت اجرة الاستیجار الی الورثة؛ لما مرّ من أنّ المانع من الإرث الحجّ فإذا جیء به لا مانع من الإرث، و إن کان مستحباً، فالظاهر تعیّن صرفه فی الحج عنه لأنّه بتبرّع المتبرّع لا ینتفی الموضوع و هو واضح.

ثمّ انه لا کلام فی صحة التبرع، بل لا خلاف فیه و لا إشکال نصّاً و فتوی کما صرّح به صاحب الجواهر- ره-.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۳۵

]...[

و یشهد به جملة من النصوص کصحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السّلام عن رجل مات و لم یکن له مال و لم یحجّ حجّة الإسلام فأحجّ عنه بعض إخوانه هل یجزی ذلک عنه أو هل هی ناقصة؟ قال علیه السّلام: بل هی حجة تامة «۱». و هو محمول علی ما لو وجب علیه الحج من قبل، و لکن حین الموت لم یکن له مال کما لا یخفی.

و خبر عامر عنه علیه السّلام، قال: قلت له: بلغنی عنک أنّک قلت: لو أنّ رجلًا مات و لم یحجّ حجّة الإسلام فحجّ عنه بعض أهله أجزأ ذلک عنه، فقال علیه السّلام: نعم، اشهد بها علی أبی أنّه حدّثنی أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم أتاه رجل فقال: یا رسول اللّه إنّ أبی مات و لم یحجّ. فقال له رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: حجّ عنه فإنّ ذلک یجزی عنه «۲». و نحوهما غیرهما فلا إشکال فی الحکم.

۷- الواجب الحجّ البلدی أو المیقاتی

اشارة

السابع: هل الواجب الاستیجار عن المیت من المیقات أو البلد؟ و المسألة ذات أقوال ثلاثة:

الأول: أنّه یستأجر من البلد مع السعة فی المال و إلّا فمن المیقات. نسب ذلک فی المستند الی الشیخ فی النهایة، و الصدوق فی المقنع، و الحلّی و القاضی، و الجامع، و المحقّق الثانی، و الدروس، و ظاهر اللمعة.

الثانی: أنّه یستأجر من البلد مع السعة و إلّا فمن الأقرب الیه فالأقرب. حکاه

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۳۶

]...[

فی الشرائع قولًا، و نسب الی الدروس و الحلّی.

الثالث: أنّه یستأجر من أقرب المواقیت الی مکة إن أمکن و إلّا فمن الأقرب إلیه فالأقرب. اختاره المصنّف فی المتن و التذکرة و غیرهما من کتبه، و الفاضل النراقی فی المستند، و المحقّق فی الشرائع.

و فی الجواهر بعد نقل ذلک عن المحقّق: عند الأکثر، بل المشهور، بل عن الفقیه الإجماع علیه. انتهی.

و فی المستند: کما هو مختار المبسوط و الخلاف و الوسیلة و الغنیة و الفاضلین فی کتبهما و المسالک و الروضة و المدارک و الذخیرة و أکثر المتأخّرین بل مطلقاً، و فی الغنیة: الإجماع علیه. انتهی.

و عن المدارک: احتمال آخر و هو وجوب الاستیجار من البلد مع السعة و إلّا فالسقوط، و لکن قال: لا نعرف بذلک قائلًا.

و فی المستند: لا یعرف قائله کما صرّح به جمع، بل نفاه بعضهم.

و التحقیق: أنّه یجب الاستیجار من المیقات، و الظاهر أنّ مراد الأصحاب من أقرب المواقیت ما هو أقلّ قیمة، فمرادهم أنّه لا یجب علی الورثة ما هو أکثر قیمة فلا دلیل علیه، کما سیمرّ علیک.

و الوجه فی ذلک: أنّ الواجب علی المیت إنّما هو أداء المناسک فی المشاعر المخصوصة و مبدؤها المیقات، و أمّا السیر من البلد الی المیقات فهو مقدّمة عقلیة للواجب و لا یکون جزءاً و لا شرطاً، و لذا قلنا: أنّه لو خرج الی التجارة ثمّ جدّد نیّة الحج عند المواقیت أجزأه فعله، فعلمنا أنّ قطع الطریق غیر مطلوب للشرع، و بالجملة وجوب السیر لیس إلّا عقلیاً، و لو سلّم کونه شرعیاً فهو لیس داخلًا فی الحج شرطاً أو شطراً؛ کی یجب الإتیان به أیضاً.

و لیس للأصحاب فی مقابل هذا البرهان سوی امور:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۳۷

]...[

أحدها: ما نقله فی التذکرة قال: إنّ الحجّ وجب علی المیت من بلده فوجب أن ینوب عنه منه؛ لأنّ القضاء یکون علی وفق الأداء.

و فیه: ما تقدّم من منع الوجوب من البلد أوّلًا، و عدم لزوم قضائه ثانیاً؛ لعدم کونه جزءاً للحجّ أو شرطاً له.

الثانی: النصوص الدالّة علی أنّ من لم یتمکّن من المباشرة یستنیب شخصاً آخر.

و فیه أولًا: أنّه فی تلک المسألة أیضاً لا تدلّ النصوص علی لزوم الاستنابة من البلد؛ إذ لیس فی تلک النصوص إلّا ما بهذا المضمون: علیه أن یجهّز رجلًا من ماله؛ و لا ظهور لذلک فی التجهیز من البلد أو المیقات.

و ثانیاً: أنّه لا یخرج عن القیاس بعد عدم العلم بالمناط کما لا یخفی.

الثالث: الأخبار الواردة فی الوصیة بالحج؛ فإنّ فی جملة منها صرّح بأنّه یستأجر من البلد، فبعد إلغاء الخصوصیة یتمّ المطلوب.

أقول: تلک النصوص ستمرّ علیک، و ستعرف أنّ الجمع بینها یقتضی البناء علی کونه من المیقات، مع أنّه یحتمل أن یکون للوصیة حکم خاص من جهة التعارف، کما أشار إلیه سید المدارک قال: و لعلّ القرائن الحالیة کانت دالّة علی إرادة الحج من البلد، کما هو المنصرف من الوصیة عند الإطلاق فی زماننا، فلا یلزم مثله مع انتفاء الوصیة. انتهی.

الرابع: خصوص الخبر المروی عن مستطرفات السرائر من کتاب المسائل بسنده عن عدة من أصحابنا قالوا: قلنا لأبی الحسن- یعنی علی بن محمد علیهما السّلام- إنّ رجلًا مات فی الطریق و أوصی بحجّة و ما بقی فهو لک؛ فاختلف أصحابنا، فقال بعضهم: یحجّ عنه من الوقت فهو أوفر للشیء أن یبقی. و قال بعضهم: یحج عنه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۳۸

]...[

من حیث مات. فقال علیه السّلام: یحج عنه من حیث مات «۱».

و فیه: - مضافاً الی أنّه وارد فی الوصیة- أنّه یحتمل- لو لم یکن هو الظاهر- أن یکون المراد من قوله: بحجه. إتمام حجّته فیکون من باب الوصیة بذلک و خارجاً عمّا نحن فیه، فإذاً لا ینبغی التوقّف فی کفایة المیقاتی.

و الغریب مع ذلک دعوی بعضهم تواتر الأخبار بالحجّ من البلد؛ فلنعم ما أفاد المحقّق فی محکی المعتبر و المصنف- ره- فی محکی المختلف من أنّه لم نقف فی ذلک علی خبر شاذ فکیف یدّعی التواتر!؟ هذا کلّه مع عدم الوصیة.

و لو أوصی بالاستیجار من البلد أو المیقات وجب، و هل یحسب الزائد عن اجرة المیقاتیة من الثُّلث کما فی المدارک و الجواهر و العروة، أم یحسب من الأصل؟ وجهان.

یمکن الاستدلال للثانی بإطلاق موثّق ابن بکیر عن أبی عبد اللّه علیه السّلام أنّه سئل عن رجل أوصی بماله فی الحج فکان لا یبلغ ما یحجّ به من بلاده، قال علیه السّلام: فیعطی فی الموضع الذی یحجّ به عنه «۲» بتقریب: أنّ الظاهر منه الوصیة بجمیع ماله، و من جهة ترک الاستفصال یکون مطلقاً من حیث کون الحجّ واجباً أو مندوباً، فمفاده أنّ الحجّ یجب إخراجه من جمیع المال من أیّ مکان وسع المال و به یقیّد إطلاق ما دلّ من النصوص علی عدم نفوذ الوصیة فی الزائد عن الثُّلث.

و اورد علیه إیرادان:

الأول: أنّ کلمة ماله فی الخبر کما یمکن أن یکون بکسر اللام، فیدلّ علی ما افید، یمکن أن یکون بفتح اللام بأن یکون ما موصولة و اللام جارة، فلا یدلّ علی ذلک کما لا یخفی.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب النیابة حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب النیابة فی الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

]...[

و فیه: أنّ ذلک- أی احتمال کون اللام مفتوحة- خلاف الظاهر جدّاً.

الثانی: أنّ فی باب الوصیة طوائف من النصوص، منها: ما یدلّ علی نفوذ الوصیة بأکثر من الثُّلث کخبر أبی بصیر عن الإمام الصادق علیه السّلام فی حدیث: فإن أوصی به فلیس له إلّا الثُّلث «۱» و نحوه غیره.

و منها: ما یدلّ علی جواز الوصیة بتمام المال إذا لم یکن له وارث، کخبر السکونی عنه علیه السّلام عن أبیه علیه السّلام فیمن لا وارث له، قال: یوصی بماله حیث شاء فی المسلمین و المساکین و ابن السبیل «۲» و نحوه غیره.

و منها: موثّق ابن بکیر.

فإذا قیّدنا إطلاق الطائفة الاولی بالثانیة تنقلب النسبة بین الثالثة و الاولی من العموم المطلق الی العموم من وجه؛ فإنّ لهما مادّة الاجتماع و هی الوصیة بأزید من الثُّلث فی غیر الحجّ مع وجود الوارث، و مادّتی الافتراق و هما الوصیة بأزید من الثُّلث فی غیر الحجّ مع وجود الوارث، و الوصیة بأزید من الثُّلث مع عدم وجوده، فلا تصلح الثالثة لتقیید الاولی.

و فیه: إنّا لا نقول بانقلاب النسبة، سیما فیما إذا ورد عام و خاصان، بل یلاحظ النسبة بین العام و الخاصین دفعة واحدة، فالأظهر أنّه یخرج من الأصل، و لا وجه لاحتسابه من الثُّلث.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الوصایا حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب الوصایا حدیث ۱.

]...[

الواجب فی صورة الوصیة الحجّ البلدی أو المیقاتی

و لو أوصى بالاستيجار عنه و لم يعيّن شيئاً و لم يكن هناك انصراف، فهل تكفى الميقاتية أم لا؟.

و ملخّص القول فيه:

أنّ النصوص الواردة فيه على طوائف:

الاولى: ما يدلّ على أنّه إن وفى المال وجب الحجّ عنه من البلد، و إلّا فمن الميقات كصحيح الحلبى عن الإمام الصادق عليه السّلام: و إن أوصى أن يحجّ عنه حجّة الإسلام و لم يبلغ ماله ذلك فليحجّ عنه من بعض المواقيت «۱». فإنّه بالمفهوم يدلّ على أنّه مع وفاء المال يحجّ عنه من البلد، و بالمنطوق يدلّ على أنّه مع عدم الوفاء يحجّ عنه من الميقات.

و صحيح على بن رئاب عنه عليه السّلام عن رجل أوصى أن يحجّ عنه حجّة الإسلام و لم يبلغ جميع ما ترك إلّا خمسين درهماً، قال عليه السّلام: يحجّ عنه من بعض المواقيت التى وقّتها رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم من قرب «۲». و مفهومه و إن كان أنّه مع وفاء المال يحجّ عنه ممّا قبل الميقات و لم يعيّن البلد، و لكن لعدم الفصل يتمّ المطلوب.

الثانية: ما يدلّ على أنّه مع وفاء المال يحجّ عنه من البلد و إلّا فمن المكان الذى يفى به المال، كموثّق عبد اللّه بن بكير عن الإمام الصادق عليه السّلام أنّه سأل عن رجل أوصى بما له فى الحجّ فكان لا يبلغ ما يحجّ به من بلاده، قال: فيعطى فى الموضع

---

(۱) لم أقف على هذه الصحيحة فى كتاب الوسائل، و إنما ذكره صاحب المدارك فى نفس المسألة.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب النيابة فى الحجّ حديث ۱.

]...[

الذى يحجّ به عنه «۱».

و خبر محمد بن عبد اللّه قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السّلام عن الرجل يموت فيوصى بالحجّ من أين يحجّ عنه؟ قال عليه السّلام: على قدر ماله إن وسعه ماله فمن منزله، و إن لم يسعه ماله فمن الكوفة، و إن لم يسعه فمن المدينة «۲».

و محمد بن عبد اللّه و إن كان مجهولًا إلّا أنّ الراوى عنه البزنطى الذى هو من أصحاب الإجماع، فلا إشكال فيه من حيث السند، و دلالته على المطلوب واضحة.

و خبر أبى سعيد عنه عليه السّلام عن رجل أوصى بعشرين درهماً فى حجّة، قال عليه السّلام: يحجّ بها عنه رجل من موضع بلغه «۳».

و خبر أبى بصير عمّن سأله قال: قلت له: رجل أوصى بعشرين ديناراً فى حجّه فقال: يحجّ له رجل من حيث يبلغه «۴».

و خبر عمر بن يزيد عن أبى عبد اللّه عليه السّلام عن رجل أوصى بحجّة فلم تكفه، قال: فيقدّمها حتى يحج دون الوقت «۵». و نحوه خبره «۶» الآخر.

و أمّا المروى عن مستطرفات السرائر المتقدم فليس ممّا نحن فيه؛ لوروده فى خصوص من مات فى الطريق.

و الجمع بين هاتين الطائفتين واضح، فإنّهما متوافقتان من حيث إنّه إن وفى المال يجب الحجّ من البلد، و إنّما الاختلاف بينهما فيما لو لم يف به؛ فإنّ الاولى تدلّ بالإطلاق على أنّه يحجّ عنه من الميقات، و الثانية تدلّ على أنّه يحجّ عنه من المكان الذى يفى به

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب النيابة فى الحجّ حديث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب النيابة فى الحجّ حديث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۲ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۸.

(۵) الوسائل باب ۲ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۷.

(۶) الوسائل باب ۲ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۴۲

]...[

المال، و إن لم یف إلّا من المیقات فهی أخصّ من الاولی فیقیّد إطلاقها بها فتکون النتیجة: أنّه إن وفی المال یحجّ عنه من البلد، و إن لم یف به فمن المکان الذی یفی به، و إن لم یف إلّا من المیقات فمنه.

الطائفة الثالثة: ما یدلّ علی أنّه یحجّ عنه من المیقات مطلقاً، و هو خبر زکریا ابن آدم قال: سألت أبا الحسن علیه السّلام عن رجل مات و أوصی بحجّة أ یجوز أن یحجّ عنه من غیر البلد الذی مات فیه؟ فقال علیه السّلام: أمّا ما کان دون المیقات فلا بأس «۱». و قد ذکروا روایات أخر و لکنها ما بین ما لا یدلّ علی هذا القول، و ما یکون مورده غیر ما نحن فیه.

و للأصحاب فی الجمع بین هذه الطائفة و ما تقدّم مسالک:

أحدها: ما أصرّ علیه بعض الأعاظم من المعاصرین و هو حمل الأولتین علی ما إذا عیّن مالًا للحجّ کما ورد فی موثّق عبد اللّه بن بکیر، و حمل الأخیرة علی ما إذا أطلق بتقریب: أنّه یقیّد خبر زکریا ابتداءً بموثّق ابن بکیر، و یحمل علی صورة عدم الوصیة بمال معیّن، ثمّ بعد ذلک یحمل النصوص المطلقة الاخر- کخبر محمد بن عبد اللّه- علی ذلک لأنّه أولی من حمله علی صورة الضرورة.

و فیه أنّ هذا یبتنی علی القول بانقلاب النسبة و لا نقول به، فلا وجه لتقیید إطلاق خبر زکریا أوّلًا ثمّ ملاحظة النسبة بینه و بین سائر النصوص، و الموثّق بنفسه لا یصلح لتقیید إطلاق سائر النصوص؛ لأنّهما متوافقان.

ثانیها: حمل خبر زکریا علی غیر حجّة الإسلام، و الطائفتین الأولتین علی حجّة الإسلام، و الشاهد علیه صحیح الحلبی و صحیح ابن رئاب الواردان فی خصوص حجّة الإسلام.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۴۳

]...[

و فیه: أنّه لو کنّا قائلین بانقلاب النسبة إذا ورد دلیلان متباینان، و کان لأحدهما مقیّد لزم من تقییده انقلاب النسبة بینه و بین معارضه الی العموم المطلق- صحّ ما افید؛ فإنّه یقیّد إطلاق خبر زکریا بالصحیحین، و النسبة بینه بعد التقیید و بین سائر النصوص عموم مطلق فیقیّد إطلاقها به، و لکن أثبتنا فی محلّه عدم تمامیة الانقلاب حتی فی هذه الصورة.

ثالثها: حمل الطائفتین الأولتین علی الاستحباب أی استحباب الحجّ البلدی. و لکن الأظهر فی مقام الجمع هو الوجه الرابع و هو أنّ خبر زکریا الدالّ علی الحجّ المیقاتی مطلق من حیث وفاء المال و عدمه، فیقیّد إطلاقه بالطائفتین الأولتین، فتکون النتیجة هو لزوم الحجّ البلدی مع وفاء المال، و إلّا فمن الأقرب فالأقرب، و مع عدمه فمن المیقات.

و علی ما اخترناه لو خولف و استؤجر من المیقات برئت ذمّته لتحقّق الحجّ الواجب علیه من المیقات، و لزوم الإخراج من البلد یکون تکلیفاً زائداً لا شرطاً أو شطراً للحجّ، فما عن المدارک من الإشکال فی الإجزاء لعدم الإتیان بالمأمور به علی وجهه علی هذا التقدیر

فلا یتحقّق الامتثال. ضعیف.

۸- المراد من البلد فی الحجّ البلدی

الثامن: اختلفت کلمات القوم فی المراد من البلد فی الحجّ البلدی علی أقوال: ۱- بلد الموت. نسب ذلک الی ابن إدریس و سید المدارک و غیرهما.

۲- بلد الاستیطان. اختاره صاحب الجواهر- ره- و تبعه بعض محقّقی العصر.

۳- ما احتمله صاحب الجواهر- ره- و سید العروة- و حکی عن بعض العامة- و هو البلد الذی صار مستطیعاً فیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۴۴

]...[

۴- ما قوّاه صاحب العروة و هو القول بالتخییر بین البلدان التی کان فیها بعد الاستطاعة.

و الحق: أنّه إن مات فی أثناءِ الطریق فالأول؛ للمروی عن مستطرفات السرائر المتقدم المصرّح فیه بأنّه یحجّ عنه من حیث مات. و إلّا فالثانی؛ لأنّ نصوص الحجّ البلدی متضمّنة لکلمة منزله کما فی خبر محمد بن عبد اللّه، و بلاده کما فی موثّق ابن بکیر، و ما شاکل، و واضح أنّ المراد من تلک ما اتخذه مقرّاً له و منزلًا و هو بلد الاستیطان، و إنکار کون المنساق من النص ذلک مکابرة.

و استشهد لکون المراد بلد الموت مطلقاً بأنّه آخر مکان کان مکلّفاً فیه بالحج، و بخبر زکریا المتقدم: أ یجزیه أن یحجّ عنه من غیر البلد الذی مات فیه.

و لکن یرد علی الأول: أنّ طی الطریق و المسافة لیس داخلًا فی الحج، و لذا قلنا فی صورة عدم الوصیة تکفی المیقاتیة، و إنّما بنینا علی لزوم البلدیة فی صورة الوصیة؛ للنصوص الخاصة و قد مرّ مفادها.

و یرد علی الثانی: أنّ ذلک فی السؤال لا- فی الجواب، و التقریر غیر ثابت، بل الظاهر منه الردع؛ فإنّه علیه السّلام ردعه عن أصل اشتراط البلدیة فی الحج عنه، فلا یدلّ علی أنّه علی فرض الاشتراط یکون المیزان بلد الموت.

و استدل لکون المیزان بلد الاستطاعة بأنّه هو البلد الذی توجّه الیه الخطاب بالحجّ منه.

و فیه: - مضافاً الی ما تقدم من عدم تعلّق التکلیف بالطریق و مبدئه- أنّ توجّه الخطاب الیه منه إنّما هو فی صورة عدم انتقاله عنه، و إلّا فمن المحلّ المنتقل الیه، و لذا نسب الی الحلّی الاستدلال بهذا الوجه للقول بکون المیزان هو بلد الموت.

و استدلّ للقول بالتخییر بإطلاق النصوص، و منع انسباق بلد الاستیطان منها.

و فیه: ما عرفت من أنّ ما فیها من الألفاظ من قبیل منزله و بلاده ظاهرة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۴۵

]...[

فی بلد الاستیطان، مع أنّ لازمه التخییر بین جمیع البلدان لا خصوص البلدان التی کان فیها بعد الاستطاعة.

و قد یستدل له بتوجّه الخطاب الیه بالحجّ فی کلّ بلد من البلدان التی کان فیها بعدها، و حیث لا یمکن البناء علی وجوب الجمیع تعیّن البناء علی التخییر.

و فیه: ما عرفت من أنّ السیر من البلد الی المیقات لیس داخلًا فی الحج لا شرطاً و لا شطراً، مع أنّه لو سلم ذلک فی کلّ من البلد المنتقل الیه یتوجّه تکلیف تعیینی بالحجّ منه، و التکلیف بالحجّ من البلد المنتقل عنه یکون ساقطاً، فلو تمّ هذا لزم البناء علی أنّ

المیزان هو بلد الموت، فالمتحصّل ممّا ذکرناه: أنّه إن مات فی الطریق فالمدار علی بلد الموت و إلّا فبلد الاستیطان.

۹- إذا اختلف تکلیف المیت و الوصی

اشارة

التاسع: إذا اختلف تقلید المیت و الوارث أو الوصی فی اعتبار البلدیة أو المیقاتیة فهل المدار علی تقلید المیت کما فی العروة، أو الوارث أو الوصی کما عن جمع من المحقّقین منهم المحقق النائینی- ره-؟ وجهان.

و غیر خفیّ أنّ هذه المسألة من صغریات الکبری الکلیة التی لها مصادیق و صغریات عدیدة فی الفقه، مثل: الصلاة الثابتة فی ذمة المیت و ما شاکل، بل و العقود و الإیقاعات التی یجریها الوکیل.

و ملخّص القول فیها: أنّه إن قلنا بالتصویب و أنّ لفتوی المجتهد موضوعیة، و دوران الحکم الواقعی مدار اجتهاد المجتهد لا إشکال فی أنّ المدار علی تقلید المیت؛ فإنّ الحکم الواقعی الثابت له هو ما یقتضیه تقلیده، و الوصی أو الوارث مکلّف بإبراء ذمّة المیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۴۶

]...[

اللّهم إلّا أنّ یقال: إنّه بناءً علی المختار من کفایة المیقاتیة مع عدم الوصیة و لزوم البلدیة معها، أنّ لزوم البلدیة لیس من جهة کونها الثابتة فی ذمة المیت؛ فإنّ الثابت هو المیقاتی، بل هو من أحکام الوصیة المتوجّهة الی الوصی، و علیه فالمدار علی تقلید الوصی إلّا أنّ الذی یسهل الخطب فساد المبنی.

و إن قلنا بطریقة فتوی المجتهد کسائر الامارات الشرعیة الی ما هو الوظیفة الواقعیة، و أنّ الحکم الواقعی بالنسبة الی الجمیع واحد، و الاختلاف فی الطریق، و أنه فی صورة الخطأ لیس هناک سوی المعذوریة کما علیه بناء المخطّئة- و هو الصحیح- فالمدار علی تقلید الوارث أو الوصی؛ فإنّه یری بمقتضی تقلیده أنّ الحکم الواقعی الثابت حتی فی ذمة المیت هو هذا، و أنّ المیت کان مخطئاً فیما یراه من الحکم المخالف لذلک، فإذا کان الوارث یری لزوم البلدیة، و المیت کان وظیفته بحسب التقلید أو الاجتهاد هی المیقاتیة، فعلی الوارث أن یعمل بوظیفته؛ فإنّه یری أنّ لزوم البلدیة وظیفة الجمیع حتی المیت، و أنّه کان مخطئاً فیما یراه من کفایة المیقاتیة، غایة الأمر کان معذوراً فی مخالفته، فالأظهر أنّ المدار علی تقلید الوصی أو الوارث.

و اذا اختلف الورثة فی التقلید فهل یعمل کلٌّ بوظیفته أم یرجع الی الحاکم؟ وجهان، و تنقیح القول فیه یتوقّف علی بیان أمرین:

[الأول] انتقال المال الی الورثة و عدمه

الأول: أنّه مع ثبوت الدّین- و منه الحجّ- فی ذمة المیت، أو الوصیة، هل ینتقل المال بتمامه الی الورثة و الواجب علی الورثة التوزیع و التحصیص، أم لا ینتقل إلیهم إلّا مقدار ما زاد علی الدَّین أو الوصیة، و أمّا ما یساویهما فلا ینتقل الیهم؟ المنسوب الی کثیر من کتب المصنف- ره- و جامع المقاصد و غیرها الأول.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۴۷

]...[

و عن الحلّی و المحقّق و بعض کتب المصنف- ره- الثانی.

و عن المسالک نسبة الی الأکثر.

و قد ذکروا لکلّ من القولین وجوهاً غیر خالیة عن المناقشة و الإشکال لیس المقام مورداً لنقلها إلّا أنّ الأظهر- بحسب ما یستفاد من الآیة الشریفة و النصوص- هو الثانی.

أمّا الآیة فهی قوله تعالی: مِنْ بَعْدِ وَصِیَّةٍ یُوصِی بِهٰا أَوْ دَیْنٍ «۱» فإنّه ظاهر فی أنّ الوصیة و الدَّین مقدّمان علی الإرث.

و أمّا النصوص فمنها؛ خبر محمد بن قیس عن الإمام الباقر علیه السّلام عن أمیر المؤمنین علیه السلام أنّ الدَّین قبل الوصیة ثمّ الوصیة علی أثر الدین ثمّ المیراث بعد الوصیة، فإنّ أول القضاء کتاب اللّه تعالی «۲».

و خبر السکونی عن أبی عبد اللّه علیه السلام أوّل شیء یبدأ به من المال الکفن ثمّ الدَّین ثمّ الوصیة ثمّ المیراث «۳». و نحوهما غیرهما؛ فإنّ ظاهر النصوص الترتیب فی التعلّق فلا یتعلّق المیراث مع الدَّین أو الوصیة.

و دعوی: أنّه یمکن أن یکون المراد عدم جواز تصرّف الورثة فی الترکة بعنوان الإرث قبل إخراج دیون المیت و الوصیة، لا أنّه لا إرث قبلهما. فیها: أنّ ذلک و إن کان محتملًا إلّا أنّه خلاف الظاهر.

فإن قیل: إنّه مع عدم الانتقال الی الورثة إمّا أن یلتزم ببقائه علی ملک المیت، أو یلتزم ببقائه بلا مالک، و المیت غیر قابل لان یکون مالکاً، و المال یستحیل أن یبقی

---

(۱) النساء- آیة ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من أبواب کتاب الوصایا حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۸ من أبواب کتاب الوصایا حدیث ۱.

]...[

بلا مالک.

قلنا: لا مانع من الالتزام بشیء منهما، إمّا الأول؛ فلأنّ الملکیة من الامور الاعتباریة فأیّ مانع عقلی أو شرعی فی اعتبار شیء ملکاً للمیت، و صرفه فی مصالحه و أما الثانی؛ فلأنّ المستحیل بقاء الملک بلا مالک لا بقاء المال بلا مالک، فیلتزم فی المقام ببقاء ما یساویهما بلا مالک، غایة الأمر یثبت حق الاختصاص للورثة متعلّقاً بالمال یمنع من أن یحوزه غیرهم کسائر المباحات الأصلیة.

و یترتب علی ما اخترناه عدم جواز تصرف الورثة؛ لکونه تصرّفاً فی مال الغیر.

و دعوی: أنّه لا إشکال فی ولایة الورثة علی تعیین حصّة الدیّان و نفقة الحجّ و لو من غیر ترکة المیت، کما أنّ لهم الولایة علی تعیینها من مال مخصوص، و علیه فلو افرز حصّة الدیان، أو نقه الحجّ و إن لم تؤد خارجاً لزم جواز تصرّفهم فی البقیة. فیها: أنّ هذه الولایة لا تنکر إلّا أنّه ما دام لم تؤدّ خارجاً لا یجوز لهم التصرف، فان ثبوت هذه الولایة أعمّ من تعیین حصة الدیّان أو نفقة الحجّ فیما افرز، و مع عدم تعیینها فیه یکون المال مشترکاً لا یسوغ التصرف فیه لأحد الشریکین.

نعم خرج بدلیل خاص ما لو لم یکن الدَّین مستوعباً للترکة؛ فإنّه دلّ دلیل خاص علی جواز التصرف فی بعض الترکة کصحیح البزنطی بإسناده أنّه سئل عن رجل یموت و یترک عیالًا و علیه دَین أ ینفق علیهم من ماله؟ قال علیه السلام: إن استیقن أنّ الذی علیه یحیط بجمیع المال فلا ینفق، و إن لم یستیقن فلینفق علیهم من وسط المال «۱». و نحوه موثّق عبد الرحمن بن الحجاج «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب کتاب الوصایا حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب کتاب الوصایا حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۴۹

]...[

و بذلک ظهر أنّ ما عن جامع الشرائع و میراث القواعد و حجر الإیضاح و رهنه و غیرها من عدم الفرق بین الدَّین المستغرق و غیره فی المنع عن التصرف مستنداً الی وجوه لا یعتنی بها فی مقابل النص. غیر تام، کما أنّ ما فی العروة من تخصیص الجواز بما إذا کان الترکة واسعة جدّاً. فی غیر محلّه.

و أیضاً دلّ دلیل خاص علی أنّه اذا ضمن الورثة أو غیرهم الدَّین و رضی الدیّان بذلک برئت ذمة المیت، و یجوز للورثة حینئذٍ التصرّف فی الترکة.

فما عن بعض المحقّقین من جواز التصرف حتی فی الدَّین المستغرق مع تعهد الأداء و إن لم یرض الدیّان. فی غیر محلّه، و تمام الکلام فی هذه المسألة و فروعها موکول الی محلّه.

[الثانی: وقوع الخلاف بین شخصین]

الأمر الثانی: أنّه اذا وقع الخلاف بین شخصین، فتارة لا یکون مرجع اختلافهما الی إثبات حقّ أو مال علی آخر، و اخری یکون مرجعه الی ذلک، لا إشکال فی أنّه فی الصورة الاولی لا یرجع الی الحاکم من غیر فرق بین کون اختلافهما فی الموضوعات أو الأحکام.

و إمّا فی الصورة الثانیة، فتارة یمکن الجمع بینهما بأن یعمل کلٌّ بما هو وظیفته کما لو أقرّ أحد الشریکین بشریک ثالث و أنکره الآخر فإنّه یمکن الجمع بتوجیه الضرر الی خصوص المعترف، و اخری لا یمکن الجمع کما لو رأی أحد الشخصین أنّ المتنجّس لا ینجس و کان معتقد الآخر التنجیس فأدخل الأول یده المتنجسة فی دهن الثانی؛ فإنّه یری عدم الإتلاف، و صاحب الدهن یری الإتلاف، فإن أمکن الجمع لا یرجع الی الحاکم، و إلّا فیرجع الیه، و تفصیل الکلام موکول الی محلّه.

و بعد تمهید هذین الأمرین نقول فی المقام: إنّه لا بدّ من الرجوع الی الحاکم فإنّ القائل بالبلدیة یجب علیه إخراجها قبل أن یأخذ حصته من الترکة بمقتضی الأمر الأول، و علیه فالقائل بالمیقاتیة اذا لم یرض بالزائد عن اجرة المیقاتیة یلزم ورود

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۵۰

]...[

الخسارة أی خسارة التفاوت بأجمعها علی القائل بالبلدیة، و الحال أنّه یری أنّ نصف تلک الخسارة علیه، فیقع النزاع، و مرجع الاختلاف الی إثبات المال، و لا یمکن الجمع بینهما فیتعیّن الرجوع الی الحاکم الشرعی لقطع النزاع.

و مثله ما لو اختلف الوصی و الورثة فی ذلک بأن رأی الوصی أنّ الواجب إخراج البلدیة، و الورثة یعتقدون کفایة المیقاتیة، فإنّ الواجب علی الوصی أخذ اجرة البلدیة من الترکة، و الورثة ینکرون ذلک، ففی الفرضین یرجع الی الحاکم و هو یعمل بوظیفته، فإن لم یعلم فساد مدرکه یجب علی کلٍّ من المتنازعین العمل بحکمه و عدم نقضه، و ینتقض به الفتوی، و إن علم فساده و لم یکن هناک حاکم آخر یتعیّن التراضی و المصالحة.

۱۰- الاستیجار لا یکفی فی براءة ذمة المنوب عنه

العاشر: إذا استؤجر للحجّ، فتارة یعلم بإتیان الأجیر الحجّ عن المیت، و اخری یعلم بعدم إتیانه عنه، و ثالثة یشک فی ذلک مع الشک فی أصل الحج أو العلم به و الشک فی قصده عن المیت.

فإن علم بإتیان الأجیر الحجّ عن المیت لا إشکال فی الاکتفاء به، و سقوط التکلیف عنه و إن شک فی صحة عمله و فساده، أمّا لو علم بالصحة فالحکم من الواضحات، و أمّا لو شک فی ذلک فلجریان أصالة الصحة فی فعل الأجیر، و ببرکتها یحکم بالصحة و مطابقة المأتی به للمأمور به.

کما أنّه لو علم عدم إتیانه به لا ینبغی التوقّف فی لزوم الاستیجار ثانیاً؛ فإنّ المامور به إتیان الحج و لو بالتسبیب عن المیت و الفرض عدم تحقّقه.

و أمّا إن شک فی ذلک فإن شکّ فی الإتیان به و عدمه؛ فإنّ أصالة الصحة- کان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۵۱

و لا یجوز لمن وجب علیه الحجّ ان یحجّ تطوعا و لا نائبا

مدرکها السیرة أو غیرها- لا- تجری ما لم یحرز ذات العمل؛ فإنّها من القواعد المصحّحة و لا نظر لها الی أصل الوجود نظیر قاعدة التجاوز المثبتة لأصل الوجود.

و کذا إن علم الإتیان به و شک فی الإتیان عن نفسه أو عن المیت فإنّه لا مجری لأصالة الصحة، و قد أثبتنا فی رسالتنا فی القواعد الثلاث أنّ جریان أصالة الصحة متوقّف علی إحراز ذات الموضوع و هو فی الفرض مشکوک فیه، و ذکرنا أنّ هذا هو السرّ فی فرق الأصحاب بین الصلاة عن المیت و الصلاة علی المیت؛ فإنّه فی الاولی التزموا بعدم جریان أصالة الصحة؛ لأنّها ذات وجهین، فأصل العمل غیر محرز، و أنّها تجری فی الثانیة فإنّها ذات وجه واحد، و یدور أمرها بین الصحة و الفساد.

و بالجملة إنّما تجری أصالة الصحة فیما إذا دار الأمر بین الصحة و الفساد، و أمّا اذا دار بین العملین الصحیحین فلا مجری لأصالة الصحة، و هو من الوضوح بمکان.

نعم لو أتی الأجیر بالعمل المردّد و أخبر أنّه أتی به عن المیت یکتفی به إن کان ثقةً بناءً علی المختار من حجّیة خبر الواحد فی الموضوعات إلّا ما خرج بالدلیل، بل مطلقاً؛ فإنّ النیة من الامور التی لا تعلم إلّا من قبله، فیشملها ما دلّ علی حجیة قول المخبر فی هذه الصورة.

هذا کله مع قطع النظر عن النصوص، و أمّا بملاحظتها فسیأتی الکلام فیه فی مبحث النیابة فی شرائط النائب، فانتظر.

[المسألة الثانیة عشر:] نیابة من استقرّ علیه الحجّ

اشارة

الثانیة عشر: و لا یجوز لمن وجب علیه الحجّ أنّ یحجّ تطوعاً و لا نائباً و لو خالف فالمشهور البطلان.

و ادّعی صاحب الجواهر- ره- عدم وجدان الخلاف فی الثانی أعمّ من أن یکون

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۵۲

]...[

بإجارة أو تبرّع.

و عن الفاضل النراقی- ره- الإجماع علیه فیه.

و تردّد صاحب المدارک فی الحکم.

و تنقیح القول بالبحث فی موردین: الأول: فی الحکم التکلیفی. الثانی فی الحکم الوضعی بمعنی الصحة و الفساد.

أمّا الأول فلا إشکال فی کونه عاصیاً فی ترک ما وجب علیه بناءً علی کون وجوب الحجّ فوریاً کما هو الحقّ، و قد تقدّم الکلام فیه.

و هل یکون ما یأتی به من الحج التبرعی أو الإجاری أو التطوّعی مبغوضاً و منهیّاً عنه أم لا؟ وجهان مبنیان علی اقتضاء الأمر بالشیء للنهی عن ضدّه، و عدمه، و حیث إنّ المختار عدم اقتضائه له فالأظهر عدم المبغوضیة.

و إمّا الثانی فقد استدلّ لما هو المشهور من البطلان بوجوه:

۱- أنّ الأمر بالشیء یقتضی النهی عن ضدّه، و النهی عن العبادة مقتضٍ للفساد، و فیما نحن فیه الأمر بالحج الإسلامی یقتضی النهی عن غیره فیقع فاسداً لو أتی به.

و فیه أولًا: أنّ الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضدّه.

و ثانیاً: أنّ النهی التبعی لا یقتضی الفساد.

۲- أنّه یجب علیه الحج عن نفسه فهو غیر قادر علی ترکه شرعاً فلا یکون قادراً علی الحج عن الغیر و لا علی الحجّ الندبی.

و فیه: أنّه إن اُرید بذلک أنّ وجوب الحجّ یستلزم نفی القدرة علی غیره عقلًا فهو بدیهی البطلان.

و إن اُرید أنّه یوجب سلب القدرة شرعاً فهو متین إلّا أنّ القدرة الشرعیة غیر دخیلة فی المقام لا لما نسب الی بعض أعاظم العصر تارة بأنّ القدرة الشرعیة شرط

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۵۳

]...[

للتکلیف لا- للامتثال، و اخری بأنّ أخذ القدرة فی لسان دلیل الحجّ لعلّه لکونه إرشاداً الی ما یحکم به العقل لا من جهة دخلها فی الملاک، و ثالثة بأنّ الاستطاعة المأخوذة فی دلیل الحج فسّرت فی النصوص بامور لیس منها عدم المزاحمة مع واجب آخر؛ فإنّه یردّ الأول: أنّه لو سلّم أخذها شرطاً للتکلیف لزم منه البطلان، فإنّه مع فقدها لا تکلیف فلا یکون صحیحاً.

و یردّ الثانی: أنّ کونه إرشاداً الی ما یحکم به العقل خلاف الظاهر؛ فإنّ الظاهر من الدلیل أنّ کلّ ما اخذ فیه یکون له موضوعیة و لا یکون معرّفاً لشیء آخر.

و یردّ الثالث: أنّ النصوص المفسّرة منها ما دلّ علی مانعیة کلّ عذر شرعی کما تقدّم، فمن جملة تلک القیود عدم المزاحمة مع واجب آخر کما تقدّم، بل لأنّ أخذ القدرة إنّما هو بالنسبة الی حجّة الإسلام لا بالنسبة الی الحجّ الندبی و الحجّ عن الغیر؛ فإنّهما أمر بهما و لو متسکّعاً، و بالجملة الاستطاعة شرط للحج الإسلامی لا للحج الندبی و الحجّ عن الغیر.

۳- أنّ دلیل وجوب الحج عن نفسه یقتضی التوقیت فالزمان مختص به لا یقبل لغیره کالصوم فی شهر رمضان و صلاة الظهر فی أول الوقت و ما شاکل.

و فیه: أنّه لا إشکال فی الاختصاص الفعلی بمعنی أنّه یکون مأموراً فعلًا بأن یوقع حجّة الإسلام فیه.

و أما الاختصاص بمعنی عدم صلاحیة الوقت لوقوع غیره فیه و لو بنحو الترتّب أو الإتیان بداعی الملاک فالدلیل لا یدلّ علیه.

و أمّا فی المقیس علیهما فإنّما یلتزم به من التزم من جهة ورود النص الخاص به المفقود فی المقام.

۴- ما عن الشیخ البهائی- ره- و هو أنّ الأمر بالحجّ عن نفسه و إن لم یقتض النهی عن ضدّه لکنه یمنع عن الأمر بضدّه هو الحجّ الندبی أو الحج عن الغیر؛

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۵۴

]...[

لامتناع الأمر بالضدّين؛ لعدم قدرة المكلّف على الجمع بينهما، و اذا امتنع الأمر به يقع فاسداً؛ إذ التقرّب إنّما يكون بالفعل بداعى الأمر، فمع عدم الأمر يمتنع التقرب.

و اورد عليه إيرادان:

أحدهما: ما فى العروة و هو أنّه يكفى المحبوبية فى حدّ نفسه فى الصحة، كما فى مسألة ترك الأهم و الإتيان بغيره من الواجبين المتزاحمين.

و فيه: أنّه مع سقوط الأمر لا كاشف عن المحبوبية و الملاك، و التمسّك بالإطلاق لإثباتهما غير صحيح بعد فرض عدم كون الدليل وارداً لبيانهما، و إنّما هو متضمّن للأمر، و بالالتزام يدلّ عليهما، و من المعلوم أنّ الدلالة الالتزامية تتبع الدلالة المطابقية وجوداً و حجّية.

ثانيهما: أنّ الأمر بالشىء يستلزم عدم الأمر بضدّه فى عرضه، و هذا لا ينافى ثبوت الأمر به بنحو الترتّب كما حقّق فى محلّه.

و ما عن بعض أعاظم المحققين- ره- بأنّ الترتّب إنّما هو فى التكليف الذى لم يؤخذ فى متعلّقه القدرة شرطاً شرعياً و إلّا فلا مورد له؛ فإنّ التكليف بالأهمّ بنفسه لا- بامتثاله يوجب سلب القدرة عن المأمور به، فلا يمكن الأمر به بوجه غير تام؛ فإنّ القدرة إنّما اخذت شرطاً شرعياً فى حجّ الإسلام لا فى حجّ التطوّع و لا فى الحجّ عن الغير، و إن كان حجّ الإسلام فإنّه يعتبر فى حجّ الإسلام قدرة المنوب عنه لا قدرة النائب، فالتكليف بالمهمّ الذى يلتزم فيه بالترتّب غير مشروط بالقدرة شرعاً، و التكليف بالأهم و إن أشرطت فيه القدرة إلّا أنّه لا يمنع عن الترتّب فى التكليف الآخر؛ فالمتحصّل: عدم تمامية هذا الوجه أيضاً.

۵- الآية الشريفة وَ لِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ «۱» بتقريب: أنّ اللام فيها

(۱) آل عمران- آية ۹۷.

]...[

ظاهرة فى الملك فتدلّ الآية على أنّ الحجّ مملوك للّه تعالى فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن من اللّه تعالى، فلو حجّ عن غيره أو عن نفسه تطوعاً كان ذلك تصرفاً فيه بغير إذنه تعالى فيكون باطلًا.

و دعوى: أنّه على هذا لا دليل على وجوب الحجّ؛ فإنّ الآية دالّة على الملكية لا الوجوب. فيها: أنّه يستفاد وجوبه من الادلّة الاخر.

و فيه: أنّه لو كان منفعته الخاصة مملوكة لم يجز التصرف بغير الوجه الخاص، و أمّا لو كان المملوك عمل خاص فى ذمة الأجير، كما لو استأجره على إتيان عمل ل (زيد) كخياطة ثوبه فى يوم خاص، لم يحرم التصرف على غير ذلك الوجه بأن يخيط ثوب عمر و مثلًا فى ذلك اليوم.

و السّر فيه: أنّ ما فى الذمة من العمل الخاص لا ينطبق على ما فى الخارج قهراً، بل يتوقّف على القصد، و عليه فلا يكون حراماً.

أضف الى ذلك منع ظهوره فى الملكية الاعتبارية، بل هى ظاهرة فى الحقيقية و قد دلّ الدليل على أنّ جميع الواجبات من قبيل الحقّ و الدَّين.

۶- صحيح سعيد بن أبى خلف عن أبى الحسن موسى عليه السّلام عن الرجل الصرورة يحج عن الميت، قال عليه السلام: نعم إذا لم يجد الصرورة ما يحجّ به عن نفسه فإن كان له ما يحجّ به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحجّ من ماله و هى تجزى عن الميت إن كان للصرورة مال، و إن لم يكن له مال «۱».

و صحیح سعید الأعرج عن الإمام الصادق علیه السلام عن الصرورة أ یحجّ عن المیت؟ فقال علیه السلام: نعم إذا لم یجد الصرورة ما یحجّ به، فإن کان له مال فلیس له ذلک حتی یحجّ من ماله، و هو یجزی عن المیت کان له مال أو لم یکن له

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

]...[

مال «۱».

و فی العروة: و هما کما تری بالدلالة علی الصحّة أولی؛ فإنّ غایة ما یدلّان علیه أنّه لا یجوز له ترک حجّ نفسه و إتیانه عن غیره، و أمّا عدم الصحة فلا، نعم یستفاد منهما عدم إجزائه عن نفسه. انتهی.

أقول: یقع الکلام أوّلًا فی صحیح سعد، ثمّ فی صحیح سعید.

أمّا الأول فقد استدلّ بفقرتین منه للبطلان:

الاولی: قوله علیه السلام فی صدره: نعم إذا لم یجد الصرورة ما یحجّ به عن نفسه. فإنّه بمفهومه یدلّ علی أنه لو کان واجداً لما یحجّ به لم یجز له الحجّ نیابة عن المیت، فیکون حجّه باطلًا للنهی عنه.

الثانیة: قوله علیه السلام: فإن کان له ما یحجّ به عن نفسه فلیس یجزی عنه حتی یحجّ من ماله، فإنّ الظاهر منه- بواسطة کون السؤال عن الحجّ عن المیت- رجوع الضمیر الی المیت لا إلی الرجل النائب، و ذکر المیت ظاهراً بعد ذلک لا ینافی ذلک.

و دعوی: أنّ هیئة الترکیب تقتضی أن تکون الضمائر فی قوله: عن نفسه. فی الموضعین، و قوله: یجزی عنه. و قوله: من ماله. کلّها راجعة الی مرجع واحد و هو الصرورة، و التفکیک بإرجاع بعضها الی الصرورة و بعضها الی المیت بعید عن السیاق؛ فیها: أنّ وحدة السیاق فی نفسها تصلح لذلک لو لا قرینة اخری و هی فی المقام موجودة؛ فإنّ الالتزام برجوع الضمیر فی قوله: الی الرجل. یستلزم الالتزام بأنّ الإمام علیه السلام فی مقام الجواب لم یجب أوّلًا عما سئل عنه، و إنّما بیّن حکماً آخر، ثمّ أجاب عن السؤال، و هذا بعید عن البلاغة لا یلیق بشأنه علیه السّلام، و علیه فمرجع

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۳.

]...[

الضمیر فی قوله به: ما، و فی قوله: عن نفسه: الرجل، و فی قوله: یجزی عنه المیت، فیدلّ علی المطلوب.

و لکن قد یتوهّم التنافی علی هذا بین هذه الجملة، و بین قوله علیه السّلام فی ذیل الخبر: و هی تجزی عن المیت.

و لکن یندفع هذا التنافی بالالتزام بأحد أمرین:

أحدهما: البناء علی رجوع الضمیر فی قوله: عنه الی الرجل لا إلی المیت، فیدلّ قوله علیه السّلام: فلیس یجزی عنه. علی عدم الإجزاء عن نفسه، فیتمّ ما أفاده سید العروة حینئذٍ من أنّ دلالته علی الصحة أولی؛ فإنّه فی مقام الجواب عن الإجزاء عن المیت أجاب بعدم الإجزاء عن نفسه، و هذا یشعر بالإجزاء عن المیت.

و أمّا قوله: نعم إذا لم یجد الصرورة ما یحجّ به عن نفسه. فیحمل علی إرادة الإرشاد الی ما یحکم به العقل من لزوم الإتیان بالحجّ عن

نفسه؛ فإنّه لعدم إمكان الجمع بينهما و فوريّة وجوب الحجّ عن نفسه نهى حينئذٍ عن الحج عن الغير.

ثانيهما: أنّ تكون هذه الجملة متفرعة على الجملة الاولى، فمفادهما حينئذٍ أنّه إن كان للصرورة مال فعليه أن يحجّ عن نفسه، و لا يجزى عن الغير لو حجّ عنه حتى يحجّ من ماله، و بعد أن حجّ عن نفسه، يجزى حجّه عن الميت كان له مال أم لم يكن، و لا ريب فى أنّ الثانى أولى.

و قد ذكر فى رفع التهافت وجوه اخر واضحة المناقشة، مثل: أنّ المقصود من الصرورة الواقعة فى المنطوق هو الميت لا النائب، أو أنّ المقصود دفع توهّم إجزاء حجّ واحد عن نفسه و عن غيره، و أنّ ما أتى به عنه يقع كذلك، و عليه الإِتيان بالحج عن نفسه إن كان له مال، فالمتحصّل: أنّ هذه الرواية تدلّ على البطلان و عدم الإِجزاء عن الميت.

و أما الصحيح الثانى فجملتان منه ظاهرتان فى البطلان.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۵۸

]...[

إحداهما: قوله عليه السّلام: نعم إذا لم يجد الصرورة ما يحجّ به. فإنّ مفهومه أنّه لا يحجّ عنه إن كان له ما يحجّ به.

و حمله على مجرد التكليف دون الوضع كما فى بعض الكلمات إن اريد به حمله على الحرمة المولوية فهى تستلزم الفساد؛ لأنّ النهى عن العبادة مستلزم له، و إن اريد حمله على الإِرشاد الى ما يحكم به العقل من لزوم أن يحجّ به عن نفسه فهو خلاف الظاهر جدّاً.

ثانيتهما: قوله: فإن كان له مال فليس له ذلك؛ فإنّه ظاهر فى أنّه لو كان مستطيعاً ليس له أن يحجّ عن غيره.

و حمله على إرادة أنّه إن كان له من المال ما يوجب الحج عليه فليس له الاكتفاء بالحجّ عن نفسه بما أتى به من الحج عن الميت، بل عليه أن يأتى به عن نفسه على حدة. خلاف الظاهر؛ فإنّ المشار اليه بقوله: ذلك. هو ما سئل عنه كما هو واضح.

و أمّا قوله عليه السّلام فى ذيله: و هو يجزى عن الميت كان له مال أو لم يكن. فيحمل بقرينة الصدر على أنّ المراد منه أنّه بعد ما حجّ المستطيع عن نفسه لو حجّ عن الميت يجزى عنه كان له- أى للنائب أو للميت- مال أم لم يكن.

فما عن المدارك من أنّه يدلّ على صحة حجّ الصرورة عن غيره مطلقاً. غير تام، كما أنّ ما أفاده بعض الأعاظم من أنّه لو رجع الضمير فى قوله: له. الى النائب دلّ على الصحة. غير صحيح، فالحقّ أنّه يدلّ على البطلان أيضاً.

و أمّا خبر معاوية عن الإِمام الصادق عليه السّلام فى رجل صرورة مات و لم يحجّ حجّة الإِسلام و له مال، قال: يحج عنه صرورة لا مال له «۱». فلا يدلّ على البطلان لو حجّ من له مال عن غيره؛ إذ لا مفهوم له كما لا يخفى، مع أنّه لو دلّ على ذلك كان

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب النيابة فى الحجّ حديث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۵۹

]...[

دالّا على لزوم استنابة الصرورة و لم يلتزم بذلك فقيه، و التفكيك بين القيد و المقيّد فى الوجوب بعيد.

و به يظهر ما فى الاستدلال بصحيح الحلبى و غيره الواردة فيمن عجز عن الحجّ و هو مستطيع، المتضمّنة للأمر باستنابة الصرورة الذى لا مال له.

و مورد الصحيحين هو الاستنابة عن الميت، و التعدّى عنه الى غيره يحتاج الى دليل مفقود، فلو استنيب عن الحى المعذور عن الحج مباشرة يحكم بصحته و إن كان عاصياً بتأخير الحجّ عن نفسه؛ لما عرفت من أنّ إلغاء الخصوصية و استفادة الكبرى الكلية من

النصوص الواردة فی الموارد الخاصة تحتاج الی دلیل، و الاستدلال له بخبر علی بن حمزة المتضمّن للأمر بأن یحجّ عنه صرورة لا مال له. قد عرفت آنفاً فساده.

هذا کلّه مع تمکّنه من أن یحجّ عن نفسه، و إلّا فظاهر الجواهر و غیرها المفروغیة عن صحة الحجّ.

و عن الفاضل النراقی- ره- أنّه خالف بعضهم، و لا وجه له، و لکن عن ابن إدریس بطلان النیابة و إن لم یتمکن إذا کان قد استقرّ فی ذمته، و نسب ذلک الی إطلاق الأکثر.

و الحقّ هو الأول؛ لأنّ ما ذکر من أدلّة عدم الصحة حتی الأخبار تختص بصورة التمکن، أمّا اختصاص غیر الأخبار فواضح، و أمّا هی؛ فلأنّ المورد یدخل تحت إطلاق قوله علیه السّلام: إذا لم یجد الصرورة ما یحجّ به عن نفسه. المذکور فیها، فراجع.

نعم لو تمّ دلالة الآیة الکریمة علی البطلان لزم منه البطلان فی المورد کما لا یخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۶۰

]...[

إذا کان الحجّ عن الغیر صحیحاً فالظاهر صحّة الإجارة علیه

و لو قلنا بصحة الحجّ عن الغیر هل الإجارة علیه أیضاً صحیحة أم لا؟ فیه قولان، مقتضی العمومات الدالّة علی صحة الإجارة علی کلّ عمل یعود نفعه الی المستأجر صحّة الإجارة فی المقام.

و قد استدل للبطلان بوجوه:

الأول: عدم قدرته شرعاً علی العمل المستأجر علیه؛ لأنّ المفروض وجوبه عن نفسه فوراً. ذکر ذلک فی العروة.

و عن المحقق النائینی- ره- توضیح ذلک: بأنّه یعتبر فی صحة المعاملة- مضافاً الی کون کلّ من المتعاملین مالکاً لما یبذله أو بحکمه، و إیجادها بسبب خاص و آلة مخصوصة- أن لا یکون محجوراً عن التصرف فیه من جهة تعلّق حق الغیر به أو غیر ذلک من أسباب الحجر لیکون له السلطنة الفعلیة علی التصرف فیه، و إیجاب الحج عن نفسه فوراً یوجب سقوط ملک التصرف، و سلب الاختیار و دفع السلطنة فلا محالة تفسد الإجارة.

و فیه: أنّ توقّف صحة المعاملة علی السلطنة الوضعیة المستتبعة لکون مورد المعاملة ملکاً مطلقاً، و لم یتعلق به حقّ الغیر، و کون المتعاملین بالغین عاقلین مختارین غیر محجورین بأحد أسباب الحجر من الواضحات.

و أمّا کون إیجاب الحجّ عن نفسه موجباً لسلب هذه السلطنة فهو أوّل الکلام.

نعم الإیجاب یوجب رفع السلطنة التکلیفیة المنتزعة من جواز الفعل و الترک، و نفوذ المعاملة غیر متوقّف علیه.

الثانی: أنّ الأمر بالحج عن نفسه یقتضی النهی عن النیابة فتفسد الإجارة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۶۱

]...[

علیها، لأنّ اللّه إذا حرَّم شیئاً حرَّم ثمنه و ان کانت الحرمة تبعیة.

و فیه: أولًا: أنّ الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضدّه.

و ثانیاً: أنّ النبوی المشهور: إنّ اللّه إذا حرَّم شیئاً حرَّم ثمنه. لا أصل له فی اصول العامة و الخاصة؛ فإنّ الموجود فی کتب العامة إنّما هو هکذا إنّ اللّه إذا حرَّم علی قوم أکل شیء حرَّم علیهم ثمنه «۱» فهو لم یثبت کونه روایة.

و أمّا ما هو الموجود فی اصولهم؛ فلضعف سنده و عدم انجباره بشیء لا یعتمد علیه، مع أنّ عمومه علی هذا لم یعمل به أحد، فإنّ کثیراً من الامور التی یحرم أکلها یجوز بیعها، بل الظاهر أنّه لو کان الموجود فی کتب الحدیث هو ما اشتهر فی ألسنة الأصحاب لما کان یعتمد علیه؛ لضعف السند و عدم الانجبار بالشهرة؛ اذ و إن کانت فتاویهم علی وفق مضمونه حینئذٍ إلّا أنّه لم یثبت استنادهم الیه فی الفتوی، بل الظاهر أنّهم استندوا فی إفتائهم بذلک الی اعتبارهم المالیة فی العوضین المتوقّفة علی کون الشیء ذا منفعة محلّلة، و إنّما یذکرون النبوی للتأیید.

الثالث: أنّه لو قلنا بصحة الإِجارة لا یسقط وجوب الحجّ عن نفسه فوراً فیلزم اجتماع أمرین متنافیین فعلًا فلا یمکن أن تکون الإِجارة صحیحة.

و فیه: أنّ المورد حینئذٍ من قبیل الواجبین المتزاحمین فیتعلّق الأمر بالأهمّ، و علی فرض عصیانه بالمهمّ لو کان هناک أهمّ و مهمّ، و إلّا فیتعلّق التکلیف بنحو التخییر بأحدهما و بالآخر بنحو الترتّب، و بالجملة یدخل المورد فی الواجبین المتزاحمین و یجری حکمهما.

الرابع: ما نسب الی الشیخ الکبیر کاشف الغطاء- ره- و هو أنّ إیجاب الحجّ عن نفسه یوجب صیرورته مملوکاً للّه تعالی و مستحقّاً له، و حیث إنّ الإِنسان لا یملک

---

(۱) مسند أحمد ج: ۱ ص: ۲۴۷.

]...[

منافعه المتضادة فی آن واحد فلا یکون مالکاً للحجّ عن الغیر، و إذا لم یکن مالکاً له لا یصح أنّ یؤجر نفسه علیه فالإِجارة باطلة.

و فیه: أنّ المراد بملکیته للّه تعالی إن کان هی الملکیة الاعتباریة فالإِیجاب لا یقتضی تلک؛ فانه لیس إلّا إبراز شوق المولی بالفعل، و إن کان ثبوت سلطنة تکوینیة و سلب سلطنة العبد تکویناً فهو خلاف الواقع و الوجدان، و إن کان بمعنی السلطنة التشریعیة فهی ثابتة قبل الإِیجاب، فإنّ جمیع أفعال العباد تحت سلطان المولی تشریعاً من غیر فرق بین ما إذا أوجبها أو لم یوجبها؛ فإنّ السلطنة التشریعیة عبارة اخری عن أنّ زمام هذا العمل بید الشارع، و له جعل أیّ حکم أراد، و هذا المعنی موجود قبل الإِیجاب فالإِیجاب لا یوجب سلطنة مانعة عن التملیک، نعم هو یسلب سلطنة المکلّف تشریعاً عن هذا العمل و هو لا ینافی التملیک.

فالمتحصّل: أنّه إن قلنا ببطلان الحجّ عن الغیر لا یجوز الإِجارة علیه، و هی باطلة و هو واضح، و إن قلنا بصحته کانت الإِجارة علیه أیضاً صحیحة، فالتفکیک بین صحّة الحج و الإِجارة فی غیر محلّه.

و لو قلنا ببطلان الإِجارة فی فرض التمکن من أن یحجّ عن نفسه، و صحّتها مع عدم التمکن- کما هو الحقّ- لو لم یکن متمکّناً من الحجّ عن نفسه فآجر نفسه للحجّ عن الغیر، ثمّ تمکّن عن الحجّ عن نفسه، فهل تبطل إجارته أم لا؟ وجهان.

فی العروة، و عن الدروس اختیار الثانی.

و الحقّ أنّه إن کان التمکّن بمال الإِجارة لا تبطل؛ فإنّ بطلانها یوجب عدم التمکن، و هو مستلزم لصحّة الإِجارة، و هذا محال؛ فإنّ الشیء لا یمکن أن یکون علّة لعدمه، و إن کان التمکّن بمال آخر بطلت الإِجارة؛ فإنّ التمکّن فی ظرف العمل یکشف عن عدم القدرة من الأول فیکشف عن بطلان الإِجارة.

و فی الصورة المفروضة- أی تمکّنه من أن یحجّ عن نفسه- لو حجّ تطوّعاً، فإن

]...[

کان عالماً بوجوب الحجّ علیه و أنّه لا یکون مأموراً بالحج تطوّعاً فی هذا العام من جهة أنّ حجّة الإسلام لیس لها حقیقة مغایرة للحجّ الندبی؛ کی یلتزم بکون الندبی أیضاً مأموراً به بنحو الترتّب، بل الحجّ حقیقة واحدة، و المکلّف لا یتمکّن من أن یحجّ مرّتین، و الفرد الواحد مأمور به بالأمر الوجوبی فلا أمر ندبی فی هذه السنة، فلا إشکال فی البطلان، لعدم تحقّق قصد الأمر.

و إن کان جاهلًا بذلک، فالظاهر صحته کان قاصداً لامتثال الأمر الواقعی المتوجه الیه و خطأ فی التطبیق و تخیل انه الأمر الندبی أو کان قاصداً للأمر الندبی بنحو التقیید؛ لأنّه قد عرفت أنّ المیزان فی صحة العبادة الإتیان بالمأمور بجمیع قیوده مضافاً الی المولی، و المفروض أنّه أتی بالحجّ بجمیع ما یعتبر فیه، و عدم قصده حجّة الإسلام لا یضرّ بعد عدم کونها حقیقة مغایرة للحج الندبی، بل الفرق بینهما إنّما هو فی أنّه قد یکون مستطیعاً فالحجّ حجّة الإسلام، و قد لا یکون کذلک فالحجّ حجٌّ ندبی، و أضافه الی المولی و أتی به متقرباً الیه تعالی، فالأظهر الصحّة فی الصورتین.

فما عن مبسوط الشیخ من أنّه لو قصد الحجّ الندبی یقع عن حجّة الإسلام. إن أراد صورة العلم بوجوب الحج علیه فهو لا یمکن توجیهه بوجه، و إن أراد صورة الجهل أو الغفلة فهو متین لا یرد علیه شیء ممّا اورد علیه.

و لو کان الحج الواجب علیه نذریاً و کان وجوبه فوریاً فهل حکمه حکم حجّة الإسلام أم لا؟ قولان، أظهرهما: الثانی، لاختصاص النص بحجّة الإسلام، و التعدّی لا دلیل علیه، و عرفت أنّ مقتضی القاعدة صحّة الحج عن الغیر حتی مع وجوب الحج علیه فوراً، و إنّما التزمنا بعدم الصحة فی حجّة الإسلام للنص الخاص.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۶۴

و لا یشترط فی المرأة المحرم.

[المسألة الثالثة عشر] استطاعة المرأة لا تتوقف علی وجود المحرم

اشارة

الثالثة عشر: و لا یشترط فی وجوب الحجّ علی المرأة و استطاعتها وجود المحرم بلا خلاف یعرف کما فی الذخیرة، بل بالإجماع کما عن المنتهی و غیره. کذا فی المستند.

و فی الجواهر: بلا خلاف أجده بیننا. انتهی.

و فی التذکرة: و لیس المحرم شرطاً فی وجوب الحج علیها مع الاستغناء عنه عند علمائنا. انتهی.

و یشهد به جملة من النصوص، کصحیح هشام بن سالم عن سلیمان بن خالد عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی المرأة ترید الحجّ لیس معها محرم هل یصلح لها الحجّ؟ قال علیه السّلام: نعم إذا کانت مأمونة «۱».

و صحیح صفوان الجمال، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: قد عرفتنی بعملی تأتینی المرأة أعرفها بإسلامها و حُبّها إیاکم و ولایتها لکم لیس لها محرم. فقال علیه السّلام: اذا جاءت المرأة المسلمة فاحملها فإنّ المؤمن محرم المؤمنة، ثمّ تلا هذه الآیة وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِناتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِیاءُ بَعْضٍ «۲».

و صحیح معاویة بن عمّار عنه علیه السّلام عن المرأة تحج الی مکة بغیر ولی، فقال علیه السّلام: لا بأس تخرج مع قوم ثقات «۳».

(۱) الوسائل باب ۵۸ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵۸ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۵۸ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۶۵

]...[

و صحیحه الآخر عنه علیه السّلام عن المرأة تحج بغیر ولی، قال علیه السّلام: لا بأس و إن کان لها زوج أو أخ أو ابن أخ فأبوا أن یحجّوا بها، و لیس لهم سعة فلا ینبغی لها أن تقعد، و لا ینبغی لهم أن یمنعوها «۱». و نحوها خبر ابی بصیر «۲»، و مرسل المقنعة، «۳»، و خبر الحسین بن علوان «۴»، و مقتضی هذه الأخبار وجوب الحج علی المرأة المستطیعة إذا کانت مأمونة علی نفسها.

و مقتضی إطلاقها عدم الفرق بین کونها ذات بعل أو لا، بل فی صحیح معاویة صرّح بعدم اشتراطه و إن کان لها زوج.

و لو لم تکن مأمونةً یجب علیها استصحاب من تکون مأمونة باستصحابه؛ لکونه مقدّمة الواجب.

و إن لم یمکن ذلک فهل یجب علیها التزویج تحصیلًا للمحرم؟ وجهان مبنیان علی أنّ ما فی النصوص من تعلیق الحجّ علی أن تکون مأمونة هل یکون من جهة کون وجوب الحج معلّقاً علی ذلک فیکون اعتبار الأمن لدخله فی الاستطاعة نظیر الزاد و الراحلة، أم یکون من جهة کون الامتثال معلّقاً علیه لأهمّیة حفظ العرض و النفس؟ إذ علی الأول لا یجب؛ فإنّه لا یجب تحصیل الاستطاعة، و علی الثانی یجب؛ لکونه من قبیل مقدّمة الواجب نظیر من له ثمن الزاد و الراحلة و یتمکّن من تهیئتهما للسفر، و لعلّ ذلک منشأ إشکال صاحب الجواهر فی الحکم.

و لکن الظاهر من النصوص، هو الثانی؛ فإنّ السؤال إنّما هو عن الامتثال لا

---

(۱) الوسائل باب ۵۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۵۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۵۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۵۸ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۶۶

]...[

الوجوب، فلاحِظ النصوص، فالأظهر لزوم التزویج.

نعم إذا کان ذلک مهانة لها و یشقّ علیها ذلک، فالظاهر سقوط وجوب الحجّ؛ لقاعدة نفی العسر و الحرج.

و مع عدم الأمن و عدم التمکن من استصحاب من تکون مأمونةً مع مصاحبته و لو بالتزویج- لو حجّت فإن کان عدم الأمن قبل المیقات أجزأ عن حجّة الإسلام و إن کان متحقّقاً بعده فالظاهر عدم إجزائه؛ إذ مع فرض أهمّیة حفظ الفرج و العرض لا محالة یکون التکلیف بالحجّ ساقطاً، و لا یمکن الالتزام فیه بالترتّب؛ لما تقدّم من عدم جریانه فیما یکون مشروطاً بالقدرة الشرعیة.

فهل یجب علیها الاستنابة أم لا؟ وجهان، أظهرهما: ذلک؛ لما تقدّم من وجوب الاستنابة علی الموسر من حیث المال غیر المتمکّن من المباشرة.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۹، ص:

۲۶۶

هذا إذا لم تكن عالمةً بحصول الأمن فی السنوات اللاحقة، و إلّا فلا یجب علیها الاستنابة، و قد تقدّم وجه ذلک و تفصیل الکلام فیه فی المسألة السادسة.

اختلاف الزوج و الزوجة فی الأمنیة و عدمها

و إذا کانت المرأة ذات بعل، و ادّعی زوجها عدم الأمن علیها و أنکرت هی فهل یقدّم قولها مع عدم شاهد الحال أو البینة کما عن الدروس و المدارک و الجواهر و الحدائق، أم لا؟.

أقول: إنّ اختلافهما تارة یکون فی أنّ الزوج یخاف علیها و هی تعتقد أنّ الطریق مأمون، و اخری یکون فی أنّ الزوج یدّعی أنّها خائفة علی نفسها و هی تنکر ذلک، و علی الثانی فقد لا یستلزم الدعوی إثبات حقّ لأحدهما علی الآخر، و قد یستلزم ذلک کان یرجع النزاع الی بقاء حقّ الاستمتاع و عدمه، أو الی بقاء حقّ النفقة و عدمه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۶۷

و لا إذن الزوج.

بأن تدّعی الزوجة ثبوته و لو فی حال سفرها، للأمنیة، و یدّعی الزوج سقوطه؛ لعدمها.

أمّا فی الصورة الاولی فلا إشکال فی أنّه لا یسمع دعوی الزوج؛ لعدم کون خوفه موضوع الأثر؛ فإنّ الموضوع هو خوفها لا خوفه، فمع کونها آمنةً علی نفسها یجب علیها السفر و إن کان زوجها خائفاً علیها نعم مع خوفه له منعها من الخروج بإیجاد المانع من سفرها و إجبارها علی ترک السفر من جهة أنّ حفظ النفس و العرض من الواجبات المهمّة، و قد حکم بوجوب حفظهما علی کلّ حال.

و أمّا فی الصورة الثانیة فلا مجری لأحکام المدّعی و المنکر و التداعی؛ لأنّه یعتبر فیها کون مصبّ الدعوی أو لازمها حقّاً من الحقوق، و علیه فیجب علی کلٍّ منهما العمل بما هو وظیفته کما فی الصورة الاولی و أما فی الصورة الثالثة، فإن قلنا بأنّ الضابط لتشخیص المدّعی و المنکر هو أنّ الأول من یخالف قوله الأصل، و الثانی من یوافقه فلا بدّ من التفصیل فی المقام بین ما إذا کانت الحالة السابقة ثبوت الأمنیة أو ثبوت عدم الأمنیة أو عدم العلم بها؛ فإنّه علی الأول تکون المرأة منکرة و الزوج مدّعیاً، و علی الثانی بالعکس، و علی الثالث یدخل فی باب التداعی.

و إن قلنا بغیر ذلک ممّا ذکر فی مقام الضابط فیختلف مع ما ذکر.

[المسألة الرابعة عشر:] لا یعتبر إذن الزوج فی الحج

الرابعة عشر: و لا یشترط إذن الزوج للزوجة فی الحجّ إذا کانت مستطیعةً بلا خلاف یوجد کما فی المستند.

و یشهد به جملة من النصوص کصحیح زرارة عن أبی جعفر علیه السّلام عن امرأة لها زوج و هی صرورة و لا یأذن لها فی الحج، قال علیه السّلام: تحجّ و إن لم یأذن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۶۸

]...[

لها «۱». و صحیح محمد بن مسلم عنه علیه السّلام عن المرأة لم تحجّ و لها زوج و أبی أن یأذن لها فی الحجّ فغاب زوجها فهل لها أن

تحج؟ قال علیه السّلام: لا إطاعة له علیها فی حجّة الإسلام «۲».

و صحیح معاویة بن وهب عن الإمام الصادق علیه السّلام عن امرأة لها زوج فأبی أن یأذن لها فی الحج و لم تحجّ حجّة الإسلام فغاب عنها زوجها و قد نهاها أن تحجّ، فقال علیه السّلام: لا طاعة له علیها فی حجّة الإسلام و لا کرامة لتحجّ إن شاءت «۳». و نحوها غیرها.

و هل یختص ذلک بالحجّ الإسلامی أم یعمّ کلّ حجّ واجب بالنذر و غیره؟ وجهان، أقواهما: الثانی، و ذلک لیس لأجل إلغاء خصوصیة المورد فی النصوص المشار الیها؛ لعدم الدلیل علیه، و لا- للإجماع، لعدم کونه تعبدیاً، بل للمرسل المشهور: لا طاعة لمخلوق فی معصیة الخالق. المنجبر ضعفه بالاستناد الیه فی الموارد المتعدّدة، و لکن هذا فیما إذا انعقد النذر جامعاً للشرائط، و هو واضح.

و لو کان الواجب موسّعاً فالظاهر أنّ له المنع قبل تضیّقه؛ لأنّ ما دلّ علی عدم اعتبار إذن الزوج إنّما یدل علی عدم اعتباره فی أصل الواجب لا- فی الخصوصیات ففیها یرجع الی عموم ما دلّ علی اعتبار إذن الزوج و أنّ له المنع، و هو مقدّم علی أصالة عدم سلطنته علیها فی ذلک التی استدلّ بها الشهید- ره- لأنّه لیس له المنع فی الموسّع الی محلّ التضیّق، هذا فی الحجّ الواجب.

---

(۱) الوسائل باب ۵۹ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۵۹ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۵۹ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۶۹

و یشترط فی المندوب

و یشترط إذن الزوج فی الحجّ المندوب کما هو المشهور.

و فی المنتهی: و لا نعلم فیه خلافاً. انتهی.

و فی المستند: بلا خلاف یعرف کما فی الذخیرة، و لا نعلم فیه خلافاً کما عن المنتهی، بل الاجماع کما فی المدارک، بل لعلّه إجماع محقّق. انتهی.

و استدلّ له المصنف- ره- و غیره بأنّ حقّ الزوج واجب فلیس لها تفویته بما لیس بواجب.

و أورد علیه سید المدارک- ره- بأنّه إنّما یقتضی المنع من الحجّ إذا استلزم تفویت حقّ الزوج، و المدّعی أعمّ من ذلک.

و لکن یرد علی السید- ره- أنه من حقوق الزوج علی الزوجة أن لا تخرج من بیتها إلّا بإذنه، لاحِظ. صحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر علیه السّلام فی حقوق الزوج علی الزوجة: و لا- تخرج من بیتها إلّا بإذنه «۱». و نحوه غیره، فخروجها بغیر إذنه یستلزم تفویت حقّه مطلقاً.

و قد یستدلّ له بموثّق إسحاق بن عمّار عن أبی الحسن علیه السّلام قال: سألته عن المرأة الموسرة قد حجّت حجّة الإسلام تقول لزوجها: أحجّنی مرّة اخری أله أن یمنعها؟ قال علیه السّلام: نعم و یقول لها: حقّی علیک أعظم من حقّک علیَّ فی هذا «۲».

و قد جعله المصنف- ره- فی المنتهی، و الفاضل النراقی فی المستند مؤیّداً نظراً الی أنّه لا یدلّ علی اعتبار الإذن، بل یدلّ علی أنّ له منعها من ذلک.

و فی الجواهر: بل یومئ الیه أیضاً حقّ الإسکان الذی تعیینه الی الزوج، و کذا عن کشف اللثام.

---

(۱) الوسائل باب ۷۹ من أبواب مقدمات النکاح و آدابه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۹ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۷۰

]...[

و لکن ذلک متفرع علی مطالبة الزوجة بنفقة الإسکان، و أمّا إذا أسقطت حقّها من ذلک فلا یتمّ هذا الوجه، فالعمدة ما عرفت.

و إن کانت الزوجة مطلّقةً فإن کانت رجعیة فهی کالزوجة ما دامت فی العدّة بلا خلاف، بل الظاهر تسالم الأصحاب علی ذلک.

و وجهه واضح؛ فإنّ الرجعیة بحکم الزوجة، بل هی زوجة ما دامت فی العدّة، فیجری التفصیل السابق.

و یشهد به- مضافاً الی ذلک- جملة من النصوص کصحیح منصور بن حازم عن الإمام الصادق علیه السّلام عن المطلّقة تحجّ فی عدّتها، قال علیه السّلام: إن کانت صرورة حجّت فی عدّتها، و إن کانت حجّت فلا تحجّ حتی تقضی عدّتها «۱». و نحوه غیره.

و مقتضی إطلاقها عدم جواز الحج المندوب حتی مع إذنه، و لکن یقیّد إطلاقها بموثّق معاویة بن عمار عنه علیه السّلام: المطلّقة تحج فی عدّتها إن طابت نفس زوجها «۲». و به یقیّد ایضاً إطلاق ما دلّ علی أنّ المطلّقة تحجّ فی عدتها.

و إن کانت بائنةً فلا خلاف بینهم فی أنّه لا یعتبر إذن الزوج، و علّلوه بانقطاع عصمتها منه و مالکیتها لنفسها و لکنّ إطلاق النصوص المتقدّمة یشملها.

اللّهم إلّا أن یقال: إنّ النسبة بینها و بین ما دلّ علی أنّ البائنة تملک نفسها و لا سبیل له علیها کصحیح سعد بن أبی خلف «۳». عموم من وجه، فیقدّم ذلک؛ للأشهریة، و تختص نصوص المقام بالرجعیة، أو یقال: إنّها بمناسبة الحکم و الموضوع مختصة

---

(۱) الوسائل باب ۶۰ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۲ من أبواب العدد حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من أبواب العدد حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۷۱

]...[

بالرجعیة.

و أمّا المعتدة للوفاة فیجوز لها الحجّ واجباً کان أو مندوباً بلا خلاف.

و یشهد له- مضافاً الی الأصل- جملة من النصوص، کموثّق زرارة عن إمامنا الصادق علیه السّلام عن المرأة التی یتوفّی عنها زوجها أ تحجّ؟ فقال علیه السّلام: نعم «۱». و نحوه غیره.

الحجّ الواجب بالنذر و العهد و الیمین

الفصل الثالث: فی الحجّ الواجب بالعارض

اشارة

، و له أنواع ثلاثة: الواجب بالنذر و أخویه، و الواجب بالنیابة، و الواجب بالإفساد؛ و حیث إنّ الأخیر یذکر فی طی مسائل الحجّ و موارد فساده فیکتفی فی المقام بذکر الأولین، فهاهنا مطلبان:

[المطلب] الأول: فی الواجب بالنذر و أخویه

اشارة

- و المصنف- ره- مع أنّه أشار الیه فی أوّل هذا الباب لم یتعرّض لمسائله، و کیف کان فتنقیح القول فیه فی طیّ مسائل:

[مسألة ۱ عدم الخلاف فی انعقاد نذر الحجّ و عهده و یمینه]

۱- قال فی المنتهی: النذر و العهد و الیمین أسباب فی وجوب الحجّ إذا تعلّقت به بلا خلاف- الی أن قال- و لا خلاف بین المسلمین فی ذلک. انتهی.

و فی المستند: لا شک فی انعقاد نذر الحجّ و عهده و یمینه، و انعقد علیه الإِجماع، و دلّت علیه النصوص بالعموم و الخصوص. انتهی، و نحوهما کلمات غیرهما.

و تفصیل القول فی ذلک و بیان حقیقة النذر و العهد و الیمین، و أنّ النذر و العهد من الإِیقاعات و الیمین من قبیل الوعد، و أنّه هل هو من نوع الخبر أم لا، و وجوب الوفاء بکلّ واحد منها- موضّح فی أبوابها.

---

(۱) الوسائل باب ۶۱ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۷۲

]...[

اعتبار البلوغ فی انعقادها

[مسألة ۲ الأمور المشروطة فی انعقادها]

اشارة

۲- و یشترط فی انعقادها امور.

[الأول: کمال العقل]

منها: کمال العقل، فلا تنعقد من الصبی و إن بلغ عشراً، و لا من المجنون بلا خلاف فیه کما فی المدارک، کذا فی الجواهر هنا، و عن نذرها دعوی الإِجماع بقسمیه علیه، و استدلّ له بوجوه: الأول: حدیث رفع القلم الذی رواه فی محکی الخصال عن ابن الظبیان عن أمیر المؤمنین علیه السّلام فی سقوط الرجم عن الصبی: أما علمت أنّ القلم یرفع عن ثلاثة: عن الصبی حتی یحتلم، و عن المجنون حتی یفیق، و عن النائم حتی یستیقظ «۱».

و روی عن قرب الاسناد عن علی علیه السّلام.

و اورد علیه بامور:

۱- ما عن الشیخ الأعظم- ره- و هو أنّ الظاهر منه قلم المؤاخذة لا قلم جعل الأحکام.

و فیه أولًا: أنّه لا شاهد لهذا الحمل، بل الظاهر منه قلم جعل الأحکام و لا أقل من الإطلاق. و ثانیاً أنّ المراد لو کان رفع فعلیة المؤاخذة مع ثبوت الاستحقاق فیکون مقتضاه العفو کان ذلک ممّا یقطع بخلافه و إن کان المراد رفع الاستحقاق فهو لا یصح إلّا مع رفع الحکم الذی هو منشأ هذا الحکم العقلی.

۲- ما عن الشیخ الأعظم- ره- و تبعه غیره، و هو أنّ المشهور علی الألسنة أنّ الأحکام الوضعیة لیست مختصة بالبالغین فلا مانع من کون عقده سبباً فعلیاً للوجوب

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱۱ و باب ۳۶ من أبواب القصاص فی النفس حدیث ۲.

]...[

التعلیقی أی وجوب الوفاء بعد البلوغ، و یکون هذا الوجوب منشأ انتزاع الوضع؛ لعدم اختصاص منشئه بالوجوب الفعلی المنجّز.

و فیه: أنّ ما هو المشهور بینهم إنّما هو ثبوت الوضع فی حقّه فی الجملة فی قبال عدم ثبوت التکلیف اللزومی بقول مطلق لا ثبوت الأحکام الوضعیة فی حقّه مطلقاً، کیف و قد اشتهر بینهم بطلان عقد الصبی، و علی أیّ حال إطلاق الحدیث یدفع ذلک.

۳- أنّه لو کان المراد بالقلم قلم التکلیف کان المراد خصوص قلم التکلیف الالزامی، و ذلک بقرینة الرفع؛ فإنّ مناسب مادة الرفع رفع ما فی حمله کلفة و ثقل و مشقة، و بقرینة کلمة المجاوزة الظاهرة فی رفع منشأ الثقل، فلا یشمل الاحکام الوضعیة، فإطلاق أدلّة سببیة الأسباب الشامل لغیر البالغ محکم.

و فیه: أنّ الرفع یصح إسناده الی کلّ ما یصح إسناد الوضع الیه؛ لأنّهما متقابلان، فلا وجه للاختصاص ببعض الأحکام، و کلمة المجاوزة لا تصلح قرینة لما ذکر؛ فإنّها تعیّن الموضوع خاصة، فالأظهر شمول الحدیث لجمیع الأحکام و منها سببیة النذر و العهد و الیمین لثبوت الحجر فی ذمته، بل أفاد المحقّق النائینی- ره- أنه یدلّ علی کون الصبی و المجنون مسلوبی العبارة؛ فإن الظاهر من قوله علیه السّلام: رفع القلم عنهما. ما هو المتعارف بین الناس و الدائر علی ألسنتهم من أنّ فلاناً رفع القلم عنه، و لا حرج علیه، و أعماله کالعدم.

الثانی: النصوص المتضمّنة أنّ عمد الصبی خطأ و هی صحیح محمد بن مسلم عن الإمام الصادق علیه السّلام: عمد الصبیّ و خطؤه واحد «۱».

و خبر إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبیه علیهما السلام أنّ علیاً علیه السّلام کان یقول: عمد الصبیان خطأ یحمل علی العاقلة «۲». و نحوهما غیرهما، بتقریب: أنّها

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب العاقلة حدیث ۲ من کتاب الدیات.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب العاقلة حدیث ۳.

]...[

تدلّ علی أنّ الأحکام المترتّبة علی الأفعال مع القصد و العمد لا تترتّب علی أفعال الصبی، و أنّ أعماله عن قصد کالأعمال الصادرة

عن غیره بلا قصد، فنذره و عهده و یمینه کالنذر و العهد و الیمین الصادرة من الهازل و النائم.

و فیه: أنّ صریح الأخبار أنّ الفعل الصادر عن عمد منه حکمه حکم الفعل الخطئی لا أنّ قصد الصبی کلا قصد، مع أنّها مختصة بباب الجنایات؛ لأنّه فی ذلک الباب یتصور العمد و الخطأ حیث إنّ الامور فیه لها واقع محفوظ و هی قد تترتّب علی أسبابها عمداً، و قد تترتّب علیها خطأً، و أما الامور المتوقّف تحقّقها علی القصد کباب العقود و الإیقاعات حیث إنّها لا تتحقّق بدون القصد فلا یتصوّر فیها الخطأ.

و لأنّ تنزیل شیء منزلة آخر إنّما یصح إذا کان للمنزَّل علیه أثر لیکون التنزیل بلحاظه کما فی القتل، فلا تشمل هذه النصوص المقام.

الثالث: ما فی الجواهر، و هو سقوط عبارتهما.

و فیه: أنّه لم یدلّ دلیل علی ذلک، فالعمدة حدیث الرفع.

و به یظهر أنّها لا تصح من الساهی و الغافل و المکره؛ لحدیث رفع التسعة، مع أنّ الساهی و الغافل لا قصد لهما و بانتفائه تخرج عن موضوع الأدلّة.

انعقاد النذر و أخویه من الکافر

[الثانی: الإسلام]

اشارة

و منها: ما عن الشیخ فی الخلاف و ابن إدریس، و هو الاسلام.

[انعقاد النذر و أخویه من الکافر]

قالا: لا یصح النذر و أخویه من الکافر.

و عن المشهور موافقتهما فی خصوص النذر، بل عن الجواهر: لا أجد خلافاً فی عدم صحته بین أساطین الأصحاب کما اعترف به فی الریاض، و حکی عن سید المدارک التأمّل فیه، و کذا عن الکفایة، و حکی عن الریاض أنّه لا یخلو من قوة إن لم

]...[

یکن الإجماع علی خلافه کما هو الظاهر، إذ لم أر مخالفاً سواهما یعنی سید المدارک و صاب الکفایة من الأصحاب. انتهی.

و استدلّ للمشهور بأنّه یعتبر فی النذر قصد القربة، و لا یتحقّق ذلک من الکافر فلا یصح نذره، بخلاف أخویه؛ فإنّه لا یعتبر فیهما قصد القربة، فالدلیل مرکّب من أمرین: اعتبار قصد القربة فی النذر، و عدم تحقّقه من الکافر، و تفصیل القول فیهما موکول الی کتاب النذر، و إنّما نشیر إلیهما هنا إجمالًا.

أمّا الأول فملخّص القول فیه أنّه قد استدلّ لاعتبار قصد القربة فیه بوجوه:

أحدها: أنّ صیغة النذر تقتضی ذلک، و هی قول الناذر: للّه علیَّ کذا. فإنّ مفاده الالتزام بالفعل أو الترک للّه تعالی، و لیست القربة المعتبرة فی العبادة إلّا ذلک.

و فیه: أنّه فرق بین کون فعل لله تعالی بمعنی قصد امتثال الأمر به و التقرّب به الیه تعالی، و بین کونه له بحیث یصیر تعالی مالکاً لذلک الفعل بالمعنی المناسب له، و الذی یدلّ علیه صیغة النذر هو الثانی، و قصد القربة الموجب لکون العمل عبادة هو الأول، و بینهما بون بعید.

و لنعم ما أفاد صاحب الجواهر- ره- فی ذلک المبحث، قال: و لا یخفی علیک أنّ کون الفعل للّه تعالی بمعنی امتثالًا لأمره مباین لکونه له بمعنی أنّه یعتبر فی التزام النذر کون الصیغة الالتزام له لا لغیره، و لا مدخلیة له فی نیة القربة کما هو واضح، و حینئذٍ فالمعتبر فی النذر کونه للّه بالمعنی الذی ذکرناه لا غیره؛ و هذا یجامع نذر المباح و غیره، فان فرض إرادتهم من نیة القربة المعنی المزبور کما هو ظاهر سید المدارک- الی أن قال- فمرحباً بالوفاق إلّا أنّه لا وجه للقول بعدم صحته من الکافر لتعذر نیة القربة منه. انتهی.

ثانیها: الإجماع؛ فإنّ صاحب الجواهر- ره- فی مبحث النذر عند شرح قول المحقق-: یشترط مع الصیغة نیة القربة فلو قصد منع نفسه بالنذر لا للّه لم ینعقد-

]...[

ادّعی الإجماع بقسمیه علی الحکم المذکور، و کذا غیره.

و فیه: - مضافاً الی عدم کونه إجماعاً تعبدیاً- أنّ القوم اختلفوا فی المراد منها، فعن المسالک استظهار أنّ المراد جعل شیء للّه تعالی فی مقابل جعل شیء لغیره، أو جعل شیء من دون ذکر أنّه له تعالی أو لغیره، و جعله أصحّ.

و صاحب الجواهر جعل المراد منها رجحان المنذور و کونه عبادة فی مقابل نذر المباح.

و احتمل بعضهم أن یکون المراد ما یقابل النذر شکراً علی المعصیة أو زجراً عن الطاعة، و قد مرّ عبارة الجواهر، و علیه فلا إجماع علی اعتبار نیة القربة فیه، بل و لا شهرة علیه.

ثالثها: جملة من النصوص کصحیح منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه علیه السّلام إذا قال الرجل: علیَّ المشی الی بیت اللّه- و هو محرم بحجّة- علی هدی کذا و کذا. فلیس بشیء حتی یقول: للّه علیَّ المشی الی بیته. أو یقول: للّه علیَّ هدی کذا و کذا إن لم أفعل کذا و کذا «۱».

و صحیح الحلبی عنه علیه السّلام فی حدیث: کلّ یمین لا یراد بها وجه اللّه عزّ و جلّ فلیس بشیء فی طلاق أو عتق «۲».

و موثّق إسحاق، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: إنّی جعلت علی نفسی شکراً للّه تعالی رکعتین اصلّیهما فی السفر و الحضر أ فاصلّیهما فی السفر بالنهار؟ فقال علیه السّلام: نعم «۳». و نحوها غیرها.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من کتاب النذر و العهد حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب کتاب الایمان حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۶ من کتاب النذر و العهد حدیث ۱.

]...[

و فیه ان جملة منها- کموثّق إسحاق- تدلّ علی انعقاد النذر إذا کان متعلقه الطاعة، و جملة منها- کصحیح الحلبی- تدلّ علی اعتبار أن یکون النذر له تعالی لا لغیره بالمعنی الذی ذکرناه فی الوجه الأول، و نقلناه عن الجواهر، فإذاً لا دلیل علی اعتبار نیة القربة فی النذر.

بل یمکن أن یستدلّ لعدم اعتبارها بوجهین:

أحدهما: الأصل فإنّه یشک فی اعتبارها و عدمه و الأصل یقتضی عدمه.

ثانیهما: إطلاق أدلّة النذر بناءً علی ما هو الحقّ من إمکان أخذ قصد القربة فی متعلّق الأمر، و تمام الکلام فی المبنی موکول الی محلّه فی الاصول.

و قد یستدلّ له بما دلّ علی کراهة النذر، کموثّق إسحاق المتقدم، قال، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: إنّی جعلت علی نفسی شکراً للّه تعالی رکعتین ... الی أن قال: إنّی لأکره الإیجاب أن یوجب الرجل علی نفسه. الحدیث، و نحوه غیره.

و تقریب الاستدلال بها، أنّ نیة القربة متوقّفة علی الأمر و المحبوبیة، و حیث إنّ الأحکام متضادّة لا یمکن اجتماع فردین منها فی مورد واحد، فما دلّ علی کراهة النذر یدلّ علی عدم الأمر به و عدم محبوبیته فلا یمکن التقرّب به و قصد القربة بالنذر. و لا بأس به.

فالمتحصّل: أنّه لا یعتبر فیه قصد القربة، و أولی منه فی ذلک العهد و الیمین؛ فإنّه لا یجری فیهما أکثر ما استدلّ به فی النذر کما لا یخفی.

و أما الثانی فقد مرّ فی مبحث تکلیف الکافر بالحج منع عدم تمشّی قصد القربة منه، سیما الکافر القائل بثبوت الصانع لهذا العالم، نعم من لا یعتقد وجوده حتی بالنحو الذی یعتقده عابد الصنم- فإنّه یعبد الصنم لیقرّبه الی اللّه تعالی کالمادّی- لا یتمشّی منه قصد القربة.

و قد یقال بعدم صحة نذر الکافر الحج، لعدم تمکّنه منه، فإنّه من العبادات و لا

]...[

یتمکن الکافر من إتیانها، و هذا الوجه یجری فی العهد و الیمین أیضاً.

و لکن یرد علیه: أنّه متمکن من إتیان الحجّ بأن یسلم و یأتی به فهو مقدور لمقدوریة مقدّمته فیجب علیه حال کفره کسائر الواجبات.

لو أسلم الکافر بعد النذر

فرع: لو نذر الکافر الحجّ ثمّ أسلم، فتارة یسلم مع بقاء وقت النذر، و اخری یسلم بعد مُضیّه و مخالفته و وجوب الکفارة علیه، فإن أسلم مع بقاء الوقت فالظاهر سقوط وجوب الحج عنه، لحدیث الجب «۱».

فإنّ قیل: إنّه لا ریب فی عدم شمول الحدیث للواجبات الموسّعة لو أسلم فی أثناء الوقت کما لو أسلم و وقت صلاة الظهر باقٍ فإنّه لا کلام فی وجوبها علیه بعد الإسلام، و النذر غیر المقید بوقت ماضٍ من هذا القبیل.

قلنا: إنّه فی الواجبات الموسّعة إنّما نلتزم بوجوبها علیه بعد الإسلام من جهة أنّ شیئاً آخر غیر ما هو موجود بعد الإسلام لا یکون دخیلًا فی الوجوب، و حدیث الجبّ لا یشمل بعد الإسلام.

و أمّا الحجّ النذری فسبب وجوبه النذر المتحقّق فی حال الکفر فحدیث الجبّ یشمله، و هو نظیر قضاء الصلاة الذی یکون سبب وجوبه ترک الصلاة فی الوقت و نظیر صلاة الآیات التی حدثت الآیة فی حال الکفر، و ما شاکل.

و دعوی انصراف الحدیث عن المقام. غیر مسموعة، کما هو واضح.

و إن أسلم بعد مُضیّ الوقت فلا أشکال فی سقوط وجوب الحج؛ لأنّ خصوصیة

---

(۱) و قد مرّ مصادر الحدیث فی کتاب الصلاة فی مسألة عدم وجوب القضاء علی الکافر إن أسلم.

]...[

الوقتیة دخیلة فی متعلّق النذر، فلو مضی ذلک الوقت یحکم بسقوط وجوبه و لو قلنا بوجوب القضاء لو مضی وقت النذر و لم یأت بالحج فیسقط بالإسلام لحدیث الجب.

و أمّا الکفّارة، فسقوطها بالحدیث و عدمه مبنیان علی أنّ حدیث الجبّ مطلق، أم یکون مختصّاً بالأحکام التی فی رفعها منّة علی الکافر نفسه، أم یکون مختصاً بالحکم الذی فی رفعه منّة علی الامة؟ فعلی الأوّلین یشملها الحدیث، و علی الأخیر لا یشملها؛ فإنّه یلزم منه خلاف الامتنان فی حقّ الغیر، و قد مرّ الکلام فیه فی مبحث الزکاة، و عرفت أنّ الأظهر هو الاول- فراجع- فلو أسلم یسقط الکفارة.

[الثالث: الحریة]

و منها: الحریة، فلا یصح نذر العبد إلّا بإذن مولاه، و حیث إنّ بناءنا فی مؤلفاتنا علی إلغاء المباحث المتعلّقة بالعبید و الإماء فالصفح عن التعرض لهذا الشرط و ما یتفرع علیه أولی.

و الکلام فی نذر الزوجة بدون إذن الزوج، و نذر الولد بدون إذن الوالد موکول الی محلّه فی کتاب النذر.

نذر الزوجة الحج بدون إذن الزوج

و إنّما نتعرض لُامور مربوطة بنذر الزوجة للحجّ المختصة بکتاب الحج و هی خمسة:

۱- قد یقال بأنّه یعتبر إذن الزوج فی نذر الزوجة الحجّ الندبی و إن لم نقل باعتبار إذنه فی نذرها فی غیر المقام؛ نظراً الی ما دلّ من النص علی أنّه یشترط فی الحج التطوعی إذن الزوج.

و فیه: أنّه فرق بین الإذن فی الحج و بین الإذن فی النذر، و الذی دلّ علیه النص هو الأول، و ما یکون مورد البحث هو الثانی، و إثباته بما دلّ علی الأول لا یتمّ.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸۰

]...[

۲- ربما یقال أنه یعتبر فی متعلّق النذر الرجحان، و علیه فلو نذرت الحج الندبی بدون إذن الزوج بما أنّه مستلزم لتفویت حقّ الزوج من الاستمتاع و غیره، بل عرفت أنّ نفس خروجها الی السفر بدون إذنه تفویت لحقّه و هو عدم الخروج من بیتها بدون إذنه لا محالة یکون مبغوضاً فلا محبوبیة فیه فلا یکون النذر منعقداً.

و فیه: أنّه یرتفع هذا المحذور بالإذن فی الحج و إن لم یأذن فی النذر.

۳- أنّ مقتضی إطلاق صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: لیس للمرأة مع زوجها أمر فی عتق و لا صدقة و لا تدبیر و لا هبة و لا نذر فی مالها إلّا بإذن زوجها إلّا فی حج أو زکاة أو برّ والدیها أو صلة قرابتها رحمها خ ل «۱» أنّ نذرها للحج لا یتوقّف علی إذن الزوج.

توضیحه: الظاهر أنّ قوله: إلّا فی حج ... الی آخره، استثناء من الجملة الأخیرة، و هی: لا نذر فی مالها إلّا بإذن زوجها؛ إذ مضافاً الی أنّه فی الجمل المتعقبة بالاستثناء لو لا القرینة یکون مرجع الاستثناء الجملة الأخیرة کما حقّق فی محلّه أنّه یلزم من إرجاعه فی الحدیث الی ما قبلها من الجمل الالتزام بکون الاستثناء منقطعاً، و علیه فیدلّ الحدیث علی أنّه لا یعتبر إذن الزوج فی نذر الحج، و مقتضی إطلاقه عدم الفرق بین الحج الواجب و الندبی، کما أنّ مقتضی إطلاقه عدم الفرق بین الزکاة الواجبة و غیرها، و اشتمال الحدیث علی ما لا نقول به لا یقدح فی العمل به، و لم أر من تنبّه لذلک، و هذا یقتضی التأمّل أزید من ذلک، و اللّه العالم.

ثمّ إنّ دلالة صدر الحدیث علی أنّ نذر الزوجة یتوقّف علی إذن زوجها لا ینبغی إنکارها.

۴- هل یختص الحکم أعمّ من ما اشتمل علیه المستثنی و المستثنی منه بالزوجة

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب کتاب النذر و العهد حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸۱

]...[

الدائمة، أم یعم المنقطعة؟ وجهان.

أفاد سید الریاض أنه ینبغی القطع بالاختصاص، و ذکر فی وجهه أمران:

أحدهما: قوة احتمال کون صدقها علیها علی سبیل المجاز دون الحقیقة.

ثانیهما: عدم تبادرها منها عند الإطلاق.

و لکن یرد علی الأول: أنّ الزوجیة الدائمیة متّحدة مع الانقطاعیة، و الانقطاعیة إنّما جاءت من قبل الشرط فی ضمن العقد، کما اختاره صاحب الجواهر- ره-، مع أنّه لو سلّمنا دخولها فی مفهوم الزوجیة الانقطاعیة، و کونها من قبیل الفصول المیّزة بینها و بین الدائمیة کما اختاره الشیخ الأعظم- ره- لا وجه لدعوی عدم صدق الزوجیة علیها حقیقة و أنّ إطلاقها علیها مجاز.

و یرد علی الثانی: منع الانصراف و التبادر؛ فالأظهر عدم الاختصاص.

لو نذرت الحج ثمّ تزوجت

۵- إذا نذرت المرأة الحج حال عدم الزوجیة ثمّ تزوّجت فهل یجب علیها العمل به و إنّ کان منافیاً للاستمتاع بها و لیس للزوج منعها، أم لا یجب العمل به إلّا بإذن الزوج؟ وجهان؛

قد یقال بأنّه للزوج حلّ النذر؛ نظراً الی عموم ما دلّ علی اعتبار إذن الزوج فی انعقاد نذر الزوجة، فمجرّد ما صارت ذات زوج یحکم بعدم انعقاد النذر من الأول؛ لکونه فاقداً لشرط الصحة و هو الإذن.

و لکن یندفع ذلک: بأنّ الظاهر من النص اعتبار إذن الزوج حال النذر، و لا یشمل الزوج الحاصل بعده فلا دلیل علی اعتبار إذنه و الأصل عدمه.

و ربما یقال: إنّ النذر واجد لجمیع ما یعتبر فی نفوذه حتی رجحان المتعلّق فإنّه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸۲

]...[

راجح حین النذر فیکون نافذاً، و یجب الوفاء به، و لیس للزوج منعها من ذلک؛ إذ لا طاعة للمخلوق فی معصیة الخالق.

و لکن یرد علیه: أنّ المعتبر هو رجحان المتعلّق حین العمل بالنذر، و علیه فحیث إنّ نذر الحج مطلقا یکون متعلّقه منافیاً لحقّ الزوج فلا یکون المتعلق حین العمل راجحاً، فینحلّ نذرها.

لا یقال: إنّ متعلّق النذر حین العمل راجح فی نفسه و إنّما یکون ملازماً لأمر مرجوح و هو فوت حقّ الزوج، و المعتبر رجحان العمل فی نفسه.

فإنّه یقال: إنّ الحجّ مصداق للمفوّت فینطبق العنوان المرجوح علیه فیصیر بنفسه مرجوحاً.

فإن قیل: إنّه یصیر نذراً لغیر المشروع إذا تقدمت الزوجیة و إلّا فیسقط حقّ الزوج بسبق النذر فلا یکون العمل مرجوحاً.

قلنا: إنّ منافاته لحق الزوج ثابتة على كل تقدير، و إنّما يجب العمل بالنذر إنّ سقط حقّ الزوج، و سقوطه متوقّف على وجوب العمل بالنذر فيلزم الدور، و تمام الكلام فى كتاب النذر.

فتحصَّل: أن الأظهر على القول باعتبار إذن الزوج فى نذر الحجّ عدم الفرق بين الزوج حين النذر و الزوج المتحقق بعده.

[مسألة ۳:] لو نذر الحج من مكان معين

مسألة ۳: إذا نذر الحج من مكان معيَّن فحجّ من غير ذلك المكان لم يبرأ ذمته، و ما أتى به لعدم مطابقته للمنذور بالنسبة الى الأمر النذرى كالعدم.

و لو نذر أن يحج من غير تقييد بمكان ثمّ نذر نذراً آخر أن يكون ذلك الحج

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸۳

]...[

المنذور من مكان معيَّن، أو نذر أنّ يحجّ حجّة الإسلام من بلد معين فخالف و حج من غير ذلك المكان فهل يبرأ من المنذور الأول و يجزيه عن حجّة الإسلام أم لا؟ و على فرض سقوط الأمر الأول فهل يجب عليه الكفارة لحُلف النذر الثانى أم لا؟ فالكلام فى موردين.

أما الأول فقد يقال: إنّ الظاهر من النذر الثانى أخذ الحجّ الواجب قيداً؛ فإنّه ينذر أن يحجّ الحجّ الإسلامى أو النذرى من مكان كذا، و مرجع ذلك الى القول بأن لا يحج إلّا من ذلك المكان، فيجب المحافظة على قيد المنذور، و هو يقتضى عدم إتيان الحج الواجب من غير ذلك المكان و المنع عنه؛ فإنّه يوجب تفويت الموضوع فيكون حراماً، فلا يمكن التعبد به فيبقى الحجّ الأول بذمته، و لا يجزى ما أتى به عنه.

أقول: إنّ الحج من مكان معين تارة يكون نذراً للحجّ من ذلك المكان بأن يكون متعلّق النذر الحج المقيد بذلك، و اخرى يكون نذرا للقيد خاصة.

ففى الفرض الأول يصح النذر و يجب الوفاء به و إنّ لم يكن ذلك المكان ذا مزية؛ فإنّ المعتبر فى النذر رجحان المنذور نفسه لا بجميع قيوده و حدوده، فيتعيّن الحج الواجب فى الحج فى ذلك المكان و لكن ذلك لا يوجب شرطية ذلك بالنسبة الى الحج الإسلامى، أو الواجب بالنذر الأول التى هى حكم وضعى.

نعم إن قلنا بأنّ الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضدّه يلزم من الأمر بالحج من ذلك المكان النهى عن الحجّ عن غيره فيفسد لذلك، كما أنّه لو لم نقل بالترتب لقلنا بفساده، لعدم الأمر، و لكن بما أنّ الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضدّه، و الترتّب معقول كما حقّق فى محلّه فالحج من غير ذلك المكان يكون مأموراً به بنحو الترتّب، فلو أتى به يكون مجزياً عن أمره فيسقط الأمر الثانى أيضاً؛ لانتفاء موضوعه.

و أما الفرض الثانى، فإن لم يكن ذلك المكان ذا مزية لم ينعقد النذر لاعتبار الرجحان فى متعلّقه، و إن كان كذلك انعقد و يجرى فيه ما ذكرناه فى الفرض السابق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸۴

]...[

و أمّا المورد الثانی، فقد یقال: إنّه إن أخذ الحج الواجب بالأصل أو بالنذر شرطاً للنذر فمع سقوطه بالأداء لا مجال للکفارة؛ إذ لا حنث.

و فیه: أنّه إن أخذ شرطاً و المفروض حصول الشرط فکیف لا یکون حنث، نعم لو أخذ شرطاً فترک الحج رأساً لا حنث بالنسبة الی النذر الثانی؛ لعدم تحقّق الشرط.

[مسألة ۴:] لا تجب المبادرة الی الحج المنذور

اشارة

مسألة ۴: إذا نذر أن یحجّ و لم یقیده بزمان و لم یکن هناک انصراف، فالمعروف جواز تأخیره و عدم وجوب المبادرة الیه الی أن یتضیّق الوقت بظن الوفاة.

و عن المسالک نفی الخلاف فیه.

و عن المدارک نسبته الی قطع الأصحاب و نسب الی تذکرة المصنف- ره- احتمال الفوریة، و لکنه فی کتاب الحجّ یصرّح بعدم الفوریة، و کذا فی المنتهی.

و فی الجواهر: و قد یقال باستحقاق العقاب بالترک تمام عمره مع التمکّن منه فی بعضه و إن جاز له التأخیر الی وقت آخر یظن التمکّن منه؛ فإنّ جواز ذلک- بمعنی عدم العقاب علیه لو اتّفق حصول التمکن له فی الوقت الثانی- لا ینافی استحقاق عقابه لو لم یصادف بالترک فی أول أزمنة التمکن. انتهی.

و الأظهر هو الأول، إذ الأمر لا یدلّ إلّا علی مطلوبیة الفعل و کونه طرف شوق المولی من غیر دلالة له علی الفور أو التراخی.

و استدلّ لوجوب المبادرة الیه بوجوه:

الأول: انصراف المطلق إلیها کما قیل فی الأوامر المطلقة.

و فیه: منع الانصراف أوّلًا، و علی فرض تسلیمه فهو بدوی یزول بالتامل.

الثانی: أنّه إن لم نقل بها لم یتحقّق الوجوب إمّا لجواز الترک ما دام حیّاً، أو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸۵

]...[

لضعف ظن الحیاة هنا؛ لأنّه إذا لم یأت به فی عام لا یمکنه الإتیان به إلّا فی عام آخر.

و فیه أولًا: النقض بالواجب الموسّع؛ فإنّه یجری فیه جمیع ما ذکر.

و ثانیاً: أنّه إذا حصل له الظن بالوفاة یجب المبادرة الیه، و مع عدمه إنّما یجوز التأخیر ظاهراً، و هذا لا ینافی الوجوب الواقعی.

الثالث: إطلاق بعض الأخبار الناهیة عن تسویف الحج.

و فیه: أنّ جملة من تلک النصوص مصرّحة بتسویف حجّة الإسلام، و جملة منها واردة فی تفسیر آیة الحج، و جملة منها متضمّنة لحکم تسویف من له مال أو موسر، و اختصاص هذه النصوص بحجّة الإسلام واضح، و بعضها غیر وارد فی مقام البیان من هذه الجهة فلا إطلاق له، و المتیقّن الحجّ الإسلامی، و بعضها ضعیف السند، و إن بقی شیء فهو منصرف الی الحجّ الإسلامی.

الرابع: ما ذکره بعض الأعاظم من المعاصرین، قال: إنّ النذر إذا کان مستوجباً حقّاً للّه تعالی کان تأخیر الحقّ بغیر إذن ذی الحقّ حراماً. انتهی.

و فیه أولًا: أنّ استیجابه لحقّ مماثل للحقّ الثابت لنا ممنوع.

و ثانیاً: أنّ الحقّ الثابت إنّ کان موسَّعاً یجوز تأخیره، و إنّما لا یجوز علی فرض تضیّقه، فالأظهر أنّه لا تجب المبادرة الیه، و یجوز تأخیره الی زمان ظن الوفاة.

و أما القول الثالث فلا وجه له بعد جواز التأخیر سوی أنّ العقاب تابع للواقع لا للأقدام علی المخالفة، و هو بیّن الفساد.

وجوب قضاء الحج المنذور

و هل یجب قضائه عنه لو مات أم لا؟ المقطوع به فی کلام الأصحاب الأول، کما فی الحدائق: بلا خلاف أجده فیه، بل هو مقطوع به فی کلام الأصحاب کما اعترف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸۶

]...[

به فی المدارک. کما فی الجواهر.

و ظاهر سید المدارک الثانی، و مثله فتوی و دلیلًا: ما لو نذر الحج و قیّده بسنة معینة فإنّه لو أخّر عمداً و عصی بذلک یجب علیه القضاء عند الأصحاب، و خالفهم السید- ره-، نعم یثبت فیه الکفارة زائداً علی ما یثبت بترک الحج فی الصورة الاولی؛ لمخالفته النذر.

و کیف کان فقد استدلّ علی وجوب القضاء فی الصورتین بوجوه، و لا یبعد اختصاص بعضها بإحدی الصورتین:

الأول: الإجماع؛ و قد مرّ ما فی الاستدلال به غیر مرة.

الثانی: الأخبار الدالّة علی وجوب القضاء لو نذر أن یحجّ رجلًا من ماله.

و تقریب الاستدلال بها علی ما فی الحدائق، بدعوی: ظهورها فی أنّ المراد من أن یحجّ به هو أن یمضی ذلک الرجل حتی یوصله المناسک و یأتی بجمیع أفعال الحج و هو قائم بمئونته، لا أن یعطیه مالًا یحجّ به؛ لأنّ المتبادر من مادة الأفعال المباشرة لا السببیة، فهی تدلّ علی وجوب قضاء حجّة النذر فی الجملة، و حیث إنّها تدلّ علی أنّ نذر الحج یجب قضاؤه بعد الموت فیبطل قول من یدّعی أنّ النذر یقتضی وجوب الأداء و القضاء یحتاج الی أمر جدید، و کون متعلّق النذر حجّه بنفسه أو أن یحجّ غیره لا مدخل له فی تغیّر الحکم؛ فإنّ الموجب للقضاء هو النذر و تمکّنه من الفعل و تفریطه حتی مات.

و فیه أولًا: أنّ الأصحاب لم یعملوا بتلک الأخبار فی موردها؛ فإنّها متضمّنة لإخراجه من الثُّلث و لم یُفت أحد بذلک، بل التزموا بخروجه من الأصل.

و ثانیاً: أنّ الإحجاج بالغیر بأیّ معنی کان یکون تسبیبیاً لا مباشریاً، و إیصال الرجل المناسک و إتیانه بجمیع الافعال لا یجعله مباشریاً، و الظاهر من الإحجاج بالغیر هو بذل المال له لیحجّ بنفسه، و علیه فنذر الإحجاج نذر دَین مالی فتشمله

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸۷

]...[

الأخبار الدالّة علی وجوب أداء الدَّین، و هذا بخلاف نذر الحج الذی هو عبارة عن أعمال مخصوصة، و لیس بذل المال داخلًا فیه، فالفرق بینهما واضح، فلا یصح التعدّی.

و ثالثاً: أنّه لو سلّم عدم الفرق بینهما من هذه الجهة؛ دعوی: أنّ المستفاد من النصوص کون الموجب للقضاء هو النذر من غیر فرق بین

کون متعلّقه الحجّ بنفسه أو أن یحجّ غیره. غیر مسموعة، إلّا ممّن هو محیط بملاکات الأحکام، أو مع وجود قرینة علیه، و إلّا فظاهر النص الاختصاص بالمورد الثانی، و التعدّی یحتاج الی دلیل مفقود.

الثالث: ما فی الحدائق أیضاً، و حاصله: أنّ نذر الحج مطلقاً غیر مقیّد بوقت خاص یقتضی استقرار الحجّ فی ذمته ما دام لم یأت به و إن مات، و لیس فی الأخبار ما یدلّ علی اختصاص الخطاب حال الحیاة، لیکون القضاء بعد الموت یحتاج الی أمر جدید، و إنّما إطلاق الاستقرار و اشتغال الذمة اقتضی بقاء ذلک الی أن تحصل البراءة بالإتیان بالفعل.

نعم یجب المباشرة ما دام حیّاً و لکن النذر اقتضی شیئین: المباشرة، و استقراره فی الذمة، و بالموت یسقط الأول و یبقی الثانی.

و فیه أولًا: أنّ من ینذر الحج ینذر الفعل مباشرة، و بالموت و تعذّر المباشرة یسقط المقیّد، و لیس المنذور من قبیل تعدّد المطلوب.

و ثانیاً: أنّه لو نذر استقرار الحجّ فی ذمته و إن مات فإنّما یوجب ذلک القضاء عنه لو ثبت مشروعیة القضاء عنه، و إلّا فهو نذر غیر مشروع، فإثبات المشروعیة به دور واضح.

و ثالثاً: أنّ ما أفاده من أنّه لیس فی الأخبار ما یدلّ علی اختصاص الخطاب بحال الحیاة، یدفعه: أنّ نفس الأمر بالوفاء بالنذر یقتضی المباشرة کسائر الخطابات الشرعیة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸۸

]...[

الرابع: ما فی الجواهر، قال: إنّ الخطاب بالحج من الخطابات الدینیة علی معنی ثبوته فی الذمة علی نحو ثبوت الدَّین فیها لا أنّه مثل خطاب السید لعبده یراد منه شغل الذمة بإیجاده فی الخارج و إن لم یثبت فی الذمة ثبوت دَین، و من هنا وجب فی حجّ الإسلام إخراج قیمة العمل من أصل الترکة، و بهذا المعنی کان واجباً مالیاً لا من حیث احتیاجه الی المقدّمات المالیة- الی أن قال- إنّ متعلق النذر الحجّ علی حسب مشروعیته. انتهی.

و فیه: أنّ المراد من شغل الذمة و ثبوته فیها إن کان بمعنی کونه المطلوب منه فهو سارٍ فی جمیع الواجبات و لا اختصاص للحجّ به، و إن کان بمعنی ثبوته فیها زائداً علی الأمر بإیجاده فی الخارج علی نحو ثبوت الدَّین فیها الملائم مع سقوط التکلیف به، فهذا لا دلیل علیه، و قد عرفت أنّ الآیة الکریمة من جهة تضمّنها اللام- أیضاً لا تدلّ علی ذلک.

مع أنّ کون متعلق النذر الحجّ حسب ما شرع فی الحجّ الإسلامی؛ ممنوع، بل متعلّقه إیجاد الأعمال المخصوصة فی الخارج، و لم یظهر الفرق بین خطاب النذر و سائر الخطابات حتی یدّعی أنّ خطاب النذر نحو الخطاب بالإجارة و أولی من الخطاب الأصلی بذلک کما فی الجواهر.

الخامس: أنّ الحجّ واجب مالی ثابت فی الذمة فیجب قضاؤه.

و ذکر صاحب الحدائق- ره- فی وجه کونه واجباً مالیاً: أنّ الإتیان به متوقّف علی المال و إن تفاوت قلّةً و کثرةً باعتبار مراتب البُعد و القُرب.

و فیه أوّلًا: النقض بالصلاة؛ فإنّها متوقّفة علی الساتر و تحصیله یتوقّف علی المال، بل علی المکان و ما شاکل.

و ثانیاً: أنّ وجوب بذل المال إنّما هو فی مقدمات الحجّ لا فی أعماله.

و ثالثاً: أنّ لزوم بذل المال أعمّ من ثبوته فی الذمّة، أ لا تری أنّ أداء نفقة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۸۹

]...[

الأقارب واجب مع أنّها ليست دَيناً.

و رابعاً: لو سلّمنا كونه دَيناً إلّا أنّ وجوب أداء كلّ دَين حتى ما لو كان الدَّين فى سبيل اللّه لم يدلّ عليه دليل.

السادس: الاستصحاب.

و فيه: أنّ التكليف بالأداء ساقط بالموت قطعاً، و التكليف بالقضاء مشكوك الحدوث، و استصحاب الجامع بينهما من قبيل القسم الثالث من أقسام الاستصحاب الكلّى و لا نقول به، سيّما فى مثل المقام ممّا يكون للقضاء وقت منفصل عن الأداء.

فإن قيل: إنّه فى وقت الأداء كانت الذمة مشغولة بالحجّ و بعد مُضيّه يشك فى فراغ الذمة فيستصحب الشغل فيجب أنّ يقضى عنه؛ كى تفرغ.

قلنا: إنّ اشتغال الذمة به زائداً على ما هو مقتضى التكليف بإتيانه مباشرة غير معلوم من الأول، و الأصل يقتضى عدمه، فتدبّر، فإذاً لا دليل على وجوب القضاءِ و القاعدة تقتضى عدم الوجوب بعد كون القضاء بأمر جديد كما هو مختار المدارك و الذخيرة و المستند و غيرها، و لكن تسالم الأصحاب على وجوبه، و كونه عندهم من المسلّمات يوقفنا عن الإفتاء بعدم الوجوب، فالاحتياط لا يترك.

هل الواجب القضاء من أصل التركة أو الثلث؟

ثمّ إنّه بناءً على وجوب القضاء عنه لو مات، فهل الواجب القضاء من أصل التركة كما عن السرائر، و فى الشرائع، و عن إطلاق المقنعة و الخلاف، أم من الثُّلث كما عن الصدوق، و النافع، و أبى على و الشيخ فى النهاية و التهذيب و المبسوط، و عن المعتبر و الجامع، و فى المستند؟ قولان.

و قد استدلّ للأول بوجوه:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۹۰

]...[

الأول: أنّ الحجّ واجب مالى، و قد تقدم تقريبه فى الفرع السابق، و قد حصل الاتّفاق بينهم على أنّ الواجب المالى يخرج من أصل التركة، و لكن قد عرفت ما فى دعوى كونه واجباً مالياً.

الثانى: ما نسب الى بعض الأعاظم من المعاصرين، و هو أنّ الواجب المالى هو ما كان وجوده متوقّفاً على المال، و كذلك وجوبه، و الحجّ كذلك، و لا يقدح فيه وجوبه من دون مال على أهل مكة؛ لأنّه بحكم النادر، و الواجبات المالية تخرج من الأصل إجماعاً.

و فيه: أنّ الحجّ الإسلامى وجوبه متوقّف على المال، و لا كلام فى خروجه من الأصل، و قد دلّ النص عليه أيضاً، و أمّا وجوب الحجّ النذرى فهو غير متوقّف عليه، و محلّ الكلام هو الثانى.

الثالث: ما أفاده صاحب الجواهر- ره- و هو أنّ الحجّ واجب دينى، و الواجب الدينى يخرج من الأصل.

توضيح ما أفاده: أنّ الحجّ واجب دينى، و ذلك لوجوه:

۱- أنّه بالموت لا يسقط عن ذمة الميت، بل ذمته مشغولة به، و النائب يأتى بما اشتغلت ذمة المنوب عنه به، و ليس معنى الدَّين إلّا ذلك.

۲- أنّ الوجوب مطلقاً عبارة عن جعل المادة فى ذمة المكلَّف، و إليه يشير ما فى بعض الأخبار: دَين اللّه أحقّ أنّ يقضى؛ فإنّه يدلّ على أنّ كلّ واجب دَين.

۳- أنّ النذر مفاد صيغته جعل المنذور للّه سبحانه، يعنى أنّ الذمة تشتغل بالعمل للّه تعالى.

۴- ما فى صحيح ضريس: إنّما هو مثل دَين عليه. و فى حسن معاوية: إنّما هو بمنزلة الدَّين الواجب. و فى خبر الحارث: إنّما هى دَين

علیه. و ستأتی جمیعها فی هذا المبحث.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۹۱

]...[

و کلّ واجب دینی یخرج من الأصل.

و یشهد به حسن معاویة فی رجل توفّی و أوصی أن یحجّ عنه، قال: إن کان صرورة فمن جمیع المال، إنّه بمنزلة الدَّین الواجب علیه و إنّ کان قد حجّ فمن ثُلثه «۱». فإنّ مقتضی عموم العلة خروج کلّ واجب دینی من الأصل.

و خبر حارث بیاع الأنماط أنّه سأل أبو عبد اللّه عن رجل أوصی بحجّة، فقال: إن کان صرورة فهی من صلب ماله، إنّما هی دَین علیه «۲». و هو أیضاً بعموم العلّة یدلّ علی أنّ کلّ واجب دینی یخرج من الأصل.

و بما ذکرناه فی تقریب کونه دیناً. یندفع ما قیل بانصراف الدَّین عن الحج و سائر دیون اللّه تعالی الی أموال الناس؛ فإنّه لا وجه للانصراف، و علی فرضه فهو بدوی یزول بأدنی تأمّل؛ فإنّه انصراف ناشئ من انس الذهن بالفتاوی.

و أضعف منه ما قیل بأنّ إطلاق الاشتغال علیه مبنی علی ضرب من المسامحة، و لیس فیه أمر وضعی حتی یسمّی بالاشتغال، و إنّما یجب العمل وجوباً تکلیفیاً صرفاً؛ فإنّ المیت لا یکون مکلّفاً بتکلیف صرف، بل لا یعقل ذلک، فلا محالة یکون ذمته مشغولة به.

و ظنّی أنّ المستشکل توهّم أنّا ندّعی اشتغال ذمة المیت بالمال. و هو توهّم فاسد، بل المدّعی اشتغال ذمته بالحجّ، و الذمة کما تشتغل بالمال کذلک تشتغل بالأعمال، و بلحاظه یطلق علیها الدیون، و إنکار ذلک مکابرة.

و أضعف منهما: أنّه لو تمّ ذلک لزم إخراج جمیع الواجبات حتی البدنیة من الأصل؛ فإنّه یرد علیه: أنّا نلتزم بذلک و لا محذور فیه بعد مساعدة الدلیل علیه.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۹۲

]...[

و أما ما عن المدارک من القطع بعدم وجوب إخراج الواجبات البدنیة من الأصل، و ما عن الریاض: لا خلاف فی أنّها تخرج من الثُّلث مرسلین له إرسال المسلمات. انتهی؛ فلعدم کون ذلک إجماعاً تعبدیاً لا یصلح دلیلًا علی إخراجها من الثُّلث، و لو سلم ذلک فیها فحیث لا إجماع فی الحجّ النذری کما مرّ أنّ جماعة من الفحول قائلون بإخراجه من الأصل فهو الفارق.

فالمتحصَّل: ممّا ذکرناه أنّ جمیع الواجبات سیّما الحجّ النذری تخرج من الأصل.

و قد استدلّ للزوم إخراجه من الثُّلث بصحیح ضریس، و قد سأل أبا جعفر علیه السّلام عن رجل علیه حجّة الإسلام نذر نذراً فی شکر لیحجن به رجلًا الی مکة، فمات الذی نذر قبل أن یحجّ حجّة الإسلام و من قبل أن یفی بنذره الذی نذر، قال علیه السّلام: إن ترک مالًا یحجّ عنه حجّة الإسلام من جمیع المال و أخرج من ثُلثه ما یحجّ به رجلًا لنذره و قد وفی بالنذر، و إنّ لم یکن ترک مالًا إلّا بقدر ما یحجّ به حجّة الإسلام حجّ عنه بما ترک، و یحجّ عنه ولیه حجّة النذر، إنّما هو مثل دَین علیه «۱».

و بصحیح عبد اللّه ابی یعفور سأل الإمام الصادق علیه السّلام رجل نذر للّه إن عافی اللّه ابنه من وجعه لیحجّنه الی بیت اللّه الحرام فعافی اللّه الابن و مات الأب فقال: الحجّة علی الأب یؤدّیها عنه بعض ولده. قلت: هی واجبة علی ابنه الذی نذر فیه؟ فقال: هی واجبة

علی الأب من ثُلثه أو یتطوّع ابنه فیحجّ عن أبیه «۲».

و تقریب الاستدلال بهما: ما عن کشف اللثام، قال: فإنّ إحجاج الغیر لیس إلّا بذل المال لحجّه فهو دَین مالی محض بلا شبهة، فإذا لم یجب إلّا من الثُّلث فحجّ نفسه أولی.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۹۳

]...[

و فیه أوّلًا: أنّ الأصحاب لم یعملوا بهما فی موردهما، فإنّ بناءهم علی إخراج موردهما من الأصل- و فی المستند: قیل: لم یفت به فیه أحد- فکیف یعمل بها فی غیر موردهما.

و ثانیاً: نمنع الأولویة؛ لعدم معلومیة العلّة و المناط.

و ثالثاً: أنّه یعارضهما حسن مسمع بن عبد الملک أو صحیحه، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: کانت لی جاریة حبلی فنذرت للّه تعالی إن ولدت غلاما أنّ أحجّه أو أحجّ عنه. فقال: إنّ رجلًا نذر للّه عزّ و جلّ فی ابن له إن هو أدرک أن یحجّه أو یحجّ عنه، فمات الأب و أدرک الغلام بعده فأتی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فسأله عن ذلک فأمر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم أن یحجّ عنه ممّا ترک أبوه «۱». فإنّ ظاهره الحجّ عن أصل الترکة لا من الثُّلث، و لیس ذلک بالإطلاق؛ کی یقال: إنّه یقید إطلاقه بالصحیحین.

و الأصحاب حملوا الصحیحین علی محامل:

الأول: ما عن مختلف المصنف- ره- و هو حملهما علی صورة کون النذر فی حال المرض بناءً علی خروج المنجزات من الثُّلث.

و فیه أوّلًا: أنّ المنجّزات تخرج من الأصل.

و ثانیاً: أنّه لم یفرض المرض فیهما.

و ثالثاً: أنّ الواجب المالی یخرج من الأصل و إن أوصی به.

و رابعاً: أنّه حمل لا شاهد له.

الثانی: حملهما علی صورة عدم إجراء الصیغة.

و فیه أولًا: أنّ المصرَّح به فیهما تحقّق النذر، و النذر بلا صیغة لا یکون نذراً.

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من کتاب النذر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۹۴

]...[

و ثانیاً: أنّه لا یجب الوفاء به فلا وجه لإخراجه من الثُّلث.

الثالث: حملهما علی صورة عدم التمکن من الوفاء به.

و فیه: أنّ النذر الذی لا یمکن الوفاء به باطل من أصله فلا یخرج من الثُّلث أیضاً.

و صاحب المعالم- ره- حملهما علی الندب المؤکّد الذی قد یطلق علیه الوجوب نظراً الی عدم ظهورهما فی الموت بعد التمکن من

المنذور.

و لکن یرد علیه: أنّه لا موجب له.

فتحصّل ممّا ذکرناه: أنّ الحجّ النذری لا دلیل علی وجوب قضائه، و إنّما جعلناه أحوط نظراً الی تسالم الأصحاب علیه، و علی فرض القول به یخرج من الأصل لا من الثُّلث، و کذا جمیع الواجبات التی یجب قضاؤها عن المیت کالصلاة و الصیام و ما شاکل تخرج من الأصل.

و إن نذر مطلقاً أو مقیّداً بسنة و لم یتمکن من الأداء حتی مات لم یجب القضاء عنه؛ لما مرَّ، و لعدم وجوب الأداء علیه الکاشف عن عدم انعقاد النذر فإنّه یعتبر فی متعلّقه التمکن منه.

[مسألة ۵:] لو نذر الحجّ معلّقاً علی أمر

مسألة ۵: لو نذر الحج معلّقاً علی أمر کشفاء مریضه أو مجیء مسافرة فمات قبل حصول المعلَّق علیه، فهل یجب القضاء علیه أم لا؟ وجهان ابتناهما سید العروة علی أنّ التعلیق من باب الشرط، أو من قبیل الوجوب المعلّق، فعلی الأول لا یجب؛ لعدم الوجوب علیه بعد فرض موته قبل حصول الشرط، و علی الثانی یمکن أن یقال بالوجوب؛ لکشف حصول الشرط عن کونه واجباً علیه من الأول، إلّا أن یکون نذره منصرفاً الی حیاته الی حین حصول الشرط.

أقول: بناءً علی ما ذکرناه من عدم الدلیل- غیر الإجماع- علی وجوب قضاء

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۹۵

]...[

الحج النذری، فعدم الوجوب فی المسألة واضح.

و أما علی القول بوجود الدلیل علیه فیمکن أن یقال بعدم وجوب القضاء؛ نظراً الی أنّه یعتبر فی النذر التمکن من متعلّقه فی ظرفه، و مع عدم التمکن منه لا ینعقد النذر؛ فإنّه بالموت و عدم التمکن من الإتیان بالحجّ و عدم وجوب أدائه ینکشف عدم انعقاد النذر فلا یجب قضاؤه.

و مع الإغماض عن ذلک و تسلیم عدم اعتبار التمکن من متعلّقه فی انعقاد النذر، ما ذکر- ره- من أنّه لو کان شرطاً لا یجب القضاء. غیر تام، بل لا بدّ و أن یفصّل بین أخذه من قبیل الشرط المتأخّر أو المقارن، و علی الأول یجب القضاء و لا یجب علی الثانی.

و الظاهر أخذ القید شرطاً للنذر لا قیداً للمنذور، و کونه بنحو الشرط المقارن، و علیه فلا یجب القضاء قطعاً.

و قد نسب الی بعض الأعاظم من المعاصرین أنّه لو کان المعلّق علیه أمراً غیر اختیاری لا یعقل أخذه قیداً للمنذور؛ لخروجه عن حیّز القدرة، فیکون القید راجعاً الی نفس النذر فلا وجوب قبل حصوله.

و فیه أولًا: النقض بزمان الحجّ؛ فإنّه قید للحج لا لوجوبه.

و ثانیاً بالحلّ، و هو أنّه فرق بین الشرط و الجزء، ففی الجزء یکون الدخیل فی المأمور به القید و التقیّد به، و فی الشرط یکون المأمور به التقیّد به دون نفس القید، و لذا لا مانع من کونه غیر اختیاری، مثلًا وجود الکعبة شرط فی الصلاة، و معناه أنّ الصلاة متقیدة بأن تقع مستقبل القبلة، و هکذا سائر الشرائط غیر الاختیاریة للمکلَّف، و کم له نظیر فی الفقه، عصمنا اللّه من الخطأ.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۹۶

]...[

[مسألة ۶:] لو نذر الاحجاج معلّقاً على أمر

مسألة ۶: لو نذر الإحجاج معلّقاً على شرط كمجيء المسافر أو شفاء المريض فمات قبل حصول الشرط مع فرض حصوله بعد ذلك و تمكّنه منه قبله فهل يجب القضاء عنه أم لا؟ وجهان.

المسألة معنونة فى كلمات الفقهاء، و لكن صاحب الرياض- ره- يدّعى أنّ مفروض المسألة فى كلماتهم حصول الشرط المعلّق عليه النذر فى حال الحياة، و عليه فيكون وجوب القضاء على وفق القاعدة؛ لأنّه حقّ مالى تعلّق بتركته فيجب القضاء عنه، و لذا اعتبر الشهيد- ره- التمكن من المنذور حال الحياة، و لم يتعرّضوا لحكم ما لو حصل الشرط بعد الموت.

و صاحب الجواهر ينكر ذلك و يدّعى أنّ المفروض المسألة فى كلماتهم هو حصول الشرط بعد الموت، و لذا أنّ الشهيد الثانى فى المسالك اعترف بأنّ الأصل فى هذا الحكم حسنة مسمع، و سبطه فى النهاية أتعب نفسه فى تصحيح الخبر- الى أنّ قال- مع تلقّى الأصحاب لها بالقبول و اشتهار مضمونها بينهم حيث لا يتحقّق فيه خلاف، و هذا كلّه يدلّ على العمل بمضمون الرواية و إن خالف القواعد، بل تعبير الأصحاب بمضمونها كالصريح فى ذلك، و لو كان مفروض المسألة كما ذكره من الموت بعد التمكن لم يحتج الى هذه المتعبة العظيمة.

أقول: لا بدّ أوّلًا من نقل الخبر بتمامه، ثمّ بيان سنده و دلالته، ثمّ ملاحظة أنّ الأصحاب عملوا به أو أعرضوا عنه.

أما الخبر فهو حسن مسمع بن عبد الملك أو صحيحه المتقدم، قال: قلت لأبى عبد اللّه: كانت لى جارية حبلى فنذرت للّه عزّ و جلّ إن ولدت غلاماً أن أحجّه أو أحجّ عنه، فقال عليه السّلام: إنّ رجلًا نذر للّه عزّ و جلّ فى ابن له إن هو أدرك أن يحجّه أو

]...[

يحجّ عنه، فمات الأب و أدرك الغلام بعدُ فأتى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم الغلام فسأله عن ذلك فأمر رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أن يحجّ عنه ممّا ترك أبوه.

و أما سنده فطريقه الى مسمع صحيح.

و أمّا هو فعن النجاشى: أنّه كان شيخ بكر بن وائل بالبصرة و وجهها و سيد المسامعة، و أنه روى عن ابى جعفر عليه السّلام روايات كثيرة، و روى عن ابى عبد اللّه عليه السّلام أكثر و اختصّ به، و قال له أبو عبد اللّه: إنّى لأعدك لأمر عظيم. و هذا المدح لا يقصر عن التوثيق فلا إشكال فى سنده.

و أمّا دلالته فالخبر متضمّن لفرضين: أحدهما- و هو المسئول عنه- و هو: ما إذا نذر إن ولد له ولد أن يحجّه أو يحجّ عنه فولد له ثمّ مات الوالد، فالموت مفروض فيه بعد حصول الشرط.

ثانيهما: ما نقله الإمام عليه السّلام عن واقعة فى زمان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و هى: إن نذر رجل إن أدرك ابن له أن يحجّه أو يحجّ عنه فمات الأب و أدرك الغلام بعدُ. فالموت مفروض فيها قبل حصول الشرط، و يدلّ الخبر على لزوم القضاء عنه فى الفرضين.

أمّا فى الفرض الثانى؛ فلأنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أمر بذلك.

و أما فى الأول؛ فلأنّه عليه السّلام فى مقام الجواب عنه بيّن حكم رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، فيعلم حكم الفرض الأول

منه.

و الأصحاب- رضوان اللّه تعالی علیهم- و إن لم یتعرّضوا للفرض الثانی و إنّما الموجود فی کلماتهم الفرض الأول، لاحِظ الشرائع و النافع و القواعد و غیرها، بل حتی المسالک فإنّ الشهید فیها ذکر أنّ الأصل فی المسألة هو روایة مسمع، ثمّ قال: إنّ القاعدة أیضاً تقتضی ذلک؛ و کذا کشف اللثام؛ فإنّ القاعدة- و هی لزوم أداء الحقّ المالی المتعلّق بالترکة من الأصل- إنّما هی فی الفرض الأول دون الثانی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۹۸

]...[

و لکن بما أنّ الفرض الأول متفرع فی الخبر علی الفرض الثانی و إنّما یستفاد حکمه من حکم الفرض الثانی، فلا یبقی مجال للقول بعدم عمل الأصحاب بالخبر فی الفرض الثانی.

فما أفاده صاحب الجواهر من عمل الأصحاب بالخبر فی الفرض الثانی. هو الصحیح، فمفاد الخبر لزوم القضاء عنه کان الموت قبل حصول الشرط أو بعده.

و أمّا ما فی نذر الجواهر: الظاهر بناءً علی العمل بالروایة الاقتصار علی مضمونها الذی هو رزق الولد و إدراک الغلام، و لا یتعدّی منهما الی غیرهما و من هنا عبّر الأصحاب بذلک و لم یجعلوا العنوان أمراً کلیاً شاملًا له و لغیره. انتهی، و تبعه بعض الأعاظم من المعاصرین، فلا یمکن المساعدة علیه؛ فإنّ الإمام علیه السّلام عند بیان حکم الفرض الأول اقتصر علی بیان حکم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فی الثانی، فلو کان الحکم مختصّاً بالمثال لما صحّ إیکال استفادة أحد الفرضین ممّا بیّن فی الفرض الثانی، فمن الإیکال الیه یستکشف عدم الخصوصیة للمورد، فتدبَّر؛ فإنّه دقیق.

نعم الخبر مختص بما إذا نذر الحجّ أو الإحجاج بنحو التخییر، فإسراء الحکم الی ما لو نذر الإحجاج فقط یتوقّف علی إلغاء خصوصیة المورد و لا بأس به، و لا یبعد أن یکون قوله: أو یحجّ عنه من باب الإفعال، فیکون المنذور هو الإحجاج معیّناً.

و أولی بذلک ما لو نذر الإحجاج فی سنة معینة مع تمکنه أو مطلقاً، أو معلّقاً علی شرط و قد حصل، و تمکّن منه؛ فإنّه یجب أن یحجّ ممّا ترک، و تقتضیه القاعدة أیضاً؛ فإنّه حقّ مالی تعلّق بالترکة فیجب إخراجه منها.

و أمّا صحیحا ضریس و ابن أبی یعفور فقد عرفت ما فیهما.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۲۹۹

]...[

[مسألة ۷:] نذر حجّ الإسلام

اشارة

مسألة ۷: لو نذر الحج فتارة ینذر حجّ الإسلام، و اخری ینذر غیر حجّ الإسلام، و ثالثة ینذر الحجّ و یطلق و لا یقیّد بحجّ الإسلام و لا بغیره، فالکلام فی موارد ثلاثة:

[المورد] الأول: لو نذر حجّ الإسلام

فقد یکون مستطیعاً و قد یکون غیر مستطیع، فإن کان مستطیعاً ففی التذکرة و المنتهی و المستند و الحدائق و ظاهر الجواهر انعقاده، بل فی الحدائق: و الأظهر الأشهر انعقاد نذره، و عن ظاهر المرتضی و الشیخ و أبی الصلاح و ابن إدریس الإشکال فی انعقاده؛ فإنّهم و إن لم یتعرّضوا لـذلک إلّا أنّهم ذکروا ما لو نـذر أن یصوم أول یوم من شـهر رمضان، و قالوا بعـدم انعقاد نذره، و ذکروا لها وجهاً یجری فی المقام، و کیف کان فقد استدلّ لعدم انعقاد نذره بوجوه:

الأول: أنّه یعتبر فی النذر القدرة علی متعلّقه بلا خلاف، و الحجّ بعد الاستطاعة یصیر واجباً لا یقدر المکلَّف شرعاً علی ترکه فلا یکون فعله أیضاً مقدوراً؛ لأنّ القدرة علی الفعل إنّما تکون إذا کان الترک مقدوراً له، و الممتنع شرعاً کالممتنع عقلًا.

و فیه: أنّه إذا کـان دلیل من کتاب أو سـنّة أو إجماع دالّ علی اعتبار القـدرة فی متعلّق النـذر کان الاسـتدلال متیناً جـدّاً، و لکن بما أن دلیل اعتبارها لا یـدلّ علیه إلّا من باب أنّ الممتنع الـذی لا یمکن حصوله یکون نـذره مستلزماً للتکلیف بالمحال أو یکون لغواً، و من المعلوم اختصاص هذا الوجه بالممتنع عقلًا فلا یشمل الممتنع شرعاً.

الثـانی: أنّ إیجـاب العمـل یوجب صـیرورته ملکـاً للّه تعـالی، و یتأکّـد ذلک فی خصوص الحـجّ بناءً علی أن الظاهر من اللام فی قوله تعالی: وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ هو الملکیة، فاذا کان حجّ الإسلام مملوکاً للّه تعالی لا یصح تملیکه له تعالی ثانیاً بالنذر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۰۰

]...[

و فیه: أنّ المراد من الملکیة لله تعالی إن کان هی الملکیة الاعتباریة فالإیجاب لا یقتضـی تلک، و لا اللام ظاهرة فیها، و إن کان ثبوت سلطنة تکوینیة له تعالی و سـلب سلطنة العبد فهو خلاف الوجدان و الواقع، و إن کان بمعنی السلطنة التشریعیة فهی ثابتة قبل الإیجاب؛ لأنّ أفعال العباد تحت سلطانه له أن یجعل لها أیّ حکم شاء، و کونه موجباً لسلب سلطنة العبد تشریعاً لا ینافی النذر و التملیک.

الثالث: أنّ نذر ما هو واجب بالأصل لغو لا یترتّب علیه أثر.

و فیه: أنه یمکن أن یکون العبـد لا ینبعث من التکلیف بالحـجّ وحـده، و لکن إذا تأکّـد ذلک بالتکلیف بالوفاء بالنـذر سیّما مع ثبوت الکفارة فی مخالفته التی هی أثر زائد ینبعث فلا یکون لغواً و یلتزم بالتأکّد.

فتحصّل أنّ الأظهر انعقاد نذره، و یکفیه حجّ واحد کما هو واضح، و إن ترکه ثبت علیه مضافاً الی القضاء الکفارة.

و إن نذر حجّ الإسـلام فی العام الأول، و خالف نذره بالتأخیر یجب علیه الکفّارة، و یجب علیه الإتیان بالحجّ فی العام القابل، فإن أتی به فیه لا یجب علیه القضاء؛ فإنّ بالإتیان به یرتفع الموضوع فلا شـیء؛ کی یجب قضاؤه، فإنّ المنذور حجّ الإسـلام فقد أتی به و برئت ذمته منه فلا مورد لوجوب القضاء.

و إن کان غیر مسـتطیع فنَذَره، فهل یجب علیه تحصـیل الاستطاعة أم لا؟ المعروف بین المتأخرین الثانی، لاحِظ: الروضة و المدارک و المستند و کشف اللثام و الجواهر.

و الحقّ أن یقـال: إنّه تـارة ینـذر أن یحـجّ حـجّ الإسـلام إن وجب علیه، و اخری ینـذر أن یحجّه مطلقـاً، ففی الأول لا یجب تحصـیل الاستطاعة؛ لأنّه من قبیل شرط الوجوب، و فی الثانی یجب؛ لأنّه مقتضی إطلاق النذر، و تکون الاستطاعة حینئذٍ من قبیل شرط الواجب بالنسبة الی النذر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۰۱

]...[

لو نذر حجّاً غیر حجّ الإسلام

المورد الثانی: ما لو نذر حجّاً غیر حجّ الإسلام

، فإن کان مستطیعاً و أطلق نذره أو قیّده بسنة متأخّرة عن سنة الاستطاعة انعقد نذره بلا کلام، و وجبا معاً و لم یتداخلا اتّفاقاً کما عن التحریر و المختلف و المسالک و غیرها، و یجب تقدیم حجّ الإسلام، و هذا کلّه ظاهر لا غبار علیه.

و إن قیّد نذره بسنة الاستطاعة، فإن قیّده بزوالها انعقد و وجب علیه الحجّ إن زالت استطاعته.

و إن قیّده ببقائها فالمشهور بطلان نذره و عدم انعقاده، و علّلوه بأنّه نذر ما لا یصح، و لکنه یبتنی علی أن لا یصح عن المستطیع غیر حجّ الإسلام، و قد مرّ الکلام فیه فی المسألة الثانیة عشر من الفصل السابق، و عرفت صحّته فی بعض الفروض.

و ربما یقال: إنّه و ان صحّ غیر حجّ الإسلام فی عام الاستطاعة إلّا أنّه لا یصحّ نذره و ذکر فی وجه ذلک وجوه:

الأول: عدم قدرته شرعاً علی العمل المنذور لوجوب الحجّ الإسلامی، و یعتبر القدرة فی متعلّق النذر.

و فیه: أنّ القدرة المعتبرة هی العقلیة و هی موجودة، و القدرة الشرعیة لا دلیل علی اعتبارها فیه.

الثانی: أنّ الأمر بالحجّ الإسلامی یقتضی النهی عن غیره المضادّ معه، فإذا کان منهیاً عنه لا یصح النذر لاعتبار الرجحان فی متعلّقه.

و فیه: أنّ الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضدّه کما حقّق فی محلّه.

الثالث: أنّه لو قلنا بصحة النذر لا یسقط وجوب الحجّ الإسلامی فوراً فیلزم اجتماع أمرین متنافیین فعلًا، فلا یمکن أن ینعقد النذر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۰۲

]...[

و فیه: أنّ المورد حینئذٍ یکون من قبیل الواجبین المتزاحمین و یجری حکمهما.

الرابع: أنّ إیجاب حجّ الإسلام یوجب صیرورته مملوکاً للّه تعالی و مستحقّاً له، و حیث إنّ الإنسان لا یملک منافعه المتضادة فی آن واحد فلا یکون مالکاً لحجّ آخر، و إذا لم یکن مالکاً له لیس له أن یملکه للّه تعالی بالنذر.

و قد مرّ الجواب عنه فی المسألة السابقة فراجع فالأظهر صحّة نذره بناءً علی صحة حجّ غیر حجّ الإسلام فی عام الاستطاعة.

و إن أطلق نذره و لم یقیّده بزوال الاستطاعة و لا بقائها، فعن المدارک احتمال البطلان؛ لأنّه نذر فی عام الاستطاعة غیر حجّ الإسلام، و احتمال الصحة حملًا للنذر علی الوجه المصحّح و هو ما إذا فقدت الاستطاعة.

و فیه: أنّ الحمل علی الصحة إنّما هو فیما إذا شک لامع فرض العلم بانتفاء القصد و الإبهام، فالحقّ أن یقال: بناءً علی صحة النذر و انعقاده لو قیّده ببقاء الاستطاعة فلا کلام فی الصحة، و إلّا فالأظهر البطلان؛ لأنّ الجامع بین المشروع و غیر المشروع غیر مشروع، نعم إذا زالت الاستطاعة یمکن البناء علی الصحة من جهة أنّ زوالها یکشف عن صحة النذر حال وقوعه، و عدم کونه نذراً للحجّ فی عام الاستطاعة غیر حجّ الإسلام، فتدبر.

و إن نذر غیر حجّ الإسلام و لم یکن مستطیعاً فیجب الإتیان بالمنذور بشرط التمکّن العقلی، و لا یعتبر فی وجوبه الاستطاعة الشرعیة؛ فإنّها شرط فی حجّة الإسلام خاصة، خلافاً للمحکی عن الدروس فتشترط أیضاً.

و لکن صاحب الجواهر احتمل إرادة غیر الظاهر من کلامه و إن أراد ما هو ظاهره فلا وجه له لاختصاص الأدلّة بحجّ الإسلام، و اعتبار القدرة فی متعلّق النذر لیس مدلول دلیل لفظی؛ کی یحمل علی إرادة القدرة الشرعیة.

و حینئذٍ لم یصر مستطیعاً فلا کلام، و إن صار مستطیعاً بعد النذر و قبل الإتیان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۰۳

]...[

بالمنذور، فإن كان نذره مطلقاً أو مقيّداً بسنة متأخّرة عن عام الاستطاعة لا إشكال فی انعقاد نذره؛ لعدم المزاحمة بين المنذور و حجّ الإسلام، بل عليه أن يأتی بحجّ الإسلام فی عام الاستطاعة، و يأتی بالمنذور فی العام اللاحق.

و إن كان نذره مقيّداً بسنة معينة و حصل فيها الاستطاعة، ففيه وجوه و أقوال:

۱- ما عن المحقق النائينی- ره- و هو بطلان النذر و لزوم الإتيان بحجّ الإسلام و لا شیء عليه.

۲- ما عن صاحب الجواهر- ره- و اختاره سيد العروة، و هو: أنّه يجب عليه الحجّ المنذور، فإنّ بقيت الاستطاعة الی العام القابل وجب حجّ الإسلام و إلّا فلا.

۳- التخيير بينهما، فإن قدّم المنذور و بقيت الاستطاعة الی العام القابل وجب عليه الحجّ فيه و إلّا فلا، و إن قدّم حجّ الإسلام سقط وجوب المنذور و لا كفّارة عليه.

و استدلّ للأول بأنّه يعتبر فی متعلّق النذر الرجحان حين العمل، و مع عدمه لا ينعقد النذر، و إذا استطاع يصير غير حجّ الإسلام مرجوحاً حين العمل، فينحلّ نذره بمعنی أنّه ينكشف عدم انعقاده من الأول.

أقول: إنّ هذا الوجه يتمّ فيما إذا كان المنذور حجّاً لا يصح لو أتی به فی عام الاستطاعة و إلّا فلا يتم؛ فإنّ المنذور راجح فی نفسه و إن كان حجّ الإسلام أرجح منه، و قد مرّ تنقيح المبنی فی المسألة الثانية عشر من الفصل السابق، و عرفت اختصاص دليل عدم الصحة بالحج عن الميت.

و استدلّ للثانی بأنّ المعتبر فی انعقاد النذر الرجحان حين النذر و المفروض فی المقام وجوده؛ لأنّه نذر فی حال عدم الاستطاعة فينعقد صحيحاً، و يجب الحجّ، و إذا صار مستطيعاً لا يعقل أن يصير حجّ الإسلام أيضاً واجباً؛ لعدم القدرة، فهو و إن استطاع من جهة المال إلّا أنّه لا يصير مستطيعاً من جميع الجهات؛ فإنّ من يكون مكلّفاً بواجب آخر لا يقدر معه علی الحجّ يكون ذلك مانعاً عن الاستطاعة فی حقّه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۰۴

]...[

و فيه أنّ المعتبر فی النذر رجحان المنذور حين العمل لا يحن النذر.

و استدلّ للثالث بأنّ كلًا من الدليلين فی نفسه يشمل المورد فيقع التزاحم بينهما.

و الحقّ أن يقال: إن كان المنذور حجّاً لا يصح لو أتی به فی عام الاستطاعة- و قد مرّ ضابطه- بطل النذر و لزم الإتيان بحجّ الإسلام، و إن كان حجّاً يصح لو أتی به فيه جری فيه ما ذكرناه فی المسألة التاسعة من الفصل السابق مفصّلًا، فراجع.

[المورد الثالث:] لو نذر مطلقاً بعد الاستطاعة

المورد الثالث: ما لو نذر الحج و أطلق من غير تقييد بحجّة الإسلام و لا بغيرها و كان مستطيعاً أو استطاع بعد ذلك، و فيه أقوال:

۱- أنّهما يتداخلان فيكفی حجّ واحد عنهما. نسب ذلك الی الشيخ و سيد المدارك و صاحب الذخيرة.

۲- أنّه يجب التعدّد. نسب ذلك الی الخلاف و السرائر و الناصريات و الغنية و الفاضلين و الشهيدين و غيرهم، بل الی المشهور؛ و عن الناصريات: الإجماع عليه.

۳- أنّه يكفی نية الحجّ النذری عن حجّة الإسلام دون العكس. نسب ذلك الی النهاية و الاقتصاد و التهذيب و غيرها.

و لعلّ الأظهر هو الأول؛ لأنّ النذر أوجب ثبوت الوجوب لطبيعة الحجّ، و الاستطاعة أيضاً أوجبت ذلك، فطبيعة الحجّ توارد عليها و

جوبان، و لازم ذلک هو حدوث الوجوب عند تحقّق أول السببین، و تأکّده عند تحقّق السبب الثانی؛ فإنّه لا یلزم من ذلک التصرف فی شیء من الظهورات.

فإن قیل: لازمه التصرف فی ظهور الحکم فی کونه تأسیسیاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۰۵

]...[

أجبنا عنه: بأنّ ذلک لا یستلزم کون شیء من القضیتین فی غیر مقام إنشاء الطلب و جعل الحکم؛ فإنّا نقول: إنّ الحکم المجعول فی کلّ من القضیتین إن حدث فی محلّ فارغ عن مثله یکون تأسیسیاً، و إن حدث فی محلّ مشغول بمثله فهو تأکید، و هذا بخلاف الالتزام بالتعدّد؛ فإنّه یلزم منه تقیید إطلاق المادة فی کلّ من القضیتین بفرد غیر الفرد الذی ارید من المادة الواقعة فی حیّز الخطاب الآخر.

و لو تنزّلنا عن ما ذکرناه و سلّمنا کون ما اخترناه خلاف الظاهر، و دار الأمر بین الالتزام بهذا الخلاف، أو الالتزام بتقیید إطلاق المادة الذی لازمه التعدّد، فقد یقال بتعین الثانی، و استدلّ له بوجهین:

أحدهما: ما أفاده المحقق الخراسانی- ره- و حاصله: أنّ ظهور الجملتین فی عدم تعدّد الفرد و وحدة المتعلّق إنّما یکون بالإطلاق، و هو یتوقّف علی عدم البیان، و ظهور الجملة فی کون ما تضمّنته سبباً أو کاشفاً عن السبب المقتضی لتعدّد الفرد یصلح بیاناً لما هو المراد من الإطلاق، و معه لا ینعقد ذلک الإطلاق فلا یلزم علی هذا تصرف فی ظهور أصلًا.

و فیه أولًا: أنّه لو تمّ ذلک کان لازمه تقیید الإطلاق لا عدم انعقاده، فیلزم خلاف الظهور.

و ثانیاً: أنّ ظهور الجملة فی سببیة ما تضمّنته أو کاشفیته عن السبب لا ینافی ما التزمنا به من الالتزام بالتأکّد، و علی فرض التنافی فحیث إنّ ظهور الحکم فی کونه تأسیسیاً لو سلم فإنّما هو بالإطلاق فیقع التعارض بین الإطلاقین فیتساقطان معاً، و لا وجه لتقدیم أحدهما علی الآخر.

ثانیهما: ما أفاده المحقق النائینی- ره- و هو یتضح ببیان أمرین:

۱- أنّ کلّ واحدة من الجملتین ظاهرة فی کون ما تضمّنته من السبب مستقلًا فی ترتّب الوجوب علیه سبقه الآخر أو قارنه أم لا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۰۶

]...[

۲- أنّ تعلّق الطلب بشیء لا یقتضی کون المتعلّق صرف الوجود و أوّل الوجودات، بل إنّ ذلک إنّما یکون من جهة حکم العقل بالاکتفاء بوجود واحد عند تعلّق طلب واحد بالطبیعة، فاذا فرض ظهور الجملتین فی تعدّد الطلب یکون ذلک رافعاً؛ لحکم العقل بالاکتفاء بوجود واحد لارتفاع موضوعه و هو الطلب الواحد.

أقول: یرد علی الأمر الثانی: أنّ الطبیعة المتعلّقة للطلب لا بدّ أن و تلاحظ علی نهج الوحدة، أو التعدّد؛ لعدم تعقّل تعلّق الحکم بالمهمل، و علیه فالاکتفاء بالواحد إنّما یکون بالإطلاق، و لتمام الکلام فی ذلک محلّ آخر، و قد أشبعنا الکلام فیه فی حاشیتنا علی الکفایة، فالمتحصّل ممّا ذکرناه: أنّ مقتضی القاعدة هو التداخل لا بالمعنی المصطلح، بل بمعنی البناء علی الوجوب المؤکَّد.

و استدلّ للقول الثالث بصحیح رفاعة بن موسی، قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السّلام عن رجل نذر أن یمشی الی بیت اللّه الحرام فمشی هل یجزیه عن حجّة الإسلام، قال علیه السّلام: نعم. قلت: و إن حجّ عن غیره و لم یکن له مال و قد نذر أن یحجّ ماشیاً أ یجزی ذلک عنه من مشیه؟ قال علیه السّلام نعم «۱».

و بصحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر علیه السّلام عن رجل نذر أن یمشی الی بیت اللّه فمشی هل یجزیه عن حجّة الإسلام؟ قال علیه السّلام: نعم «۲».

و دلالتهما علی إجزاء الحجّ المنذور عن حجّة الإسلام واضحة.

و اورد علیه تارة بما فی العروة من أنّ ظاهرهما کفایة الحجّ النذری عن حجّة الإسلام مع عدم الاستطاعة و هو غیر معمول به، و اخری بما عن کشف اللثام و غیره بأنّه یحتمل أن یکون المراد بهما ما لو نذر المشی لا الحج، ثمّ أراد الحجّ فسئل عن أنّه

---

(۱) الوسائل باب ۲۷ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۳- ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۷ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

]...[

هل یجزیه هذا الحج الذی أتی به عقیب هذا المشی، فأجاب علیه السّلام بالکفایة، و ثالثة بما عن التذکرة و المختلف، و هو أنّهما یحملان علی ما إذا قصد بالنذر حجّة الإسلام، و رابعة بما عن المنتهی باحتمال أن یکون النذر إنّما تعلّق بکیفیة الحجّ لا نفسه فیکون النذر إنّما تعلّق بالمشی و هو طاعة هنا.

و لکن یرد علی الأول: أنّه لا قرینة علیه و لم یظهر وجه استظهاره، بل ظاهرهما السؤال عن أجزائه عن حجّ الإسلام فی ذلک الحین و هو إنّما یکون مع الاستطاعة.

و یرد علی الثانی: أنّه لا معنی للسؤال عن نذر المشی خاصة؛ إذ لا وجه لترتّب السؤال علی ذلک، و لا یحتمل إجزاء مجرّد المشی عن حجّة الإسلام حتی یسأل عنه.

فإن قیل: إنّ قوله: فمشی. یحمل علی إرادة الحج ماشیاً.

قلنا: فلِمَ لا یحمل قوله: نذر أن یمشی الی بیت اللّه الحرام؛ علی ذلک.

و بالجملة، الظاهر أنّ المراد من السؤال أنّ من نذر الحجّ ماشیاً فأتی به هکذا هل یکفی ذلک عن حجّة الإسلام أم لا؟ فجوابه علیه السّلام یدلّ علی المطلوب، و یدلّ علی ذلک صریح السؤال الثانی فی الخبر الأول.

و یرد علی الثالث: أنّ ظاهرهما کون المنذور هو الحجّ مطلقاً و أتی به، فیکون السؤال عن إجزائه عن حجّة الإسلام.

و یرد علی الرابع: أنّ قوله: أن یمشی. بعد ما حملناه علی أن یحجّ ماشیاً یکون ظاهراً فی نذر الحج لا الکیفیة.

فالمتحصّل: تمامیة دلالتهما علی الإجزاء، و لکنهما لا یدلّان علی عدم إجزاء العکس، و قد عرفت أنّ القاعدة فیه أیضاً تقتضی العکس، فهذان الصحیحان یؤیّدان ما اخترناه من القاعدة،

]...[

[مسألة ۸:] إذا کان علیه حجّ الإسلام و الحجّ النذری

مسألة ۸: إذا کان علیه حجّة الإسلام و الحجّ النذری و لم یمکنه الإتیان بهما لعدم التمکن إلّا من أحدهما ففیه وجوه:

۱- تقدیم الأسبق سبباً.

۲- تقدیم حجة الإسلام.

۳- التخییر.

وجه الأول: أنّ من مرجّحات باب التزاحم سبق الوجود بسبق سببه.

و فیه: أنّه عدّ الأصحاب من المرجّحات فی ذلک الباب سبق زمان أحد الواجبین، و ذکروا فی وجهه أنّه حین ما یصیر وجوبه فعلیاً لا مزاحم له، فإذا أتی به یسقط الآخر؛ لعدم التمکّن، و لم یذکروا سبق السبب من المرجّحات، و علی فرض ذکره لا دلیل لهم علیه.

و وجه الثانی: أهمّیة حجّة الإسلام.

و اورد علیها. بأنّها غیر ظاهرة؛ لأنّ تشخیص الأهمّیة إنّما هو بنظر الشارع لا بنظرنا؛ لقصور عقولنا عن إدراک الملاکات، بل یمکن أن یقال بأهمّیة الحجّ النذری منهما لترتّب الکفّارة علی ترکه، و حیث یحتمل أهمیة کلّ منهما، فالأظهر هو التخییر.

و لکن الروایات المتضمنة للتوعیدات علی ترک حجّ الإسلام من أنّه یموت تارکه یهودیاً أو نصرانیاً أو یموت و هو کافر، و ما شابه لو لم تکن موجبة للعلم بالأهمّیة فلا أقلّ من کونها منشئاً لاحتمالها، و لا یحتمل أهمّیة الحجّ النذری؛ فإنّ ثبوت الکفارة أعمّ من ذلک، و هو یوجب ایضاً تعیّنه، فالأظهر تعیّن حجّ الإسلام.

و إذا مات و علیه حجّتان و لم تف الترکة إلّا لإحداهما، فعن القواعد و النهایة و المبسوط و السرائر و الجامع و الشرائع و الإصباح تقدیم حجّة الإسلام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۰۹

]...[

و فی الجواهر و العروة التخییر إلّا أنّه فی الاولی احتمل تقدیم سببه، و فی الثانیة احتمل تقدیم حجّة الإسلام.

و استدلّ للأول بأنّ وجوب حجّ الإسلام ثابت بأصل الشرع، و بأنّه کان تجب المبادرة فیه فیجب الابتداء بإخراجه قضاءً، و بأنّ المنذور یخرج من الثُّلث فهو کالوصیة، و حجّ الإسلام یخرج من الأصل، فهو کالدَّین و الدَّین مقدّم علی الوصیة، و بأهمّیة حجّ الإسلام.

و لکن الجمیع کما تری؛ فإنّه یرد علی الأول: أنّ کون أحد المتزاحمین ممّا وجب بأصل الشرع لم یدلّ دلیل نقلی أو عقلی علی کونه من المرجّحات.

و یرد علی الثانی: - مضافاً الی أنّ الحجّ النذری أیضاً قد یجب المبادرة الیه و هو ما لو تضیّق وقته- أنّ الواجبین المتزاحمین إذا کان أحدهما موسّعاً و الآخر مضیّقاً یقدّم المضیّق، و أمّا إذا صارا مضیّقین فلا وجه لتقدیم المضیّق علی ما کان موسّعاً قبل.

و یرد علی الثالث: - مضافاً الی أنّ الحجّ المنذور أیضاً یخرج من الأصل- أنّ الدَّین مقدّم علی الوصیة؛ للدلیل، و أمّا ما هو مثل الدَّین فتقدیمه علی ما هو مثل الوصیة، فلم یدلّ علی دلیل.

و أمّا الوجه الرابع فهو غیر بعید فیقدّم حجّ الإسلام.

و أمّا تقدیم ما تقدّم سببه فقد عرفت آنفاً أنّه بلا وجه، فالمتحصَّل: أنّه یقدّم حجّ الإسلام.

[مسألة ۹:] إذا نذر أنّ یحجّ أو یحجّ

مسألة ۹: إذا نذر أنّ یحجّ أو یحجّ انعقد، و وجب علیه أحدهما علی وجه التخییر، و هو واضح؛ فإنّه نذر مشروع یشمله العمومات، و إذا ترکهما حتی مات یجب القضاء عنه مخیَّراً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۱۰

]...[

أمّا وجوب القضاء فبناءً علی وجوب قضاء الحجّ المنذور علی القاعدة أو النصّ فواضح، فإنّ طرفی التخییر ممّا یجب قضاؤه، فإن الحجّ واجب قضاؤه علی الفرض و الإحجاج دلّ النص علی وجوب قضائه، مضافاً الی کونه علی وفق القاعدة، کما مرّ.

و أمّا بناءً علی عدم الدلیل علی وجوب قضاء الحجّ المنذور، و إنّما الالتزام به فی صورة نذره معیناً لتسالم الأصحاب علیه، فقد یقال- کما عن بعض الأعاظم- بأنّه لا یجب القضاء فی الفرض لتعلّق النذر بالفعل المباشری و هو معتبر فی جمیع الواجبات، کما أنّ الخصوصیة الوقتیة معتبرة فی جمیعها، و لذلک أشکل علی المشهور المفتین بوجوب القضاء فی المقام.

و لکن یرد علیه: أنّ حسن مسمع أو صحیحه المتقدّم عن الصادق علیه السّلام کانت لی جاریة حبلی فنذرت للّه تعالی إنّ هی ولدت غلاماً أنّ أحجّه أو أحجّ عنه، فقال: إنّ رجلًا نذر للّه عزّ و جلّ فی ابن له هو أدرک أن یحجّه أو یحجّ عنه فمات الأب و أدرک الغلام بعد، فأتی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فسأله عن ذلک فأمر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم أن یحجّ عنه ممّا ترک أبوه «۱». یدلّ علی وجوب القضاء، غایة الأمر أنّه لمّا کان متعلّق النذر فی الخبر إحجاج شخص، أو الحجّ عنه، أمر صلّی اللّه علیه و آله و سلّم بأن یحجّ عنه؛ کی ینطبق علیه کلا طرفی التخییر.

و لو کان حین النذر متمکناً منهما، ثمّ طرأ علیه العجز عن أحدهما تعیّن؛ فإنّه فی کلّ واجب تخییری إذا امتنع أحد الفردین تعیّن الآخر.

و لو مات بعد ذلک هل علیه قضاء ما تعیّن أخیراً؛ فإنّه الفائت، أو یجب القضاء عنه مخیّراً؛ نظراً الی أنّ التعیین حینئذٍ عقلی، و المدار فی القضاء علی التعیین و التخییر الشرعیین؟ وجهان أقواهما: الثانی.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب کتاب النذر و العهد حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۱۱

]...[

و لو کان حال النذر غیر متمکن إلّا من أحدهما معیّناً و لم یتمکن من الأخر الی أن مات، فهل ینعقد نذره أم لا؟ و علی فرض الانعقاد هل یختص القضاء بالذی کان متمکنا منه أم یجب القضاء مخیّراً؟ فالکلام فی موردین:

أمّا الأول فعن الدروس، و فی الجواهر عدم انعقاد النذر.

عن المسالک و الریاض انعقاده، و وافقهما سید العروة.

و استدلّ للأول بأنّ الناذر إنّما ألزم علی نفسه کلّ واحد من عدلی التخییر علی البدل، و هو غیر مقدور؛ لعدم القدرة علی أحد العدلین، و العدل الآخر و إن کان مقدوراً للناذر لکنه لم یلزمه بخصوصه، فما تعلّق النذر به لا یکون مقدوراً، و ما کان مقدوراً لم یتعلّق به النذر فلا ینعقد.

و اورد علیه بإیرادات:

الأول: ما عن الشهید الثانی- ره- و سید الریاض و هو أنّ اشتراط القدرة علی جمیع الافراد المخیّر بینها فی وجوب أحدها ممنوع، کما لو نذر الصدقة بدرهم فإنّ متعلّقه أمر کلی و هو مخیّر فی التصدّق بأیّ درهم اتّفق من ماله، و لو فرض ذهابه إلّا درهماً واحداً وجب التصدّق به.

و هـذا الإيراد و إن كان لا يدفعه ما أفاده صاحب الجواهر- ره- بأنّه فرق بين المثال و المقام؛ فأنّ فى المثال يكون عدم التمكن طارئاً، و الفرض فى المقـام مـا لو كان عـدم التمكن من الأول؛ فانّ الظاهر أنّ نظر العلمين الى ما لو كان ذهاب الـدراهم قبل وقت التصـدّق، فحين ما يكون مكلّفاً بالتصـدق لا يتمكن إلّا من التصـدق بدرهم، مع أنّه يمكن فرض عدم التمكن من الأول بغيره من الأمثلة، كما لو نـذر التصـدق بـدرهم كلّى و كان بعض دراهمه مغصوباً. إلّا أنّه يمكن أن يدفع بأنّ فى المثال يكون متعلّق النذر الكلّى القابل للصدق على كلّ فرد لا الأفراد، و من المعلوم أنّ الكلّى بما أنّه عين الأفراد يكون القـدرة على فرد قـدرة على الكلّى، و هـذا بخلاف ما لو نذر الفردين على

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۱۲

]...[

نحو التخيير.

و الأولى تنظير المقام بتعلّق التكليف الشرعى ابتداءً بأحد الفعلين على نحو البدل مع عدم التمكن إلّا من أحدهما فانّه لا يصح ذلك.

الثانى: ما عن سـيد العروة- ره- و هو أنّ مقصود الناذر إتيان أحـد الأمرين من دون اشتراط كونه على وجه التخيير، فليس النـذر مقيّداً بكونه واجباً تخييرياً حتى يشترط فى انعقاده التمكن منهما.

و فيه: أنّ ذلك خارج عن الفرض؛ فانّ محلّ الكلام ما لو كان متعلّق النذر هو أحد العدلين على نحو التخيير.

الثالث: ما عن بعض الأعاظم بأنّ عـدم التمكن يوجب عـدم انعقاد النـذر، و عـدم التمكن من المنـذور لا يحصل بالنسـبة الى المنـذور التخييرى إلّا بعدم التمكن من العدلين معاً، و عدم التمكن من أحدهما لا دليل على منعه من انعقاد النذر.

و فيه: أنّ التمكن من المنـذور شـرط إجماعـاً و هو ممـا يقتضـيه دليل وجوب الوفاء؛ فإنّه يجب الوفاء بالنـذر أى يكون انعقاد النـذر و وجوب الوفاء به متلازمين، و وجوب الوفاء مشروط بالقدرة و التمكن فكذلك انعقاد النذر، فكما أنّ الوجوب لا يتعلق بإتيان أحدهما على نحو التخيير، فكذلك النذر لا يكون منعقداً.

و الحقّ أن يقال: إنّ المتعلَّق للوجوب فى الواجب التخييرى إن كان عنوان أحدهما الجامع بينهما القابل للانطباق على كلّ واحد منهما لأبد من البناء على الانعقاد فى المقام، لما مر من أنّ القدرة على الفرد قدرة على الجامع.

و أمـا إن كـان المتعلق كـلُّ من الفردين على نحو التخيير فلاـ بـد من البناء على عـدم الانعقاد؛ لما مرّ، و حيث إنّ الأظهر هو الثانى فما أفاده الشهيد- ره- من عدم الانعقاد، هو الأظهر.

و أما المورد الثانى فعلى القول بعدم انعقاد النذر لا كلام، و أمّا على القول

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۱۳

]...[

بالانعقاد فالظاهر أنّه يجب القضاء مخيّراً؛ لأنّ فرض انعقاد النذر إنّما هو فرض أنّ الثابت فى الذمة أحدهما بنحو التخيير، فيجب القضاء كذلك.

و ما فى العروة من أنّه يمكن أن يقال بالاختصاص بالذى كان متمكناً منه بدعوى: أنّ النذر لم ينعقد بالنسبة الى ما لم يتمكن منه. غير تـام؛ إذ النـذر لاـ يقبـل التبعيض فى الانعقاد، فإن انعقـد ففى متعلّقه لا فى بعضه، و إلّا فكـذلك، فالأظهر أنّه على فرض الانعقاد يجب القضاء على الولى مخيّراً.

[مسألة ۱۰:] نذر الحجّ ماشیاً

اشارة

مسألة ۱۰: لو نذر المشی فی سفره الی الحج الواجب أو المستحب بحیث کان المنذور خصوصیة المشی لا الحج ماشیاً انعقد و وجب الوفاء به بلا خلاف فیه فی الجملة، و إنما الخلاف فیما إذا کان الرکوب أفضل.

و کیف کان فیقع الکلام أوّلًا فیما یقتضیه القاعدة، ثمّ فی مقتضی النصوص الخاصة.

أمّا الأول فیبتنی علی بیان مسألة و هی: أنّه هل المشی الی الحج أفضل أو الرکوب، أم هناک؟ تفصیل.

و نخبة القول فیها: أنّ فی المقام طائفتین من النصوص.

الاولی ما یدل علی أفضلیة المشی کصحیح عبد اللّه بن سنان عن الإمام الصادق (ع): ما عبد اللّه بشیء أشدّ من المشی و لا أفضل «۱».

و صحیح الحلبی عنه (ع) عن فضل المشی، فقال: الحسن بن علی (ع) قاسم

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

]...[

ربه ثلاث مرّات حتی نعلًا و نعلًا و ثوباً و ثوباً و دیناراً و دیناراً، و حجّ عشرین حجة ماشیاً علی قدمیه «۱».

و خبر محمد بن إسماعیل بن رجاء الزبیدی عنه (ع): ما عبد اللّه بشیء أفضل من المشی «۲».

و خبر الربیع بن محمد المسلی عن أبی الربیع عنه (ع): ما عبد اللّه بشیء مثل الصمت و المشی الی بیته «۳».

و عن محمد بن علی بن الحسین (ع) روی أنّه ما تقرّب العبد الی اللّه عزّ و جلّ بشیء أحبّ الیه من المشی الی بیته الحرام علی القدمین، و أنّ الحجّة الواحدة تعدل سبعین حجّة، و من مشی عن جمله کتب اللّه له ثواب ما بین مشیه و رکوبه، و الحاج اذا انقطع شسع نعله کتب اللّه له ثواب ما بین مشیه حافیاً الی متنعل «۴».

و خبر أبی اسامة عن الإمام الصادق (ع): خرج الحسن بن علی (ع) الی مکّة سنة ماشیاً فورمت قدماه، فقال له: بعض موالیه لو رکبت یسکن هذا الورم، قال علیه السّلام کلّا. الحدیث «۵».

و خبر أبی المنکدر عن الإمام الباقر علیه السّلام: قال ابن عباس: ما ندمت علی شیء صنعت ندمی علی أن لم أحجّ ماشیاً لأنّی سمعت رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم یقول: من حجّ بیت اللّه ماشیاً کتب اللّه له سبعة آلاف حسنة من حسنات الحرم. قیل: یا رسول اللّه ما حسنات الحرم؟ قال: حسنة ألف ألف حسنة؛ و قال: فضل

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۳۲ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۳۲ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۵.

(۵) الوسائل باب ۳۲ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۱۵

]...[

المشاة فی الحجّ کفضل القمر لیلة البدر علی سائر النجوم «۱». و نحوها غیرها من النصوص الکثیرة.

الطائفة الثانیة: ما یدلّ علی أفضلیة الرکوب کخبر یعقوب بن یزید عن ابن أبی عمیر عن رفاعة و ابن بکیر جمیعاً عن الإمام الصادق علیه السّلام أنّه سأل عن الحج ماشیاً أفضل أو راکباً؟ فقال علیه السّلام: بل راکباً، فإنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم حجّ راکبا «۲».

و خبر سیف التمار عن الإمام الصادق علیه السّلام فی حدیث، فقلت: أیّ شیء أحبّ إلیک نمشی أو نرکب؟ فقال علیه السّلام: ترکبون أحبّ إلیَّ فإنّ ذلک أقوی علی الدعاء و العبادة «۳».

و خبر عبد اللّه بن بکیر قال: قلت لأبی عبد اللّه (ع): إنّا نرید الخروج الی مکة مشاة، فقال: لا تمشوا و ارکبوا. فقلت: أصلحک اللّه إنّه بلغنا أنّ الحسن بن علی (ع) حجّ عشرین حجّة ماشیاً. فقال: إنّ الحسن بن علی (ع) کان یمشی و تساق معه محامله و رحاله «۴».

و خبر رفاعة فی حدیث قال: سأل أبا عبد اللّه علیه السّلام رجل الرکوب أفضل أم المشی؟ فقال: الرکوب أفضل من المشی؛ لأنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم رکب «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۳۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۳۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۳۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۳۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۱۶

]...[

و خبر أبی بصیر عنه (ع) أنه سئل أنّ المشی أفضل أو الرکوب؟ فقال: إذا کان الرجل موسراً فمشی لیکون أفضل لنفقته فالرکوب أفضل «۱».

محمد بن علی بن الحسین (ع) قال: الحج راکباً أفضل منه ماشیاً لأنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم حجّ راکباً، قال: و کان الحسین بن علی علیه السّلام یمشی و تساق معه المحامل و الرحال «۲». الی غیر ذلک من النصوص الکثیرة.

و للأصحاب فی الجمع بین الطائفتین مسالک:

أحدهما: ما هو المشهور بینهم و هو أنّ المشی أفضل إن لم یضعفه عن الدعاء و إلّا فالرکوب أفضل.

و یشهد لهذا الجمع صحیح سیف المتقدّم.

ثانیها: أنّ المشی أفضل لمن ساق معه المحل و الرحل. نسب الی الشیخ فی کتابی الأخبار.

ثالثها: أنّ الرکوب أفضل لمن کان الحامل له علی المشی توفیر المال مع استغنائه عنه دون ما إذا کان الحامل له علی المشی کسر النفس و مشقة العبادة، نسبه الشهید الثانی الی بعض الأفاضل، و استجوده سید المدارک نظراً الی أنّ الشح جامع لمساوی العیوب کلّها کما ورد فی الخبر، فیکون دفعه أولی من العبادة بالمشی.

و یشهد لهذا الجمع خبر أبی بصیر المتقدم.

رابعها: ما اختاره الشهید فی محکی الدروس، و احتمله الشیخ فی محکی کتابی الاخبار، و هو أنّ الرکوب أفضل لمن یضعف بالمشی عن التقدم للعبادة.

و یشهد له خبر هشام عن الإمام الصادق علیه السّلام المتقدم بعد حکمه علیه

---

(۱) الوسائل باب ۳۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱۰.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۹، ص: ۳۱۶

(۲) الوسائل باب ۳۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۸- ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۱۷

]...[

السّلام بأفضلیة المشی، فقلت: أیّما أفضل نرکب الی مکة فنعجل فنقیم بها الی أن یقدم الماشی أو نمشی؟ فقال: الرکوب أفضل.

و لکن یرد علی الأخیر: أنّه یدلّ علی أفضلیة التقدم للعبادة من المشی الی الحجّ، و محلّ الکلام مقایسة المشی و الرکوب.

و یرد علی ما قبله: أنّ من یری أفضلیة المشی إنّما یری المشی بقصد القربة و بداعی الأمر کذلک لا المشی بداعی توفیر المال.

و یرد علی الثانی: أنّه یدلّ النصوص علی أنّ الإنفاق فی سبیل الحج أرجح من المشی، و هذا غیر أفضلیة الرکوب، فالمتعیّن هو الأول.

و لازم ذلک الجمع مرجوحیة المشی فی صورة کون الرکوب أقوی علی الدعاء و العبادة؛ نظراً الی کونه موجباً لفوات العنوان الراجح الذی یکون بالرکوب، فهو یصیر مرجوحاً بالعرض، فإذا صار مرجوحاً کان نذره غیر صحیح؛ إذ لا فرق بین المرجوح بالذات و المرجوح بالعرض فی عدم انعقاد النذر المتعلّق به.

و یترتّب علی ذلک أنّ مقتضی القاعدة انعقاد النذر و وجوب الوفاء به إذا کان المشی أرجح، و فی مورد أرجحیة الرکوب لا یکون النذر صحیحاً لا لأرجحیة الرکوب، بل لمرجوحیة المشی حینئذٍ فی نفسه.

فما فی العروة من أنّ أفضلیة الرکوب لا توجب زوال الرجحان عن المشی فی حدّ نفسه. غیر تام؛ فإنّ المشی یصیر مرجوحا لا من جهة کونه ضدّاً للرکوب الأرجح، کی یتمّ ما أفاده، بل لکونه موجباً لفوات العنوان الراجح الذی یکون بالرکوب.

و أما النصوص الخاصة، فقد استدلّ لانعقاد نذر المشی الی الحج مطلقاً بجملة من النصوص الخاصة، کصحیح رفاعة، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: رجل نذر أن یمشی الی بیت اللّه الحرام، قال علیه السّلام: فلیمش. قلت: فإنّه تعب. قال علیه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۱۸

]...[

السّلام: فإذا تعب رکب «۱».

و صحیح ابن أبی عمیر عن رفاعة و حفص عن الإمام الصادق علیه السّلام عن رجل نذر أن یمشی الی بیت اللّه الحرام حافیاً، قال: فلیمش فإذا تعب فلیرکب «۲». و هو و إن ورد فی نذر المشی حافیاً إلّا أنّه اذا لم یکن نذر المشی صحیحاً لم یکن نذر المشی حافیاً منعقداً کما هو واضح.

و خبر محمد بن مسلم عن رجل جعل علیه مشیاً الی بیت اللّه فلم یستطع، قال علیه السّلام: یحج راکباً «۳».

و لکن الظاهر من النصوص إرادة الحج ماشیاً من السؤال و الجواب و هی مسألة اخری ستأتی لا خصوصیة المشی الی الواجب أو المستحب الذی هو محلّ الکلام؛ فإنّ المشی الی بیت اللّه کنایة عن الحج کذلک.

و بالجملة الجمود علی ظواهر الألفاظ یقتضی أن المسئول عنه خصوص المشی الی مکة لا للحج، و هذا لیس مورد السؤال قطعاً، بل الظاهر منه ما ذکرناه.

و یشهد به جوابه فی خبر محمد: یحجّ راکباً. و لم یُجب: فلیرکب.

و مع الإغماض عمّا ذکرناه، أنّها مطلقة، و مقتضی إطلاقها انعقاد النذر مطلقاً حتی مع أفضلیة الرکوب، و لا وجه للرجوع الی ما تقتضیه القاعدة بعد ورود النص الخاص.

اللّهم إلّا أنّ یقال: إنّ النسبة بین ما دلّ علی اعتبار الرجحان فی متعلّق النذر و أنّه لا ینعقد إذا لم یکن راجحاً، و بین إطلاق هذه النصوص عموم من وجه، و لا وجه لتقدیمها علیه.

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۸ من کتاب النذر حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۸ من کتاب النذر حدیث ۱.

]...[

هذا کلّه إذا کان متعلّق النذر خصوصیة المشی، و أمّا إذا کان المنذور الحجّ ماشیاً فلا خلاف فی انعقاده فی الجملة، و وجوب الوفاء به، بل فی الجواهر: بل لعلّ الإجماع بقسمیه علیه.

و یشهد به- مضافاً الی عمومات صحة النذر و نفوذها؛ لأنّه عبادة راجحة- جملة من النصوص المتقدمة کصحیح رفاعة، و خبر محمد، و صحیح ابن أبی عمیر المذکورة آنفاً، و قد استشهد بها صاحب الجواهر و غیره من الأساطین لهذه المسألة، و هذا یؤیّد ما ذکرناه من عدم دلالتها علی حکم المسألة السابقة، و کیف کان فلا خلاف فی أصل الحکم.

إنّما الکلام فیما إذا لم یکن المشی أرجح، فالمشهور انعقاده.

و عن أیمان قواعد المصنف، و ظاهر کشف اللثام عدم انعقاد نذره.

و عن الإیضاح انعقاد أصل النذر و لا یلزم المشی.

و الأظهر: الأول؛ إذ المنذور الحجّ ماشیاً و لا ریب فی رجحانه، و أفضلیة غیره لا توجب عدم انعقاده؛ فإنّ المعتبر فیه الرجحان لا الأرجحیة، و لا یعتبر کون المنذور راجحاً بجمیع قیوده و أوصافه.

و لنعم ما أفاده الشهید الثانی- ره- فی محکی المسالک، قال: إنّ الحج فی نفسه عبادة و هی تتأدّی بالمشی و الرکوب و غیرهما من أنواع الأکوان الموجبة لانتقاله الی المشاعر المخصوصة، فنذره علی إحدی الکیفیات نذر عبادة فی الجملة و إن کان غیرها أرجح منها؛ إذ لا یشترط فی انعقاد نذر شیء کونه أعلی مرتبة من جمیع أفراده، و نظیره نذر الصلاة فی الزمان و المکان الخالیین عن المزیة أو المشتملین علی المزیة الناقصة عن غیرها. انتهی.

أضف الی ذلک إطلاق النصوص المتقدمة، و إمّا صحیح الحذّاء فسیأتی الکلام فیه.

]...[

و ممّا ذكرناه ظهر حكم ما لو نذر الحج راكباً؛ فإنّه إذا نذر أن يركب فى الحج بحيث كان النذر وارداً على القيد اعتبر كونه راجحاً، و مع كونه راجحاً ينعقد نذره و إن كان المشى أفضل، و مع عدمه لا ينعقد، و قد مرّ تنقيح القول فى المبنى.

و إمّا إن كان النذر وارداً على المقيّد بالركوب فينعقد فى جميع الصُّور؛ إذ لا يعتبر فى النذر كون المتعلّق راجحاً بجميع قيوده و حدوده، فتدبر.

لو نذر الحجّ حافياً

فروع:

١- لو نذر الحج حافياً، فتارة ينذر الحج المقيد بالمشى حافياً، و اخرى ينذر المشى المقيّد بالحفا، و ثالثة ينذر الحفا فى المشى، و الكلام يقع أوّلًا فيما تقتضيه القواعد، ثمّ فيما تقتضيه النصوص الخاصة كصحيح الحذّاء و خبر سماعة و حفص.

أمّا الأول ففى الصورة الاولى ينعقد النذر مطلقاً و يجب الوفاء به؛ لأنّ المنذور راجح مطلقاً و إن كان غيره أرجح منه، بل و إن كان قيده مرجوحاً؛ فإنّ المعتبر رجحان المتعلق نفسه كما مرّ.

و فى الصورة الثانية ينعقد فى مورد رجحان المشى مطلقاً و إن كان المشى متنعلًا أفضل من المشى حافياً؛ لما مرّ.

و فى الصورة الثالثة ينعقد النذر؛ لأنّ الحفا فى المشى الى الحج راجح بنفسه، ففى خبر محمد بن على بن الحسين المتقدم: أنّ الحاج اذا انقطع شسع نعله كتب اللّه له ثواب ما بين مشيه حافياً الى متنعل.

و أما الثانى، ففى المقام روايتان:

إحداهما صحيحة أبى عبيدة الحذّاء قال: سألت أبا جعفر عليه السّلام عن

]...[

رجل نذر أنّه يمشى الى مكة حافياً، فقال: إنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم خرج حاجّاً فنظر الى امرأة تمشى بين الإبل، فقال: من هذه؟ فقالوا: اخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشى الى مكة حافية؛ فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: يا عقبة انطلق الى اختك فمُرها فلتركب، فإنّ اللّه غنى عن مشيها و حفاها «١». ظاهر الصحيحة عدم مشروعية نذر الحج ماشياً حافياً؛ فإنّ المراد من غنى اللّه سبحانه عدم المشروعية، و إلّا فاللّه غنى عن العالمين، و موردها ما ذكرناه لا المشى و لا الحفا فيه، كما يظهر ممّا ذكرناه فى النصوص المتقدمة فى الفرع السابق.

و أجاب الأصحاب عنها بوجوه:

الأول: ما فى المنتهى، قال: إنّ ذلك حكاية حال فلا عموم، و إنّما تناول صورة واحدة، فلعلّ النبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم علم من حال المرأة العجز عن المشى، فأمرها بالركوب. انتهى، و نحوه ما عن المعتبر، و قد تبعهما سيد العروة.

و فيه أولًا: أنّ ما فى ذيلها من التعليل يدفع ما افيد؛ فإنّه ظاهر فى أنّ المحذور عدم مطلوبية مشيها و حفاها.

و ثانياً: أنّ الإمام عليه السّلام فى مقام بيان الجواب عما سأله الراوى اكتفى ببيان هذه الواقعة، و لو كان كما أفادوا من كونها قضية فى واقعة لما صحّ ذلك كما لا يخفى.

الثانى: حملها على صورة التضرّر أو إيجابه كشفها أو ما شابه ذلك.

و فیه: - مضافاً الی أنّه حمل لا شاهد له- یأبی عنه ما فی ذیلها من التعلیل.

الثالث: أنّها تحمل بقرینة ما فیها من التعلیل بعدم مطلوبیة مشیها و حفاها علی إرادة المشی حافیاً، کما عن الدروس و سید المدارک، لا نذر الحج ماشیاً حافیاً.

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۲۲

]...[

لکنه أیضاً لا یلائم مع کون نقله جواباً عمّا سأله الرجل عن الإمام الباقر علیه السلام، إلّا أن یقال: إنّ السؤال أیضاً یکون عن نذر المشی حافیاً.

و علیه فیعارضه الخبر الآخر و هو خبر سماعة و حفص قالا: سألنا أبا عبد اللّه علیه السّلام عن رجل نذر یمشی الی البیت اللّه حافیاً، قال علیه السّلام: فلیمش فإذا تعب فلیرکب «۱». و الترجیح مع الخبر. بل الصحیح اعرض الأصحاب عنه و لم یعملوا به

لو نذر الحج ماشیاً أو حافیاً مع کونه حرجیاً علیه

۲- لو نذر الحج ماشیاً أو حافیاً علی نحو نذر الخصوصیة مع عدم تمکن الناذر منه لم ینعقد؛ لانتفاء الشرط.

و لو نذر مع تضرره به فإن قلنا بحرمة الإضرار بالنفس لا إشکال فی عدم انعقاد النذر؛ لأنّ المشی أو الحفا و إن کان بعنوانه الأوّلی راجحاً لکنه بعنوانه الثانوی و هو کونه مُضرّاً یصیر مرجوحاً فلا ینعقد النذر.

و إن لم نقل بحرمته فحکمه حکم ما لو کان حرجیاً.

و ملخص القول فیه: أنّه تارة لا یعلم حین النذر بکون المشی الی الحج أو الحفا فیه فی وقته حرجیاً لا کلام فی انحلال نذره، بل فی انکشاف عدم انعقاده من الأول لا من جهة تقیّد نذره بکونه غیر حرجی؛ فإنّه ربما لا یکون ملتفتاً الی ذلک؛ کی یقصده، بل لإطلاق أدلّة نفی العسر و الحرج الحاکم علی جمیع الأدلّة الأولیة، و لازم ذلک عدم وجوب الوفاء به، و عدم مشروعیته لا خصوص الأول منها؛ لما مرّ فی بعض

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۲۳

]...[

المسائل السابقة فی الفصل السابق من أنّ حدیث نفی الضرر و دلیل نفی العسر و الحرج إنّما ینفیان کلّ حکم أعمّ من التکلیفی و الوضعی، و بعده لا کاشف عن وجود الملاک، و إنما أفید- من أنهما یرفعان العقاب أو اللزوم، أو الحکم مع بقاء الملاک لا یمکن المساعدة علی شیء من ذلک.

نعم لو أتی بالحج ماشیاً أو حافیاً حینئذٍ یکون ذلک عبادة مطلوبة للشارع؛ لأنّ دلیل نفی العسر لا یصلح لرفع الحکم الاستحبابی، لوروده مورد الامتنان.

و أما إذا علم من الأول کونه حرجیاً علیه، فالظاهر وجوب الوفاء به؛ فإنّ دلیل نفی العسر و الحرج لوروده مورد الامتنان لا یشمل ما

کان فی رفعه خلاف ذلک، و علیه فمن علم بأنّ المنـذور حرجی و مع ذلک یقدم علی ذلک و یجعله فی ذمته، أو علم أنّه ضـرری و أقدم علیه مع عدم کون الإِضـرار بالنفس حراماً أو کان الضـرر مالیاً لا یکون نذره ذلک مشـمولًا لأدلّة نفی العسـر و الحرج أو الضرر، فتشمله العمومات و المطلقات الدالّة علی الصحة و النفوذ؛ إذ الفرض أنّ استحباب الحج ماشیاً أو حافیاً بحاله فالمتعلّق راجح فی نفسه، و دلیل وجوب الوفاء بالنذر أیضاً غیر مشمول لتلک الأدلّة فیجب الوفاء به.

و یؤیـد ذلـک ما دلّ من الأدلـة علی وجوب الوفاء بنـذر الحـجّ ماشـیاً أو حافیاً؛ فإنّه حرجی بحسب الغالب، و کـذا ما دلّ علی وجوب الوفاء بنذر الصدقة، و ما شاکل؛ فإنّه ضرری، فیعلم من ذلک عدم مشمولیة الموردین لأدلّة نفی العسر و الحرج و الضرر، فتدبّر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۲۴

]...[

تعیین مبدأ المشی و منتهاه

۳- فی تعین مبدأ المشی و منتهاه خلاف بین الأصحاب، فالکلام فی موردین:

الأول: فی المبدأ و فیه أقوال:

منها: ما عن الشیخ فی المبسوط، و المصنف- ره- فی التحریر، و المحقّق فی الشرائع، و غیرهم فی غیرها أنّه بلد النذر.

و منها: ما عن الشهید- ره- فی الدروس، و مال الیه صاحب الحدائق- ره- و هو بلد الناذر.

و منها: أنّه الأقرب من البلدین الی المیقات.

و منها: أنّه البلد الذی یقصد منه الی الحج، ذهب الیه کاشف اللثام.

و منها: أنّه حین الشروع فی افعال الحجّ اختاره الشهید الثانی و سید المدارک و صاحب الجواهر- ره- و غیرهم.

أقول: لا ینبغی الکلام فی أنّه إن کان الناذر قصـد محلًا معیّناً و تعلّق النذر به کذلک کان هو المتعین؛ لأنّ المشـی راجح من أی محلّ شرع فیه فیتبع فی تعیینه تعیین الناذر.

و دعوی أنّ المشـی الراجح هو من مکة، لصـحیح رفاعة المتقدم الدالّ علی أنّ الحسن بن علی (ع) کان مبدأ مشیه مکة. تندفع: بأنّه و إن کـان یتضـمّن الحـدیث أفضـلیة الرکوب إلّـا من مکـة، إلّـا أنّه یعارضه عـدّة من النصوص الدالّة علی أنّ مشـیه الی الحـجّ کان من المدینـة، فراجع، و کـذلک إذا کان هناک انصراف و إلّا فالقول الأخیر لا یخلو من قوة؛ لما أفاده جمع من الأساطین بان المشـی حال من الحج و هو اسم للمناسک المخصوصة فلا یجب المشی إلّا حالة الحجّ و الاشتغال بأفعاله.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۲۵

]...[

اللّهم إلّـا أن یقال: إنّ ذلک یتمّ فیما لو قال الناذر: للّه علیَّ أن أحـجّ ماشـیاً. و أمّا لو نـذر و أجری الصـیغة بما تضـمّنته النصوص و هو هکـذا: للّه علیَّ المشـی الی بیت اللّه أو الی مکـة. و ما شاکل، فإنّه لا یأتی فیه البرهان المزبور، بل یمکن منعه فی الأول أیضاً کما عن الشیخ فی المبسوط بأن یراد من الحجّ القصد لا الأفعال فیجب المشی من حین الشروع فی قصد البیت.

و علی ذلک، فالأظهر هو القول الرابع؛ فإنّ المتبادر الی الـذهن من نذر الحج ماشـیاً ما هو المتبادر الیه من نظائره کنذر زیارة الحسـین علیه السّلام ماشیاً و هو المشی من حین الشروع فی السفر، و إلی ذلک یرجع ما عن کشف اللثام من التعلیل له بتطابق العرف و اللغة، و یؤیّده النصوص المتضمنة للقیام فی المعبر الآتیة، و لو تمّ ما ذکرناه و إلّا فمقتضی أصالة البراءة عدم الوجوب إلّا من أول أفعال الحج.

المورد الثانی فی منتهاه، فعن الدروس و الشرائع أنّ منتهاه مع عدم التعیین طواف النساء.

و عن المسالک أنّه المشهور بین الأصحاب، و ذهب أصحاب المسالک و المدارک و الجواهر و غیرهم من الأساطین أنّه رمی الجمار، و ربما یحتمل أن یکون المنتهی الإفاضة من عرفات.

و یشهد للثانی جملة من النصوص کصحیح جمیل عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: إذا حججت ماشیاً و رمیت الجمرة، فقد انقطع المشی «۱».

و صحیح إسماعیل بن همام عن أبی الحسن الرضا علیه السّلام، قال أبو عبد اللّه علیه السّلام فی الذی علیه المشی فی الحجّ: إذا رمی الجمرة زار البیت راکبا «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۳۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۲۶

]...[

و صحیح الحلبی أنّه سأل أبا عبد اللّه عن الماشی متی ینقضی مشیه؟ قال علیه السّلام: إذا رمی الجمرة و أراد الرجوع فلیرجع راکباً فقد انقضی مشیه و إن مشی فلا بأس «۱». و نحوها غیرها.

ثمّ إنّ الظاهر أنّ مورد النصوص هو ما اذا لم یعیّن الناذر المنتهی فی نذره، و إنّما نذر الحج ماشیاً و أطلق من حیث المنتهی، و علیه فالنصوص علی وفق القاعدة، فإنّ آخر أفعال الحج رمی الجمار، فلو کان قصده المشی بعد ذلک وجب.

و لعلّه لذلک أفتی المشهور- علی ما نسب إلیهم- بأنّ منتهی المشی طواف النساء؛ فإنّه و إن لم یکن من أجزاء الحجّ و لکن عدم کونه من أجزائه لا ینافی ما ذکرناه بعد کونه من توابع الحجّ، و علی أیّ تقدیر تکفی النصوص المتقدمة فی ردّهم.

و بما ذکرناه ظهر مدرک القول الأول و ضعفه.

و استدلّ للثالث بخبر یونس بن یعقوب، قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السّلام متی ینقطع مشی الماشی؟ قال علیه السّلام: إذا أفاض من عرفات «۲».

و فیه: أنّه لم یعرف القائل به، و لا یصلح لمعارضته النصوص المتقدمة، و لا یمکن الجمع بتقییده بما إذا أفاض و رمی کما هو واضح، فالمتعیّن طرحه أو حمله علی بعض المحامل.

لا یجوز لمن نذر المشی أن یرکب البحر

۴- إذا نذر المشی الی الحجّ لا یجوز له أن یرکب البحر بلا خلاف؛ لمنافاته للنذر.

---

(۱) الوسائل باب ۳۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۳۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۲۷

]...[

و لو اضطرّ الیه لعروض المانع من سائر الطرق، فقد یقال بأنّ النذر ینعقد و لا ینحلّ و یجب المشی إلّا فیما لا یمکن؛ لأنّ نذر المشی ینصرف الی ما یصحّ المشی فیه، فیکون موضع العبور مستثنی بالعادة، و لکن ذلک فیما لو علم بذلک من الأول.

و أما الجاهل به، بل المعتقد تمکّنه من المشی فی جمیع الطریق فلا یتمّ فیه ذلک؛ فإنّه ینصرف الی المشی فی الجمیع، و الفرض أنّه غیر متمکن من ذلک، فیسقط نذره.

نعم إذا کانت النقطة التی یمتنع المشی فیها قصیرة جدّاً بحیث لا ینافی صدق المشی فی طریق الحج لا یسقط نذره، بل یرکب البحر.

و أما خبر السکونی الآتی؛ فلعدم وروده فی مقام بیان موارد انعقاد النذر لا إطلاق له من هذه الجهة، و سیأتی الکلام فیه.

و بهذا یظهر حکم ما لو کان الطریق منحصراً فیه من الأول؛ فإنّه إن علم به و مع ذلک نذر المشی انعقد نذره، و ینحصر المشی الواجب فی المقدار الممکن، و لا مانع من الرکوب الذی یحتاج الیه.

و إن کان جاهلًا به فإن کان المقدار الذی یحتاج فیه الی الرکوب قصیراً بحدّ لم یکن مضرّاً بصدق أنّه حجّ ماشیاً انعقد ایضاً، و لا یضرّ الرکوب فی ذلک المقدار، و إلّا فالظاهر عدم انعقاد نذره؛ لعدم التمکن من متعلّقه، و الاستدلال بقاعدة المیسور لوجوب الباقی فی غیر محلّه؛ لعدم تمامیتها فی أجزاء الواجب.

و قد نسب الی المشهور أنّه فی ما یجوز الرکوب و یکون النذر غیر منحل یجب أن یقوم فی المرکب.

و فی التذکرة و المنتهی و عن التحریر و القواعد الحکم باستحباب القیام فیه.

و ذهب جماعة الی عدم وجوبه و عدم استحبابه.

و استدلّ للأول بقاعدة المیسور بتقریب: أنّ المشی مرکّب من القیام و الحرکة، فإذا تعذّر أحدهما لم یسقط الآخر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۲۸

]...[

و فیه: - مضافاً الی عدم تمامیة قاعدة المیسور فی أجزاء المرکب- أنّه لا یکون القیام میسور المشی عرفاً، بل مفهوم المشی لم یؤخذ فیه القیام، و إنّما اجتماعهما غالبی.

و ربّما یستدلّ له بخبر السکونی الذی رواه المشایخ الثلاثة عن جعفر علیه السّلام عن أبیه عن آبائه علیهم السلام أنّ علیّاً علیه السّلام سئل عن رجل نذر أن یمشی الی البیت فعبر فی المعبر، قال علیه السّلام: فلیقم فی المعبر قائماً حتی یجوزه «۱».

و الإیراد علیه بضعف السند فی غیر محلّه؛ لأنّ السکونی و النوفلی الموجودین فی السند من المعتمدین علیهم عند الأصحاب، و قد بیّنا القرائن الموجبة للوثوق بوثاقتهما فی بعض مباحث هذا الشرح.

و أضعف منه دعوی الإعراض؛ فإنه مع إفتاء الأصحاب بوجوب القیام کیف یدّعی الإعراض، فالأظهر هو وجوب القیام.

ثمّ إنّ الخبر من جهة وروده فی مقام بیان الوظیفة مع الرکوب فی المعبر لا دلالة له علی جواز الرکوب فیه و عدمه، و علیه فمن جهة عدم معلومیة مورد الجواز لا بدّ و أن یقتصر علی المتیقّن، و هو ما تقدّم من الموارد التی تقتضی القاعدة جوازه فیها.

و بما ذکرناه ظهر ضعف ما عن المصنف- ره- من حمل الأمر فیه علی الاستحباب؛ إذ لا وجه له إلّا أحد أمرین: إمّا ضعف سنده و الحکم بالاستحباب لقاعدة التسامح فی أدلّة السنن، أو أنّ نذر المشی ینصرف الی ما یصح المشی فیه فیکون موضع العبور مستثنی بالعادة فلا یتعلّق النذر به مطلقاً، کما فی المنتهی، و قد عرفت ما فیهما.

---

(۱) الوسائل باب ۳۷ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۲۹

]...[

لو نذر المشی فی الحجّ فحجّ راکباً

۵- إذا نذر المشی فخالف نذره فحجّ راکباً، ففیه صُور:

الاولی: أن ینذر الحج ماشیاً فی سنة معینة.

الثانیة: أن ینذر الحج ماشیاً مطلقاً من غیر تقیید بسنة معینة فخالف و أتی به راکباً.

الثالثة: أن ینذر المشی فی حجّ معیّن منذور بنذر آخر أو حجة الإسلام مثلًا، أو ما شابه ذلک.

أمّا فی الصورة الاولی فالکلام تارة فی صحة ما أتی به من الحجّ راکباً و اخری فی إجزائه عن الحجّ المنذور، و ثالثة فی وجوب القضاء و الکفارة.

أمّا صحة ما أتی به فمقتضی القاعدة تلک، فإنّه و إن خالف المنذور إلّا أنّ المأتی به عبادة فی نفسه وقع علی وفق أمره فیکون صحیحاً.

و عن سید المدارک و غیره بطلانه، و استدلّ للبطلان بوجوه:

الأول: أنّ الأمر بالحج المنذور و هو الحج ماشیاً یقتضی النهی عن ضده و هو الحجّ راکباً، و النهی عن العبادة یقتضی الفساد.

و فیه أولًا: أنّ الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضدّه، کما حقّق فی الاصول.

و ثانیاً: أنّ التضاد إنّما هو بین الرکوب و المشی، و شیء منهما لا یکون داخلًا فی الحجّ و من أجزائه، فلو کان هناک اقتضاء فإنّما هو اقتضاء الأمر بالمشی للنهی عن الرکوب لاعن الحجّ، إلّا أن یأتی ببعض أفعال الحج راکباً کالطواف و السعی؛ فإنّه حینئذٍ یتّحد المأمور به و المنهی عنه فیفسد علی فرض تسلیم المبنی، و أمّا الرکوب فی الطریق فلا یوجب فساد ما بعده من الأعمال.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۳۰

]...[

الثانی: ما ذکره بعض الأعاظم من المعاصرین و هو أنّه بناءً علی أنّ السیر من المیقات الی مکة من أجزاء الحج تشکل صحته من جهة أنّ السیر راکباً تفویت لموضوع النذر، فیکون حراماً من باب أنّ علّة الحرام حرام و لو عقلًا علی نحو یکون مبعِّداً، فیمتنع أن یکون مقرِّباً، و حرمة السبب المبعِّد المفوِّت للواجب لا ترتبط بحرمة الضد.

و فیه أنّ ما ذکر أحد الوجوه التی استدلّ به للاقتضاء، و هو یجری فی جمیع موارد التضاد، مثلًا: الصلاة و الإزالة یجری فیهما عین هذا البرهان، و یقال: إنّ الصلاة مفوّتة للإزالة الواجبة فتکون حراماً من باب أنّ علّة الحرام حرام.

و الحلّ: أنّ العلّة التامة و السبب التولیدی للحرام حرام لا العلل المعدّة، و فی المقام علی فرض ترک الحج راکباً یمکن أن یحجّ ماشیاً و یمکن أن لا یحجّ أصلًا، و تمام الکلام فی محلّه.

الثالث: ما دلّ علی أنّه لا تطوّع فی وقت الفریضة؛ فإنّ الحج راکباً تطوّع، و الواجب علیه الحج ماشیاً فهو ممنوع عنه.

و فیه أولًا: أنّه یختص الدلیل بالصلاة و لا مورد له فی غیرها إلّا بالقیاس.

و ثانیاً: أنّه لا مانع من التطوّع فی وقت الفریضة حتی فی الصلاة کما حقّق فی محلّه.

و ثالثاً: أنّه و إن وجب الحج ماشیاً إلّا أنّ المأتی به أیضاً ربما یکون واجباً بإجارة و شبهها.

الرابع: ما عن سید المدارک و هو أنّ الحکم بوجوب الإعادة یستفاد منه کون الحجّ المأتی به فاسداً.

و فیه: أنّه لم یدلّ دلیل علی وجوب الإعادة، و لو کان هناک إجماع فإنّما تکون الإعادة من جهة قضاء ما ترکه من الواجب بالنذر، و لا یستفاد منه عدم صحته

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۳۱

]...[

لمطابقته للمأمور به بأمر آخر غیر الأمر النذری.

الخامس: أنّ الحجّ النذری الذی هو المقصود لم یقع و ما یحکم بوقوعه لم یقصد.

و فیه أولًا: أنّه لو تمّ لاختص بما إذا لم یقصد الحجّ الآخر، بل قصد الحجّ النذری، و محلّ الکلام أعمّ من ذلک.

و ثانیاً: أنّ النذر لا یکون منوّعاً للحج و لا یوجب قیدیة المشی له، و إنّما یوجب وجوب المقیّد، و علیه فمن أتی به و إن قصد الحجّ المنذور یکون آتیاً بالحجّ المأمور به بالأمر التطوعی مثلًا مع جمیع قیوده و حدوده مضافاً الی اللّه تعالی، و لا یعتبر فی الامتثال و سقوط الأمر أزید من ذلک، و الإتیان به بعنوان الوفاء بالنذر لا یکون أحد الموانع عن التقرّب إلّا إذا علم بعدم کونه کذلک، فینطبق علیه عنوان التشریع المحرَّم.

و بذلک یظهر ما فی کلام بعض الأعاظم، قال: إنّ الناذر حین ما یأتی بالحج المنذور یأتی به بعنوان الوفاء بالنذر، و الوفاء من العناوین التقییدیة لا من قبیل الداعی، فمع انتفائه لا قصد للفاعل، و حینئذٍ لا یکون عبادة لانتفاء قصد الأمر، و قد مرّ تفصیل ذلک فی مسألة من وجب علیه حجة الإسلام و أتی بغیرها، فراجع، فالمتحصَّل: أن الأظهر صحّته.

و أمّا إجزاؤه عن الحجّ المنذور فالأظهر عدمه؛ لأنّ المشی داخل فی تحقّق الحجّ المنذور، فمع الإخلال به لا یتحقّق الوفاء بالنذر؛ لعدم تحقّق متعلّقه.

و ما نسب الی المصنف- ره- و المحقّق و غیرهما من الإجزاء فالظاهر أنّ محلّ کلامهم نذر المشی خاصة لا الحج ماشیاً، فراجع کلماتهم.

و أمّا الجهة الثالثة، فوجوب الکفارة علیه لا إشکال فیه؛ لحنث النذر، و أمّا وجوب القضاء فقد مرّ الکلام فیه مفصلًا، و عرفت أنّه لا دلیل علیه سوی الإجماع و تسالم الأصحاب علیه.

و أمّا فی الصورة الثانیة و هی ما لو نذر الحجّ ماشیاً غیر مقیّد بسنة معینة، فلو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۳۲

]...[

حجّ راکباً صحّ حجّه و أجزأ عمّا أتی به بعنوانه- غیر عنوان النذر- بلا کلام، و لا کفارة علیه؛ لعدم المخالفة.

نعم یجب علیه الإتیان به ماشیاً فی العام اللاحق أو فیما بعده من السنوات بعنوان الأداء لا القضاء، و هذا واضح.

و أمّا فی الصورة الثالثة، و هی ما لو نذر المشی فی الحج المعیّن کما لو نذر الحجّ مطلقاً ثمّ نذر نذراً آخر بإتیان المنذور ماشیاً فحجّ راکباً، فالکلام فی صحة ما أتی به هو الکلام فیها فی الصورة الاولی قولًا و دلیلًا، فالأظهر صحته.

و أمّا إجزاؤه عن حجّه المنذور فالظاهر ذلک، فإنّ النذر الثانی لا یوجب قیدیة المشی للمنذور بالنذر الأول، و علیه فیکون مجزیاً عنه کما صرّح به المصنف- ره- فی أغلب کتبه.

و أمّا الکفارة فالظاهر ثبوتها للمخالفة للنذر الثانی، و عدم وجوب القضاء واضح لا سترة علیه.

و لو رکب بعضاً و مشی بعضاً فحکمه حکم رکوب الکلّ؛ لأنّ المقصود من نذر قطع المسافة بالمشی قطعها کذلک فی عام واحد، و

علیه فما عن الشیخ و جمع من الأصحاب من أنّه یقضی و یمشی موضع الرکوب. غیر تام، کما أنّ الاستدلال لذلک بما عن المختلف من أنّ الواجب علیه قطع المسافة ماشیاً و قد حصل بالتلفیق فیخرج عن العهدة. فی غیر محلّه.

و قد أجاب هو- قده- ایضاً عن ذلک بالمنع من حصوله مع التلفیق، و الظاهر أنّ ما ذکرناه واضح لا حاجة الی إطالة الکلام فیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۳۳

]...[

لو نذر المشی فی الحجّ ثمّ عجز

۶- لو نذر أنّ یحجّ ماشیاً و انعقد نذره لتمکنه منه ثمّ عجز عن المشی سقط وجوب المشی بلا کلام؛ لعدم التمکن، ففی وجوب الحجّ راکباً أقوال:

أحدها: وجوبه راکباً مع سیاق بدنة. نسب الی الشیخ و جماعة من الفقهاء، و عن الخلاف دعوی الإِجماع علیه.

ثانیها: وجوبه راکباً بلا لزوم سیاق بدنة، و هو المنسوب الی المفید و ابن الجنید و ابن سعید و الشیخ فی نذر الخلاف، و عن کشف اللثام: أنّه یحتمله کلام الشیخین و القاضی و نذر النهایة و المقنعة و المهذّب.

ثالثها: سقوط وجوب الحجّ إذا کان الحجّ مقیّداً بسنة معیّنة، أو کان مطلقاً مع الیأس من التمکن بعد ذلک و توقّع المکنة مع الإِطلاق و عدم الیأس، نسب الی الحلّی و المصنّف فی الإرشاد و المحقّق الثانی فی حاشیة الشرائع، و هو الظاهر من المنتهی.

رابعها: وجوب الرکوب مع تعیین السنة أو الیأس فی صورة الإِطلاق و توقّع المکنة مع عدم الیأس فیها، و هو المنسوب الی المصنف فی المختلف، و الشهید الثانی فی المسالک.

خامسها: وجوب الرکوب مع سیاق بدنة إذا کان بعد الدخول فی الإِحرام، و إذا کان قبله فالسقوط مع التعیین و توقّع المکنة مع الإِطلاق، و هو الذی اختاره سید المدارک، هذه هی أقوال المسألة.

و أمّا المدرک، فلا بدّ من التکلّم فی موردین: الأول: فیما تقتضیه القاعدة. الثانی فی مقتضی النصوص الخاصة.

أمّا الأول، فإن کان المنذور مقیّداً بسنة معینة سقط وجوب الحجّ مع العجز عن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۳۴

]...[

المشی؛ لعدم التمکن من المشی الذی هو قید للمنذور.

و التمسّک بقاعدة المیسور فی وجوب الباقی. قد مرّ غیر مرّة أنه غیر تام؛ لعدم تمامیة القاعدة فی إجزاء الواجب.

و ما عن الشهیدین من أنّ نذر الحج ماشیاً یرجع الی نذرین: نذر الحج و نذر المشی، فإذا تعذّر الثانی بقی الأول. یرد علیه أنّه غیر ظاهر؛ فإنّ النذر واحد ورد علی المقیّد بالمشی، و إرجاعه الی نذرین خلاف قصد الناذر.

و إن کان المنذور غیر مقیّد بسنة معینة، فإن ارتفع العذر و تمکّن وجب الإِتیان به، إذ المفروض أنّ وقت المنذور موسَّع و هو متمکن من العمل به، و مجرّد العجز فی بعض الوقت مع التمکّن منه بعده لا یوجب سقوطه من غیر فرق بین الیأس من المکنة أو الرجاء لها، و هذا هو القول الثالث مع اختلاف یسیر.

و أمّا المورد الثانی، ففی المقام طوائف من النصوص:

الاولی: ما یدلّ علی وجوب الحجّ راکباً مع سیاق بدنة کصحیح الحلبی، قلت لأبی عبد الله علیه السّلام: رجل نذر أن یمشی الی بیت

اللّه و عجز عن المشی. قال علیه السّلام: فلیرکب و لیسق بدنة فإنّ ذلک یجزی عنه إذا عرف اللّه تعالی منه الجهد «۱».

و صحیح ذریح المحاربی، سألت أبا عبد اللّه علیه السّلام عن رجل حلف لیحجّن ماشیاً فعجز عن ذلک فلم یطقه، قال علیه السّلام: فلیرکب و لیسق الهدی «۲».

و خبر أنس أنّ النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم رأی رجلًا یهاوی بین ابنیه و بین رجلین قال: ما هذا؟ قالوا: نذر أن یحج ماشیاً. قال: إنّ اللّه تعالی غنی عن تعذیب

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

]...[

نفسه، مُروه فلیرکب و لیهد «۱».

و هذه النصوص ظاهرة فی وجوب الحجّ راکباً مع سیاق بدنة من غیر فرق بین کون النذر مقیّداً بسنة معینة أو مطلقاً مع عدم توقّع المکنة، أمّا مع توقّعها و العلم بالمکنة بعد ذلک فالظاهر عدم شمول النصوص له؛ فإنّ موضوعها العجز عن الإتیان بالمنذور، فلا بدّ و أن یکون فی المطلق عاجزاً فی تمام العمر، فحینئذٍ إن علم بذلک حجّ راکباً و ساق بدنة و إن علم بالمکنة توقّعها، و إن شک فی ذلک یستصحب العجز، فتشمله النصوص، و فی الصورتین إذا تمکّن أتی بالمنذور؛ فإنّه ینکشف به عدم شمول النصوص له من الأول.

الطائفة الثانیة: ما یدلّ علی وجوب الحجّ راکباً من دون تعرض لسیاق بدنة کصحیح رفاعة بن موسی قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: رجل نذر أن یمشی الی بیت اللّه. قال: فلیمش. قلت: فإنّه تعب. قال: فإذا تعب رکب «۲».

و صحیح محمد بن مسلم سأل أحدهما علیه السّلام عن رجل جعل علیه مشیاً الی بیت اللّه تعالی فلم یستطع، قال علیه السّلام: یحجّ راکباً «۳».

و نحوهما- أخبار سماعة و حفص و محمد بن مسلم و حریز، و مرسل الصدوق «۴»، و بعضها فی نذر المشی حافیاً.

و الجمع بین الطائفتین یقتضی أن یلتزم بوجوب السیاق؛ فإنّ السکوت عن بیان القید لا یزید عن المطلق الذی یقیّد إطلاقه بالمقید.

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۳۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۹.

(۴) الوسائل باب ۳۴ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱۰- ۱۱- ۱۲- ۵.

]...[

الطائفة الثالثة: ما یکون صریحاً فی عدم وجوب سیاق بدنة کخبر عنبسة بن مصعب قال: قلت له- یعنی لأبی عبد اللّه علیه السّلام-: اشتکی ابن لی فجعلت للّه علیَّ إن هو برأ أن أخرج الی مکة ماشیاً و خرجت أمشی حتی انتهیت الی العقبة فلم أستطع أن أخطو فیه

فرکبت تلک اللیلة حتی اذا أصبحت مشیت حتی بلغت فهل علیَّ شیء؟ قال، فقال لی: اذبح فهو أحبّ إلیَّ. قلت له: أیّ شیء هو الی لازم أم لیس لی بلازم؟ قال: من جعل للّه علی نفسه شیئاً فبلغ فیه مجهوده فلا شیء علیه، و کان اللّه أعذر لعبده «۱».

و إیراد صاحب المدارک علیه بأنّ الراوی لها واقفی ناووسی. فی غیر محلّه؛ فإنّ الراوی عنه البزنطی الذی هو من أصحاب الإجماع، مضافاً الی اعتماد الشیخ و جماعة علیه، مع أنّ ابن أبی عمیر یروی عن جمیل فی نفقة الأقارب روایة فیها قال جمیل: قد رووا أصحابنا- و هو عنبسة بن مصعب و سودة بن کلب. الحدیث، و هذه کلّها تکفی فی کون الخبر موثّقاً، و لذا عدّه فی الجواهر من قسم الموثّق.

و الجمع بینه و بین النصوص المتقدمة یقتضی حملها علی الاستحباب من جهة حمل الظاهر علی النص، و یؤید ذلک الطائفة الثانیة.

و مقتضی إطلاق النصوص عدم الفرق فی وجوب الرکوب بین أن یکون العجز قبل الشروع فی الذهاب أو بعده، و من غیر فرق أیضاً بین قبل الدخول فی الإحرام أو بعده، و اختصاص بعض النصوص بما بعد الإحرام لا یوجب تقیید إطلاق غیره؛ لکونهما متوافقین.

و بما ذکرناه ظهر مدارک سائر الأقوال و ما یرد علیها.

و المستفاد من صحیح رفاعة و خبر حفص و سماعة المتقدّمین انّ الحرج و التعب

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۶.

]...[

یکفی فی وجوب الرکوب و إن لم یصل الی حدّ العجز.

و ربما یورد علی الاستدلال بالنصوص لوجوب الرکوب بأنّ الأمر فیها لوروده مورد توهّم الحظر لا یستفاد منه أزید من الجواز، فلا دلیل علی وجوب الرکوب، و لذلک التجأ بعضهم للاستدلال علی الوجوب تارة بالإجماع، و اخری بقاعدة الاحتیاط، و ثالثة بقاعدة المیسور، و الکلّ کما تری.

و لکن یرد علی الإشکال: أنّه فی الفرض یحتمل السائل ابتداءً عدم وجوب الحج أصلًا، و وجوبه راکباً، و لا یحتمل شیئاً آخر، فلا صارف عن ظهور الأمر فی الوجوب.

و بعبارة اخری: احتمال المنع عن الرکوب إنّما هو فی ظرف القدرة علی المشی لا فی صورة العجز عنه، فتدبّر، مع أنّ قوله فی صحیح الحلبی بعد الأمر بالرکوب، فإنّ ذلک یجزیه، کالصریح فی اشتغال الذمة بالحجّ بعد العجز أیضاً، و أنّ الحجّ راکباً یجزی عنه و یسقطه، و مع هذا التعلیل لا معنی لاحتمال ورود الأمر مورد توهّم الحظر، فتحصَّل أنّه لا مناص عن البناء علی وجوب الحجّ راکباً.

و لا فرق فیما ذکرناه من مقتضی القاعدة، و فیما یستفاد من النصوص الخاصة بین أن یکون العجز عن المشی لضعف فی الاستعداد، أو لمرض، أو لوجود مانع فی الأرض من ماء و نحوه، أو لمانع آخر من عدو أو حیوان.

و انصراف النصوص الا خصوص ما إذا کان العجز عن قصور فی الفاعل فیختص بالأولین لو سلّم فهو بدوی یزول بأدنی تأمّل.

[أما النائب فشرطه الاسلام]

المطلب الثانی: فی النیابة

اشارة

قد تقدّم فی بعض المباحث المتقدمة أنّ النیابة عن الحی أو المیت خلاف الأصل، و أنّ إطلاق الصیغة، بل توجّه الأمر نفسه أیضاً یقتضیان المباشرة فسقوط الواجب بفعل الغیر یتوقّف علی ورود دلیل تعبدی، و قد ورد فی عدّة موارد منها: الحج المندوب عن المیت و الحی، و الحجّ الواجب عن المیت، و عن الحی فی بعض الصور، و قد تقدم تفصیله.

(و) إنّما الکلام فی المقام فیما یعتبر فی النائب و المنوب عنه و حقیقة النیابة و شرائطها.

[شرائط النائب]

اشارة

أما النائب فشرطه امور:

الأول الإِسلام

اشارة

بلا خلاف فی اعتباره، و فی الجواهر: إجماعاً بقسمیه.

و استدلّوا له بعدم تمشّی قصد القربة منه. و قد تقدم ما فیه.

و الحقّ أنّ یستدلّ له- مضافاً الی ما تقدم من عدم صحة حج الکافر، لتسالم الأصحاب علیه، و لتوقّف بعض الأعمال علی دخوله الحرم و هو ممنوع منه، و لتوقّف بعض أعماله کالطواف علی طهارة البدن و هو نجس- بخبر مصادف عن ابی عبد اللّه علیه السّلام فی المرأة تحجّ عن الرجل الصرورة، فقال: إن کانت قد حجّت و کانت مسلمة فقیهة. الحدیث «۱».

و خبره الآخر عنه (ع) قال: سألته أ تحجّ المرأة عن الرجل؟ فقال علیه السّلام:

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۴.

]...[

نعم إذا کانت مسلمة فقیهة «۱».

فإنّهما یدلّان علی اشتراط الإِسلام فی النائب، و لا یضرّ فیه شرط کونها قد حجّت، مع أنه غیر شرط؛ لأنّه قرینة علی أنّ المراد المرأة المستطیعة.

نیابة المخالف

و هل یشترط فی النائب الإِیمان فلا یصحّ نیابة المخالفین، کما ذهب الیه جماعة منهم صاحبا الحدائق و الجواهر، أم لا یعتبر فتصحّ نیابتهم کما هو ظاهر الأکثر حیث لم یتعرّضوا لهذا الشرط؟ وجهان.

و قد استدلّ للأول بما ذکره جماعة و هو أنّ عمله غیر صحیح فی نفسه؛ لفقده شرط الصحة و هو الولایة، فإذا کان باطلًا لا یصح أن ینوب و هو واضح.

و اورد علیهم بأنّ بطلان عبادة المخالف إنّما استفیدت من الأخبار، و الظاهر منها العبادات الراجعة الی نفسه، فلا تشمل ما نحن فیه.

و فیه: أنّه قد تقدم ذکر النصوص المستدلّ بها علی شرطیة الولایة لصحّة الأعمال، و عرفت أنّ طائفة من تلک النصوص المتضمّنة لأنّ العمل بلا ولایة کلا عمل، تدلّ علی الشرطیة، و مقتضی إطلاقها أنّ کلّ عمل یعمله المخالف کذلک کان عن نفسه أو بعنوان النیابة عن الغیر.

و یؤیّد هذا الوجه ما ذکره جمع آخرون و هو أنّ المخالف إن أتی به علی وفق مذهبه فهو باطل؛ لفقده بعض ما یعتبر فیه شرطاً أو شطراً، و إن أتی به علی وفق مذهبنا فلا یتمشّی منه قصد القربة.

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۷.

]...[

وجه کونه مؤیّدا لا دلیلًا: أنّه یمکن أن یفرض المخالف غیر معتقد بطلان مذهبنا، أو یحتمل أن یکون الحجّ المأمور به هو ما یوافق مذهب الحقّ، فیأتی بما یوافق المذهب باحتمال الأمر.

و أمّا ما ذکره بعضهم من أنّه یشترط فی الحکم بإجزاء العمل أن یکون عن اجتهاد صحیح أو تقلید أو احتیاط کذلک، و من الواضح عدم کون عمل المخالف کذلک. فیرد علیه: أنّه یمکن أن یأتی المخالف بما یوافق مذهب الحقّ و یکون موافقاً لفتوی من یجب تقلیده.

و أمّا خبر عمّار الذی رواه ابن طاوس بإسناده عن عمّار بن موسی من کتاب أصله المروی عن الإمام الصادق علیه السّلام فی الرجل یکون علیه صلاة أو صوم هل یجوز له أن یقضیه غیر عارف؟ قال علیه السّلام: لا یقضیه إلّا مسلم عارف «۱». الذی استدلّ به بعض، و استقر به بعض الأعاظم من المعاصرین بتقریب: أنّ المسلم العارف- علی ما هو المصطلح فی لسان الأخبار- هو المؤمن، و هو و إن ورد فی الصلاة و الصوم الّا أنّه یتعدی عنهما الی غیرهما من العبادات فیرد علیه. أنّ التعدّی مع عدم إحراز المناط لا وجه له، فالعمدة ما ذکرناه.

و قد یستدلّ علی جواز نیابته بالنصوص الدالّة علی أنّ المخالف لو استبصر لا یجب علیه إعادة اعماله؛ فإنّه یستکشف منها صحّة أعماله فیصحّ نیابته.

و لکن یرد علیه، أولًا: أنّ تلک الروایات نظیر ما دلّ علی أنّ الإسلام یجبّ ما قبله تفضّلٌ من اللّه تعالی علی المخالفین، و لا تدلّ علی الصحة.

و ثانیاً: أنّه لو سلّم دلالتها علی الصحة فإنّما تدلّ علی الصحة بشرط موافاة الإیمان لا مطلقاً، فتحصّل ممّا ذکرناه أنّ الأقوی عدم جواز نیابة المخالف.

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۵.

و العقل

[الثانی: کمال العقل]

اشارة

اعتبار البلوغ و العقل و الثانی ممّا یعتبر فی النائب کمال العقل علی المشهور، و فی الجواهر إجماعاً بقسمیه. فلا یصح نیابة الصبی و لا المجنون، فالکلام فی موردین: الأول: فی نیابة الصبی؛ الثانی: فی نیابة المجنون.

[المورد الأول: فی نیابة الصبی]

أمّا الأول، فقد استدلّ علی المنع عن نیابة الصبی و عدم الاجتزاء بحجّه بوجوه:

أحدها: عدم صحة عباداته لکونها تمرینیة.

و اجیب عنه بأنّ عباداته تشریعیة فتصح نیابته.

و لکن الحقّ تمامیة هذا الوجه، و تظهر ببیان امور:

۱- أنّ حدیث رفع القلم عن الصبی لا یختص برفع الإلزام، و لا العقوبة و لا التکالیف الإلزامیة، بل یعمّ جمیع التکالیف من غیر فرق بین خطاب الوجوب و الحرمة و الندب و الکراهة، بل لا یبعد إلحاق خطاب الإباحة بها، و أنّ عدم مؤاخذة الصبی لارتفاع القلم عنه کالمجنون لا لأنّه مخاطب بالخطاب الإباحی، کما أفاده صاحب الجواهر- ره- و قد مرّ تنقیح ذلک فی مسألة استحباب الحجّ للصبی الممیّز؛ فراجع.

۲- إنّ فی بعض الموارد أمر الشارع الولی بأمر الصبی بالفعل کالصلاة، و علیه فإن قلنا بأنّ الأمر بالأمر بشیء لیس أمرا بذلک الشیء یکون عمل الصبی تمرینیاً محضاً، و هو الذی یظهر من المحقّق و غیره، و إن قلنا بأنّ الأمر بالأمر بالشیء أمر به- کما هو الحقّ- فلا یبعد أن یقال: إنّ الغرض من الأمر التمرین لا استیفاء المصلحة الموجبة للأمر المتوجّه الی البالغین، کما یظهر من الأکثر، و اختاره صاحب الجواهر، قال: و المختار صحّة عمله لکن علی وجه التمرین لا علی کیفیة أمر المکلّف بالنافلة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۴۲

]...[

مثلًا، لاختصاص ذلک بالمکلّفین- الی أن قال- نعم لمّا أمر الولی بأمره بالعبادة و کان الظاهر من هذا الأمر إرادة التمرین کان هو أیضاً مأموراً بما أمر به الولی من التمرین و إن استحقّ علیه الثواب من هذه الجهة. انتهی.

۳- إنّ العبادات التی أمر الأولیاء بأمر الصبی بها، أو دلّ دلیل علی مطلوبیتها منه تکون صحیحةً و لو علی وجه التمرین، و أمّا غیرها الذی لم یدلّ دلیل علیه فلا وجه للقول بصحته و مطلوبیته منه، و منه الحجّ عن الغیر حیث لم یدلّ دلیل علی مطلوبیته منه، و لا أمر الولی بالأمر به، فیبقی علی أصالة عدم المشروعیة و المطلوبیة.

۴- إنّ فی النیابة فی العبادات لا یأتی النائب بالعمل بداع الأمر المتوجّه الی المنوب عنه؛ لأنّ ذلک غیر معقول؛ إذا الأمر المتوجّه الی شخص لا یعقل أن یکون محرّکاً لآخر، بل فیها یأتی النائب بالعمل بداع الأمر المتوجّه الی نفسه، و لذلک یتوقّف علی ورود أمر به، فقد دلّت النصوص المستفیضة علی توجّه أمر استحبابی الی جمیع الناس فی النیابة عن المیت و الحی فی جملة من الموارد منها: الحجّ، و هو أمر عبادی نظیر الأمر المتوجّه الی المنوب عنه و هو متعلّق بالفعل المعنون بعنوان النیابة عن الغیر، و قد أشبعنا الکلام فی ذلک فی الجزء الأول من کتابنا منهاج الفقاهة حاشیة المکاسب، فی مبحث الاجرة علی الواجبات.

إذا تمّ هذه الامور يظهر أنّ نيابة الصبى فى الحجّ لا تكون مشروعةً؛ لعدم الدليل عليه، فإنّه فى موارد خاصة تكون عباداته صحيحة و لكن تمرينية و ليس الحجّ منها.

و بما ذكرناه يظهر أنّ ما أفادوه من شرعية عباداته. لا يتمّ، كما أنّه ظهر أنّه لو قلنا بشرعيتها لا يكون ذلك كافياً فى إثبات صحة نيابته إلّا على القول بتوجّه جميع الخطابات سيّما غير الإلزامية اليه، و أنّ حديث رفع القلم لا يشمله، كما أنّه قد ظهر أنّ ما أفاده بعض الأعاظم من المعاصرين من أنّه لو بنى على كون عباداته

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۴۳

]...[

تمرينية بأىّ معنى من المعنيين فرض لا مانع من صحة نيابته عن غيره فى الحجّ و غيره من العبادات المشروعة فى حقّ المنوب عنه؛ لأنّ النائب يتعبّد بأمر المنوب عنه لا بأمره. انتهى، غير تام؛ لأنّ النائب يتعبّد بأمر نفسه لا بأمر المنوب عنه.

مع أنّه لو سلّم تعبّده بأمر المنوب عنه لا ريب فى توقّف ذلك على دليل دالّ عليه، و حيث إنّه غير موجود فى الصبى لأنّ الخطابات العامة تختص بواسطة حديث الرفع بالبالغين، فلا تصحّ نيابته، فالمتحصَّل عدم صحة نيابته.

هذا فى المميّز، و أمّا غيره فعدم صحتها منه من الضروريات لأنّ الحجّ عبادة فلا تصح بدون القصد.

نعم مقتضى إطلاق خبر طلحة بن زيد عن الإمام الصادق عليه السّلام: أنّ أولاد المسلمين موسومون عند اللّه شافع مشفَّع، فاذا بلغوا اثنتى عشرة سنة كتبت لهم الحسنات فإذا بلغوا الحلم كتبت عليهم السيئات «۱»، إنه يكتب له الحسنات مطلقاً منها: الحجّ عن الغير، فيدلّ على استحبابه و مطلوبيته، و لكن الخبر ضعيف؛ لكون طلحة صحابياً مجهولًا و لم يقل أحد بمضمونه.

ثانيها: ما فى العروة، قال: لأصالة عدم ذمة المنوب عنه بعد دعوى انصراف الأدلّة خصوصاً مع اشتمال جملة من الأخبار على لفظ الرجل. انتهى.

و فيه: أنّ ما أفاده فى وجه عدم شمول الأدلّة له من الانصراف، مردود؛ إذ لا وجه له سوى انس الذهن الحاصل من الفتاوى، فليس انصرافاً صالحاً لتقييد الإطلاق، و اشتمال بعض النصوص على لفظ الرجل لا يصلح لذلك؛ لصدقه على المميّز المراهق كصدقة على البالغ فى أوائل بلوغه، مع أنّ فى غير ما تضمّنه كفاية.

أضف اليه: أنّ المراد به الجنس كما لا يخفى.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب مقدمة العبادات حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۴۴

]...[

نعم- ما أفاده على تقدير تسليم الانصراف من الأصل متين، فإنّ النيابة- كما عرفت- خلاف الأصل، فلا بدّ من الاقتصار فيها على المتيقّن.

ثالثها: ما عن بعض، و هو أنّ الأخبار المتضمّنة للنيابة ليست فى مقام بيان الشرائط فلا إطلاق لها من هذه الجهة؛ كى يتمسّك به لدفع احتمال اعتبار البلوغ، فيشكّ فى تناول دليل النيابة له، فيبقى حينئذٍ على مقتضى أصل عدم الجواز و عدم فراغ ذمة المنوب عنه.

و فيه: أنّ جملة من النصوص و إن تمّ هذه الدعوى فيها إلّا أنّها لا تتمّ فى جميعها، لاحِظ: النصوص الواردة فى حجّ الرجل عن المرأة و العكس، و النصوص المتقدمة فى مبحث الاستنابة و غيرهما، و فى الجواهر.

و هو کما تری؛ لمنع الشک، و الشاهد علی ثبوت الإطلاق لها عدم توقّف أحد فی التمسک بإطلاقها فی کلّ مورد شک فی صحة النیابة کالسفیه و الصرورة و الأعمی و من یکون الحجّ علیه حرجیاً و ما شاکل؛ فإنّ ذلک آیة أنّ الأصحاب فهموا من النصوص الإطلاق، و الصحیح فی منع الشمول ما ذکرناه من حدیث رفع القلم.

رابعها: ما عن سید المدارک- ره- و هو عدم الوثوق به لعدم الرادع له من جهة عدم تکلیفه.

و أیّده بعض من تبعه بجهله بعد بالمسائل و الأحکام فلا یوثق بإتیانه بالحجّ علی الوجه الصحیح.

و فیه: أنّ محلّ الکلام الحکم فی مقام الثبوت، و أنّه لو أتی الصبی بالحجّ صحیحاً هل یکون ذلک مجزیاً أم لا؟ لا فی مقام الطریق الی إحراز الصحة.

فتحصّل: أنّ الأظهر عدم صحة نیابته، و أنّ الصحیح هو الوجه الأول.

و المحکی عن صاحب المدارک القطع بصحة نیابة الصبی فی الحجّ المندوب بإذن الولی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۴۵

]...[

و ذکر فی وجه هذه الفتوی: أنّ الحج المندوب یصح عن نفسه بناءً علی شرعیة عباداته بخلاف الحج الواجب.

و فیه: أنّ الحج المندوب یصح عن نفسه للدلیل، و لا دلیل فی النیابة عن الغیر، و مقتضی الأصل عدم مشروعیتها کما تقدم.

[المورد الثانی:] نیابة المجنون

و أمّا المورد الثانی، فنخبة القول فیه: أنّ المجنون قد یکون ذا الأدوار، و قد یکون مطبقاً، و علی التقدیرین قد یتمشّی منه القصد و قد لا یتمشّی منه ذلک، و إن لم یتمشّ منه القصد یکون بطلان نیابته من الواضحات و القضایا التی قیاستها معها، و إن تمشّی منه القصد ففی وقت إفاقة ذی الأدوار لا مانع من نیابته إذا وفت إفاقته بجمیع الأعمال، و أمّا فی وقت الجنون، أو فرض کون المجنون مطبقاً فیشهد لعدم جواز نیابته: حدیث رفع القلم عن المجنون بناءً علی شموله لجمیع الخطابات کما اخترناه و بیّناه، و هو یکون حاکماً علی إطلاق أدلّة النیابة.

و قد استدلّ لذلک فی کثیر من کلمات الفقهاء بانتفاء القصد منه؛ و لعلّ مرادهم به القصد المعتد به عند العقلاء، و إلّا فالمجنون ربّما یتأدّی منه القصد.

و أما السفیه فالظاهر عدم الخلاف فی جواز نیابته، و مقتضی إطلاق أدلّة النیابة جوازه، و کونه محجوراً علیه فی تصرفاته المالیة لا یصلح مانعاً، کما لا یخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۴۶

]...[

عدم اعتبار العدالة

الثالث: العدالة

. و فی المستند: و قد اعتبرها المتأخّرون فی الحجّ الواجب کما فی المدارک و الذخیرة و المفاتیح، أو فی الحج مطلقاً کما فی بعض شروح المفاتیح، و هو ظاهر المفید فی باب مختصر المسائل و الجوابات من کتاب الأرکان. انتهی.

و قد استدلّوا له بأن الإتیان بالحج الصحیح إنّما یعلم بإخباره، و الفاسق لا تعویل علی إخباره؛ لآیة التثبّت، و حیث إنّهم رأوا أخصّیة هذا الوجه من المدّعی فلذلک اکتفی بعضهم بکونه ممّن یظن بصدقه و یحصل الوثوق من إخباره أو غیره بصحّة عمله، و استحسنه جماعة آخرون.

و الحقّ أن یقال: إنّ فی المقام مبحثین:

أحدهما: أنّ نیابة الفاسق فی نفسها صحیحة و مجزیة أم لا؟ کما لو فرضنا أنّ الولی کان بنفسه فاسقاً و أتی بالحج هل یجزیه بینه و بین ربّه، أم یجب علیه أنّ یستنیب شخصاً آخر؟.

ثانیهما: أنّه هل یعتبر فی مقام الاجتزاء به للولی مثلًا إذا أتی به غیره، أن یکون الحاجّ عادلًا، أم یکفی الوثوق بصحة عمله، أو یکفی الوثوق بصدور العمل منه و لو لم یوثق بصحّته أو یکفی إخباره بالإتیان به و إن لم یحصل الوثوق منه، أو یکفی الاستنابة فی فراغ ذمة المنوب عنه؟.

أمّا الأول فمقتضی إطلاق أدلّة النیابة عدم اعتبار العدالة و صحة نیابة الفاسق، و ما ذکر من الوجه إنّما یکون مربوطاً بالمبحث الثانی، لا ربط له بهذا المبحث کما هو واضح.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۴۷

]...[

و أمّا الثانی، فقد استدلّ لاعتبار الوثوق بصحة عمله و عدم الاعتناء بإخباره بإتیان العمل صحیحاً: بأنّه فاسق یجب التبیّن عن خبره و لا یکون حجّة.

و بعض الأعاظم من المعاصرین ذهب الی عدم قبول إخبار النائب و إن کان عادلًا من جهة عدم حجّیة خبر الواحد فی الموضوعات، قال: فالمیزان هو حصول الوثوق باتیان النائب بالحجّ الصحیح عن المنوب عنه.

و قد تردّد الشهید فی محکی الدروس، قال: و فی قبول إخباره بذلک تردّد أظهره القبول؛ لظاهر حال المسلم، و من عموم قوله تعالی: فَتَبَیَّنُوا.

أقول: إنّه لو احرز إتیان الحجّ عن المنوب عنه، و شکّ فی صحته و فساده تکون أصالة الصحة فی فعل المسلم کافیة للبناء علی الإتیان به صحیحاً، و لا یحتاج الی الأخبار أو الوثوق به، فضلًا عن کون المُخبر عادلًا و متعدّداً.

و إن لم یحرز ذلک و لا حصل الوثوق به فإن کان النائب ثقة و إن لم یکن عادلًا و أخبر به أو أخبر ثقة آخر بذلک، یکتفی به بناء علی ما حقّقناه فی محلّه من حجّیة خبر الثقة الواحد فی الموضوعات إلّا ما خرج بالدلیل.

و إن کان النائب غیر ثقة و لم یخبر ثقة آخر بذلک و أخبر النائب بالإتیان به لا یبعد حجّیة قوله و إخباره؛ فانّ السیرة قائمة علی قبول خبر المستناب علی عمل فی أداء عمله، نظیر إخبار ذی الید عمّا فی یده، و علیه فیعتبر إخباره به، فلا یعتبر العدالة فی هذا المقام أیضاً.

هذا کلّه مضافاً الی أنّه یمکن أن یقال بأنّ الحج یثبت للمنوب عنه، و یفرغ ذمته عنه بعد الاستنابة من غیر حاجة الی احراز صدور الفعل عن الأجیر و النائب، بل و إن أحرز عدمه؛ لشهادة جملة من النصوص بذلک کمرسل ابن أبی عمیر الذی هو فی حکم الصحیح عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی رجل أخذ من رجل مالًا و لم یحجّ عنه و مات و لم یخلّف شیئاً، فقال علیه السّلام: إن کان حجّ الأجیر اخذت حجّته

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۴۸

]...[

و دفعت الی صاحب المال، و إن لم یکن حجّ کتب لصاحب المال ثواب الحجّ «۱».

و مرسل الفقیه، قیل لأبی عبد اللّه (ع): الرجل یأخذ الحجّة من الرجل فیموت فلا یترک شیئاً، فقال: أجزأت عن المیت و إن کان له عند اللّه حجّة اثبتت لصاحبه «۲».

و حیث إنّ الصدوق ینسب ذلک الی الإمام الصادق علیه السّلام جزماً فیستکشف أنّ الوسائط کانوا ثقات عنده و لکن لا یبعد اتّحاده مع الخبر الأول کما لا یخفی.

و صحیح ابن أبی عمیر عن ابن أبی حمزة و الحسین عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی رجل أعطاه رجل مالًا لیحجّ عنه فحجّ عن نفسه، فقال: هی عن صاحب المال «۳».

و مکاتبة أبی علی أحمد بن محمد بن مطهّر الی أبی محمد علیه السّلام: إنّی دفعت الی ستة أنفس مائة دینار و خمسین دیناراً لیحجّوا بها فرجعوا و لم یشخص بعضهم و أتانی بعض، و ذکر أنّه قد أنفق بعض الدنانیر و بقیت بقیتها، و أنّه یردّ علیَّ ما بقی و إنّی قد رُمتُ مطالبة من لم یأتنی بما دفعت الیه، فکتب علیه السّلام لا تعرّض لمن لم یأتک و لا تأخذ ممّن أتاک شیئاً ممّا یأتیک، و الأجر فقد وقع علی اللّه عزّ و جلّ «۴».

و موثّق إسحاق الصحیح عمّن أجمعت العصابة علی تصحیح ما یصحّ عنه عن الإمام الصادق علیه السّلام فی الرجل یحجّ عن آخر فاجترح فی حجّه شیئاً یلزمه فیه الحج من قابل أو کفارة؟ قال: هی للأول تامة و علی هذا ما اجترح «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب النیابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب النیابة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۲ من أبواب النیابة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من أبواب النیابة حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۱۵ من أبواب النیابة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۴۹

]...[

و موثّقة الآخر فی حدیث، قال: قلت: فإن ابتلی بشیء یفسد علیه حجّه حتی یصیر علیه الحجّ من قابل أ یجزی عن الأول؟ قال علیه السّلام: نعم، قلت: لأنّ الأجیر ضامن للحج؛ قال علیه السّلام: نعم «۱».

و هذه النصوص تدلّ علی ثبوت الحجّ للمنوب عنه بعد الاستنابة مطلقاً بلا حاجة الی کون الأجیر مقبول القول أولا حتی یشترط عدالته.

فالمتحصَّل أنّه لا إشکال فی صحة استنابة الفاسق، و إنّه لا یعتبر إحراز صدور الحجّ منه و لا إخباره به، و أنّه لو أخبر یقبل قوله؛ سیما اذا کان ثقة.

اعتبار الفقاهة

الرابع: أن یکون فقیهاً حال الحجّ

أی عارفاً بما یلزم علیه من أفعال الحجّ اجتهاداً أو تقلیداً و إن کان بإرشاد معلّم حال کلّ عمل.

و عن المدارک: و من الشرائط أیضاً: قدرة الأجیر علی العمل و فقهه فی الحجّ، و اکتفی الشهید فی الدروس بحجّة مع مرشد عدل؛ و

هو جید حیث یوثق بحصول ذلک. انتهی.

و یشهد به: خبرا مصادف المتقدّمان فی شرطیة إسلام النائب.

ثمّ إنّ الظاهر أنّ اعتبارها إنّما هو من جهة عدم القدرة علی إتیان الحجّ بدونها، و علیه فمقتضی الجمود علی ظاهر النص و إن کان اعتبار علم المستنیب بفقاهة النائب إلّا أنّ الأظهر ما علیه بناء العلماء من الاکتفاء بعدم العلم بالعدم، و المعاملة معه حینئذٍ معاملة کونه عالماً؛ لأنّ هذا الشرط راجع الی فعل النائب، و یکفی فی إحراز صحته

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب النیابة حدیث ۱.

و ان لا یکون علیه حجّ واجب

أصالة الصحة فی عمل المسلم.

و اللازم هو معرفة ما یجب علیه الإتیان به حال العمل تفصیلًا و لو لم یعلم الجمیع مفصّلًا قبل الأعمال، فلو کان معه کتاب یرجع إلیه عند کلّ فعل کان کافیاً، و کذا إن کان ذلک بتعلیم مرشد یحجّ معه، کما هو المتداول فی هذه الأعصار.

و أمّا ما عن الشهید- ره- احتماله، و هو کفایة العلم الإجمالی بذلک. فإن أراد کفایة ذلک قبل الأعمال فلا یعتبر العلم لا التفصیلی منه و لا الإجمالی، و إن أراد کفایته حین العمل فلا معنی لکفایة العلم الإجمالی إلّا أن یرید کفایة الاحتیاط، و لا یعتبر العلم بالحکم تفصیلًا عن اجتهاد أو تقلید، و علیه فلیس هو محتملًا، بل هو مقطوع به.

عدم اشتغال ذمة النائب بحجّ واجب و

الخامس: أنّ لا یکون علیه حجّ واجب

کما هو المشهور.

و فی المستند و منها: خلوّ ذمته من حجّ واجب علیه فی عام النیابة بالأصالة أو بالاستیجار أو بالإفساد أو بغیر ذلک، فلو وجب علیه حجّ فی ذلک العام لم یجز أن ینوب عن غیره بالإجماع. انتهی.

و نحوه فی التذکرة من غیر دعوی الإجماع علیه.

و لکن قد تقدّم فی الفصل الثانی فی المسألة الثانیة عشر الکلام فی ذلک مفصلًا، و قد مرّ أنّ نیابة من استقرّ علیه حجّة الإسلام عن المیت لا- تجوز؛ للنص و أمّا غیر ذلک المورد من موارد استقرار الحجّ فالأظهر جوازه، فراجع ما ذکرناه، کما أنّه بیّنا هناک أنّه علی فرض صحة الحجّ تصح الإجارة علیه، فالتفکیک بینهما کما فی العروة فی غیر محلّه.

و لو لم یکن جاز و لو کان صرورة أو امرأة

[البحث فی موردین]

اشارة

لا تعتبر المماثلة و فی اشتراط المماثلة بین النائب و المنوب عنه فی الذکورة و الانوثة خلاف بین الفقهاء، کما أنّ فی استنابة الصرورة

کذلک، صریح المتن- حیث قال: و لو لم یکن أی لم یکن علیه حجّ واجب جاز أی جاز الحجّ عن الغیر و إن کان صرورة أو امرأة- هو عدم اعتبار المماثلة و جواز استنابة الصرورة مطلقاً.

و تحقیق القول بالبحث فی موردین:

[المورد] الأول: فی اعتبار المماثلة و عدمه

. المشهور بین الأصحاب- کما فی الحدائق و الجواهر- عدم اعتبارها، فتصحّ نیابة المرأة عن الرجل کالعکس.

و عن الاستبصار: المنع من نیابة المرأة الصرورة عن الرجل.

و عن النهایة و التهذیب و المهذّب و المبسوط: المنع عن نیابتها مطلقاً، أی کان المنوب عنه رجلًا أو امرأة.

و یشهد للمشهور: جملة من النصوص، کصحیح معاویة بن عمار، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: الرجل یحجّ عن المرأة، و المرأة تحج عن الرجل. قال علیه السّلام: لا بأس «۱».

و صحیح رفاعة عنه علیه السّلام تحج المرأة عن اختها و عن أخیها، و قال: تحجّ المرأة عن أبیها «۲».

و صحیح صفوان عن حکم بن حکیم عنه علیه السّلام یحجّ الرجل عن المرأة

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب النیابة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب النیابة حدیث ۵.

]...[

و المرأة عن الرجل و المرأة عن المرأة «۱». و نحوها غیرها من النصوص الکثیرة، و لا معارض لهذه النصوص بالنسبة الی حجّ الرجل عن المرأة.

نعم ورد فی حجّ المرأة عن الرجل ما ظاهره المنع، و هو موثّق عبید بن زرارة عن أبی عبد اللّه (ع) عن الرجل الصرورة یوصی أن یحجّ عنه هل یجزی عنه امرأة؟ قال علیه السّلام: لا کیف تجزی امرأة و شهادته شهادتان!؟ قال: إنّما ینبغی أن تحجّ المرأة عن المرأة، و الرجل عن الرجل، و قال: لا بأس أن یحجّ الرجل عن المرأة «۲».

و لکن الروایة- مضافاً الی عدم ظهورها فی نفسها فی المنع من جهة ذیلها- لا تصلح لمعارضة النصوص المتقدمة الصریحة فی الجواز؛ فتحمل علی الأولویة.

و هل الأولی المماثلة مطلقاً أو یختص ذلک بما إذا کان المنوب عنه رجلًا، و إن کان امرأة لا تکون المماثلة أولی، بل نیابة الرجل أولی؟ مقتضی الموثّق هو الأول.

و لکن فی خبر بشیر النبال، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: إنّ والدتی توفّیت و لم تحجّ. قال علیه السّلام: یحجّ عنها رجل أو امرأة. قلت: أیّهما أحبّ الیک؟ قال: رجل أحبّ إلیّ «۳».

و هما متعارضان یقدّم الأول للأوثقیة فیحمل الثانی علی ما إذا کان الرجل خیراً من المرأة تأدیة؛ کما فی الجواهر، و أمّا القولان الآخران فسیأتی الکلام فیهما فی المورد الثانی.

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب النیابة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب النیابة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب النیابة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۵۳

]...[

استنابة الصرورة

المورد الثانی: فی استنابة الصرورة

، و المشهور جوازها مطلقاً، و بإزائه قولان المتقدّمان فی المورد الأول.

و یشهد للمشهور جملة من النصوص- و قد تقدّم بعضها فی المورد الأول- الدالّة علی ذلک بالإطلاق.

و صحیح محمد بن مسلم عن أحدهما علیه السّلام: لا بأس أن یحجّ الصرورة عن الصرورة «۱».

و استدلّ للقول بالمنع عن نیابة المرأة الصرورة مطلقاً: بخبر سلیمان بن جعفر قال: سألت الرضا علیه السّلام عن امرأة صرورة حجّت عن امرأة صرورة، فقال علیه السّلام: لا ینبغی «۲».

و فیه أولًا: أنّه ضعیف السند؛ لأنّ فی طریقه علی بن احمد بن أشیم و هو مجهول.

و ثانیاً: أنّ لا ینبغی لا یکون ظاهراً فی الحرمة و عدم الجواز.

و استدلّ للقول بالمنع عن نیابة المرأة الصرورة عن الرجل بخبر زید الشحام عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال سمعته یقول: یحجّ الرجل الصرورة عن الرجل الصرورة، و لا تحج المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة «۳».

و بخبری مصادف المتقدمین فی المرأة تحجّ عن الرجل الصرورة، فی أحدهما:

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب النیابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب النیابة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب النیابة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۵۴

]...[

إن کانت قد حجّت و کانت مسلمة فقیهة فرب امراة افقه من الرجل. و نحوه الآخر، و فیه: ربّ امرأة خیر من الرجل.

و بموثّق عبید المتقدم بعد تقیید إطلاقه بخبری مصادف.

و لکن یرد علی الأول: أنّه ضعیف السند؛ لأنّ الراوی عن زید هو المفضّل، و بهذه القرینة یکون هو المفضل بن صالح أبو جمیلة الأسدی النخاس.

قال ابن الغضائری: إنّه ضعیف کذاب یضع الحدیث، و قد روی عنه أنّه قال: أنا وضعت رسالة معاویة الی محمد بن أبی بکر، و کذا غیره من مهرة الفن.

مع أنّه مختصّ بما اذا کان المنوب عنه صرورة و لا یشمل ما لو کان غیر صرورة.

و أمّا خبرا مصادف فهما أیضاً ضعیفان؛ لتضعیف ابن الغضائری إیّاه من دون أن یوثّقه أحد.

مع إنّ فی طریق أحدهما الحسین اللؤلؤی، و هما أیضاً لا یشملان النیابة عن الرجل غیر الصرورة.

و بذلک یظهر ما فی الاستدلال بالموثّق، مضافاً الی ما تقدّم من تعین حمله علی الأولویة لروایات اخر.

فالمتحصَّل: أنّ الأظهر هو ما عن المشهور من جواز تلک مطلقاً.

و قد استظهر صاحب الجواهر- ره- من النصوص کراهة استئجار الصرورة و لو کان رجلًا.

و فی العروة افتی بکراهة استنابة المرأة الصرورة خصوصاً مع کون المنوب عنه رجلًا، و لم یستبعد ما أفتی به صاحب الجواهر- ره-.

و استدلّ للأول بأنّ المستفاد من النصوص أنّ الصرورة موجبة للمرجوحیة فی نفسها و لو کان رجلًا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۵۵

]...[

و بمکاتبة بکر بن صالح الی أبی جعفر علیه السّلام أنّ ابنی معی و قد أمرته أن یحجّ عن امّی أ یجزی عنها حجّة الإسلام؟ فکتب علیه السّلام لا، و کان ابنه صرورة و کانت امّه صرورة «۱».

و بخبر إبراهیم بن عقبة قال: کتبت الیه أسأله عن رجل صرورة لم یحج قط حجّ عن صرورة لم یحجّ قط أ یجزی کلّ واحد منهما تلک الحجّة عن حجّة الإسلام أو لا؟ بیِّن ذلک یا سیدی إن شاء اللّه، فکتب علیه السّلام لا یجزی ذلک «۲».

و لکن یرد علی الأول: - مضافاً الی عدم بیان وجه الاستظهار- أنّ مصحّح معاویة- المتقدم فی مسألة ما لو مات المستطیع فی عام استطاعته- عن الإمام الصادق علیه السّلام: علیه أن یحجّ من ماله صرورة لا مال له؛ و کذا غیره من النصوص الآمرة باستئجار الصرورة الذی لا مال له- المحمولة عندهم علی الاستحباب- تأبی عن ذلک.

و أمّا المکاتبة فهی ضعیفة السند معارضة بما تقدّم.

و أمّا خبر إبراهیم- فمضافاً الی ضعف سنده و إضماره- أنّه إنّما نفی الإجزاء عن کلیهما معاً لاعن المنوب عنه مع أنّه لو تمّ دلالته و سنده یکون معرضاً عنه عند الأصحاب، و معارضاً بما هو أقوی منه، فإذاً لا وجه للکراهة.

و أمّا ما فی العروة فالظاهر أنّ مدرکه النصوص السابقة التی عرفت أنّها ضعیفة، و هی کما لا تصلح لأن تکون مدرکاً للإفتاء بعدم الجواز لا تصلح أن تجعل مدرکاً للإفتاء بالکراهة، و قاعدة التسامح مختصة بالسنن و لا تشمل الکراهة.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب النیابة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب النیابة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۵۶

]...[

شرائط المنوب عنه

اشارة

و قد ذکر للمنوب عنه شرائط:

الأول: موته أو عجزه

. و قد مرّ وجهه.

هذا فی الواجب، و أمّا فی المستحب فلا یعتبر ذلک کما تطابقت علیه النص و الفتوی.

الثانی: الإسلام

فلا تصح النیابة عن الکافر إجماعاً، کما فی المستند و غیره، و عن المدارک لا ریب فیه.

و استدلّ له بوجوه:

الأول: الآیة الکریمة مٰا کٰانَ لِلنَّبِیِّ وَ الَّذِینَ آمَنُوا أَنْ یَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِکِینَ وَ لَوْ کٰانُوا أُولِی قُرْبیٰ «۱».

و فیه أولًا: انها مختصة بالمشرکین و لا تشمل غیرهم من الکفار.

و ثانیاً: أنّ النیابة عنه فی الحج غیر الاستغفار، و المناط غیر محرز.

الثانی: الآیة الشریفة وَ أَنْ لَیْسَ لِلْإِنْسٰانِ إِلّٰا مٰا سَعیٰ «۲».

و فیه: أنّه تخصص الآیة بالروایات الدالّة علی جواز النیابة فی الحج.

الثالث: انصراف الادلة الدالّة علی جواز النیابة الی النیابة عن المسلم.

و فیه: أنّه لو سلّم الانصراف فهو بدوی ناشٍ من انس الذهن بالفتاوی.

الرابع: النهی عن الموادّة لمن حاد اللّه و رسوله. أفاده صاحب الجواهر- ره-.

---

(۱) سورة التوبة- آیة ۱۱۴.

(۲) سورة النجم- آیة ۴۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۵۷

]...[

و فیه: أولًا: النقض بالإحسان الیه و إهداء شیء الیه؛ إذ لا شک فی جوازهما.

و ثانیاً: أنّ الموادة ظاهرة فی الموادة القلبیة فإنّها کالحبّ و البغض ظاهرة فی تلک، و لا تشمل المجاملة العملیة و القولیة.

الخامس: ما أفاده صاحب الجواهر- ره- من أنّه لا ینتفع الکافر بذلک، و قرّبه أولًا: بأنّ الثواب الذی هو دخول الجنة لازم لصحة العمل و لو من حیث الوعد بذلک، و الکافر لا ینال الثواب، ثمّ قرّبه احتمالًا بوجه آخر و هو أنّ الکافر لا یخفّف عنه العذاب؛ لعدم قابلیته لذلک، و لعلّه المستفاد من قوله تعالی فی سورة البقرة: فَلٰا یُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذٰابُ و بدیهی أنّ صحة عمل النائب مستلزمة لفراغ ذمة المنوب عنه المستلزم لارتفاع العذاب الذی کان مترتباً علی ترکه للحجّ.

و یرد علی ما أفاده أولًا: أنّ الثواب إنّما هو تفضّل من اللّه تعالی علی العباد، و إلّا فهو غیر لازم لصحة العمل، بل کم من عمل لا یترتّب علیه الثواب إلّا أنّه یوجب ارتفاع العقاب خاصة، و وعد الثواب علی ما لو حجّ النائب للمنوب عنه لو کان فیخصّص بما افید، و هذا لا یلزم منه عدم الصحة.

و یرد علی ما أفاده ثانیاً: أنّ الکافر فی الآخرة لا یخفّف عنه العذاب، و لکن ذلک لا ینافی ارتفاع سبب العقاب الخاص فی عالم البرزخ.

و بعبارة اخری: إنّ الکافر یعاقب عقاباً لکفره، و هذا لا یخفّف عنه لو مات کافراً، و یعاقب عقاباً لترک کلّ واجب و فعل کلّ حرام

کغیره، و هـذا کمـا یتوقّف علی حـدوث سببه، فلو لم یشـرب الخمر لا یعاقب عقاب الشارب، و کـذلک یتوقّف علی بقاء سـببه، فإذا ارتفع سبب العقاب علی مخالفـة وجوب الحـج یرتفع ذلک العقاب أی لا یعاقب فی الآخرة عقاب تارک الحـجّ، و هـذا لا ینافی عدم تخفیف العذاب عنه.

السادس: ما أفاده صاحب الجواهر أیضاً و هو أنّه یستحق العقاب فی الآخرة لا الأجر و الثواب. و فیه ما عرفت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۵۸

]...[

السابع: ما عن کشف اللثام، و هو أنّ فعل النائب تابع لفعل المنوب عنه فی الصحة لقیامه مقامه، فکما لا یصح منه لا یصح من نائبه.

و فیه أوّلًا: النقض بالنیابة عن الحائض فی الطواف و الصلاة فإنّها جائزة فی بعض الموارد مع أنّهما لا یصحان عن المنوب عنها.

و ثانیاً بالحلّ: و هو أنّ الملازمـة ممنوعـة؛ إذ یمکن أن یکون المنوب عنه فاقـداً لبعض ما یعتبر فی الصـحة، و النائب یکون واجـداً له، فإذاً لا دلیل علیه، و لکن الظاهر تسالم الأصحاب علیه، و مخالفتهم مشکلة جدّاً.

النیابة عن المخالف

الثالث: الایمان

. اعتبره جماعة.

و فی الحدائق: المنقول عن الشیخین و أتباعهما أنّه لا یجوز النیابة عن غیر المؤمن. انتهی.

و فی الشرائع: بل لاعن المسلم المخالف إلّا أن یکون أب النائب. انتهی.

و فی الجواهر: فالتحقیق حینئذٍ اعتبار الإیمان فی النائب و المنوب عنه. انتهی.

و عن الجامع و المعتبر و المنتهی و المختلف و الدروس و غیرها أنّه یجوز النیابة عن غیر الناصب مطلقاً.

فالکلام فی موارد الأول: فی النیابة عن غیر الناصب. الثانی: فی الناصب. الثالث: فی النیابة عنه إذا کان اب النائب.

أمّا الأول، فقد استدلّ لعدم جواز النیابة مطلقاً بقوله تعالی: وَ أَنْ لَیْسَ لِلْإِنْسٰانِ إِلّٰا مٰا سَعیٰ «۱»، و بالأخبار الکثیرة المتضمنة لعدم انتفاع المخالف بشیء

---

(۱) سورة النجم- آیة ۴۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۵۹

]...[

من الأعمال، و بأنّه کافر فی الآخرة فیجری فیه نحو ما سمعته فی الکافر. و قد ظهر ضعف ذلک کلّه ممّا قدّمناه فی النیابة عن الکافر.

و ربما یستدلّ لعدم جواز النیابـة عنه بأنّ النص الصـحیح دلّ علی عـدم جواز النیابة عن الناصب، و هو صـحیح وهب أو حسـنه، سأل الإمام الصادق علیه السّلام أ یحجّ الرجل عن الناصب؟ فقال علیه السّلام: لا. قال: قلت: فإن کان أبی. قال: إن کان أباک فنعم «۱».

و رواه الصدوق بإسناده عن وهب بن عبد ربه مثله إلّا أنّه قال: إن کان أباک فحجَّ عنه.

و خبر علی بن مهزیـار قـال: کتبت الیه الرجـل یحـجّ عن النـاصب هل علیه إثم إذا حـجّ عن الناصب؟ و هل ینفع ذلک الناصب أم لا؟ فقال: علیه السّلام لا یحجّ عن الناصب و لا یحجّ به «۲».

و قد دلّت طائفة من النصوص على ان غير الاثنى عشرية من فرق المسلمين ممّن أزال الأئمّة عن مراتبهم هم النواصب كخبر محمد بن عيسى، كتبت اليه- أى الهادى عليه السّلام- أسأله عن الناصب هل احتاج فى امتحانه الى أكثر من تقديمه الجبت و الطاغوت و اعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب «۳». و نحوه غيره، و نتيجة ضمّ هذه الطائفة الى الاولى عدم جواز النيابة عن المخالف مطلقاً.

و فيه: أنّ نصوص المنع معارضة بطائفة اخرى من النصوص تدلّ على جواز

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب النيابة فى الحجّ حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من أبواب النيابة فى الحجّ حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ۱۴.

]...[

النيابة عن الناصب، كموثّق إسحاق بن عمار عن أبى إبراهيم عليه السّلام قال: سألته عن الرجل يحجّ فيجعل حجّته و عمرته أو بعض طوافه لبعض أهله و هو عنه غائب ببلد آخر، قال: فقلت: فينقص ذلك من أجره؟ قال: لا هى له و لصاحبه، و له سوى ذلك بما وصل. قلت: و هو ميت هل يدخل ذلك عليه؟ قال: نعم حتى يكون مسخوطاً عليه فيغفر له أو يكون مضيّقاً عليه فيوسّع عليه. قلت: فيعلم هو فى مكانه إن عمل ذلك لحقه؟ قال: نعم. قلت: و إن كان ناصباً ينفعه ذلك؟ قال: نعم يخفّف عنه «۱».

و خبر على بن أبى حمزة، قال: سألته عن الرجل يحجّ و يعتمر و يصلّى و يصوم و يتصدّق عن والديه و ذوى قرابته. قال عليه السّلام: لا بأس به يؤجر فيما يصنع و له أجر آخر بصلته قرابته. قلت: إن كان لا يرى ما أرى و هو ناصب. قال عليه السّلام: يخفّف عنه بعض ما هو فيه «۲».

و الجمع بين الطائفتين يقتضى حمل الاولى على الكراهة، و به يظهر الحال فى المورد الثانى.

و أمّا الثالث فالحكم الثابت للناصب كان هو المنع أو الكراهة لا يثبت لو كان الناصب أب النائب؛ لمصحّح معاوية المتقدم.

و هل يلحق به الجدّ أم لا؟ وجهان، أقربهما: العدم، لظهور الأب فيما لا يشمله.

اعتبار البلوغ و العقل

الرابع [البلوغ]

ممّا قيل باعتباره فى المنوب عنه: البلوغ. فلا تجوز النيابة عن الصبى و إن كان مميّزاً.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النيابة حديث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب قضاء الصلاة حديث ۸.

]...[

و الوجه فى ذلك: ما تقدم من أنّ مقتضى حديث رفع القلم ارتفاع كلّ تكليف و إن كان غير إلزامى عن الصبى، و أنّه انما يكون

مـأموراً بامور أمر الولی بأمره بها من باب أنّ الأمر بالأمر بشـیء أمر بـذلک الشـیء، و لیس الحـجّ منها، فلا یکون الصبی ثابتاً فی ذمته الحـجّ حـتی ینوب عنه فیه، و لکن الصـبی و إن لم یکن مـأموراً بحـجّ الإِسـلام فلاـ یجوز النیابـة عنه فیه، إلّا أنّه مـأمور بالحـج بالأـمر الاستحبابی کما مرَّ، فلا مانع من النیابة عنه فی ذلک.

و بما ذکرناه ظهر اندفاع ما قیل من أنّ عبادات الصبی تمرینیة لا شرعیة فلا معنی للنیابة عنه.

فالمتحصَّل: أنّه لا تجوز النیابة عنه فی حجّة الإِسلام و تجوز فی الحجّ التطوّعی.

و أمّا العقل، فالظاهر اعتباره بمعنی أنّ المجنون فی تمام عمره لا یجوز النیابـة عنه، نعم من کان عاقلًا و توجّه الیه خطاب الحـجّ ثمّ طرأ علیه الجنون تجوز النیابة عنه، بل تجب الاستئجار عنه اذا استقرَّ علیه حال إفاقته ثمّ مات مجنوناً.

أمّا الأول؛ فلما عرفت من أنّ مقتضـی حدیث الرفع رفع جمیع الخطابات منها: الخطاب بالحج، و معه عدم ثبوت التکلیف علی المنوب عنه لا معنی للنیابة عنه.

و دعوی: أنّ المنفی هو العقاب أو الإِلزام أو الأحکام اللزومیة لا کلّ خطاب. مندفعة: بما مرَّ مراراً من عدم تمامیة شیء من ذلک.

و أمّـا الثـانی؛ فلأـنّ المفروض توجّه الخطـاب الیه حال إفاقته و الجنون کالموت لا یوجب رفع ذلک التکلیف و فراغ الذمـة؛ فإنّ مفاد حدیث الرفع رفع قلم التکلیف حال الجنون لاما قبله، و هذا واضح و قد اتّفق علیه الفقهاء علی ما نسب إلیهم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۶۲

]...[

حقیقة النیابة و شروطها المورد الثالث:

فی حقیقة النیابة و شروطها

. أمّا حقیقتها فقد أشـکل علی جمع من الأساطین تصویر النیابة فی العبادة، و منشأ الإِشـکال أمران: أحدهما: أنّه بعد فرض کون الفعل مطلوبـاً من المنـوب عنه و الأـمر متوجّهـا الیه، کیف یتصوّر أن یکون ذلـک الأـمر محرّکـاً للنـائب!؟ أضف الیه أنّه ربّمـا لاـ یکون أمر متوجّهاً الی المنوب عنه أیضاً، کما إذا کان میتاً فما المحرک للنائب نحو الفعل؟.

ثانیهما: أنّ التقرّب المعنوی کالتقرّب الحسّـی لا یقبل النیابة، إذ لا یعقل تقرّب النائب و حصول القرب للمنوب عنه، و مع عدم حصول القرب للمنوب عنه لا یسقط غرض الأمر، فلا تفرغ ذمته عن العمل القربی المکلَّف به.

و لهـذا نقل عن الانتصار و الغنیـة و المختلف منع صـحة النیابـة، و أنّ المراد من قولنا: یقضـی ولی المیت عنه. أنّه یقضـی عن نفسه، و نسبته الی المیت باعتبار أنّه السبب فی وجوب القضاء.

و التزم بعض بأنّ باب النیابة باب إهداء الثواب.

و التزم المحقّق الخراسانی- ره- علی ما نسب الیه بعـدم لزوم قصـد التقرّب علی النائب، و أنّ رضا المنوب عنه بما نسب الیه کافٍ فی مقرّبیة العمل له.

و لکن سیأتی بیان حقیقة النیابة، و ستعرف أنّ سقوط التکلیف عن المنوب عنه إنّما هو لحصول الغرض من إتیان النائب بذلک العمل نیابـة عنه الـذی سـتعرف أنّه مـأمور به بالأـمر الاسـتحبابی، و قصـد النـائب التقرّب إنّمـا یکون لأجل الأمر المتوجّه الی النائب نفسه، و حصول القرب المعنوی الملازم لفراغ الذمة عن التکلیف إنّما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۶۳

]...[

یکون لأجل فراغ ذمة المنوب عنه عنها، و بالمعنی الآخر: لا نتعقّله و إعطاء الثواب إنّما هو باختیار اللّه تعالی، فقد وعد علی إعطائه بالمنوب عنه لو أتی النائب بالعمل نیابة عنه.

و للقوم فی تصویر النیابة فی العبادة مسالک:

أحدها: ما یظهر من الشیخ الأعظم الأنصاری- ره- فی کتاب القضاء، و هو أنّ للنائب فعلین: أحدهما: فعل جانحی قلبی و هو جعل نفسه بدلًا عن المنوب عنه فی الإتیان بتکالیفه و تنزیله منزلته، و هذه هی حقیقة النیابة، و الأمر المتعلّق به أمر غیر عبادی.

ثانیهما: ما هو فعل جارحی و هو الحجّ أو الصلاة، و ما شاکل، و الأمر المتعلّق به أمر تعبدی، و لکلّ من الفعلین غایة مترتّبة علیه.

و یرد علیه: أنّ التنزیل ممّا لا یخطر ببال النائب و المنوب عنه، مع أنّه تنزیل ادّعائی لا حقیقی فلا بدّ و أن یکون صادراً ممّن بیده جعل الآثار و إلّا فلا یکاد یترتّب علیه الاثر، أ لا تری أنّه لو نزّل زید نفسه منزلة عمرو لا یترتّب علیه وجوب الإنفاق علی زوجته و غیره من الآثار و الأحکام الثابتة لعمرو.

ثانیها: ما یظهر ممّا أفاده فی المکاسب فی مبحث أخذ الاجرة علی الواجبات، و فی الفرائد فی مبحث أصالة الصحة، و حاصله: أنّ العبادة النیابیة کالحجّ إذا تحقّقت فی الخارج کان لها اعتباران، و باعتبار هی فعل المنوب عنه، و لذا إذا کانت هی الصلاة یراعی فیها القصر و الإتمام و باعتبار هی فعل النائب، و لذا یجب علیه مراعاة الأجزاء و الشرائط، و هی بالاعتبار الثانی لا یجب التقرب فیها، و بالاعتبار الأوّل عبادیة، فلا مانع من وقوعها قُربیّاً محضاً عن المنوب عنه.

و بالجملة: العبادة النیابیة فعل لشخصین اعتباراً، و هی بأحد الاعتبارین قُربیّة و بالاعتبار الآخر غیر قُربیّة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۶۴

]...[

و فیه: أنّ کون فعل النائب فعل المنوب عنه اعتباراً لا یتصوّر؛ فإنّ کون الفعل منتسباً الی شخص إنّما هو باعتبار صدوره عنه، و علیه فإن کان المراد أنّ الشارع الأقدس یعتبر صدور الفعل عن المنوب عنه، فما الدلیل علی هذا الاعتبار أوّلًا.

و ثانیاً: أنّ هذا الاعتبار إنّما یکون بعد إتیان العمل عن الغیر فقبل أن ینوی الفعل عن الغیر یسأل عن محرّکة له، و أنّه هل الأمر المتوجّه الی المنوب عنه یکون محرّکاً و هو غیر معقول، أو غیره، و بالجملة بهذا المقدار لا یتمّ، و لعلّه سیأتی توجیهه.

ثالثها: ما أفاده المحقق الیزدی- ره- فی درره بما حاصله: أنّ مباشرة الفاعل تارة تکون دخیلة فی حصول الغرض المترتّب علی الفعل فلا یسقط الأمر بفعل الغیر و إن لم یکن العمل عبادیاً، و اخری لا تکون دخیلة فیه فلا مانع من صیرورة الأمر المتعلق به محرّکاً للغیر لإیجاد ذلک الفعل مراعاة لصدیقه و استخلاصه من المحذورات المترتّبة علی ذلک الأمر من العقاب و البُعد عن ساحة المولی.

و الظاهر أنّه الی هذا نظر المحقّق النائینی- ره- حیث قال: إنّ الأمر الاجاری تعلّق بإتیان العبادة بداعی الأمر المتوجّه الی المنوب عنه.

و فیه: أنّه إذا کان الغرض مترتّباً علی فعل کلّ واحد منهما بما هو لزم کون الأمر متوجّهاً الیهما، غایة الأمر بما أنّ الغرض واحد، و یحصل بفعل کلّ منهما یکون الوجوب کفائیاً، فیخرج عمّا هو محلّ الکلام.

و إن کان مترتّبا علی فعل المنوب عنه خاصة غایة الأمر أعمّ من المباشری و التسبیبی، و ما بالذات و ما بالعرض، فمثله لا یصلح إلّا لتوجّه الأمر الی المنوب عنه المحرّک نحو الفعل أعمّ من المباشرة و التسبیب، و لکن هذا الأمر لا یعقل أن یکون محرّکاً للنائب نحو الفعل؛ إذ التکلیف غیر المتوجّه الیه کیف یحرّکه!؟.

نعم إذا کان الغرض یحصل بفعله و کان الواجب توصّلیاً لزم سقوط التکلیف بفعله، لحصول الغرض لا للامتثال.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۶۵

]...[

و بالجملة الأمر المتوجّه الیه لا یعقل أن یکون محرّکاً نحو عمل غیره الصادر عنه بإرادته و اختیاره.

رابعها: ما أفاده بعض المحققین، و هو أنّ النیابة من الاعتبارات العقلائیة لها آثار عند العقلاء، فإذا أمضاها الشارع الأقدس لزم ترتّب تلک الآثار علیها، فإذا کان المنوب فیه من العبادات کان مقتضی إمضاء النیابة توجّه التکلیف المتوجّه الی المنوب عنه الی النائب أیضاً.

و فیه: أنّه إن اریدبذلک توجّه ذلک التکلیف الیه فهو غیر معقول؛ إذ الفرد المشخّص کیف یمکن توسعته.

و إن اریدانتسابه الیه بالعرض. فیرد علیه: أنّ البعث العرضی لا یجدی فی الانبعاث الحقیقی.

و إن اریدتوجّه تکلیف آخر الی النائب فهو یحتاج الی دلیل.

و هناک مسالک اخر لوضوح ضعفها ممّا بیّناه أغمضنا عن ذکرها.

و الصحیح فی المقام أن یقال: إنّه فی مورد النیابة یکون العمل ثابتاً فی ذمة المنوب عنه إمّا مع الأمر المتوجّه الیه أو بدونه، و هناک تکلیف آخر متوجّه الی النائب إمّا وجوبیاً أو استحبابیاً، بأن یأتی بذلک العمل الثابت فی ذمة المنوب عنه، نظیر الأمر بأداء الدَّین عنه، فالمحرّک للنائب هو الأمر العبادی المتوجّه الیه متعلّقاً بالفعل المعنون بعنوان النیابة عن الغیر، لا الأمر المتوجّه الی المنوب عنه، و علی هذا فالنائب إنّما یأتی بالعبادة بداعی الأمر المتوجّه الی نفسه، لا بالأمر العبادی المتوجّه الی المنوب عنه، و سقوط التکلیف عن المنوب عنه إنّما هو لحصول الغرض من إتیان النائب بذلک العمل نیابة عنه الذی عرفت أنّه مأمور به بالأمر الاستحبابی، و قصد النائب التقرّب إنّما یکون لأجل الأمر المتوجّه الی النائب نفسه، و قد مرَّ أنّ حصول القُرب المعنوی بالمعنی الملازم لفراغ الذمة عن التکلیف إنّما یکون لأجل فراغ ذمة المنوب عنه عنه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۶۶

]...[

و بالمعنی الآخر لا نتعقّله و إعطاء الثواب إنّما هو باختیار الله تعالی فقد وعد علی إعطائه بالمنوب عنه لو أتی النائب بالعمل نیابة عنه.

شرائط النیابة

و أمّا شرائطها، فیعتبر فیها قصد النیابة؛ فإنّه لا یصدق وقوع الحجّ عن الغیر الذی هو المأمور به إلّا بذلک.

و بعبارة اخری: إنّ المأمور به فردان: أحدهما: الحج عن نفسه، و الآخر الحجّ عن غیره، و لعلّ الأول لا یتقوّم بالقصد زائداً عن إتیان الأعمال متقرّباً الی اللّه تعالی، و أمّا الثانی فامتیازه عن الأول إنّما هو بذلک، فلا بدّ و أن یقصد و إلّا لا یتحقّق.

کما أنّه یعتبر فیها تعیین المنوب عنه؛ فإنّ الفعل الصالح للوقوع عن المتعدّد لا یتعیّن لأحدهم إلّا بالقصد و إلّا لزم الترجح بلا مرجّح، بل النیابة و إتیان الحجّ عن الغیر حقیقتها تتقوّم بتعیین المنوب عنه.

و لا یعتبر ذکر اسمه اتّفاقاً کما فی الجواهر.

و عن ظاهر الصدوق لزوم تسمیته عند الذبح.

و أمّا النصوص فهی علی طوائف:

الاولی: ما تضمّن الأمر به کخبر ابن عبد السّلام عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی الرجل یحجّ عن الإنسان یذکره فی جمیع المواطن کلّها، قال: إن شاء فعل و إن شاء لم یفعل، اللّه یعلم أنّه قد حجّ عنه، و لکنه یذکره عند الاضحیة إذا ذبحها «۱».

الثانیة: ما تضمّن الأمر به بعد الإحرام کصحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه علیه

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب النیابة حدیث ۴.

]...[

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۹، ص: ۳۶۷

السّلام قال: قلت له: الرجل یحجّ عن أخیه أو عن أبیه أو عن رجل من الناس هل ینبغی له أن یتکلّم بشیء؟ قال علیه السّلام: نعم یقول بعد ما یحرم: اللّهم ما أصابنی فی سفری هذا من تعب أو بلاء أو شعث فآجر فلاناً فیه و آجرنی فی قضائی عنه «۱». و نحوه صحیح معاویة أو حسنه «۲».

الثالثة: ما تضمّن الأمر به فی جمیع المواطن و المواقف کصحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر علیه السّلام قال: قلت له: ما یجب علی الذی یحجّ عن الرجل؟ قال علیه السّلام: یسمّیه فی المواطن و المواقف «۳».

الرابعة: ما تضمّن عدم لزومه فی شیء من المواقف کصحیح البزنطی أنّه قال: سأل رجل أبا الحسن الأول (ع) عن الرجل یحجّ عن الرجل یسمّیه باسمه، قال: إنّ اللّه تعالی لا یخفی علیه خافیة «۴».

و الجمع بین النصوص یقتضی البناء علی الاستحباب و الرجحان و تأکّده فی الموقفین، و ذلک؛ لأنّه لو لم تکن الطائفة الثالثة کان الجمع بین الأولتین و الأخیرة بتقییدها بهما، و الحکم بوجوبه فی الموقفین مع قطع النظر عمّا نشیر الیه، کما أنّه لو کنا قائلین بانقلاب النسبة کان مقتضی الجمع العرفی ذلک؛ فإنّه یقیّد إطلاق الأخیرة بالاولتین فتصیر أخص من الثالثة، و تقیّد هی بها، و کانت هو الوجوب فی الموقفین.

و لکن بیّنا فی محلّه بطلان القول بانقلاب النسبة و أنّه تلاحظ النصوص کما هی.

کما أنه لو کان للأولتین مفهوم کانتا دالّتین به علی عدم الوجوب فی غیر

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب النیابة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب النیابة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۶ من أبواب النیابة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۶ من أبواب النیابة حدیث ۵.

و لو تبرع عن المیت برئت ذمته

الموطنین کانت النتیجة أیضاً ذلک؛ فإنّه کان یقیّد حینئذٍ إطلاق الأخیرة بمنطوق الأولتین، و إطلاق الثالثة بمفهومهما، و لکن لیس

لهما مفهوم، و علیه فیتعیّن الجمع بما ذکر بأن یحمل ظاهر الثالثة من الوجوب علی الاستحباب بقرینة الأخیرة، و الأولتان و إن کان لا مانع من إبقائهما علی ما هما علیه من الظهور فی الوجوب إلّا أنّه بقرینة الاتّفاق علی عدم الوجوب، و لما فی التعلیل فی الرابعة الآبی عن التخصیص بأنّ اللّه لا تخفی علیه خافیة- یتعیّن حملهما علی الاستحباب، فتکون النتیجة ما ذکرناه.

[مسائل]

[الأولی] التبرع عن المیت فی الحجّ

اشارة

بقی الکلام فی جملة من أحکام هذا الباب، و لنذکرها فی طی مسائل:

الاولی: أنّه لا یکون الخطاب بالنیابة عن المیت مختصّاً بالولی و لا مشروطاً بإذنه، بل لو تبرع إنسان بالحجّ عن المیت بعد موته برئت ذمته و لا نعلم فیه خلافاً، کما فی التذکرة، بل الإجماع بقسمیه علیه کما فی الجواهر، بالإجماع المحقّق و المحکی مستفیضاً کما فی المستند، من غیر فرق فی المیت بین أن یکون عنده ما یحجّ به عند أم لا، و بین إیصائه به و عدمه، و بین قرب المتبرّع للمیت و عدمه، و بین وجود المأذون من المیت أو ولیه و عدمه.

کلّ ذلک؛ لإطلاق معاقد الإجماعات، و النصوص.

لاحظِ: صحیح معاویة بن عمار قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السّلام عن الرجل مات و لم یکن له مال و لم یحجّ حجّة الإسلام فأحجّ عنه بعض إخوانه هل یجزی ذلک عنه أو هل هی ناقصة؟ قال علیه السّلام: بل هی حجّة تامة «۱». و معلوم أنّ المراد

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

]...[

به أنّه لم یکن له مال حین الموت و إنّما استقرّ علیه الحجّ من قبل، کما نبّه علیه صاحب الوسائل- ره-.

و خبر ابن عمیرة عن الصادق علیه السّلام: أنّ رجلًا أتی النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فقال: إن أبی مات و لم یحجّ. فقال له رسول اللّه (ص): حجّ عنه فإنّ ذلک یجزی عنه «۱». و نحوها غیرها، و قد ادّعی صاحب المستند استفاضتها.

و فی الجواهر: و ثبوت مشروعیة النیابة عنه مع تعذّر الإذن عنه و أنّ الحجّ مع شغل الذمة به کالدَّین الذی لا إشکال فی جواز التبرّع به مع النهی فضلًا عن عدم الإذن واصل عدم اشتراط حصولها منه حال حیاته و عدم تعلّق الغرض بما یقابلها منه. انتهی.

و هذه الوجوه و إن کانت لا تخلو عن المناقشة؛ فإنّ ثبوت مشروعیة النیابة مع تعذّر الإذن عنه إذا لم یأذن فی حال الحیاة لغیر الولی، أول الکلام، و کون الحجّ مع شغل الذمة به کالدَّین لا یوجب جواز التبرع عنه فی الأفعال، و أصالة عدم اشتراط حصولها منه حال الحیاة محکومة لأصالة عدم مشروعیتها بناءً علی کون النیابة علی خلاف الأصل کما هو الحقّ إلّا أنّه لا بأس بذکرها تأییداً للمطلب.

و أمّا التبرّع عن المیت فی الحج المندوب فجوازه أیضاً لا کلام فیه، و فی المستند: بالإجماعین أی: المحصّل و المنقول.

و یشهد به: جملة من النصوص، و قد عقد صاحب الوسائل فی أبواب النیابة باباً لاستحباب التطوع بالحجّ و العمرة عن المؤمنین خصوصاً الأقارب أحیاءً و أمواتاً، و عن المعصومین علیهم السّلام أحیاءً و أمواتاً، و ذکر فیه أحد عشر حدیثاً، ثمّ قال: و تقدم ما یدلّ

علی ذلک فی ... و یأتی ما یدلّ علیه.

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۷۰

]...[

منها: خبر حازم بن حبیب قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: إنّ أبی هلک و هو رجل أعجمی و قد أردت أن أحجّ عنه و أتصدّق. فقال علیه السّلام: افعل فإنّه یصل الیه «۱».

و منها: خبر عمرو بن الیاس فی حدیث قال أبی لأبی عبد اللّه علیه السّلام و أنا أسمع: إنّ ابنی هذا صرورة و قد ماتت امّه فأُحبّ أن یجعل حجّته لها أ فیجوز ذلک له؟ فقال أبو عبد اللّه علیه السّلام: یکتب ذلک له و لها و یکتب له أجر البرّ «۲».

و منها: موثّق إسحاق الآتی، و نحوها غیرها.

التبرع عن الحی فی الحجّ

و أمّا الحی، فیجوز التبرع عنه بالتطوع بلا خلاف، و فی المستند بالإجماعین.

و فی المنتهی: لا یجوز الحجّ و العمرة عن حی إلّا بإذنه سواء کان الحجّ فرضاً أو نفلًا. انتهی.

و الأول اظهر؛ لجملة من النصوص التی قیل: إنّها متواترة کموثّق إسحاق بن عمار عن أبی إبراهیم علیه السّلام عن الرجل یحجّ فیجعل حجّته و عمرته أو بعض طوافه لبعض أهله و هو عنه غائب ببلد آخر، قال: فقلت: فینقص ذلک من أجره؟ قال علیه السّلام: لاهی له و لصاحبه و له سوی ذلک بما وصل. قلت: و هو میت هل یدخل ذلک علیه؟ قال: نعم حتی یکون مسخوطاً علیه فیغفر له أو یکون مضیّقاً علیه فیوسّع علیه. فقلت: فیعلم هو فی مکانه إن عمل ذلک لحقه. قال: نعم. الحدیث «۳».

---

(۱) الوسائل باب (۲۵) من أبواب النیابة حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النیابة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النیابة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۷۱

]...[

و خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی حدیث: من حجّ فجعل حجّته عن ذی قرابته یصله بها کانت حجّته کاملة و کان للذی حجّ عنه مثل أجره، إنّ اللّه عزّ و جلّ واسع لذلک «۱». و نحوهما غیرهما.

و المصنّف- ره- فی المنتهی علّل ما اختاره بقوله: لأنّها عبادة یدخلها النائب فلم یجز عن الحی المکلّف إلّا بإذنه کالزکاة. انتهی، و هذا الاستدلال فی مقابل النصوص اجتهاد فی مقابل النص.

و فی الجواهر: و لعلّه حمل النصوص علی إهداء الثواب لا علی وجه النیابة.

انتهی لکنه واضح الضعف؛ فإنّ الروایات متضمنة لجعل الحجّ له و الإتیان بالحج عنه، و هذه التعابیر کالصریحة فی النیابة.

و مقتضی إطلاقها عدم الفرق بین کونه قادراً أو عاجزاً، کما لا فرق بین من کان علیه حجّ واجب مستقراً کان أولا و غیره، تمکّن من

أدائه ففرّط أو لم يفرّط، بل يحجّ بنفسه واجباً و يستنيب غيره فى التطوع، لإطلاق الأخبار، و إذا جاز التبرع جاز للمنوب عنه أن يستأجر له، و هو واضح.

و أمّا التبرع عن الحى فى الواجب فيما إذا كان له عذر مسوّغ للاستنابة و كفايته عنه ففيه قولان، ذهب جماعة منهم المصنف- ره- فى محكى القواعد، و كاشف اللثام، و فى الحدائق و الجواهر و المستند الى عدم الجواز، و عن جماعة آخرين الجواز و الكفاية.

و قد استدلّ للأول فى الجواهر بأصالة عدم فراغ ذمته بذلك، السالمة عن معارضة ما دلّ على مشروعيتها عنه بإذنه؛ ضرورة أعمّية ذلك من جواز التبرع، و بأنّه يجب الاستنابة عليه نصّاً و فتوى، و لا دليل على سقوطه بذلك بعد حرمة القياس على الميت، و عدم

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النيابة حديث ۴.

]...[

ثبوت كونه فى هذه الحال كالدَّين الذى يقضى عن صاحبه مع نهيه، ثمّ قال فيها بعد ذكر الدليلين: فالأحوط حينئذٍ- إن لم يكن الأقوى- الاقتصار فى النيابة حينئذٍ على الإذن.

و استدلّ فى المستند له: بالاخبار المتضمنة للأمر بالتجهيز من ماله قال: فلعلّ هذا العمل واجب عليه مقام الحج بنفسه، و كفاية فعل الغير موقوفة على الدليل و هو فى المقام مفقود.

أقول: إنّ نصوص الاستنابة- بعد ملاحظة ما بيّناه فى حقيقة النيابة- تكون ظاهرة فى أنّ البدل فعل النائب لا فعل المنوب عنه، و عليه فلا دخل للتسبيب فى إفراغ الذمة و أداء الواجب، و إنّما يجب الاستنابة تحصيلًا للبدل، فمع حصوله بنفسه لا وجه لبقاء الوجوب.

[الثانية:] نيابة واحد عن المتعدّد

الثانية: لا يجوز أن ينوب عن اثنين بحجّ واحد فى الحج الواجب إجماعاً كما فى المستند.

و هذا مضافاً الى وضوحه مطابق للأصل؛ فإنّ الخارج عن تحت أصالة عدم فراغ الذمة نيابة واحد عن واحد و يبقى الباقى.

و أمّا صحيح البزنطى- عن أبى الحسن عليه السّلام عن رجل أخذ حجّة من رجل فقطع عليه الطريق، فأعطاه رجل حجّة اخرى يجوز له ذلك؟ فقال عليه السّلام: جائز له ذلك محسوب للأول و الأخير، و ما كان يسعه غير الذى فعل إذا وجد من يعطيه الحجّة «۱» - الدال بالإطلاق و عدم الاستفصال على جواز نيابة واحد عن اثنين حتى فى الحجّ الواجب؛ فمضافاً الى معارضته بصحيح محمد ابن إسماعيل قال: أمرت

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من أبواب النيابة حديث ۲.

]...[

رجلًا أن يسأل أبا الحسن (ع) عن رجل يأخذ من رجل حجّة فلا تكفيه أله أن يأخذ من رجل آخر فيتسع بهما و يجزى عنهما جميعاً أو يتركهما جميعاً إن لم يكفه إحداهما؟ فذكر أنّه قال: احبُّ الىَّ ان تكون خالصة لواحد، فإن كانت لا تكفى فلا يأخذها «۱» - لم يُفت أحد بما تضمّنه من الإطلاق، فيتعيّن حمله على الحجتين على وجه الاستحباب، أو أنّ إحدى الحجّتين لا على وجه الإجارة، أو على

غیر ذینک من المحامل التی ذکرها الفقهاء، راجع الحدائق.

نعم إذا کان حجّ واحد واجباً علی المتعدّد، کما إذا نذر کلٌّ منهما أن یشترک مع الآخر فی تحصیل الحجّ لا مانع من النیابة فیه و وجهه ظاهر.

و أمّا فی الحجّ المندوب، فالظاهر جواز النیابة عن المتعدّد، کما هو المشهور.

و عن المسالک و فی الحدائق تخصیص جواز الاستنابة فی المستحب علی وجه التشریک بما إذا ارید إیقاع الفعل عنهما معاً لیشترکا فی ثوابه، أمّا لو ارید من النیابة فعل الحجّ عن کلّ واحد منهما فهو کالحجّ الواجب.

و الأول أظهر؛ لجملة من النصوص کخبر هشام بن الحکم بإسنادین أحدهما صحیح أو حسن عن الإمام الصادق علیه السّلام فی الرجل یشرک أباه أو أخاه أو قرابته فی حجّه، فقال: إذن یکتب لک حجّاً مثل حجّهم و تزداد أجراً بما وصلت «۲».

و صحیح محمد بن إسماعیل قال: سألت أبا الحسن علیه السّلام کم اشرک فی حجّتی؟ قال: کم شئت «۳».

و صحیح معاویة بن عمار عن الإمام الصادق علیه السّلام قال: قلت له: اشرک

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من أبواب النیابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من أبواب النیابة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۸ من أبواب النیابة حدیث ۲.

]...[

أبویَّ فی حجّتی؟ قال: نعم. قلت: اشرک أخواتی فی حجّتی؟ قال: نعم، إنّ اللّه تعالی جاعل لک حجّاً و لهم حجّاً و لک أجر لصلتک إیّاهم «۱».

و خبر محمد بن الحسن عن أبی الحسن علیه السّلام قال: قال أبو عبد اللّه علیه السّلام: لو أشرکت ألفاً فی حجّتک لکان لکلّ واحد حجّة من غیر أن تنقص حجّتک شیئاً «۲».

و خبر علی بن أبی حمزة عن أبی الحسن موسی (ع) عن الرجل یشرک فی حجّته الأربعة و الخمسة من مواله، فقال: إن کانوا صرورة جمیعاً فلهم أجر و لا یجزی عنهم الذی حجّ عنهم من حجّة الإسلام، و الحجة للذی حجّ «۳». و نحوها فی الدلالة علی جواز النیابة عن المتعدّد و کذا فی استثناء حجّة الإسلام- غیرها و ظاهرها النیابة و لا محذور فیه فحملها علی إهداء الثواب لا وجه له.

و أمّا نیابة المتعدّد عن واحد، ففی الحجّ المندوب لا إشکال فیها و لا خلاف.

و یشهد به جملة من النصوص کخبر محمد بن عیسی الیقطینی، قال: بعث إلیَّ أبو الحسن الرضا علیه السّلام رزم ثیاب و غلماناً و حجّة لی و حجّة لأخی موسی بن عبید، و حجّة لیونس بن عبد الرحمن و أمرنا أن نحجّ عنه فکانت بیننا مائة دینار أثلاثاً فیما بیننا. الحدیث «۴».

و خبر أحمد بن محمد بن مطهر قال: کتبت الی أبی محمد علیه السّلام إنّی دفعت الی ستة أنفس مائة دینار و خمسین دیناراً لیحجّوا بها- الی أن قال- فکتب علیه السّلام

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۸ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۳۴ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۷۵

]...[

لا تعرّض لمن لم یأتک و لا تأخذ ممّن أتاک شیئاً ممّا یأتیک و الأجر فقد وقع علی اللّه عزّ و جلّ «۱». و نحوهما غیرهما.

و فی الجواهر: فقد احصی عن علی بن یقطین فی عام واحد ثلاثمائة مُلبیاً و مائتان و خمسون و خمسمائة و خمسون.

و أمّا الحجّ الواجب، فإن کان فی ذمة المیت أو الحیّ الممنوع عن المباشرة حجّتان مختلفتان بالنوع کحجّة الإسلام، و حجّة النذر، أو متّحدتان من حیث النذر کحجّتین للنذر جاز نیابة نائبین فی سنة واحدة.

و کذا یجوز إذا کان إحداهما واجبة و الاخری مستحبة، بل یجوز أن ینوب شخصان عنه فی حجّ واجب واحد کحجّة الإسلام فی عام واحد، و إن کان أحدهما أسبق شروعاً فإنّ ذمة المنوب عنه لا تفرغ بالشروع، و علیه فیجوز ما دامت الذمة مشغولة لکلّ أحد النیابة عنه.

و بعبارة اخری: إنّ التکلیف بالنیابة متوجه الی جمیع الناس ما دامت الذمة مشغولة به، نعم إذا کان أحدهما أسبق ختاماً و لا یحتمل فی حجّه البطلان بطل فعل اللاحق؛ لعدم بقاء المورد، و إمّا إذا کان یحتمل بطلانه فلا بأس بإتمامه رجاءً و احتیاطاً.

[الثالثة:] لو مات النائب قبل تمام الحجّ

الثالثة: إذا مات النائب قبل الإتیان بالمناسک فتارة یکون ذلک قبل الإحرام، و اخری یکون بعد الإحرام و دخول الحرم، و ثالثة یکون بعد الإحرام و قبل الدخول فی الحرم.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۷۶

]...[

قبل الدخول فی البحث فی هذه المواضع ینبغی التنبیه علی أمرین:

الأول: أنّ ما تقدّم منّا من إمکان القول بکفایة الاستیجار فی فراغ ذمة المنوب عنه- إنّما هو فیما إذا قصّر الأجیر فی الإتیان به، و أمّا إذا لم یقصّر و لکن الوقت لم یکن صالحاً له لموته قبل تمام الحج- فالظاهر خروجه عن تحت تلک الأخبار، و لعلّ الاعتبار أیضاً یساعد الفرق بینهما.

الثانی: أنّ النصوص الواردة فی المقام التی استدلّ بها فی هذه المسألة واردة فی الاستیجار و لا تشمل النیابة التبرعیة، کما أن مورد کلام الأصحاب أیضاً ذلک، فإسراء الحکم المخالف للقاعدة إلیها یتوقّف علی إحراز المناط و إلّا فلا.

إذا عرفت ذلک، فاعلم أنّه لا خلاف بینهم فی عدم الإجزاء فی الصورة الاولی، و فی المستند: لم یجزئ عنه إجماعاً للأصل و الإجماع. انتهی، و فی الجواهر: قطعاً، بل إجماعاً بقسمیه.

و لکن موثّق إسحاق الآتی یدلّ علی الإجزاء لو مات فی الطریق مطلقاً، و لعلّ إجماع الأصحاب یصلح لتقییده، و أمّا نصوص کفایة الاستیجار فی فراغ ذمة المنوب عنه فقد عرفت عدم شمولها للمقام، و اللّه العالم.

و أمّا الصورة الثانية و هی لو مات النائب بعد دخول الحرم و الاحرام- ففی الجواهر فی شرح قول المحقق: فقد أجزأت عنه: بلا خلاف أجده فیه، بل الإجماع بقسمیه علیه. انتهی.

و فی التذکرة: أجزأه ما فعله عن نفسه و عن المنوب عنه، و سقط الحجّ عن المنوب عنه عند علمائنا. انتهی.

و فی المستند: بلا خلاف یوجد، بل بلا خلاف علی الظاهر المصرَّح به فی التنقیح و المفاتیح و شرحه و الحدائق، بالوفاق کما فی الذخیرة، بل بالإجماع کما عن المسالک و المنتهی و جماعة، بل بالإجماع المحقّق. انتهی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۷۷

]...[

و قد استدلّ له بوجوه:

أحدها: الاجماع استدلّ به جماعة منهم: الفاضل النراقی.

و فیه: ما تقدّم منّا مراراً من أنّ الإجماع الذی یصح الاستناد الیه فی الحکم هو الإجماع التعبدی و هو الذی یکون کاشفاً عن رأی المعصوم علیه السّلام، و أمّا مع معلومیة مَدرک المُجمعین فلا یعتمد علی الإجماع.

الثانی: ما استدلّ به سید المدارک و فی الجواهر، و هو صحیحا ضریس و العجلی.

روی ضریس عن أبی جعفر علیه السّلام فی رجل خرج حاجّاً حجّة الإسلام فمات فی الطریق، فقال: إن مات فی الحرم فقد أجزأت عنه حجّة الإسلام، و إنّ مات دون الحرم فلیقض عنه ولیّه حجّة الإسلام «۱».

قال برید العجلی: سألت أبا جعفر علیه السّلام عن رجل خرج حاجّاً و معه جمل له و زاد و نفقة فمات فی الطریق، قال علیه السّلام: إن کان صرورة ثمّ مات فی الحرم فقد أجزأ عنه حجّة الإسلام، و إن کان مات و هو صرورة قبل أن یحرم جعل جمله و زاده و نفقته و ما معه فی حجّة الإسلام. الحدیث «۲».

و قرّب الاستدلال بهما فی الجواهر بقوله: و إن کان موردهما الحجّ عن نفسه إلّا أنّ الظاهر و لو بمئونة فهم الأصحاب کون ذلک کیفیة خاصة فی الحج نفسه سواء کان عن نفسه أو عن الغیر، و سواء کان بالنذر أو غیره. انتهی.

و لکن یرد علیه: أنّ البناء علی کون الحکم الوارد فی مورد خاص حکماً للطبیعة بإلغاء الخصوصیة یحتاج الی دلیل، و مجرد إفتاء الأصحاب لا یصلح منشئاً لذلک.

و ذکر سید المدارک فی تقریب الاستدلال بهما: أنّه إذا ثبت ذلک فی حقّ الحاجّ

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۷۸

]...[

عن نفسه ثبت فی نائبه؛ لأنّ فعله کفعل المنوب عنه، و تبعه صاحب الجواهر- ره- فی هذا التقریب أیضاً.

و فیه أولًا: ما عرفت فی حقیقة النیابة من أنّ عمل النائب یوجب سقوط ذمة المنوب عنه لا أنّ عمله کعمله.

و ثانیاً: أنّه لو سلّم ذلک أنّ ظاهر الخبرین اختصاص الحکم بما إذا أوجد الحج و أتی به بنفسه، و شمول الحکم لما هو منزل منزلته یتوقّف علی دلیل خاص، أو عموم لدلیل التنزیل، و هما مفقودان.

و أمّا دعوى تنقيح المناط فعهده إثباتها على مدّعيها، كما أنّ دعوى أنّ بالاستيجار تتسع ذمة المنوب عنه بضم ذمة النائب اليها و إلّا فما فيها لا يتغيّر فهو مشمول للخبرين. كلام شعرى لا يبتنى الأحكام الشرعية عليه.

الثالث: ما استدلّ به جماعة و هو أنّ طائفة من النصوص تدلّ عليه كموثّق إسحاق بن عمار الصحيح عن من أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه- عن أبى عبد اللّه عليه السّلام قال: سألته عن الرجل يموت فيوصى بحجّة فيعطى رجل دراهم يحجّ بها عنه فيموت قبل أن يحجّ ثمّ أعطى الدراهم غيره- فقال عليه السّلام: إن مات فى الطريق أو بمكة قبل أن يقضى مناسكه فإنّه يجزى عن الأول. قلت: فإن ابتلى بشىء يفسد عليه حجّه حتى يصير عليه الحجّ من قابل أ يجزى عن الأول؟ قال: نعم. قلت: لأنّ الأجير ضامن للحج؟ قال: عليه السّلام نعم «۱».

و مرسل الحسين بن عثمان عنه عليه السّلام فى رجل أعطى رجلًا ما يحجّه فحدث بالرجل حدث، فقال عليه السّلام: إن كان خرج فأصابه فى بعض الطريق

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب النيابة حديث ۱.

]...[

فقد أجزأت عن الأول و إلّا فلا «۱».

و مرسل الحسين بن يحيى عمّن ذكره عنه عليه السّلام فى رجل أعطى رجلًا مالًا يحجّ عنه فمات، قال عليه السّلام: فإن مات فى منزله قبل أن يخرج فلا يجزى و إن مات فى الطريق فقد أجزأ عنه «۲».

و اورد على الاستدلال بها بإيرادين:

الأول: أنّ مقتضى إطلاقها هو الإجزاء و إن مات النائب قبل الإحرام، و الأصحاب غير ملتزمين بذلك و لم يفتوا به.

و اجيب عنه بجوابين.

أحدهما: أنّه يقيّد إطلاقها بالإجماع.

و فيه: - مضافاً الى أنّه تخصيص بعيد كما نبّه عليه صاحب الذخيرة و ما فى المستند فى الإيراد على الذخيرة من أنّه غفلة عن حال بلد السؤال الذى هو المدينة فإنّ محلّ الإحرام فيها قريب منها معدود من حدودها. انتهى. غريب؛ فإنّ السائل هو إسحاق و هو كان يسكن بغداد، و الظاهر من السؤال إمّا الإطلاق أو عن من فى بلده- أنّ الإجماع قد مر عدم كونه تعبديّاً، بل إنّما أفتى الفقهاء بذلك من جهة الجمع بين النصوص و الاستفادة منها، فكما لا يعتمد عليه فى الحكم لا يعتمد عليه فى التقيد و التخصيص.

ثانيهما: ما فى العروة و هو: أنّه يقيّد إطلاقها بمرسل المقنعة. قال الصادق عليه السلام: من خرج حاجّاً فمات فى الطريق فإنّه إن كان مات فى الحرم فقد سقطت عنه

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب النيابة حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب النيابة حديث ۴.

]...[

الحجّة، فإن مات قبل دخول الحرم لم يسقط عنه الحجّ و ليقض عنه وليه «۱». الشامل للحاج عن غيره.

و لا يرد عليه: أنّه مرسل ضعيف لا يعتمد عليه، و استناد الأصحاب اليه غير ثابت؛ فإنّه يدفعه ما تقدّم منّا غير مرّة من أنّ المرسل إن كان من قبيل نسبة المرسل الخبر الى المعصوم جزماً كان حجّة؛ لأنّه توثيق للواسطة، إذ مع عدم وثاقته يكون النقل هكذا كذباً، و المرسل غير الحجة هو ما لم ينسب الى المعصوم كذلك، و المفيد- ره- نسب ذلك الى الصادق عليه السّلام فهو حجّة.

كما أنّه لا يرد عليه: أنّ ذيله: فإن مات قبل دخول الحرم ... و ليقض عنه وليه. ظاهر فى الاختصاص بالأصيل؛ إذ الأجير لا قضاء عنه فإنّه إن كانت المباشرة معتبرة و اعتبرت فى ضمن العقد بطلت فى الفرض لذهاب الموضوع، و إلّا فهو أداء عنه لا قضاء؛ فإنّه أيضاً يندفع بأنّ القضاء فى لسان الأخبار يراد به الفعل الأعم من القضاء المصطلح.

و لكن يرد عليه: أنّ المرسل كما يكون أخصّ من النصوص المتقدمة من هذه الجهة يكون أعمّ من جهة اخرى و هى شموله للأصيل و النائب، و اختصاصها بالنائب، و مورد الاجتماع موت النائب قبل الإحرام؛ فإنّ النصوص المتقدمة تدلّ على الإجزاء، و هذا المرسل يدلّ على عدمه، و عليه فإن بنينا على أنّ العامين من وجه أيضاً يدخلان فى أخبار الترجيح و التخيير لا ريب فى تقديم المرسل على تلك النصوص كما سيأتى.

الإيراد الثانى: أنّه يعارضها موثّق عمار الساباطى عن الإمام الصادق عليه السّلام فى رجل حجّ عن آخر و مات فى الطريق، قال عليه السّلام: قد وقع أجره على

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حديث ۴.

]...[

اللّه و لكن يوصى فإن قدر على رجل يركب فى رحله و يأكل زاده فعل «۱».

و للأصحاب فى الجمع بينها و بينه مسالك:

منها: ما أفاده بعض الأعاظم من المعاصرين و هو أنّ موثّق إسحاق الذى هو العمدة من تلك النصوص نصّ فى الإجزاء إذا مات بعد دخول الحرم؛ لأنّه هو القدر المتيقن من الإجزاء إذ لو كان الموت فى أول الطريق سبباً للإجزاء لكان الموت بعد دخول الحرم سبباً له قطعاً، و لكن بالنسبة الى ما قبل الدخول فى الحرم ظاهر، و أمّا موثق عمار فهو نص فى عدم الإجزاء بالنسبة الى ما قبل الدخول فى الحرم و لو بقرينة الإجماع؛ لأنّه هو القدر المتيقن من عدم الإجزاء، فيرفع اليد عن ظاهر كلٍّ منهما بنص الآخر، و النتيجة هو التفصيل بين الموت قبل الدخول فى الحرم و بعده فى الحكم بالإجزاء فى الثانى و عدمه فى الأول كما هو المعروف بين الأصحاب.

و فيه: أنّه لم يرد آية و لا رواية دالّة على لزوم تقديم النص على الظاهر، بل إنّما يلتزم به لكونه جمعاً عرفياً، و ضابط كون الجمع عرفياً جمع المتعارضين فى بادئ النظر فى كلام واحد، و إن رأى أهل العرف أحدهما قرينة على الآخر و لم يروا تهافتاً بينهما كان ذلك الجمع عرفياً و إلّا فلا.

و فى المقام إذا جمعنا الخبرين يرى العرف تهافتاً بينهما، و لا يكون أحدهما قرينة على الآخر، فهذا الجمع ليس عرفياً.

و منها: أنّ موثّق عمار نص فى المطلوبية و ظاهر فى الوجوب، و موثّق إسحاق صريح فى عدم الوجوب، فيحمل موثّق عمار على الاستحباب، و هذا لا بأس به؛ إذ لو جمعنا بين قوله فى موثّق إسحاق: فإنّه يجزى عن الأول. و بين قوله فى موثّق عمار: و لكن يوصى. أهل العرف لا يرون التهافت بينهما، و يرون الأول قرينة على حمل الأمر

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب النیابة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۸۲

]...[

بالإیصاء علی الاستحباب.

و لکن الحقّ فی المقام أن یقال: إنّ فی المقام طوائف من النصوص:

الاولی: ما دلّ علی الإجزاء لو مات فی الطریق مطلقاً، و هی موثّق إسحاق و المرسلان.

الثانیة: ما دلّ علی عدم الإجزاء مطلقاً و لو لم یکن غیر هاتین الطائفتین لکنّا حاملین للثانیة علی الاستحباب.

و لکن فی المقام طائفة ثالثة، و هی مرسلة المفید المعتبرة المفصّلة بین الموت قبل الدخول فی الحرم، و الموت بعده، و الحکم بعدم الإجزاء فی الأول، و به فی الثانیة، و نسبتها مع کلّ من الطائفتین و إن کانت عموماً من وجه کما مرَّ إلّا أنّها تقدم علیهما بناءً علی المختار من الرجوع فی تعارض العامین من وجه الی نصوص الترجیح؛ فإنّ الشهرة الفتوائیة التی هی أول المرجّحات مع المرسلة، و المرجّحات الاخری إنّما هی فی طول ذلک علی المختار من الترتیب بینها، و علیه فیقیّد بذیلها الطائفة الاولی، و بصدرها الطائفة الثانیة، فیکون المتحصَّل: أنّه إن مات بعد الدخول فی الحرم سقط الحجّ عنه و أجزأ عن المنوب عنه و إن مات قبله لم یجزئ.

و أمّا الصورة الثالثة، و هی ما لو مات بعد الإحرام و قبل الدخول فی الحرم ففیها قولان: الإجزاء. نسب الی الشیخ فی المبسوط و الخلاف و الحلّی فی السرائر، و فی المستند، بل عن الخلاف: أصحابنا لا یختلفون فی ذلک، و عدمه. اختاره صاحب الجواهر، و نسب الی المشهور، و هو الأظهر بناءً علی ما عرفت من حجّیة مرسل المقنعة، و أنّه یقیّد إطلاق ما دلّ علی الإجزاء لو مات فی الطریق مطلقاً.

و منشأ الاختلاف فی هذه الصورة علی فرض عدم حجّیة المرسل، هو الاختلاف فی الدلیل علی الإجزاء فی الصورة السابقة، فإن کان المدرک هو الإجماع لزم البناء علی عدمه فی هذه الصورة لعدمه، و إن کان هو النصوص الواردة فی الحاج

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۸۳

]...[

عن نفسه لزم البناء علی عدم الإجزاء أیضاً؛ لما عرفت فی تلک المسألة، و إن کان المدرک هو موثّق إسحاق مع تقیید إطلاقه بالإجماع لزم البناء علی الإجزاء، لعدم الإجماع فیه فالموثّق هو المحکم.

[الرابعة:] إذا مات الأجیر قبل تمام الحجّ

الرابعة: إذا استؤجر شخص للحج فمات فی أثناء الحجّ، فتارة، یکون أجیراً فی إفراغ ذمة المنوب عنه، و اخری یکون أجیراً فی الإتیان بطبیعة الحج، و ثالثة یکون أجیراً فی الإتیان بالأعمال المخصوصة خاصة، و رابعة یکون أجیراً فی الأعمال مع المقدمات، و منها: طی الطریق، و خامسة یکون أجیراً فی الحج من دون أن یصرّح بخروج المشی أو دخوله.

أمّا فی الصورة الاولی فإن مات بعد الإحرام و دخول الحرم یستحق تمام الاجرة کما هو المشهور بین الأصحاب، و عن المسالک نسبته الی اتّفاق الأصحاب، و الوجه فیه واضح، فإنّ المستأجر علیه تحقّق.

و دعوی بطلان الإجارة المزبور لأنّ فراغ الذمة أمر قهری و لیس من قبیل المسبّب التولیدی لفعل الأجیر، إذ الشارع الأقدس یحکم بالفراغ تفضّلًا لو مات و إن لم یأت بالمناسک، فلا یصح الاستیجار علیه، فلا محالة تکون الاجارة علی الأعمال التی هی تحت قدرة المکلّف و اختیاره، و لعلّه لذلک قال الشهید الثانی فی محکی المسالک: و اتّفق الأصحاب علی استحقاقه جمیع الاجرة، فهذا الحکم

ثبت علی خلاف الأصل. مندفعة: بأن الشارع الأقدس حکم بفراغ الذمة لو مات بعد الدخول فی الحرم فهو و إن کان قهریاً إلّا أنّ سببه اختیاری، نظیر ما لو أتی بجمیع الأعمال فإنّه حینئذٍ قهری، و علیه فالموت و إن کان خارجاً عن تحت القدرة إلّا أنّ الإتیان بالمناسک قبله

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۸۴

]...[

داخل تحت الاختیار، و الفراغ بالنسبة إلیها بعد جعل الشارع من قبیل المسبّب التولیدی؛ فإنّ إیجاد تمام الموضوع حینئذٍ باختیار المکلّف و بفعله، و له أن یأتی بالمناسک فیحکم بفراغ الذمة، و أن لا یأتی به فلا یحکم به، و علیه فلا مانع من جعله متعلّق الإجارة فیستأجر علی إفراغ الذمة، فلو افرغ ذمة المنوب عنه استحقّ تمام الاجرة.

و إن مات قبل ذلک لا یستحقّ شیئاً؛ لعدم تحقّق شیء من العمل المستأجر علیه.

و ما نسب الی الأصحاب من أنّه یستعاد من الاجرة ما قابل المتخلّف ذاهباً و عائداً إنّما هو فی غیر هذه الصورة.

و أمّا فی الصورة الثانیة، فلو مات بعد الدخول فی الحرم و الإحرام استحقّ تمام الاجرة؛ لأنّه أتی بالحج، و إن مات قبله یأتی فیه ما سیأتی فی الصورة الثالثة.

و أمّا فی الصورة الثالثة، فإن مات بعد الإحرام و دخول الحرم، فالمنسوب الی الأصحاب أنّه یستحقّ تمام الاجرة.

و عن المعتبر: أنّه المشهور بینهم.

و فی الحدائق: عن المسالک و الخلاف: دعوی الاجماع علیه، و الشهید الثانی- قده- مع اعترافه بأنّه خلاف القاعدة التزم به للإجماع، و المحقّق فی محکی المعتبر أفاد إن ثبت إجماع أو نص و إلّا اتّجهت استعادة ما بإزاء الباقی. انتهی.

و ما أفاده العلمان متین؛ فإنّ مقتضی قاعدة الإجارة الاستحقاق من الإجارة بالنسبة الی ما أتی به من الأعمال، فإنّ الحاصل بعض ما استؤجر علیه لا تمامه فتوزّع الاجرة علی الجمیع، و یستحقّ من الاجرة علی النسبة إلّا أنّ اتّفاق الأصحاب علی استحقاق تمام الاجرة مع عدم نص فی المقام یوجب الاطمینان بالحکم.

و ما أفاده بعض الأعاظم من أنّه لا إشکال فی دعوی الاتفاق و الإجماع علی الحکم فی الجملة، أمّا فی خصوص ما إذا کانت الإجارة علی نفس العمل فغیر ظاهرة،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۸۵

]...[

و لا مجال للاعتماد علیها. یدفعه: أنّ الفرد الغالب الخارجی الذی هو موضوع حکم الأصحاب هو الإجارة علی العمل لا إفراغ الذمة، و هو من قبیل الداعی.

و إن مات قبل الشروع فی الأعمال لا یستحق شیئاً لفرض الإجارة علی العمل.

و ما أفاده صاحب الجواهر- ره- من أنّ مقتضی أصالة احترام عمل المسلم الذی لم یقصد التبرع به، بل وقع مقدمةً للوفاء بالعمل المستأجر علیه فلم یتیسّر له ذلک- استحقاق الاجرة علیه علی نحو بعض العمل المستأجر علیه الذی لا استقلال له کبعض الصلاة. یرد علیه: أنّ عمل المسلم محترم إذا لم یسقط احترامه، و من آجر نفسه للأعمال خاصة و أخرج طی الطریق من متعلّق الإجارة فقد أسقط احترامه و لا یستحق له شیئاً.

کما أنّ ما أفید من أنّ من أسباب الضمان الاستیفاء بالأمر، فمن عمل بأمر غیره فقد استوفی ذلک الغیر عمله فیکون مضموناً علیه، و

فی المقام و إن لم یأمر المستنیب بطی الطریق نفساً إلّا أنّه مأمور به بالأمر الغیری. یرد علیه أولًا: النقض بما لو أتی بتمام الأعمال، فإنّ لازم ذلک أن یستحقّ تمام الاجرة للعمل، و یستحق اجرة المثل لطیّ الطریق لکونه بأمره و خارجاً عن مورد الإجارة.

و ثانیاً بالحلّ: و هو أنّ الأمر الغیری سیما المبنی علی المجانیة لا یکون من أسباب الضمان.

و به یظهر: أنّه لا مورد لقاعدة الغرور المستفادة من قوله: المغرور یرجع الی من غره.

و إن مات بعد الشروع فی الأعمال و قبل أن یدخل الحرم- فعن المدارک و غیرها، و عن النافع و القواعد فی نظیر المسألة التوزیع علی ما أتی به من الأعمال بعد الإحرام و أنّه یستحقّ بنسبة ما فعله الی الجملة، و عن بعضهم نسبة ذلک الی تصریح

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۸۶

]...[

الأصحاب.

و ذهب صاحب الجواهر- ره- الی أنّه و إن لم یستحقّ من المسمّی بالنسبة إلّا أنّه یستحقّ اجرة المثل لما أتی به.

و اختار جماعة من الأصحاب عدم استحقاقه شیئاً.

فقد استدلّ للأول: بأنّ الإجارة وقعت علی مجموع العمل فکلّ جزء من أجزاء العمل جزء من مورد الإجارة و بإزائه مقدار من الاجرة المسمّاة فیستحقّه، نظیر تبعّض الصفقة فی باب البیع.

و أورد علیه: بأنّ بعض مورد الإجارة إنّما یستحقّ الأجیر ما یقابله من الاجرة المسمّاة إن کان له بانفراده مالیة و قیمة، و إلّا فلا یستحقّ شیئاً، کما هو الشأن فی تبعّض الصفقة فی باب البیع؛ فإنّه یستحقّ ما یقابله من المال إذا کان له بانفراد قیمة لا مطلقاً، مثلًا لو استؤجر علی الصلاة فأتی برکعة ثمّ أبطلت صلاته لا یستحق بإزاء ما أتی به من الرکعة شیئاً، و المقام هکذا؛ فإنّ بعض أعمال الحجّ قبل الدخول فی الحرم لا أثر له و لا قیمة فلا یوزّع علیه الاجرة.

أقول: إن عدم الاثر إن کان بمعنی عدم ترتّب الغرض من الإجارة و هو سقوط ما فی الذمة علی بعض الحجّ فهو مسلّم لکنّه وحده لا یمنع من استحقاق الاجرة بالنسبة؛ فإنّ المیزان فی الصحة و استحقاق العوض فی باب المعاملات لیس هو الأغراض و الدواعی، أ لا تری أنّ من اشتری ثوباً لیلبسه فمات بعد الاشتراء یستحقّ البائع تمام الثمن و إن لم یترتّب علی الشراء الغرض و الداعی الی المعاملة.

و إن کان المراد عدم ترتّب أثر علیه أصلًا و لأجله لا مالیة له و لا قیمة فأکل المال بإزائه أکل للمال بالباطل. فیرد علیه: أنّه یترتّب علیه أثر و هو ترتّب الثواب علی ذلک العمل، و ذلک یوجب مالیته بلا کلام.

و نظیر المقام ما لو استؤجر علی الصلاة فأتی برکعة و مات فإنّه یستحق الاجرة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۸۷

]...[

بمقدار الرکعة، و بهذا یمتاز المقام عن تبعّض الصفقة فی باب البیع.

نعم إذا وقعت الإجارة علی المجموع بقید کونه مفرغاً للذمة لا یستحقّ من الاجرة ما یقابل ما أتی به، و هو واضح.

ثمّ لو أغمضنا عمّا ذکرناه فما أفاده صاحب الجواهر- ره- متین فإنّه لم یأت بالعمل مجّاناً، بل أتی به بأمر المستنیب، فلا یذهب عمله هدراً، و فی استحقاق اجرة المثل لا یعتبر المالیة و القیمة کما هو واضح.

نعم إذا کانت الإجارة واقعة علی مجموع العمل بقید کونه موجباً لفراغ الذمة یکون بعض العمل ممّا أقدم العامل علی الإتیان به مجّاناً علی تقدیر عدم ضمّ البقیة الیه، و لعلّه بما ذکرناه یمکن الجمع بین کلمات النافین و المثبتین، و اللّه تعالی أعلم.

و أما الصورة الرابعة و هی ما لو کانت الإجارة علی الأعمال مع طی الطریق، فإن کان طی الطریق مأخوذاً جزءاً لمورد الإجارة فحکم المشی الی الحج حینئذٍ حکم الأعمال بعد الإحرام و قبل الدخول فی الحرم، و یجزی فیه ما ذکرناه فی تلک الأعمال طابق النعل بالنعل.

و أمّا إن کان مأخوذاً شرطاً بأن تکون الإجارة علی العمل المقیّد بالذهاب فقد یستشکل فی أخذه قیداً نظراً الی أنّ الذهاب ضروری و ممّا لا بدّ منه، فلا إطلاق له کی یحسن تقییده.

و لکن یندفع ذلک بأنه لو تمّ فإنّما هو فیما لو اخذ الذهاب المطلق قیداً لا الذهاب الخاص و هو ما کان بنیة النیابة، فلا مانع من أخذه قیداً.

و کیف کان ففی الشرائع: و لو مات قبل ذلک لم یجزئ، و علیه أن یعید من الاجرة ما قابل المتخلف من الطریق ذاهباً و عائداً. انتهی.

و فی الحدائق نسبة استحقاق الاجرة بالنسبة الی تصریح الأصحاب.

و اختار صاحب الجواهر- ره- استحقاق أُجرة المثل له.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۸۸

]...[

و استدل للأول فی الحدائق بأنّ مقتضی قواعد الإجارة و إن کان عدم الاستحقاق إلّا أنّه یشهد به موثّق عمار الساباطی عن امامنا الصادق علیه السّلام فی رجل حجّ عن آخر و مات فی الطریق، قال: و قد وقع أجره علی اللّه و لکن یوصی فإنّ قدر علی رجل یرکب فی رحله و یأکل زاده فعل «۱». بتقریب: أنّه یدلّ علی أنّ ما مضی من مئونة الطریق کان مستحقاً للمیت فلم یأمر باستعادته منه، فیستکشف من ذلک استحقاقه له.

أقول: لا بأس به إلّا أنّه لا یدلّ علی عدم استعادته منه من جهة کونه بعض الاجرة المسمّاة أو لکونه اجرة المثل، بل یمکن أن یقال بالثانی؛ إذ الاجرة المسمّاة ربّما تزاد علی مقدار ما صرفه، و علیه فینطبق الخبر علی القاعدة؛ فإنّ عمل المسلم محترم لا یذهب هدراً، و المفروض أنّه لوحظ المشی قیداً فی الإجارة فلم یلاحظ مجّاناً؛ کی یقال: إنّه أقدم علیه مجّاناً.

فإن قیل: إنّ مقتضی عدم الاستفصال استحقاق ما صرفه حتی إذا کانت الإجارة علی الأعمال خاصة.

قلنا: ظاهر الخبر کون الإجارة متعلقة بالحجّ البلدی، لاحظ: قوله: حجّ عن آخر و مات فی الطریق. فما أفاده صاحب الجواهر- ره- هو الصحیح.

و أمّا الصورة الخامسة و هی ما لو أوقع الإجارة علی الحجّ من دون أن یصرّح بخروج المشی الی بیت اللّه أو دخوله، فبالنسبة الی ما لو مات بعد الإحرام و دخول الحرم أو قبل دخول الحرم و بعد الاحرام فالحکم هو ما فی الصورتین السابقتین علی هذه الصورة.

و أما بالنسبة الی خصوص المشی، فعن النهایة و الکافی و المقنعة و المهذّب و الغنیة:

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب النیابة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۸۹

]...[

أنّه یستحق بنسبة ما فعل من الذهاب الی المجموع منه و من أفعال الحجّ.

و فی الشرائع و عن القواعد و الإرشاد و غیرها فنسبته الی ما ذکر مع العود أیضاً. و عن الإیضاح و المبسوط و السرائر و المختلف و

التذکرة و الروضة و المدارک و الذخیرة و غیرها عدم استحقاق شیء من الاجرة.

و فی الجواهر و عن کشف اللثام استحقاق اجرة المثل.

و استدلّ للأول بأنّ إطلاق الإجارة علی الحجّ یقتضی دخول الذهاب، بل و الایاب علی نحو الجزئیة، و لذا نری بالوجدان من دخالة قُرب الطریق و بُعده فی القیمة، و أنّه لا یبذل بإزاء الحجّ المیقاتی ما یبذل بإزاء الحجّ البلدی، و أنّه لا یبذل بإزاء الحجّ من البلاد القریبة الی مکة ما یبذل بإزاء الحجّ من البلاد البعیدة، کما أنّه لا یبذل لمن لا یرید العود من مکة ما یبذل لمن یرید العود، و هذا کلّه کاشف عن دخل الذهاب بل و الإیاب فی متعلّق الإجارة.

و فیه: أنّه ربّما یکون بعض القیود و الأوصاف دخیلًا فی زیادة قیمة المقیّد و مع ذلک لا یؤخذ جزءاً لمورد المعاملة، و لعلّ مقدّمة الحجّ کذلک، فلا صارف عن ظهور الحجّ فی الأعمال المخصوصة.

لا یقال: إنّ حجّ البیت معناه قصده و التوجّه الیه فیدخل طی الطریق فیه بما لَه من المفهوم.

فإنّه یقال: إنّ مقصود الطرفین من جعل الحجّ مورداً للإجارة هو الحجّ بما لَه من الحقیقة المتشرعیة و هی الأعمال الخاصة.

و استدلّ للثانی بأنّ مقدمات الأعمال المستأجر علیها لا تکون داخلةً فی الإجارة، أ لا تری أنّ من یستأجر بنّاءً لبناء داره یرید خروجه و مجیئه الی موضع العمل، و لیس ذلک ممّا استؤجر له قطعاً لا عرفاً و لا عادة، و کذا فی العبادات فمن استؤجر للصلاة لا یکون تحصیله الماء و التوضی داخلًا فی مورد الإجارة فکذلک الحج، و بأنّ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۹۰

]...[

طی الطریق الی المیقات بنفسه لا مالیة له، نعم هو یوجب بذل المال بإزاء الحجّ الواقع بعده أزید ممّا یبذل بإزاء الحجّ المیقاتی، فلا یوزّع علیه الاجرة، و بأنّه من قبیل الأوصاف فکما لا تکون هی جزءاً للمبیع کذلک هذا، و بأنّ الایاب کالذهاب یوجب ازدیاد القیمة، و مع ذلک لو لم یرجع النائب عن مکة و أراد المقام بها لا یکون بنظر العرف ذمّته مشغولة بشیء فکذلک الذهاب.

و لکن یرد علی الأول: أنّه فرق بین المشی الی الحجّ و بین سائر مقدمات الأعمال؛ فإنّ المشی بنفسه عبادة یترتّب علی کلّ قدم منه ثواب فهو یکون ملحوظاً فی الإجارة قطعاً، و بذلک یظهر ما فی الوجه الثانی؛ فإنّ له مالیة قطعاً.

و یرد علی الثالث: أنّ أوصاف المبیع الدخیلة فی زیادة المالیة إنّما لا تکون دخیلةً فی المبیع لعدم إمکانه، و المشی الی بیت اللّه لیس کذلک.

و یرد علی الرابع: أنّ بین الذهاب و الإیاب فرقاً من الناحیة التی أشرنا إلیها.

فتحصّل ممّا ذکرناه أنّ الأظهر أنّه یوزّع علی ما أتی به من طی الطریق بنسبة ما فعل من الذهاب الی المجموع منه و من أفعال الحجّ، فما أفاده قدماء أصحابنا أظهر، و یوافقه أیضاً خبر عمار المتقدم.

و أمّا استحقاق اجرة المثل فوجهه أنه و إن لم یکن الذهاب جزءاً للإجارة إلّا أنّه بلحاظه یبذل المال بإزاء ما تعقّبه من الحجّ أزید ممّا یبذل بإزاءِ الحجّ خاصة، فهو فعل جعل به اجرة بإذن المستأجر و لمصلحته فیستحقّ اجرة مثله کمن استأجر رجلًا لبناء فنقل الآلة ثمّ مات قبل الشروع فیه فإنّه یستحق اجرة مثل النقل قطعاً. کذا عن کشف اللثام.

و فی الجواهر استدلّ له بأصالة احترام عمل المسلم الذی لم یقصد التبرع به، بل وقع مقدمة للوفاء بالعمل المستأجر علیه فلم یتیسر له لمانع قهری.

أقول: لو سلّمنا عدم الاستحقاق للُاجرة المسمّاة لعدم کونه دخیلًا فی متعلّق

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۹۱

]...[

الإجارة جزءاً لا مناص عن البناء على ما أفاده المحقّقان كما يظهر ممّا ذكرناه فى الصورة السابقة.

[الخامسة:] يجب تعيين نوع الحجّ فى الإجارة

اشارة

الخامسة: يجب تعيين نوع الحجّ فى الإجارة من تمتع أو إفراد أو قران بلا خلاف، و فى الجواهر ظاهرهم الاتّفاق عليه.

أقول: مضافاً الى ذلك أنّه منطبق على القواعد؛ فإنّه مع اختلاف الأنواع فى الكيفية و الأحكام لو لم يعيّن يلزم الغرر، مع أنّه يعتبر فى صحة الإجارة معلومية العوضين كما هو محرَّر فى محلّه.

و لكن هذا بظاهره ينافى ما ذكروه فى مسألة جواز العدول الى التمتع من أنّه إذا علم أنّ قصد المستأجر التخيير جاز العدول، و لازم ذلك صحة الإجارة التخييرية، بل فى الجواهر بع نقل جملة من الكلمات: الى غير ذلك من كلماتهم المتّفقة على جواز العدول مع فرض التخيير. انتهى.

و قد أفاد الفاضل النراقى فى المستند فى مقام رفع التنافى: أنّ الإجارة تارة تقع على منافع الشخص فى الزمان المعيّن و إن كان مراد المستأجر استيفاء نفع خاص منه، و اخرى على العمل، فإن وقعت على الطريق الأول يتحمل التخيير فيستأجر الشخص فى سنة معيّنة مطلقاً لأن يحج بما يأمره أو بما يشاء الأجير، فالمنتقل الى المستأجر منفعة الشخص، و له أن يخيّره فى كيفية إيجاد المنفعة، و من هذا القبيل إجارة الشخص لمعونة السفر أو الخدمة مع أنّ أنواعهما غير محصورة.

و إن وقعت على الطريق الثانى بأن يستأجره للحجّ خاصة أى ينتقل اليه هذه المنفعة خاصة فلا شك فى اشتراط التعيين؛ لاختلاف العمل و الكيفية، و زمان كلّ منهما،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۹۲

]...[

فلا يتحمّل التخيير؛ للزوم تعيين المنتقل اليه من المنافع.

و فيه: أنّ المنفعة عبارة عن الحيثية القائمة بالعين الموجودة بوجودها على نحو وجود المقبول بوجود القابل، فمنفعة الخادم ليست ما هو فعله، بل حيثية كون الخادم خادماً منفعته، و هذه إنّما تصير فعليةً بالعمل، ففى الإجارة يكون المورد هو العمل لا المنفعة، و بما أنّه على الفرض مختلف و له أنواع متضادة لا يمكن الإتيان بها جميعاً فلا تكون متعلّقةً لها، فلا بد من التعيين فراراً عن الإبهام و الجهالة و الغرر، و تمام الكلام فى كتاب الإجارة.

و أمّا فى مسألة الخدمة فإنّما تصح الإجارة مع عدم اختلاف أنواعها من حيث المالية فيوقع الإجارة على الطبيعى بلا لحاظ الخصوصيات، أو الكلّى فى المعيّن، و أمّا مع اختلاف أنواعها فى المالية فلا تصح الإجارة على الخدمة من دون تعيين.

نعم فى جملة من الموارد يكون من باب العمل بأمر المستأجر و لمصلحته، و يستحق حينئذٍ الاجرة، و هذا ليس من باب الإجارة.

و بالجملة مع فرض اختلاف أنواع الحج من حيث المالية- كما هو المفروض- لا تصح الإجارة إلّا على المعيّن، و مع عدم اختلافها من حيث المالية يصح إيقاع الإجارة على الكلّى المعيّن لكنّه خلاف الفرض، فلا مناص فى المقام إلّا عن ما أفاده فى الجواهر، قال: نعم لو قلنا بعد تعيين الفرد بالعقد بإجزاءِ غيره عنه مع رضا المستأجر نحو الوفاءِ بغير الجنس أمكن الإجزاء حينئذٍ لذلك لا لأنّه مقتضى الإجارة. انتهى.

و کیف کـان فتـارة یکون علی المنوب عنه نوع خاص من الحـجّ و تقع الإِجارة علیه، و اخری یکون مخیّراً بین النوعین أو الأنواع کما فی الحجّ المستحبی و المنذور المطلق، أو کان ذا منزلین متساویین فی مکة و خارجها، و لکن یستأجر علی نوع خاص منه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۹۳

]...[

عدول النائب من الحجّ المستأجر علیه الی غیره

و فی الصورة الاـولی لاـ خلاـف فی عـدم جواز العـدول، و فی الصورة الثانیـة أقوال: أحـدها: ما عن الشـیخ و القاضـی و الإسـکافی و غیرهم، و هو جواز العدول الی الأفضل مطلقاً.

ثانیها: ما عن ظاهر النافع و الجامع و التلخیص و هو عدم جوازه مطلقاً.

ثالثها: ما عن المعتبر، و هو عدم جواز العدول إلّا إذا کان الحجّ مندوباً؛ و نسب فی الجواهر ذلک الی المنتهی، و لکن سـیمرّ علیک ما فی المنتهی.

رابعهـا: مـا فی المنتهی، قال بعـد حکمه بعـدم جواز العـدول فی الواجب: و إن کان غیر واجب علیه و علم من قصـد المسـتأجر الإِتیان بالأفضـل و إن لم یضـمنه العقـد فإنّه یجوز له العـدول الی الأفضل له؛ لأنّه کالمنطوق به. انتهی، و نسب ذلک فی الجواهر الی التحریر أیضاً، و نسب ذلک کاشف اللثام الی المعظم.

خامسها: ما عن القواعد و هو جواز العدول الی الأفضل مع تعلّق الغرض به و إلّا فلا.

سادسها: ما فی الشرائع قال: یجوز إذا کان الحجّ مندوباً أو قصد المستأجر الإِتیان بالأفضل لامع تعلّق الغرض بالقران أو الإِفراد.

و تنقیح القول فی المقام یقتضی التکلّم فی الموردین:

الأول: فیما یقتضیه القواعد.

الثانی: فی مقتضی النصوص الخاصة.

أمّا الأول فلا إشکال فی أنّه لا یجوز العدول فی الصورة الاولی کان المعدول الیه أفضل أم لم یکن؛ فإنّه خلاف أدلّة النفوذ و الصحة، و لو عدل و أتی بغیره فلا کلام

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۹۴

]...[

فی عـدم فراغ ذمـة المنوب عنه؛ لأـنّ إتیانه لا یغیّر موضوع الوجوب، و فراغ الذمـة عن نوع بإتیان غیره خلاف الأصل، و علیه فإن أتی بغیره بما هو واجب علی المنوب عنه و ثابت فی ذمته یقع باطلًا؛ لعـدم کونه کـذلک، و إن أتی به عنه لا بهـذا العنوان وقع عنه ندباً، و علی جمیع التقادیر لا یستحق الاجرة لا المسمّاة؛ لعدم الإِتیان بالمستأجر علیه، و لا أُجرة المثل، لعدم کونه بأمره.

هـذا مع عدم رضاه، و أمّا معه فإن کان الرضا مقدّماً فلا یصح تصـحیحه بالالتزام بکونه إجارة ثانیة بالمعاطاة؛ إذ- مضافاً الی بطلانه إلّا إذا قصـد الحجّ الندبی- مجرّد الرضا لا یکفی فی المعاطاة، و اقترانه بالأمر أیضاً لا یجدی؛ لأنّ أمر الآمر وحده لیس عقد الإِجارة، نعم العمـل بأمر الغیر و لمصـلحته بنفسه موجب لثبوت اجرة المثل علیه، و هو المسـمّی فی اصـطلاحهم بالعمل بالضـمان، کما أنّه لا یصـح بعنوان الوفـاء بغیر الجنس؛ لعـدم کونه وفـاءً فـإنّه لا یسـقط ما فی ذمـة المنوب عنه به فلا یکون ذلک وفاءً عمّا فی ذمـة النائب الثابت بالإِجارة.

و بذلک ظهر أنّه لو کان التعیین بعنوان الشرط لم یمکن تصحیحه بعنوان إسقاط حقّ الشرط؛ فإنّه یصح مع انطباق المأتی به لما فی الذمة، و بما ذکرناه یظهر حکم الرضا اللاحق.

و أما فی الصورة الثانیة فتارة لا یرضی المستأجر بالعدول، و اخری یکون راضیاً، فإنّ لم یکن راضیاً لم یجز العدول؛ لکونه خلاف قواعد الإجارة، فهل یکون مجزیاً أم لا؟ أظهرهما: ذلک؛ لانطباق المأتی به علی ما اشتغلت ذمة المنوب عنه به.

و قد استدلّ لعدم الإجزاء بأنّ المعدول الیه یقع باطلًا إمّا لأنّ الأمر بإتیان المعدول عنه المضادّ لما أتی به یقتضی النهی عنه و هو یوجب الفساد، أو لأنّ المعدول الیه غیر مقدور شرعاً لوجوب صرف قدرته فی المعدول عنه، و غیر المقدور الشرعی کغیر المقدور العقلی فلا یصح منه، أو لأنّه لا یکون مالکاً له، لأنّه بعد صیرورته أجیراً

]...[

للإتیان بالمعدول عنه لا یکون مالکاً لما أتی به لأنّ الانسان لا یملک أعماله المتضادّة، بل هو مالک لواحد منها و قد ملکه المستأجر.

و لکن الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضدّه، و کون غیر المقدور الشرعی من جهة تعیّن صرف قدرته فی ضدّه حراماً أو باطلًا لم یدلّ علیه دلیل، و لا یعتبر فی الصحة کونه مالکاً للعمل، بل الانسان الحرّ لا یکون مالکاً بالملکیة الاعتباریة لاعماله لأنّ الملکیة لا بدّ لها من سبب و هو مفقود.

و هل یستحق الاجرة أم لا؟ الظاهر عدم الاستحقاق، أمّا عدم استحقاق المسمّاة؛ فلعدم الإتیان بالعمل المستأجر علیه، و أمّا عدم استحقاق اجرة المثل؛ فلأنّه لم یأت بالعمل بأمره و إذنه و هو واضح.

و إن کان المستأجر راضیاً قبل العمل، فقد یقال: إنّه إن کان التعیین بعنوان الشرطیة یکون رضاه من باب إسقاط حقّ الشرط فیستحق الاجرة المسمّاة؛ لأنّه أتی بالعمل المستأجر علیه، و حقّ الشرط قد سقط، و کونه مبرئاً للذمة واضح.

و لکن یرد علیه: أنّ المراد بالشرط إن کان ما ینشأ مستقلًا فی ضمن العقد لزم منه بطلان الإجارة فی المقام؛ فإنّها حینئذٍ واقعة علی المردّد بین أنواع مختلفة، و إن کان المراد به الوصف المتعلّق بموضوع العقد الموجب تخلّفه الخیار، فالظاهر عدم تمامیته؛ فإنّ ضابط القید الذی یوجب تخلّفه الخیار و امتیازه عن القید الذی تخلّفه موجب للبطلان کون الأول خارجاً عن الذات بنظر العرف و الثانی داخلًا فیه، فلو باع الحیوان علی أنّه حمار فانکشف کونه فرساً بطل البیع؛ لأنّ الحماریة و الفرسیة داخلتان فی الذات، و تبدّل إحداهما موجب لتبدّل المبیع و تغیّره، و لو باع العبد علی أنّه کاتب فانکشف عدم کونه کاتباً کان ذلک موجباً للخیار من غیر فرق فی الموردین بین أخذه قیداً فی الإنشاء أو شرطاً، بأن یقول: بعت هذا العبد الکاتب.

أو بعت العبد بشرط أن یکون کاتباً. و تمام الکلام فی ذلک فی محلّه.

]...[

و علیه ففی المقام بما أنّ کون الحجّ تمتعاً أو قراناً أو إفراداً من الخصوصیات الداخلة فی الذات دون الخارجة عنها، فلا یکون العدول عن أحدها الی الآخر موجباً لتحقّق مورد المعاملة مع تخلّف الشرط، بل حینئذٍ یکون من قبیل تبدّل ما عومل علیه.

و لکن یمکن أن یقال: إنّه إن أتی بغیر ما استؤجر علیه مع رضا المستأجر و بإذنه یمکن الحکم باستحقاقه الاجرة من أحد الطریقین إمّا أن یکون من قبل الوفاء بغیر الجنس بحیث یقع مصالحة بین الطرفین بأن یأتی عوض ما استحقّه علیه بنوع آخر من الحجّ، و علیه فیستحقّ الاجرة المسماة، و تبرأ ذمته أیضاً، و إمّا أن یکون الإتیان بالحجّ الثانی من قبیل العمل بالضمان فیستحق اجرة المثل، و یجب

ردّ الاجرة المسمّاة إن أخذها.

هذا کلّه فی الرضا المتقدم، و أما الرضا المتأخّر فهو لا یغیر الحکم أصلًا و وجوده کعدمه.

و أما النصوص الخاصة فهی روایتان:

إحداهما: روایة أبی بصیر- التی رواها المشایخ الثلاثة، و علی ما فی الوسائل هی فی أعلی مراتب الصحة- عن أحدهما علیهما السلام فی رجل أعطی رجلًا دراهم یحجّ بها عنه حجّة مفردة فیجوز له أن یتمتّع بالعمرة الی الحجّ، قال علیه السّلام: نعم، إنّما خالف الی الفضل. و فی روایة الصدوق: إنّما خالفه الی الفضل و الخیر «۱».

ثانیتهما: روایة علی- الذی استظهر صاحب المدارک- ره- کونه- ابن رئاب فی رجل أعطی رجلًا دراهم یحجّ بها عنه حجّة مفردة، قال علیه السّلام: لیس له أن یتمتّع بالعمرة الی الحجّ، لا یخالف صاحب الدراهم «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۹۷

]...[

و فی الجمع بینهما قیل: وجوه:

۱- ما عن المحقّق- ره- و هو حمل خبر أبی بصیر علی ما إذا کان علی المنوب عنه حجّ ندبی.

۲- ما عن الشیخ- علیه ما فی الوسائل- و هو حمل خبر علی علی من أعطی غیره حجّة من قاطنی مکة و الحرم.

۳- ما فی العروة و هو حمل خبر أبی بصیر علی صورة العلم برضا المستأجر بذلک مع کونه مخیّراً بین النوعین.

و هذه کلها لا شاهد لها، بل الجمع بینهما یقتضی حمل خبر أبی بصیر علی صورة کون المستأجر مخیّراً بین الأنواع أعمّ من أن یکون ندبیاً أو وجوبیاً، و ذلک لاختصاصه- بقرینة ما فی ذیله من التعلیل- بما إذا کان مخیّراً، و کان التمتّع أفضل، فمفاد التعلیل أنّ التمتّع حیث یکون أفضل من غیره یکون العدول إحساناً للمستأجر و إن لم یرض به، و لأجله یختصّ الخبر بهذا المورد، و به یقیّد إطلاق خبر علی، و علیه فمقتضی إطلاق خبر ابی بصیر جواز العدول الی الأفضل فی کلّ مورد کان المنوب عنه مخیّراً رضی به المستأجر أم لم یرض به.

و لا یبعد أن یقال: إنّ مفاد التعلیل أنّ المنوب عنه حیث یکون مخیراً بین النوعین و التمتّع أفضل فهذا قرینة علی رضاه بذلک فتکون النتیجة جواز العدول مع رضاه به، و لا اقلّ من الإجمال، فیرجع الی ما یقتضیه القواعد.

[السادسة:] إذا عدل النائب عمّا عیّن له من الطریق

السادسة: لا یشترط فی الحجّ تعیین الطریق؛ لعدم تعلّق الغرض بالطریق نوعاً، و لکن لو عیّن تعیّن، و هذا ممّا لا کلام فیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۹۸

]...[

إنّما الکلام فی أنّه هل یجوز العدول عنه الی غیره مع التعیین مطلقاً، کما عن الشیخین و القاضی و الحلبی و الجامع و الإرشاد و جماعة آخرین، أم یجوز إلّا مع العلم بتعلّق غرض بذلک المعیّن کما فی الشرائع، بل نسب فی الجواهر الی المشهور، أم لا یجوز إلّا مع العلم

بانتفاء الغرض فی ذلک الطریق کما فی المستند و عن غیره؟.

أقول: لا إشکال فی أنّ مقتضی قواعد باب الإجارة لزوم الإتیان بخصوص ما وقعت الإجارة علیه إلّا إذا کان ذکر طریق خاص من باب التعارف؛ لعموم ما دلّ علی وجوب الوفاء بالعقود و الشروط من غیر فرق فی صورة التعیین فی عقد الإجارة بین تعلّق غرض بذلک المعین و عدمه؛ فإنّ التعیین فی عقد الإجارة یوجب تعیّن ذلک، و إنّما لا یجب إذا کان الموضوع الطریق الکلّی، و إنّما ذکر طریقاً معیّناً من باب المثال.

و لکن فی المقام روایة صارت هی منشئاً لهذا الاختلاف، و هی صحیحة جریر ابن عبد اللّه قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السّلام عن رجل أعطی رجلًا حجّة یحجّ بها عنه من الکوفة، فحجّ عنه من البصرة، فقال علیه السّلام: لا بأس إذا قضی جمیع المناسک فقد تمّ حجّه «۱».

و القائلون بجواز العدول مطلقاً تمسّکوا بإطلاقها، و قد حملوها غیرهم علی محامل.

۱- ما عن الذخیرة، و هو أنّ قوله: من الکوفة. متعلّق ب (أعطی) لا ب (یحج).

و فیه: أنّ قرینة المقابلة بین (من الکوفة) و (من البصرة) مقتضیة لتعلّقه بالحج.

و به یظهر ما فی الوجه (۲) و هو ما عن المدارک من أنّه متعلّق بقوله: رجلا، و یکون صفة له.

۳- ما عن المنتقی و فی العروة و هو حملها علی صورة عدم تعلّق الغرض

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب النیابة فی الحج حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۳۹۹

]...[

بخصوص الطریق فینطبق مفادها مع القول الثالث.

و فیه: أنّه تقیید للإطلاق من غیر قرینة علیه.

۴- ما عن المنتقی أیضاً و هو حملها علی ما إذا کان المدفوع بعنوان الرزق لا بعنوان الإجارة.

و فیه أوّلًا: أنّه خلاف الظاهر، و لا أقل خلاف الإطلاق و عدم الاستفصال.

و ثانیاً: أنّ البذل إن کان مشروطاً بالحجّ من الکوفة فمع عدم الحجّ منها یکون المبذول له ضامناً للمبذول.

۵- ما عن السید الجزائری- ره- و هو کون الشرط خارجاً عن العقد، و الشرط الابتدائی لا یجب الوفاء به.

و فیه: أنّه خلاف ظاهر قوله: أعطی حجّة یحجّ بها عنه من الکوفة.

۷- ما عن الذخیرة و فی العروة، و نفی عنه البعد فی المستند، و هو أنّها تدلّ علی صحة الحجّ من حیث هو و إجزائه عن المنوب عنه، و لا نظر لها الی جواز ذلک للأجیر.

و توضیح ذلک: أنّ السؤال یحتمل أن یکون عن أحد امور: إمّا جواز العدول تکلیفاً و عدم ترتّب الإثم علیه، أو إجزائه عن المنوب عنه، أو جوازه وضعاً و استحقاق الاجرة، و قوله علیه السّلام فی الجواب: فقد تمّ حجّه یعیّن الثانی بمعنی کونه ظاهراً فی صحة الحجّ و إجزائه، و لا أقلّ من الإجمال، و حیث إنّ صحة الحجّ و سقوط ما فی ذمة المنوب عنه موافقة للقواعد- کما عرفت ممّا ذکرناه فی نظیر المسألة- فلا یستفاد من الروایة شیء أزید ممّا یقتضیه قواعد باب الإجارة.

و لکن هذا یبتنی علی أن یکون قوله: إذا قضی ... فقد تمّ حجّه. متفرعاً علی قوله: لا بأس. و هو خلاف الظاهر، بل الظاهر کون الجواب متضمناً لحکمین: أحدهما: نفی البأس عن الحجّ نفسه الظاهر فی جواز ذلک للأجیر، ثانیهما: إجزائه عن المنوب عنه المؤدی

ذلک بقوله: إذا قضی ... فقد تمّ حجّه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۰۰

]...[

و دعوی: أنّ الصحیح محمول علی الغالب من عدم الغرض فی طریق معیّن.

تندفع: بأنّه بملاحظة أنّ الحجّ من الکوفة أکثر ثواباً من الحجّ من البصرة لا محالة یکون الغالب تعلّق الغرض به، فتحصّل: أنّ الأظهر جوازه مطلقاً و إجزائه عن المنوب عنه.

و أمّا الاجرة فإن کان تعیین الطریق من باب المثال لا إشکال و لا کلام فی استحقاقه تمام الاجرة المسماة و هو واضح.

و إن کان تعیینه علی وجه الشرطیة الفقهیة بمعنی الالتزام فی الالتزام بأن أوقع العقد علی الحج بالاجرة و شرط فی ضمنه أن یکون الحجّ من الطریق المعیّن یثبت الخیار للمستأجر؛ لتخلّف الشرط، فإن أمضاه استحقّ الأجیر الاجرة المسمّاة، و إن فسخه استحقّ اجرة المثل؛ لأنّ الحجّ وقع بطلب المستأجر و أمره، فیکون من باب العمل بالضمان.

و ان کان تعیینه علی وجه الجزئیة بأن کان متعلّق الإجارة مرکّباً من الحجّ و الطریق الخاص فالظاهر هو استحقاقه من الاجرة المسمّاة بالنسبة، إلّا اذا فسخ المستأجر الإجارة للتبعض فیستحق اجرة المثل.

و إن کان تعیینه علی وجه القیدیة الارتباطیة بأن یوقع الإجارة علی الحجّ المقیّد بکونه من طریق خاص لم یستحق شیئاً.

أمّا عدم استحقاق الاجرة المسمّاة فلعدم الإتیان بالعمل المستأجر علیه و لا بعضه، فإنّ المقیّد بقید خاص غیر ما لم یقید به، و بعبارة اخری: لیس مورد الإجارة ذا أجزاء.

و أمّا عدم استحقاق اجرة المثل؛ فلعدم کون الحجّ من غیر ذلک الطریق بأمره فلا یکون مشمولًا للعمل بالضمان، فإنّ ما امر به غیر ما وقع.

و ما فی الجواهر: لکن الأصحّ خلافه ضرورة کونه بعض العمل المستأجر علیه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۰۱

]...[

و لیس هو صنفاً آخر، و لیس الاستئجار علی خیاطة تمام الثوب فخاط بعضه- مثلًا، بأولی منه بذلک. انتهی. یرد علیه: أنّ فی المثال إنّما یلتزم باستحقاق بعض الاجرة المسمّاة إذا کانت الإجارة واقعةً علی خیاطته بحیث یکون خیاطة بعضه جزءاً من مورد الإجارة، و إلّا فلو کان مورد الإجارة مقیّداً بإتمام العمل لم یستحقّ شیئاً، و فی المقام أیضاً إن کان طی الطریق مأخوذاً جزءاً للمورد استحقّ الاجرة بالنسبة، و إن کان قیداً لا یستحق لانتفاء المقید بانتقاء قیده.

و ما استدلّ به للضمان من أصالة احترام عمل المسلم؛ فإنّما یکون موردها ما لو کان العمل بأمر المستأجر و إذنه، و إلّا فقد أسقط احترام عمله، فالأظهر عدم استحقاق شیء فی هذه الصورة، و لکن الفرض المتعارف الشائع هو الصورة الثالثة، فیستحق فیما هو الغالب من الاجرة المسمّاة بالنسبة.

[السابعة:] تعدد الإجارة للحجّ فی سنة واحدة

اشارة

السابعة: إذا آجر نفسه للحجّ عن شخص مباشرة فی سنة معیّنة ثمّ آجر عن شخص آخر فی تلک السنة مباشرة أیضاً بطلت الثانیة علی

ما هو المعروف بینهم، بل فی الجواهر و المستند عدّ ذلک من القطعیات.

و قد استدلّ له بوجوه:

الأول: ما فی التذکرة و المنتهی بأنّ فعله صار مستحقّاً للأول فلا یجوز صرفه الی غیره.

و فیه: أنّ هذا یصلح وجهاً لعدم الجواز تکلیفاً؛ فإنّه یکون عاصیاً بترکه الحجّ عن الأول، و لکن لا یصلح وجهاً للبطلان؛ فإنّ الإِجارة الاولی علی الفرض لم تقع علی وجه تکون منفعته الخاصة للمستأجر، بل وقعت علی العمل و هو الحجّ عنه، و أمّا

]...[

الحجّ عن غیره فلیس متعلّقاً لحقّه.

الثانی: ما فی الجواهر و هو أنّه لا یقدر علی التسلیم، و فی العروة عبَّر عن ذلک بعدم القدرة علی العمل و المراد واحد.

و فیه: أنّ المراد من عدم القدرة إن کان عدم القدرة عقلًا فهو بدیهی البطلان، و إن کان عدم القدرة شرعاً فلا دلیل علی اعتباره فی متعلّق الإِجارة، بل الدلیل دلّ علی اعتبار القدرة و الاستطاعة فی حجّة الإِسلام لا فی الحجّ عن الغیر، و لا فی إیجار نفسه علیه.

الثالث: النصوص الدالّة علی عدم جواز نیابة من ثبت الحجّ فی ذمته، المتقدّمة فی المسألة الثانیة عشر من الفصل السابق، و هی تشمل المقام، و لا أقلّ من ضمّ تنقیح المناط.

و فیه: أنّه قد تقدم فی تلک المسألة أنّ النصّ مختص بمن فی ذمته حجّة الإِسلام، و لا یتعدّی عنه لعدم العلم بالمناط.

الرابع: أنّ الأمر بالشیء یقتضی النهی عن ضدّه، فالحجّ عن الأول حیث یکون مأموراً به فیکون الثانی منهیاً عنه و فاسداً.

و فیه: أنّ الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضدّه کما مرَّ مراراً.

الخامس: أنّ الأمر بالحجّ عن الأول و إن لم یقتض النهی عن الحجّ عن الثانی إلّا أنّه یقتضی عدم الأمر به؛ فإنّه یمتنع الأمر بالضدّین، و حیث إنّه عبادة فلا یصح بدون الأمر، و حدیث کفایة الملاک و المحبوبیة فی صحته قد مرَّ أنّه مع سقوط الأمر لا کاشف عنهما.

و فیه: أنّه یلتزم بالترتّب کما هو الشأن فی سائر موارد المتزاحمین.

السادس: أنّه کما لا یمکن أن یملک الإِنسان منافعه المتضادة فی آن واحد کذلک لا یملک الغیر تلک المنافع کذلک، و علیه فإذا صار الحجّ عن الأول مملوکاً له

]...[

بالإِجارة الاولی فالإِجارة الثانیة إن صحّت لزم من صحتها صیرورة الحج عن الثانی مملوکاً له و هو غیر ممکن، و إن لم یصر مملوکاً له فسدت الثانیة؛ لملازمة صحتها لذلک، بل حقیقتها ذلک.

و نظیر المقام ما لو آجر داره سنة واحدة لسکنی زید؛ فإنّه لا یصح أن یؤجرها تلک السنة ثانیاً لعمرو، و الفرق بینهما من جهة أنّ فی المقام الإِنسان لا یملک عمل نفسه قبل الإِجارة، و فی المثال لا بدّ و أن یکون قبل الإِیجار مالکاً للمنفعة، فإذا ملّکها بزید لا یکون مالکاً للمنفعة، کی یملکها لعمرو. غیر فارق؛ فإنّه فی الإِجارة لا بدّ من التملیک، فکما أنّ فی المثال یقال: لا یکون مالکاً للمنفعة ثانیاً کی یملکها، کذلک فی المقام نقول: لیس له أن یملک عمله للثانی.

و هذا هو الفارق بین هذه المسألة و ما تقدّم من أنّ من فی ذمته الحج النذری لسنة معیّنة یصح أن یؤجر نفسه للحجّ عن الغیر فی تلک السنة، فإنّه بالنذر لا یصیر الحج مملوکاً للغیر، فلا مانع عن تملیکه بالإِجارة، فتدبّر فإنّه دقیق.

هـذا مع اشتراط المباشـرة فی الحجّتین، و لو آجر نفسه من شخصـین لحجّتین فی سـنة واحـدة مع عـدم اشتراط المباشـرة فیهمـا أو فی إحـداهما صـحّتا معاً؛ فإنّ الأجیر یتمکّن من العمل بکلتا الإجارتین، و لا مانع من کون المسـتأجرین مالکین لحجّتین فی ذمته کذلک، فلا وجه للمنع، و إطلاقات أدلّة النفوذ و الصحة شاملة لهما.

و فی الجواهر: بـل قـد یقـال بکون الحکم کـذلک مع عـدم اعتبـار المباشـرة؛ فإنّه و إن تمکّن من الإتیان بهما باسـتنابة لکن یعتبر فی الإجـارة تمکّن الأـجیر من العمـل بنفسه، فلا یجوز إجارة الأعمی علی قراءة القرآن علی إرادة الاسـتنابة، ففی الفرض لا یجوز الإجارة للثانیـة للحـجّ فی تلـک السـنة و إن کـان المراد بهـا أو بالاـولی أو بهمـا مـا یعم الاسـتنابة، و لکن قـد ذکرنا فی کتاب الإجارة احتمال الصحة. انتهی.

و فیه: أنّ المعتبر فی الإجارة تمکّن الإتیان من العمل، و إمّا اعتبار التمکّن منه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۰۴

]...[

بالمباشرة خاصة فلم یدلّ علیه دلیل فالأظهر هی الصحة فیهما، هذا کلّه فی الإجارة لسنة معینة.

حکم الاجارتین مع إطلاقهما أو إطلاق إحداهما

و هناک صُور اخری:

إحداها: ما لو کانت الإجارتان مطلقتین و لم یکن انصراف الی التعجیل، ففی التذکرة و المستند و العروة و غیرها صحتهما معاً.

و فی الشرائع، و عن الشیخ بطلان الإجارة الثانیة.

مقتضی إطلاق أدلّة الإجارة هو الأول.

و اسـتدلّ للثـانی: بأنّ مقتضـی إطلاق الإجارات کلّها التعجیل لا من جهـة دلالـة الأمر علی الفور، بل من جهـة أنّ قاعـدة السـلطنة علی الأموال و الحقوق تقتضی وجوب المبادرة الی الأداء، و التأخیر مخالف لها، و علیه فتکون الثانیة مزاحمة للإجارة الاولی فتبطل.

و فیه: أنّ التعجیل الـذی یقتضـیه الإطلاق لیس بمعنی انحصار المملوک فی الحـج فی السـنة الاولی؛ کی لا یقـدر الأجیر علی تملیکه للثـانی، و لاـ بمعنی التوقیت؛ کی تکون الثانیـة واقعـة علی الحـجّ فی غیر وقته، بـل هو حکم تکلیفی مسـتقلّ، و علیه فلاـ تکون الثـانیة مزاحمة للُاولی، و لو کان هناک مزاحمة فإنّما هی مزاحمتها لقاعدة السـلطنة و هی لا توجب البطلان، مع أنّه لو تمّ ذلک فإنّما هو فیما لو کانت الإجارة الثانیـة واقعـة علی الحـجّ فی السـنة الاولی، و أمّا إذا کانت مطلقـة فاقتضاء التعجیل فی الثانیة مندفع بسـبب اسـتحقاق الأول.

ثانیتها: ما لو کانت الاولی مطلقة، و الثانیة مقیّدة بالسنة الاولی، و من ذهب فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۰۵

]...[

الصورة الاولی الی بطلان الثانیـة یلتزم به فی هـذه الصورة، و من القائلین بالصـحة فی تلک الصورة: المصـنّف- ره- فی التذکرة و هو بنـاؤه علی البطلاـن فی الفرض، و اسـتدلّ له بمـا ذکر وجهـاً للبطلاـن فیهـا، فکـأنّه- قـدّه- لم یسـلم الجواب الـذی ذکرناه الجاری فی الفرض، و اقتصـر علی الثـانی، و لا مورد له فی المقام کما لا یخفی، و بعـد صـحّتهما معاً یقع التزاحم بین الوجوبین التکلیفیین فیجری فیهما ما یجری فی سائر المتزاحمین.

ثالثتها: ما لو کانت الاولی مطلقة، و الثانیة مقیّدة بالسنة اللاحقة، لا إشکال فی صحّتهما.

و القول ببطلان الثانیة من جهة اعتبار اتّصال زمان الإجارة بالعقد لعدم القدرة علی التسلیم فی غیر المتصل. یندفع: بأنّ اللازم هو التسلیم فی زمان الاستحقاق لا قبله.

رابعتها: ما لو کانت الاولی مقیّدة بالسنة الاولی و الثانیة مطلقة، فقد یقال بالبطلان أی بطلان الثانیة نظراً الی أنّ الإطلاق یقتضی التعجیل فتزاحم الإجارة الثانیة الاولی.

و لکن قد عرفت فی الصورة الاولی فساد هذا الوجه، و أنّه لا یقتضی البطلان، غایة الأمر أنّ یکون للمستأجر الثانی الخیار لو کان جاهلًا بالإجارة الاولی و وجهه واضح.

و ممّا ذکرناه ظهر حکم الخامسة، و هی ما لو کانت الثانیة مطلقة و الاولی مقیّدة بالسنة المتأخّرة و أنّهما تصحّان جمیعاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۰۶

]...[

و لو اقترنت الاجارتان أو اشتبه السابقة منهما

ثمّ إنّ الإجارتین اللتین لا تصحّان معاً کالواقعتین علی الحجّ مباشرة فی سنة واحدة لو اقترنتا، کما اذا آجر نفسه من شخص و آجره وکیله من آخر فی سنة واحدة و کان وقوع الإجارتین فی وقت واحد، بطلتا معاً إذ لا یمکن البناء علی صحتهما؛ لما تقدّم، و الحکم بصحة إحداهما المعیّن ترجیح بلا مرجّح، و إحداهما لا بعینها لا تکون موضوعة للصحة، و بعبارة اخری: أنّ عنوان إحداهما لیس موضوعاً للصحة، و واقعها متعیّن فلا مناص عن البناء علی بطلانهما معاً.

و الحکم بالتخییر فی نظائر المقام کمسألة العقد علی أختین فی زمان واحد- او تزویج امرأتین و له ثلاث و ما شاکل؛ لورود النص الخاص فی تلک الموارد- لا یوجب الحکم به فی المقام کما لا یخفی.

و لو اشتبه السابقة من الإجارتین فأصالة الصحّة فی کلّ منهما بناءً علی جریانها فی مورد العلم الإجمالی بالخلاف، و عدم تمامیة ما قیل من أنّ مدرکها بناء العقلاء و بناؤهم علیها فی مورد العلم الإجمالی- غیر ثابت، و بناءً علی جریانها مع العلم بصورة العمل و الشک فی الصحة من جهة الامور الخارجیة الاتفاقیة تعارض أصالة الصحة فی الآخر، و تتساقطان.

و أمّا أصالة عدم حصول کلّ منهما عند تحقّق الاخری، أو عدم مملوکیة الحجّ له الی حین تحقّق هذه، فهی و إن کانت جاریة فی نفسها و لا- تکون مثبتة لأنّ بها یثبت شرط الصحة أو یرفع المانع عنها، إلّا أنّه بناءً علی ما هو الحقّ من جریان الأصل فی مجهول التاریخ و معلومه یتعارض الأصل الجاری فی کلّ منهما مع الأصل الجاری فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۰۷

]...[

الاخری فی جمیع الصور أعمّ من أن تکونا مجهولتی التاریخ أو یکون تاریخ إحداهما معلوماً و تاریخ الاخری مجهولًا.

و أمّا علی القول بعدم جریانه فی معلوم التاریخ فإن کان وقت إحداهما مجهولًا و وقت الاخری معلوماً یجری الأصل فی المجهول و یثبت به صحة المعلوم وقتها، فهل یعارضه أصل الصحة الجاری فی المعلوم فیکون ذلک الأصل معارضاً مع أصلین طولیین فی الآخر، أم لا-؟ الظاهر هو الثانی؛ لأنّ الأصلین فی أطراف العلم الإجمالی لا یجریان إن لم یکن لأحدهما مرجّح، و فی المقام یکون الترجیح مع الأصل المزبور؛ فإنّ أصل الصحة لا یجری علی کلّ تقدیر؛ لابتلائه بالمعارض، فیجری ذلک، و تمام الکلام فی محلّه.

و یمکن أن یقال فی المورد الذی یتعارض فیه الاصول: إنّه یرجع الی القرعة؛ لأنّها لکلّ أمر مشکل بناءً علی ما حقّقناه فی رسالتنا فی القرعة من أن إجراءها لا یتوقّف علی إحراز عمل المشهور، بل کلّ مورد أشکل الأمر و لم یمکن التخلّص، و لم یکن طریق و لا أصل محرز للوظیفة، و لم یمکن الاحتیاط تجری القرعة، و فی المقام حیث یکون کذلک فتجری، و فی رعایة شرائط إجرائها یرجع الی تلک الرسالة.

و لو آجر نفسه من شخص للحجّ فی سنة معینة، ثمّ علم أنّه آجره فضولی من شخص آخر سابقاً علی عقد نفسه، فهل له أن یجیز ذلک العقد و تبطل إجارة نفسه بناءً علی کاشفیة الإجازة فإنّ الإجازة تکشف عن صحة الإجارة من الأول، فالثانیة واقعة بعد الإجارة الاولی الصحیحة فتکون باطلة أم لا؟ وجهان، أظهرهما: الثانی؛ لأنّه و لو قلنا بالکشف الحقیقی فی الإجارة و لکن لا ریب فی أنّ الإجازة الصادرة ممّن له السلطان تکون کاشفة لا الإجازة من کلّ أحد، و الفرض أنّه بإجارة نفسه سلب سلطانه فلیس له الإجارة، فإجارة نفسه معدمة لما هو المصحّح للإجازة، فلیس له تلک.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۰۸

]...[

تصحیح الإجارة الثانیة بإجازة المستأجر الأول

و فی المورد الذی حکمنا فیه ببطلان الإجارة الثانیة- و هو ما لو آجر نفسه من شخص للحج فی سنة معینة، ثمّ آجر نفسه من شخص آخر للحج فی تلک السنة- هل یمکن تصحیح الثانیة بإجازة المستأجر الأول، أم لا؟.

و نخبة الکلام فی المقام: أنّه تارة تکون الإجارتان واقعتین علی منفعته الخاصة و هی الحج فی تلک السنة، و اخری تکونان واقعتین علی العمل الشخصی الخارجی و هو الحجّ عنه فی تلک السنة، و ثالثة تکون الاولی من قبیل الأول و الثانیة من قبیل الثانی، و رابعة بالعکس.

ففی الصورة الاولی و الثالثة للمستأجر الأول أن یجیز الإجارة الثانیة لوقوعها علی ما هو ماله و ملکه، فلا مانع من تصحیحها بإجازة المالک، و لو أجازها یکون العقد تامّاً، و المستأجر الأول یستحق الاجرة المسمّاة فی الثانیة لفرض کون العمل المستأجر علیه له فله عوضه، و الأجیر لا یستحق منها شیئاً؛ لعدم کون العمل ملکاً له و لکنه یستحق الاجرة المسمّاة فی الاولی و هو واضح.

و أما فی الصورة الثانیة و الرابعة فقد یقال بأنّه لا مورد للإجازة؛ فإنّ المستأجر الأول لا یملک ما وقعت الثانیة علیه فلیس له الإجازة.

و أورد علیه: بأنّه لا یعتبر فی الإجازة صدورها من المالک، بل یکفی فی صحة العقد کونه لو لا الإجازة منافیاً لحقّ غیر العاقد، فإذا أجاز ذو الحق لم یکن مانع من نفوذ العقد، و لذا صحّ بیع العین المرهونة بإجازة المرتهن و إن لم یکن مالکاً لموضوع الحق.

و فیه: أنّ الاجازة إنّما تصحّح العقد إذا صدرت ممّن له الملک أو الحق فی مورد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۰۹

]...[

العقد، و فی المقام لیس کذلک؛ فإنّ المستأجر الأول لیس مالکاً لمورد الإجارة الثانیة و لا یکون حقّ له متعلّق به و إنّما لا یصح العقد من جهة قصور فی نفس مورد الإجارة فإنّه لا یصلح أن یصیر ملکاً للمستأجر الثانی؛ لما تقدم، و علیه فلیس له الإجازة، فتدبّر فإنّه دقیق.

نعم للمستأجر الأول إبراء ما فی ذمة الأجیر أو إسقاط ما ملکه علیه من العمل إذا کان عنوان المباشرة فی الإجارة الاولی قیداً و إسقاط

حقّ الشرط إذا كان شرطاً، و بذلك تصح الإجارة الثانية لعدم المانع من نفوذها، و على هذا فحيث لا مانع من إبراز ذلك بإجازة الإجارة الثانية فدعوى أنّ للمستأجر الأول إجازة الثانية مطلقاً. فى محلّها و حينئذٍ إن كانت الإجازة إسقاطاً لنفس العمل استحقّ الأجير كلتا الاجرتين، و عليه العمل بالإجارة الثانية، و إن كانت إسقاطاً لحقّ الشرط استحقّ الاجرتين، و لكن عليه كلا العملين: الواقع عليه الإجارة الثانية بالمباشرة، و الواقع عليه الإجارة الاولى بالاستنابة و التسبيب،

[الثامنة:] لو صد الأجير أو احصر

الثامنة: لو صدّ الأجير أو احصر اى: منع من الحجّ بالمرض أو بالعدوّ، و ما ماثله- كان حكمه كالحاج عن نفسه فيما عليه من الأعمال، فالممنوع بالمرض الذى هو المصدر يبعث بهديه مع أصحابه و يواعدهم يوماً لذبحه فيتحلّل فى ذلك اليوم من كلّ شىء إلّا من النساء حتى يحج من قابل إن كان حجّه واجباً، أو يطاف عنه للنساء إن كان ندباً، و الممنوع بالعدوّ الذى هو المحصور يذبح هديه حينئذٍ، و يحلّ له كلّ شىء حتى النساء، و سيأتى بقية أحكامهما فى محلّه.

و بالجملة تلك الأحكام تثبت الأجير، لعموم الآية و غيرها من الادلّة، و يقع ما

]...[

فعله عن المستأجر؛ لأنّه قصده بفعله.

و عليه فإن كانت الإجارة مقيّدة بتلك السنة على وجه التقييد انفسخت الإجارة لتعذّر العمل المستأجر عليه الكاشف عن عدم صحة تمليكه و تملّكه الاجرة.

و إن كانت مقيّدة بها على وجه الاشتراط للمستأجر خيار التخلّف.

و إن كانت مطلقة يبقى الحجّ فى ذمته الى القابل، فإن تعذّر بعض أفراد المستأجر عليه لا يوجب الانفساخ و لا الخيار، و ما عن الشهيد من ثبوت الخيار؛ لا وجه له.

و فى صورة الانفساخ أو الفسخ يستحق الأجير من الاجرة المسمّاة بالنسبة الى ما أتى به من الأعمال، و قد تقدّم تفصيل القول فى ذلك فى المسألة الثالثة.

و لو كان الصدّ أو الإحصار قبل إتمام الحجّ لا يجزى عن المنوب عنه و إن كان ذلك بعد الإحرام و دخول الحرم؛ إذ إجزاء الناقص على خلاف الأصل يحتاج الى دليل مفقود، و إنّما التزمنا به فى موت النائب- كما مرّ- للنصوص الخاصة، و التعدّى عن موردها الى المقام مع عدم إحراز المناط قياس لا نقول به، فما عن الشيخ: و يشعر به عبارة الشرائع من الإجزاء- غير تام، و لعلّهما أيضاً لا يقولان به، فراجع الجواهر فى توجيه ما أفاداه.

و فى صورة التقييد لو ضمن المؤجر الحجّ فى المستقبل، فهل تجب إجابته كما عن ظاهر المقنعة و النهاية و المهذّب، بل ربّما قيل: إنّه ظاهر المبسوط و السرائر و غيرهما، أم لا تجب كما فى التذكرة و المنتهى و الشرائع و المستند و الجواهر و غيرها؟ وجهان، أقواهما: الأول؛ إذ المفروض أنّ العقد واقع على المقيد و لا يتناول غيره فلا وجه للزوم قبول غيره.

و فى الجواهر وجّه قول من قال بوجوب الإجابة بقوله: و لذا حمله غير واحد على إرادة ما رضى المستأجر بضمان الأجير بمعنى استيجاره ثانياً بالمتخلّف من

]...[

الاجرة و لو معاطاة، فإنّه حينئذٍ لا إشكال فيه. انتهى، و هو حسن.

[التاسعة:] لو أفسد الأجير حجّه

التاسعة: لو أفسد الأجير حجّه يجب أن يحجّ من قابل، و إتمام ما بيده، و كفارة بدنة كالحاج عن نفسه بلا خلاف، و فى الجواهر: بل يمكن تحصيل الإجماع عليه. و يشهد به جملة من النصوص سيمرّ عليك بعضها، إنّما الكلام فى موارد:

۱- هل الأول مسقط لذمة المنوب عليه أم لا؟ و على الثانى هل الحجّ الثانى مبرئ للذمة أم لا؟.

۲- هل تنفسخ الإجارة ام لا؟.

۳- هل يستحقّ الاجرة على ما أتى به و إن ترك الإتيان به ثانياً من قابل أم لا؟ ۴- هل يجب الإتيان بالثانى بالعنوان الذى أتى به الأول، أم هو واجب تعبّدى؟ أما فى المورد الأول، فالقول بالمسقطية و عدمها يبتنيان على القول بأنّ الأول هو الواجب و الثانى عقوبة؛ أو أنّ الواجب هو الثانى و إتمام الأول عقوبة، إذ على الأول يكون ما أتى به مبرئاً لذمة المنوب عنه دونه على الثانى.

و فيه قولان مشهوران، أحدهما: صحة الأول و كون الثانى عقوبة، ثانيهما: العكس، و صاحب الجواهر فى المقام يختار الثانى، و فى مبحث كفّارات الإحرام فى الحجّ عن نفسه يختار الأول.

و قد استدلّ للثانى فى الجواهر: بإطلاق اسم الفاسد على الأول فى النص و الفتوى، و قال: احتمال أنّ هذا الإطلاق مجاز لا داعى اليه، بل هو منافٍ لجميع ما ورد فى بيان المبطلات من النصوص من أنّه قد فاته الحجّ، أو لا حج له، أو نحو ذلك

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۱۲

]...[

ممّا يصعب ارتكاب المجاز فيه، بل مقتضاه أن الحجّ لا يبطله شىء و إنّما يوجب فعل هذه المبطلات الاثم و الإعادة عقوبة، و هو كما ترى. انتهى، و سيمرّ عليك ما فى هذا الاستدلال من الإشكال.

و استدل للأول: بطائفتين من النصوص:

الاولى: ما ورد فى الحاج مطلقاً، و هى حسنة زرارة، بل صحيحته المروية عن الكافى قال: سألته عن محرم غشى امرأته، قال عليه السّلام: جاهلين أم عالمين؟ قلت: أجنبى على الوجهين جميعاً. قال عليه السّلام: إن كانا جاهلين استغفرا ربّهما و مضيا على حجّهما و ليس عليهما شىء، و إن كانا عالمين فرّق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه و عليهما بدنة و عليهما الحجّ من قابل، فإذا بلغا المكان الذى أحدثا فيه فرّق بينهما حتى يقضيا نسكهما و يرجعا الى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا. قلت، فأىّ الحجّتين لهما؟ قال عليه السّلام: الاولى التى أحدثا فيها ما أحدثا، و الاخرى عليهما عقوبة «۱».

و اورد عليها: تارة بكونها مضمرة و لم يحرز كون المسئول عنه الإمام عليه السّلام، و اخرى بأنها مختصة بالحاجّ عن نفسه و لا تشمل مفروض المقام بقرينة قوله: فأىّ الحجّتين لهما.

و لكن يندفع الأول: بأنّ السائل الراوى للخبر على غيره بما أنّه زرارة لا- محالة يكون المسئول عنه هو الإمام عليه السلام، على أنّ الظاهر كون الإضمار قد وقع فى تأليف الشيخ لا فى أصل الخبر كما هو مذكور فى محلّه.

و يندفع الثانى: بأنّ السؤال مطلق، و قوله: لهما فى مقابل كون الحج الآخر عقوبة لا فى مقابل النيابة، و على هذا فيتعين حمل الفساد فى بعض النصوص المشار اليه على إرادة كون الاولى كالفاسدة باعتبار وجوب الإعادة و لو عقوبة لا تداركاً،

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب کفارات الاستمتاع فی الاحرام حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۱۳

]...[

خصوصاً بعد ما ورد من إطلاقه فیما اجمعوا علی صحته، کما فی حدیث حمران فیمن جامع بعد أن طاف ثلاثة أشواط، قال: قد أفسد حجّه و علیه بدنة. مع الإجماع علی صحة الحجّ فی هذه الصورة، کذا فی الجواهر فی مبحث کفّارات الإحرام فی الحجّ عن نفسه.

الثانیة: ما ورد فی خصوص الأجیر، و هی موثّقا إسحاق بن عمار عن أحدهما (ع)، ففی أحدهما: قال: سألته عن الرجل یموت فیوصی بحجّة فیعطی رجل دراهم یحجّ بها عنه فیموت قبل أن یحجّ ثمّ اعطی الدراهم غیره، فقال علیه السّلام: إن مات فی الطریق أو بمکة قبل أن یقضی مناسکه فإنّه یجزی عن الأول. قلت: فإن ابتلی بشیء یفسد علیه حجّه حتی یصیر علیه الحجّ من قابل أ یجزی عن الأول؟ قال علیه السلام: نعم. قلت: لأن الأجیر ضامن للحج؟ قال: نعم «۱».

و الآخر: سأل الإمام الصادق علیه السلام عن رجل حجّ عن رجل فاجترح فی حجّه شیئاً یلزمه فیه الحجّ من قابل أو کفارة، قال علیه السّلام: هی للأول تامة، و علی هذا ما اجترح «۲». و الضمیر فی قوله: یجزی فی الخبر الأول راجع الی الحجّ الذی وقع فیه المفسد، و المراد من الأول الشخص الأول.

و أورد علیهما فی الجواهر فی هذه المسألة بأنّهما و إن کانا ظاهرین فی أنّ الفرض الأول إلّا أنّه یجب حملهما علی إرادة إعطاء اللّه للمنوب عنه حجّة تامة تفضّلًا منه و إن قصر النائب فی إفسادها و خوطب بالإعادة. انتهی.

و لکن ما أفاده فی ذلک المبحث جواب عن ذلک، إذ حمل الفساد علی النقص الموجب للعقوبة أسهل من حمل الخبرین علی ما افید.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۱۴

]...[

فتحصّل: أنّ الأظهر کون الأول هو الفرض و الثانی عقوبة، و علیه فهو الموجب لفراغ الذمة، و قد صرّح بذلک فی الخبرین أیضاً.

و أمّا علی القول الآخر، فهل الثانی یوجب فراغ ذمة المنوب عنه أم لا؟ ربّما یقال- کما عن المبسوط و الخلاف و السرائر و القواعد قطعاً، و عن المعتبر احتمالًا- بالثانی، و أنّه لا بد للمستأجر أن یستأجر مرّة اخری فی صورة التعیین، و للأجیر أن یحجّ ثالثاً فی صورة الإطلاق.

و استدلّ له بوجهین:

أحدهما: أنّ الثانی إنّما وجب للإفساد عقوبة کان الأول صحیحاً أم لا بمعنی أنّه عقوبة ما جناه من ارتکاب المفسد، و لذا لا یختص بالحجّ الواجب، فیجب ثالث: إذ التداخل خلاف الأصل.

و فیه أولًا: النقض بما إذا أفسد المستطیع حجّه؛ فإنّ یحجّ من قابل و یکتفی به عن خطاب الاستطاعة و الإفساد.

و ثانیاً بالحلّ، و هو: أنّ التداخل مفهوم من دلیل السببین؛ فإنّه یجب علی النائب أنّ یأتی بالحجّ فی القابل عن المنوب عنه و بذلک العنوان، فذلک الحجّ بنفسه یتعلّق به حکم آخر.

و بهذا یظهر اندفاع ما قیل من أنّه من عدم اختصاصه بالحجّ الواجب یستکشف کونه تکلیفاً متعلّقاً بحجّ آخر، و بالجملة علی القول بعدم صحة الأول یکون الثانی هو المعنون بذلک العنوان.

ثانیهما: ما ذکره فی الجواهر، قال: و دعوی أنّ الحجّ بإفساده له انقلب لنفسه لأنّه غیر المستأجر علیه- الی أن قال- فیکون القضاء عن نفسه. انتهی.

فیه أولًا: منع الانقلاب لنفسه.

و ثانیاً: أنّ المأتی به ثانیاً بدل عن الأول بالعنوان الذی أتی به لا بما صار الیه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۱۵

]...[

بعد الفسخ و الانقلاب.

و أما المورد الثانی، و هو أنّه هل تنفسخ الإجارة أم لا؟ و قد اختلفت کلمات القوم فیه، و فی الجواهر: أنّ المحصّل من الأقوال ثمانیة:

- ۱- انفساخ الإجارة مطلقاً إن کان الثانی فرضه و هو ظاهر المتن.

- ۲- انفساخها مع التعیین دون الإطلاق و وجوب حجّة ثالثة نیابة کما هو خیرة الفاضل فی القواعد، و المحکی عن الشیخ و ابن إدریس.

- ۳- عدم الانفساخ مطلقاً و لا یجب حجّة ثالثة و هو خیرة الشهید.

- ۴- إن کان الثانی عقوبة لم تنفسخ مطلقاً و لا علیه حجّة ثالثة و إن کان فرضه انفسخ فی المعینة دون المطلقة و علیه حجّة ثالثة، و هو علی ما قیل خیرة التذکرة واحد وجهی المعتبر و المنتهی.

- ۵- کذلک و لیس علیه حجة ثالثة مطلقاً، و هو محتمل المعتبر و المنتهی.

- ۶- انفساخها مطلقة کانت أو معیّنة، کان الثانی عقوبة أولا؛ لانصراف الإطلاق الی العام الأول و فساد الحجّ الأول و إن کان فرضه.

- ۷- عدم انفساخها مطلقاً؛ کذلک قیل، و یحتمله الجامع و المعتبر و المنتهی و التحریر.

- ۸- المختار و هو محتمل محکی المختلف، و هو الأصح، و لیس فی الخبرین منافاة له بعد ما عرفت. انتهی.

أقول: بناءً علی ما عرفت من أنّ الأول فرضه لا تنفسخ الإجارة مطلقاً للإتیان بالعمل المستأجر علیه، غایة الأمر یجب علیه الإتیان به ثانیا أیضاً. و أمّا علی القول بأنّ إتمام الأول عقوبة و الثانی فرض، فإن کان الحجّ المستأجر علیه مقیّداً بتلک السنة انفسخت؛ لعدم الإتیان به لفرض بطلان ما أتی به.

و دعوی: أنّ الحج فی القابل عوض شرعی عمّا وقع علیه العقد، فالإجارة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۱۶

]...[

بالنسبة الی الأول و إنّ انفسخت إلّا أنّها بالنسبة الی الثانی باقیة کما فی العروة. تندفع: بأنّه لیس فی نصوص الباب ما یدلّ علی أنّ الثانی عوض شرعی تعبّدی عن العمل المستأجر علیه بهذا العنوان بحیث یصیر الثانی متعلّق الإجارة کما لا یخفی.

و إنّ کان غیر مقید بها لم تنفسخ الإجارة فإنّ فساد الفرد لا یقتضی انفساخ الإجارة الواقعة علی المطلق و إنّ قلنا بوجوب التعجیل فی الإجارة المطلقة؛ لأنّه لا یوجب تعیین المستأجر علیه، و قد مرّ أنّه یجتزی بالحج من قابل عن الحج ثانیاً.

و أمّا المورد الثالث، فإن کان الفرض هو الثانی لا یستحقّ الاجرة بالأول، غایة الأمر إذا کانت مطلقة یستحقّها بالثانی، و ان کان

الفرض هو الأول استحقّها مع الإتیان به من قابل لا بدونه؛ فإنّ ظاهر الأخبار أنّ الحج الثانی مربوط بالأول و تدارک للنقص الواقع فیه، و معلوم أنّ متعلّق الإجارة هو الحجّ الکامل غیر الناقص، فلو لم یأت بالمکمل لا یستحق الاجرة.

اللّهم إلّا أنّ یقال: إنّ قوله علیه السّلام فی موثّق إسحاق الثانی: هی للأول تامة و علی هذا ما اجترح. یدلّ علی تمامیة الأول بالنسبة الی المنوب عنه، و أنّ الحجّ الثانی فی ذمة ذلک، و لیس تداراکاً للنقص، و علیه فیستحق تمام الاجرة و إن لم یأت بالثانی عصیاناً، بل قوله فی الموثّق الأول: أ یجزی عن الأول. قال علیه السّلام: نعم. قلت: لأن الأجیر ضامن للحجّ؟ قال: نعم. یدلّ علی ذلک.

و أما المورد الرابع، فالظاهر لزوم الإتیان به بالعنوان الذی أتی به الأول؛ فإنّه الظاهر من الدلیل الآمر بإعادة الحج، فإنّ المستفاد منها- کسائر الموارد التی یأمر الشارع بإعادة المأمور به- هو الإتیان بالثانی بالعنوان الذی أتی به الأول، لا أقول: إنّ الإعادة ظاهرة فی ذلک؛ کی یقال: لیس هذا اللفظ فی النصوص، بل أقول: قوله: علیهما الحجّ من قابل. ظاهر فی ذلک، و لذا سأل الراوی بعد ذلک أیّ الحجّتین لهما؟ إذ لو لم یکن الثانی بالعنوان الأول لما کان مورد لهذا السؤال، مع أنّ التعلیل فی الموثّق

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۱۷

]...[

بأنّ الأجیر ضامن للحج یشعر بذلک، کما لا یخفی.

[العاشرة:] الأجیر یملک الاجرة بالعقد

العاشرة: یملک الأجیر الاجرة بالعقد؛ لأنّ ذلک مقتضی صحة الإجارة المملّکة لها، و قد دلّت النصوص الخاصة فی الحجّ علی ذلک، لاحِظ: موثّق الساباطی، و خبر مسمع، و روایة عبد اللّه- الآتیة فی آخر هذه المسألة- کما لا إشکال فی وجوب تسلیمها بعد الإتیان بالعمل لوجوب ردّ المال الی صاحبه، و کذا لا کلام فی وجوب تسلیمها قبل إکمال العمل لو شرط ذلک.

إنّما الکلام فی أنّه هل یجب تسلیمها قبل العمل لو طالبها الأجیر مع عدم اشتراط ذلک فی ضمن العقد و لم یکن قرینة علی التعجیل، أم لا؟ المنسوب الی المشهور هو عدم الوجوب، بل عدم جواز المطالبة.

و استدلّ له بعض الأعاظم من المعاصرین باقتضائه طبع المعاوضة، فما دام لم یحصل المعوّض الی المستأجر له الحقّ فی تأخیر العوض فیجوز لکلّ منهما أن یمتنع من التسلیم فی ظرف امتناع الآخر عنه.

و فیه أولًا: أن المعاوضة هی المبادلة بین المالین و لا ربط لها بالتسلیم و التسلم الخارجیین، و ثانیاً: أنّ محلّ الکلام لیس امتناع الآخر عن العمل بل بناؤه علی العمل فی ظرفه المقرّر له و إنّما یطالب الاجرة قبل ذلک.

أقول: تسلیم العمل إنّما هو بالإتیان به، و علیه فکما أنّ فی البیع نقول بأنّه یجب تسلیم العوض و المعوض معاً- و لا یصغی الی ما قیل من أنّ کلًا من البائع و المشتری ملک أحد العوضین، و لا بدّ من تسلیم ماله الیه، و وجوب التسلیم علیه لیس مشروطاً بتحقّقه من الأخر، فلا یسقط التکلیف بأداء مال الغیر عن أحدهما بمعصیة الآخر، و أنّ ظلم أحدهما لا یسوّغ ظلم الآخر، و الوجه فیه: أنّ مبنی البیع علی التقابض و کون

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۱۸

]...[

المعاملة یداً بید، فهناک شرط ضمنی ارتکازی یکون العقد مبنیاً علیه، و هو التزام کلّ منهما بتسلیم العین مقارناً لتسلیم صاحبه، و التزام علی صاحبه أن لا یسلّمه مع الامتناع، و علیه فلکلّ منهما الامتناع من التسلیم لو امتنع الآخر، و لا یجب تسلیم ما بیده قبل تسلیم

صاحبه ما تحت یده- کذلک نقول فی المقام، فإنّ هذا الشرط الضمنی الارتکازی الذی هو بحکم الذکر لبناء العقد علیه کما یکون فی البیع کذلک یکون فی الإجارة.

هذا مع قطع النظر عمّا نفینا عنه البُعد، و أفتی به جماعة منهم الفاضل النراقی من أنّه بمجرّد الإجارة یصیر ذمة المنوب عنه فارغة، و تشتغل ذمة الأجیر به، و إلّا فیجب تسلیم الاجرة و إن لم یعمل کما هو واضح، و المسألة محتاجة الی تأمّل أزید.

و قد یقال: إنّه ما الفرق بین استیجار العبد لعمل و بین استیجار الحرّ له حیث إنّ الأصحاب یلتزمون بجواز مطالبة الاجرة قبل إتیان العبد بالعمل، و لا یلتزمون به فی الحرّ، مع أنّ المدرک عام لهما؟.

و الجواب عنه: أنّه لا فرق بینهما أصلًا، و ما قیل من أنّ تسلیم منفعة العبد إنّما هو بتسلیم نفسه، و هذا بخلاف الحرّ؛ فإنّه لا یقع تحت الید. کلام شعری لا أصل له؛ إذ المراد من الوقوع تحت الید لیس صیرورته ملکاً لمن وقع تحت یده، فإنّ العبد أیضاً لا یصیر کذلک، بل المراد التسلّط الخارجی و إمکان الانتفاع به، و هو فیهما علی حدّ سواء، و إنّما الفرق بین موارد الإجارة؛ فإنّه قد تقع الإجارة علی المنفعة الخاصة، و هذا إنّما یکون بتسلیم من تکون المنفعة قائمة به لوجودها بوجوده من غیر فرق بین العبد و الحرّ، و قد تقع علی العمل، و هذا لا یکون تسلیمه إلّا بالعمل، و تمام الکلام فی کتاب الإجارة.

و علی ما ذکرناه من أنّ للمستأجر الامتناع من تسلیم الاجرة قبل العمل- لو کان المستأجر وکیلًا أو وصیاً و سلّمها قبله، هل یکون ضامناً علی تقدیر عدم العمل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۱۹

]...[

من المؤجر، أو فساده کما عن جمع من الأساطین، أم لا؟ قد استدلّ للأول فی الجواهر: بکونه تفریطاً.

و اورد علیه بأنّ الاجرة صارت ملکاً للأجیر بالإجارة، و خرجت عن ملک المیت و الموکّل، و ردّ المال الی صاحبه کیف یکون تفریطاً!؟.

و لکن یمکن أن یقال: إنّه حیث یکون لهما أی المیت و الموکّل حقّ الامتناع عن التسلیم قبل العمل فلا یجوز ذلک بدون إذنهما، فلو سلّم الاجرة الوکیل أو الوصی و الحال هذه و لم یأت الأجیر بالعمل و انفسخت الإجارة و عاد المال الی الموکّل أو المیت یکون الوصی أو الوکیل متعدیاً و ضامناً.

نعم فی خصوص الحج لمّا کان المتعارف تسلیم الاجرة أو نصفها قبل المشی یستحقّ الأجیر المطالبة فی صورة الإطلاق، و یجوز للوکیل و الوصی دفعها من غیر ضمان للإذن المستفاد من التعارف، و لذلک تری فی النصوص أنّ تسلیم الاجرة قبل الحجّ کان مفروغاً عنه، لاحِظ: خبر مسمع، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: أعطیت الرجل دراهم یحجّ بها عنّی ففضل منها شیء فلم یردّه علیَّ. فقال: هو له لعلّه ضیّق علی نفسه فی النفقة لحاجته الی النفقة «۱».

و خبر محمد بن عبد اللّه القمّی عن الإمام الرضا علیه السّلام عن الرجل یعطی الحجّة یحجّ بها و یوسّع علی نفسه فیفضل منها أ یردّها علیه؟ قال علیه السّلام: لاهی له «۲».

و موثّق الساباطی عن الإمام الصادق علیه السّلام عن الرجل یأخذ الدراهم لیحجّ بها عن رجل هل یجوز أن ینفق منها فی غیر الحجّ؟ قال علیه السّلام: إذا ضمن

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب النیابة فی الحج حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب النیابة فی الحج حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲۰

]...[

الحجّة فالدراهم له یصنع بها ما أحبّ و علیه حجّة «۱».

[الحادیة عشر:] استیجار الأجیر غیره علی الحج

الحادیة عشر: إذا استؤجر للحج عن الغیر فتارة تقع الإجارة علی الحجّ مباشرة، و اخری تقع علی تحصیل الحج فی الخارج أعمّ من المباشرة و التسبیب، و ثالثة تکون مطلقة و لا یصرّح فیها بشیء من الإطلاق و التقیید، و فی الأخیرة قد ینسب الحج الی الفاعل، کما لو قال: آجرتک علی أن تحجّ بصیغة المعلوم، و قد لا ینسب الیه و لا یذکر فاعله، کما لو قال: آجرتک علی أن تحجّ بصیغة المجهول.

لا کلام فی وجوب المباشرة فی الصورة الاولی و عدم جواز استنابة غیره، کما لا کلام فی جواز الاستنابة فی الصورة الثانیة.

أما فی الصورة الثالثة فالظاهر عدم جواز الاستنابة؛ إذ ظاهر نسبة الفعل الی الفاعل کون النسبة علی نحو القیام به لا بنحو السبب فی حصوله، فقوله: أن تحجّ. أی توجد الحج مباشرة.

و أما فی الصورة الرابعة فالظاهر جوازها؛ لأنّ المستأجر علیه هو الحج من دون نظر الی فاعل معین، و نسبته الی الأجیر لیست نسبة قیام بل نسبة تحصیل، هذا ما یقتضیه القواعد.

و لکن فی المقام روایة و هی روایة عثمان بن عیسی، قلت لأبی الحسن الرضا علیه السّلام: ما تقول فی الرجل یعطی الحجّة فیدفعها الی غیره؟ قال علیه السّلام:

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب النیابة فی الحج حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲۱

]...[

لا بأس «۱».

و ما أفاده بعض المعاصرین من الخدشة فی سندها غیر صحیح؛ فإنّ سندها صحیح و رجالها ثقات و لکن فی دلالتها علی خلاف مقتضی القواعد تأمّلًا.

و فی المستند: فلا دلالة فیها علی الاستیجار بوجه، بل مدلولها إعطاء ما یحجّ به لأجل الحجّ فیحتمل التوکیل أیضاً، بل هو الظاهر، فسئل أنه إذا اعطی رجل وجه حجة لغیره هل یجب علی الغیر مباشرته بنفسه أو یجوز له الدفع الی الغیر؟ انتهی.

و أمّا ما فی العروة من حملها علی صورة العلم بالرضا من المستأجر. فیرد علیه: - مضافاً الی أنّه لا شاهد لهذا الحمل- أنّ مجرد العلم بالرضا لا یکفی إلّا أن یرجع الی الإذن الإنشائی فی الاستیفاء بفرد آخر، فالعمدة ما ذکرناه، و إلّا فالروایة غیر معمول بها.

[الثانیة عشر:] الاستیجار للحجّ مع ضیق الوقت عنه

الثانیة عشر: لا یجوز استیجار من ضاق وقته عن إتمام الحج تمتّعاً و کان وظیفته العدول الی الإفراد عن من علیه حجّ التمتع؛ إذ الإفراد فی الفرض المذکور بدل اضطراری، و علی فرض القول بجواز العدول الیه من الأول إذا علم بالضیق و لم یختص ذلک بمن شرع فی الحج ثمّ تبیّن فإنّ المنوب عنه مع فرض إمکان غیر هذا النائب له لا یکون مضطرّاً فلا یکون ذلک مشروعاً للنائب؛ کی یصح استیجاره

له.

و لو استأجره مع سعة الوقت فنوى التمتّع ثمّ اتّفق ضيق الوقت فهل يجوز العدول و يجزى عن المنوب عنه أم لا؟ وجهان، و فى المستند: لم أعثر على مصرّح من

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب النيابة فى الحجّ حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲۲

]...[

الفقهاء بحكمه؛ و اعتماداً عليه- قده- تركنا الفحص عن ذلك.

و لكن المتأخّرين عنه اختلفوا على قولين:

أحدهما: جواز العدول. ذهب اليه المحقق النائينى- ره-.

ثانيهما: عدم جوازه. اختاره جمع من الفقهاء.

و استدلّ للأول: بإطلاق أخبار العدول اليه.

و اجيب عنه بانصرافها الى الحاجّ عن نفسه، و حيث إنّه يكون على خلاف الأصل فلا دليل عليه.

و فيه: أنّ دعوى الانصراف لا منشأ لها، و على فرضه فهو بدوى لا يعتنى به، فالمحكم هو إطلاق أخبار العدول.

و على فرض جواز العدول هل يكون مجزئاً عن المنوب عنه أم لا؟ ذهب جماعة منهم الفاضل النراقى- ره- و سيد العروة الى الثانى.

و استدلّ له فى المستند بأنّ عمومات عدول المتمتّع الى الإفراد مع العذر لا يفيد أزيد من جوازه أو لزومه عليه، و عدم ترتّب إثم أو شىء آخر عليه من هذه الحيثية و هو مسلم و لا يدلّ ذلك على براءته عما لزم عليه من جهة الإجارة و استحقاقه لمال الإجارة. انتهى.

و فيه: أنّه على تقدير تسليم شمول أخبار العدول له يكون تلك ظاهرة فى كون الإفراد بدلًا شرعياً عمّا عليه، فمع إتيان البدل لا محالة يسقط المبدل عنه عن الذمة، فالإجزاء لازم شمول الاخبار له، و يترتّب عليه استحقاقه الاجرة المسمّاة.

و بذلك يندفع ما استدلّ به على عدم الإجزاء عنه بأنّ الابدال الاضطرارية إنّما تجزى على تقدير الاضطرار، و الاضطرار بالنسبة الى المنوب عنه يتوقّف على انحصار النائب بالشخص المعيّن، فمع إمكان غيره لا- اضطرار، فإنّ هذا الوجه يصلح وجهاً لعدم جواز استئجاره لمن يعلم بذلك من أوّل الأمر و لا يصلح الاستناد اليه فى فرض

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲۳

]...[

المسألة بعد عموم النص.

فصل: فى الوصية بالحجّ

الفصل الرابع: فى الوصية بالحج

اشارة

، و الكلام فيه فى طى مسائل:

الاولی: [وجوب الوصیة به]

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۹، ص: ۴۲۳

إذا وجب الحجّ علی المکلَّف و لم یأت به الی أن قرب أجله یجب علیه أن یوصی به وفاقاً لصریح غیر واحد و ظاهر آخرین فی جمیع العبادات البدنیة، و استدلّ له بوجوه:

الأول: عموم معاقد الإجماعات الدالّة علی وجوب الوصیة لکلّ حقّ واجب.

و فیه: کون تلک الإجماعات تعبدیة غیر ثابت.

الثانی: ما عن جامع المقاصد بأنّ فیه دفعاً لضرر العقاب عن نفسه.

و فیه: أنّه إن اریـد العقـاب علی ترک مباشـرته حـال الحیـاة- فمع أنّه قـد یفوت الواجب لعـذر یسـقط العقاب- أنّ العقاب علی ترک المباشرة لا یندفع بالوصیة.

و إن ارید العقاب علی ترک الوصیة فهو أوّل الکلام.

و إن ارید العقاب علی عدم إتیان النائب. فهو لا یکون متوجّهاً الی المیت.

الثالث: ما أفاده الشیخ الأعظم- ره- فی کتاب الوصیة، و حاصله: أنّه بناءً علی مشروعیة النیابة فی العبادة البدنیة کالحجّ علی ما هو المفروض لا- محالة یکون حجّ النائب حجّاً للمنوب عنه، و علیه فخطاب الحج و إن لم یشمل الإیصاء به لأنّ یأتی النائب به إلّا أنّه مستفاد ممّا ثبت من أنّ الأمر بالمسبّب المتوقّف علی امور غیر اختیاریة یرجع الی إرادة إیجاد ما فی وسع المکلّف من المقدمات و إن لم یکن ذلک مراداً من اللفظ، فإن صادف الأسباب الموجودة باقی الامور الخارجة عن اختیار المکلّف فقد حصل الامتثال و إلّا سقط الأمر، فالإیصاء بفعل الحج نیابة عنه یسقط

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲۴

]...[

معه الأمر بالحجّ علی کلّ تقدیر سواء حصل من النائب أم لم یحصل.

و فی کلامه- قده- مواقع للنظر:

أحدها: ما أفاده- قده- من أنّ فعل النائب فعل المنوب عنه تنزیلًا؛ فإنّه قد عرفت فی فصل النیابة عند بیان حقیقتها أنّ هذا لا یتم، بل النائب مأمور بإتیان العمل بعنوان النیابة مستقلًا، فراجع.

ثانیها: ما أفاده من أنّ المنوب عنه مأمور بفعل النائب؛ فإنّه یرد علیه: أنّه لا یعقل توجّه الأمر بفعل الغیر الذی لا یکون مسبّباً تولیدیاً لفعله، و یکون اختیاره فاصلًا الیه فإنّه من الأمر بغیر المقدور، علی أنّه لا- دلیل علیه، و ثبوته فی ذمته غیر الأمر به، و إلّا لزم سقوطه بالموت من دون الإیصاء.

ثالثها: ما أفاده من أنّ الإیصاء بفعل الحجّ نیابة عنه یسقط معه الأمر به علی کل تقدیر؛ فإنّه یرد علیه: أنّه مع سقوطه عنه لا مورد للنیابة.

و الحقّ فی المقام أن یقال: إنّه کما یستقلّ العقل بوجوب إطاعة المولی و لزوم تفریغ الذمة عن الواجب کذلک یستقلّ العقل بلزوم التسبیب الی فراغ الذمة بالمقدار الممکن، و لیس هو إلّا الإیصاء و بالملازمة بین حکم العقل و حکم الشارع فیما یمکن توجّه الأمر المولوی کما فی المقام یستکشف الحکم الشرعی و هو وجوب الإیصاء.

[الثانیة:] الحجّ الموصی به یخرج من الأصل أو الثلث

اشارة

الثانیـة: قـد مرّ فی فصل الحـجّ النـذری أنّ الحجّ الواجب أعمّ من الحجّ الإِسـلامی أو النذری علی القول بوجوب قضائه أو غیرهما، بل جمیع الواجبات البدنیة تخرج من الأصل، راجع المسألة الرابعة من ذلک الفصل.

و لا کلام و لا خلاف فی أنّ الحجّ الموصی به إن علم إنّه ندبی یخرج من الثُّلث،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲۵

]...[

و یشهد به طائفتان من النصوص.

الاولی: ما ورد فی مطلق الوصیة، و یدلّ علی أنّه لا یجوز الوصیة بأکثر من الثُّلث خرج عنه الوصیة بالحجّ الواجب بالتقریب المتقدم، و هی کثیرة قد عقد لها باباً فی الوسائل فی کتاب الوصیة.

منهـا: صـحیح أحمـد بن محمـد قـال: کتب أحمـد بن إسـحاق الی أبی الحسن علیه السّـلام أنّ درة بنت مقاتل توفّیت و ترکت ضـیعة أشـقاصاً فی مواضع و أوصت لسیّدنا علیه السّـلام فی أشقاصها بما یبلغ أکثر من الثُّلث- الی أن قال- فکتب بخطه: لیس یجب لها فی ترکتها إلّا الثُّلث «۱». و نحوه غیره.

الطائفة الثانیة: ما ورد فی خصوص الإِیصاء بالحج کصـحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السّـلام عن رجل مات و أوصـی أن یحجّ عنه، قال علیه السّلام: إن کان صرورة فمن جمیع المال، و إن کان تطوّعاً فمن ثُلثه «۲». و نحوه غیره.

حکم ما إذا لم یعلم أحد الأمرین

اشارة

و إن لم یعلم أنّ ما أوصی به واجب أو ندب فهل یخرج من الأصل، أو الثلث، أم یفصّل بین الموارد؟ أقوال:

ففی التذکرة: و إن لم یعلم اخرج من الثُّلث اجرة المثل أو ما عینه. انتهی.

و عن سید الریاض: أنّه یخرج من الأصل.

و فی العروة فصّل بین ما لو کانت الحالة السابقة فیه هو الوجوب کما إذا علم

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب کتاب الوصایا حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الوصایا حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲۶

]...[

وجوب الحجّ علیه سابقاً و لم یعلم أنّه أتی به أم لا فیخرج من الأصل، و بین ما لو لم یعلم به فیخرج من الثُّلث.

و قد استدلّ للخروج من الأصل: بأنّ مقتضی عمومات وجوب العمل بالوصیة خروجها من الأصل خرج عنها صورة العلم بکونه ندبیاً.

و بالرضوی: فإنّ أوصی بماله کلّه فهو أعلم بما فعله، و یلزم الوصی إنفاذ وصیته علی ما أوصی به، و بعض أخبار آخر الذی یکون بهذا المضمون.

قال فی محکی الریاض: و یحتمل عبارة المخالف کالرضوی لما یلتئم مع فتاوی العلماء بأن یکون المراد به یجب علی الوصی صرف المال الموصی به بجمیعه علی ما أوصی به من حیث وجوب العمل بالوصیة و حرمة تبدیلها بنص الکتاب و السنة، و إنّما جاز تغییرها إذا علم أنّ فیها جوراً و لو بالوصیة بزیادة عن الثُّلث، و هو بمجرد الاحتمال غیر کافٍ، فلعلّ الزیادة منه وقعت الوصیة بها من دون حیف کان وجبت علیه فی ماله بأحد الأسباب الموجبة له، و الموصی اعلم، و هذا غیر جواز الوصیة بالزیادة تبرّعاً فلا یمضی منه إلّا الثُّلث کما علیه العلماء. انتهی.

و بأصالة الصحة فی فعل الموصی فإنّه مع الشک فی أنّ الموصی به واجب فیصح الوصیة فی اکثر من الثُّلث أو مندوب فلا یصح یحمل تصرفه علی الصحة فیبنی علی أنّ وصیته فی الواجب.

و لکن یرد علی الأول: أنّ عمومات وجوب العمل بالوصیة خصّصت بما دلّ علی عدم نفوذ الوصیة بأزید من الثُّلث إن کان الموصی به ندبیاً، و علیه فالتمسّک بها عند الشک فی کونه ندبیاً أو وجوبیاً تمسّک بالعام فی الشبهة المصداقیة، و هو لا یجوز.

و یرد علی الثانی: أنّ تلک النصوص ظاهرة فی نفوذ الوصیة و إن کان بأزید من الثُّلث، و یعارضها روایات کثیرة التی هی أشهر و أصحّ سنداً و أکثر عدداً و أوضح دلالةً، و یتعیّن طرح هذه النصوص لذلک، و لا وجه لحملها علی ما أفاده- قده-.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲۷

]...[

و یرد علی الثالث: أنّه إن ارید إجراء أصالة الصحة فی الوصیة کما هو ظاهر الدلیل فیرد علیه: أنّ أصالة الصحة إنّما تجری عند دوران الأمر بین الصحة نفسها و الفساد، و أمّا لو دار الأمر بین الصحة الفعلیة و الصحة التأهّلیة کما لو شک فی صحة بیع الراهن من جهة الشک فی إذن المرتهن أو إجازته فلا تجری؛ فإنّه لا یثبت الإذن أو الإجازة بإجراء أصالة الصحة فی العقد.

و فی المقام یدور الأمر بین الصحة الفعلیة و الصحة التأهّلیة؛ فإنّه لو کان الموصی به واجباً فهی صحیحة بالفعل، و إن کان مندوباً فهی صحیحة بالصحة التأهّلیة؛ لتوقّفها علی إجازة الورثة، فلا تجری أصالة الصحة، فتأمّل؛ فإنّ ذلک قابل للمناقشة، فإنه و إن افاده الشیخ الأعظم و لکن قد أشبعنا الکلام فیه فی رسالة القواعد الثلاث فی مبحث أصالة الصحة، و أثبتنا جریانها عند الدوران بین الفعلیة و التأهّلیة، مع أنّه لو تمّ ذلک اختصّ بما إذا زاد اجرة ما أوصی به عن الثُّلث بالنسبة الی الزیادة کما هو واضح.

و إن ارید إجراء أصالة الصحة فی فعل الموصی و أنّه أتی بما کان واجباً علیه.

فیرد علیه: أنّ إجراء أصالة الصحّة یتوقّف علی إحراز صدور العمل فی الخارج، و مع الشک فی تحقّق أصل العمل الموصوف بالصحّة لا تجری؛ فإنّ دلیلها یتکفّل التعبّد بالوصف لا التعبّد بالموصوف و إثباته، و لا تعبّد بالوصف إلّا مع إحراز الموصوف.

و استدلّ سید العروة لما ذهب الیه بجریان الاستصحاب أی استصحاب بقاء وجوبه فیما علم وجوب الحجّ علیه سابقاً، و یدخل بذلک فی موضوع ما دلّ علی الخروج من الأصل، و هذا بخلاف ما لو لم یعلم به؛ فإنّ مقتضی الأصل عدم کونه واجباً فیخرج من الثُّلث.

أقول: ما ذکره یتمّ فی الشق الثانی و لا یتم فی الأول؛ لأنّ استصحاب بقاء الوجوب لا یکون مثبتاً لدَین المیت الذی هو موضوع لتوجّه الخطاب الی الوارث،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲۸

]...[

و تمام الكلام فى محلّه، فالأظهر: أنّه يخرج من الثُّلث؛ للأصل اى أصالة عدم الوجوب.

[الثالثة:] إذا لم يعيّن الموصى اجرة اقتصر على الأقلّ

الثالثة: إذا أوصى بالحج فتارة لا يعيّن الاجرة، و اخرى يعيّنها، و على التقديرين تارة يعيّن أجيراً معيّناً، و اخرى لا يعيّنه.

فإنّ أوصى به و لم يعيّن الاجرة و لا الأجير، ففى الشرائع و غيرها انصرف ذلك الى اجرة المثل؛ و مقتضى إطلاق عبارة التذكرة ذلك أى لزوم الاقتصار على اجرة المثل.

و لكن فى المنتهى و عن القواعد و غيرهما أنّه يلزم الاقتصار على أقلّ ما يوجد من يحجّ عنه.

و استدلّوا للأول بالانصراف الى اجرة المثل أو الانصراف عن الأكثر.

و أفاد سيد المدارك بقوله: أمّا انصراف الاجرة مع عدم التعيين الى اجرة المثل فواضح؛ لأنّ الواجب العمل بالوصية مع الاحتياط للوارث فيكون ما جرت به العادة كالمنطوق به.

أقول: هذا الوجه يتمّ إذا كان الوصية بالإخراج من الثُّلث، فانّ له التصرف بما شاء، و أمّا إذا لم تكن كذلك، بل كانت بإخراجه من الأصل أو كانت مطلقة و قلنا بأنّه يخرج من الأصل فهذا الوجه غاية ما يدلّ عليه أنّه كالتصريح بالاستيجار بأُجرة المثل، فإذا أمكن الاستيجار بالأقلّ يجب الاقتصار عليه؛ فإنّه به يجمع بين ما دلّ على لزوم العمل بالوصية و ما دلّ على أنّه لا يجوز الحيف على الورثة.

و بالجملة العمل بالوصية لازم إلّا أنّه لا بدّ و أن يراعى حق الورثة و لا يزاحمهم، و لا يكون ذلك إلّا بالاستيجار بالأقلّ إن أمكن، بل يمكن منع ذلك و إنّ كانت الوصية

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۲۹

]...[

بالإخراج من الثُّلث؛ فإنّ إطلاق الوصية يقتضى الإذن بما فيه مصلحة الموصى، و معلوم أنّ مصلحته تقتضى الاستيجار بالأقلّ إن أمكن.

و على ما اخترناه يجب الفحص عنه؛ إذ مع احتمال وجوده لا يكون جواز الاستيجار بأُجرة المثل معلوماً، نعم يكون وجوب الفحص مغيّاً بأن يلزم منه الحرج أو تعطيل الواجب.

ثمّ إنّه لا فرق فيما ذكرناه بين أن يكون الحجّ الموصى به هو الحجّ الواجب أو الندبى.

و إن أوصى به و عيّن أجيراً و لم يعيّن الاجرة، فإن رضى الأجير بما يرضى به الأقلّ اجرة فلا كلام، و إن لم يرض به ففى المنتهى كان على الولى أن يحجّ عنه بأقلّ ما يوجد من يحجّ عنه. انتهى.

و الظاهر من التذكرة أنّ الواجب الاستيجار بأجرة المثل لا أقلّ اجرة يوجد من يحجّ بها.

و فى المستند، فيجب إجابة الموصى له فيما يرضى بأنّ يحجّ به و إن كان زائداً عن الاجرة إلّا أنّ الزائد يخرج من الثُّلث. انتهى.

أقول: الكلام فى أنّ الاجرة التى يقتصر عليها فى الخروج من الأصل هل هى اجرة المثل، أو أقلّ ما يوجد؟ هو الكلام فيها فى الصورة السابقة.

و أمّا الزائد عليها فإن كان أقلّ من الثُّلث يخرج منه و يجب إجابة الموصى له، و إن كان أزيد منه فلا يجب إجابته و تبطل الوصية.

هذا اذا كان الحج واجباً، و إن كان مندوباً فيخرج اجرة الحج بتمامها من الثُّلث إن اتّسع و إلّا فتبطل الوصية.

و إن أوصى به و عيّن الاجرة و لم يعيّن الأجير، فإن كان الحج ندبياً فالحكم واضح، و إن كان واجباً فإن كانت الاجرة المعيّنة مساوية لأقلّ ما يجد من يحجّ به

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۳۰

]...[

صرفها الوارث الی من شاء ممّن یقوم بالحج، و إن کانت أزید منه کان ما یساویه من الأصل و الزائد من الثُّلث.

و إن أوصی به و عیّن الأجیر و الاجرة معاً و کان الحج واجباً، ففی المنتهی: و إن عیّنهما معاً فقال: أحجّوا عنّی فلاناً بمائة اعطی فلان اجرة المثل من أصل المال، و الزائد من الثُّلث، فإن رضی الموصی له فلا بحث، و إلّا استؤجر غیره بالمعیّن إن ساوی اجرة المثل أو کان أقلّ، و إن زاد فالوجه أنّ الزیادة للوارث؛ لأنّه أوصی بها لشخص معیّن بشرط الحج و لم یفعل الموصی له فیکون للوارث، و لا شیء للموصی له، لأنّه إنّما وصّی له بشرط قیامه بالحج. انتهی.

أقول: حکمه بإخراج اجرة المثل من الأصل ینافی ما اخترناه، و اختاره هو فی الصورة السابقة من أنّ اجرة الحجّ التی تخرج من الأصل هی أقلّ ما یوجد من یحجّ عنه.

و حقّ القول فی المقام أنّ المقدار المشار الیه یخرج من الأصل و الزائد من الثُّلث إن اتّسع، و إلّا فمع إجازة الوراث، و بدونهما تبطل الوصیة؛ فإنّ الوصیة تعلّقت بشخص معیّن.

و ما فی الحدائق من الاشکال فی بطلان الوصیة بأنّه قد أوصی بأمرین: الأجیر و الاجرة، و الحج واجب لا بدّ من إخراجه، و تعذّر الأجیر لامتناعه لا یوجب بطلان تعیین الاجرة إلّا أن یعلم أنّ التعیین إنّما وقع من حیث خصوصیة ذلک الأجیر الموصی له و هو هنا غیر معلوم. انتهی. یرد علیه: أنّ الوصیة نظیر غیرها ممّا یتوقّف تحقّقه علی الإنشاء و الإبراز، و المفروض أنّ المنشأ هو الوصیة لشخص معیّن، فمع امتناعه تبطل الوصیة، و مجرّد تعلّق غرض الموصی بشیء لا یجدی إلّا أن یعلم إرادة هذا الغرض من اللفظ و لو مجازاً بالقرینة، و معلوم أنّ ما نحن فیه لیس کذلک، و قاعدة المیسور مع ارتباط أحدهما بالآخر فی الإنشاء لا مجری لها، و إذا بطلت الوصیة فحیث إنّ الحج

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۳۱

]...[

واجب لا بدّ من إخراجه، فیستأجر غیره بأقلّ ما یوجد.

و أمّا إن کان الحجّ ندبیاً فإن کانت الاجرة الموصی بها بمقدار الثُّلث أو الأقلّ تعیّن استیجار ذلک الأجیر، و إن زادت عنه أو لم ترض الوصی بتلک الاجرة بطلت الوصیة و ترجع الاجرة الی الورثة.

و دعوی: أنّه لو علم تعلّق غرض الموصی بالحجّ مطلقاً وجب إخراجه؛ لأنّ الموصی به علی هذا التقدیر فی قوة شیئین فلا یبطل أحدهما بفوات الآخر. تتم إذا کان المنشأ بالإیصاء متعدّداً و لم یحتمل الارتباطیة و إلّا فمجرّد التعدّد الضمنی لا یجدی کما مرّ.

[الرابعة:] إذا لم یعیّن عدد الحجّ

الرابعة: إذا أوصی بالحج و عیّن المرّة أو التکرار بعدد معیّن تعیّن بلا خلاف و لا کلام، و إن لم یعیّن فتارة لا یعلم أنّه أراد المرة أو التکرار، و اخری یعلم أنّه أراد التکرار و لکن لا یعلم العدد.

أمّا فی الصورة الاولی ففی المنتهی و الشرائع و الجواهر و عن القواعد و المدارک و غیرها اقتصر علی المرة.

و عن بعض أنّه إن اخرج من الأصل وجب الاقتصار علی الواحد إلّا مع إذن الورثة، و إن اخرج من الثُّلث جاز الواحد کما جاز المتعدد فی سنة واحدة.

و عن الشیخ و جماعة و فی الحدائق و المستند: أنّه یجب التکرار ما دام الثُّلث باقیاً.

و استدلّ للأول: بأنّ مقتضی الإِطلاق لو کان هناک إطلاق کون المراد صرف وجود الطبیعة المنطبق علی أول الوجودات، و هو و إن صدق علی المتعدّد کما یصدق علی الواحد إلّا أنّه من جهة مزاحمته لحقّ الورثة یجب الاقتصار علی أقلّ ما یتحقق

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۳۲

]...[

به الوصیة، و إن لم یکن لکلامه إطلاق مقتضی أصالة العدم عدم الوصیة بأزید من واحد فیقتصر علی المرة.

أقول: ما ذکر من مقتضی الإِطلاق و الأصل متین، و أمّا ما افید من أنّه لمزاحمة حقّ الورثة یجب الاقتصار علی الأقلّ- فإنّما یتمّ إذا اخرج من الأصل، و إن اخرج من الثُّلث فلا یتم، فإنّه أحقّ به من غیره، و علیه فالقول الثانی هو الصحیح بحسب القاعدة.

و استدلّ للثالث بأنّ یقین البراءة من تنفیذ الوصیة لا یحصل إلّا بذلک کما فی الحدائق، و بجملة من الأخبار کخبر محمد بن الحسین بن أبی خالد: سألت أبا جعفر علیه السّلام عن رجل أوصی أن یحجّ عنه مبهماً، فقال (ع): یحجّ عنه ما بقی من ثُلثه شیء «۱».

و خبر محمد بن الحسن: قال لأبی جعفر علیه السّلام: جعلت فداک قد اضطررت الی مسألتک، فقال: هات. فقلت: سعد بن سعد أوصی حجّوا عنّی مبهماً و لم یسمّ شیئاً و لا یدری کیف ذلک. فقال علیه السّلام: یحجّ عنه ما دام له مال «۲».

و خبر محمد بن الحسن الأشعری: قلت لأبی الحسن علیه السّلام: جعلت فداک إنّی سألت أصحابنا عمّا ارید أن أسألک عنه فلم أجد عندهم جواباً و قد اضطررت الی مسألتک و أنّ سعد بن سعد أوصی إلیَّ فأوصی فی وصیته حجّوا عنّی مبهماً، و لم یفسّر کیف أصنع؟ قال علیه السّلام: یأتیک جوابی فی کتابک فکتب إلیَّ یحجّ عنه ما دام له مال یحمله «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

(۳) الاستبصار ج: ۴ ص: ۱۳۷ الرقم: ۵۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۳۳

]...[

و الأخیران و إن کانا فی بادئ النظر مطلقین من حیث الثُّلث أو التمام إلّا أنّهما یقیّدان بالثُّلث إمّا للإِجماع أو للخبر الأول الذی هو کالمقیّد بالنسبة الیهما، و إمّا لأنّ المراد بالمال فیهما هو الثُّلث بقرینة (له) فإن الثُّلث له لا أزید.

و لکن یرد علی الوجه الأول: أنّه لا یقین بالشغل بأزید من مرة؛ کی یجری قاعدة الاشتغال.

و أما النصوص فقد اورد علی الاستدلال بها بوجوه:

أحدها: أنّها موهونة بإعراض المشهور عنها، و فی المستند: لا وجه له مع عدم ظهور رادّ لها من المتقدّمین سوی شاذ، و قد أفتی بمضمونها فی التهذیب. انتهی.

و اذا انضم الیه أنّ إعراض المتأخرین لا یوجب الوهن ارتفع هذا الإِیراد.

ثانیها: ما عن کشف اللثام و فی العروة و هو: أنّه یمکن أن یکون المراد من الأخبار أنّه یجب الحج ما دام یمکن الإِتیان به ببقاء شیء من الثُّلث بعد العمل بوصایا اخر.

و بعبارة اخری: أنه یحجّ عنه إن بقی شیء من ثُلثه بعد وصیة مقدّمة علیه، فلا یفهم التکرار منها أصلًا.

و فیه: - مضافاً الی أنّه حمل لا- شاهد له- یشهد بخلافه قوله: مبهماً لم یفسّر؛ فإنّ ما افید لا إبهام فیه، و أیضاً أنّه لیس شیئاً یعجز الأصحاب عن جوابه، بل هو من الواضحات.

ثالثها: ما عن سید المدارک و هو حملها علی صورة إرادة التکرار؛ و تبعه سید العروة.

و فیه أنّه خلاف الإطلاق و عدم الاستفصال.

رابعها: ما فی الجواهر و هو: أنّه من المحتمل أن یکون مورد الأخبار ما لو أوصی بإخراج الثُّلث أولًا و لم یذکر إلّا الحجّ، و کان تردد السائل من جهة أنّه هل یحجّ عنه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۳۴

]...[

مرة و یصرف الباقی فی سائر وجوه البرّ، أو یصرف الثُّلث بتمامه فی الحج مراراً، ثمّ قال: بل یدّعی ظهور الاقتصار فی الوصیة بالحجّ عنه فی إرادة الوصیة بالثُلث و أنّه یصرف فی ذلک و إن لم یوص بالثُلث بغیر اللفظ المزبور- الی أن قال- و لعلّ مراد الشیخ و من تبعه ذلک لا الحمل علی التکرار تعبّداً و إن کان ظاهر اللفظ خلافه؛ ضرورة استبعاد مثل ذلک من مثله. انتهی.

أقول: دعوی الظهور المزبور غیر ظاهرة، بل فرض السؤال فی النصوص فرض الإبهام و عدم الظهور، و مجرد الاحتمال لا- یضر بالاستدلال بعد الإطلاق، و استبعاد مثل ذلک من مثل الشیخ و أتباعه فی غیر محلّه بعد کونه مقتضی النصوص.

و الإنصاف أنّ إنکار دلالتها علی ذلک مکابرة، فالمتعیّن بحسب النصوص هو القول الثالث.

و ممّا ذکرناه ظهر حکم ما لو علم إرادة التکرار و لم یعلم العدد.

[الخامسة:] إذا عیّن مقداراً لا یکفی للحجّ

الخامسة: لو أوصی رجل أن یحجّ عنه سنین و عیّن لکلّ سنة مقداراً معیّناً و اتّفق عدم کفایة ذلک المقدار لکلّ سنة جمع نصیب سنتین فی سنة، و کذا لو قصر اضیف الیه من نصیب الثالثة کما هو المشهور شهرة عظیمة، و فی الجواهر: بلا خلاف أجده فیه؛ بل فی المدارک هذا الحکم مقطوع به فی کلام الأصحاب، و فی الحدائق: من غیر خلاف یعرف، و استدلّ له بوجوه:

۱- ما فی المنتهی و هو: أنّ المال الموصی به قد خرج بالوصیة عن ملک الورثة و وجب صرفه فیما عیّنه الموصی بقدر الإمکان و لا یمکن صرفه إلّا بهذا الوجه فیتعیّن.

و فیه: أنّ الواجب صرف الموصی به فیما عیّنه الموصی إن أمکن، و فی الفرض

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۳۵

]...[

لا- یمکن؛ لأنّه عیّن قدراً معیّناً لکلّ سنة لا یفی به، فلا یمکن الصرف فیما عیّن، و صرفه فیما هو أقرب الیه یحتاج الی دلیل، فلیکن المقام من قبیل ما اذا أوصی بمال فی جهة معیّنة لا یمکن صرفه فیها، و سیأتی الکلام فیه و أنّه یصرف فی وجوه البرّ.

۲- ما فی المستند نقله و هو: أنّ المال خرج عن الإرث و وجب أمران: الحجّ و کونه بقدر مخصوص، فإذا تعذر الثانی لم یسقط الأول، ثمّ قال: و مرجعه الی قاعدة المیسور لا یسقط بالمعسور و هی عندی ضعیفة جدّاً. انتهی.

و فیه: أنّ الوصیة لو کانت بأمرین مستقلّین غیر مرتبطین تمّ ما افید، و لکن الفرض ارتباطهما و أنّه یحجّ بقدر مخصوص.

۳- ما فی العروة، قال: لأنّ الظاهر من حال الموصی إرادة صرف ذلک المقدار فی الحجّ و کون تعیین مقدار کلّ سنة بتخیّل کفایته.

و فیه: مـا تقـدم منّا من أنّ فی باب الوصـیة کسائر الإنشائیات لا اعتبار بالمرادات و الأغراض، و إنّما المیزان هو المنشأ و الفرض أنّه لا یمکن العمل به.

۴- قاعـدة المیسور و هی إن رجعت الی أحـد الوجوه السابقـة فقد ظهر حالها و إلّا فإن ارید إجراؤها فی مراد الموصـی. فیرد علیه: أنّ القاعدة غیر تامة فی نفسها، و علی فرض تمامیتها فهی فی المطلوبات الشرعیة دون غیرها.

و إن ارید إجراؤها فی وجوب العمل بالوصیة. فهو لا یصح؛ لأنّ وجوب العمل بها متوقّف علی صدقها علی البعض و مع انتفائه لانتفاء القید لا یصدق المیسور، و بالجملة قاعدة المیسور علی فرض تمامیتها لا تصلح لِإثبات وجوب ما لم یوص به المیت.

۵- النصوص الخاصة الواردة فی الباب کخبر إبراهیم بن مهزیار، قال: کتب الیه علی بن محمد الحصـینی أنّ ابن عمّی أوصی أن یحجّ عنه بخمسة عشر دیناراً فی کلّ سنة و لیس یکفی ما تأمرنی فی ذلک؟ فکتب علیه السلام یجعل حجّتین فی حجة

]...[

فإنّ اللّه تعالی عالم بذلک «۱».

و خبره الآخر، قال: کتب الیه علیه السّـلام أنّ مولاک علی بن مهزیار أوصـی أن یحجّ عنه من ضیعة صیر ربعها لک فی کلّ سنة حجّة الی عشـرین دیناراً و أنّه قـد انقطع طریق البصـرة فتضاعف المؤن علی الناس فلیس یکتفون بعشـرین دیناراً، و کذلک أوصـی عدة من مواليک فی حجّهم، فکتب علیه السّلام یجعل ثلاث حجج حجّتین إن شاء اللّه «۲».

و معلوم أنّ ما فیهما من الکیفیتین من باب المثال سیما بلحاظ التعلیل فی الأول.

و أورد سـید المدارک علی الاستدلال بهما: بضعف السند، و الظاهر أنّ نظره الی روایتهما فی الکافی عن محمد بن یحیی عمّن حدّثه عن إبراهیم، و لکن للخبرین طریقین آخرین:

أحدهما: أنّ الشیخ رواهما عن محمد بن علی بن محبوب عن إبراهیم، و طریقه الیه صحیح.

ثانیهما: أنّ الصدوق رواهما عن إبراهیم بن مهزیار، و طریقه أیضاً صحیح.

و أمّا إبراهیم فهو من الثقات، مع أنّه لو سلّم ضعفهما فلا شبهة فی انجبار ضعفهما بعمل الأصحاب حیث إنّهم عملوا بهما و لم یستندوا الی الوجوه الاخر، کما یشهد به تعبیرهم فی فتاویهم بما هو منطبق علی مضمون الخبرین، فلا إشکال فی الحکم.

و لو فضل من الجمیع إن حصـر السـنین فی عـدد کعشـرة و نحوها فضـلة لا تفی بالحجّ فعن کشف اللثام: عادت میراثاً، أو صـرفت فی غیره من المبرّات.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۲.

]...[

و فی الجواهر بعد ذکر الوجهین: قد یقال بوجوب دفعها اجرة فی بعض السـنین و إن زادت عن اجرة المثل مع فرض الوصـیة فلا فضلة حینئذٍ، نعم لو أمکن فرضـها جری فیها الوجهان، بل یتعیّن الثانی منهما مع فرض الوصـیة بها، و أنّه ذکر ذلک مصرفاً لها فاتفق تعذّره، کما أنّه یتعیّن الأول إذا فرض إخراجها عن الوارث بالوصیة المزبورة التی قد فرض تعذّرها. انتهی.

أقول: مورد البحث الفرض الأخير أى: كون الوصية واحدة الظاهرة فى إنشاء مطلوب واحد، لا المتعدّد، و عليه فنظر صاحب الجواهر الى عودها ميراثاً، و لكن الأظهر لزوم صرفها فى وجوه البرّ؛ لما سيأتى من النصوص الدالة على ان ما عين للحجّ إن لم يكف له يصرف فى وجوه البرّ، و موردها و إن كان غير المقام و لكن الظاهر وحدة المناط، و لعلّ القول الأخير مبنى على أنّ الازدياد على اجرة بعض السنين من وجوه البرّ، و مع ذلك فهو أقرب الى الوصية و لا بأس به.

و لو كان الموصى به الحجّ من البلد و دار الأمر بين جعل اجرة سنتين مثلًا لسنة و بين الاستئجار بذلك المقدار من الميقات لكلّ سنة، ففيه قولان، ذهب كاشف اللثام الى الثانى، و لم يستبعده سيد العروة، و اختار صاحب الجواهر الأول.

و قد يقال: إنّ مقتضى صحيح البزنطى الآتى المتضمّن أنّه إذا أوصى بمال لا يكفى للحجّ من البلد أنّه يحجّ من حيث أمكن، و كذا خبر على بن مزيد الذى سيمرّ عليك المتضمّن أنّه يحجّ به من الميقات؛ و نحوهما غيرهما- هو تقديم الحجّ الميقاتى، كما أنّ ذلك مقتضى قواعد باب التزاحم حيث إنّه لا شك فى أهمّية الحجّ الميقاتى من الطريق.

و لكن يرد عليه: أنّ مورد الخبرين و ما شاكلهما هو ما إذا دار الأمر بين ترك الحجّ رأساً و الحجّ من الميقات و هو غير المقام.

و أما ما ذكره من أنّه مقتضى القواعد. فهو متين إذا ثبت تعيّن الالتزام بأحد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۳۸

]...[

الوجهين، و دار الأمر بينهما لا مثل المقام ممّا لا يكون الحكم مسلّماً.

و الحقّ أن يقال: إنّ مقتضى إطلاق الخبرين- أى خبرى إبراهيم الوارد أحدهما فى الحج البلدى- هو القول الأول، فإنّ إطلاقهما شامل لما لو تمكّن من الاستنابة من الميقات كشموله لما إذا لم يمكن.

[السادسة:] إذا عيّن للحجّ اجرة لا تكفى

السادسة: إذا عيّن للحجّ اجرة لا يرغب فيها أحد، و كان الحج مستحباً، ففيه أقوال:

الأول: ما عن ابن إدريس و الشيخ فى المسائل الحائريات و صاحب المدارك و فى المستند و هو: عودها ميراثاً.

الثانى: ما عن المشهور و هو: أنّه تصرف فى وجوه البرّ.

الثالث: ما عن المحقق الكركى و الشهيد الثانى فى المسالك و هو: أنّه إن كانت كذلك من الأول فترجع ميراثاً، و إن كان الراغب موجوداً ثمّ طرأ التعذر فتصرف فى وجوه البرّ.

و الكلام تارة فيما تقتضيه القواعد، و اخرى فيما تقتضيه النصوص الخاصة.

أما الأول فقد استدلّ لما هو المشهور بوجوه:

۱- ما فى المنتهى و هو: أنّه بالوصية خرجت عن ملك الورثة و لا يمكن صرفها فى الطاعة التى عيّنها الموصى فتصرف الى غيرها من الطاعات.

و فيه: أنّه مع بطلان الوصية لعدم إمكان العمل بها لا تخرج الاجرة المعيّنة عن ملك الورثة، مع أنّ الوصية إنّما تعلّقت بصرفها فى الحج و لا يمكن، و صرفها فى وجوه الطاعات الاخر يحتاج الى دليل مفقود.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۳۹

]...[

۲- قاعدة المیسور بدعوی: أنّ الفصل إذا تعذّر یبقی الجنس فمع تعذّر الحجّ تصرف فی جنس الطاعة.

و فیه أولًا: أنّ القاعدة غیر تامة فی نفسها.

و ثانیاً: أنّه إذا تعذّر الفصل لا یکون الجنس میسور المتعذر بنظر العرف، أ لا تری أنّ إطعام الحیوان لا یعدّ میسور إطعام الانسان، فعلی فرض تمامیة القاعدة تکون مختصة بالمرکّبات الخارجیة دون التحلیلیة.

۳- أنّ غرض الموصی تعلّق بصرفها فی الطاعة، و تکون تلک الطاعة هو الحج، فإذا تعذّر الثانی یعمل بها فی الأول.

و فیه أولًا: لعلّ الغرض متعلّق بالمقیّد و لا یکون هناک تعدّد الغرض.

و ثانیاً: قد مرّ أنّه فی باب الوصیة لا عبرة بالأغراض ما لم تنشأ، و الفرض فی المقام إنشاء وصیة واحدة متعلّقة بالحجّ.

و بما ذکرناه یظهر وجه القول الأول إذ مع بطلان الوصیة لا محالة یکون المال للورثة.

و استدلّ للثالث: بأنّه إذا طرأ العذر تکون الوصیة صحیحة ابتداءً فیخرج المال عن ملک الورثة، و لا یعود الیهم إلّا بدلیل و لم یثبت، غایة الأمر أنّه قد تعذّر صرفه فی الوجه المعیّن، فیکون کمجهول المالک فیصرف فی وجوه البرّ.

و أورد علیه فی المستند: بأنّ الموصی به إنّما هو بحیث لو بطلت الوصیة فیه ابتداءً أو لعارض لصار کما کان ملکاً للموصی، و هذا حقّ له ینتقل الی الوارث، و یلزمه انتقال الموصی به الیه.

ثمّ أورد علی نفسه بأنّه ما الدلیل علی ثبوت هذا الحقّ للموصی؟.

و أجاب عنه: بأنّ الموصی به کان ملکاً له فالأصل بقائه علیه إلّا بقدر علم خروجه منه، و لم یعلم إلّا هذا القدر یعنی علم أنّه خرج عن ملکه ما دامت الوصیة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴۰

]...[

باقیة، و أما الزائد عنه فلا.

ثمّ أورد علی نفسه بأنّه بالوصیة خرج عن ملکه فیستصحب ذلک.

و أجاب عنه بأنّه بالوصیة صار واجب الصرف فی الوصیة، و لزمه الخروج عن ملکه، فإذا انتفی الملزوم لا یمکن استصحاب اللازم.

و فی کلامه- ره- مواقع للنظر:

الأول: أنّ ما أفاده من ثبوت حقّ للموصی ینتقل ذلک بالإرث. یرد علیه: أنّ هذا لیس حقّاً، بل فی فرض حیاة الموصی المال لم یخرج عن ملکه بالوصیة و خروجه عنه یتوقّف علی الموت، فلو بطلت الوصیة یکون الملک علی ما هو علیه، و الانتقال عنه یحتاج الی دلیل، فهو لیس حقّاً من الحقوق، مع أنّه لو کان حقّاً له کونه حقّاً فی مقابل الحکم، و حقّاً قابلًا للانتقال کی یورث- ممّا لم یدلّ علی شیء منهما دلیل، و بدون إثباتهما لا یصحّ التمسّک بعموم أدلّة الإرث؛ للشک فی الموضوع.

الثانی: ما أفاده من أنّه علم أنّه خرج عن ملکه ما دامت الوصیة یجب العمل بها، و أمّا الزائد عنه فلا؛ فإنّه یرد علیه: أنّه علی فرض صحة الوصیة و لو آناً ما و تأثیرها فی الانتقال یکون المنتقل عنه الملکیة الدائمیة لا الموقتة.

الثالث: ما أفاده بأنّه بالوصیة صار واجب الصرف و لزمه الخروج عن ملکه؛ فإنّه یرد علیه: أنّ للوصیة النافذة أثرین: أحدهما: خروج المال عن ملکه؛ الثانی: وجوب العمل بها، و مع انتفاء أحدهما لا وجه لانتفاء الآخر.

و أمّا الأخبار الخاصة فهی طائفتان:

الاولی: ما ورد فی خصوص المقام.

الثانیة: ما ورد فی نظائره.

أمّا الاولی فهی خبر علی بن مزید (فرقد) صاحب السامری قال أوصی الی رجل بترکته فأمرنی أن أحجّ بها عنه فنظرت فی ذلک فإذا هی شیء یسیر لا یکفی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴۱

]...[

للحجّ فسألت أبا حنیفة و فقهاء أهل الکوفة فقالوا: تصدّق بها عنه- الی أن قال- فلقیت جعفر بن محمد علیهما السلام فی الحجر، فقلت له: رجل مات و أوصی إلیّ بترکته أن أحجّ بها عنه فنظرت فی ذلک فلم یکف للحجّ فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا: تصدّق بها. فقال علیه السّلام: ما صنعت؟ قلت: تصدّقت بها. فقال: ضمنت إلّا أن لا یکون یبلغ ما یحجّ به من مکة، فإن کان لا یبلغ ما یحجّ به من مکة فلیس علیک ضمان، و إن کان یبلغ ما یحجّ به من مکة فأنت ضامن «۱» و دلالته علی أنّه یتصدّق به إذا لم یکف للحجّ واضحة.

و أما الثانیة، فمنها: خبر محمد بن الریان الذی رواه المشایخ الثلاثة، قال: کتبت الی أبی الحسن- یعنی علی بن محمد- أسأله عن إنسان أوصی بوصیة فلم یحفظ الوصی إلّا باباً واحداً منها کیف یصنع بالباقی؟ فوقّع علیه السّلام الأبواب الباقیة اجعلها فی البر «۲».

و منها: ما ورد فی من أوصی بألف درهم للکعبة المتضمّن أنّها تصرف فی وجوه البر: لغناء الکعبة عنها.

و منها: غیر ذلک، فإنّ المستفاد من المجموع أنّه إذا تعذّر العمل بالوصیة یصرف المال فی سائر وجوه المبرّات، فالأصح- بحسب الروایات- ما هو المشهور بین الأصحاب.

---

(۱) الوسائل باب ۳۷ من أبواب أحکام الوصایا حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۶۱ من أبواب أحکام الوصایا حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴۲

]...[

[السابعة:] إذا صالحه داره علی أنّ یحجّ عنه

السابعة: إذا صالحه داره مثلًا و شرط علیه أن یحجّ عنه بعد موته، فهل یلحقه حکم الوصیة فإن کان الحجّ ندبیاً یحسب مقدار اجرة المثل لهذا العمل، فإن کانت زائدة عن الثُّلث توقّف علی إمضاء الورثة کما عن المحقّق القمی- ره- أم لا یلحقه حکمها فیخرج من الأصل و لا ینتقل ذلک الی الورثة کما عن سید العروة و جماعة؟.

و استدلّ المحقق القمی لما ذهب الیه بأنّ المنوب عنه بهذا الشرط یملک علیه الحجّ و هو عمل له اجرة و مالیة فیلحقه حکم الوصیة.

و یرد علیه: أولًا ما فی العروة قال: و فیه أنّه لم یملک علیه الحجّ مطلقاً فی ذمته ثمّ أوصی أن یجعله عنه، بل إنّما ملک بالشرط الحجّ عنه، و هذا لیس مالًا تملکه الورثة فلیس تملیکاً و وصیة، و إنّما هو تملیک علی نحو خاص لا ینتقل الی الورثة. انتهی.

و مراده- قدّه- لیس أنّ الحج لا یکون مالًا حتی یرد علیه- کما فی بعض الکلمات- بأنّه کیف لا یکون مالًا و قد جعل عوضاً عن مال!؟ مع أنّ الانتقال الی المیت لا یتوقّف علی المال، بل علی الملک مثل حبة الحنطة، فإنّها ملک لیس بمال و تنتقل الی الورثة، بل مراده- و اللّه العالم- أنّ الحج فی الفرض و إن کان مالًا و ملکاً إلّا أنّ ملکیته إنّما تکون بنفس هذا الشرط لا أنّ الشرط وارد علیها.

و بعبارة اخری: أنّه تارة یکون شیء ملکاً لأحد ثمّ هو یتصرف فیه بالإیصاء، فهذا هو الإیصاء الذی یکون نافذاً فی الثُّلث و ما دون، و

لا ینفذ فی الأکثر منه، و اخری یکون التصرف الإیصائی هو الموجب لصیرورة ذلک الشیء ملکاً، فالملکیة مترتّبة علیه و متأخّرة عنه رتبة، و هذا خارج عن موضوع الأدلّة.

ثمّ إنّه یکون ملکاً خاصاً لا ینتقل الی الورثة؛ فإن موضوع دلیل الإرث هو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴۳

]...[

المال الذی لا تعیّن له فی التصرف للمیت، و إنّما یکون التصرف فیه مردّداً بینه و بین الوارث کالأعیان و الحقوق التی لا تعیّن لها فی الصرف للمیت، و أمّا ما یکون معیّناً فی ذلک کالحجّ المشروط بوقوعه عنه فلا تشمله أدلّة الإرث؛ لقصور ما ترکه المیت عن الشمول لذلک، و هذا الذی ذکرناه فی وجه عدم انتقاله الی الورثة منقول عن المحقّق النائینی- ره-.

و ثانیا: أنّ دلیل الشرط لا- یفید ملک المشروط له، بل مفاده مجرّد الحکم التکلیفی، و ذلک لأنّ دلیله النصوص المتضمّنة لقولهم علیهم السلام: المسلمون عند شروطهم «۱». و مفاد ذلک لیس عدم انفکاک الشرط عن المسلم حتی یدّعی کونه إرشاداً الی اللزوم أو الصحة، بل مضمونه عدم انفکاک المسلم عن شرطه، و هذا لیس صفة فی الشرط، بل هو صفة فی المسلم فلا محالة یکون ظاهراً فی کونه أمراً بالوفاء بالشرط تکلیفاً، فهو حکم تکلیفی صرف، و علیه فقد استوفی المیت ذلک بنفسه فلا شیء حتی یرثه الورثة.

لا یقال: إنّه لا ریب فی ثبوت خیار تخلّف الشرط لو خالفه المشروط علیه، و الورثة یرثون ذلک.

فإنّه یقال: الخیار و إن کان یورث إلّا أنّ الکلام فی صورة عدم تخلّف الشرط و عدم ثبوت الخیار.

قال سید العروة: و کذا الحال إذا ملّکه داره بمائة تومان مثلًا بشرط أن یصرفها فی الحجّ عنه أو عن غیره، أو ملّکه إیّاها بشرط أن یبیعها و یصرف ثمنها فی الحجّ أو نحوه. انتهی.

أقول: إنّ الفرع الثانی من قبیل الفرع المتقدم، أمّا الأول فالظاهر تمامیة ما

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الخیار من کتاب التجارة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴۴

]...[

أفاده المحقق القمی- ره- فیه؛ فإنّ المشروط حینئذٍ هو صرف ما فی ذمته من مائة تومان فی الحج، و هذا تصرف فی ماله و ملکه، فالمتحصّل: أنّه فی فرع المصالحة و الفرع الثانی ممّا أضافه السید- ره- الحقّ معه- قده- و لا یتمّ ما أفاده المحقّق القمی- ره- و لکن فی الفرع الأول الحقّ مع المحقّق- قده.

[الثامنة:] من کان عنده ودیعة و مات صاحبها و لم یحجّ

الثامنة: اذا کان عند شخص ودیعة و مات صاحبها و کان علیه حجّة الإسلام له أن یحجّ بها عنه، و إن زادت عن اجرة الحجّ ردّها إلی الورثة، کما هو المشهور بین الأصحاب، و فی الحدائق نسبته الی الأصحاب، و فی المستند: بلا خلاف فیه فی الجملة.

و استدلّ له فی التذکرة و المنتهی: بأنّه مال خارج عن الورثة و یجب صرفه فی الحج فلیصرف فیه.

و یرد علیه: أنّه لا إشکال و لا کلام فی أنّ ولایة الصرف للورثة فی أداء دیون المیت حجّاً کان أو غیره، قلنا بانتقال الأعیان و الأموال بأجمعها الی الورثة حتی فی مقدار الدَّین، غایة الأمر لا یکون ملکا طلقاً، أو قلنا بأنّ مقدار الدَّین یبقی علی ملک المیت، أو فی حکم

ملکه؛ فإنّه علی جمیع التقادیر لهم ولایة الصرف کما حقّق فی محلّه.

و علیه فلا یتمّ هذا الوجه؛ فإنّ للورثة أن یحجّوا عنه بأنفسهم أو إعطاءه من أموالهم الاخر.

و الحقّ أن یستدلّ له بصحیح برید العجلی الذی رواه الصدوق بإسناده عن سوید القلا عن أیوب بن الحرّ عن برید عن الصادق علیه السّلام قال: سألته عن رجل استودعنی مالًا فهلک و لیس لولده شیء و لم یحجّ حجّة الإسلام، قال علیه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴۵

]...[

السّلام: حجّ عنه و ما فضل فأعطهم «۱».

و الخبر صحیح السند؛ لأنّ إسناد الصدوق الی سوید صحیح، و سوید و أیّوب ثقتان، و کذا برید و هو من الأکابر، مضافاً الی أنّ الکلینی و الشیخ أیضاً رویاه بطریقین صحیحین، فلا إشکال فی سنده، و لدلالته ظاهرة، و الأصحاب اعتمدوا علیه، فلا ینبغی التوقّف فی الحکم فی الجملة.

إنّما الکلام فی موارد:

۱- هل یختص الحکم بما إذا علم المستودع أنّ الورثة لا یؤدّون کما صرّح به جماعة منهم المصنف- ره- فی التذکرة، و المحقّق فی الشرائع، أو یعمّ ما إذا ظنّ بذلک کما عن النهایة و المبسوط و المهذّب و السرائر، أم یکون الحکم عامّاً حتی لو علم بأنّهم یؤدّونه؟ وجوه.

یشهد للأخیر: إطلاق الخبر، نعم لو علم أو ظنّ ظنّاً معتبراً شرعاً بأنّ الورثة قد أدّوه یجب علیه ردّه إلیهم، و لکن الکلام قبل الأداء و مقتضی الإطلاق عدم اعتبار هذا القید.

و استدلّ لاعتبار هذا القید فی الجملة بوجوه:

منها: ما یظهر من جماعة و هو: أنّ هذا الحکم مخالف للقاعدة فیجب الاقتصار فیه علی المتیقّن، و قد تقدّم وجه مخالفته للقاعدة، و لازم هذا الوجه أنّه لو شک فی سعة القید و ضیقه یؤخذ بالأول، و علیه فالظنّ بالأداء بحکم العلم به.

و لکن یرد علیه: أنّ مدرک هذا الحکم هو الصحیح المتقدم، و بإطلاقه یرفع الید عن القاعدة، فإنّ إطلاق المقیّد مقدّم علی إطلاق المطلق.

و منها: إنکار إطلاق الخبر، قال فی الجواهر: ضرورة أنّه خطاب المشافهة،

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴۶

]...[

و المتیقّن من تعدیته الی غیر المشافه ذلک، فلا بدّ من الاقتصار علی المتیقّن و هو ما لو علم أنّ الورثة لا یؤدّونه.

و فیه: أنّ مقتضی ترک الاستفصال ثبوت الحکم حتی مع العلم بأنّهم یؤدّونه، فعلی التعدیة- کما هی المفروضة، إذ لا یحتمل اختصاص العجلی بهذا الحکم- یثبت الحکم لغیره کما ثبت له.

و منها: الإجماع فیقیّد به الخبر، و المتیقّن من معقده ما لو لم یعلم و لم یظنّ بعدم الأداء.

و فیه: أنّ الإجماع غیر ثابت، و علی فرضه لیس تعبّدیّاً.

و منها: أنه یمکن استفادة ذلک من قوله علیه السّلام: و لیس لولده شیء بدعوی: أنّه مع عدم المال لولده یحصل العلم أو الظن بأنّهم یصرفونه فی حوائجهم و لا یؤدّون الحج.

و فیه أولًا: أنّه یمکن أن یصرفونه فی حوائجهم و یحجّوا عنه متسکّعاً.

و ثانیاً: أنّ المسلم المعتقد بأنّه لم ینتقل الیه المال کیف یظن أو یعلم بأنّه یصرفه فی حوائجه و لا یحجّ!؟ فالحقّ أنّ الحکم عام لما لو علم بأنّهم یؤدّونه.

۲- هل یعتبر فی ذلک الاستئذان من الحاکم الشرعی إمّا مع إمکانه کما فی التذکرة و الجواهر و عن الروضة، أو مطلقاً کما عن المدارک، أم لا یعتبر ذلک کما صرّح به جماعة من الفحول؟ وجوه.

قد استدلّ لاعتبار الاستیذان فی الجملة بما فی محکی المدارک بأن الخبر إنّما تضمّن أمر الإمام الصادق علیه السّلام لبرید فی الحجّ عمّن له الودیعة و هو إذن و زیادة.

و فی الجواهر احتمال الأمر منه لبرید الإذن به فیه فلا إطلاق فیه حینئذٍ یدلّ علی خلافه؛ ضرورة أنّه خطاب المشافهة، و المتیقّن من تعدیته الی غیر المشافه ذلک.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴۷

]...[

و فیه: أنّ الظاهر من السؤال هو السؤال عن الحکم الشرعی، و الجواب ایضاً ظاهر فی ذلک، فإن کان إذنه معتبراً فی الحکم کان علیه علیه السلام أن یبیّن، فمن عدم بیانه فی مقام البیان یستکشف أنّه غیر معتبر، فالأظهر هو القول الأخیر.

۳- ظاهر الخبر من جهة ظهور الأمر فی الوجوب وجوب الحجّ عنه، و عدم جواز إعطاء المال للورثة، و لکن فی جملة من الکلمات التعبیر بالجواز.

و فی المستند فی توجیه ذلک قال: إمّا بإرادة معناه الأعم الجامع للوجوب کما قیل، أو باعتبار ما ذکرنا من کونه مشروطاً بعدم العلم بأداء الوارث من جهة اخری، فللمستودع إعلام الوارث و أدائهم من جهة اخری، و له الأخذ من الودیعة فیکون الأخذ جائزاً و إن کان أحد فردی المخیّر. انتهی.

و قد یقال: إنّه یمکن أن یکون التعبیر بالجواز من جهة عدم ظهور الأمر فی الوجوب، لوروده مورد توهّم الحظر، و هذا غیر بعید، و لکن الجواز بهذا المعنی لا یسوّغ جواز إعطاء المال للورثة حتی مع العلم بعدم صرفه فی الحجّ؛ لعدم کونه لهم، فیکون ذلک تفریطاً و تعدّیاً لا یجوز لذلک.

۴- قد یقال: إنّ ظاهر الأصحاب التسالم علی عدم اختصاص الحکم بما إذا لم یکن للورثة شیء، مع أنّ النص مختص بذلک المورد.

و لکن یمکن أن یقال: إنّ التقیید بذلک إنّما هو فی السؤال لا فی الجواب، و ظاهره أنّ عدم ثبوت شیء للورثة کان منشئاً للشک فی وجوب الحجّ من جهة استلزامه لحرمان الورثة من المیراث لا احتمال أنّ له دخلًا فی الوجوب و هو ظاهر.

۵- قال فی المستند: قالوا: مقتضی النصّ حجّ الودعی بنفسه، و لکن الأصحاب جوزوا له الاستیجار، بل ربّما جعلوه أولی خصوصاً اذا کان أنسب، و استند بعضهم فی ذلک الی تنقیح المناط و هو جیّد، مع أنّ إرادة الحجّ بنفسه من اللفظ فی هذا المقام محلّ تأمّل، و علی ما ذکرناه من الأصل یکون جواز الاستئجار أظهر، و فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴۸

]...[

التذکرة و الشرائع اقتصرا علی الاستئجار، و عن القواعد یحجّ أو یستأجر، فیعلم من ذلک أنّ جواز الاستئجار لم یکن محلّ تأمّل، و لعلّ السر فیه: إمّا تنقیح المناط، أو أنّ قوله: حجّ و ما فضل. بقرینة (و ما فضل) ظاهر فی الاستئجار أو الأعم، فتدبر.

۶- هل الحکم مختص بالودیعة کما عن جماعة، و نسب الی الدروس، أو یتعدّی الی سائر الحقوق المالیة من الغصب و الدَّین و غیرهما کما اختاره آخرون؟ وجهان، لا إشکال فی أنّ النص مختص بالودیعة.

و دعوی: فهم المثال من الخبر، مع ذکر الودیعة فی السؤال عن حکم موضوع خارجی معیّن. کما تری.

و ما عن المسالک و المدارک من دعوی تنقیح المناط، و تبعهما سید العروة و إن کانت غیر بعیدة، و لکن المناط المعتبر هو القطعی منه و هو غیر حاصل، فالخبر لا یصلح منشئاً للحکم فی غیر الودیعة.

و أمّا القاعدة فقد یقال- کما فی المستند و غیره- بأنّ مقتضی القاعدة ثبوت الحکم فی غیرها.

و حقّ القول فی المقام یبتنی علی بیان امور:

الأول: أنّه قد تقدّم فی المبحث التاسع من المسألة الحادیة عشر من الفصل الثانی أنّه مع ثبوت الدَّین و منه الحجّ و الوصیة لا ینتقل المال الی الورثة إلّا مقدار ما زاد علی الدَّین أو الوصیة، و أمّا ما یساویهما فلا ینتقل الیهم.

و یترتّب علی ذلک أنّ الاستدلال لعدم الجواز بأنّ تصرّف الغیر فی المال بالحجّ به تصرّف فی مال الغیر لا یجوز إلّا بإذنه بالضرورة غیر تام.

الثانی: أنّه قد صرح جماعة بأنّ أولویة الولی فی الامور الراجعة الی المیت من التکفین و التدفین و الصلاة علیه و أداء دینه و ما شاکل إنّما تکون علی سبیل الاستحباب لا الوجوب، و مال الیه فی محکی الذخیرة تبعاً للمحقّق الأردبیلی، و نحو و إن لم نسلّم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۴۹

]...[

ذلک فی شئون تجهیز المیت مثل تغسیله و تکفینه و ما شاکل إلّا أنّ الوجه الذی ذکرناه لکون الأولویة علی سبیل الوجوب لا یجری فی الحجّ عنه بماله.

و حاصله: أنّ مباشرة شئون تجهیز المیت من الحقوق فتشملها لا آیة الشریفة وَ أُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلی بِبَعْضٍ* «۱» - مضافاً الی النصوص الخاصة الواردة فیها، و هذا الوجهان لا یجریان فی المقام، فعلیه الاستدلال لعدم جواز الحجّ عنه بدون إذن الورثة: بأنّ المال و إن کان للمیت لکن ولایة التصرف فیه للوارث، فلا یجوز بدون إذنه. غیر تام.

الثالث: أنّ النصوص الدالّة علی وجوب القضاء عن المیت من صلب ماله علی کثرتها لم یخاطب فی واحد منها شخص معیّن بذلک.

و دعوی: عدم کون شیء منها فی مقام البیان من هذه الجهة، کما تری، أضف الی ذلک أنّه إذا تعیّن صرف مال فی مصرف خاص و شک فی اعتبار إذن شخص معیّن- مقتضی الأصل عدم اعتبار إذنه.

فالمتحصل من هذه الامور: أنّه یجوز صرف مال المیت فی الحج عنه، و لا یجب دفعه الی الورثة، بل ربّما لا یجوز إذا لم یطمئن بأنّ الورثة یؤدّون الحج.

و هل یعتبر الاستیذان من الحاکم الشرعی، أم لا؟ وجهان، أظهرهما: العدم؛ فإنّ ولایة الحاکم و لزوم اتّباع نظره فی غیر باب الامور الحسبیة و هی الامور التی علم من الشارع إرادة إیقاعها فی الخارج و لا إطلاق لدلیلها لیدلّ علی جواز تصدّی کلّ أحد لها، و احتمل دخالة نظر شخص خاص فیها، و فی غیر باب الامور التی یرجع فیها فی العرف الی الرئیس- و فی غیر باب القضاوة و الفتوی- غیر ثابتة، کما حقّقناه فی کتابنا منها الفقاهة فی الجزء الثالث منه.

---

(۱) سورة الأنفال- آیة ۷۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۵۰

]...[

و قد ظهر ممّا ذکرناه حکم فرع آخر و هو: إلحاق غیر حجّة الإسلام من أقسام الحجّ الواجب أو غیر الحجّ من سائر ما یجب علیه مثل الخُمس و الزکاة و المظالم و الکفّارات و الدَّین بها و عدمه.

و قد ظهر ممّا ذکرناه ما فی أدلّة الطرفین، و لقد أشرنا الی جملة منها مع ما یرد علیها.

بقی فی المقام شیء و هو: أنّ بعض الأعاظم من المعاصرین استدلّ لثبوت ولایة أداء الدَّین للوارث بروایتین:

إحداهما صحیحة عباد بن صهیب أو موثّقته عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی رجل فرّط فی إخراج زکاته فی حیاته فلمّا حضرته الوفاة حسب جمیع ما فرّط فیه ممّا لزمه من الزکاة ثمّ أوصی به أن یخرج ذلک فیدفع الی من تجب له، قال علیه السّلام: جائز یخرج ذلک من جمیع المال، إنّما هو بمنزلة دَین لو کان علیه لیس للورثة شیء حتی یؤدّوا ما أوصی به من الزکاة «۱».

ثانیتهما روایة یحیی الأزرق عن أبی الحسن علیه السّلام عن رجل قتل و علیه دَین و لم یترک مالًا فأخذ أهله الدیة من قاتله علیهم أن یقضوا دینه؟ قال علیه السّلام: نعم. قلت: و هو لم یترک شیئاً؟ قال علیه السّلام: إنّما أخذوا الدیة فعلیهم أن یقضوا دینه «۲».

و لکن یرد علی الاولی: أنّها واردة فی مقام بیان عدم جواز التصرف فی المال ما دام لم یخرج الدَّین، و لیست فی مقام بیان من یجب علیه إخراجه، و حیث إنّ المفروض فیها الإیصاء فلا محالة کان المخاطب به الورثة و إلّا لبیّن الوصی، و لذا قال علیه

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب المستحقین للزکاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من أبواب الدَّین و القرض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۵۱

]...[

السّلام: حتی یؤدّوا.

و إن شئت قلت: إنّه لا ریب فی أنّه لو أدّی دَینه غیر الوارث تبرّعاً یسقط الدَّین، و یکون المال جمیعه للورثة، و علیه فقوله: حتی یؤدّوا. لا یکون دالًا علی تعیّن أدائهم، و إنّما هو لبیان أنّ غایة عدم جواز التصرف هو أداء الدَّین، و حیث إنّه بحسب الغالب یکون ما للمیت تحت ید الورثة، و بناء الناس علی عدم الدخالة فی وفاء دیون المیت، قال علیه السّلام: حتی یؤدّوا.

و یرد علی الثانیة: أنّ المفروض فیها سؤالًا و جواباً أخذ الورثة الدیة، و حیث إنّها المخرج للدَّین لفرض عدم المال له غیرها فلا محالة یکون الخطاب بالأداء موجّها الیهم لا لخصوصیة فیهم، و اللّه العالم.

[التاسعة:] حکم حجّ من أعطاه رجل مالًا لاستئجار الحجّ

التاسعة: إذا أعطاه رجل مالًا لاستئجار الحجّ هل یجوز له أن یحجّ بنفسه، أم لا، أم هناک تفصیل؟ وجوه.

أقول: هذه المسألة معنونة فی کلمات الفقهاء تحت عنوان آخر، و هو: أنّه اذا دفع انسان الی غیره مالًا لیصرفه فی قبیل یکون المدفوع الیه منهم، و لم یکن هناک قرینة حالیة علی جواز أخذه أو عدمه فهل له أن یأخذه منه أم لا؟ و لهم فیه أقوال:

الأول: ما عن وکالة المبسوط، و زکاة السرائر، و مکاسب النافع و کشف الرموز و المختلف و التذکرة و جامع المقاصد و هو: تحریم

الأخذ مطلقا.

الثانی: ما عن النهایة و مکاسب السرائر و الشرائع و التحریر و الإرشاد و المسالک و الکفایة و هو: جواز الأخذ من دون زیادة علی غیره، و عن الدروس نسبته الی الأکثر، و عن الحدائق الی المشهور.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۵۲

]...[

الثالث: ما عن المهذّب البارع و هو: التفصیل بین ما لو کان بصیغة ضعه فیهم أو ما ادّی معناه فالجواز، و بین ما إذا کان بصیغة ادفعه فالمنع.

الرابع: ما عن بعض الفضلاء و هو: أنّه إن قال: للفقراء. مثلًا جاز، و إن قال: أعطه للفقراء. فإن علم فقره لم یجز و إلّا جاز.

احتجّ المانع بظهور اللفظ فی مغایرة الدافع و المدفوع الیه، و بما ورد فی المرأة توکّل رجلًا أن یزوّجها فیزوّجها من نفسه. الدالّ علی عدم الجواز «۱».

و بما ورد فی من وکّله شخص فی بیع شیء فباعه من نفسه. الدالّ علی المنع «۲».

و بجملة من النصوص الدالّة علی أنّه لا یجوز أن یأخذ ممّا أعطی لأنّ یفرّقه فی مساکین کمصحّح ابن الحجاج عن الإمام الصادق علیه السّلام عن رجل أعطاه رجل مالًا لیقسّمه فی محاویج أو فی مساکین و هو محتاج أ یأخذ منه لنفسه و لا یعلمه؟ قال علیه السّلام: لا یأخذ منه شیئاً حتی یأذن له صاحبه «۳».

و لکن یرد علی الأول: أنّ ظاهر تعلیق کلّ حکم علی موضوع ثبوته لجمیع الأفراد، فلو علّق رضاه بتصرّفه فی ماله علی المجتهد کان مقتضاه جواز تصرف کلّ مجتهد بما هو مجتهد، و لا سیما مع إحراز عدم خصوصیة فرد فی نظره، فإذا کان المدفوع الیه یری نفسه مجتهداً جاز له التصرف، و هذا الظهور أقوی من المشار الیه، مع أنّ للمنع عن الظهور المذکور مجالًا واسعاً.

و یرد علی الثانی: أنّ صدر الخبر صریح فی التوکیل فی أن یزوّجها من شخص معیّن، فهو غیر مربوط بالمقام.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب أحکام الوکالة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب آداب التجارة حدیث ۲ من کتاب التجارة.

(۳) الوسائل باب ۸۴ من أبواب ما یکتسب به حدیث ۳ من کتاب التجارة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۵۳

]...[

و یرد علی الثالث: أنّه لیس متضمّناً لبیان کیفیة التوکیل، و لعلّه کان بنحو لا یشمل نفسه.

و یرد علی الرابع: أنّه یعارض تلک النصوص جملة اخری من الأخبار، لاحِظ: صحیح سعید بن یسار، قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: الرجل یعطی الزکاة فیقسّمها فی أصحابه أ یأخذ منها شیئاً؟ قال علیه السّلام: نعم «۱».

و حسن الحسین بن عثمان عن أبی إبراهیم علیه السّلام فی رجل اعطی مالًا یفرّقه فیمن یحلّ له أله أن یأخذ منه شیئاً لنفسه و إن لم یسمّ له؟ قال علیه السّلام: یأخذ منه لنفسه مثل ما یعطی غیره «۲». و نحوهما غیرهما.

و الجمع بین النصوص إنّما هو بحمل خبر المنع من جهة التعبیر فیه بالنکرة علی إرادة أشخاص معینین، أو بحمل النصوص المجوّزة علی المال الذی یکون من الحقوق الشرعیة علی ما هو موردها، و خبر المنع علی ما یکون للدافع، و لعلّ الأول أظهر، فالمتحصّل: أنّه

لا دلیل علی المنع، و القاعدة تقتضی الجواز.

و فی المقام روایة یمکن استفادة الجواز منها، و هی روایة عیثم بن عیسی عن أبی الحسن الرضا علیه السّلام عن الرجل تعطی الحجّة فیدفعها الی غیره، قال علیه السّلام: لا بأس «۳». بتقریب: ما تقدّم من أنّه من المحتمل بل الظاهر ورودها فی التوکیل فسئل أنّه إذا أعطاه رجل مالًا للحج هل یجب مباشرته بنفسه أم یجوز الدفع الی الغیر؟ و علیه فهی سؤالًا و جواباً کالصریحة فی جواز مباشرته بنفسه، فالمتحصّل: أنّ الأظهر هو الجواز.

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب المستحقین للزکاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب المستحقین للزکاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من أبواب النیابة فی الحج حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۵۴

]...[

الفصل الخامس: فی الحجّ المندوب

اشارة

و فیه مسائل:

الاولی: یستحب لفاقد شرائط الاستطاعة أو بعضها أن یحج مهما أمکن

بلا خلاف فیه، و کذا من أتی بوظیفته من الحجّ الواجب.

و یشهد به نصوص کثیرة، و قد ذکرت فی الوسائل تحت أبواب، و ذکر فی کلّ باب روایات کثیرة:

منها: باب استحباب الحج و العمرة عیناً فی کلّ عام و إدمانهما و لو بالاستنابة؛ و قد نقل فی ذلک الباب تسعة أحادیث.

و منها: باب استحباب تکرار الحجّ و العمرة بقدر القدرة. و ذکر فیه أربعة و ثلاثون حدیثاً.

و منها: باب استحباب التطوع بالحجّ و لو بالاستدانة. و ذکر فیه عشرة أحادیث.

و منها: أبواب ثلاثة فی استحباب اختیار الحجّ المندوب علی الصدقة، و علی العتق، و علی الجهاد مع غیر الامام. و ذکر فیها سبعة و عشرون حدیثاً.

و منها غیر ذلک من الأبواب.

و یستحب تکراره فی کلّ سنة.

و یشهد به: - مضافاً الی الإطلاقات الحاثّة علیه، و إلی ما ورد فی حج المعصومین علیهم السلام- خبر عذافر، قال أبو عبد اللّه علیه السّلام: ما یمنعک من الحج فی کلّ سنة؟ قلت: جعلت فداک العیال. قال، فقال: إذا متّ فمن لعیالک؟ اطعم عیالک الخلّ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۵۵

]...[

و الزیت، و حجّ بهم کلّ سنة «۱».

و خبر عیسی بن أبی منصور قال، قال لی جعفر بن محمد: یا عیسی إن استطعت أن تأکل الخبز و الملح و تحجّ فی کلّ سنة فافعل «۲».

و نحوهما أخبار مستفیضة اخر.

و یکره ترکه خمس سنین متوالیة، لخبر ذریح عن الإمام الصادق علیه السّلام: من مضت له خمس سنین فلم یفد الی ربّه هو موسر إنّه لمحروم «۳».

و خبر عبد اللّه بن سنان عن حمران عن الإمام الباقر علیه السّلام: إنّ للّه منادیاً ینادی أیّ عبد أحسن اللّه الیه و أوسع علیه فی رزقه فلم یفد الیه فی کلّ خمسة أعوام مرة لیطلب نوافله إنّ ذلک لمحروم «۴». و نحوهما غیرهما.

و قد تضمّنت جملة من النصوص لذکر فوائد لمراتب التکرار، ففی خبر صفوان بن مهران الجمال عن إمامنا الصادق علیه السّلام: من حجّ ثلاث حجج لم یصبه فقر أبداً «۵».

و فی خبر منصور بن حازم عنه (ع): من حجّ اربع حجج لم تصبه ضغطة القبر «۶».

و فی خبر أبی بکر الحضرمی عنه علیه السّلام: من حجّ خمس حجج لم یعذّبه اللّه أبداً «۷».

---

(۱) الوسائل باب ۴۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۶ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۴۹ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۴۹ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۴۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲۱.

(۶) الوسائل باب ۴۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲۵.

(۷) الوسائل باب ۴۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲۶.

]...[

و فی مرسل الصدوق: من حجّ خمس حجج لم یعدّ به اللّه أبداً، و من حجّ عشر حجج لم یحاسبه اللّه أبداً، و من حجّ عشرین حجّة لم یر جهنم و لم یسمع شهیقها و لا زفیرها، و من حجّ أربعین حجّة قیل: له اشفع من أحببت؛ و یفتح له باب من أبواب الجنة یدخل هو و من یشفع له، و من حجّ خمسین حجة بنی له مدینة فی جنة عدن فیها ألف قصر فی کلّ قصر ألف حوراء من الحور العین و ألف زوجة، و یجعل من رفقاء محمد صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فی الجنة، و من حجّ أکثر من خمسین حجّة کان کمن حجّ خمسین حجّة مع محمد و الأوصیاء، و کان ممّن یزوره اللّه تعالی فی کلّ جمعة و هو ممّن یدخل جنة عدن التی خلقها اللّه عزّ و جلّ بیده و لم ترها عین. الحدیث «۱».

الثانیة: یستحب نیة العود الی الحجّ

عند الخروج من مکة.

و یشهد به خبر عبد اللّه بن سنان عن الإمام الصادق: من رجع من مکة و هو ینوی الحج من قابل زید فی عمره «۲». و نحوه غیره.

بل یکره نیة عدم العود؛ لخبر الحسین الأحمسی عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: من خرج من مکة و هو لا یرید العود إلیها فقد اقترب

أجله و دنی عذابه «۳». و نحوه غیره.

الثالثة: یستحب التبرّع بالحجّ عن الأقارب

أحیاءً و أمواتاً؛ لمصحّح إسحاق ابن عمار عن أبی إبراهیم علیه السّلام عن الرجل یحجّ فیجعل حجّته و عمرته أو بعض طوافه لبعض أهله و هو عنه غائب ببلد آخر، قال: فقلت: فینقص ذلک من أجره؟ قال علیه السّلام: لا، و هی له و لصاحبه، و له سوی ذلک بما وصل. قلت: و هو میت هل یدخل

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل باب ۵۷ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۵۷ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه حدیث ۲.

]...[

ذلک علیه؟ قال علیه السّلام: نعم حتی یکون مسخوطاً علیه، فیغفر له، أو یکون مضیّقاً علیه فیوسّع علیه. الحدیث «۱».

و خبر جابر عن الإمام الباقر (ع)، قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: من وصل قریباً بحجّة أو عمرة کتب اللّه له حجّتین و عمرتین «۲».

و خبر موسی بن القاسم البجلی، قلت لأبی جعفر الثانی (ع): ربّما حججت عن أبیک، و ربّما حججت عن أبی، و ربّما حججت عن الرجل من إخوانی، و ربّما حججت عن نفسی فکیف أصنع؟ فقال (ع): تمتّع «۳».

و کذا عن المعصومین (ع)؛ لخبر البجلی المتقدم و غیره.

النیابة فی الطواف

الرابعة: یستحب النیابة عن الغیر فی الطواف

فی الجملة بلا خلاف، و تفصیل الکلام فی طی فروع:

۱- الطواف بنفسه مستحب مستقلّ من غیر أن یکون فی ضمن الحجّ بلا إشکال، و یشهد به نصوص کثیرة، و قد عقد لها صاحب الوسائل أبواباً تتضمّن ذلک.

منها: باب استحباب التطوع بالطواف و تکراره و اختیاره علی العتق المندوب.

و ذکر فیه أخباراً کثیرة.

و منها: صحیح معاویة بن عمار عن الإمام الصادق علیه السّلام: إنّ اللّه جعل

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۵۸

]...[

حول الکعبة عشرین و مائة رحمة منها: ستّون للطائفتین «۱».

و خبر أبان بن تغلب عنه علیه السّلام فی حدیث قال: یا أبان هل تدری ما ثواب من طاف بهذا البیت اسبوعاً؟ فقلت: لاو اللّه ما أدری. قال: یکتب له ستة آلاف حسنة، و یمحی عنه ستة آلاف سیئة، و یرفع له ستة آلاف درجة «۲». و نحوهما غیرهما.

۲- یجوز النیابة فیه عن المیت بلا خلاف فیه بین الأصحاب.

و یشهد به نصوص کثیرة واردة فی الموارد المتفرقة کخبر أبی بصیر عن أمامنا الصادق علیه السّلام: من وصل أباه أو ذا قرابة له فطاف عنه کان له أجره کاملًا، و للذی طاف عنه مثل أجره، و یفضل هو بصلته إیّاه بطواف آخر «۳».

و خبر یحیی الأزرق، قال: قلت لأبی الحسن علیه السّلام: الرجل یحجّ عن الرجل یصلح له أن یطوف عن أقاربه؟ فقال علیه السّلام: إذا قضی مناسک الحجّ فلیصنع ما شاء «۴».

و خبر موسی بن القاسم عن أبی جعفر الثانی فی حدیث، قلت طفت یوماً عن رسول اللّه فقال ثلاث مرّات: صلّی اللّه علی رسول اللّه، ثمّ الیوم الثانی عن أمیر المؤمنین علیه السّلام ثمّ طفت الیوم الثالث عن الحسن علیه السّلام و الرابع عن الحسین علیه السّلام و الخامس عن علی بن الحسین علیه السّلام و الیوم السادس عن أبی جعفر محمد بن علی الباقر علیه السّلام و الیوم السابع عن جعفر بن محمد علیه السّلام و الیوم الثامن عن أبیک موسی (ع) و الیوم التاسع عن أبیک علی (ع) و الیوم

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الطواف حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الطواف حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب النیابة فی الحدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۲۱ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۹، ص: ۴۵۹

]...[

العاشر عنک یا سیدی و هؤلاء الذین أدین اللّه بولایتهم فقال: إذاً و اللّه تدین اللّه بالدین الذی لا یقبل من العباد غیره. فقلت: ربما طفت عن امّک فاطمة علیها السلام و ربّما لم أطف. فقال علیه السّلام: استکثر من هذا فإنّه أفضل ما أنت عامله إن شاء اللّه «۱». و نحوها غیرها.

۳- و کذا یجوز النیابة فیه عن الحی إذا کان غائباً عن مکة بلا خلاف؛ للنصوص الکثیرة کخبر ابن أبی نجران عمّن حدّثه عن أبی عبد اللّه علیه السّلام، قلت له: الرجل یطوف عن الرجل و هما مقیمان بمکة. قال علیه السّلام: لاو لکن یطوف عن الرجل و هو غائب عن مکة. قال، قلت: کم مقدار الغیبة؟ قال عشرة أمیال «۲».

و صحیح معاویة بن عمار عنه علیه السّلام فی حدیث، قال: قلت له: فأطوف عن الرجل و المرأة و هما بالکوفة. فقال علیه السّلام: نعم. الحدیث «۳».

۴- و کذا یجوز عن الحی الحاضر بمکة إذا کان معذوراً فی الطواف بنفسه بأحد الأعذار المذکورة فی النصوص بلا خلاف و لا إشکال.

و یشهد به نصوص کصحیح حریز عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: المریض المغلوب و المغمی علیه یرمی عنه و یطاف عنه «۴».

و صحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: المبطون و الکسیر یطاف عنهما و یرمی عنهما «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۸ من أبواب النیابة فی الحجّ حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۴۹ من أبواب الطواف حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۴۹ من أبواب الطواف حدیث ۳.

]...[

و صحیح حبیب الخثعمی عنه علیه السّلام: أمر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم ان یطاف عن المبطون و الکسیر «۱».

و صحیح معاویة: الکسیر یحمل فیرمی الجمار، و المبطون یرمی عنه و یصلی عنه «۲».

و هذه النصوص کما تری متعرضة للمریض المغلوب، و المغمی علیه، و الکبیر، و المبطون، و الکسیر، و الأصحاب- رضوان اللّه علیهم- قد تعرّضوا لهم بالخصوص، و التعدّی عنهم الی کلّ معذور یتوقف علی إحراز المناط، و فی خصوص الحائض کلام، و قد تعرّض بعض الأصحاب أیضاً لها، و تنقیح القول فیها سیأتی إن شاء اللّه فی مبحث الطواف، فانتظر.

و لو کان حاضراً غیر معذور فلا تصح النیابة عنه اتّفاقاً کما عن کشف اللثام.

و یشهد به جملة من النصوص کخبر ابن ابی نجران المتقدم عنه، و خبر إسماعیل بن عبد الخالق، قال: کنت الی جنب أبی عبد اللّه علیه السّلام و عنده ابنه عبد اللّه أو ابنه الذی یلیه فقال له رجل: أصلحک اللّه یطوف الرجل عن الرجل و هو مقیم بمکة لیس به علة. فقال علیه السّلام: لا، لو کان ذلک یجوز لأمرت ابنی فلاناً فطاف عنی «۳».

و أمّا سائر أفعال الحج حتی مثل السعی بین الصفا و المروة الذی یظهر من جملة من النصوص استحبابه لنفسه، فمشروعیتها مستقلًا لم تثبت، و الأصل عدمها.

الخامسة: یستحب لمن لیس له زاد و راحلة أن یستقرض و یحج

إذا کان واثقاً

---

(۱) الوسائل باب ۴۹ من أبواب الطواف حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴۹ من أبواب الطواف حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۵۱ من أبواب الطواف حدیث ۱.

]...[

بالوفاء؛ لخبر موسی بن بکر الواسطی، قال: سألت ابا الحسن علیه السّلام عن الرجل یستقرض و یحجّ، فقال: إن کان خلف ظهره مال

فإن حدث به ما حدث أدّى عنه فلا بأس «۱». و نحوه غيره.

بل الظاهر من جملة من الأخبار استحباب ذلك مطلقاً كخبر يعقوب بن شعيب عن أبى عبد اللّه عليه السّلام عن رجل يحجّ بدَين و قد حجّ حجّة الإسلام، قال عليه السّلام: نعم إنّ اللّه سيقضى عنه إن شاء اللّه تعالى «۲».

و خبر محمد بن أبى عمير عن حفيظ (حفيظ) قال: جاءنى سدير الصيرفى، فقال: إنّ أبا عبد اللّه عليه السّلام يقرأ عليك السلام و يقول: مالك لا تحجّ، استقرض و حجّ «۳».

و لا وجه لتقييدها بما تقدم؛ لعدم حمل المطلق على المقيّد فى المستحبات، فتأمّل، و لعدم المفهوم له؛ لعدم ثبوت كون إذا شرطية،

السادسة: يستحب كثرة الإنفاق فى الحج

. و يشهد به خبر ابن أبى يعفور عن الإمام الصادق عليه السّلام عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: ما من نفقة أحبّ الى اللّه عزّ و جلّ من نفقة قصد، و يبغض الإسراف إلّا فى الحج و العمرة، فرحم اللّه مؤمناً اكتسب طيباً و أنفق من قصد أو قدم فضلًا «۴».

السابعة: يستحب لمن لا مال له يحج به ان يأتى به و لو بإجارة نفسه

، لاحِظ: خبر عبد اللّه بن سنان، قال: كنت عند أبى عبد اللّه عليه السّلام إذ دخل عليه رجل

---

(۱) الوسائل باب ۵۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۷.

(۲) الوسائل باب ۵۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۸.

(۳) الوسائل باب ۵۰ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۳.

(۴) الوسائل باب ۵۵ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۹، ص: ۴۶۲

]...[

فأعطاه ثلاثين ديناراً لحجّ بها عن إسماعيل و لم يترك من العمرة الى الحجّ إلّا اشترط عليه حتى اشترط عليه أن يسعى فى وادى مَحسّر، ثمّ قال: يا هذا إذا أنت فعلت هذا كان لإسماعيل حجة بما أنفق من ماله، و كانت لك تسع بما أتعبت من بدنك «۱». و نحوه غيره.

تمّ الجزء التاسع من كتابنا فقه الصادق، و يتلوه الجزء العاشر فى أنواع الحج و المواقيت و الإحرام، و الحمد للّه أوّلًا و آخراً.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب النيابة فى الحج حديث ۱.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ

الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة "الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى – "رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة "للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاّب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ– فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَى.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائى/ "بناية "القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شَعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثّقافیّة؛ لهذا فقد ترجَّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّة) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم - فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹